شرح
قطر الندى وبل الصدى

كِتَابُ

سَبِيلُ الهُدَى بِتَحْقِيقِ شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

هَذِهِ الطَّبْعَةُ بإذْنٍ خَاصٍّ مِنْ دَارِ الطَّلَائِعِ - القَاهِرَة

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَة

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

ISBN: 978-9933-531-29-4



دَارُ الدَّقَّاق لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيع

سُوريَّة - دِمَشق - حلبوني
هاتف : +963112246031
واتساب : +963932509370

لبنان - بَيروت - فردان
هاتف : +9611798485
واتساب : +96178813911

daraldkak@gmail.com



سُوريَّة - دِمَشق - حلبوني
هاتف : +963112238135
واتساب : +963967509000

لبنان - بَيروت - فردان
هاتف : +9611798485
واتساب : +96178813911

daralfaiha@hotmail.com

شرح قطر الندى وبل الصدى

تأليف الإمام
جمال الدين «ابن هشام» الأنصاري

وعليه: حاشية السجاعي

للعلامة أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي

ومعه

سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

للعلامة محمد محيي الدين عبد الحميد

نسخة مقابلة على عدة أصول خطية

اعتنى به

الأستاذ علاء الدين عطية

دار الدقاق

دار الفيحاء


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، الذي هيَّأ لكتابه المبين حفظة وكتبة مؤمنين ؛ تحقيقاً لقول ربِّ العالمين : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، أصدق الناس قولاً وأفصحهم نطقاً ، وأوضحهم بياناً ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ؛ وبعد :

فمما لا شكَّ فيه أنَّ الله تعالى حفظ اللغة العربية بحفظ القرآن الكريم ، الذي أُنزل بلسانٍ عربي مبين ، فكان حقاً على هذه الأمة أنْ تعمل على فهم هذا الكتاب وتدبُّره عن طريق العناية بهذه اللغة التي هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية المجيدة .

ومن ثَمَّ عُنِيَ المسلمون باللغة العربية ، فنَشَطَ العلماء منهم لدراستها وفهمها والتأليف فيها ، هذا وقد كُتب لهم السبق في هذا المجال حينما وَضَعَ التابعي الجليل أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) اللبنة الأولى في كتابة العربية .

وما زال علماؤنا يعملون في هذا المجال ويتنافسون فيه إلى أنْ تحقَّق لهم ما يسعون إليه ، من حفظ هذه اللغة ونشرها بين أفرادها ؛ ليستقيم لسانها ، فيحقق بها غايتها من فهم كتاب ربِّها ، وكان من أشهر هؤلاء العلماء الذين خدموا اللغة العربية العلامة الجليل جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) .

هذا العالم الذي ألَّف عدداً من الكتب في النحو والصرف ، وهي في الحقيقة من أنفع كتب المتأخرين وأكملها ، فقد اشتملت على جميع مباحث النحو والصرف بصورة واسعة ومفصلة ، ومن هذه الكتب كتاب « شرح قطر الندى وبل الصدى » .

وقد كان لابن هشام منهج واضح في التدرُّج مع طلابه وفي تآليفه ، فكان ينتقل من البسيط إلى المركب ، ومن المحسوس إلى المعقول ، ومن السهل إلى الصعب ، فوضع أولاً كتابه « قطر الندى » ثم شرحه ، وثنَّى بكتابه « شذور الذهب » ثم شرحه أيضاً ، ثمَّ شرح « ألفية ابن مالك » في كتابه « أوضح المسالك » ، ثم وضع جملة من القواعد الإعرابية في كتابه

« الإعراب إلى قواعد الإعراب » ، ثم ختم أعماله بكتابه العجيب « مغني اللبيب » .

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن هشام كان قد انفرد بمنهج جديد في التأليف ، حيث إنه كان يضع المتن ، ثم يقوم بشرحه ، كما هي الحال بهذا الكتاب ؛ أعني : « قطر الندى » وشرحه ، وكما هي الحال بـ« شذور الذهب » وشرحه .

ويمكن لنا أن نلاحظ أنَّه سلك طريقة جديدة في تأليف كتابه « القطر » ، ولعله انفرد عن غيره من المؤلفين بهذه الطريقة ، وهو في هذا يبسط العبارة ويعرضها عرضاً سهلاً ، ويقسِّم ويعدد ، ويؤيد ما يذكره بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية .

على أنَّ العلامة السّجاعي (ت١١٩٧هـ) وضع حاشية جليلة على شرح القطر ، وهو من العلماء المتبحرين في العلوم العربية والإسلامية ، فله باعٌ طويلٌ في هذه العلوم ، وله مؤلفات عديدة فيها ؛ كاللغة والبلاغة والأدب والعروض والإملاء والتفسير والحديث والتصوف والعقيدة والفلك والمنطق والأخلاق ، وغيرها ، يدلُّنا على ذلك حاشيته على شرح القطر لابن هشام ، فقد صوَّب لابن هشام في مواضع عديدة ، واستدرك عليه في مواضع أخرى ، إضافة إلى ذلك فهو مطَّلِعٌ على تراث السابقين ، فتجده ينقل عن سيبويه والأخفش والسيرافي وأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، وغيرهم الكثير من علماء العربية ، وهذا إنْ دلَّ إنما يدل على اطلاع واسع ومعرفة عميقة بعلم العربية ، وغزارة في العلم .

وتمتاز حاشيته على شرح القطر بكثرة النقول التي نقلها العلاَّمة السجاعيُّ عن سابقيه ، كما تمتاز بأنها كنز مليء بعلوم شتى ؛ كالنحو والصرف وفقه اللغة والأدب والمنطق وعلم الكلام ، بل يجد المطَّلع على حواشي القطر الأخرى ـ كحاشية الفيشي والدلجموني ـ كثيراً من المناقشات التي لم يتطرق لها أصحاب تلك الحواشي .

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ السجاعي ألحق في بعض مواضع تحشيته على شرح القطر بأشعار من نظمه كالتي وضعها ابن معطي ، وابن مالك .

عملنا في الكتاب :

١ـ مقابلة شرح القطر على أصول خطية نفيسة ، فقد قابلنا الشرح على ثلاث نسخ نفيسة وتامة .

٢ـ ضبط المتن « القطر » ضبطاً تامّاً ، وضبط ما يستحق من الشرح ، وخاصة الأمثلة والشواهد ، وتفقير النص وتقسيمه ، وعلامات الترقيم .

٣ـ تخريج الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والأمثال .

٤ـ إضافة عناوين فرعية لمباحث الكتاب ، ووضعها بين معقوفين .

٥ـ إضافة بعض التعليقات والتوضيحات التي دَعَتْ إليها الضرورة .

٦ـ ترجمة الأعلام .

٧ـ إضافة «حاشية السجاعي على شرح القطر» .

٨ـ مقابلة الحاشية على مخطوطة قريبة العهد من وفاة العلامة السجاعي ، وعلى نشرة حجرية نُشرت سنة (١٢٩٩هـ) .

٩ـ ضبط الحاشية ، وتخريج شواهدها ، وترجمة بعض أعلامها .

١٠ـ إضافة تعليقات العلامة محيي الدين عبد الحميد المسماة «سبل الهدى على شرح قطر الندى» التي لا غنى للطالب عنها .

وفي الختام: لا بدَّ أنْ نُنوِّهَ إلى أنَّه قد تَمَّ إنجازُ هذا السِّفر المُبارك في أواخرِ عامِ (٢٠١٠م) ولكن المَصائِبَ العاتيةَ التي اجتاحَت الشامَ الطَّيبة حَالَت دونَ إخراجه .

هذا، ولا يَفوتُنا أن نتقدَّمَ بالشُّكر الجَزيلِ إلى كلِّ الَّذين بَذلوا جُهودَهم المُبارَكة حتى رأى الكُتابُ النُّورَ ، وأقدِّم بطاقةَ شُكر وعِرفان إلى الأستاذ أحمد المُرعِب والأستاذ فراس مُدلَّل على ما قَامَا به مِنْ جُهْدٍ عَظيم في تَدقيق الكِتابِ وتَصحيحه وتَنقيته من الأخطاء المَطبعيَّة .

وفي الصَّددِ نَفسِه أَرفعُ بِطاقةَ امتنان وعِرفان معطَّرة بأزاهير الاحترام والتقديرِ إلى إدارةِ (دار الدقاق) وإدارة (دار المنهل) على قيامهم بِطباعةِ هذا الكتابَ وتَوزيعه ، وأسأل الله العَليَّ القَديرَ أن يُؤتي هذا العملُ أُكُلَهُ فَيَنفعَ قارِئَه ، إنَّه وليُّ ذلكَ والقادرُ عليه .

والحمد لله ربِّ العالمين

دمشق (١/ ١٢/ ٢٠١٨م)

عبد الحكيم عطية

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب « قَطْرُ الندى ، وبَلِّ الصدى » وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقْرَانَهُ ، وشَأى من تَقَدَّمه ، وأعيا مَنْ يأتي بعده ، الذي لا يُشَقُّ غُبَاره في سَعَة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الوَرِع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري المصري .

وُلد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد) .

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المُرَحِّل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان «ديوان زُهَيْر بن أبي سُلْمَى المُزَني» ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني «شَرْحَ الإشارة» له إلاَّ الورقة الأخيرة ، وحدَّث عن ابن جماعة بـ«الشاطبية» ، وتفقَّه على مذهب الشافعي ، ثم تحنبل فحفظ « الخرقي » قبيل وفاته .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتَصَدَّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرد ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْهباً ومُوجزاً ، وكان ـ مع ذلك كله ـ متواضعاً ، بَرّاً ، دَمِثَ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية ، يقال له : ابن هشام . . أنْحَى من سيبويه » .

وقال عنه مرة أخرى : « إنَّ ابن هشام على علم جَمٍّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقْتَفَوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوة ملكته واطلاعه » اهـ .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد ، تَلُوح منه أمارات التحقيق وطولِ الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت .

ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو بَلَغَنَا علمه مرتباً على حروف المعجم ، وندلُّكَ على مكان وجوده ـ إن علمنا أنَّه موجود ـ أو نذكر لك الذي حدث به إنَّ لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب . طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهري[(١)] .

(٢) الألغاز ، وهو كتاب في مسائل نحوية صنَّفه لخزانة السلطان الملك الكامل . طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز مطبوع ، وثانٍ متوسط مطبوع أيضاً ، وثالث مبسوط لم يطبع .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطي أنَّه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطَّلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطي أنَّه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطي ، ويوجد في مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطي .

(٨) رسالة في انتصاب « لغةً » و« فضلاً » وإعراب « خلافاً » و« أيضاً » و« هلم جراً » ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتي برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي المطبوع في الهند .

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن ، موجود في مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخَصَاصَة ، عن قراءة الخلاصة ، ذكره السيوطي ، وذكر أنَّه يقع في أربعة مجلدات .

---

(١) وقد طبع بتحقيق علاء الدين عطية في دمشق .

(١١) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللُّمَع لابن جني .

(١٢) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطي ، وربما كان هو شرح قصيدة « بانت سعاد » الآتي ذكرُه ؛ لِأَنَّ من العلماء من يسميها « البردة » بسبب أَنَّ رسول الله ﷺ أجاز كعب بن زهير قائلَهَا ببُرْدته .

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً[١] .

(١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندري أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر ؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندري حقيقة حاله .

(١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » ، طبع مراراً .

(١٨) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، يوجد في مكتبة ليدن .

(١٩) شرح « قطر الندى ، وبل الصدى » الآتي ذكره ، طبع مراراً ، وهو هذا الذي نقدمه اليوم .

(٢٠) شرح اللمحة لأبي حيان ، ذكره السيوطي .

(٢١) عمدة الطالب في تحقيق صَرْفِ ابن الحاجب ، ذكره السيوطي ، وذكر أَنَّه في مجلدين .

(٢٢) فَوْحُ الشذا في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا ، في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان ، يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .

(٢٣) قطر الندى ، وبل الصدى ، طبع مراراً ، وهو متن هذا الشرح ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطي .

---

(١) وطبع بدمشق بتحقيق أحمد المحمد بمكتبة دار ابن عطية (٢٠٠٩م) .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطي .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المُنَيِّر في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المُنَيِّر « الانتصاف ، من الكشاف » وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفرية في النحو ، ذكره السيوطي .

(٢٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبع في طهران والقاهرة مراراً .

* * *

ترجمة العلاَّمة أحمد بن أحمد السُّجاعي[(١)]

(٠٠ـ١١٩٧ هـ = ٠٠ـ١٧٨٣ م)

أحمد بن شهاب الدّين أحمد بن محمّد السُّجَاعي البدراويّ الأزهريّ الشَّافعيّ ، فقيه شافعيّ مصري ، نسبته إلى (السجاعية) من غربية مصر .

وُلد ونشأ بها ، وقرأ على والده وعلى كثير من علماء عصره ، وتصدَّر للتدريس والإقراء في حياة أبيه وبعد موته ، وصار من أعيان العلماء ، وهو عالم مشارك في كثير من العلوم ، إلاَّ أنه تميَّز بعلوم العربيّة ، لازم الشَّيخ حسن الجبرتي وأخذ عنه علم الحكمة والهداية وغير ذلك .

تتلمذ للعلامة المدابغي ، والشيخ الحفني ، والسيد البليدي ، والملوي ، والسيد المرتضى الزبيدي ، والشيخ حسن الجبرتي ، وغيرهم من علماء عصره .

وللسجاعي تآليف كثيرة كلُّها شروح وحواش ، ورسائل ومتون منظومة في علوم الدِّين ، والأدب ، والتصوف ، والمنطق ، والفلـك ؛ منها :

- الدُّرر في إعراب أوائل السُّور .
- شرح معلّقة امرىء القيس .
- الجواهر المنتظمات في عقود المقولات .
- حاشية على شرح القطر ، لابن هشام (**وهي التي على كتابنا هذا**) .
- شرح لامية السَّموءل .
- فتح الجليل على شرح ابن عقيل (حاشية السُّجاعي على شرح ابن عقيل) .
- فتح المنَّان في بيان مشاهير الرّسل الّتي في القرآن .

---

(١) انظر « الأعلام » للزركلي (١/ ٩٣) ، و« معجم المؤلفين » (١/ ١٥٤) .

- النُّور السَّاري على متن مختصر البخاريّ ، لابن أبي جمرة .
- الكافي بشرح متن الكافي في العروض والقوافي .
- منظومة في المجاز والاستعارة .
- رسالة في إثبات كرامات الأولياء .
- بدء الوسائل في ألفاظ الدّلائل .
- تحفة الأنام بتوريث ذوي الأرحام .
- تحفة ذوي الألباب فيما يتعلق بالآل والأصحاب .
- السَّهم القويّ في نحر كل غبيّ وغَوِيٍّ .
- فتح الغفَّار بمختصر الأذكار للنَّوويّ .
- فتح الرَّحيم الغفَّار بشرح أسماء حبيبه المختار .
- فتح المنَّان بشرح ما يذكَّر ويؤنَّث من أعضاء الإنسان .
- القول النَّفيس فيما يتعلق بالخلع على مذهب الشَّافعيّ ابن إدريس .
- المقصد الأَسْنَى بشرح منظومة الأسماء الحسنى .
- مناسك الحج .

وغيرها من المصنَّفات وأكثرها غير مطبوعة ، وهناك رسالة وضعها أحد تلامذته ، تشتمل على مؤلّفاته ، سمَّاها : « فهرس مؤلفات السجاعي » ؛ منها نسخة مخطوطة بالخزانة التيموريّة .

وفاته :

توفي السّجاعيّ رحمه الله بالقاهرة في شهر صفر سنة (١١٩٧ هـ) ، ودفن عند أبيه بالقرافة الكبرى بتربة المجاورين .

* * *

ترجمة الشيخ العلاَّمة محمد محيي الدين عبد الحميد[1]

(١٣١٨ ـ ١٣٩٣ هـ = ١٩٠٠ ـ ١٩٧٢ م)

مدرس مصري وعالم من علماء الأزهر الشريف ، ومشارك في أنواع متعددة من العلوم ، وفي علوم اللغة العربية خاصة ، وله مؤلفات عديدة ، وقد أتى على الأزهر حين من الدهر وجُلُّ ما يُدَرَّسُ في معاهده من تأليف الشيخ الجليل أو من إخراجه وتحقيقه .

عالج معظم كتب النحو المتداولة بين طلبة العلم وذوي الاختصاص اللغوي العميق ؛ لتيسير دراستها وتذليل قراءتها بالشروح والتعليقات ، بدءاً بـ« الآجرُّومية » وهو متن للنحو للمبتدئين ، وانتهاءً بـ« شرح الأشموني » للألفية ، ويندر أن تجد أحداً من دارسي العربية في العالم لم يتتلمذ على كتب الشيخ محيي الدين في اللغة والنحو أو يستفد منها .

نشأته وطلبه للعلم :

ولد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في قرية كفر الحمام بمحافظة الشرقية سنة (١٣١٨هـ ـ ١٩٠٠م) ، ونشأ في كنف والده العالم الأزهري الشيخ عبد الحميد إبراهيم ، الذي كان من رجال القضاء والفتيا ، فدفع به إلى من يحفظه القرآن ويعلمه مبادىء القراءة والكتابة ، حتى إذا انتهى من ذلك التحق بمعهد دمياط الديني حين كان والده قاضياً بفارسكور ودمياط ، ثم انتقل إلى معهد القاهرة لما انتقل والده لتقلد منصب المفتي لوزارة الأوقاف ، وظل بالأزهر حتى حصل على شهادة العالمية النظامية مع أول فرقة دراسية تنال هذه الدرجة وفق طريقة دراسية منتظمة ، وذلك في سنة (١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م) .

وظهرت مواهب الشيخ الجليل مبكراً ، وهو في طور الدراسة ، وكان لنشأته في بيت علم وفقه أثر في ذلك ، فقد شبَّ وهو يرى كبار رجال العلم والقضاء يجتمعون مع أبيه في البيت

---

(١) الأعلام للزركلي (٧/ ٩٢) ، والمجمعيون في خمسين عاماً (١٩٦) ، والنهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين لـ د . محمد رجب البيومي (٢/ ١٢٥) وما بعدها .

ويتطارحون مسائل الفقه والحديث واللغة ، فتاقت نفس الصغير إلى أن يكون مثل هؤلاء ، فأكبَّ على القراءة والمطالعة تسعفه نفس دؤوبة وذاكرة واعية وهمَّة عالية ، وطموح وثَّاب ، وكان من ثمرة ذلك قيامه بشرح « مقامات بديع الزمان » الهمذاني شرحاً مسهباً مستفيضاً ، مشحوناً بدرر الفوائد العلمية وتفسير الإشارات الأدبية والتاريخية التي تمتلىء بها مقامات الحريري ، ونشر ذلك العمل وهو لا يزال طالباً قبل أن يظفر بدرجة العالمية ، وصدَّر هذا الشرح بإهداء إلى والده عرفاناً بفضله عليه .

تدريسه وسفره إلى السودان :

وبعد التخرج تلقفه معهد القاهرة مدرساً به ، حتى إذ أنشئت كليات الجامع الأزهر لأول مرة اختير للتدريس بكلية اللغة العربية سنة (١٣٥٠هـ ـ ١٩٣١م) ، وكان أصغر أعضاء هيئة التدريس بالكلية سنّاً ، وكان هذا امتيازاً لم يحصل عليه بعض شيوخه وأساتذته ، لكنه ناله بجده واجتهاده ، ولم تمضِ عليه أربع سنوات بالكلية الجديدة حتى اختير سنة (١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م) للتدريس بتخصص المادة لطلبة الدراسات العليا ، وزامل الكبار من أساتذته وشيوخه مزاملة خصبة مثمرة ، فاعترفوا بفضله وعلمه ، وتجاوزت شهرته جدران الكلية واسترعى انتباه الإمام الأكبر محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر ، فاختاره محاضراً في المناسبات الدينية العامة بالجامع الأزهر ؛ كالإسراء والمعراج والاحتفال بالهجرة والمولد النبوي ، كما مَثَّل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية .

وعندما فكرت حكومة السودان في إنشاء دراسة في الحقوق بكلية جوردون استعانت بالشيخ محمد محيي الدين ليشترك في وضع مناهج للعلوم الشرعية سنة (١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م) ، وعمل هناك أستاذاً للشريعة الإسلامية ، وانتقل من تدريس النحو والصرف إلى تدريس المواريث وأحكام الأسرة ، ولم يكتف بذلك ، بل وضع كتابين جيدين في الأحوال الشخصية وأحكام المواريث ، ولا يزالان يعدان من المراجع الوافية في بابهما ، وظل في السودان أربع سنوات مليئة بالعمل والعطاء حتى عاد إلى مصر في سنة (١٣٥٢هـ ـ ١٩٤٣م) .

بعد عودته من السودان عُيِّنَ وكيلاً لكلية اللغة العربية ، وأسهم في تطوير وإعلاء شأنها ، ثم عُيِّنَ في سنة (١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٦م) مفتشاً بالمعاهد الدينية ، وبعد عامين نُقل أستاذاً

بكلية أصول الدين ، فمكث بها نحو أربع سنوات حتى اختير مديراً لتفتيش العلوم الدينية والعربية بالجامع الأزهر ، ثم تقلَّد في سنة (١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م) عمادة كلية اللغة العربية ، وظل شاغلاً هذا المنصب خمس سنوات عاد بعدها أستاذاً إلى كلية أصول الدين ، ومكث بها خمس سنوات رجع بعدها عميداً لكلية اللغة العربية مرة أخرى سنة (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م) ، حتى بلغ سن التقاعد بعدها بعام واحد .

في أثناء ذلك وبعده اختير في لجنة الفتوى بالأزهر عضواً ، ثم تولى رئاستها ، واختير عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م) ، وتولى رئاسة لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، وكان عضواً في مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف .

جهوده العلمية وإسهاماته :

قامت شهرة الشيخ محمد محيي الدين على جهوده في إخراج كتب النحو وشرحها ، وإخراجها في أنقى صورة ؛ فحقق « الآجرومية » وشرحها ، وأخرجها في كتاب سماه : « التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرُّومية » ، و« شرح قطر الندى وبل الصدى » (**وهو كتابنا هذا**) ، و« شرح شذور الذهب » ، و« أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » ، و« شرح ابن عقيل على الألفية » ، و« مغني اللبيب » ، و« شرح الأشموني على ألفية ابن مالك » ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » ، وهذه الكتب كانت تُدَرَّس في الأزهر الشريف في سنوات دراسية متدرجة من المرحلة الابتدائية حتى مرحلة تخصص المادة في كلية اللغة العربية .

وهو في هذه الكتب يضبط الأمثلة والشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي ، ثم يشرح الأبيات شرحاً وسطاً ، مع إعرابها كاملة مستعملاً عبارة سهلةً وأسلوباً قريباً ، وقد يتوسع أحيانًا في الشرح ، ويتعرض للمسائل الخلافية معقِّباً أو مرجِّحاً أو مفسراً ، قال أحد العلماء الكبار على شروح الشيخ : « ولا يزال كثير منا أعضاء المجمع يرجع إلى كتاباته وتعليقاته ، وإلى هذا المدد الزاخر من المكتبة النحوية التي نقلها من ظلام القدم إلى نور الجدة والشباب » .

ولم يكن الشيخ محمد محيي الدين نحوياً فحسب ، بل كتب وحقق في أكثر الفنون الذائعة بين الدارسين ؛ ككتب الأدب واللغة ، والفقه وأصوله ، والحديث النبوي الشريف ،

والتفسير ، والعقيدة وعلم الكلام ، والتاريخ الإسلامي والسيرة النبوية .

ولم يكن الشيخ يستعين بأحد في إخراج هذه الكتب الكثيرة ، وبعضها من ذوات المجلدات ، وكان يتولى بنفسه تصحيح تجارب الطبع إمعاناً في الدقة ، وهذه الخصوبة في إخراج كتب التراث التي تجاوزت ثمانين كتاباً .

وقد عرف الناس قدر الشيخ فأقبلوا على قراءة ما كتب ، ومطالعة مؤلفاته وتحقيقاته ، ونالت كتبه الحظوة وبُعد الصيت فانتشرت انتشاراً واسعاً .

وفاته :

ظل الشيخ محمد محيي الدين منكبّاً على عمله في تحقيق كتب التراث لا يعوقه مرض أو مسؤوليات منصب ، أو عضوية المجامع عن مواصلة طريقه حتى لقي الله في (٢٥) من ذي القعدة سنة (١٣٩٢هـ) الموافق (٣٠) كانون الأول سنة (١٩٧٢م) ، تاركاً هذا الإنتاج الخصب الذي لا تزال تنتفع بما فيه الأجيال ، ويتعجب الإنسان كيف اتسع عمره لإخراج هذا العدد من الكتب المتنوعة في التخصص ، الكثيرة في العدد ، المختلفة في الأحجام .

* * *

وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى:

وهي من محفوظات مكتبة جامعة الملك سعود في الرياض، السعودية، برقم (٥٤٧٨)، وهي نسخة جيدة كاملة، خطها نسخي، جاءت لفظة (فصل، ص، ش، مسألة، قوله تعالى، وقال الشاعر) بالحمرة، ناسخها: جار الله بن أبي بكر بن أبي اللطف الحنفي، تقع في (٥٣) ورقة، وفي آخرها فائدة في النحو، تاريخ نسخها: (٩٧٧هـ).

النسخة الثانية:

وهي من محفوظات مكتبة جامعة الملك سعود في الرياض، السعودية، برقم (٦٤٢٦)، خطها نسخي، جاءت لفظة (ص، ش، فصل، باب) بالحمرة، تقع في (٤٩) ورقة، تاريخ نسخها: (١١١٨هـ).

النسخة الثالثة:

وهي من محفوظات مكتبة جامعة الملك سعود في الرياض، السعودية، وهي نسخة جيدة وكاملة، خطها نسخي، جاء المتن باللون الأحمر، ناسخها: محمد حمود بن محمد بن عز الدين النعمي، تقع في (٥٣) ورقة، وعلى هوامشها تعليقات وشروح، تاريخ نسخها: (١٢٤٤هـ).

النسخة الرابعة، وهي نسخة «حاشية السجاعي»:

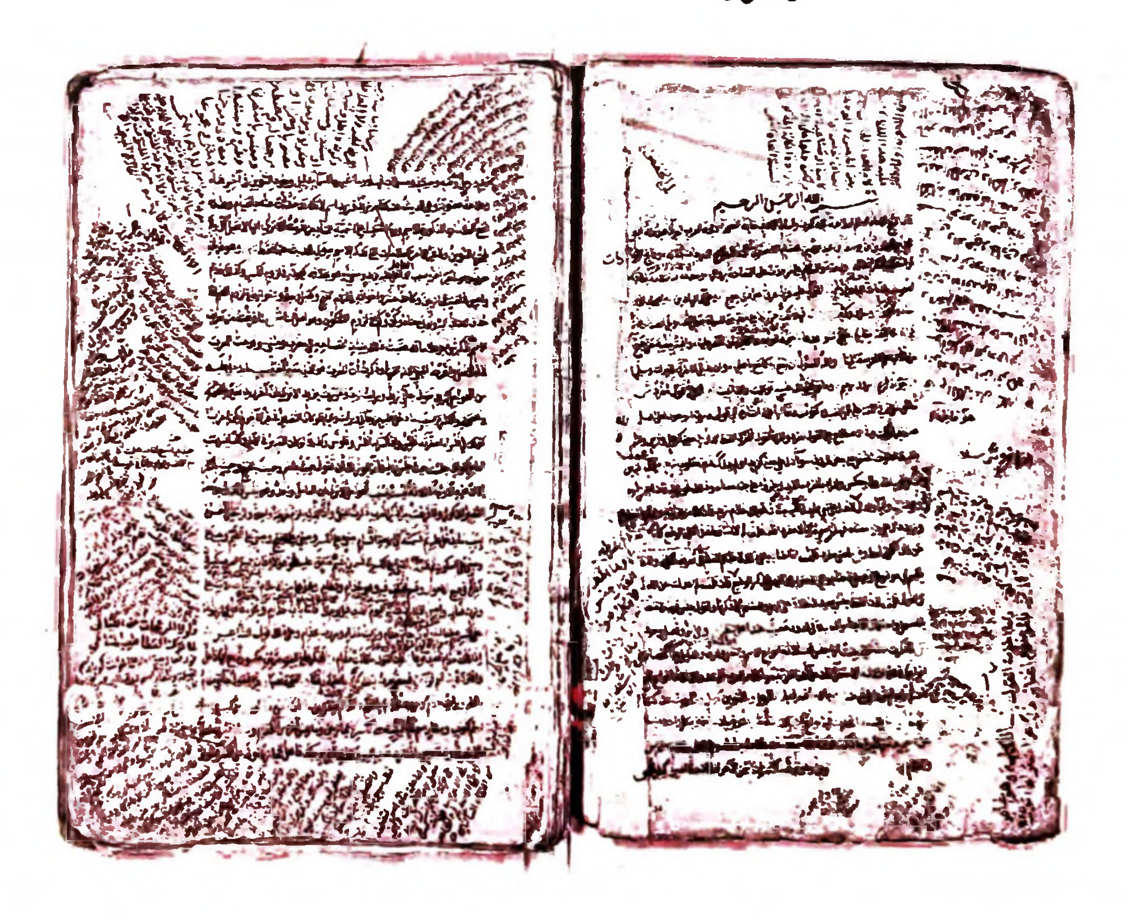
وهي من محفوظات مكتبة جامعة الملك سعود في الرياض، السعودية، برقم (٩٢٨)، خطها نسخي، وهي نسخة كاملة، ناسخها: أحمد بن حسن بن علي الحسيني المالكي، تتألف من (٨٥) ورقة، جاءت (قوله) بالحمرة، تاريخ نسخها: (١٢٥٩هـ).

* * *

صور المخطوطات المستعان بها



راموز صفحة الغلاف للنسخة الأولى



راموز الصفحة الأولى للنسخة الأولى



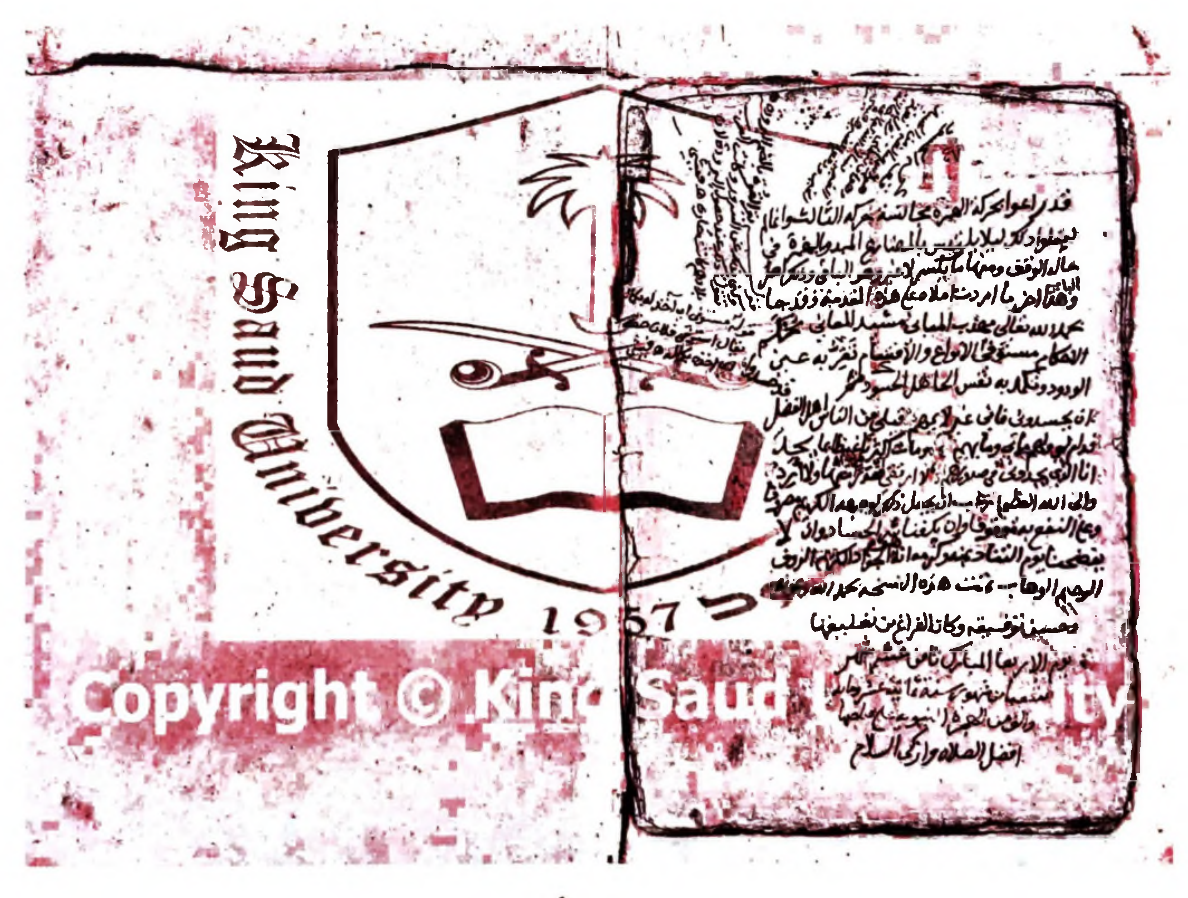
راموز الصفحة الأخيرة للنسخة الأولى



راموز صفحة الغلاف للنسخة الثانية



راموز الصفحة الأولى للنسخة الثانية



راموز الصفحة الأخيرة للنسخة الثانية



راموز صفحة الغلاف للنسخة الثالثة

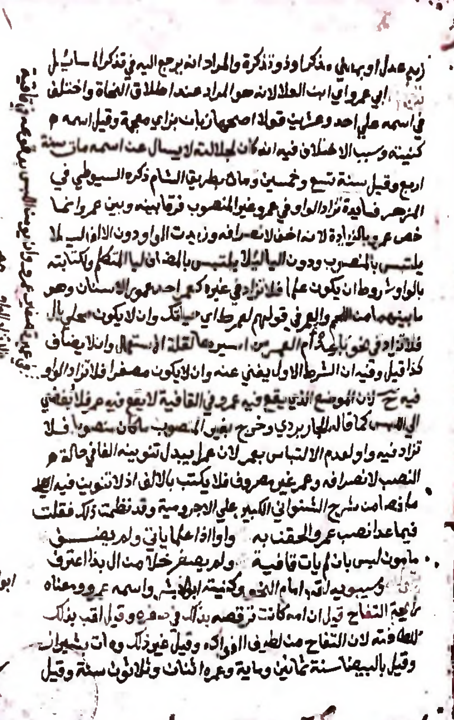


راموز الصفحة الأولى للنسخة الثالثة

راموز الصفحة الأخيرة للنسخة الثالثة



راموز صفحة الغلاف لحاشية السجاعي



راموز الصفحة الأولى لحاشية السجاعي

راموز الصفحة الأخيرة لحاشية السجاعي

شرح

قطر الندى وبل الصدى

تأليف الإمام

جمال الدين «ابن هشام» الأنصاري

وعليه حاشية السجاعي

للعلامة أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي

ومعه

سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

للعلامة محمد محيي الدين عبد الحميد

نسخة مقابلة على عدة أصول خطية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على جزيل نعمائه ، وأشكره شكر المعترف بمننِهِ وآلائه ، وأصلي وأسلم على صَفْوَة أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

وبعد : فهذا كتاب « شرح قطر الندى ، وبَلّ الصدى » أحدُ تصانيف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري المصري ، المتوفى في ذي القعدة من سنة (٧٦١) من الهجرة ، وهو أحد كتب العربية التي أُوْلِعْتُ بها منذ الصغر ، وأحدُ الكتب التي كان لها في نشأتي العلمية أجمل الأثر ؛ فالله يعلم أنِّي انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثرٌ جِدٌّ واضح في ميولي ونزعاتي العلمية ، وَأَنَّني ما زلت أجد في نفسي آثار هذا الانتفاع القديمِ عهدُه إلى اليوم ، وإنَّ من علائم صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنَّك قلَّما رأيت امرأً من ذوي الرأي والمكانة سبقت له بالكتاب معرفة إلاَّ وجدته كثير الإطراء له ، والثناء عليه ، والإشادة بذكره ، ووجدته ـ مع الأسف الشديد ـ يحمل على تحْلِئة الشادينَ عنه وصَدِّهم عن الانتفاع به ، بما شَوَّهَ الناشرون من محاسنه حتى ظهر للناس في مَرأىً يَلفِتُ العيون عنه ، ويُجافي النفوس عن الطمأنينة إليه ، وهذا ـ مع الألم الشديد ـ أمر لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا ، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة ، بل إنَّك لا تقع عينك ـ إلاَّ في القليل النادر ـ على كتاب من كتبهم قد عُنِيَ ناشِرُهُ بإخراجه على وجهٍ يسرُّك إذا نظرت إليه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

لذلك لم أجد بُدّاً من القيام على هذا الكتاب ؛ بِضَبْطِ أمثلته وشواهده من القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، والشعر العربي ، ثم بشرح أبياته شرحاً وَسَطاً بين الوجيز المخلّ والبسيط المُمِلِّ ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً ، وأَدَّيْتُ ذلك كلَّه بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول ؛ إذ كان قصدي أَنْ يَتَفَهَّمَهُ المبتدئون في علم العربية ومَنْ في حكمهم ، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العمل الرغبةُ في أَنْ أَضَعَ لَبِنَة في إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصلاحُهُ من الكتب التي تُدرَّس فيه ، فقد ـ والله ـ ساءني كما ساء كلَّ محب للأزهر

أَنْ يُضْرَب المثل في رداءة الطبع واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية ، فيقال : « هذه طبعة أزهرية » ولا يكون للكتاب عَيْبٌ يزدريه بعضُ القراء من أَجله إلاَّ أَنَّ حروفه صغيرة ، أو أَنَّ ورقه أصفر ، أو نحو ذلك .

ورأيت ـ مع ذلك ـ كثيراً من أبنائنا من طلبة الأزهر يَجْأرون بالشكوى من كتب الدراسة ، من غير أَنْ يكون لذلك سبب في نظري غيرَ رداءة الطبع وسوء الإخراج .

وقد جئت من ذلك كلِّه ـ والحمد لله وحده ـ بما تَقَرُّ به أعيُنُ المطّلعين عليه ، وترتاح له قلوب المنصفين من أهل العلم ، وسميت هذه التحقيقات : « سَبِيل الهدى ، بتحقيق قطر الندى » .

فَإِنْ كنتُ قد بلغتُ ما أردتُ ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع بالكتاب ؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها ، وَإِنْ تكن الأخرى فلله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ، والله وحده المسؤول أَنْ يحسن جزاءنا ، إِنَّه السميع المجيب .

وأهتبل هذه الفرصة فأَضْرَعُ إلى الله تعالى أَنْ يَتَغَمَّد برحمته ورضوانه وَالدي الذي دفعني إلى الحرص على تَلَقِّي العلم وتحصيله ، ولم يَدَّخر وُسعاً في تحريضي على أَنْ أَجْعَلَ ذلك أبْلَغَ وُكْدي ، وأَجْمَلَ ما أَقْضِي الوقتَ فيه ، وعلى أستاذي وشيخي الذي تلَقَّيتُ عليه هذا الكتاب فانتفعت بعلمه وخلقه وتَدَيُّنِهِ ، رضي الله عنهما ، وأجزل ثوابهما .

هذا ، وقد اتفق أَنْ نَفِدَت جميعُ نسخ الكتاب ، ورغبت إليَّ المكتبةُ التجاريةُ الكبرى في إعادة طبعه ، فاغتنمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على الكتاب زياداتٍ علميةً هامةً ، ولأجوِّد ضَبْطَه وتحقيقه ، وأَنَا أرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل في سجل الحسنات ؛ إِنَّه وليُّ ذلك .

محمد محيي الدين عبد الحميد

* * *

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الشيخُ الإمامُ ، العالمُ العلاَّمة ، جمالُ المتَصَدِّرين . . . .

حمداً لِمَنْ رَفع في الدَّارين قدرَ أَحبابه ، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد الَّذي خفَّضَ الكُفْرَ مع أَصحابه ، وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه ، آمين .

أَمَّا بعد : فهذا تعليق لطيف على « شرح القطر » لمؤلفه العلاَّمة ابن هشام ، نفعني به والمسلمين الملكُ العلاَّم .

قوله : **(قال الشيخ)** أصله : قَوَلَ ، بفتح الواو ، فَقُلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لا بكسرها ـ وإلاَّ لأتَى مضارعه على يَقَال ، كَخَافَ يَخَافُ ـ ولا بضمها ، وإلاَّ لكان لازماً مع أنَّه مُتَعَدٍّ .

والشَّيخ في اللغة : مَن طعن في السِّنِّ ، ثم أُطْلِقَ اصطلاحاً على من كان فاضلاً ولو صبياً ، فهو مجاز باعتبار أَنَّ مَنْ طعنَ في السِّنِّ يُعَظَّمُ رحمةً وشفقةً به ، فشُبِّه به مَنْ بلغ مرتبة أَهل الفضل ؛ بجامع استحقاق التَّعظيم في كُلٍّ على جهة الاستعارة التصريحية ، ثُمَّ إِنَّه صار حقيقةً عرفية في ذلك ، فافهم .

قال السخاوي : وأَوَّلُ من أُطْلِقَ عليه (شيخ) في الإسلام : الصِّدِّيق رضي الله عنه ، وللشَّيخ جموع ذكرها في « المختار » ، وقد نظمتها فقلت : [من الطويل]

مَشَايِخُ مَشْيُوخَاءُ مَشْيَخَةٌ كَذا ... شُيوخٌ وأَشْياخٌ وشِيخانُ فاعلما

ومَعْ شِيْخَةٍ جمعٌ لشَيْخٍ مُصَغَّرا ... بضَمٍّ وكَسرٍ في شُيَيْخٍ لِتَفْهَمَا

قوله : **(العلاَّمة)** أي : الكثير العلم ، والتَّاء فيه لتأكيد المبالغة .

قوله : **(جمال المتصدِّرين)** جمع متصدِّر ؛ بمعنى : المتقدِّمين في العلوم ، مأْخوذ من صَدَّرَ كتابه ، جعل له صدراً ، أَو : صَدَّرَهُ في المجلس فتصدَّر . والجمال لغةً : رِقَّةُ الحُسْنِ ، ويُطْلَقُ على تناسب الأعضاء ، ففي التَّركيب تشبيه بليغ ؛ أي : كالحُسن للمتصدِّرين ، فَبِهِ كمالُهم وبهجتهم .

وتاجُ القُرّاء ، تَذْكِرَة أَبي عمرو . . . .

قوله : (وتاج القرّاء) التّاج : شيء مُكَلَّلٌ بالجواهر للعجم ، بمنزلة عمائم العرب ، والقُرّاء : جمع قارىء ؛ أي : مثل التّاج للقرّاء ، ويحتمل أَنَّ المراد به الرئيس ، وأُطلق عليه التّاج ، استعارة مصرّحة .

قوله : (تذكرة) مصدر ذَكَّرَهُ ، كزكّاهُ تزكية ، وجَعْلُه نفس التذكُّر مبالغةٌ ، على حدِّ : (زيدٌ عدلٌ) ، أَو بمعنى : مذكِّرٍ ، أو ذي تذكرة ، والمراد : أَنَّه يُرْجَعُ إليه في تَذَكُّرِ المسائل .

قوله : (أَبي عَمْرٍو) أي : ابن العلاء ؛ لأَنَّه هو المراد عند إطلاق النُّحاة ، واخْتُلِفَ في اسمه على أَحدٍ وعشرين قولاً ، أَصحُّها : زبّان بزاي معجمة ، وقيل : اسمه كنيته ، وسبب الاختلاف فيه : أَنَّه كان لجلاله لا يُسْأَل عن اسمه ، مات سنة أَربع ، وقيل : سنة تسع وخمسين ومائة ، بطريق الشام ، ذكره السُّيوطي في « المُزهِر » .

(فائدة)

تزاد الواو في (عمرٍو) غير المنصوب ؛ فرقاً بينه وبين عُمَر ، وإِنَّما خُصَّ عمرٌو بالزِّيادة ؛ لأَنَّه أَخفُّ ؛ لِانصرافه ، وزيدت الواو دون الأَلف ؛ لئلاَّ يلتبس بالمنصوب ، ودون الياء ؛ لئلا يلتبس بالمضاف لياء المتكلم ، ولكتابته بالواو شروط :

١ـ أَنْ يكون عَلماً ، فلا تزاد في غيره ، كعَمْرٍ : أَحد عُمور الأَسنان ، وهو ما بينها من اللَّحم ، والعَمْر في قولهم : لَعَمْرُك ؛ أَي : حياتك .

٢ـ وأَلا يكون محلّى بأَل ، فلا تُزَاد في نحو :

بَاعدَ أُمَّ العَمْرِ منْ أَسِيْرِهَا[1]

لِقلَّة الاستعمال .

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وعجزه :

حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورها

وهو لأبي النجم العجلي في شرح المفصل ١/ ٤٤ ، والمخصص ١٣/ ٢١٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٨٠ ، ولسان العرب ، مادة (وبر) .

وسيبويه والخليل والفَرَّاء : جمال الدين أَبو محمد عبد الله بن يوسف بن . . . .

٣ـ وأَلاَّ يضاف ؛ كذا قيل ، وفيه : أَنَّ الشرط الأَوَّل يغني عنه .

٤ـ وأَلاَّ يكون مُصَغَّراً ، فلا تُزاد في عُمَيْرٍ تصغير عَمْرو .

٥ـ وأَلاَّ يُؤْمَنَ اللَّبس بوقوعه في قافية ، فلا تُزاد الواو فيه حينئذٍ ؛ لأَنَّ الموضع الَّذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عُمَرُ ، فلا يفضي إلى اللَّبس كما قاله الجار بردي .

وخرج بغير المنصوب ما كان منصوباً ، فلا تزاد فيه واو ؛ لعدم الالتباس بعُمَر ؛ لأنَّ عَمْراً يُبدَّل تنوينه ألفاً في حالة النصب ؛ لانصرافه ، وعُمَر غير منصرفٍ ، فلا يكتب بالألف ؛ إذ لا تنوين فيه . اهـ ملخصاً من « شرح الشنواني الكبير على الآجرومية » ، وقد نظمت ذلك فقلت : [من البسيط]

فِيمَا عدا نصبَ عَمروٍ أَلحقنَّ بهِ ... واواً إذا عَلَمَـاً يَـأتـي ولـمْ يُضَـفِ

مـأمـونُ لبسٍ بـأَنْ لـمْ يـأتِ قـافيـةً ... ولمْ يُصغَّرْ خلاَ منْ ألْ بِذا اعترفِ

قوله : (وسيبويه) لَقَب إمام النَّحويِّين ، وكنيته : أَبو بشر ، واسمه : عَمْرو ، ومعناه : رائحة التُّفَّاح ، قيل : إنَّ أُمَّه كانت تُرقِصُهُ بذلك في صغره ، وقيل : لُقِّبَ بذلك للطافته ؛ لأنَّ التُّفَّاح من لطيف الفواكه ، وقيل غير ذلك ، ومات بشيراز ، وقيل : بالبيضاء سنة ثمانين ومائة ، وعمره اثنتان وثلاثون سنة ، وقيل : نيَّفَ على الأربعين ، وقيل : مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة ، وقيل غير ذلك ، انظر « المُزْهِر » .

قوله : (والفَرَّاءِ) هو أبو زكريَّا يحيى بن زياد ، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين ، وله سبع وستون سنة ، ذكره في « المُزْهِر » ، وفي « تاريخ ابن خِلِّكَان » : أنَّ عمره ثلاث وستون سنة ، قال : والفَرَّاء بفتح الفاء وتشديد الرَّاء ، وبعدها ألف ممدودة ، وإنما قيل له : الفرَّاء مع أنَّه لم يكن يعمل الفِرَاء ولا يبيعها ؛ لأنَّه كان يفري الكلام ، ذكره ابن السَّمعانيِّ في كتاب « الذَّيل » . اهـ ، قال أيضاً : كان الفرَّاء يميل إلى الاعتزال .

وبَيْنَ قوله : (القرَّاء) و(الفرَّاء) الجِناس المصحَّف والمحرَّف ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ ﴾ [الكهف : ١٠٤] والأول يرجع للنَّقْطِ ، والثاني للشَّكل .

عبد الله بن هشام الأَنصاري ، فَسَحَ اللهُ له في قبرِه :

الحَمْدُ للهِ رَافعِ الدَّرجَات لِمَنِ انْخَفَضَ لِجَلاَلِه ، وَفَاتحِ البَرَكَاتِ لِمَنِ انْتَصَبَ لِشُكْرِ إِفْضَالِهِ،

قوله : (**ابن هشام الأنصاري**) احترز به عن عبد الملك بن هشام صاحب السِّيرة ، وعن محمّد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، وعن محمّد بن أحمد بن هشام اللخميِّ ، وهو ـ أعني: ابن هشام الأنصاري ـ متأخِّر عنهم ، وصاحب التَّصانيف المشهورة ، قال الدلجموني : وكان شافعيّاً ، ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين ، وكان مولده يوم السَّبت خامس القعدة سنة ثمان وسبعمائة ، ووفاته بذي القعدة سنة إحدى وستِّين وسبعمائة. اهـ فعمره ثلاث وخمسون سنة .

قوله : (**الحمد**) هو الوصف بالجميل ، على الجميل الاختياريِّ من الإنعام أو غيره ، وما وقع على غير الاختياريِّ كحمد الله على صفاته. . فلتنزيله منزلة الاختياري ، إمَّا لاستقلال الذَّات فيها ، وإمَّا باعتبار كونها مبادئ أفعالٍ اختياريَّة ، فهو ليس بحمد حقيقة ، واستعمال الحمد فيه مجاز ، أو لأن المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقةً ، بل جُعِلَ محموداً عليه تجوُّزاً ، والمحمود عليه حقيقة أمر آخر ، ذكره العِصَام .

قوله : (**رافِع**) أي: معلي (**الدرجات**) جمع دَرجة كقَصَبةٍ وقَصَباتٍ ، فهو بفتح الدَّال لا بضمِّها ، بمعنى : المُنْزِل (**لمنِ انخفض**) أي: تواضع وذلَّ (**لجلاله**) أي : عظمته .

قوله : (**وفاتح**) أي : مرسل البركات، من إطلاق السَّبب وإرادة المسبَّب. و(**البركات**): جمع بركة ، وهي النمو وزيادة الخير ، ومعناها في العرف : زيادة الخير الإلهيِّ في الأشياء التي ثبت فيها الخير .

قوله : (**انتصب**) الانتصاب : الاستمرار بحسب الطَّاقة .

والإفضال : الإحسان ، وعبَّر به إشارة لمذهب أهل السُّنَّة من أنَّه لا يجب عليه تعالى شيء ، قال في « المصباح » : تفضَّل عليه وأفضل إفضالاً بمعنى . اهـ.

ولا يخفى ما في ذكر الرَّفع ، وما بعده من براعة الاستهلال التي هي لغة : حسن المطلع ، وعرفاً : أن يأتيَ المتكلِّم في أوَّل كلامه بما يُلَوِّحُ بمقصوده ، بإشارة تعذب حلاوتها على الذَّوق السَّليم .

وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ مَدَّتْ عَلَيهِ الفَصَاحَةُ رِواقَها[(١)] ، وَشَدَّتْ بِهِ البَلاَغَةُ نِطَاقَها[(٢)] ،

قوله : (على مَنْ مَدَّت) أي : الَّذي مدَّت ، وهو نبيُّنا ﷺ ، ولم يُصَرَّح باسمه ؛ إشارةً إلى أنه اشتهر بهذه الأوصاف العظام ، بحيث إذا أطلقت لا تنصرف إلا إليه في هذا المقام ، و(مدَّت) بمعنى : بسطت وفرشت .

قوله : (عليه الفصاحة رِواقها) بكسر الرَّاء بوزن كتاب ، وبضمِّها كغراب ، يطلق على البيت من الشَّعْر ، ويجمع على رُوَقٍ بالضَّمِّ ، وعلى أَرْوِقة ، ففي الكلام استعارة بالكناية ، حيث شبَّه المصنف الفصاحة التي هي مَلَكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح بامرأة لها رِوَاقٌ قد مدَّته عليه ﷺ ، وطوى ذكر المشبَّه به ، وأثبت شيئاً من لوازمه ، وهو الرِّواق ، فيكون تخييلاً ، و(مدَّت) ترشيح ، ثمَّ إنَّ هذا كناية عن تمكُّنه عليه الصَّلاة والسَّلام من الفصاحة ، بحيث يقدر على كلِّ معنى حاول التَّعبير عنه من غير تكلُّف ، فأطلق الملزوم وهو (المدُّ) ، وأراد لازمه الَّذي هو (التمكُّن) ؛ إذ يلزم مَنْ وَضَعَ شيئاً على شخص تمكُّنه منه ، فهذا مما بُنِيَت فيه الكناية على المجاز ، وقد صرَّح المحقِّقون بجوازه ووقوعه ، واختلفوا هل تبنى الكناية على الكناية مع اتفاقهم على ندور ذلك ، كما إذا قلت : فلان كثير الرَّماد ، وكنيت بذلك عن الكرم ؟ ثُمَّ جعلت ذلك كناية عن كثرة المال . أفاده بعض المحقِّقين من شيوخنا .

قوله : (وشدَّت به البلاغة نِطاقها) النِّطاق : بكسر النُّون ، وجمعه : نُطُق ، ككتاب وكتب ، شيء يشبه الإزار ، فيه تِكَّة ، تلبسه المرأة ، كما في « المصباح » . ففي كلامه استعارة بالكناية ، حيث شَبَّه البلاغة التي هي مَلَكَة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ بليغ بامرأة لها نطاق ، وطوى ذكر المشبَّه به ، وأثبت له شيئاً من لوازمه وهو النطاق تخييلاً ، وهذا كناية عن تقوِّي البلاغة به، من باب إطلاق الملزوم وهو (الشدُّ بالنطاق)، وإرادة اللازم

---

(١) **الرِّواق** ـ بكسر الراء ، بزنة الكتاب ـ أصله بيت كالفسطاط ، وقيل : هو سقف في مقدم البيت .

(٢) **النِّطاق** ـ بكسر النون ـ ما يشد به الوسط كالحزام ، وقيل : شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها عليها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض ، وليس لها حجزة ولا نيفق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان ، وجمعه نُطُق ، بزنة كُتُب .

المَبْعُوثِ بالآيَاتِ البَاهِرات وَالحُجَجِ ، المُنَزَّلِ عَلَيْهِ ....

الذي هو القوَّة ؛ إذ يلزم من شدِّ الوسط بالنطاق القوَّة والشدَّة ، ثم إن في كلامه من المحسِّنات البديعيَّة اللَّفظيَّة مراعاة النَّظير ؛ فإنَّ البلاغة تناسب الفصاحة ، وفيه غير ذلك كما يعلم من فنه .

قوله : (**المبعوث**) أي : المرسل ؛ نعت لـ(من) من النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، و(**الآيات**) : جمع آية ، وهي العلامة؛ أي : العلامات الدالَّة على صدقه ونبوَّته في جميع ما جاء به ، و(**الحجج**) جمع حُجَّة ، كغُرْفَة وغُرَف ، الدَّليل عقلياً كان أو نقلياً ، من (حجَّه) إذا غلبه ، سُمِّي بذلك ؛ لأن الخصم يُحَجُّ ويُغْلَبُ به ، والمراد بالآيات : القرآنية ، وبالحجج : ما عداه ، أو أعم ، فالعطف على الأوَّل مغاير ، وعلى الثَّاني من عطف العامِّ على الخاصِّ ، ويحتمل أن يراد بالآيات المعجزات جميعها ، وكذلك الحجج فيكون العطف تفسيرياً ، وقول بعضهم : يحتمل أن يراد بالآيات الأنبياء قبله.. فيه نظر ظاهر ؛ إذ لا معنى لكونه مرسلاً بالأنبياء ، فإنْ جعلتَ الباء بمعنى (مع) ، كان المعنى وصفه بكونه مرسلاً مع الأنبياء ، وليس فيه بعد التَّأويل كبير مدح كما لا يخفى . تأمَّل .

قوله : (**الباهرة**) أي : الغالبة ، ولا يخفى أنَّ (الآيات) وإن كان في الأصل جمع قلة ، فالمراد به هنا جمع الكثرة ؛ لأنَّ (أل) سواء كانت جنسيَّة أو استغراقيَّة إذا دخلت على جمع القلَّة أبطلت منه ذلك ، كما أجابوا به عن بيت حسّان المشهور :

لنَا الجَفنَاتُ الغُرُّ يلمعنَ في الضُّحَىٰ[١]

فيكون هذا جارياً على الكثير الأفصح من وصف جمع الكثرة بالمفرد ، وصحَّ ذلك ؛ لتأوُّل الجمع بالجماعة ، والمطابقة عند النحويِّين واجبة ولو معنىً ، فسقط ما أطال به بعضهم هنا .

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل ، وعجزه :

وأسْيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَة دَمَا

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣١ ، وخزانة الأدب ٨/١٠٦ ، وأسرار العربية ص ٣٥٦ .

قُرآنٌ عَربيٌّ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ ، وَعَلَى آله الهَادِينَ ، وَعلى أَصْحَابِه الَّذين شَادُوا الدِّيْنَ ، وَسلَّم وشرَّفَ وَكَرَّم .

قوله : (قرآنٌ عربيٌّ) اعتُرِضَ بأنَّ فيه غير العربيِّ ، كإبراهيم وكالقسطاس والسِّجلِّ ، وأجيب : بأنَّ المراد عربيٌّ باعتبار التَّركيب أو الأسلوب .

(فائدة)

ترتيب الآيات توقيفيٌّ إجماعاً ، وأما ترتيب السُّور : فالجمهور على أنَّه غير توقيفيٍّ ، وغيرهم على أنَّه توقيفيٌّ ، كما في « الإتقان » للحافظ السيوطي .

قوله : (غير ذي عِوَج) بكسر العين في المعاني ، يقال : في الدِّين عِوَج ، وفي الأمر عِوَج ، ويقال : في الأجساد ـ كالعصا ـ : عَوَج بفتحها ، وقد تكسر كما في « المصباح » .
والمراد به : التَّناقضُ والاختلاف ، شبَّه الاختلافَ بالعوج ؛ بجامع الخلل على سبيل الاستعارة المصرَّحة .

قوله : (الهادين) جمع هادٍ من الهداية ، والمراد بها : الدَّلالة بلطف ، وتطلق على الدَّلالة سواء كانت موصلة أم لا، والأوَّل لا يسند إلا إليه تعالىٰ، كما في : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة : ٦]، وهو المنفيُّ عنه ﷺ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص : ٥٦] بخلاف الثَّاني ؛ فإنَّه قد أُسْنِدَ إليه ﷺ في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى : ٥٢] ، وإلى القرآن في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء : ٩] .

قوله : (وعلى أصحابه) جمع صِحْبٍ بالكسر كَشِهْدٍ وأشهاد ، لا جمع لصَحْب بالسكون ؛ لأنَّ فَعْلاً لا يجمع على أفعالٍ قياساً إلا إذا كان معتل العين كثَوب وأثواب ، وجمعُ صحيح العين على ذلك شاذٌّ ، ولا جمع لِصَاحب أيضاً ؛ لأنَّ فَاعِلاً لم يثبت جمعه على أَفْعَالٍ ، كما قاله الجوهري .

قوله : (الذين شادُوا الدِّين) بتخفيف الدَّال من باب باع ، مصدره : الشَّيْد كالبيع ، وهو في الأصل رفع البناء ، والمراد به هنا : الإظهار ، فشبَّه إظهارهم له بشَيْد البناء ورفعه ، بجامع الظُّهور ، واشتق من الشَّيْد شاد بمعنى أظهر على طريق الاستعارة التَّصريحيَّة التَّبعيَّة .

قوله : (وسلَّم وشرَّف وكرَّم) ألفاظ متقاربة المعنى ، وهي بصيغة الماضي ، ويصح قراءتها بصيغة الأمر ، ومعمول كلٍّ محذوف ؛ أي : مَنْ مَرَّ ، وهو النبي ﷺ وآله ، وعلى

وَبَعْدُ : ....

كل فليست معطوفاتٍ على الصَّلاة ؛ لأنَّ شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم مشبهاً لِلفعل ، بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول كما صرّح به في « الخلاصة » و« شرحها »، تأمل .

(فائدة)

قال السُّيوطي في « الإتقان » : كثر في الفواصل التَّضمين والإيطاء ؛ لأنَّهما ليسا بعيبين في النَّثر ، وإن كانا عيبين في النَّظم .

فالتَّضمين : أن يكون ما بعد الفاصلة متعلِّقاً بها، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصافات : ١٣٧ـ١٣٨] .

والإيطاء : تكرُّر الفاصلة بلفظها ، كقوله تعالى في الإسراء : ﴿ هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء : ٩٣] ، وختم بذلك الآيتين بعدها . اهـ

قوله : **(وبعد)** أصلها : أمَّا بعد ، بدليل لزوم الفاء في حيِّزها ؛ لتضمُّنِ (أمَّا) معنى الشرط ، وإنَّما لزمت الفاء بعدها ، ولم تلزم في بقيَّة أدوات الشَّرط ؛ لأنَّها لما ضعفت بالنِّيابة تقوَّت بذلك ، والأصل : مهما يكن من شيء بعد ، فـ(مهما) : مبتدأ ، والاسمية لازمة له ، و(يكن) : شرط ، والفاء لازمة له ، وهي تامَّة ، وفاعلها (شيء)، بجعل (مِنْ) زائدة في الإثبات على قول ، أو ضمير مستتر عائد على مهما ، والمجرور : بيان للجنس .

واعتُرِض الأوَّل بخلوِّ الخبر عن الرَّابط ، وأجيب : بأنَّه مقدَّر ؛ أي : شيء معه .

واعتُرِضَ الثَّاني: بأنَّ البيان يجب أن يكون أخصَّ من المبيَّن ، وهو هنا مساوٍ له ، وأجيب : بأنَّ محلَّ وجوب الخصوص في البيان إذا لم يُرَد به التَّعميم ، وإلاَّ جاز فيه المساواة ، كما هنا ، فلتضمُّن (أمَّا) معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء اللاَّزمة لفعل الشرط ، والاسمية اللازمة للمبتدأ ؛ إقامةً للازم ـ وهو الفاء ـ والاسمية مقام الملزوم ـ وهو : (مهما) و(يكن) ، ولمَّا تعذَّر وجوب الاسمية في (أما) أقاموا لصوقها مقام الوجود بالفعل ، وهذا معنى قولهم : في الجملة ، والعامل في (بعد) فعل الشرط أو جوابه ، وهو أولىٰ ؛ لأنَّه على الأوَّل تكون الأوصاف معلَّقة على وجود شيء بقيد أن يكون بعد البسملة

فَهَذِهِ نُكَتٌ . . . .

والحمدلة ، وعلى الثاني : تكون معلَّقة على وجود شيء مطلق ، والتَّعليق على المطلق أقرب ؛ لتحقُّقه في الخارج من التعليق على المقيد ، وإن كان الأمران بالنَّظر إلى ما في الخارج مثبتين ؛ لتحقق ما عُلِّق عليه فيهما ، ثُمَّ إنَّ الواو يحتمل أن تكون نائبة عن (أما) ، وبها ألغز بعضهم في قوله : [من الوافر]

ومَا واوٌ لها شَرْطٌ يَليْهِ جوابٌ قَرْنُهُ بالفاءِ حَتْمَا

وأجاب بعضهم بقوله : [من الوافر]

هيَ الواوُ الَّتي قُرِنتْ ببعْدٍ و(أمَّا) أصلُهَا وَالأصلُ مَهْمَا

ويَحْتَمل أن تكون عاطفة لقصَّةٍ على قصةٍ ، والعامل في الظَّرف محذوف ؛ أي : وأقول ، والفاء زائدة على هذا .

قوله : (فهذه نكتٌ) الجملة جواب الشَّرط الذي نابت عنه (أما) ، وهنا إشكال ، هو أنَّ جواب الشَّرط يجب أن يكون مستقبلاً ، ووصف الشَّرط بما ذكر متقدِّم على زمن الإخبار ، وأجيب : بأنَّ الجواب محذوف ، وهو مستقبل ، والأصل : فأقول هذه. . . إلخ ، واعترِض بأنَّه إذا أُضمِر القولُ وجب حذف الفاء ، كما صرَّح به النُّحاة ، قلت : أجاب شيخنا السيد البليدي : بأنَّه ليس على تقدير القول ، وإن كان القول مراداً من قولهم : فهذا شرح ، وهذه نكت ونحو ذلك ؛ إذ لا يلزم من إرادة شيء بشيء استعمال ذلك الشيء فيه ، ولا تقديره مع ذلك الشيء . اهـ فتأمل .

والمشار إليه بـ(هذه) ما في الذِّهن ؛ لتنزيله منزلة المحسوس ، فاستعمل فيه كلمة (هذه) الموضوعة لكلِّ مشار إليه محسوس على سبيل الاستعارة المصرَّحة ؛ تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت على التحقيق ، وأتى باسم الإشارة الموضوع للأمور المبصَرَة ؛ إشارةً إلى إتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنَّها مبصرَة عنده ، ويقدِر على الإشارة إليها ، أو إشارة إلى كمال فطنة الطَّالب إلى أن بلغ مبلغاً صارت المعاني معه كالمبصرَات عنده ، واستحق أن يُشار له إلى المعقول بالإشارةِ الحسِّيَّة ، وفي ذلك مبالغة في حثِّ الطَّالب على تحصيل المعاني .

ثم اعلم أنَّ الذِّهن يقوم به المفصَّل كما يقوم به المجمل ، فلا حاجة إلى تقدير مضاف هو مفصَّل ، وأنَّ أسماء الكتب من حيِّز علم الجنس لا الشخص ، فيشمل جميعَ نسخِ الكتاب ، فلا حاجة إلى تقدير نوع .

والنكت : جمع نكتة ، قال في « المصباح » : النُّكتة في الشيء كالنُّقطة ، والجمع نُكَت ونِكَات ، مثل بُرمة وبُرَم وبِرَام ، ونُكات بالضَّم عامي . اهـ

وهي اصطلاحاً : اللطيفة المستخرجة بقوَّة الفكر ، مِنْ : نَكَتَ في الأرض ؛ إذا أثَّر فيها بقضيب ونحوه ، إمَّا لأنَّ مستخرِجَ ذلك المعنى ينكت الأرض حالة إجالة الفكر فيه ؛ لدقته ، أو لأنَّه يؤثِّر في نفس السامع إذا فهمه .

قوله : (حرَّرتها) أي : نقَّحتها وهذبتها .

قوله : (على مقدمتي) أي : لأجل شرح مقدمتي ، فـ : (على) للتَّعليل متعلقة بـ(حررتها) ولا تهافت في هذا أصلاً ، ولا حاجة إلى تعلُّقه بمحذوف ، خلافاً لما أطال به المحشِّي .

والمقدِّمة : بكسر الدَّال من (قدم) لازماً بمعنى تقدَّم ؛ أي : أمور متقدِّمة ، أو متعدياً بمعنى جعل الغير متقدِّماً ، وهذا أولى من فتحها من (قدَّم) المتعدِّي ؛ لما فيه من إيهام أنَّ تقديم هذه المسائل إنَّما هو بالجعل دون الاستحقاق الذاتي ، وهو خلاف المقصود ، ثُمَّ هي إمَّا مقدِّمة علم أو مقدِّمة كتاب ، فالأُوْلى : اسم لما يتوقَّف عليه الشروع في مسائله ، من بيان حدِّه وموضوعه وغيرهما ، والثَّانية : اسم لطائفة من كلامه قُدِّمت أمام المقصود ؛ لارتباطٍ له بها وانتفاعٍ بها فيه ، وليس واحد منهما مراداً هنا ، بل المراد بها الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة .

قوله : (بقطر الندى) القطر : بفتح القاف يطلق على المطر ، وعلى التقاطر بمعنى السيلان ، والنَّدى : بفتح النُّون مقصوراً ، يطلق على المطر ، وعلى البلل ، وعلى ما ينزل من السَّماء ، وخصَّه بعضهم بما ينزل آخر الليل ، كذا في كتب اللغة ، والمناسب : جعل القطرِ بمعنى التَّقاطر ، ويصحُّ إرادة كلٍّ واحد من معاني النَّدى .

وَبَلِّ الصَّدَى » رَافِعةٌ لِحِجَابِهَا ، كَاشِفةٌ لِنِقابِها ، مُكمِّلةٌ لشَواهِدِهَا ، مُتمِّمَةٌ لِفَوائِدِها ، كَافِيةٌ لِمَنِ اقْتصَرَ عَلَيْهَا ، . . . .

قوله : (وبلِّ الصّدى) البلُّ بالباء الموحدة واللام المشددة : مصدر بللته بالماء بَلاًّ من باب (قَتَلَ) ، فأصله بلل ، والصَّدى بفتح الصَّاد والدَّال المهملتين : العطش ، والمراد : مزيل العطش ، وقد شبَّه الجهلَ بالعطش ؛ بجامع التحيُّر والاحتياج إلى زواله .

قوله : (رافعةٌ) بالرَّفع : صفة (نكت) ، وبالنَّصب : حال من ضمير (حررتها) .

و(الحجاب) ـ بكسر الحاء المهملة ـ : المانع ، وجمعه حُجُب ، ككتاب وكتب ، والمراد به هنا : الصُّعوبة ، فشبَّه الصُّعوبة بالحجاب ؛ بجامع المنع من الإدراك ، وأطلقه عليه على سبيل الاستعارة الأصليَّة ، ويجوز أن تشبَّه المقدِّمة بامرأة حسناء لها حجاب ؛ بجامع أنَّ كلاًّ مستحسنٌ ، وطوى ذكر المشبَّه به وأثبت شيئاً من لوازمه ، وهو الحجاب ، على طريق الاستعارة بالكناية ، ويقال مثل هذا في (كاشفة لنقابها) بكسر النون ، وجمعه نُقُب ، ككتاب وكتب ، وهو شيء تستر به المرأة وجهها .

قوله : (مكمِّلة لشواهدها) جمع شاهد ، وهو جزئيٌّ ؛ يذكر لإثبات القاعدة ، فلا بُدَّ أن يكون من كلام الله سبحانه ، أو كلام رسوله ﷺ ، أو كلام من يُحتَجُّ بكلامه من العرب ، والمراد بالتكميل هنا : أن يأتي ببقية الشواهد المذكورة في المقدِّمة غالباً ، والمثال جزئيٌّ يذكر لإيضاح القاعدة ، ولا يشترط صحَّته .

قوله : (متمِّمة لفوائدها) الفوائد : جمع فائدة مشتقة من المفيد ، مصدر (فاد) من باب (باع) ؛ أي : أعطى له عطيَّة ، وقول بعضهم : إنها مشتقَّة من الفؤاد ، مراده الأخذ ، لا الاشتقاق المصطلح عليه ؛ إذ الفؤاد غير صالح للاشتقاق المذكور ، وهي لغة : ما استفيد من علم أو مال أو جاهٍ ، وعرفاً : المصلحة المترتِّبة على الفعل من حيث إنَّها ثمرته ونتيجته ، والمراد بها هنا : ما يستفاد من المتن من المعاني ، والمراد بالتتميم : ذكرُ علل الأحكام والدَّلائل ، وبيان ما أهمله من الشروط في بعض المسائل ، وفي تعبير المصنف بالفوائد ، وبالوافية ، والكافية مزيد تحسين ، وهو من فن البديع ؛ إذ هي أسماء كتب ؛ الأوَّل : في المعاني ، وما بعده : في النَّحو .

وَافِية بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ[١] من طُلاَّب عِلْمِ العَرَبيةِ إلَيْهَا .

وَاللهُ المَسْؤُولُ أَنْ ينفعَ بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا ، وَأَنْ يُذلِّلَ لنا طُرُقَ الخَيْرَاتِ وَسُبُلَهَا ؛ إِنَّهُ جَوَادٌ كريمٌ ، . . . .

قوله : (وافية ببغية) أي : موفية ، والبُغية : بكسر الباء وضمِّها ؛ أي : مطلوب ، و(جنح) بمعنى : مَالَ ، و(طُلاَّب) بضمِّ الطاء ، وفتح اللاَّم مشدَّدة مثل كاتب وكُتَّاب ، وإضافة عِلْم إلى العربية بيانية ، أو من قبيل إضافة العام للخاصِّ ، و(العربيّة) منسوبة للعرب ، وهي : علم يُحترَز به عن الخلل في كلام العرب ، وهو بهذا المعنى يشمل اثني عشر علماً ، جمعها بعض أصحابنا في قوله : [من البسيط]

صَرْفٌ بَيَانٌ معـاني النَّحـوِ قَـافِيـةٌ شِعرٌ عَرُوضٌ ٱشتقاقُ الخطُّ إنشاءُ

محـاضـراتٌ وثـاني عشْـرَهـا لغـةٌ تلـكَ العلـومُ لهـا الآدابُ أسمـاءُ

ثم صارت عَلَماً بالغلبة على علم النَّحو .

قوله : (وأن يُذَلِّل) أي : يسهِّل لنا . . . إلخ ، و(الطريق) و(السبيل) متفقان في المعنى وفي الوزن وفي الجمع على (فُعُلٍ) بضمتين ، وفي جواز تخفيف عين الجمع بالإسكان ، و(الصِّراط) مثلهما إلا في الوزن ، ويجوز في الثلاثة التَّذكير والتَّأنيث . ذكره ابن هشام في « شرح بانت سعاد » .

قوله : (إنَّه جواد) بالكسر[٢] استئناف بياني ؛ لأنَّه جواب سؤال مقدَّر ، وبالفتح على تقدير اللام علَّة لما مَرَّ ، أو لمحذوف ؛ أي : إنَّما سألته لأنَّه . . . إلخ ، والجواد بتخفيف الواو : كثيرُ الجُوْدِ ، وهذا الاسم قد ورد عن النبي ﷺ[٣] ، وصحَّ عند أئمة الحديث ، فلا يُعترَض بأنَّه غير توقيفي .

---

(١) البغية : الحاجة والطلبة ، وجنح : مال .

---

(٢) أي : بكسر همزة (إنَّ) .

(٣) أخرج الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في النظافة (٢٧٩٩) : عن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ الله طيِّبٌ يُحبُّ الطَّيِّبَ ، نَظِيفٌ يُحبُّ النَّظَافَةَ ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ ، جَوَادٌ يُحبُّ الجُودَ ، فَنَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ ، وَلاَ تَشَبَّهُوا بِاليَهُود » .

=

رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ، وَمَا تَوْفِيْقِي إِلاَّ بِاللهِ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

[الكلمة وأقسامها]

ص ـ الْكَلِمَةُ : قَوْلٌ مُفْرَدٌ .

ش ـ تُطْلَقُ الكلمة في اللُّغةِ على الجُمَلِ المفيدةِ ، كقوله تعالى : . . . .

قوله : (**رؤوف**) الرأفة : شدَّة الرَّحمة ، ويجوز قصر (رؤوف) ومدُّه ، كما قرىء بهما في السَّبع ، و(الكريم) فسَّره النووي بأنَّه الذي عمَّ عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم .

قوله : (**وما توفيقي إلا بالله . . . إلخ**) التوفيق : خلق قدرة الطَّاعة في العبد ، والمراد : القدرة المقارنة للفعل ، فلا حاجة إلى زيادة « وتسهيل سبيل الخير إليه » لإخراج الكافر[1] ، والباء : بمعنى (مِنْ)، والتوكل : تفويض الأمر إليه تعالى ؛ أي : عليه لا على غيره توكَّلت ، و(إليه أنيب)؛ أي : أرجع .

قوله : (**تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة**)؛ أي : مجازاً علاقته الجزئية ، ولا مفهوم لقوله : (في اللغة) ؛ لأنَّ الكلمة تطلق لغةً واصطلاحاً مجازاً على الكلام ، وحقيقةً على المفرد ، فكلٌّ مِنَ النحويين واللغويين لا يطلق الكلمة حقيقة إلا على اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ، ولا تطلق عنده على الجمل المفيدة إلا مجازاً ، فلا فرق في الكلمة حقيقة ومجازاً بين النحويين واللغويين . ذكره الشَّنواني ، وحينئذ ففي كلام المصنف احتباك : وهو الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني ، وبالعكس ، فقوله : (تطلق الكلمة في اللغة)؛ أي : وفي الاصطلاح مجازاً ، وقوله : (وفي الاصطلاح على القول)؛ أي : وفي اللغة حقيقة ، وقوله : (وتطلق الكلمة باعتبار لفظها على الجمل . . . إلخ) .

وقوله : (**وفي الاصطلاح**) أي : وتطلق الكلمة باعتبار معناها ، وهو القول المفرد في الاصطلاح . والمراد بالجمل : الجنس الصَّادق بالجملة ، وبالأكثر .

والمراد بالمفيدة : الدَّالة على معنى يحسن السكوت عليه ، قال العصام في « حواشي ابن

---

(١) هذا مبني على ما ذهب إليه الإمام الأشعري في تفسير قدرة الطاعة ، وأما على تفسير إمام الحرمين بأن خلق القدرة هي سلامة الأسباب والآلات فيحتاج إلى قوله : وتسهيل سبيل الخير إليه . ينظر : «شرح جوهرة التوحيد» (ص ٥٩) .

﴿كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[1] [المؤمنين : ١٠٠]، إشارةً إلى قوله : ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾ [المؤمنين : ٩٩ ، ١٠٠] .

وفي الاصطلاح : على القول المفرد .

والمرادُ بالقول : اللَّفظُ الدَّالُّ على معنىً : كـ« رَجُلٍ » ، و« فَرَسٍ » .

الحاجب » : ولا يظهر داع إلى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة . اهـ. فالكلمة لغة معناها : اللفظة .

قوله : (﴿كلاَّ﴾) أي: لا رجوع ، (﴿إنها﴾)؛ أي : ربِّ ارجعون (﴿كلمة هو قائلها﴾)؛ أي : من حضره الموت من الكفَّار ، ورأى مقعده من النار ، ومقعده من الجنَّة لو آمن .

قوله : (﴿إشارة﴾) أي : هذا إشارة .

قوله : (﴿ربِّ ارجعون﴾) الجمع : للتعظيم ، فهو من خطاب الواحد بلفظ الجمع ؛ أي : أرجعني ، وقيل : (ربِّ) خطاب له تعالى ، و(ارجعون) للملائكة ، وقال السهيلي : هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب فاختلط ، فلا يدري ما يقول من الشطط ، وقد اعتاد ما يقوله في الحياة من ردِّ الأمر إلى المخلوقين ، ذكره في « الإتقان » .

قوله : (﴿لعلِّي أعمل صالحاً﴾) أي : بأن أشهد أن لا إله إلا الله يكون، (﴿فيما تركت﴾) ؛ أي : في مقابلة ما ضيَّعته من عمري . أفاده في « الجلالين » .

قوله : (اللفظ الدَّال) أي : ذو الدِّلالة ، وهي : كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والأوَّل الدَّال ، والثَّاني المدلول ، ثُمَّ الدَّال إن كان لفظاً . . فالدِّلالة لفظية ، وإلا فغير لفظية ، كدِلالة الخطوط والعقد .

قوله : (على معنى . . . إلخ) لفظ المعنى إمَّا مفعل بمعنى المقصد ، فهو : اسم لمكان القصد استعمل بمعنى المقصود ، أو مصدر ميمي بمعناه كما قيل ، أو صيغة مفعول ، أصله : معنيّ كـ(مرميّ) ، فخفف ، وأصله : معنَويٌّ ، قلبت الواو ياء ؛ لاجتماعهما وسكون

---

(١) ونظير هذه الآية قوله تعالى : ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [هود : ١١٩] ، وقوله سبحانه : ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ﴾ [التوبة : ٤٠] ، وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة أو الجمل مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلية .

والمرادُ باللَّفظ : الصَّوتُ المشتملُ على بعضِ الحروفِ الهجائيَّة[١] ، سواءٌ دلَّ على مَعْنىً : كـ(زيد) ، أَمْ لَمْ يدل كـ(دَيْزٍ) ـ مقلوبَ زَيْدٍ ـ وقد تبين أَنَّ كلَّ قولٍ لَفْظٌ ، ولا ينعكس[٢] .

الأولى ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسرت النون للمناسبة ، وخفف بحذف إحدى الياءين ، ثُمَّ فتح النون ، ثُمَّ قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفها عند النون ، ففيه تخفيفات ، وهو اصطلاحاً : يطلق على ما يُقصَد بالفعل من اللفظ ، وعلى ما يمكن أن يُقصَد من اللفظ . ذكرهما السيد ، وذكر الجامي معنىً ثالثاً يحتاج فيه إلى نقل ، وهو المقصود .

قوله : (**الصَّوت المشتمل . . . إلخ**) الصَّوت عند أهل السنة : كيفيةٌ تحدثُ بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموُّج الهواء ، والقرع والقلع ، خلافاً للحكماء في زعمهم ، والمراد هنا باللفظ : ما يمكن أن يُتَلفَّظ به ، فيدخل كلمات الله ؛ إذ شأنها أن يُتَلفَّظ بها قطعاً ، وتدخل الضَّمائر المستترة ، كما في نحو : كُلْ واشرب .

قوله : (**سواء دَلَّ**) أي : بالوضع على معنىً . . . إلخ .

قوله : (**مقلوبَ**) بالنَّصب حال وبالرفع خبر مبتدأ محذوف .

قوله : (**أَنَّ كلَّ قول لفظ**) أي : أَنَّ كلَّ ما يصدق عليه (قول) يصدق عليه (لفظ) ؛ لأنَّ كلَّ ما هو قول فهو لفظ .

قوله : (**ولا ينعكس**) أي : عكسا لغوياً ، وهو أن عكس الموجبة الكلية مثلها ، لا اصطلاحياً ؛ لصحته هنا ؛ لأنَّ الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ، وإنما صرح بهذا وإن كان قد تبيَّن مما سبق ـ كما قال ـ دفعاً للتَّوهُّم والغفلة .

---

(١) يقال للحروف التي تتألف الكلمة منها : (حروف المباني) وهي بخلاف حروف المعاني ، فإنها تطلق على ما يقابل الأسماء والأفعال كحروف الجر ، وحروف العطف ، وحروف النداء ، وحروف الاستثناء ونحو ذلك ؛ أي : الحروف التي لكل واحد منها معنىً ولهذا تجدهم يقولون في تقسيم الكلمة : (وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنىً) ؛ أي : الذي دل على معنىً .

(٢) يعني : أنه ليس كل لفظ قولاً ؛ لأن ما لا يدل على معنىً كديز يسمى لفظاً ، ولا يسمى قولاً .

والمرادُ بالمفرد : ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءِ معناه ، وذلك نحو : « زيد » فإنَّ أَجزاءهُ ـ وهي : الزاي ، والياء ، والدَّال ـ إذا أُفْرِدَ شيء منها لا تَدُلُّ على شيءٍ ممَّا يدلُّ هو عليه ، بخلاف قولك : « غُلامُ زَيْدٍ »، فإن كُلاًّ من جُزْأيه ـ وهما : « الغلام » و« زيد » ـ دالٌّ على جُزْء معناه ؛ فهذا يسمَّى مركَّباً ، لا مُفْرَداً .

فَإِنْ قلتَ : فَلِمَ لا اشترطْتَ في الكلمة الوَضْعَ ، كما اشْتَرَطَ مَنْ قال : الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ ؟! .

قلتُ : إنَّما احتاجوا إلى ذلك لأَخْذِهِمُ اللَّفظَ جِنْساً للكلمة ، واللَّفظُ ينقسم إلى :

قوله : (**ما لا يدل**) تَبعَ فيه اصطلاحَ المناطقة ، وأمَّا النحاة : فالمفرد عندهم هو الملفوظ بلفظ واحد عرفاً ، والمركَّب : ضدُّه .

قوله : (**ما لا يدلُّ جزؤه. . . إلخ**) هذا شامل لما لا جزء له ، كـ(باء) الجر وهمزة الاستفهام، ولما له جزء لا يدل كزيد وأبكم وعبد الله، والحيوان الناطق أعلاماً، وأمَّا ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة. . فإنما ذلك قبل جعلها أعلاماً ، أما بعد جعلها أعلاماً فقد صارت دلالتها نسياً منسياً ، وصار كلُّ جزءٍ منها كالزَّاي من (زيد) . نصَّ عليه بعض المحققين ، والمركَّب : ما يدلُّ جزؤه على جزء المعنى ، كمثال الشارح ، هذا ما حققه أستاذنا الملوي في « شرح السلم » ، ولبعض المناطقة كلام غير هذا ، وعليه جرى الفيشي ، فتأمله .

قوله : (**وهي: الزّاي. . . إلخ**) أي : مسمَّى الزَّاي وهو (زه). . . إلخ .

قوله : (**قلت: إنما احتاجوا. . . إلخ**) قال العلامة الفيشي[1] : يرد عليه أنَّه اكتفى في التَّعريف بدِلالة الالتزام ، وهي مهجورة في التَّعاريف ، فالأولى التعبير بـ : (لفظ وضع لمعنىً مفرد) . اهـ، وفيه نظر ؛ إذ القول معناه اللفظ الموضوع ، فلا دلالة التزامية أصلاً على أنَّا لو سلمنا وجود الالتزام، فالتعريف صحيح لا فاسد ، ومعنى قولهم : إن دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف ، أَنَّ التعاريف بها تكون غير تامة ، بل ناقصة بمنزلة الرسم ، كما ذكره شيخنا في « شرح السلم » .

---

(١) أحمد بن محمد بن إبراهيم الفيشي ، شهاب الدين ، المعروف بالحناوي ، نشأ بالقاهرة ، وتوفي بها سنة (٨٤٨هـ) ، له مصنفات في النحو ؛ منها : « الدرة المضية في علم العربية » . الأعلام (١/ ١٢٧) .

موضوعٍ ، وإلى مُهْمَلٍ ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ، ولمَّا أَخَذْتُ القولَ جِنساً للكلمة ـ وهو خاصٌّ بالموضوع ـ أَغناني ذلك عن اشتراط الوَضْع .

فَإِنَّ قلت : فَلِمَ عَدَلْتَ عن اللفظ إلى القول ؟ .

قلت : لأَنَّ اللَّفظَ جنسٌ بعيدٌ ؛ لانطلاقه على المُهْمَلِ والمستَعْمَلِ ، كما ذكرنا ، والقولُ جنسٌ قريبٌ ؛ لاختصاصه بالمُسْتَعْمَل ، واستعمالُ الأَجناس البعيدة في الحدود مَعِيبٌ عند أَهل النظر .

ص ـ وَهِيَ : اَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ .

ش ـ لمَّا ذكرتُ حدَّ الكلمة ، بَيَّنْتُ أَنَّها جنسٌ تحته ثلاثة أَنواع : الاسْمُ ، والفعلُ ، والحرفُ .

قوله : (بعيد) المراد به : ما كان كثير الأفراد ، والقريب عكسه . اهـ فيشي .

قوله : (انطلاقه) قال الفيشي : الأَوْلى لإطلاقه ؛ لأَنَّ باب الانفعال لا يكون إلا مما فيه علاج . اهـ ، قلت : والجواب عن ذلك من وجهين :

الأول : أنا لا نسلم أنَّ مثل ذلك في باب الانفعال حقيقة ، بل هو مجاز نحو : فلان منقطع إلى الله تعالى .

والثاني : سلَّمنا أنَّه حقيقة ، لكن لا نسلم كونه مطاوعاً ، كما تقول : انطلق عمرو ، وانكمش عمرو ، كما أفاده الدَّماميني على « التسهيل » .

قوله : (مَعِيْبٌ) هذا مدفوع ، فإنَّ المعيب إنَّما هو الاقتصار على الجنس البعيد ، وأما ذكر الجنس البعيد والفصل فهو حدٌّ تامٌّ ، ولم يقل أحد : إنه معيب .

قوله : (عند أهل النظر) المراد بهم : علماء المنطق .

قوله : (وهي : اسم . . . إلخ) الضَّمير راجع للكلمة ؛ أي : الكلمة من حيث معناها : اسم . . . إلخ ، وتقسيم الكلمة إلى ما ذكر من تقسيم الكلِّيِّ إلى جزئيَّاته ، بخلاف تقسيم الكلام إليها ، وقد نظمت ضابط ذلك فقلت : [من الرجز]

إنْ صَحَّ إخبارٌ بمُقْسَمٍ فَذَا ... تَقسيمُ كلِّيٍّ لجُزئيٍّ خُذَا

والدليلُ على ٱنحصار أَنواعها في هذه الثلاثة : الاستقراءُ[١] ؛ فَإِنَّ علماء هذا الفنِّ تَتَبَّعُوا كلامَ العربِ ، فَلَمْ يجدوا إِلاَّ ثلاثة أَنواعٍ ، فلو كان ثَمَّ نَوْعٌ رَابعٌ لعَثَرُوا على شيءٍ منه .

أَوْ لَـمْ يصِـحَّ فهْـوَ كـلٌّ قـد قُسِـمْ   بغيـرِ يـاءٍ أيْ لأجْـزا قَـدْ عُلِـمْ

قوله : (فإنَّ علماء هذا الفنِّ) أي : كأبي عمرو والخليل وسيبويه ، والفن : النوع ، وفَنٌّ كذا من إضافة المسمَّى للاسم ، كشهر رمضان ، ويوم الخميس . اهـ ش .

قوله : (كلام العرب) قيل : إنَّ العرب اسم جنس للصِّنْف المعروف من ولد إسماعيل وقحطان ، وقال الشيخ ابن كثير : المشهور أَنَّ العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم : العرب العاربة ، وهم قبائل ؛ منهم : عَادٌ وثَمودٌ وقَحْطَانُ وجُرْهُمٌ وغيرهم ، وأمَّا العرب المستعربة فهم من ولد إسماعيل ، وهو أخذ العربية من جُرْهم . اهـ ش .

وفي « المصباح »: يقال : سُمُّوا عرباً ؛ لأنَّ البلاد التي نزلوها تُسمَّى العَرَبَات ، ويقال : العرب العاربة الذين تكلَّموا بلسان يعرب بن قحطان ، وهو اللسان القديم ، والعرب المستعربة : الذين تكلَّموا بلسان إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام ، وهي لغات الحجاز وما والاها ، والعُرْب : بوزن قُفْل ، لغة في العَرَب بفتحتين ، ويجمع العَرَبُ على أَعْرُبٍ؛ مثل : زَمَنٍ وأَزْمُن ، وعلى عُرُب بضمَّتين؛ مثل : أَسْد وأُسُد . اهـ

قوله : (فلو كان ثَمَّ) أي : في كلام العرب (لعثروا عليه) من العثور وهو : الاطِّلاع ، لا من العِثَار ، وهو الزَّلة ، قال في « المصباح » : عثر عليه عثراً ، من باب (قتل) ، وعثوراً : اطَّلع عليه ، وأعثره غيره أعلمه به . اهـ

---

(١) وأيضاً فالكلمة إما ألا تدل على معنىً في نفسها بل يكون معناها في غيرها ، وإما أن تدل على معنىً في نفسها ، والأول الحرف ، والثاني إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها ، وإما لا ، الأول الفعل ، والثاني الاسم ، والدليل الذي ذكره المؤلف على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة استقرائي فيسمى الحصر بالنسبة إليه « الحصر الاستقرائي » ، والدليل الذي ذكرناه لذلك عقلي وعليه يسمى الحصر « الحصر العقلي » .

[علامات الاسم]

ص ـ فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ : بِـ« أَلْ » كَـ« الرَّجُلِ » ، وَبِالتَّنْوِينِ كَـ« رَجُلٍ » ، وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كَـ« تَاءِ » ضَرَبْتُ .

ش ـ لَمَّا بَيَّنْتُ ما انحصرَتْ فيه أَنواعُ الكلمةِ الثلاثة ، شَرَعْتُ في بيان ما يتميز بهِ كلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمَيْهِ ؛ لتتم فائدة ما ذكرته ، فذكرت للاسم ثَلاثَ علاماتٍ :

علامةً من أوَّله ، وهي الألف واللاَّم ، كـ« الفرس » ، و« الغلام » .

وعلامةً من آخره، وهي التنوين ـ وهو : « نونٌ زائدة ساكنة ، تَلْحَقُ الآخِرَ لفظاً ، لا خطّاً، لغير توكيد » ـ ، نحو : « زَيدٍ » ، وَ« رَجُلٍ » ، وَ« صَهٍ » ، وَ« حِينَئِذٍ » ، وَ« مُسْلِمَاتٍ » ؛

[علامات الاسم]

قوله : (فأمَّا الاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط محذوف؛ أي : إذا أردت معرفة كلٍّ من الأقسام فنقول : أمَّا الاسم . . . إلخ ؛ أي : ماصدقاتُه وأفرادُه . . . إلخ .

قوله : (فيُعرف) أي : يُميَّز عن قَسيميه : الفعل والحرف . . . إلخ ، وإنَّما اقتصر المصنِّف على هذه ؛ لأنَّها أشهر ، وأكثر استعمالاً من غيرها .

قوله : (بأل) أي : بجميع أقسامها ، فدخلت الموصولة والزَّائدة ، ولا يَرِد : « أل » الموصولة تدخل على المضارع شذوذاً ؛ لأن المراد دخولٌ لا شذوذَ فيه .

قوله : (وبالحديث عنه) أي : وبصحَّة الإسناد إلى اللفظ .

قوله : (لتتم فائدة . . . إلخ) أفهمَ كلامُه أنَّ القسمة فيها فائدة ، وهي الحصر في الأقسام .

قوله : (علامة من أوَّله . . . إلخ) أي : على أوَّله ، وعلى آخره ، أو عند أوَّله وعند آخره . اهـ

قوله : (نون زائدة) أخرج الأصلية كنون (منكسر) ، وبساكنة النون الأولى من نحو : « ضَيْفَنْ » ، وبـ(تلحق) الآخر نون نحو : « انكسر » ، وبـ (لا خطّاً) النون اللاحقة للقوافي ، والظاهر : أنَّه أراد بالخطِّ أن تُكتَب بصورتها لا بعوضها من الألف ، وإلا لم يحتج لقيد (لغير توكيد) لإخراج ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق : ١٥] ؛ لأنه مكتوب بالألف .

فهذه وما أَشبهها أَسماء ؛ بدليل وُجُودِ التنوين في آخرها .

وعلامةً معنوية : وهي الحديثُ عنه كـ« قَامَ زَيْدٌ » ، فـ« زيدٌ » : اسم ؛ لِأَنَّك قد حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام .

وهذه العلامة أَنْفَعُ العلامات المذكورة للاسم ، وبها اسْتُدِلَّ على اسمية التاء في « ضَرَبْتُ »، ألا ترى أنها لا تقبل « أَل » ولا يلحَقُهَا التنوينُ في آخرها ، ولا غَيْرُهما من العلامات التي تُذْكَرُ للاسم ، سوى الحديث عنها فقط ؟ .

ثُمَّ اعلم أنَّ ما خرج بقيدَيِ السكون ولحوق الآخر يخرج بقوله : (لا خطّاً) فالقيدان لتحقق الماهية ، لا للاحتراز ، لكن لما سبقا ، وأمكن الاحتراز بهما ، أسند إليهما الاحتراز .

قوله : (ألا ترى) من رأى البصرية ؛ تنزيلاً للمعقول منزلة المحسوس ؛ إشعاراً بأنَّ ذلك المعقول صار أمراً محققاً لا شبهة فيه ، أو العلميَّة .

* * *

[المعرب والمبني]

ص ـ وَهُوَ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ ، وَهُوَ : ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ : كـ« زَيْدٍ » . وَمَبْنِيٌّ ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ : كـ« هَؤُلاَءِ » فِي لُزُوْمِ الْكَسْرِ ، وَكَذَلِكَ « حَذَامِ »

[المعرب والمبني]

قوله : (وهو : ما يتغيَّرُ) أي : اسمٌ يتغيَّر آخره، (بسبب العوامل) : جمع عامل ، وجمعُ فاعل على فَواعل مقيسٌ ، إذا كان لغير مذكَّر عاقل ، كصاهل وصواهلٍ ، بخلاف نحو : (فارس وفوارس) ، فهو شاذ .

قوله : (كزيد) يعني من نحو قولك : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، لا مطلقاً ، وإلا . . فالأصح عند ابن مالك بناء الأسماء قبل التركيب ، وقيل : معربة ، وقيل : لا معربة ولا مبنيَّة ، قلت : قال بعض مشايخنا : وهذا الخُلفُ لفظيٌّ ؛ لأنَّ مَنْ قال : إنِها معربة ، مراده أنَّها قابلة للإعراب ، كما أَنَّ مَنْ قال : إنَّها مبنيَّة ، مراده أنَّها قابلة لذلك ، لا أَنَّها معربة أو مبنية حقيقة ؛ لعدم مقتضى ذلك ، فتأمل .

ولم يُرِدِ المصنِّف بيانَ المعرب والمبنيِّ من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء حتى يقال : إنهما مشتقَّان من الإعراب والبناء ، والمشتق منه سابق على المشتقِّ ، فكان ينبغي الكلام عليهما أوَّلاً ، بل أراد بيانهما من حيث قبولهما الإعراب والبناء ، وبيان ضابط القبول ، وذلك لا يتوقَّف على بيان معنى المشتقِّ منه .

قوله : (وهو بخلافه) أي : ملتبس بخلافه ، ولو عبَّر بالضِّد لكان أولى ؛ لأنَّ الخلافين قد يجتمعان ، كالضَّحك والقيام ، بخلاف الضِّدَّين لا يجتمعان ، وأَمَّا النَّقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان ، ولذا قيل : إن التعبير بالنَّقيض أولى من التعبير بالضِّد ؛ لأنَّ الضدين قد يرتفعان، إلا أن يقال : التعبير بذلك أولى ؛ لصحَّة ذلك على قول من يقول : إنَّ الأسماء ثلاثة أقسام ، قلت : يمكن الجواب عن التَّعبير بالخلاف بأنَّ مراده الخلاف اللغويُّ ، وذلك يشمل الضِّد والنَّقيض ، فتدبَّر .

قوله : (في لزوم الكسر) متعلِّق بمعنى الكاف ؛ لبيان وجه الشبه ، والهاء في هؤلاء للتنبيه ، وأولاء : اسم إشارة بُنِي لتضمُّنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف .

قوله : (وكذلك حَذَامِ) فَصَلَه عمَّا قبله ؛ ليختص به الخلاف ، والمانع له من الصَّرف

وَأَخَوَاتُهَا ، (وَأَمْسِ) فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، وَكَـ« أَحَدَ عَشَرَ » وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُوْمِ الْفَتْحِ ، وَكَـ« قَبْلُ » وَ« بَعْدُ » وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُوْمِ الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُوِيَ مَعْنَاهُ ، وَكَـ« مَنْ » وَ« كَمْ » فِي لُزُومِ السُّكُوْنِ ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ .

ش ـ لَمَّا فرغْتُ من تعريف الاسم بذكر شيءٍ من علاماتهِ عَقَّبْتُ ذلك ببيان انقسامه إلى مُعْرَبٍ، ومَبْنِيٍّ، وقَدَّمْتُ المُعْرَبَ لأَنَّه الأَصلُ، وأَخَّرْتُ المبنيَّ لأَنَّه الفَرْعُ، وذكَرْتُ أَنَّ المُعْرَبَ هو: « الذي يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بسبب ما يدخل عليه من العوامل » ، كـ« زيد » ، تقول : « جاءني زَيْدٌ » ، و« رأَيْتُ زيداً » ، و« مَرَرْتُ بزيدٍ » ، أَلاَ ترى أَنَّ آخر « زيد » تغير بالضمة ، والفتحة ،

العلميّة والعدل ؛ لأنه معدول عن حاذمة ، وأصله : من الحَذْم ، وهو القطع ، واعتبر العدل في هذا الباب ؛ حملاً على ذوات الرَّاء في الأعلام المؤنثة ؛ مثل : حضارِ .

قوله : (وأخواته) أي : نظائره ، وإطلاق الأخوات عليها استعارة مصرَّحة ؛ لما بينهما من التَّقارب والتَّماثل .

قوله : (ونُوِيَ معناه) المراد بنيَّة المعنى : التقييد الحاصل للمضاف بالمضاف إليه ، وهو أمر غير منطوق به أصلاً ، خلافاً لمَن فهم أنَّ المراد بالمعنى معنى اللَّفظ ، فأُوْرِد عليه أنَّه يلزم من نية المعنى نية اللفظ ، وبنى على ذلك أموراً فاسدة لا قائل بها من النحاة ، وإنما بُنيت ؛ لشبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها ، وقول بعضهم : بنيت لأنهَّا أشبهت الحروف من حيث الافتقار ؛ لافتقارها إلى معنى المحذوف ، رُدَّ بأن المقتضي للبناء هو الافتقار إلى الجمل ، لا إلى المفردات .

قوله : (وكم) بنيت ؛ لتضمُّنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، أو بالحمل على (رُبَّ) .

قوله : (أصل البناء) المراد بالأصالة : أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالاً ، أو أغلب ، أو أرجح في نظر الواضع ، ويقابله الفرع بهذه المعاني .

قوله : (جاءني زيد) نسب عمل الرَّفع إلى (جاءني)، مع أنَّ العامل (جاء) فقط ؛ إشارة إلى أنَّه لا يطلب إلا المرفوع لتضمُّنه للمفعول ، ويقال مثل ذلك في (رأيت) .

قوله : (ألا ترى أنَّ آخر زيد) من (رأى) بمعنى : أبصر ؛ تنزيلاً للمعقول منزلة المحسوس ؛ إشعاراً بأنَّ ذلك المعقول أمرٌ محقق لا شبهة فيه ، أو بمعنى (تَعْلَمُ) .

والكسرة ، بسبب ما دخل عليه من « جاءني » ، و« رأيتُ » ، و« الباء » ؟ فلو كان التغييرُ في غير الآخر لم يكن إعراباً ، كقولك في « فَلْسٍ » إذا صَغَّرْتَهُ : « فُلَيْس » ، وَإِذَا كسَّرْتَهُ[1] : « أَفْلُس وَفُلُوس » ، وكذا لو كان التغييرُ في الآخر ، ولكنَّه ليس بسببِ العواملِ ، كقولك : « جَلَستُ حَيْثُ جلسَ زيدٌ » ؛ فَإِنَّهُ يجوز لك أَنْ تقول : « حيثُ » بالضم ، و« حيثَ » بالفتح ، و« حَيثِ » بالكسر ، إلاَّ أَنَّ هذه الأَوْجُهَ الثلاثةَ ليست بسببِ العواملِ ، وذلك لأنَّ العاملَ واحدٌ ، وهو « جَلَسْتُ » وقد وُجِدَ معه التغييرُ المذكور في « حيث » .

وَلَمَّا فَرَغْتُ من ذِكرِ المُعرب ذَكرتُ المبنيَّ ، وَأَنَّه « الذي يلزم طريقةً واحدةً ، ولا يتغيَّر آخرُهُ بسبب ما يَدْخل عليه » ، ثُمَّ قسَّمته إلى أَربعة أقسام : مبنيٌّ على الكسر ، ومبنيٌّ على الفتح ، ومبنيٌّ على الضم ، ومبنيٌّ على السكون .

قوله : (لم يكن إعراباً) لم يقل : لم يكن معرباً مع أنَّ الكلام فيه ؛ لأنَّه نفيٌ للمعرب بنفي لازمه ، وهو أبلغ . اهـ ش.

قوله : (ولا يتغيَّر آخره بسبب ما يدخل عليه) أي : من العوامل ، تفسير لقوله : (طريقة واحدة) فلا يُراد أن بعض المبنيَّات قد لا يلزم طريقة واحدة، كما هو واضح. اهـ ش.

* * *

---

(١) كسرته : يعني : جمعته جمع تكسير .

[المبني على الكسر]

ثُمَّ قسَّمتُ المبنيَّ على الكسر إلى قسمين : قسمٍ متفق عليه ، نحو : « هؤُلاَءِ » ؛ فَإِنَّ جميع العرب يكسرون آخِرَهُ في جميع الأَحوال .

وقسمٍ مختلفٍ فيه ، وهو « حَذَامِ ، وَقَطَامِ » ، ونحوهما من الأَعلام المؤنثة الآتية على وزن « فَعَالِ » ، و« أَمْسِ » إذا أَردتَ بِهِ اليومَ الذي قبل يَوْمِكَ .

فأَمَّا باب « حَذَامِ » ونحوه : فأَهلُ الحجاز يَبْنُونهُ على الكسر مطلقاً ؛ فيقولون : « جَاءَتْنِي حَذَامِ » ، وَ« رَأَيْتُ حَذَامِ » ، و« مَرَرْتُ بحذَامِ » ، وعلى ذلك قَوْلُ الشاعر :

١ـ فَلَوْلاَ الْمُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي لَمَا تَرَكَ الْقَطَا طِيْبَ الْمَنَامِ
إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوْهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[1]

[المبني على الكسر]

قوله : (من الأعلام المؤنثة) بيان لنحوهما ، لكن على حذف مضاف ؛ أي : بقية لأعلام المؤنثة ، فلا يلزم على جعل (مِنْ) للبيان أَنْ يكون البيان أعمّ من المبيَّن ، ويجوز جعلها تبعيضية ؛ لأنَّ ما قبلها بعضٌ لما بعدها ، وخرج غير الأعلام مما هو على وزن (فَعَالِ)، نحو : كتاب وكلام وسلام ، وفي سبب بناء ما ذكر أقوال :

أحدها : شبهه بـ(نزال) وزناً وتعريفاً ، وعدلاً وتأنيثاً .

والثاني : تضمُّنه معنى هاء التأنيث .

والثالث : توالي العلل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء .

والأوَّل هو المشهور ، ذكره المرادي ، ووجه عَلَمِيَّة (نزال) المؤنث : أنهَّ عَلَم على صيغة (انْزِلْ) ، وبناء ما ذُكِر لشبهه بما ذكر لا ينافي تعريفهم المبنيَّ بما أشبه الحرف ؛ لأن المشبه للحرف صادقٌ بالواسطة ، كما هنا وبدونها .

قوله : (فلولا المزعجات من الليالي . . . إلخ) أي : المقلقات، و(من اللَّيالي) بيان لها، وخبر المبتدأ محذوف ؛ أي : موجودة ، و(القطا) : جمع قطاة ، كحصاة وحصا ، طائر معروف ، و(المنام) : بمعنى النَّوم، و(حذام): امرأة الشَّاعر، وقوله : (فصدِّقوها) يُروىٰ

---

(١) البيتان من الوافر قيل : إنهما لدَيْسَم بن طارق أحد شعراء الجاهلية . والصواب كما في اللسان (رقش)=

فذكرها في البيت مرَّتين مكسورة ، مع أنَّها فاعلٌ .

وافترقَتْ بَنُو تميم فرقتين ؛ فبعضهم يُعْرِبُ ذلك كُلَّهُ : بالضمِّ رفعاً[1] ، وبالفتحة نَصْباً وجَرّاً ؛

(فأنصتوها) أيضاً ؛ أي : أنصتوا إليها ، والبيت الثاني من الأبيات الجارية مجرى الأمثال .

قوله : (**نصباً وجراً**) أي : حال كونه منصوباً ومجروراً . اهـ ش .

= أنهما للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام امرأته وفيها يقولهما ، والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦)، واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨١)، وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٣٨)، وأنشده قبلهم ابن جني في الخصائص (١/ ٥٦٩) .

اللغة : « **المزعجات** » جمع مزعجة ، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج ، وهو الإقلاق . « **القطا** » طائر يشبه الحمام . « **المنام** » النوم . « **قالت** » فعل ماض من القول « **حذام** » اسم امرأة الشاعر كما عرفت « **صدقوها** » انسبوها للصدق ، ولا ترموها بالكذب .

المعنى : هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول ؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا أنه القول المعتدُّ به الذي لا يصح خلافه ، فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول .

الإعراب : « **إذا** » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب « **قالت** » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب « **حذام** » فاعل قال ، مبني على الكسر في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «**فصدقوها**» الفاء واقعة في جواب إذا، «**صدقوا**»: فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وها : مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية ، وكانت الجملة لا محل لها ؛ لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً « **فإن** » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « **القول** » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « **ما** » اسم موصول خبر إن ، مبني على السكون في محل رفع « **قالت** » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « **حذام** » فاعل قال ، مبني على الكسر في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقال ، وتقدير الكلام : فإن القول هو الذي قالته حذام .

الشاهد فيه : قوله : « **حذام** » في الموضعين ؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية ، وهي فاعل في الموضعين جميعاً ، نحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعاً ، فلما لم يكن ههنا مرفوعاً في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل ، وهذا معنى كونه مبنياً ، وهذه لغة الحجازيين ؛ وخالفهم بنو تميم وتفصيل مقالتهم في الشرح .

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو شاعر من بني تميم : [من الوافر]

نَـدِمْـتُ نَـدَامـةَ الكُسَعِـيِّ لـمَّـا ... غَـدتْ مِنِّـي مُطَلَّقَـةً نَـوارُ

وَلَـو أَنِّـي مَلَكْـتُ يَـدِي وَنَفْسِـي ... لكـانَ إلَـيَّ لِلقَـدَرِ الخِيـارُ =

فيقولُ: « جَاءَتْنِي حَذَامُ » بالضمِّ ، و« رَأَيْتُ حَذَامَ » ، و« مَرَرْتُ بِحَذَامَ » بالفتح فيهما ، وأكثرهم يَفْصِلُ بين ما كان آخرُهُ راءً ـ كـ« وَبَارِ » : ٱسمٌ لقبيلة ، و« حَضَارِ » : ٱسمٌ لكوكب ، و« سَفَارِ » : ٱسمٌ لماء ـ فيبنيه على الكسر ، كالحجازيين[1] ، وما ليس آخرهُ راء ـ كـ« حَذَامِ » ، و« قَطَامِ » ـ فيُعْرِبُه إعراب ما لا ينصرف .

وَأَمَّا « أمس » إذا أَردت به اليومَ الذي قَبْلَ يَومكَ ، فأَهْلُ الحجاز يَبْنُونَه على الكسر ؛ فيقولون : « مَضَى أَمْسِ » ، و« ٱعْتَكَفْتُ أَمْسِ » ، و« ما رأيتُهُ مُذْ أَمْسِ » بالكسرة في

قوله : (اسم لماء) في « الصحاح » أَنَّه اسم لبئر ، ولا تنافي ؛ لاحتمال أَنَّ المصنف أطلقه على الماء مجازاً من إطلاق الحال وإرادة المحلِّ .

قوله : (فأهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة ، قال في « المنهاج » : وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها . اهـ، سُمِّي بذلك؛ لأنَّه حَجْزٌ بين نجد والغَوْرِ، أو غير ذلك كما في كتب اللغة.

قوله : (يبنونه على الكسر) أي : بشروط خمسة ، وقد نظمتها ، فقلت : [من الطويل]

بخمسِ شروطٍ فَابنِ أمسِ بكسرةٍ ... إذا ما خلا مِنْ أَلْ ولَمْ يكُ صُغِّرَا
وثالثُهُمَا التَّعيينُ فاعلَمْهُ يا فتىً ... وليسَ مُضَافاً ثُمّ جمعاً مكسَّرَا

وعلة بنائه تضمُّنه معنى لام التَّعريف، ولذا لم يبن (عند) مع كونه معرفة؛ لأنه لم يتضمَّنها.

قوله : (واعتكفت أمس) اعتُرِض بأن المصنف نصَّ على أَنَّ المستعمل ظرفاً مبنيٌّ إجماعاً ، و(أمسِ) في هذا المثال مستعمل ظرفاً ، لكن في دعوى الإجماع نظر ، فقد نقل الزَّجاجي عن بعضهم أَنَّه كـ(سَحَرَ) .

= **الشاهد في قوله** : « **نوار** » فإنه جاء به مرفوعاً بالضمة الظاهرة لكونه فاعل « **غدت** » بدليل القافية في البيت الثاني .

(١) من ذلك قول الفرزدق همام بن غالب ـ وهو من شواهد كتاب شذور الذهب للمؤلف (ش ٣٩) ، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان : [من الطويل]

مَتَى مَا تَرِدْ يوماً سَفَارِ تَجِدْ بها ... أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرا

وإذا تأملت في هذا الشاهد وفي الشاهد الذي ذكرناه قريباً ونسبناه إلى الفرزدق أيضاً تبين لك أمران :
الأول : أن بني تميم يجيئون بما آخره راء مبنياً على كسر أحياناً كهذا الشاهد ومعرباً إعراب ما لا ينصرف أحياناً أخرى . **والثاني** : أن الفرزدق قد استعمل في شعره هاتين اللغتين وكل منهما لغة لفريق من قبيلته .

الأحوال الثلاثة ، قال الشاعر : [من الكامل]

٢ـ مَنَـعَ الْبَقَـاءَ تَقَلُّـبُ الشَّمْـسِ وَطُلُـوْعُهَـا مِـنْ حَيْـثُ لاَ تُمْسِـي
وَطُلُـوْعُهَـا حَمْـرَاءَ صَـافِيَـةً وَغُـرُوبُهَـا صَفْـرَاءَ كَـالْـوَرْسِ
الْيَـوْمَ أَعْلَـمُ مَـا يَجِـيءُ بِـهِ وَمَضَـىٰ بِفَصـلِ قَضَـائِـهِ أَمْـسِ[1]

قوله : (منع البقاء تقلُّب) البقاءَ : بالنصب مفعول مقدَّم ، وتقلُّب فاعل مؤخَّر ، والمراد : أنَّ تغيُّر الزَّمان مانع من البقاء في الدُّنيا ، وهذا على عادتهم من نسبة الأشياء إلى الزَّمان ، وإلا فالمُحيي والمميت هو الله عزَّ وجلَّ .

وقوله : (وطلوع) بالرَّفع عطفاً على تقلُّب . . . إلخ .

وقوله : (حمراء) بالنَّصب على الحال من الضَّمير في طلوعها ، والورس : نبت أصفر

---

(١) هذه الأبيات لتبع بن الأقرن ، أو لأسقف نجران ، وقد استشهد المؤلف في التوضيح بالشطر الأخير من هذه الأبيات في باب ما لا ينصرف (رقم ٤٨٤)، وذكر الأبيات كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١)، وذكر = البيتين ابن منظور في لسان العرب (أم س) .

اللغة : « **البقاء** » أراد به الدوام والخلود « **الورس** » هو الزعفران « **بفصل قضائه** » أراد بقضائه الفاصل . أي : القاطع ، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد ، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال ، فالشمس ـ وهي كوكب عظيم جداً ـ ليست بباقية على حالة واحدة ، بل يعتريها التغير والأفول ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها ، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية ؟ ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في الصفرة ؟ ثم يقول : أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر ؛ لأنني مشاهد له ، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً ، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أرده ؛ لأنه قد ذهب وانقطع ، ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود ؟

الإعراب : « **منع** » فعل ماض « **البقاء** » مفعول به مقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **تقلب** » فاعل منع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقلب مضاف و« **الشمس** » مضاف إليه « **وطلوعها** » الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف على تقلب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وطلوع مضاف وها : مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **من** » حرف جر « **حيث** » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع « **لا** » نافية « **تمسي** » فعل مضارع تام ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الشمس ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها « **وطلوعها** » الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف أيضاً على تقلب ، وطلوع مضاف وها : مضاف إليه « **حمراء** » حال من ضمير المؤنث المجرور محلاً بإضافة طلوع =

فـ« أَمْسِ » في البيت فاعلٌ لِـ« مَضَى » ، وهو مكسور كما ترى .

وافترقَتْ بنو تميم فرقتين ؛ فمنهم من أَعربَهُ : بالضمة رَفْعاً ، والفتحة مطلقاً ، فقال : « مَضَى أَمْسُ » ، بالضمِّ، و« اعتكَفْتُ أَمْسَ »، و« ما رأيتُهُ مُذْ أَمْسَ »، بالفتح ، قال الشاعر : [من الرجز]

٣ـ لَقَـدْ رَأَيْـتُ عَجَبـاً مُـذْ أَمْسَـا عَجَـائِـزاً مِثْـلَ السَّعَـالِـي خَمْسَـا

يزرع باليمن ، ويُصبَغ به ، قيل : هو صنف من الكُرْكُمِّ ، وقيل : يشبهه .

قوله : (مُذْ أمسا) هو محلُّ الشَّاهد حيث أُعرِبَ إعراب ما لا ينصرف ، والألف للإطلاق ، و(مذ) حرف جرٍّ بمعنى في . و(السَّعالي) : بفتح السِّين المهملة ، جمع سِعلاة بكسرها ، وهي : إناث الشياطين ، وتسمِّيها العرب غيلاناً ؛ لأَنَّها تغتالهم ؛ أي : تهلكهم كما زعموا ، أو لأَنَّها تتلوَّن كلَّ وقت . قال ابن هشام في « شرح بانت سعاد » : وللعرب أمور تزعمها لا حقيقة لها : منها أَنَّ الغول تتراءى لهم في الفلوات ، وتتلوّن لهم ، وتُضلُّهم عن الطريق . اهـ

و(العجائز) : جمع عجوز ، وهي المرأة المسنة ، قال ابن السِّكيت : ولا يؤنث

= إليه « صافية » صفة لحمراء ، أو حال ثان « وغروبها » الواو عاطفة ، وغروب : معطوف على تقلب ، وغروب مضاف وها : مضاف إليه « صفراء » حال من « ها » المجرور محلاً بإضافة غروب إليها « كالورس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان ؛ أو صفة لصفراء « اليوم » بالرفع ، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أو بالنصب على الظرفية الزمانية « أعلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم موصول : مفعول به لأعلم ، مبني على السكون في محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به » جار ومجرور متعلق بيجيء ، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو ما ، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو اليوم إذا قرأته بالرفع ، وهو أجود ، بل هو الصحيح الجائز .

الشاهد فيه : قوله : « أمس » في آخر الأبيات ، فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة الآخر ، بدليل قوافي الأبيات كلها، وهي فاعل لـ(مضى)، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على الكسر في محل رفع ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً : إما لفظاً أو تقديراً، وإما محلاً، وبناء (أمس) على الكسر هو لغة أهل الحجاز =وقد قرر النحاة بعد استقراء كلام أهل الحجاز وتتبع استعمالاتهم أنهم لا يبنون أمس على الكسر إلا إذا أريد به معين ولم يُضَف ولم يُعرَّف بأل ولم يُكسَّر ولم يُصغَّر ، وإن فقد شرطاً من هذه الشروط الخمسة أعربوه، وسِرُّ بنائه عندهم أنه تضمن معنى حرف وهو (أل) المعرِّفة .

يَـأْكُلْـنَ مَـا فِـي رَحْلِهِـنَّ هَمْسَـا لاَ تَـرَكَ اللهُ لَهُــنَّ ضِــرْسَــا

وَلاَ لَقِيــنَ الــدَّهْــرَ إلاَّ تَعْســاً[١] .

بالهاء ، وقال ابن الأنباري : ويقال أيضاً : عجوزة بالهاء لتحقيق التأنيث ، ورُوِي عن يونس أنَّه قال : سمعت العرب تقول : عجوزة بالهاء . اهـ « مصباح » ، و(خمساً) صفة لعجائز ، أو بدل ، أو عطف بيان ، و(الرحل) بحاء مهملة : وعاء المتاع ، ويجمع على أرحل كأفلُس ، ورحال كسِهام ، و(الهمس) : الصَّوت الخفي ، و(الضرس) : السن المعروفة .

---

(١) هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (٢/ ٤٤) ، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي لاينصرف ، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نوادره ، وذكر الأعلم في شرح شواهد كتاب سيبويه الثاني ، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور (ش٤٢) .

اللغة : « **عجائزاً** » جمع عجوز ، وهي المرأة الطاعنة في السن « **السَّعالي** » بفتح السين ـ جمع سِعْلاة ـ بكسر السين وسكون العين ـ وهي الغول ، وقيل : ساحرة الجن « **همساً** » الهمس : الخفاء وعدم الظهور « **لا ترك الله لهن ضرساً** » يدعو عليهن بذهاب أضراسهن وقوله : « **ولا لقين الدهر . . . إلخ** » دعاء عليهن أيضاً .

المعنى : يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه ، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان ، ويأكلن ما في رحالهن من الطعام أكلاً خفياً ، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن .

الإعراب : « **لقد** » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد رأيت . . . إلخ ، قد : حرف تحقيق « **رأيت** » فعل وفاعل « **عجباً** » مفعول به لرأى ، وأصله صفة لموصوف محذوف والتقدير : لقد رأيت شيئاً عجباً ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « **مذ** » حرف جر « **أمسا** » مجرور بمذ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس ، والجار والمجرور متعلق بـ : رأى « **عجائز** » صرفه للضرورة وهو بدل من قوله : عجباً ، وبدل المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « **مثل** » صفة لعجائز ، ومثل مضاف و« **السعالي** » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « **خمساً** » بدل من عجائز أو صفة له منصوب بالفتحة الظاهرة « **يأكلن** » فعل مضارع ، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز « **ما** » اسم موصول ، مفعول به ليأكل ، مبني على السكون في محل نصب « **في** » حرف جر « **رحلهن** » رحل : مجرور بفي ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وهو ما « **همساً** »؛ مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : يأكلن أكلاً همساً ؛ أي : خفياً ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « **لا** » حرف نفي دال على الدعاء « **ترك** » فعل ماض=

ومنهم من أعربه بالضمةِ رفعاً ، وبَنَاهُ على الكسر نصباً وجرّاً .

وزعم الزَّجَّاجيُّ أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يبني « أَمسَ » على الفتح ، واستدلَّ عليه بقوله : « مُذْ أَمْسَا » وهوَ وَهَمٌ ، والصوابُ ما قدَّمناه من أنَّه مُعْرَبٌ غير منصرف .

وزعم بعضهم أنَّ « أَمْسَا »[1] في البيت فِعلٌ ماض ، وفاعله مستتر ، والتقدير : « مُذ أَمْسَى المَسَاءُ » .

قوله : (وهَمٌ) بفتح الهاء مصدر وَهِم ، كغَلِط وزناً ومعنىً ، وأمَّا الوَهْم بإسكان الهاء فمصدر وهَمت في الشيء بالفتح ، من باب (وَعَد) إذا سبق إلى قلبك وأنت تريد غيره ، أفاده في « المصباح » .

❋ ❋ ❋

= « الله » فاعل ترك « لهن » جار ومجرور متعلق بترك « ضرساً » مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله : « **مذ أمسا** » فإنه أتى بكلمة « **أمس** » مفتوحة بدليل قوافي بقية الأبيات ، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب .

والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح : أنهم قد جاؤوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضمة الظاهرة مثل قول الشاعر :

اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ بَأْسٌ وتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أمْسُ

فإن قوله : « **أَمسُ** » مرفوع بالضمة بدليل القافية في آخر المصراع الأول ، وهو فاعل لقوله : « **تضمن** » ولو كان مبنياً للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب .

(١) كان صوابه حينئذ أن يكتب « **أمسي** » بالياء ؛ لأن الألف الزائدة على الثلاث تكتب ياء .

[المبني على الفتح]

ولَمَّا فَرَغْتُ من ذكر المبني على الكسر . . ذكرتُ المبنيَّ على الفتح ، ومَثَّلْتَهُ بـ« أَحدَ عشر » وأخواتِه ، تقول : « جاءَني أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً » ، وَ« رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً » ، وَ« مَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً » بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة ، وكذلك تقول في أخواته ، إلاَّ « اثْنَيْ عَشَرَ » فَإِنَّ الكلمة الأولى منه تعرب : بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، تقول : « جاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً » ، وَ« رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً » ، وَ« مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً » .

وَإِنَّمَا لَمْ أَستثنِ إعراب هذا من إطلاق قولي : « وأَخواته » لأَنَّنِي سأذكر فيما بَعْدُ أَنَّ « اثنين ، واثنتين » يُعْرَبَانِ إعرابَ المثنى مطلقاً ، وإِنْ رُكِّبا .

[المبني على الضم]

وَلَمَّا فرغتُ من ذكر المبْنِيِّ على الفتح ذكرتُ المبنيَّ على الضمِّ ، ومَثَّلْته بِـ« قَبْلُ » ، وَ« بَعْدُ » ، وأَشرتُ إلى أَنَّ لهما أَرْبَعَ حالاتٍ :

إحداها : أَنْ يكونا مُضَافَيْنِ ؛ فيعربان نَصباً على الظَّرفيةِ ، . . . .

قوله : (ذكرت . . . إلخ) قال الشنواني : الظَّاهر أنَّ عطف « مثَّلته بأحد عشر وإخواته » تفسيريٌّ ، وكذا يقال في نظيره الآتي .

قوله : (بفتح الكلمتين) أمَّا بناء الأولى فلتنزيلها منزلة صدر الاسم ، أو لوقوع العجز موقع تاء التأنيث ، وكأَنَّ البناء يطلقونه على ما يقع في غير الآخر ، وإلا فقد يقال : صدر الكلمة ، وما قبل تاء التأنيث لا يستحقان البناء ، وأمَّا بناء الثانية : فلتضمُّنها معنى واو العطف ؛ لأنَّ أصل ثلاثة عشر مثلاً ثلاثة وعشرة ، ثُمَّ حذفت الواو قصداً ؛ لمزج الاسمين ؛ وجعلهما اسماً واحداً .

قوله : (فإنَّ الكلمة الأولى منه تعرب) ؛ لوقوعِ الكلمة الثَّانية منه موقع النُّون في المثنى .

قوله : (إحداها) أي : أُوْلاَها ، وعدل عنه ؛ دفعاً من أوَّل الأمر ؛ لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح .

أو خَفْضاً بـ« مِنْ » ، تقول : « جئتك قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ »، فتنصبهما على الظَّرفية ، و« مِنْ قَبْلِهِ ، ومِنْ بَعْدِهِ » ، فتخفضهما بـ« من » ، قال الله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [الحج : ٤٢] ، ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الجاثية : ٦] ، وقال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [التوبة : ٧٠]، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ ﴾ [القصص : ٤٣] .

الحالة الثانية : أَنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه ، ويُنْوَى ثبوتُ لَفْظِهِ ؛ فيعربان الإعرابَ المذكورَ ، ولا يُنَوَّنان لنية الإضافة ، وذلك كقوله : [من الطويل]

٤ـ وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَىً قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَىً عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ[1]

قوله : (**أو خفضاً بمن**) اختصت بذلك ؛ لكونها أمَّ الباب ، ولكلِّ بابٍ أمٌّ تختصُّ بخاصَّة دون أخواتها ، قال الرضي : و(مِنْ) الدَّاخلة على الظروف غير المتصرفة ، أكثرها بمعنى (في)، نحو : جئت مِنْ قبلك ومِنْ بعدك ، ﴿ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [فصلت : ٥] . وأمَّا جئت من عندك ، و﴿ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ﴾ [آل عمران : ٣٨] ، فلابتداء الغاية ، وقال ابن مالك : إنَّ (مِنْ) الداخلة على (قبل) و(بعد) وأخواتهما زائدة . اهـ ش .

قوله : (**كل مولى قرابة**) المراد بالمولى هنا : ابن العم ، قال : والمعنى نادى كلُّ ابن

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين ، مع كثرة استشهاد العلماء به ، وهو من شواهد ابن عقيل (ش٢٣٢)، واستشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٤٢)، واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه أوضح المسالك (٣٤٤) .

اللغة : « **نادى** » فعل ماض من النداء ، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك « **مولى** » للمولى عدة معان تقرب من العشرين ، فيطلق على السيد ، ويطلق على العبد ، ويطلق على ابن العم ، ويطلق على الحليف الناصر ، ويطلق على غير ذلك « **قرابة** » مصدر بمعنى القرب .

المعنى : وصف شدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوي نصرته .

الإعراب : « **ومن** » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « **قبل** » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : نادى الآتي ، فهو متقدم على عامله « **نادى** » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « **كل** » فاعل نادى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف و« **مولى** » مضاف إليه ، ويروى (مولى) منوناً وغير منون ، فإن كان منوناً فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، على ذلك يلزم أن يكون قوله : « **قرابة** » مفعولاً به لنادى منصوباً بالفتحة الظاهرة ، وإن كان « **مولى** » غير منون مولى : مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة في اللفظ منع من ظهورها التعذر، وهو على هذا مضاف و« **قرابة** » مضاف إليه ، وعلى =

. . . .

عمٍّ قرابةٍ قرابته ؛ ليعينوه فيما هو فيه من حزن ونازلة ، فما أجابوه لدعائه ، وظاهر هذا أَنَّ (مولى) مضاف لقرابة ، ومفعول نادى محذوف ، و(مولى) الثاني بدل من ضمير عليه ، وقُدِّم للضرورة ، وفي بعض شروح « التَّسهيل » أَنَّ (قرابة) مفعول نادى ، والعواطف فاعل عطف ، ومولى : مفعوله ، وهو واقع على قرابة ، والضمير المجرور بعلى عائد على كل . اهـ

واعترِض بأنَّ صوابه أن يقول : ذا قرابة كما قال الشاعر : [من البسيط]

وذوْ قرابتهِ في الحيِّ مسرورُ[1]

قلت : هذا الاعتراض مدفوع بأمرين :

الأَوَّل : أنَّ هذا لا يأتي على جرِّ قرابة .

الثاني : أنه على تسليم المنع ، فالبيتُ يُحتجُّ به على أنه يقال : قرابة بلا ذا ؛ إذ هو من كلام العرب ، وحينئذٍ فاقتصار بعضهم على أنَّه لا يقال إلا ذو ، وقرابته مبنيٌّ على المشهور . تأمل . ثُمَّ رأيت في كتاب « المغرب » ما يؤيّد ذلك ، فإنَّه قال ما نصُّه : قولهم في الوقف : لو قال : على قرابتي تناول الواحدَ ، والجمع صحيح ؛ لأنها في الأصل مصدر ، يقال : هو قرابتي ، وهم قرابتي، على أَنَّ الفصيح ذو قرابتي للواحد، وذوا قرابتَي للاثنين، وذوو قرابتِي للجمع . اهـ

= هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفاً لعدم تعلّق الغرض بذكره ؛ أي : نادى كل مولى قرابة من ينجده مثلاً « **فما** » الفاء حرف عطف ، وما : نافية « **عطفت** » عطف : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « **مولى** » أعربه بعضهم بدلاً من ضمير الغائب الذي هو الهاء في قوله : « **عليه** » الآتي ، ويلزم عليه تقديم البدل على المبدل منه، وذلك نادر كل الندرة ، فلا يسوغ الذهاب إليه إلا إن تعين ، وليس بمتعين هنا ، وأعربه بعضهم حالاً من ضمير الغائب ، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وهذا ـ مع كونه أخف من سابقه ، وله شواهد مسموعة ـ محل اختلاف بين العلماء ، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم ؛ فإنه يجوز أن يكون قوله : « **مولى** » مفعولاً به لعطفت تقدم على الفاعل ، وقوله : « **عليه** » جار ومجرور متعلق بقوله : عطفت ، و« **العواطف** » فاعل عطفت ، وهذا الإعراب خير من سابقيه .

الشاهد فيه : قوله : « **من قبل** » فإن الرواية بجر « **قبل** » بدون تنوين ، وذلك لأنه حذف المضاف إليه ، ونوى لفظه وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت ، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يقصده ، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت .

---

(١) عجز بيت أنشده أبو عمرو بن العلاء عن شيخ من أهل نجد ، وصدره : يبكي عليه غريب ليس يعرفه
أخبار النحويين (١/ ٤) .

الرواية بخفض « قَبْلِ » من غير تنوين ؛ أي : (ومن قبل ذلك) ، فحذف « ذلك » من اللفظِ ، وقَدَّرَهُ ثابتاً .

وقرأ الجَحْدَرِيُّ ، والعقيليُّ : (لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ) ، بالخفض من غيرِ تنوين ؛ أَي : من قَبْلِ الغَلَبِ ومن بَعْدِهِ ، فحذَفَ المضافَ إليه ، وقَدَّرَ وُجُودَهُ ثابتاً .

الحالة الثالثة : أَنْ يُقْطَعا عن الإِضافة لفظاً ومعنىً ، ولا يُنْوَى المضاف إليه ؛ فيعربان أَيضاً الإعرابَ المذكورَ ، ولكنهما يُنَوَّنَانِ ؛ لأَنَّهُمَا حينئذٍ اسمان تامَّان ، كسائر الأسماء النكرات ؛ فتقول : « جئتكَ قَبْلاً وبَعْداً » ، و« من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ »، قال الشاعر : [من الوافر]

٥ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[1]

قوله : (فساغ لي الشَّراب وكُنْتُ قبلاً) أي : سَهُلَ لي الشَّراب ، والواو في قوله : (وكنت قبلاً) للحال ، و(أغص) : بفتح الهمزة مضارع غصَّ من باب عَلِمَ ؛ أي : أَشْرَقُ ، والفرات : العذب السائغ ، ويروى بالماء الحميم ؛ أي : البارد ، ويطلق على الحارِّ ، فهو من الأضداد ، وليس هذا الثاني مراداً ، فالأنسب الفرات ، وهذا كناية عن تهنئةِ وراحة نفسه بما حصل له من أخذه الثأر ؛ فإن الشاعر كان له ثأر ، فلمَّا أخذه أنشد البيت ، وهو من الوافر ، والشاهد فيه نصب (قبلاً) فقد حذف المضاف إليه ولم ينوه .

---

(١) نسب قوم هذا البيت لعبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصعق ، وأن صحة روايته هكذا :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بِالماءِ الحَمِيْمِ

وهو كذلك في بعض نسخ الشرح ، وفي شرح ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته ، وقد أنشده الأشموني في باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح ، وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب أوضح المسالك (رقم ٣٤٥)، وأنشده كذلك في كتابه شذور الذهب (رقم ٤٦) .

اللغة : « **ساغ لي الشراب** » سهل مروره في حلقي ، وحلا مذاقه ، وطاب لي شربه « **أَغَصُّ** » بفتح همزة المضارعة والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة ، وهو من الغصص ـ بفتح الغين والصاد ـ والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق « **الماء الحميم** » كما هي الرواية الصحيحة ـ هو الماء البارد ، والفرات ـ كما في الرواية الأخرى ـ هو الشديد العذوبة ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر : ١٢] .

المعنى : يقول : إنه ـ بعد أن أدرك ثأره ونال في عدوه ما كان يشتهي ـ طاب له الشراب ، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه . =

وقرأ بعضهم : (للهِ الأمرُ مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) بالخفض والتنوين .

الحالة الرابعة : أَنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه ، ويُنْوَى معناه دون لفظه ؛ فَيُبْنَيَانِ حينئذٍ على الضمِّ ، كقراءة السبعة : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] .

وقولي : « وأَخواتهما » أَردتُ به أَسماء الجهات السِّتِّ[١] ، . . . .

قوله : (فيبنيان حينئذٍ على الضَّم) قال الحوفي[٢] : وإنَّما يبنيان على الضَّم إذا كان المضاف إليه معرفة ، أمَّا إذا كان نكرة . . فإنهما يعربان سواء نويت معناه أم لا ، قال بعضهم : ولعلَّ الفرق أنَّه إذا كان المضاف إليه معرفة . . كان متعيناً ، وهو جزئيٌّ ، فكانا شبيهين بالحروف في الاحتياج ، بخلاف ما إذا كان نكرة ، فلم يوجد التعيين ، فبقيا على الأصل في الأسماء من الإعراب .

قوله : (السِّتِّ) بالجرِّ نعت للجهات ، أو بدل ، أو عطف بيان ، وليس نعتاً لأسماء ؛ لأنَّ أسماء الجهات أكثر . اهـ ش .

= **الإعراب** : « **فساغ** » الفاء حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « **لي** » جار ومجرور متعلق بساغ « **الشراب** » فاعل ساغ « **وكنت** » الواو واو الحال ، وكان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع « **قبلاً** » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه النصب كان « **أكاد** » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **أغص** » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال، وقوله: « **بالماء** » جار ومجرور متعلق بأغص « **الحميم** » صفة الماء، وصفة المجرور مجرورة.

الشاهد فيه : قوله : « **قبلاً** » فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين ، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه ، وذلك لأن المنوي كالثابت ، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف ، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب لبعض بني عقيل من غير تعيين :

وَنَحْـنُ قَتَلْنَـا الأُسْـدَ أُسْـدَ شَنُـوءَةٍ ... فَمَـا شَـرِبُـوا بَعْـداً علـى لَـذَّةٍ خَمـرا

(١) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال ، وما : بمعنى أحدها كخلف وقدام .

---

(٢) علي بن إبراهيم بن سعيد ، أبو الحسن الحوفي ، نحوي ، من العلماء باللغة والتفسير ، توفي سنة (٤٣٠هـ) الأعلام (٤/ ٢٥٠) .

وأَوَّلُ ، ودُونُ ، ونحوَهُنَّ ، قال الشاعر : [من الطويل]

٦ـ لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنِّـي لأَوْجَـلُ . . . .

قوله : (وأوّل) لأوّل استعمالان :

أحدهما : أن يكون صفة ؛ أي : أفعل تفضيل بمعنى الأسبق ، فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصَّرف ، وعدم تأنيثه بالتاء ، ودخول (من) عليه، نحو : (هذا أولٌ من هذين) ، و(لقيته عاماً أوَّل) .

والثاني : أن يكون اسماً ، فيكون مصروفاً ، نحو : (لقيته عاماً أولٌ) ، ومنه: (ما له أول ولا آخر) ، قال أبو حيان : وفي محفوظي أنَّ هذا يؤنث بالتاء ، ويصرف فيقال له : (أولة وآخرة) بالتنوين .

وبقي له استعمال ثالث : وهو أن يكون ظرفاً ، كـ(رأيت الهلال أوّلَ الناس) ؛ أي : قبلهم ، قال ابن هشام : وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بُنيَ على الضَّم كما أفاده الشيخ يس ، وقد نظمت ذلك فقلت : [من الطويل]

وأوَّلُ امنَـعْ صـرفَـهُ مثـلَ أَسبـقٍ لوَصفٍ ووزنِ الفعلِ يا صاحِ فاعلمَا
وصفهُ بصرفٍ إنْ أتى اسماً وأَنِّثَنْ ويجري كقبلٍ إنْ يكنْ ظرفاً ٱفهمَا

قوله : (ودون) هو ظرف مكان ، اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه ، كقولك : جلست دون زيد ، ثُمَّ استعمل في الرُّتب المتفاوتة : كـ(زيد دون عَمْروٍ) ، وثُمَّ في مطلق التَّجاوز عن الحكم إلى آخر ، نحو : فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة ، أو عن محكوم عليه إلى آخرَ ، نحو : أكرمت زيداً دون عمروٍ . اهـ ش .

قوله : (ونحوهنَّ) منه (عَلُ) و(حَسْب) بسكون السِّين .

قوله : (لعمرك ما أدري . . . إلخ) قائله معن بن أوس ، وكان متزوجاً بأخت صديق له ، فطلَّقها ، فأقسم ألا يكلمه ، فقال قصيدة (من الطَّويل) يستعطفه ، وأولها هذا البيت ومنها :

إذا أَنتَ لمْ تُنصِفْ أخاك وجدتَهْ على طرفِ الهجرانِ إنْ كانَ يعقِلُ
ويركبُ حدَّ السَّيف مِنْ أَنْ تضيمَهُ إذا لَمْ يكنْ عَنْ شَفْرةِ السَّيف مَزحَلُ

. . . . عَلَــى أَيِّنَــا تَعْــدُو الْمَنِيَّــةُ أَوَّلُ[1]

والمزحل بالزاي والحاء المهملة : مصدر بمعنى الزحول ؛ أي : البعد ، أي : لعمرك قسمي ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، و(أوجل) مضارع ، (وجلت) بمعنى خفت، كذا يؤخذ من العيني ، واعترض بأنَّ (أوجل) اسم تفضيل لأفعل ، وموضع (على أينا) نصب ؛ لأنَّه مفعول (أدري)، وجملة (وإني لأوجل) اعتراض ، وقيل : (على) متعلّق بتغدو ، و(تغدو) : بالغين المعجمة ، كما ضبطه العيني والبهوتي والشنواني .

و(المنية) : فاعل ، والشاهد في (أَوَّلُ) حيث بُني على الضَّم ؛ لقطعه عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه دون لفظه ؛ أي : أول كلِّ شيء ، أو أوَّل الوقت ، أو أوَّل الساعة ، وحاصل المعنى : وبقائك أو وحياتك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر في غدوٍّ الموت عليه ، وإني خائف مترقب .

---

(١) البيت لمعن بن أوس ، من كلمة مذكورة في أمالي القالي (٢/٢١٨)، وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (٢/٧)، وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا)، وقد استشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩)، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٣٤٨)، وفي كتاب شذور الذهب (رقم ٤٥) .

اللغة : « **عمرك** » أي : حياتك « **ما أدري** » ما أعلم « **أوجل** » أخاف « **تعدو** » تجترىء فتثب عليه وتسطو ، ويروى تغدو ـ بالغين المعجمة ـ أي : تجيئه في وقت الغداة « **المنية** » الموت .

المعنى : يقول لصاحبه : أقسم لك بحياتك إني لا أعلم ـ مع أنني خائف ـ من الذي ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه ، يريد أن هذه الحياة قصيرة ، والمرء في كل لحظة عرضة للموت ، فلا يحسن أن نقضي حياتنا في الهجران والقطيعة .

الإعراب : « **لعمرك** » اللام حرف ابتداء ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعمر مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمي « **ما** » نافية ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **أدري** » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **وإني** » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب « **لأوجل** » اللام لام الابتداء ، وهي اللام المزحلقة ، وأوجل : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب على الحال ، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلاً ؛ أي : خوفاً ، فهو خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « **على** » حرف جر « **أينا** » اسم استفهام مجرور بعلى ، وأي مضاف ، ونا ضمير مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله : تعدو =

وقال آخر : [من الطويل]

٧ـ إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَـــاؤُكَ إِلاَّ مِـــنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[1]

قوله : (من وراءُ وراءُ) بضم الهمزة فيهما ، والثاني : توكيد للأوَّل .

= الآتي « تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « المنية » فاعل تعدو « أول » ظرف زمان ، مبني على الضم في محل نصب ، والعامل فيه قوله : تعدو .

الشاهد فيه : قوله : « أول » فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم ، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه ؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم : ٤] ، وفي قول أبي النجم يصف فرساً :

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ

وكما يروى في قول العرب : « ابدأ بذا من أولُ » بضم اللام ؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

فإن قلتَ : ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه ؟ وما معنى نية لفظه ؟

فالجواب : أنك حين تحذف المضاف إليه وأنت تنويه ، إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه ، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه ، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه ، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه ، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أيِّ لفظ ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه . فإن قلت : فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضي إعراب المضاف ، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه ؟ فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة ؛ بسبب كون المضاف إليه غير موجود في الكلام ، وغير مقصود بلفظ معين ، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية ، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم على ما ذكرناه فيما مضى ، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة ـ بحسب الظاهر ـ يقتضي بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف في الاحتياج راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه ؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء ، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه ، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد .

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أومن » أصله أؤمن ـ بهمزة مضمومة هي همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول ، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة ـ فقلبت الهمزة الثانية واواً ؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أول كلمة وثانيتهما ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى ، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً ، نحو : آمن وآثر وآدم ، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو : إيمان وإيثار وإيلاف ، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو : أوثر وأومن وأولف « وراء » كلمة بمعنى خلف ، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عيناك .

[المبني على السكون]

وَلَمَّا فرغتُ من ذكر المَبْنِيِّ على الضمِّ ، ذَكَرْتُ المبنيَّ على السكون ، ومَثَّلْتُ له بـ« مَنْ » ، و« كَمْ » ، تقول : « جاءَني مَنْ قَامَ » ، وَ« رأيتُ مَنْ قَامَ » ، و« مَرَرْتُ بِمَنْ قَامَ » ؛ فتجد « مَنْ » ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة ، وكذلك تقول : « كَمْ مَالُكَ » ، و« كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ » ، و« بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريتَ »، فـ« كم » في المثال الأَوَّل في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وعلى الخبرية عند الأَخفش ، وفي الثاني في موضع نصبٍ على المفعوليَّةِ بالفعلِ الذي بعدها ، وفي الثالث في موضع خَفْضٍ بالباء ، وهي ساكنة في الأَحوال الثلاثة كما ترى .

قوله : (في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال في « المغني » : ووجهه أَنَّ الأصل عدم التَّقديم والتأخير ، وأنَّهما شبيهان بمعرفتين تأخَّر الأخصُّ منهما ، ويتَّجه عندي جواز الوجهين ؛ إعمالاً للدَّليلين .

= **المعنى** : لا خير في المودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمنني على سرِّك وسائر شؤونك ، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده على الراجح عند جمهور البصريين ، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذا معنى قولنا : « خافض لشرطه » وقوله : « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أُومَن » فعل مضارع مبني للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة ؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله : أومن « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف جزم ونفي قلب « يكن » فعل مضارع مجزوم بلم « لقاؤك » لقاء : اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة ، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة ، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن ، فإذا جعلت قوله : « لقاء » فاعلاً ليكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل « وراء » تأكيد للأول .

الشاهد فيه : قوله : « من وراء وراء » حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر ، فدل ذلك على أنها مبنية على الضم ، وإنما بنيت ؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لا لفظه ، وقد قدمنا لك السر في البناء في هذه الحالة .

وَلَمَّا ذكرتُ المبنيَّ على السكون متأخراً ، خَشِيتُ مِنْ وَهْمِ مَنْ يتوهَّم أنَّه خلافُ الأَصْلِ ؛ فدفعت هذا الوهم بقولي : « وهو أَصل البناء » .

قوله : (وهو أصل البناء) أي : لخفته ، ولكونه عدماً ، والعدم هو الأصل في الحادث ، وإنَّما قُدِّم المبنيُّ على الحركة لشرفها ؛ لكونها وجوديَّة ، وقُدِّم المبني على الكسر ؛ لأنَّه أبعد الحركات عن الإعراب ، وأقربها إلى أصل البناء ؛ لأنَّه لا يوهم إعراباً ؛ إذ لا إعراب إلا مع التنوين أو ما عاقبه ، ثُمَّ المبني على الفتحِ ؛ لأنَّه أكثر من المبني على الضَّم ؛ لأنَّه أخفُّ منه .

* * *

[أقسام الفعل وعلاماته]

ص ـ وَأَمَّا الْفِعْلُ : فَثَلاثَةُ أَقْسَامٍ :

مَاضٍ : وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ ، كَـ« ضَرَبَ » ، إِلاَّ مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ ، فَيُضَمُّ كَـ« ضَرَبُوا » ، أَوِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ ، فَيُسَكَّنُ كَـ« ضَرَبْتُ » .

وَمِنْهُ : « نِعْمَ » ، وَ« بِئْسَ » ، وَ« عَسَى » ، وَ« لَيْسَ » فِي الأَصَحِّ .

[أقسام الفعل وعلاماته]

قوله : (وأما الفعل : فثلاثة أقسام) المراد بالفعل : جنسه الصادق بكل واحد من الثلاثة ، فلا حاجة لتقدير مضاف .

قوله : (ماض) قَدَّمه ؛ لأنَّه يدلُّ على زمان واحد ، وهو المضي ، ثُمَّ عَقَّبه بالأمر ؛ لأَنَّه يدلُّ على زمن واحد مقابل له ، بخلاف المضارع ، فإنَّه محتمل للحال والاستقبال ، وإن كان التحقيق أنَّه حقيقة في الحال ، مجازٌ في غيره .

قوله : (ويعرف) أي : يميَّز عن أخويه . . . إلخ .

قوله : (السَّاكنة) أي : وضعاً ، فلا يضرُّ تحرُّكها بعارض نحو : (قالتْ أمّة)، و(قالتْ رسلُهم)، وإنَّما أتت في الثَّاني ؛ لأن الرُّسل بمعنى الجماعة . تأمل .

قوله : (فيضم) يحتمل ضَمَّ البناء ، وبه صرَّح في « الشذور » ، ويحتمل خلافه ، وإنَّ البناء على فتح مقدَّر ، وهذا هو الأصح ، وهو ظاهر كلامه في « التوضيح » ، قيل : ولهذا قال : فيضمُّ ، ولم يقلْ : فيبنى ، وكذا يقال : في قوله: يسكّن. . . إلخ .

قوله : (المتحرِّك) أراد به ما يشمل المتحرِّك بنفسه أو ببعضه المتَّصل بالفعل كـ(نا) في (ضربنا زيد)؛ لأنَّ الحرف المتصل بالفعل منه متحرك .

(قاعدة)

إذا اتَّصل بالفعل المعتلِّ اللاَّم واو ضمير ؛ فإن انفتح ما قبلها أو ضُمَّ ، أُبقِي على حاله ، وإن كُسِرَ ضُمَّ .

مثال الأوَّل : وغَزَوا بفتح الزاي ، وأصله : غزووا ، تحركت الواو الأولى ، وانفتح

وَأَمْرٌ : وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ على الطَّلَبِ ، مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَـ« اضْرِبْ » ، إِلاَّ الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ : كَـ« اغْزُ » وَ« اخْشَ » وَ« ارْمِ » ، وَنَحْوَ : « قُومَا » ، وَ« قُومُوا » ، وَ« قُومِي » ، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ .

وَمِنْهُ : « هَلُمَّ » في لُغَةِ تميم ، وَ« هَاتِ » ، وَ« تَعَالَ » في الأَصَحِّ .

وَمُضَارِعٌ : وَيُعْرَفُ بِـ« لَمْ » ، وَافْتِتَاحِهِ . . . .

ما قبلها ، قُلِبتْ ألفاً ، فالتقى ساكنان ، حُذِفت الألف ، أو استثقلت الضَّمة على الواو ، فَحُذِفتْ ، فالتقى ساكنان ، حُذفتْ أُوْلاَهُمَا .

ومثال الثاني : سَرُوا بضمِّ الرَّاء بمعنى : صاروا سادة .

ومثال الثالث : رضوا . ذكر ذلك الصرفيون ، وقد نظمت هذه القاعدة فقلت :

واوُ الضميـرِ إنْ بفعـلٍ تتصـلْ	معتـلِّ لامٍ فيـهِ تفصيـلٌ قُبِـلْ
فـإنْ يكـنْ مـا قبلهـا قـدْ فُتِحَـا	أو ضُـمَّ فـابقِـهِ كمـا قـدْ وضِّحَـا
واضمُمْـهُ حتمـاً إنْ يكـنْ ذا كَسْـرِ	كقـولنـا: رضـوْا بكـلِّ يُسْـرِ

قوله : (ويعرف بدلالته على الطَّلب) أي : بدلالته وضعاً على الطَّلب بصيغته ، وقبول ياء المخاطبة نحو : اضرب وكُفَّ ، فخرج نحو : (تقومين) ؛ لعدم دلالته على الطلب ، ونحو: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ [الصف : ١١]، فإنَّهما دلاَّ على الطلب ، لكن لا بصيغتهما ، ودخل ما استعمل في غير الطَّلب ، كالإباحة نحو : ﴿ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ [الحاقة : ٢٤]؛ لدلالتهما على الطَّلب بالصيغة ، وخرج نحو: (لتضربْ)، مما دلَّ على الطلب بغير الصيغة ، بل بواسطة كاللام ، وكذا نحو : (ضرباً زيداً) بمعنى اضربْ ، وخرج نحو : (نَزَالِ) وَ(دراكِ)؛ لعدم قبولهما ياء المخاطبة .

قوله : (إلاَّ المعتلَّ فعلى حذف آخره) ما لم تتصل به نون النُّسوة ، وإلاَّ بُنِيَ على السُّكون ، وما لم تباشره نون التَّوكيد ، وإلا بُنِي على الفتح .

قوله : (ونحو : قوما) بالنَّصب عطفاً على المعتلِّ .

قوله : (في لغة تميم) أي : في استعمال لغتهم .

قوله : (وافتتاحه . . . إلخ) مبتدأ وخبر بدليل ما يأتي في شرحه .

بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ « نَأَيْتُ » ، نَحْوُ : « نَقُومُ » ، وَ« أَقُومُ » ، وَ« يَقُومُ » ، وَ« تَقُومُ » وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيّاً ، كَـ« يُدَحْرِجُ » ، وَ« يُكْرِمُ » وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَـ« يَضْرِبُ » ، وَ« يَسْتَخْرِجُ » .

وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ ، نَحْوُ : « يَتَرَبَّصْنَ » ، وَ« إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ » .

وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفظاً ....

قوله : (من نأيت) أي : من أحرف (نأيت) ويجمعها (أنيت) و(نأتي) ، ولو عبَّر بأنيت بمعنى : أدركت ، لكان أولى .

قوله : (رباعياً) الرُّباعي عند النُّحاة : ما كانت حروفه أربعة ، سواء كانت كلُّها أصولاً كدحرج ، أو لا كـ(أكرم) ، وأمَّا عند أهل الصَّرف : فهو ما كانت حروفه الأصول أربعة ، وإنَّما اختصَّ الضمُّ بهذا ، والفتح بغيره ؛ لأنَّ الضمَّ ثقيل ، فاختصَّ بنوع أقلَّ ، والفتح أخفُّ ، فاختصَّ بالأكثرِ ؛ تعادلاً بينهما .

قوله : (ويفتح في غيره) أي : قياساً ، فلا ينافي كسرة الهمزة شذوذاً في نحو : (إِخال)، ومن الخماسي ماضي (يهدِّي) من قوله تعالى : ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ ﴾ [يونس : ٣٥] ، وماضي (يخصِّمون) من قوله تعالىٰ : ﴿ تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ [يس : ٤٩] ، فماضي الأوَّل : اهتدى ، والثاني : اختصم ، لكن حصل الإدغام ، فَتنبَّه للمقام .

قوله : (مع نون النِّسوة) أي : الموضوعة للمؤنث وإن استعملت في المذكر ، كقوله :

ويرجعنَ مِنْ دَارينَ بَحْرِ الحقائبِ[1]

قال في « المصباح » : وكسر نون النِّسوة أفصح من ضمها . اهـ

قوله : (المباشرة لفظاً) أي : بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به .

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل ، وصدره :

يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهم

وهو لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢ ، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦ ، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥ ، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢١٨ ، والخصائص ١/ ٢١٠ ، ولسان العرب (خشف ، ندل) .

وَتَقْدِيراً ، نَحْوُ : « لَيُنْبَذَنَّ » .

وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ، نَحْوُ : « يَقُومُ زَيْدٌ » ، وَ« وَلاَ تَتَّبِعَانِّ » ، « لَتُبْلَوُنَّ » ، « فَإِمَّا تَرَيِنَّ » ، وَ« لاَ يَصُدنَّكَ » .

وقوله : (وتقديراً) أي : بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل مقدَّر ، وإنَّما احتاج لهذا التَّعميم ؛ لإخراج ما سيأتي ، ولم يقيّد نون النّسوة بالمباشرة ؛ لأنَّها لا تكون إلا مباشرة ، بخلاف المؤكِّدة .

قوله : (ولا تتَّبعانِّ) أصله قبل النَّهي والتَّأكيد تتبعَانِ ، فحذف نون الرَّفع بالجازم ، ثُمَّ أكَّد بالنون الثقيلة ، فالتقى ساكنان : الألف والنون المدغمة ، فإن قيل : إن هذا على حدِّ التقاء الساكنين ـ وهو جائز ـ أجيب عنه : بأن هذا ليس منه ؛ إذ شرطه أن يكون الأوَّل حرفَ لِين ، والثَّاني مدغماً ، ويكون في كلمة ، وهو هنا في كلمتين : الفعل ونون التوكيد ، وكسرت النون المدغم فيها ؛ تشبيهاً لها بنون التثنية .

قوله : (لتبلونَّ) بالبناء للمجهول : مضارع (بَلاَ يَبْلُو)، كنصر ينصر مِنَ البلاء ، وهو : الاختبار ، وأصله (لتبلوون) بواوين، أولاهما : لامُ الكلمة، وثانيهما : واو الضمير النائبة عن الفاعل ، قُلِبت الواو ألفاً ، أو حذفت ضمتها ، ثمَّ حذف الساكن الأول ، فصار (لَتُبْلَوُنَ) ، ثُمَّ دخلت النون الثقيلة ، فحذفت نون الرفع ؛ لتوالي الأمثال الزَّوائد ، فلا يَرِد نحو : النساء جَننَّ أو يجننَّ ، فالتقى ساكنان : الواو والنون المدغمة ، فحُرِّكت الواو بالضَّمة .

قوله : (فإمَّا تَرَيِنَّ) أصله : قبل التوكيد والجازم : (تَرْأَيِيْنَ) بوزن تفعلين ، نُقِلت حركة الهمزة إلى الرَّاء ، ثُمَّ حذفت الهمزة ، والتزموا ذلك ؛ لكثرة الاستعمال ، فلا يقال : يرأى بالهمز أصلاً إلا في الضَّرورة ، ولم يُلتَزم الحذف في ينأى ؛ لأنَّه لم يكثر كثرة (يرى) فصار تَرَيِيْنَ ، ثُمَ قلبت الياء الأولى ألفاً ، أو حذفت كسرتها ، فالتقى ساكنان فحذفت الأولى ، فصار (ترَيْنَ)، ثُمَّ لمَّا دخل الجازم وهو (إن) المدغمة في (ما) الزائدة حُذِفَتْ النون ، ثُمَّ دخلت النون الثقيلة ، فالتقى ساكنان هما الياء والنون المدغمة ، فحرِّكت الياء بالكسرة ، فصار (إمَّا تَرَينَّ)، فالياء فيه للمؤنثة المخاطبة .

قوله : (ولا يصدنَّك) سيأتي الكلام عليها عند كلام الشارح .

ش ـ لَمَّا فَرَغْتُ من ذكر علامات الاسم ، وبيان انقسامِهِ إلى معرب ومبني ، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسورٍ ، ومفتوحٍ ومضموم ، وموقوفٍ ؛ شَرَعْتُ في ذكر الفعل ، فذكَرْتُ أنَّه ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ : ماضٍ ، وأمرٍ ، ومضارعٍ ، وذكرتُ لكلٍّ منها علامتَهُ الدالَّةَ عليه ، وحكمه الثابت له : من بناء ، وإعراب .

[الفعل الماضي]

وبدَأت من ذلك بالماضي .

فذكرت أَنَّ علامته : أَنْ يقبل تاء التأنيث الساكنة ، كـ« قامَ » و« قَعَدَ » ، تقولُ : « قَامَتْ » ، وَ« قَعَدَتْ » .

وَأَنَّ حكمه في الأَصل البناءُ على الفتح كما مَثَّلْنَا ، وقد يخرج عنه إلى الضمِّ ، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة ، كقولك : « قَامُوا » ، وَ« قَعَدُوا » ، وإلى السُّكون ؛ وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوعُ المتحركُ ، كقولك : « قُمْتُ » ، وَ« قَعَدْتُ » ، وَ« قُمْنَا » ، وَ« قَعَدْنَا » ، وَالنِّسْوَةُ « قُمْنَ » ، وَ« قَعَدْنَ » .

وتَلَخَّصَ أَنَّ له ثلاث حالات : الضم ، والفتح ، والسكون ، وقد بَيَّنْتُ ذلك .

وَلَمَّا كان من الأَفعال الماضية ما اختُلفَ في فعليَّتِهِ نَصَصْتُ عليه ، ونبَّهْتُ على أَنَّ الأَصحَّ فِعليَّتُهُ ، وهو أَربع كلمات : نِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَلَيْسَ ، وَعَسَى .

[نعم وبئس]

فَأَمَّا « نِعْمَ ، وبِئْسَ » : فذهب الفَرَّاء وجماعة من الكوفيين إلى أَنَّهُمَا اسمان ، واستدلُّوا على ذلك بدخول حَرْفِ الجرِّ عليهما في قول بعضهم ـ وقد بُشِّرَ بِبِنْتٍ ـ : « والله ما هي بنعمَ

قوله : (علامات الاسم) أي : جنسها ؛ لأنه لم يذكرها كلَّها .

قوله : (وموقوف) أي : ساكن .

قوله : (وحكمه الثابت له) أي : وذكر حكمه ؛ فإنَّه ذكر أنَّ الماضي مبنيٌّ ، وأنَّ الأمر كذلك . . . إلخ ، وهذا ظاهر ، فلا وجه للاعتراض .

قوله : (من الأفعال الماضية) العنوان يكفي فيه الاتِّصاف به ولو على قول . اهـ ش .

ومعناه : أنَّ كونها أفعالاً إنَّما هو على بعض الأقوال ، وهذا كافٍ ، فلا يقال : إنها أسماء ، أو بعضها على قولٍ .

الولد »[1] ، وقول الآخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمارٍ بطيء السير ـ: « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ » .

[ليس]

وَأَمَّا « لَيْسَ »: فذهب الفارسيُّ في « الحَلَبِيَّاتِ » إلى أَنَّها حرفُ نَفْيٍ بمنزلة « ما » النافية ، وتبعهُ على ذلك أبو بكر بن شُقَير .

قوله : (العَير) بفتح العين المهملة ، يطلق على الحمار الوحشي والأهلي ، والجمع : أَعْيَار مثل : بيت وأَبْيَات ، ويقال للمؤنثة : (عَيْرَة) ـ كما في « المصباح » ـ وتجمع على عُيُورَة .

قوله : (بمنزلة ما النَّافية) وبمنزلة (لعلَّ)؛ أي : بدليل أنَّهما لا يدلاَّن على الحدث والزمان ، فهما حرفان ، وأجيب بمنع عدم الدلالة ، ولو سلم ، فعدم الدلالة عارض ، والمعتبر الدَّلالة بحسب الوضع .

---

(١) إذا قلت : « **نعم الرجل محمد** » فإعرابه على مذهب البصريين هكذا : « **نعمَ** » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « **الرجل** » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم و« **زيد** » مبتدأ مؤخر ، وفيه أعاريب أخرى على مذهبهم ، وإعرابه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا : « **نعم** » مبتدأ ، وهو اسم بمعنى الممدوح مبني على الفتح في محل رفع « **الرجل** » بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع بالضمة الظاهرة « **زيد** » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .
وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون « **الولد** » في قوله : « **ما هي بنعم الولد** » وكذا « **العير** » في قول الآخر : « **على بئس العير** » محفوظين على أن يكون « **الولد** » بدلاً أو عطف بيان من « **نعم** » المخفوض محلاً بالباء ، و« **العير** » بدلاً أو عطف بيان من « **بئس** » المخفوض محلاً بعلى ، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع ، وتخريج ذلك على أن « **ما** » نافية مهملة « **هي** » مبتدأ « **بنعم** » الباء حرف جر زائد « **نعم** » اسم بمعنى الممدوح ، وهو خبر المبتدأ مبني على الفتح ، وله محلان : أحدهما : جر بالنظر إلى الباء ، وثانيهما : رفع بالنظر إلى الخبرية « **الولد** » بدل أو عطف بيان على « **نعم** » بالنظر إلى محله الثاني ، أو الباء أصلية و« **نعم** » في محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله : « **هي** » و« **الولد** » نعت مقطوع ؛ فهو خبر مبتدأ محذوف ، وقس إعراب المثال الثاني على هذا .

[عسى]

وَأَمَّا « عَسَى »: فذهب الكوفيون إلى أنَّها حرفُ تَرَجٍّ بمنزلة « لَعَلَّ » ، وتبعهم على ذلك ابنُ السَّرَّاج .

والصَّحيحُ أَنَّ الأَربعة أَفعالٌ ؛ بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوم الجُمعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ ، وَمَنِ اغْتَسَل فَالغُسْلُ أَفْضَلُ » ، والمعنى : مَنْ توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ، ونعمت الرخصةُ الوضوء ، وتقول : « بئست المرأة حَمَّالَةُ الحطبِ » ، و« ليست هندٌ مُفْلِحَةً » ، وَ« عَسَتْ هندٌ أَنْ تزورنا » .

وَأَمَّا ما استدلَّ به الكوفيون : فمؤوَّلٌ على حذف الموصوف وصفته ، وإقامة معمول الصفة مُقَامَهما ، وتقديره : ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعْمَ الولدُ ، ونعم السيرُ على عيْرٍ مَقُوْلٍ فيه بئس

قوله : (أن الأربعة أفعال) والمرفوعُ بعد (نِعْمَ وبِئْسَ) على القول بأنهما فعلان فاعلٌ ، وأمَّا على القول بأنَّهما اسمان ، فقال في « البسيط » : ينبغي أن يكون المرفوعُ بعدهما تابعاً لنِعمَ ؛ إما بدلاً أو عطف بيان، ونِعْمَ : اسم يُرَاد به الممدوح ، فكأنَّك قلت : لَمَمْدُوحٌ الرجلُ زيدٌ . اهـ، فـ(نِعْمَ): اسم بمعنى الممدوح مبتدأ ، و(الرجل) : بدلٌ منه ، أو عطف بيان ، و(زيد) : خبر ، والقياس جرُّ ما بعدهما إن كانا مجرورين ، وأمَّا قوله : ما هي بِنِعْمَ الولد ، فـ(الولد) : مرفوع إما على القطع أو الإتباع بجعل الباء زائدة ، ونِعْمَ مبنية ؛ لأنَّها تضمَّنت معنى الإنشاء ، وكذا يقالَ في العَيْرِ من قوله : (بئس العَيْرُ) ، وأمَّا نحو : بنعم طيرٍ بجرِّ طيرٍ ، فهو بدلٌ من نِعْمَ ، لا تابع له ، وإلا لزم إتباع نعم بنكرة . أفاده ش .

قوله : (تاء التأنيث) أي : الدَّالة على تأنيث الفاعل ، أو تأنيث فرده المقصود بالحكم ، فدخل ما إذا كان المرفوع جنساً . تأمل .

قوله : (ونِعْمَتِ الرُّخصة) أشار بها إلى أنَّ الفاعل هنا هو الضَّمير المستتر ، وهو الرُّخصة ، لا التاء الساكنة ، خلافاً للأخفش فيما حُكِي عنه . أفاده الفارضي في « شرح الألفية » ، و(الرُّخصة) : بضمِّ الرَّاء ، وسكون الخاء ، وقد تُضَمُّ أيضاً ؛ أي : التسهيل في الأمر ، والتيسير ، وجمعها رُخَصٌ ، كغرفة وغرف ، ورُخَصَات بفتح الخاء وضمِّها وإسكانها ، كما في « المصباح » .

العيرُ ؛ فحرفُ الجر في الحقيقة إِنَّمَا دخل على اسم محذوف كما بينا ، وكما قال الآخر :

٨ ـ وَاللهِ مَــا لَيْلِــي بِنَــامَ صَــاحِبُــه [وَلاَ مُخَــالِـطُ اللِّيَــان جَــانِبُــه](١)

قوله : (ليلي بنام صاحبه) أي : بليل مقول فيه : نام صاحبه ، وما نقل عن بعضهم من أنَّ (نام صاحبه) اسم رجل كتأبَّط شرّاً فبعيد ، كما يدلُّ عليه قوله بعد :

وَلاَ مخالطَ اللِّيانِ جانبُهْ

وهذا البيت من الرَّجز ، فالهاء ساكنة في (جَانبه)، واللِّيان بكسر أوله بمعنى اللِّين ، ومراده : أنَّه لم يحصل له راحة في نومه تلك الليلة .

(١) لم أجد أحداً ـ ممن استشهد بهذا البيت ـ نسبه إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من العلماء ، منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤) .

اللغة : « **اللّيان** » بفتح اللام ـ مصدر لان ، مثل اللين ، تقول : لانَ يلينُ ليناً ولَياناً هذا هو المعروف المذكور في معاجم اللغة ، لكن قال العلامة السجاعي : « والليان بكسر أوله بمعنى اللين » ولم أجد لذلك وجهاً ، إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لاينه ، وهو بعيد كل البعد ، والليان واللين : السهولة ونعمة العيش والرخاء ، وقد روى صدر البيت كما في الأشموني :

عَمْرُكَ مَا زَيدٌ بِنامَ صاحِبُه

المعنى : يصف أنه أرق ليلتـه وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش ، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه .

الإعراب : « **والله** » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ؛ أي : أقسم والله ، وقوله : « **ما ليلي** » ما : نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، وهي مهملة عند بني تميم « **ليلي** » اسم « **ما** » على لغة الحجازيين ، ومبتدأ على لغة بني تميم ، وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **بنام** » الباء حرف جر زائد ، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام ، والتقدير : ما ليلي بليلٍ نام صاحبه ، وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ ، هو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني ، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « **صاحبه** » صاحب : فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وصاحب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف ، وقيل : هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف ؛ وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعتاً لليل المحذوف ، وأصل الكلام على هذا : والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه « **ولا** » الواو عاطفة ، لا زائدة لتأكيد النفي « **مخالط** » معطوف على محل قوله : « بليل نام صاحبه » : إن جعلت محلها نصباً =

أَي : بليلٍ مَقُولٍ فيه : نامَ صاحِبُهْ .

* * *

= نصبته، وإن جعلت محلها رفعاً رفعته ؛ ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحذوف تبعاً للفظه، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة « **نام صاحبه** » ومخالط اسم فاعل من خالط ، وهو مضاف و« **الليان** » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ؛ وقوله : جانب من « **جانبه** » فاعل بمخالط ، وجانب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله : « **بنام** » فإن الباء حرف جر ، ونام فعل ماض ، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين ، فلا يختلف أحد في أن الباء حرف جر ، كما لا يختلف أحد في أن نام فعل ماض ، ومن المتفق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على الفعل ، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على الاسم كما قررنا في الإعراب ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن « **نعم** » اسم بدليل دخول حرف الجر عليها ، وطريق الإبطال أن يقال : لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً ؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت ، وذلك أن كلمة « **نام** » فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا ، وقد دخلت عليها في اللفظ باء الجر ؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية ؛ فيكون دخول الباء على « **نعم** » في قول القائل : « **ما هي بنعم الولد** » ودخول « **على** » على « **بئس** » في قول الآخر : « **على بئس العير** » غير دال على اسمية نعم وبئس ، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما، كتاء التأنيث في نحو : « **فبها ونعمت** »، وفي نحو : « **بئست المرأة حمالة الحطب** » .

[فعل الأمر]

وَلَمَّا فرغتُ من ذكر علامات الماضي ، وحكمه ، وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه ، ثَنَّيْتُ بالكلام على فعل الأمر ؛ فذكرتُ أن علامَتَهُ التي يعرفُ بها مركَّبةٌ من مجموع شيئين ، وهما : دلالَتُهُ على الطَّلب ، وقبولهُ ياء المخاطبة ، وذلك نحو : « قُمْ » فَإِنَّهُ دالٌّ على طَلَبِ القيام ، ويقبل ياء المخاطبة ، تقول إذا أَمَرْتَ المرأة بالقيام : « قُومي » ، وكذلك : « اقْعُدْ » ، وَ« اقْعُدِي » ، وَ« اذْهَبْ » ، وَ« اذْهَبِي » ، وقال الله تعالى : ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [مريم : ٢٦] .

فلو دلَّت الكلمةُ على الطَّلب ولم تقبل ياء المخاطبة ، نحو : « صَهْ » بمعنى اسكت ، و« مَهْ » بمعنى ٱنْكفِف ، أَو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطَّلب نحو : « أَنتِ يا هندُ تقُومِين وتأكُلين » لم يكن فِعْلَ أَمرٍ .

ثُمَّ بيَّنْتُ أَنَّ حكم فعل الأمر في الأَصل البناء على السكون ، كـ« ٱضْرِبْ » ، و« ٱذْهَبْ » ؛ وقد يُبْنَى على حذف آخره ، وذلك إذا كان معتلاً ، نحو : « ٱغْزُ » ، و« ٱخْشَ » ، و« ٱرْمِ » ؛ وقد يُبْنَى على حذف النون ، وذلك إذا كان مُسْنداً لألف الاثنين ، نحو : « قوما »، أو واو جمع ، نحو : « قُومُوا »، أو ياء مخاطبة ، نحو : « قُومِي » ؛ فهذه ثلاثةُ أَحوالٍ للأَمر أَيضاً ، كما أَنَّ للماضي ثلاثةَ أحوال .

ولَمَّا كان بعضُ كلمات الأمر مختلَفاً فيها : هل هو فعلٌ أَو ٱسم فعلٍ ؟ نَبَّهتُ عليه ، كما فَعَلْتُ مثلَ ذلك في الفعل الماضي ، وهي ثلاثةٌ : « هَلُمَّ » ، و« هَاتِ » ، و« تَعَالَ » .

قوله : (تقول إذ أمرت . . . إلخ) أي : تقول ذلك جارياً على قانون اللغة .

قوله : (وقَرِّي عيناً) أي : لتقرَّ عينُك بعيسى عليه الصلاة والسلام ؛ أي : تسكن فلا تنظر إلى غيره ، وعيناً : تمييز محوَّل عن الفاعل ، كما في « الجلالين » ، قال في « المصباح » : قرّت العين قُرَّةً بالضمِّ ، وقُرُوراً : بردت سروراً .

قوله : (ومه بمعنى اكفف) أشار بهذا إلى أنَّه يجوز تفسير القاصر بالمتعدي وعكسه . فإن (مَهْ) لا يتعدَّى ، واكفف متعدٍّ ، كما في (آمين) و(استجب) ، فإنّ الأوَّل قاصر ، والثَّاني متعدٍّ ، خلافاً لمن منع ذلك .

[هَلُمَّ]

فَأَمَّا « هَلُمَّ » : فاختلف فيه العربُ على لغتين :

إحداهما : أَنْ يلزم طريقةً واحدةً ، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مُسْنَدَةٌ إليه ؛ فتقولُ : « هَلُمَّ يَا زَيْدُ » ، وَ« هَلُمَّ يَا زَيْدَانِ » ، وَ« هَلُمَّ يَا زَيْدُونَ » ، وَ« هَلُمَّ يَا هِنْدُ » ، وَ« هَلُمَّ يَا هِنْدَانِ » ، وَ« هَلُمَّ يَا هِنْدَاتُ » ، وهي لغة أَهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب : ١٨]؛ أَي : ائتوا إِلينا ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام : ١٥٠]؛ أَي : أَحْضِرُوا شهداءكم ، وهي عندهم ٱسمُ فعلٍ ، لا فعلُ أمرٍ ؛ لأَنَّها وَإِنْ كانت دالَّة على الطَّلب ، لكنَّها لا تقبل ياء المخاطبة .

والثانية : أَنْ تلحقها الضمائر البارزة ، بحسب مَنْ هي مُسْنَدَةٌ إِليه ؛ فتقول : « هَلُمَّ » ، « هَلُمَّا » ، « هَلُمُّوا »[1] ، و« هَلْمُمْنَ » بالفكِّ ، و« هَلُمِّي » ، وهي لغة بني تميم ، وهي عند هؤلاء فعلُ أمرٍ ؛ لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة .

وقد تبيَّن بما استشهدتُ به من الآيتين أَنَّ « هَلُمَّ » تُسْتَعملُ قاصرة ومُتَعَدِّية .

قوله : (وهي عندهم اسم فعل) أي : وهي على لغتهم اسم فعل ؛ لأَنَّهم استعملوها على وجهٍ يُعلَم منه أَنَّها اسم فعل . اهـ ش .

قوله : (بالفكِّ) أي : فكِّ الإدغام ؛ لأَنَّ ثاني المثلين قد سُكِّن ، وفي هذا رَدٌّ على من زعم أَنَّ الصَّواب (هَلُمَّنَّ) بفتح الميم مع زيادة نون ساكنة مدغمة في نون الضَّمير ، وعلى من شدد الميم مكسورة ، وزاد ياء ساكنة قبل نون الإناث ، فيقول : (هَلُمِّيْنَ) ، وعلى من ضمَّ الميم . تأمل .

فإن قيل : كيف يصح القول باسميتها مع لحوق الضَّمائر البارزة بها ؟ أجيب : بأَنَّه مبنيٌّ على القول بأَنَّ لحوق الضَّمائر البارزة لا يختصُّ بالأفعال ، كما ذهب إليه الفارسي .

---

(١) وفي «صحيح البخاري» (٤٤٣٢) : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي مات فيه : « هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده » .

[هاتِ وتعالَ]

وأَمَّا « هَاتِ » و« تَعَالَ »: فَعَدَّهُمَا جماعةٌ من النحويين في أَسماءِ الأَفعالِ ، والصَّوابُ أَنَّهُمَا فِعْلا أَمرٍ ؛ بدليل أَنَّهُمَا دَالاَّنِ على الطَّلب ، وتلحقهما ياء المخاطبة ، تقول : « هَاتِي » و« تَعَالَيْ » .

وأعلم أَنَّ آخر « هَاتِ » مكسورٌ أَبداً ، إِلاَّ إِذا كان لجماعة الذُّكور فَإِنَّهُ يُضمُّ ؛ فتقول : « هاتِ يا زَيْدُ » ، و« هَاتِي يَا هِنْدُ » ، و« هَاتِيَا يَا زَيْدَانِ » ، أَو « يَا هِنْدَانِ » ، وَ« هَاتِينَ يَا هِنْدَاتُ » ، كلُّ ذلك بكسر التاء ، وتقول : « هاتُوا يا قَوْمِ » بضمِّها ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة : ١١١] .

وَأَنَّ آخر « تَعَالَ » مفتوحٌ في جميع أحواله من غير استثناءٍ ، تقول : « تَعَالَ يَا زَيْدُ » ، وَ« تَعَالَيْ يَا هِنْدُ » ، وَ« تَعَالَيَا يَا زَيْدَانِ »[1] ، وَ« تَعَالَوا يَا زَيْدُونَ » ، وَ« تَعَالَيْنَ يَا هِنْدَاتُ » ، كلُّ ذلك بالفتح ، ....

قوله : (فتقول : هاتِ يا زيد . . . إلخ) أول الأمثلة مبنيٌّ على حذف الياء ، كـ : (ارم) معناه : أعطِ ، وثانيها وثالثها على حذف النون ، وباقيها على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوة ، وأصل (هاتوا) هاتيوا ، استثقلت الضَّمة على الياء ، فحذفت ، فالتقى ساكنان: الياء والواو ، فحذفت الياء ؛ لالتقائهما ، وضُمَّت التاء ؛ لمناسبة الواو .

قوله : (تعالَ يا زيد) أمرٌ من (تعالى يتعالى) ، أصله : الأمر لمن كان في سفل أن يأتي محلاً مرتفعاً، ثُمَّ استعملت لمطلق المجيء، كما في كتب اللغة، فاستعماله في مطلق المجيء مجاز بحسب الأصل ، وإلاَّ فقد صار حقيقةً عرفيَّة فيه ، وأوَّل الأمثلة مبنيٌّ على حذف آخره وهو : الألف ، وثانيها وثالثها ورابعها على حذف النون ، وخامسها على سكون الياء .

قوله : (بالفتح) أي : فتح اللام ، ولهذا صحَّت التورية في قول الشاعر :

أيُّهـــا المعـــرضُ عنـــي حسبـــكَ اللهُ تعـــالـــى[2]

---

(١) وتقول : « تعاليا يا هندان » أيضاً .

(٢) البيت من مجزوء الرمل ، وهو لابن العفيف كما في خزانة الأدب للحموي ٢/ ٩٧ .

قال الله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ [الأنعام : ١٥١] ، وقال تعالى : ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٢٨] ، ومن ثَمَّ لَحَّنُوا مَنْ قال : [من الطويل]

٩ـ [أيا جَارَتَا مَا أَنْصَفُ الدَّهْرُ بَيْنَنَا] تعالِي أُقَاسِمْكِ الْهُمُومَ تَعَالِي[1]

قوله : (ومن ثَمَّ لحّنوا . . . إلخ) لم يرتضه الزمخشري، وقال : إنه قرئ به في الشواذ.

---

(١) هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني [في ديوانه : ٢٤٦] ، ابن عم سيف الدولة الحمداني ممدوح المتنبي من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم ، وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله : [من الطويل]

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حمامَةٌ أَيَا جَارَتَا لَو تَشْعُرِيْنَ بِحالِي

معاذَ الهوى! ما ذقت طارقةَ النَّوَى وَلا خَطَرَتْ مِنكِ الهُمُومُ ببالِ

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنا تَعَالِيْ أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب البيت لأبي نواس ، وهو انتقال نظر ، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس ؛ وقد ذكر جار الله الزمخشري بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشاف .

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع ، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، وذاك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاؤوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن ، فإنه ولد في سنة (٣٢٥) من الهجرة ، وتوفي في سنة (٣٥٧هـ) ، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للمسألة ، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل ، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ ؛ فلا اعتراض عليهما ، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشذور (رقم ٦) لمثل ما ذكره هنا ،

اللغة : « **ناحت** » بكت ، وبكاء الحمام تغريده « **لو تشعرين بحالي** » يريد : لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ما سمع أحد صوتك « **معاذ الهوى** » أي : أعوذ بالهوى معاذاً ؛ أي : ألجأ إليه لجوءاً « **طارقة النوى** » النوى : البعد والفراق ، وطارقته : ما يطرق منه ويحدث .

المعنى : يَصِفُ حاله في بعده عن أهله وخلاَّنه ، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً ، ويبث ما يلاقي من آلام الشوق ، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه ، فشكا إليها ما به ، وقال : إنك تغردين؛ لأنك لا تشعرين بمثل شعوري ، فأنت طليقة وأنا أسير ، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحبي وذوي قرباي ، وثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام .

الإعراب : « **تعالي** » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع « **أقاسمك** » أقاسمْ : فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقاسم ، مبني على الكسر في محل نصب « **الهموم** » مفعول ثان لأقاسم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **تعالي** » مثل تعالي السابق في الإعراب ، وهو تأكيد له .
=

بكسر اللام .

وإنه لغة ، وعليه قول الشاعر وهو أسيرٌ سَمِعَ تغريد حمامة شوّقته إلى أوطانه :

أقولُ وقَدْ نَاحَتْ بقرْبِي حَمَامَةٌ أَيا جَارَتَا هَلْ تَسْمَعِينَ بِحَالِي

أيا جارتَا ما أنصفَ الدَّهرُ بيننا تعالِيْ أقاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

وليس مراد الزمخشري الاستدلال على الكسر بهذا الشعر ؛ لأنَّه شعر لمولَّد ، لا من كلام العرب ، بل الاستئناس ، فاندفع ما اعترضَ به عليه ، أفاده الشهاب في « شفاء الغليل » .

* * *

= **التمثيل به** : محل التمثيل بهذا البيت قوله : « **تعالي** » حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام ؛ بدليل قوافي بقية الأبيات ، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها ، سواء أسندت إلى الضمير المستتر ، أم إلى الضمير البارز لواحدة ، أو لاثنين ، أو لجمع ؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب ، ومن يخالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحناً ، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت .

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه ، ولكن هذا الذي ذكره الشارح غير مسلم به ، وذلك لأن العلماء قد نصوا في هذه الكلمة على أن للعرب في استعمالها وجهين :

الوجه الأول : التزام فتح لامها في كل الأحوال ؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف ، مثل : تغاضى وتزكى ، كما ذكره المؤلف .

والوجه الثاني : أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكر أو الاثنين ، أو جمع النسوة ، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة ، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور ، حكوا أن أهل الحجاز يقولون: « **تعالِي** » بكسر اللام ، وقرأ الحسن : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ **تعالُوا** إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء : ٦١] ، بضم اللام ، وهي من القراءات الشاذة ، وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول ، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون المتكلم به لاحناً ، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحناً ، ولكنه جار على لغة ضعيفة قليلة الاستعمال .

[الفعل المضارع]

ولمَّا فَرَغْتُ من ذكر علامات الأَمر وحكمه ، وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه ؛ ثَلَّثْتُ بذكر المضارع .

فذكَرْتُ أَنَّ علامته أَنْ يَصِحَّ دخول « لم » عليه ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص : ٣ـ٤] .

وذكرت أَنَّه لا بدَّ أَنْ يكون أَوَّله حرف من أحرف « نأيتُ » ـ وهي : النونُ ، والألفُ ، والياء ، والتاء ، نحو : « نَقُومُ » ، و« أَقُومُ » ، و« يَقُومُ » ، و« تَقُومُ » ، وتسمَّى هذه الأَربعة : « أَحْرُفَ المُضَارَعة » .

وَإِنَّما ذكرتُ هذه الأَحْرُفَ بِساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها ، لا لأُعَرِّفَ بها الفعل المضارعَ ؛ لأَنَّا وجدناها تدخل في أَوَّل الفعل الماضي ، نحو : « أَكْرَمْتُ زيداً » ، و« تَعَلَّمتُ المَسْأَلَةَ » ، و« نَرْجَسْتُ الدَّوَاءُ » ؛ إذا جعلت فيه نَرْجِساً ، و« يَرْنأتُ الشَّيْبَ » ؛ إذا خَضَبْتَهُ

قوله : (لم يلد) أصله لم يَولِد ، حذفت الواو ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وكسرة لازمة ؛ أي : والمراد منه نفي الأولاد عنه ، وفي ﴿لم يولد﴾ نفي الوالدين عنه ، وقوله : (ولم يكن له كفواً) ؛ أي : مماثلاً ومكافئاً له . قال الجلال : متعلق بـ﴿ كُفُوًا ﴾ ، وقُدِّم عليه ؛ لأَنَّه محطُّ القصد بالنفي ، وأُخِّر (أحد) وهو اسم يكن عن خبرها ؛ رعاية للفاصلة . اهـ .

قوله : (بِساطاً) بكسر الباء ؛ أي : تمهيداً للحكم . . . إلخ ؛ أي : في قوله : (ويُضمُّ أَوَّله . . . إلخ) .

قوله : (لا لأُعرِّف بها الفعل المضارع . . . إلخ) حاصله أَنَّه لم يذكر هذه الأحرف تعريفاً للمضارع ؛ لكونها تدخل على الماضي أيضاً ؛ أي : تدخل عليه في الصورة ، فيلتبس بذلك الماضي بالمضارع على المبتدئ ، وذلك كافٍ في الالتباس ، فاندفع ما قيل : إنها بالمعاني المخصوصة التي قررها علماء النحو لا تدخل على الماضي . تأمل .

قوله : (نرجست الدَّواء) بالمدِّ : ما يداوىٰ به ، والنِّرجس : بكسر النون على الأشهر المختار ، ويجوز فتحها مع كسر الجيم فيهما ، كما في « المصباح » ، ومما جاء في النَّرجس

باليُرَنَّاء ، وهو الحِنَّاءُ ، وَإِنَّما العُمْدَةُ في تعريف المضارع دخول « لم » عليه .

ما ورد عن عليٍّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه : شُمُّوا النَّرجس ولو في اليوم مرَّة ، ولو في الشَّهر مرَّة ، ولو في الدَّهر مرَّة ؛ فإنَّ في القلب حبَّةٌ من الجنون والجذام والبرص لا يقلعها إلاَّ شَمُّ النّرجس .

وقال أبقراط : كلُّ شيء يغذو الجسم ، والنَّرجس يغذو العقل .

وقال الحسن بن سهل : من أدمن شم النَّرجس في الشتاء أمن من البرسام في الصَّيف .

وقال أحد ظرفاء الأدباء : النَّرجس نزهة الطَّرف ، وظرف الظَّرْف ، وغذاء الرُّوح ، ومادَّة الرُّوح .

وقال كسرى : إني لأستحي أن أُبَاضِعَ ـ أي : أجامع ـ في مجلس فيه النرجس ؛ لأنَّه أشبه شيء بالعيون الناظرة . وفيه يقول الشاعر : [من الكامل]

وإذَا قضيتَ لنا بعينِ مراقبٍ ... في الحبِّ فَلْتَكُ مِنْ عيونِ النَّرجِسِ[1]

وقال الشاعر : [من البسيط]

قد أكثرَ النَّاسُ في تشبيههمْ أَبداً ... للنَّرجسِ الغضِّ بالأَجفَانِ والحِدَقِ

وما أُشبِّهُهُ بالعينِ إذْ نَظرَتْ ... لكنْ أشبِّهُهُ بالعَيْنِ والورقِ

اهـ ملخصاً من كتاب « الزراعة » و« سكردان السلطان » ، وزاد صاحب « سكردان السلطان » وهو الشهاب بن حجلة أنَّه نافعٌ من البلغم ، ومن الصُّداع البارد ، ومن سائر الأمراض الباردة .

قوله : (بِاليُرَنَّاءِ) قال الغزي في « حواشي الجار بردي »[2] : بضمِّ الياء وفتحها مقصوراً مشدَّد النون ، وبالضَّم والمدِّ .

قوله : (الحِنَّاءُ) بكسر الحاء المهملة ، وتشديد النُّون وبالمدِّ . اهـ ش ، وينوَّن إذا خلا من الإضافة ، ومن (أل) ؛ لأنَّه مصروف .

---

(١) البيت الأول منها في خزانة الأدب للحموي ١/ ٤٣٢ ، والمثل السائر ٢/ ٣٠١ ، ولم أجد البيتين التاليين .

(٢) أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي ، فخر الدين ، أبو المكارم ، عالم فقيه نحوي ، توفي سنة (٧٤٦هـ) . معجم المؤلفين (١/ ١٩٨) .

وَلَمَّا فرغتُ من ذكر علاماته شرعتُ في ذكر حكمه ؛ فذكرتُ أَنَّ له حكمين : حكماً بٱعتبار أَوَّله ، وحكماً بٱعتبار آخره .

فَأَمَّا حكمه بٱعتبار أَوَّله: فَإِنَّه يُضَمُّ تارةً ، ويُفتحُ أُخرى ، فيضمُّ إِنْ كان الماضي أَربعة أَحرف ، سواء كانت كُلّها أُصولاً ، نحو: « دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ » أَو كان بعضها أَصلاً وبعضها زائداً ، نحو: « أَكْرَمَ يُكْرِمُ » فَإِنَّ الهمزة فيه زائدة ؛ لأَنَّ أَصله كَرُم ، ويفتح إِنْ كان الماضي أَقلَّ من الأَربعة ، أَو أَكثرَ منها ، فالأَوَّل نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ، و« ذَهَبَ يَذْهَبُ » ، و« دَخَلَ يَدْخُلُ » ، والثاني نحو : « انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ » ، و« اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ » .

وَأَمَّا حكمه باعتبار آخره : فَإِنَّهُ تارةً يُبْنَى على السكون ، وتارةً يُبْنَى على الفتح ، وتارة يُعْرَبُ ؛ فهذه ثلاثُ حالاتٍ لآخرهِ ، كما أَنَّ لآخر الماضي ثلاث حالات ، ولآخر الأمر ثلاثَ حالات .

١ـ فَأَمَّا بناؤه على السكون: فمشروطٌ بِأَنْ تتصل به نونُ الإِناث ، نحو: « النِّسْوَةُ يَقُمْنَ » ، و﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، و﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ؛ ومنه : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ؛ لأَنَّ الواو أَصلية ، وهي واو « عَفَا يَعْفُو » ، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتصاله بنون الإناث ، والنونُ فاعلٌ مضمرٌ عائدٌ على المطلقات ، ووزنه : يَفْعُلْنَ ، وليس هذا كـ« يَعْفُون » في قولك : « الرِّجَالُ يَعْفُونَ » لأَنَّ تلك الواوَ ضميرٌ لجماعة المذكَّرِينَ ، كـ« الواو » في قولك : « يقومون » ، ولام الفعل حُذِفَتْ ، والنون علامة الرفع ، ووزنه : يَفْعُون ، وهذا يقال فيه : « إِلاَّ أَنْ يَعْفُوا » بحذف نونه ، كما تقول : « إِلاَّ أَنْ يَقُومُوا » وسيأتي شَرْحُ ذلك كله .

٢ـ وَأَمَّا بناؤه على الفتح: فمشروطٌ بِأَنْ تُبَاشِرَهُ نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، نحو : ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ [الهمزة : ٤] .

قوله : (تارة) أي : مرَّة مطلقة من غير قصد إلى واحد بعينه ، وتارة كـ(مرَّة) ينصبان على الظرف ، أو على المفعول المطلق ، كما نقله ش .

قوله : (ووزنه: يفعون) أي : فالمحذوف اللام ؛ لأَنَّ الميزان يُحْذَفُ منه ما حُذِفَ من الموزون .

واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [يونس : ٨٩]، ﴿ ۞ لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾ [آل عمران : ١٨٦]، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا ﴾ [مريم : ٢٦] ؛ فَإِنَّ الألف في الأَوَّل ، والواو في الثاني ، والياء في الثالث فاصِلَةٌ بين الفعل والنون، فهو مُعْرَبٌ ، لا مبني .

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّراً كان الفعلُ أيضاً مُعرباً ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [القصص : ٨٧] ، و﴿ وَلَتَسۡمَعُنَّ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] مثله ؛ غير أَنَّ نون الرَّفع حُذِفَتْ تخفيفاً لتوالي الأَمثال ؛ ثُمَّ التقى ساكنان[١] .

أَصْلُهُ قبل دخول الجازم « يَصُدُّونَنَّكَ » ؛ فلَمَّا دخل الجازم ـ وهو « لا » الناهية ـ حُذِفَتْ النون ؛ فالتقى ساكنان وهما : الواو والنون ، فَحُذِفَتِ الواو لاعتلالها ، ووجودِ دليلٍ يدلُّ عليها وهو الضَّمةُ ، وقُدِّرَ الفعلُ مُعْرَباً ـ وَإِنْ كانت النون مباشِرَةً لآخرِهِ لفظاً ـ لكونها منفصلةً منه تقديراً ، وقد أَشرتُ إلى ذلك كله ممثَّلاً .

٣ـ وَأَمَّا إِعرابه : ففيما عدا هذين الموضعين ، نحو قولك : « يَقُومُ زَيْدٌ »، و« لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ »، و« لَمْ يَقُمْ زَيدٌ » .

قوله : (أصله قبل دخول الجازم يصدُّوننك) فيه نظر ؛ لأنَّه قبل دخول الجازم ليس فعل طلب ، ولا شبهه ، وغيرهما لا يؤكَّد بالنون إلا شذوذاً ، فالصَّواب : أنَّ أصله قبل دخول الجازم والتَّوكيد (يصدُّونك) بنون واحدة للرَّفع ، فلما دخل الجازم ، وهو لا النَّاهية حذفت النون ، ثم أُكِّد ، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة من نوني التوكيد ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها ، ووجود دليل عليها ، وهو الضَّمة .

قوله : (وقُدِّر الفعل معرباً) فيه نظر ؛ لأنَّ الإعراب فيه لفظيٌّ ، ويجاب : بأنَّ المراد: وقُدِّر إعرابه .

---

(١) أي : فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين ، إنما آثروا حذف الواو ولم يحذفوا النون لما ذكره المؤلف ، وهو شيئان ؛ أحدهما : أن الواو حرف معتل ، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح ، وثانيهما : أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف ، وهو الضمة التي من قبلها ، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها . وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه .

[الحرف وعلاماته]

ص ـ وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ : بِأَلاَّ يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلاَمَاتِ الإِسْمِ وَالْفِعْلِ ، نَحْوُ : « هَلْ » ، وَ« بَلْ » ، وَلَيْسَ مِنْهُ : « مَهْما » ، وَ« إِذْ مَا » ، بَلْ « مَا » الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَ« لَمَّا » الرَّابِطَةُ فِي الأَصَحِّ .

ش ـ لَمَّا فرغتُ من القول في الاسم والفعل ، شَرَعْتُ في ذكر الحرف ، فذكرت أَنَّه يُعْرَفُ بِأَلاَّ يقبل شيئاً من علامات الاسم ، ولا من علامات الفعل ، نحو : « هَلْ » ، و« بَلْ » ؛ فَإِنَّهُمَا لا يَقْبَلاَنِ شيئاً من علامات الأَسماء ، ولا من علامات الأفعال ؛ فانتفى أَنْ يكونا اسمين ، وانتفى أَنْ يكونا فعلين ، وتعيَّن أَنْ يكونا حرفين ؛ إِذْ ليس لنا إِلاَّ ثلاثة أَقسام ، وقد انتفى اثنان ؛ فتعين الثالث .

[الحرف وعلاماته]

قوله : (بألاَّ يقبل شيئاً) أي : لا يقبل بحسب اللغة شيئاً. . . إلخ ، فإنْ قيل : إن أراد بعلامات الاسم والفعل ما ذكره في الكتاب فقط ، وَرَدَ عليه أنَّ لنا كلمات لا تقبلها ، وليست حروفاً ، كـ(نزال) وأخواته ، وكـ(قط) وإن أراد ما ذكره ، وما لم يذكره ، فهو إحالة على مجهول ، وأجيب : باختيار الأوَّل ، ويكون من قبيل التعريف بالأعم ، وذلك جائز عند المتقدِّمين ؛ لأنَّه يُستفاد به التمييز في الجملة ، أو باختيار الثَّاني ، ويقال : إنَّ المقصود بوضع هذه المقدِّمة المبتدي ، وهو لا يستقل بالاستفادة ، بل المُوقف ؛ أي : المُعَلِّم يبيِّنُ له ما لم يذكره المصنف ، فليس فيه حوالة على مجهول ، بل المحال عليه ظاهر معلوم . تأمل .

قوله : (هل) حرف استفهام لطلب التَّصديق ، وتدخل على الجملتين ، ولا ينافي ذلك عدُّهم لها من باب الاشتغال مما يختص بالفعل ؛ لأنَّ ذاك إذا وقع الفعل في حيزها ، لا مطلقاً .

قوله : (وبل) سيأتي في حروف العطف عدها من حروفه ، وأن معناها الإضراب الإبطالي أو الانتقالي .

قوله : (ما المصدرية) احترز بهذا القيد عن غيرها ؛ فإنَّ منه ما هو اسم باتِّفاق ، كالنَّكرة الموصوفة نحو : مررت بما معجب لك ، ومنه ما فيه خلاف .

قوله : (فانتفى أن يكونا اسمين. . . إلخ) أي : مع كونهما من الكلمات المفردة ، فاندفع الاعتراض بالجملة ، فإنَّه انتفى عنها الأمران ، وليست بحرف .

ولَمَّا كان من الحُرُوفِ ما اخْتُلِفَ فيه : هل هو حرف أَوِ اسم ؟ نَصَصْتُ عليه كما فعلتُ في الفعل الماضي وفعلِ الأمر ، وهو أربعةٌ : « إِذْمَا » ، و« مَهْمَا » ، و« ما » المصدرية ، و« لمَّا » الرَّابطة .

[إذما]

أَمَّا « إِذْمَا »: فاختلف فيها سيبويه وغَيْرُه : فقال سيبويه : إِنَّهَا حرفٌ بمنزلة « إنِ » الشَّرْطِيَّةِ ، فإذا قلتَ : « إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ »، فمعناهُ : إنْ تَقُمْ أَقُمْ .

وقال المبرِّد ، وابن السرَّاج ، والفارسي : إِنَّهَا ظرف زمان ، وَإِنَّ المعنى في المثال : مَتَى تَقُمْ أَقُمْ ، واحتجوا بِأَنَّهَا قبل دخول « ما » عليها كانت اسماً ، والأَصْلُ عدمُ التغيير .

وَأُجِيْبَ : بِأَنَّ التغيير قد تحقَّقَ قطعاً ، بدليل أَنَّهَا كانت للماضي ، فصارت للمستقبل ، فدلَّ على أَنَّهَا نُزِعَ منها ذلك المعنى ألبتة، وفي هذا الجواب نظرٌ لا يحتمله هذا المختصر[١] .

قوله : (ما اختلف فيه : هل هو حرف) أي : اختُلف في جواب هذا السؤال .

قوله : (فصارت للمستقبل) أي : لا بمعنى أنَّ المستقبل مدلولها ؛ لأنَّها بمنزلة (إنْ) والاستقبال ليس مدلول (إن) بل حاصل بها . اهـ ش .

قوله : (ألبتة) أي : زال من أصله لا وصفه ، وهو الاستقبال ، والبتُّ القطع ، يقال : (لا أفعله ألبتة) لكلِّ أمر لا رجعة فيه ، ونصب على المصدر ؛ أي : بتَّه بتَّةً وأبتَّهُ .

قوله : (وفي هذا الجواب نظر) قيل : وجهه أنَّه لا يلزم من تغير الكلمة عن أحد الزَّمانين إلى الآخر خروجها عن معناها بالكلية ؛ بدليل أن الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي ، وإذا دخل عليه (إنْ) صار للمستقبل ، نحو : إنْ قام ، ولا يخرج بذلك عن كونه فعلاً ماضياً ، وأنَّ المضارع موضوع للحال والاستقبال ، وإذا دخل عليه (لم) صار للزمان الماضي ، ولا يخرج بذلك عن كونه فعلاً مضارعاً .

---

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتضِ الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه ، وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً ؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي ، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل ، والفعل المضارع دال على الحال أو الاستقبال؛ ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي ، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً مثلاً .

[مَهْمَا]

وَأَمَّا « مَهْمَا » : فزعم الجمهور أَنَّها اسمٌ ، بدليل قول الله تعالى : ﴿ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف : ١٣٢]، فالهاء من « به » عائدةٌ عليها ، والضمير لا يعود إِلاَّ على الأَسماء .

وزعم السُّهَيْلي وابن يَسْعُون أَنَّها حرف ، واستدلا على ذلك بقول زُهَيْر : [من الطويل]

١٠ـ وَمَهْمَا تكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ(١)

قوله : (فالهاء من به عائدة عليها . . . إلخ) قال الزمخشري : عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملاً على اللفظ ، وعلى المعنى . اهـ، قال المصنف في « المغني » : والأولى أن يعود ضمير بها لآية . اهـ

قوله : (وابن يسعون) بفتح أوله وبمهملتين .

قوله : (إنَّها حرف . . . إلخ) عبارته في « المغني » تأتي حرفاً ، وهو يدلُّ على أنَّهما لم يدَّعيا ذلك في جميع استعمالاتها .

---

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المشهورة التي أولها :

أَمِـــنْ أُمِّ أَوفـــى دِمْنَـــةٌ لَـــم تَكَلَّـــمِ بِحَـــوْمَـــانَـــةِ الـــدَّرَّاجِ فـــالمُتَثَلَّـــمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب في مباحث « **مهما** » (رقم ٥٣٩)، والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩) .

اللغة والرواية : « **أم أوفى** » كنية امرأة « **دِمْنة** » بكسر الدال وسكون الميم ـ هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم ـ « **لم تكلم** » أصله لم تتكلم ، فحذف إحدى التاءين ، والمراد أنها لم تخبر عمن تركوها أين منازلهم الآن وكيف أحوالهم ، و« **حومانة الدراج والمتثلم** » اسما مكانين ، و« **خليقة** » أي : خصلة ، وسجية ، وطبيعة ، و« **خالها** » أي : ظنها وحسبها .

معنى بيت الشاهد : يقول: إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله ، وقديماً قالوا : ما فيك يظهر على فيك، ومن كتم الناس سره فضح الله ستره .

الإعراب : في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا ، ونحن نعربه لك على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسعون ، وثم نعربه لك على ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح ، فنقول :

قال السهيلي : « **مهما** » حرف شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، =

. . . .

. . . .

= مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **تكن** » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط ، مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه السكون « **عند** » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على اسمه ، وعند مضاف و« **امرئ** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « **من** » حرف جر زائد « **خليقة** » اسم تكن مرفوع بالضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « **وإن** » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « **خالها** » خال : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم ، وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرئ ، وها : مفعول أول لـ(خال) مبني على السكون في محل نصب « **تخفى** » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى خليقة ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لخال « **على الناس** » جار ومجرور متعلق بتخفى ، وجواب الشرط الذي هو (إن) محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما ، وستعرفه ، والتقدير : إن خالها تخفى على الناس فليست تخفى عليهم ، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره مع المعطوف: إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم ، وقوله : « **تعلم** » فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو (مهما) ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي . وتقدير البيت على هذا الإعراب : إن تكن خليقة عند امرئٍ تُعْلَم ، إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى .

وقال الجمهور : « **مهما** » اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « **تكن** » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى « **مهما** » وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما ؛ لأن لفظها مذكر والمراد منها ههنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث ؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار ، وقوله : « **عند** » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن ، وعند مضاف و« **امرئ** » مضاف إليه « **من خليقة** » بيان لمهما ؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأي سيبويه، أو من ضميرها المستكن في تكن عند الجمهور ، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابق وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا : أيما صفة تكن هي عند امرىء حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لا تخفى . . . إلخ ، وأجاز الجمهور أيضاً أن نعرب « **مهما** » اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن ، مبني على السكون في محل نصب و« **تكن** » فعل الشرط و« **من** » زائدة ، و« **خليقة** » اسم تكن ، و« **عند** » ظرف متعلق بتكن ، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا : أي شيء تكون الخليقة عند امرىء إن خالها لا تخفى على الناس. . . إلخ .

الشاهد فيه : قوله : « **مهما** » حيث ذهب السهيلي وتبعه ابن يسعون ، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت =

وتَقْرِيرُ الدليل منه أنَّهما أَعْرَبَا « خَليقة » اسماً لتكن ، و« مِن » زائدة ؛ فتعين خُلُوُّ الفعلِ من ضمير ، وكونُ « مهما » لا مَوْضِعَ لها من الإعراب إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محلٌّ إلاَّ أَنْ تكون مبتدأ ، والابتداء هنا متعذرٌ ؛ لعدم رابطٍ يَرْبِطُ الجملةَ الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب ؛ تعين كونها حرفاً[1] .

قوله : (وإذا ثبت أنْ لا موضع لها . . . إلخ) اعترِض بأنَّه لا يلزم من كون الشيء لا محلَّ له أن يكون حرفاً ؛ بدليل الجمل التي لا محلَّ لها ، وأسماء الأفعال على الصحيح ، وأجيب : باحتمال أَنَّ مرادهم أنَّ انتفاء المحليَّة يستلزم الحرفيَّة ، ما لم يدلَّ الدليل على نفيها . فتأمل .

= حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب ، وزعما أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً ، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً ، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل « من » الشرطية في قولك : « **من يقم أقم معه** » وإما مفعولاً مقدماً مثل « **ما** » الشرطية في قولك : « **ما تدخر ينفعك** »، وزعما أن « **مهما** » في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ ولا يجوز أن تكون مفعولاً ؛ فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جواز ذلك إذا كان في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في« **يقم** » العائد إلى « **من** » في المثال المذكور ، وزعما أن « **تكن** » ليس فيها ضمير يعود إلى مهما ؛ لأن اسم تكن هو (خليقة) المجرور لفظاً بمن الزائدة ، وأما عدم جواز أن تكون مفعولاً فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم ينصب مفعوله مثل « **تدخر** » في المثال السابق ؛ فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به ، تقول : «**يدخر على المال** » وهو لم ينصب مفعولاً في المثال فلهذا جاز اعتبار « **ما** » في محل نصب مفعولاً به لتدخر ، وفي البيت ترى أن فعل الشرط ـ وهو تكن ـ لا يتعدى إلى مفعول به ، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين ، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسماً ، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف .

وقد عرفت أن كلامهما باطل ؛ لأننا جعلناها مبتدأ ، وجعلنا في تكن ضميراً يعود إليها ، فقولهما : « إن جعلت مهما مبتدأ فليس في تكن ضمير » فاسد ، وأيضاً فإنا أعربناها في المرة الثانية خبراً لتكن ؛ فمثلها حينئذ مثل : « كيفما » في قولك : « كيفما تكن أكن » فقولهما : « وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين » غير مسلم ؛ فتدبر ذلك كله والله ينفعك به ؛ فإني أوضحته لك غاية الإيضاح .

(١) المراد : أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب، فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً ، و« **مهما** » لفظ مفرد مبني ، وقد ثبت عند هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً ، والرد على ذلك الكلام معروف مما قررناه في بيان الاستشهاد بالبيت ؛ فإنا بينا أن لها محلاً من الإعراب ، وهو الرفع إن جعلت مبتدأ ، والنصب إن جعلت خبر تكن .

والتحقيقُ : أَنَّ اسم « تكن » مستتر [فيها] ، و« مِنْ خليقة » تفسير لـ« مهما » ، كما أَنَّ « مِنْ آيَةٍ » تفسير لـ« ما » في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة : ١٠٦] ، و« مَهْمَا » مبتدأ ، والجملة خبر .

[مَا]

وَأَمَّا « ما » المصدرية : فهي التي تُسْبَكُ مع ما بعدها بمَصْدَر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [آل عمران : ١١٨] ؛ أَي : وَدُّوا عَنَتَكُم ، وقول الشاعر : [من الوافر]

١١ـ يَسُـرُّ الْمَـرْءَ مَـا ذَهَـبَ اللَّيَـالِـي وَكَـانَ ذَهَـابُهُـنَّ لَـهُ ذَهَـابَـا[(١)]

قوله : (اسم تكن مستتر) قال في « المغني » : واسم (تكن) ضمير يرجع إليها ، والظَّرف خبر و(أنت) ضميرها ؛ لأنها الخليقة في المعنى ؛ أي : فرواية المصنف (تكن) بالمثناة الفوقية ، وقد رواه غيره بالتَّحتية ، وجواب الشَّرط قوله : تُعْلَمِ ، فهو مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الرَّوي ؛ لأَنَّ القصيدة رويها مجرور ، وجواب الشرط الثاني محذوف ، و(الخليقة) : الطبيعة وزناً ومعنىً ، و(خالها) : بمعنى ظنَّها ، وحاصل المعنى : من أسرَّ سريرة ظهرت عليه .

قوله : (تُسْبَكُ مع ما بعدها) الأَوْلى حذفه ؛ لأَنَّ المسبوك هو ما بعدها فقط .

قوله : (عنتكم) أي : مشقتكم .

قوله : (يسرُّ المرءَ . . . إلخ) المرء : مفعول ، وما ذهب : فاعل ، والذَّهاب : بفتح الذَّال المعجمة .

---

(١) لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين .

اللغة : « **ذهاب** » بفتح الذال المعجمة ـ مصدر ذهب ، تقول : ذهب يذهب ـ مثل منع يمنع ـ ذهاباً ، مثل جمال ، وذهوباً مثل قعود ، ومذهباً ، مثل مقعد ، فهو ذَاهب وذَهوب ـ بفتح الذال ـ إذا سار أو مرَّ .

المعنى : إن المرء يفرح بمرور الأيام ، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله ؛ فكلما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته .

الإعراب : « **يسر** » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **المرء** » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **ما** » حرف مصدري لا يعمل شيئاً غير السبك ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **ذهب** » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من =

أي : يسرُّ المرءَ ذَهَابُ الليالي .

وقد اخْتُلِفَ فيها ؛ فذهب سيبويه إلى أنَّها : حرف بمنزلة « أَنْ » المصدرية ، وذهب الأَخفش وابن السرَّاجِ إلى أنَّها : ٱسم بمنزلة « الذي » وَاقِعٌ على ما لا يعقل ، وهو الحدَثُ ، والمعنى : ودُّوا الذي عَنِتُّمُوه ؛ أَي : العَنَتَ الذي عَنِتُّموه ، ويسر المرءَ الذي ذَهَبَهُ الليالي ؛ أَي : الذهابُ الذي ذَهَبَتْهُ الليالي .

وَيَرِدُّ هذا القول أَنَّهُ لم يُسْمَعْ : « أَعجبني ما قُمْتَه وما قَعَدْتَه »، ولو صحَّ ما ذكر لجاز

قوله : (لم يسمع . . . إلخ) حاصله أنَّه إن التزم امتناع ذكر العائد هنا ، فهو بعيد ؛ لأنَّه

= الإعراب « الليالي » فاعل ذهب ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، و« ما » المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر ، والتقدير : يسرُّ ذهاب الليالي المرء « وكان » الواو عاطفة ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ذهابهن » ذهاب : اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وذهاب مضاف و(هن) : ضمير عائد إلى الليالي مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « له » اللام حرف جر، والهاء ضمير يعود إلى المرء ، مبني على الضم في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي « ذهاباً » خبر كان ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « ما » فإنها عند الجمهور حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر ، وزعم الأخفش وابن السراج أن « ما » اسم موصول بمعنى الذي ، والجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب صلة ، قيل لهما : فأين العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسمي لا بد له من صلة وعائد ؟ فقالا : العائد ضمير محذوف ، قلنا لهما : دعوى الحذف باطلة من وجهين :

الوجه الأول : أنه إذا كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد ؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً ، ولو كان محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب ، ولكن وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلاً ؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تجيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على « ما » هذه ، ولا سبيل إلى هذا الدليل ، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه .

الوجه الثاني : أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً متعدياً نحو : « **أعجبني ما اشتريت** » فإنك تستطيع أن تقدر أعجبني الذي اشتريته ، أما إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً قاصراً مثل ذهب في بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو : « **لا أصحبك ما زيد صديقك** » فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف في هذين الموضعين ؛ لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف ؛ فإن زعمت أن المحذوف في بيت الشاهد تقديره : يسر المرء الذي ذهب به الليالي ، فهو تقدير لا يقرك عليه أحد ؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً ، ولم تجعله مفعولاً به ، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق في هذا المثال ، فإن زعمت أن العائد ضمير محذوف منصوب بـ: « ذهب » كما ذكر المؤلف كنت قد نصبت المفعول بالفعل اللازم ، وهو غير سديد ولا مرضي ، فافهم ذلك كله ، واحرص عليه .

ذلك ؛ لأَنَّ الأصل في العائد أَنْ يكون مذكوراً ، لا محذوفاً .

[لمَّا]

وَأَمَّا « لَمَّا » : فإِنَّها في العربية على ثلاثة أقسام :

(١) نافية بمنزلة « لَمْ » نحو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ [عبس : ٢٣] ؛ أَي : لَمْ يَقْضِ ما أمره به .

(٢) وإِيجابية بمنزلة « إِلاَّ » نحو قولهم : عَزَمْتُ عَلَيْك لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا ؛ أَي : إِلاَّ فَعَلْتَ كَذَا ؛ أَي : ما أَطلب منكَ إِلاَّ فِعْلَ كَذَا .

وهي في هذين القسمين حرف باتفاق .

(٣) والثالث : أَنْ تكون رابطةً لوجود شيء بوجود غيره ، نحو : « لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ » فَإِنها رَابِطَةٌ وجودَ الإكرام بوجود المجيء ، واخْتُلِفَ في هذه ؛ فقال سيبويه : إِنَّها حرف وجودٍ لوجودٍ . . . .

خلاف الأصل ، فغاية أمره الجواز ، لا الامتناع ، وإن ادَّعى جوازه فظاهر اللغة خلافه ؛ لأنَّه لو كان جائزاً لنطقوا به ولو مرَّة ؛ إذ يبعد كلَّ البعد اجتماع العرب على ترك ما هو الأصل . اهـ فيشي ؛ يعني : ترك الأصل لغير موجب ، فلا يرد نحو : (ترى) ، فإنهم أجمعوا على ترك أصله ، وهو تَرأى . كذا قاله الشنواني ، وفيه نظر ؛ إذ لم يتركوه أصالة ، بل نطقوا به في الشعر ؛ للضرورة إلا أنْ يقال : المراد تركوه اختياراً . تأمَّل .

قوله : (فإنها في العربية) أي : في اللغة العربية على ثلاثة ؛ أي : مشتملة على ثلاثة ، من : اشتمال الكلِّ على أجزائه .

قوله : (بمنزلة لم) أي : في النَّفي والحرفية والجزم والاختصاص بالمضارع .

قوله : (بمنزلة إلا) فهي حرف استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، تقديره : ما أطلب منك شيئاً إلا فعلك كذا ، قاله الرَّضيّ .

قوله : (رابطة لوجود شيء بوجود غيره) أي : دالَّة على ارتباط تحقُّق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية ، فتكون شبيهة بحرف الشرط ، وقد نظمت أقسام (لمّا) على ما ذكره في المغني ، فقلت : [من الرجز]

لمّا على ثلاثةِ أقسامِ نفيُ مضارعٍ مع انجزامِ

وقال الفارسيُّ وجماعة : إنَّها ظرف زمان بمعنى « حين » ، وردَّ بقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ . . .﴾ الآية [سبأ : ١٤] ، وذلك لأنَّها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلِّها النصبَ ؛ وذلك العامل إمَّا « قَضَيْنَا » أو « دَلَّهُم »؛ إذ ليس معنا سِوَاهما ، وكونُ العامل « قَضَيْنَا » مردودٌ بِأَنَّ القائلين بِأَنَّها اسم يزعمون أَنَّها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكونُ العامل « دَلَّهُمْ » مردود بِأَنَّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بَطَلَ أَنْ يكون لها هنا عامل تعين أَنَّه لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية .

وقــد أتَــتَ حــرفــاً لــلاستثنــاءِ	بجملـــةٍ تختـــصُّ بـــاعتنـــاءِ
فــي ذيــنِ حــرفٌ بــاتفــاقٍ أمّــا	للــرَّبــطِ فــالخــلافُ فيهــا جَــزْمَــا
فقيــلَ ظــرفٌ والصَّحيــحُ أنَّهَــا	حــرفٌ أتــتْ لجملتيــنِ ربطُهَــا
جــوابُهَــا يكــوْنُ فعــلاً قــد مضَــىٰ	أو جملــةً إسميــةً يــا مُــرتَضــىٰ
بهــا إذا مقــرونــةً أتــتْ وقــدْ	تــأتِــي بفــا لكــنَّ هــذا منتقَــدْ
وقــدْ يكــونُ ذا الجــوابُ فِعــلا	مضــارعــاً كفــاكَ « مغــنِ » نَقْــلاَ

قوله : (يزعمون أنَّها مضافة إلى ما يليها) هذا صريح في أنَّ مَنْ يقول بظرفيتها يجعلها مضافة لما بعدها ، فلا يتأتى فيها ما قيل في (إذا) ، كما أفاده الشنواني ، وبه يندفع ما لبعضهم من الاعتراض على المصنِّف ؛ فإن المصنِّف ثقةٌ مطَّلع ، ولا يُتكلم معه إلا بثبت .

قوله : (والمضاف إليه لا يعمل في المضاف) مراده : بالمضاف إليه ما كان غير المضاف ، وذلك صادق بالمضاف إليه نفسه ، وبما كان من تعلُّقاته من فعل ونحوه ، فاندفع اعتراض الفيشي وغيره بأنَّ العلَّة قاصرة ، وأنَّها لا تمنع كون الفعل الذي في المضاف إليه عاملاً . تدبر .

قوله : (وذلك يقتضي الحرفيَّة) أي : في المفردات التي لم يدلَّ الدليل على نفي حرفيتها ، فلا انتقاد بالجمل التي لا محل لها من الإعراب .

ص ـ وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ .

ش ـ لَمَّا فَرَغْتُ من ذكر علامات الحرف ، وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه . . ذكرت حكمه ، وأَنَّهُ مبني لا حَظَّ لشيءٍ من كلماته في الإعراب .

قوله : (وجميع الحروف مبنيّة) أي : كلٌّ واحد منها مبنيٌّ ؛ لاستغنائه عن الإعراب ؛ لعدم قبوله معاني مختلفة ؛ أي : معانٍ طارئة بالتركيب ، لا المعاني الإفرادية ، فلا يَرِد أنَّ نحو : (مِنْ) ترِد للابتداء والتبعيض ونحو ذلك ؛ لأنَّ هذه معان إفرادية .

قوله : (لا حظَّ) أي : لا نصيب لشيء من كلماته في الإعراب ، وأما نحو قول الشاعر :

أُلامُ علـى لـوٍّ ولـوْ كنـتُ عـالمـاً ... بـأذنـابِ لـوٍّ لـمْ تفتنـي أوائلـهُ[1]

فالمراد لفظُ (لو) فصار اسماً .

* * *

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٢٠ ، والدرر ١/ ٧٢ ، وشرح المفصل ٦/ ٣١ ، وهمع الهوامع ١/ ٥ .

[تعريف الكلام]

ص ـ وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيْدٌ .

ش ـ لَمَّا أَنْهَيْتُ الْقَوْلَ في الكلمة وأَقسامها الثلاثة . . شَرَعْتُ في تفسير الكلام ؛ فذكرتُ أَنَّه عبارة عن « اللَّفظ المفيد » .

ونعني باللَّفظ : الصَّوتَ المشتمل على بعض الحروف ، أَو ما هو في قوة ذلك ؛ فالأَوَّل نحو : « رَجُل » و« فَرَس » ، والثاني : كالضَّمير المستتر في نحو : « اَضْرِبْ » و« اَذْهَبْ » المُقَدَّرُ بقولك : « أَنت » .

[تعريف الكلام]

قوله : (في تفسير الكلام) مأخوذ من الفسر ، وهو : الكشف والإظهار .

قوله : (فذكرت أنَّه عبارة) أي : ذكرت ما يفيد ذلك .

قوله : (ونعني) أي : نريد معاشر النُّحاة .

قوله : (الصَّوت المشتمل على بعض الحروف) اعتُرِض بنحو واو العطف ؛ فإنَّها تسمى لفظاً ، ولا يقال : إن الصَّوت مشتمل على هذا الحرف ؛ لأن الشَّيء لا يشتمل على نفسه ، وأجيب عنه : بأن الصوت فيه جهة عموم ، وهو : كونه صوتاً أعمُّ من أن يكون لفظاً أوْ لا ، كما في الأصوات الغُفْل ، وجهة خصوص، وهو : كونه لفظاً ، فالصَّوت مشتمل من جهة عمومه ، ومشتَمَل عليه من جهة خصوصه ، ومراد المصنف : اللفظ هنا بمعنى الملفوظ ، لا الرَّمي ، فإنَّه فعل الرَّامي ، وفعل الشخص ليس هو الكلام .

واللفظ لغة : مصدر بمعنى الرَّمي ؛ أي : من الفم ، لا الرَّمي مطلقاً ، وأما لَفَظَتِ الرَّحى الدقيقَ ، فهو مجاز صرَّح به في « الأساس » ، ثُمَّ نقله النُّحاة ابتداء ، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ إلى جنس ما يتلفَّظ به الإنسان ، وهو الصوت المعتمد على شيء من المخارج المعلومة إن صدر من الإنسان ، فدخل كلمات الله والملائكة والجنِّ ؛ إذ هي من جنس ما ذُكِر وإن لم يصدق عليها الصَّوت والاعتماد ، والمراد باعتماد الصوت على المخارج حصوله بواسطتها واستعانتها .

قوله : (أو ما هو في قوَّة ذلك) زاد هذا لإدخال الضَّمائر المستترة ، وإطلاق اللفظ

ونعني بالمفيد: ما يَصِحُّ الاكتفاء به ؛ فنحو: « قَامَ زَيْدٌ » كلامٌ ؛ لأَنَّه لفظ يصحُّ الاكتفاء به ، ونحو: « زيد » ليس بكلام ؛ لأنه لفظ لا يصح الاكتفاء به ، وإذا كتبت « زَيْدٌ قَائِمٌ » مثلاً ، فليس بكلام لأَنَّه وَإِنْ صحَّ الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ ، وكذلك إذا أَشَرْتَ إِلى أحدٍ بالقيام أو القعود فليس بكلام ؛ لأَنَّه ليس بلفظٍ .

[صورُ تأليفِ الكلامِ]

ص ـ وَأَقَلُّ ائْتِلافِهِ مِنِ ٱسْمَيْنِ ، ....

عليها مجاز مشهور عند النحاة ، أو حقيقة عرفيَّة عنده ، فجاز إدخاله في التَّعريف .

ثمَّ اعلم أنَّ هذا التعريف إنما هو للكلام العربي ، فاندفع ما يقال : كان عليه أن يقول : اللفظ العربي ؛ لإخراج العجمي ، وإنَّما كان الضَّمير المستتر في قوَّة ذلك ؛ لأَنَّه لم يوضع له لفظ ، وإنَّما عبروا عنه باستعارة لفظ ، وأجروا عليه الأحكام اللفظية ، كالإسناد إليه ، والعطف عليه ، وتوكيده ، ونحو ذلك .

قوله : (ما يصح الاكتفاء به) أي : ما يدلُّ بالوضع على معنى يحسن سكوت المتكلِّم عليه، بحيث لا يصير السامعُ منتظراً لشيء آخر انتظاراً تامًّا بعد فهم المعنى ، وإنَّما قيدناه بالتَّام ؛ ليدخل مجرد الفعل والفاعل في نحو : ضَرَبَ زيدٌ ؛ فإنَّه كلام مع أنَّه يبقى انتظار المفعول به ونحوه ، لكنه انتظار ناقص ، فدخل في الكلام ما استحال معناه ؛ لعدم معرفة أجزائه ، وما لم يقصده المتكلم لنحو نوم أو سهو ، وما كان الإسناد فيه مجازيّاً، نحو : أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ .

وهل يشترط في الكلام اتِّحاد المتكلم ؟ قيل : نعم ، وقيل : لا ، وصحَّحه ابن مالك وأبو حيَّان ، قال المصنف : والصَّواب أنَّ الجملة أعمُّ من الكلام ؛ إذ شرطه الإفادة ، بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشَّرط ، وجملة الجواب ، وجملة الصِّلة ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، وكلُّ ذلك ليس مفيداً ، فليس كلاماً . اهـ

قوله : (ونحو : زيد ليس بكلام) هذا محترز مفيد .

وقوله : (وإذا كتبت زيد . . . إلخ) هو وما بعده خارجان بلفظ، فهو لفٌّ ونشرٌ غير مرتَّب.

قوله : (ائتلافه) أي : اجتماعه ، لا يقال : يجب تغاير المتألِّف والمتألَّف منه بالضرورة ، وإلا فلا تألُّف ، وهنا ليس كذلك ؛ لأنَّ الاسمين نفس الكلام ؛ لأنَّا نقول : يكفي

كـ« زَيْدٌ قَائِمٌ »، أَوْ فِعْلٍ وَٱسْمٍ ، كـ« قَامَ زَيْدٌ » .

ش ـ صُوَرُ تأليفِ الكلام ستّةٌ ، وذلك لأَنَّه يتأَلفُ مِنِ ٱسمين ، ومن فعلٍ وٱسمٍ ، ومِنْ جملتين ، ومن فعل وٱسمين ، ومن فعل وثلاثة أَسماء ، ومن فعل وأربعة أَسماء .

أَمّا ائتلافُه من ٱسمين : فله أَربع صُوَرٍ :

إِحداها : أَنْ يكونا مبتدأ وخبراً ، نحو: « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

الثانية : أَنْ يكونا مبتدأ وفاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، نحو: « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ؟ »، وإِنَّما جاز ذلك؛ لأَنَّه في قوة قولك : « أَيَقُومُ الزَّيْدانِ ؟ »، وذلك كلامٌ تامٌّ ، لا حاجة له إِلى شيء ، فكذلك هذا .

الثالثة : أَنْ يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سَادّاً مَسَدَّ الخبر ، نحو: « أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ » لأنه في قوة قولك : « أيضرب الزيدان ؟ » .

الرابعة : أَنْ يكونا اسمَ فِعْلٍ وفاعلَهُ ، نحو: « هَيْهَاتَ العقيقُ »، فـ« هيهات » : اسمُ فعلٍ وهو بمعنى بَعُدَ ، والعقيقُ : فاعلٌ به .

في التغاير كون الملحوظ في الأوَّل المجموع من حيث هو مجموع ، وفي الثاني الأجزاء مفصَّلة ، كما أفاده العلاَّمة ابن قاسم في « شرح الورقات » .

قوله : (**كزيد قائم**) اعترض بأنَّه ثلاثة أسماء ، والثالث الضمير المستتر ، وأجيب : بالمنع ؛ لأنَّ الضمير المستتر في الوصف لما كان لا يبرز في تثنيةٍ ولا جمع ، ولا يختلف بتكلُّم ولا خطاب ولا غيبة ، كان كالعدم ، بخلاف المستتر في الفعل .

قوله : (**صور تأليف الكلام سِتة**) ظاهره الحصر ، وبقي عليه سابعه وهي : تأليفه من اسم وجملة، نحو : زيد قائم أبوه ، وثامنه، وهي : تأليفه من حرف واسم ، نحو : ألا ماء ، فإنَّ هذا كلام مؤلَّف من حرف واسم ، وتمَّ الكلام بذلك ؛ حملاً على معناه ، وهو أتمنَّى ، ذكره المصنف في « المغني » ، أو اسم وحرف، نحو : يا زيد ، كذا ذكره المصنِّف . قال العلاَّمة ابن قاسم في « شرح الورقات » : والجمهور على أنَّ الكلام هو المقدر من الفعل مع فاعله ، وحرف النّداء نائب عنه ، كما نابت (نَعَم) عنه مثلاً في جواب : هل قام زيد ؟ مثلاً .

قوله : (**العقيق**) اسم لعدَّة مواضع في الحجاز وغيره .

وأَمَّا ائتلافُه من فعل وٱسم فله صُورتان :

إحداهما : أَنْ يكون الاسمُ فاعلاً ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » .

والثانية : أَنْ يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل ، نحو : « ضُرِبَ زَيْدٌ » .

وأَمَّا ائتلافُه من الجملتين فله صورتان أَيضاً :

إحداهما : جملتا الشَّرط والجزاء ، نحو : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ » .

الثانية : جملتا القَسَمِ وجوابِهِ ، نحو : « أَحْلِفُ بِاللهِ لَزَيْدٌ قَائمٌ » .

وأَمَّا ائتلافُه من فعل وٱسمين فنحو : « كَانَ زَيْدٌ قَائِماً » .

وأَمَّا ائتلافُه من فعل وثلاثة أَسماء فنحو : « عَلِمْتُ زَيْداً فَاضِلاً » .

وأَمَّا ائتلافُه من فعل وأَربعة أَسماء فنحو : « أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً » .

فهذه صور التأليف ، وأَقَلُّ ائتلافه من ٱسمين ، أَو من فعل وٱسم ، كما ذكرت ، وما صَرَّحْتُ به ـ من أَنَّ ذلك هو أقلُّ ما يتألَّفُ منهُ الكلامُ ـ هو مُراد النحويِّينَ ، وعبارةُ بعضهم تُوهِمُ أَنَّهُ لا يكون إِلاَّ من ٱسمين ، أَو من فعل وٱسم .

قوله : **(وعبارة بعضهم توهم)** مراده به ابن الحاجب ، فإنَّه قال : ولا يأتي ذلك إلا في اسمين أو اسم وفعل . اهـ، وقد وجهه شارحو كلامه بأنَّ الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي هو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى ، وهو إنَّما يتحقق بالمسند إليه ، والمسند فقط ، وهما إمَّا كلمتان ، أو ما يجري مجراهما ، وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها . اهـ

* * *

[أنواع الإعراب]

ص ـ فَصْلٌ ؛ أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ :

رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، ....

[الإعراب]

هو كغيره من بقية التَّراجم ، عبارة عن الألفاظ المخصوصة الدَّالة على تلك المعاني المخصوصة ، فالمعنى هذه الألفاظ فاصلة ما بعدها عما قبلها ، أو مفصولة عنهما ، وهو خبر محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، ولا يقال : إنه نكرة ، فيحتاج إلى مسوِّغ ؛ لأنه صار علماً ، كما هو ظاهر ، ويجوز فيه غير ذلك .

قوله : (أنواع الإعراب أربعة) أي : الإعراب مطلقاً الشامل لإعراب الاسم والفعل ، فاندفع ما يقال : إن أراد إعراب الاسم فثلاثة ، وإن أراد إعراب الفعل فثلاثة ، وإن أراد إعرابهما فستة ، والنَّوع كالصنف والضرب والقسم ، متقاربة المعنى ، أو متَّحدة عندهم ؛ يعني : أنَّ بعض أفراده يسمَّى بالرَّفع ، وبعضها بالنَّصب ، وبعضها بالجرِّ ، وبعضها بالجزم ، فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعاً منطقيَّة ؛ لأن إثبات كونها أنواعاً منطقية يتوقف على إثبات اتِّحاد حقيقة أفراد كل نوع ، كالضَّمة والواو والألف والنون للرَّفع ، وهو مشكل ؛ إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلاً ـ وهو مطلق اللفظ ـ ليس تمام حقيقتها ، وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعاً واحداً . اهـ من الشنواني .

قوله : (رفع) وهو على القول بأنَّه لفظيٌّ الضَّمَّة وما ناب عنها على وجه مخصوص ، وعلى أنَّه معنويٌّ تغيير مخصوص علامته الضمة ، وما ناب عنها على وجه مخصوص ، وسمِّي رفعاً ؛ لرفع الشفة السُّفلى عند التلفظ به ، أو بعلامته ، وهكذا يقال في بقية العلامات ، وسميَ نصباً ؛ لانتصاب الشفتين عند التَّلفظ به ، أو بعلامته ، وجرّاً لانجرار ؛ أي : انخفاض الشفة السفلى عندما ذكر ، ولأنَّ عامل الجرِّ جرَّ معنى الفعل إلى معنى الاسم ، وجزماً ؛ لأن الجزم القطع ، والجازم كالشيء القاطع للحركة أو للحرف .

واعلم أنَّ لفظ الرَّفع والنَّصب والجرِّ مختصٌّ عند البصريين بأنواع الإعراب ، قال

فِي ٱسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ: « زَيْدٌ يَقُومُ »، وَ« إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ » ، وَجَرٌّ فِي ٱسْمٍ ، نَحْوُ: « بِزَيْدٍ » ، وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ ، نَحْوُ: « لَمْ يَقُمْ » ، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ .

ش ـ الإِعراب : أَثَرٌ ظاهرٌ ، أَو مُقَدَّرٌ ، يَجْلِبُهُ العاملُ في آخر الكلمة .

الرضي : الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين لا تقع إلا على حركات غير إعرابية ، بنائيّة أو لا ، كضمة قفل ، ومع قرينة تقع على حركات الإعراب ، والكوفيُّون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً . اهـ

قوله : (في اسم وفعل) إما صفة لما قبله ، أو خبر محذوف .

قوله : (نحوُ: زيد يقوم) برفع (نحو) خبر محذوف ؛ أي : وذلك نحو ، وبنصبه مفعول محذوف ؛ أي : أعني .

قوله : (فيرفع بضمة) نائب فاعل برفع ضميرٍ عائد على (اسم وفعل) بتأويلهما بما ذكر ، قال التفتازاني : يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذُكِر وما تقدم، كما يكنَّىٰ عن أفعال كثيرة بلفظ (فعل) لقصد الاختصار ، كما تقول للرجل : نِعْمَ ما فعلت ، وقد ذكر أفعالاً كثيرة وقِصَّة طويلة ، كما تقول له : ما أحسن ذلك ، وقد يقع مثل هذا في الضَّمير إلا أنَّه في الإشارة أشهر وأكثر . اهـ ش .

قوله : (ظاهر) أي : موجود لا ملفوظ ؛ إذ السكون والحذف غير ملفوظ بهما .

قوله : (أو مقدَّر) أي : معدوم مفروض الوجود . اهـ ش .

قوله : (يجلبه العامل) بضم اللام وكسرها ؛ لأنَّه من باب ضرب وقتل ـ كما في « المصباح » ـ ؛ أي : يطلبه ويقتضيه ، قال المصنف في « شرح الشذور » : خرج بقولي : (يجلبه العامل) نحو : الضمة في النون من قوله تعالى : ﴿فمنُ اوتيَ كِتَٰبَهُۥ﴾ [الإسراء : ٧١] في قراءة ورش بنقل حركة همزة (أوتي) إلى ما قبلها ، وإسقاط الهمزة .

والفتحة في مثال : ﴿قدَ أفلح﴾ [المؤمنون : ١] كما في قراءته أيضاً بالنقل .

والكسرة في دالِ ﴿الحَمْدِ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة : ١] في قراءة من أتبع الدّال اللام ؛ فإنَّ هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة، لكنَّها لم تجلبها عوامل دخلت عليها،

فليست إعراباً .

فالظَّاهرُ كالذي في آخر « زيد » في قولك : « جَاءَ زَيْدٌ » ، وَ« رَأَيْتُ زَيْداً » ، وَ« مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » .

والمُقَدَّرُ كالذي في آخر « الْفَتَى »، نحو : « جَاءَ الْفَتَى » ، و« رَأَيْتُ الْفَتَى » ، وَ« مَرَرْتُ بِالْفَتَى »؛ فَإِنَّك تُقَدِّر في الألف الضمَّة في الأَوَّل ، والفتحة في الثاني ، والكسرة في الثالث ؛ لتعذر الحركة فيها ، وذلك المقَدَّر هو الإعراب .

والإِعرابُ جنسٌ تحته أَربعة أَنواع : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، والجزمُ .

وهذه الأَنواع الأَربعة تنقسمُ ثلاثةَ أَقسامٍ :

قسمٌ يشتركُ فيه الأَسماء والأَفعال ، وهو الرفعُ والنصبُ ، تقولُ : « زَيْدٌ يَقُومُ »، و« إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ » .

وقسمٌ يختصُّ به الأَسماء ، وهو الجرُّ ، تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » .

وقسمٌ يختصُّ به الأَفعالُ ، وهو الجزم ، تقولُ : « لَمْ يَقُمْ » .

ولهذه الأَنواع الأَربعة علاماتٌ تدلُّ عليها ، وهي ضربان : علاماتٌ أُصُولٌ ، وعلاماتٌ فروعٌ .

وقولي : في آخر الكلمة ؛ بيانٌ لمحل الإعراب من الكلمة ، وليس احترازاً ؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها . اهـ، ولا يَرِد عليه (امرؤ وابنمٌ)؛ فإنَّ الصَّواب قول البصريين : إن الحركة الأخيرة هي الإعراب ، وإنَّ ما قبلها إتباع لها .

قوله : **(يختصُّ بالأسماء ويختصُّ بالأفعال)** الباء داخلة فيهما على المقصور عليه .

قوله : **(ولهذه الأنواع الأربعة علامات . . . إلخ)** هذا لا يوافق ما جرى عليه من أنَّ الإعراب لفظي ؛ إذ الشيء لا يكون علامة على نفسه ؛ لأن العلامة يجب أن تغاير صاحبها ، وقد أجيب عنه : بأنَّه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً ، وجعلها علامات إعراب ، فهي إعراب من حيث كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص ، قال العلامة الشنواني : ولا يخفى ما فيه من التكلُّف ، والمختار والأحسن في الجواب عن ذلك ما قاله بعض المحققين : من أن هذه عبارة من يقول : إنَّ الإعراب معنوي ، وصارت تجري

على لسان من يقول : إن الإعراب لفظي من غير قصد . اهـ

فالعلامات الأُصول أَربعة : الضمَّة للرفع ، والفتحة للنَّصب ، والكسرة للجرِّ ، وحذف الحركة للجزم ، وقد مُثِّلت كلها .

والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أَبواب : خمسة في الأَسماء ، وأثنان في الأَفعال ، وستمرُّ بك هذه الأَبوابُ مُفَصَّلة باباً باباً .

[الأسماءُ السِّتَّةُ]

ص ـ إلاَّ الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ ، ....

قوله : (**باباً باباً**) منصوبان معاً على الحال ؛ لتأويلهما بالمفرد ؛ أي : مفصَّلاً ، كما أن الاسمين في قولك : هذا حلو حامض خبر لتأويلهما بذلك ؛ أي : مُزٌّ ، أو الأوَّل حال ، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدّر ؛ أي: باباً فباباً ، كما في : ادخلوا رجلاً رجلاً ؛ أي: رجلاً فرجلاً ، والمعنى : ادخلوا رجلاً بعد رجل ، وعلَّمته الحساب مثلاً باباً بعد باب . قال السيوطي : وهذا هو المختار عندي ؛ لظهوره في بعض التراكيب، كحديث: « **لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ من قبلكم باعاً فباعاً** »[١] ، لكن يَرِد عليه أنَّ هذا لا يشمل الباب الأوَّل ، كما أنه يرد على من قدَّره بـ(قبل) ؛ أي : باباً قبل بابٍ ، عدم شموله للباب الأخير مع أن المقصود دخول الأبواب كلِّها ، إلا أن يقدَّر بـ : (مفارق) ؛ أي : باباً مفارق باب ، بمعنى أنَّه منفصل عنه غير مختلط به ، بل كلُّ باب على حدته ، فلا يخرج شيء من الأبواب . اهـ ملخصاً من الشنواني . وقال الزَّركشي في حديث : « **يذهب الصَّالحون الأولَ فالأولَ** »[٢] على رواية النَّصب، هل الحال الأول أو الثاني أو المجموع منهما خلافٌ كالخلاف في (هذا حلو حامض) ؛ لأن الحال أصلها الخبر . اهـ

[الأسماء السِّتَّة]

قوله : (**إلا الأسماء السِّتة**) هو وما عطف عليه من المثنى وغيره ، مستثنى من اسم وفعل ؛ لأنه مراد بهما العموم بقرينة الاستثناء ؛ لأنَّ النكرة في سياق الإثبات قد تعمُّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾ [التكوير : ١٤] ؛ أي : الرفع بالضمة ثابت في كلِّ اسم

---

(١) أخرجه البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٥٦) .

(٢) أخرجه البخاري ، كتاب الرقاق ، باب ذهاب الصالحين (٦٤٣٤) .

وهِيَ: « أَبُوهُ » ، وَ« أَخُوهُ » ، وَ« حَمُوهَا » ، وَ« هَنُوهُ » ، وَ« فُوهُ » ، وَ« ذُو مَالٍ » ؛ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ .

ش ـ هذا هو الباب الأَوَّل مما خرج عن الأَصل ، وهو بابُ الأَسماء الستَّةِ المُعَتلَّةِ المضافة ، وهي : « أَبُوه » ، و« أَخُوهُ » ، وَ« حَمُوهَا » ، وَ« هَنُوهُ » ، وَ« فُوهُ » ، وَ« ذُو مالٍ » ، فَإِنَّها تُرْفَعُ بالواو نيابة عن الضمَّة ، وتُنصَبُ بالأَلف نيابةً عن الفتحة ، وتُجَرُّ بالياء نيابةً عن الكسرة ، تقول : « جَاءَنِي أَبُوهُ »، و« رَأَيْتُ أَبَاهُ »، و« مَرَرْتُ بِأَبِيْهِ »، وكذا القولُ في الباقي .

وشرطُ إعراب هذه الأَسماء بالحُروفِ المذكورةِ ثَلاَثَةُ أُمُورٍ :

أَحدها : أَنْ تكون مُفْرَدةً ؛ فلو كانت مُثَنَّاةً أُعْرِبَتْ بالأَلف رفعاً ، وبالياء جَرّاً ونَصْباً ، كما تُعْرَبُ كلُّ تَثْنِيَةٍ ، تقول : « جَاءَنِي أَبَوَانِ »، و« رَأَيْتُ أَبَوَيْنِ »، و« مَرَرْتُ بِأَبَوَيْنِ »[1] .

وفعل ، والجر بالكسرة ثابت في كلِّ اسم ؛ والجزم بالسكون ثابت في كلِّ فعل إلا الأسماء الستة ؛ أي : في إحدى لغاتها ، وما عطف عليها . اهـ ش .

قوله : **(وهي أبوه وأخوه)** أي : كلِّيَّات هذه الأسماء ، وهي : الأب والأخ . . . إلخ بالشروط ، فإنَّها ترفع بالواو ، وما ذكره من إعرابها بالحروف هو المشهور ، وهو أسهل المذاهب فيها ، وأبعدها عن التكلُّف .

قوله : **(هذا هو الباب الأول)** المراد به هنا ، وفيما يأتي ، النوع من الألفاظ .

قوله : **(المعتلَّة)** أي : التي أحرف إعرابها أحرف علَّة ، والتي لاماتها أحرف علَّة ، لكنه على وجه التغليب ؛ لأنَّ لام (فوك) هاء ، لا حرف علَّة .

قوله : **(فإنَّها ترفع . . . إلخ)** علَّة ؛ لخروجها عن الأصل .

قوله : **(أَن تكون مفردة)** مرادهم بالمفرد في باب (الإعراب) غير المثنى والجمع ، وفي باب (لا) غير المضاف والشبيه به ، وفي باب (الخبر) غير الجملة .

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، وقوله : ﴿ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف : ٦] .

وَإِنْ كانت مجموعةً جمعَ تكسير أُعْرِبَتْ بالحركات على الأَصل، كقولك : « جَاءَنِي آبَاؤُكَ »، و« رَأَيْتُ آبَاءَكَ »، و« مَرَرْتُ بِآبَائِكَ »(١) .

وَإِنْ كانت مجموعةً جمعَ تصحيح أُعْرِبَتْ بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، تقول : « جَاءَنِي أَبُونَ »، و« رَأَيْتُ أَبِينَ »، و« مَرَرْتُ بِأَبِينَ »، ولم يجمع منها هذا الجمعَ إِلاَّ الأَبُ والأَخُ والْحَمُ(٢) .

الثاني : أَنْ تكونَ مُكَبَّرَةً ؛ فلو صُغِّرَت أُعْرِبَتْ بالحركات، تقولُ : « جَاءَنِي أُبَيُّكَ »، و« رَأَيْتُ أُبَيَّكَ »، و« مَرَرْتُ بِأُبَيِّكَ » .

الثالث : أَنْ تكون مُضَافَةً ؛ فلو كانت مفردةً غير مُضافةٍ أُعْرِبَتْ أيضاً بالحركات، نحو: « هَذَا أَبٌ »، و« رَأَيْتُ أَباً » و« مَرَرْتُ بِأَبٍ »(٣) .

قوله : (**ولم يجمع منها هذا الجمع . . . إلخ**) فيه نظر ؛ فإنَّه سُمع : (أبون وأخون وهنون وذوون) بواوين ، وقال ابن مالك : ولو قيل في (حَمٌ) حَمُونَ ، لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنَّه سمع ، وقال أبو حيان : ينبغي أن يمتنع ؛ لأنَّ القياس يأباه ، وجمع أب وأخواته كذلك شاذٌّ ، فلا يقاس عليه ، وعن ثعلب أنَّه يقال في (فم): فون وفين ، قال أبو حيان : وهو في غاية الغرابة . اهـ ش .

قوله : (**أن تكون مضافة**) هذا شرط لبيان الواقع بالنظر لـ(**ذو**) للزومها الإضافة .

---

(١) ومنه قوله جل ذكره : ﴿ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا ﴾ [النساء : ١١] ، وقوله تعالت كلمته : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ ﴾ [التوبة : ٢٤] .

(٢) ومنه قول الشاعر ، وهو زياد بن واصل السلمي ، وأنشده سيبويه (٢ ـ ١٠١): [من المتقارب]

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

وقول الآخر ، وهو عقيل بن علفة المري : [من الوافر]

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ ... وكُنْتُ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي الأَخِينَا

(٣) ومنه قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾ [يوسف : ٧٨] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ ﴾ [النساء : ١٢] ، وقوله جلت كلمته : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف : ٧٧] ، ومن ذلك قول الشاعر ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب : [من مجزوء الخفيف]

هِيَ مَا كَنَّتِي وتَزْ ... عُمُ أَنِّي لَهَا حَمُ

ولهذا الشرط الأَخير شَرْطٌ ، وهو أَنْ يكون المضافُ إليه غَيْرَ يَاء المتكلم ؛ فَإِنْ كان ياء المتكلم أُعْرِبَتْ أيضاً بالحركات، لكنَّها تكون مُقدَّرة، تقول : « هَذَا أَبِي »، و« رَأَيْتُ أَبِي »، و« مَرَرْتُ بِأَبِي » ؛ فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة ، والحركات مُقدَّرَةٌ فيه ، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء ، نحو: « أَبِي »، و« أَخِي »، و« غُلاَمِي » .

وٱستغنيتُ عن ٱشتراط هذه الشروط لكوني لَفَظْتُ بها مفردةً مكبَّرَةً ، مضافة إلى غير ياء المتكلم .

وَإِنَّما قلت : « وَحَمُوهَا » ، فَأَضَفْتُ الْحَمَ إلى ضمير المؤنث ؛ لأُبيِّنَ أَنَّ الحَمَ أَقاربُ زوج المرأة ، كأبيه ، وعمِّه ، وابن عمِّه ، على أَنَّهُ رُبَّما أُطْلِقَ على أَقارب الزوجة .

و« الهنُ »، قيل : اسم يُكنى به عن أَسماء الأَجناس ، كرجل وفرس ، وغير ذلك ، وقيل : عما يستقبح التصريح به ، وقيل : عن الفَرْجِ خاصة .

ص ـ وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ « هَنٍ » كَـ« غَدٍ » .

ش ـ إذا ٱسْتُعمِلَ الهنُ غَيْرَ مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً ؛ أَي : محذوفَ اللاَّمِ معرباً

قوله : (أطلق على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للمذكَّر ، فيقال : حموه ؛ أي : أقارب زوجته .

قوله : (عن أسماء الأجناس) هو كناية عن الأجناس ، لا عن أسمائها ، ويجاب : بأنَّ الإضافة بيانية ؛ بناء على أنَّ الاسم عين المسمَّى ، والأحسن أنْ يجعل في الكلام حذف مضاف ؛ أي : عن مسمَّيات أسماء الأجناس ، كما ذكره الشنواني .

قوله : (خاصَّة) بمعنى خصوصاً ، منصوب على أنَّه مفعول مطلق بمحذوف، تقديره : أخصُّه خصوصاً على ما هو المنصوب من جواز حذف عامل المؤكد . اهـ ش .

قوله : (والأفصح استعمال هَنٍ كَغَدٍ) أي : منقوصاً ، والمراد بالفصيح والأفصح : الموافق للاستعمال الكثير مع قطع النظر عن موافقة القياس أو مخالفته ، فلا يَرِد أنَّه مخالف للقياس في حالة الحذف ؛ إذ القياس قلب واوه ألفاً ؛ لتحرَّكها ، وانفتاح ما قبلها ، لا حذفها . اهـ ش .

بالحركات كسائر أخواته ، تقول : « هَذَا هَنٌ »، و« رَأَيْتُ هَناً »، و« مَرَرْتُ بِهَنٍ »، كما تقول : « يُعْجِبُنِي غَدٌ »، و« أَصُومُ غداً »، و« اعْتَكَفتُ فِي غَدٍ »[1] .

وإذا اسْتُعْمِلَ مضافاً فجمهورُ العَرَبِ تستعمله كذلك ؛ فتقول : « هذا هَنُكَ »، و« رَأَيْتُ هَنَكَ »، و« مَرَرْتُ بِهَنِكَ »، كما يفعلون في « غَدِك » ، وبعضهم يُجْرِيْهِ مُجْرَى أَبٍ وأخٍ ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة ، فيقول : « هَذَا هَنُوكَ »، و« رَأَيْتُ هَنَاكَ »، و« مَرَرْتُ بِهَنِيْكَ » ، وهي لغةٌ قليلةٌ ، ذكرها سيبويه ، ولم يَطَّلع عليها الفَرَّاء ، ولا الزَّجَّاجِيُّ ، فأَسقطاها من عِدَّةِ هذه الأَسماء وعَدَّاها خَمْسَةً .

[المثنى وجَمعُ المذكرِ السَّالِم وما حُمِلَ عليهما]

ص ـ وَالْمُثَنَّى كَـ« الزَّيْدَانِ » ؛ فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ ، كَـ« الزَّيْدُوْنَ » فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ ، وَ« كِلاَ » وَ« كِلْتَا » مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى ، وَكَذَا

[المثنى وجمع المذكر السالم وما حمل عليهما]

قوله : (**والمثنَّى**) أي : وإلاَّ المثنى ، وهو اسم دلَّ على اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ، فخرج نحو : (رجلان) ؛ فإنه يدلُّ على واحد ، وخرج نحو: (العَمْرينِ) بسكون الميم في عُمَر وعَمْرو ؛ لعدم الاتفاق في الوزن ، ونحو : (العُمَرين) بفتح الميم في أبي بكر وعُمَر ؛ ولعدم الاتفاق في الحروف ، وخرج كِلاَ وكِلْتا ، واثنان واثنتان ؛ إذ لم يسمع فيهما كِلُ ، ولا كِلتَ ، ولا ثنَ ، ولا ثنَةَ ، وخرج: شفعٌ وزوجٌ .

قوله : (**السَّالمَ**) بالنَّصب صفة جمع ؛ أي : السَّالم مفرده من التَّغيير ، وبالجرِّ صفة المذكر ؛ لأن المراد به المفرد المذكر ، لا الجمع المذكر . اهـ ش .

قوله : (**مع الضمير**) حال من ضمير كلا وكلتا المستتر في الخبر ، وهو قوله : (كالمثنَّى): أي: مصاحبين لضمير المثنى مضافين إليه ، وهما ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، فلهذا أُجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ، والمثنى أخرى ،

---

(١) كذا ، وليس هذا التمثيل بمستقيم ، والدقيق أن تقول: « **أعتكف في غد** » بفعل مضارع ؛ لأنه هو الصالح للمستقبل .

« اثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ » مُطْلَقاً ، وَإِنْ رُكِّبَا ، وَ« أُولُو » وَ« عِشْرُونَ » وَأَخَوَاتُهُ ، وَ« عَالَمُونَ » و« أَهْلُونَ » وَ« وَابِلُونَ » وَ« أَرَضُونَ » وَ« سِنُونَ » وَبَابُهُ ، وَ« بَنُونَ » وَ« عِلِّيُّونَ » وَشِبْهُهُ ؛ كَالْجَمْعِ .

وخُصَّ إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى الضَّمير فرع الإضافة إلى الظَّاهر ؛ لأنَّ الظَّاهر أصل المضمر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للمناسبة .

قوله : (اثنان) للمثنى المذكر ، أو المذكر والمؤنث ، واثنتان للمؤنثين ، ومثلها : ثنتان في لغة تميم .

قوله : (وإن رُكِّبَا) أي : إن لم يركَّبا مع العشرة تركيب مزج ، وإن رُكِّبا معها كذلك ، فهو عطف على مقدَّر . اهـ ش .

قوله : (وأولو) اسم جمع ذو بمعنى أصحاب .

(فائدة)

زادوا في رسم (أولو) واواً ؛ فرقاً بينها في حالة النصب والجر ، وبين (إلى) الجارة ، وحملت حالة الرفع عليهما ، وقيل : فرقاً بينها وبين (أَلَو) بالهمزة الداخلة على (لو) . أفاده الشنواني في « شرحه الكبير على الآجرومية » .

قوله : (وعشرون وأخواته) أي : نظائره إلى تسعين بدخول الغاية .

قوله : (وعالمون) هو اسم جمع لـ : (عَالَمٍ) بفتح اللام ، لا جمع له ؛ لأنَّ العالم عام ؛ إذ هو اسم لما سوى الله وصفاته ، والعالمون خاص بالعقلاء ، وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده ، وذهب بعضهم إلى أنَّه جمع له ، قيل : مراداً به العقلاء خاصة ، وقيل : مراداً به العقلاء وغيرهم ، وإنما كان ملحقاً بالجمع على هذا القول ؛ لأنَّ مفرده ليس بعلم ، ولا صفة . اهـ ش .

قوله : (وأهلون) جمع : أهل ، وليس بعلم ولا صفة ، ولا يَرِد على هذا قولهم : (الحمد لله أهل الحمد)؛ لأنَّه بمعنى المستحق، والكلام في (الأهل)؛ لا بمعنى المستحق.

قوله : (كالجمع) أي : جمع المذكر السالم المستوفي للشروط في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً .

ش ـ الباب الثاني والباب الثالث ممَّا خرج عن الأَصل : وهو المثنَّى، كـ« الزَّيْدَانِ »، و« الْعُمَرَانِ »، وجمع المذكَّر السَّالم، كـ« الزَّيْدونَ »، و« الْعُمَرُونَ » .

أَمَّا المثنَّى: فإِنَّه يُرْفَع بالأَلف نيابةً عن الضمَّة ، ويُجَرُّ ويُنْصَب بالياء نيابةً عن الكسرة والفتحة ؛ تقول : « جَاءَ الزَّيْدانِ » و« رَأَيْتُ الزَّيْدَينِ » ، و« مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ » .

وحملوا عليه في ذلك أَربعة أَلفاظ : لفظين بشرط ، ولفظين بغير شرط .

فاللَّفظان اللَّذان بشرط : « كِلاَ » و« كِلْتَا » وَشَرْطُهُمَا أَنْ يكونا مضافين إِلى الضمير ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلاَهُما »، و« رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا »، و« مَرَرْتُ بِكِلَيْهِما » ؛ فَإِنْ كانا مضافين إلى الظَّاهر كانا بالأَلف على كلِّ حالٍ ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلاَ أَخَوَيْكَ »، و« رَأَيْتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ »، و« مَرَرْتُ بِكِلاَ أَخَوَيْكَ »، فيكون إِعرابهما حينئذٍ بحركات مُقَدَّرة في الأَلف ؛ لِأَنَّهُمَا مقصوران كَـ« الْفَتى » وَ« الْعَصَا » .

وكذا القول في « كلتا » ، تقول : « كِلْتَاهُما » رفعاً ، و« كِلْتَيْهِما » جرّاً ونَصْباً ، و« كِلْتَا أُخْتَيْكَ » بالأَلف في الأَحوال كلِّها .

واللَّفظان اللَّذان بغير شرط : « اثْنَانِ » و« اْثْنَتَانِ » ؛ تقول : « جَاءَنِي اْثْنَانِ وَاْثْنَتَانِ » و« رَأَيْتُ اْثْنَيْنِ وَاْثْنَتَيْنِ »، و« مَرَرْتُ بِاْثْنَيْنِ وَاْثْنَتَيْنِ »، فتعربهما إعراب المثنَّى ، وَإِنْ كانا غير مضافين ، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للمضمر ، نحو: « اْثْنَاهُما »، أَو للظَّاهر نحو: « اْثْنَا أَخَوَيْكَ » أَو كانا مركَّبين مع العشرة ، نحو: « جَاءَنِي اْثْنَا عَشَرَ »، و« رَأَيْتُ اْثْنَي عَشَرَ »، و« مَرَرْتُ بِاْثْنَيْ عَشَرَ »[1] .

قوله : (**نحو اثناهما ، أو للظاهر نحو: اثنا أخويك**) أشار بإضافته في الأوَّل للجمع ، وفي الثاني للمثنى ؛ لما ذكره في « شرح اللَّمحة » من أنَّه لا يجوز إضافتهما إلى ضمير تثنية ، فلا يقال : الرجلان اثناهما أو اثنتاهما ؛ لأنَّ ضمير التثنية نصٌّ في الاثنين ، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه . اهـ، وكان الأولى للمصنف أن يذكر ما يلحق بالمثنى ، كما فصل في الجمع ، كـ(زيدان) علماً ، وهو كالمثنى ، ويجوز جعله ممنوعاً من الصرف ؛ للعلمية ، وزيادة الألف والنون .

---

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمثنى: ما سمي به مما أصله مثنى، نحو: حسنين ومحمدين وسبعين ، وقد كان=

وأمَّا جمع المذكَّر السَّالم: فَإِنَّه يُرفَعُ بالواو ، ويُجَرُّ وينصب بالياء ، تقول : « جَاءَنِي الزَّيْدُونَ »، و« رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ »، و« مَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْنَ » .

[جمع المذكر السَّالم]

قوله : (وأمّا جمع المذكر . . . إلخ) اعلم أنَّ الذي يجمع هذا الجمع اسم أو صفة .

فالاسم : شرطه أن يكون علماً لمذكر عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ، فخرج غير العلم كـ : (رجل) ، وعلم المؤنث كـ : (زينب) ، وعلم غير العاقل كـ : (لاحق) لفرس ، وما فيه تاء التأنيث كـ : (طلحة) ، والتركيب المزجي كـ : (معدي كرب) ، وكذا الإسنادي كـ : (برق نحره) اتفاقاً ، ونحو: الزيدين علماً والزيدين إن أُعرب كل منهما إعرابه قبل التسمية ؛ لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

والصفة : شرطها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب (أفعل فعلاء) ، ولا من باب (فعلان فعلى) ، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث ، فخرج ما كان من الصفات لمؤنث ، كـ : (حائض) ، أو لمذكر غير عاقل كـ : (سابق) صفة فرس، أو فيه تاء التأنيث كـ: (علاَّمة)، أو كان من باب (أفعل فعلاء) كـ: (أحمر)، وشذ (أحمرين) ، أو من باب (فعلاء فعلى) كـ : (سكران) ، أو يستوي فيه المذكر والمؤنث كـ : (صبور وجريح) ؛ فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، وكذا جريح .

= من الحق عليه أن يذكره ، كما ذكر في الملحق بجمع المذكر السالم ما سُمِّيَ به ، وكما ذكر في جمع المؤنث السالم ما سُمِّيَ به ، وهذا النوع يعرب في اللغة الفصحى كإعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، وفيه لغة أخرى، وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من الصرف ، للعلمية وزيادة الألف والنون .

وقد جاء على هذه اللغة قول تميم بن أبي بن مقبل :

أَلاَ يَـا دِيَـارَ الحَـيِّ بِـالسَّبُعَـانِ ... أَمَـلَّ عَلَيْهَـا بِـالبِلَـى المَلَـوَانِ

الشاهد فيه قوله: « بالسبعان » فإنه في الأصل مثنى سبع ، ثم سمي به مكان معين وأنت ترى أنه في موضوع الجر ، وقد جاء به الشاعر بالألف وأعربه بالكسرة الظاهرة على النون كالاسم المختوم بألف ونون وهو مفرد، نحو : سلمان وعفان وشيطان ، وإنما جره بالكسرة لأنه محلى بأل .

وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً :

منها « أُولُو »، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النور : ٢٢] ، فأُولُو : فاعلٌ ، علامة رفعه الواو ، وأُولِي : مفعولٌ ، علامة نصبه الياء ، وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر : ٢١] ؛ فهذا مجرورٌ ، وعلامة جرِّه الياء .

ومنها : « عِشْرُونَ » وأخواتُه إلى التسعين ، تقول : « جَاءَنِي عِشْرُونَ »، و« رَأَيْتُ عِشْرِينَ »، و« مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ »، وكذلك تقول في الباقي .

ومنها : « أَهْلُونَ » قال الله تعالى : ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح : ١١]، ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩]، ﴿ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح : ١٢]، الأوَّل : فاعل ، والثاني : مفعول ، والثالث : مجرور .

قوله : (ولا يأتل) أي : لا يحلف أولو الفضل ؛ أي : أصحاب الغنى أن يؤتوا ؛ أي : لا يؤتوا ، نزلت هذه الآية في أبي بكر رضي الله عنه ؛ حلف ألا ينفق على مسطح ، وهو ابن خالته مسكين من المهاجرين البدريين ، لما خاض في الإفك بعد أن كان ينفق عليه ، وناسٌ من الصحابة أقسموا ألا يتصدَّقوا على من تكلم بشيء من الإفك ، فلمّا سمعها أبو بكر رضي الله تعالى عنه قال : بلى ، أنا أحبُّ أن يغفر الله لي ، وأَجرىٰ إلى مسطح ما كان ينفقه عليه[١] ، والحنث في هذا مندوبٌ ؛ لأنَّ الإنفاق عليه من مكارم الأخلاق لوجوه ؛ منها : أنَّه ذو قرابة ، وصحابيٌّ ، وبدريٌّ ، كما هو مقرر في محلِّه .

قوله : (وعلامة رفعه الواو) أي : المحذوفة ؛ لالتقاء الساكنين ، ومثله الياء في المنصوب والمجرور الآتي .

قوله : (لأولي الألباب) جمع : لُبٍّ بمعنى العقل .

قوله : (الأول : فاعل) أي : لأنه معطوف على الفاعل ، والمعطوف له حكم المعطوف عليه .

---

(١) أخرجه البخاري ، كتاب الشهادات ، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً (٢٦٦١) ، ومسلم ، كتاب التوبة ، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٢٧٧٠) .

ومنها: « وَابِلُونَ » وهو جمعٌ لوابلٍ ، وهو المَطَرُ الغزير .

ومنها: « أَرَضُونَ » بتحريك الراء ، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر .

ومنها: « سِنُونَ » وبابه ، وهو كل [اسم] ثلاثي حُذِفَتْ لامه ولم يُكَسَّرْ وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ، أَلاَ ترى أَنَّ سَنَةً أَصلها سَنَوٌ أَو سَنَهٌ ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء: « سَنَوَات » أَو « سَنَهَات »، فلما حذفوا من المفرد اللاَّم، وهي الواو أَو الهاء، وَعَوَّضُوا عنها هاء التأنيث ، أَرَادُوا في جمع التكسير أَنْ يجعلوه على صورة جمع المذكَّر السَّالم ؛ أَعني:

قوله : (الغزير) بغين معجمة فزاي فراء مهملة في آخره ، مثل كثير لفظاً ومعنى .

قوله : (بتحريك الراء) جمع أرض بسكونها .

قوله : (في ضرورة الشعر) عبارة غيره : (وحُكي إسكانها) .

قوله : (وهو كلُّ اسم ثلاثي) أي : جمع كلِّ اسم ثلاثي. . . إلخ .

قوله : (وعُوِّض عنها هاء التأنيث) أي : ولم يجمع جمع تكسير ؛ ليخرج نحو : شاة وشفة ؛ لأنَّهما كُسِّرا على شياه وشفاه ، فلا يجمعان بالواو والنون ، وخرج نحو : تمرة ؛ لعدم الحذف ، ونحو عِدَةٌ ؛ لأنَّ المحذوف الفاء ، ونحو : يَد ؛ لعدم التعويض ، ونحو : اسم وابن ؛ لأنَّ المعوَّض الهمزة .

قوله : (أصلها سنو أو سنه) (أو) فيه للشكِّ العارض من الجمع ، وإنما جرَّدوا هذا الأصل عن الهاء ؛ لأجل تعويض هاء التأنيث ؛ إذ لا يُجمع بين العوض والمعوَّض ، وقد يذكر الأصل مقروناً بها ، إذ نيَّة العوضية تكون بعد الحذف ، نحو ما حُكي من سنهة كجبهة . اهـ ش مع تصرّف .

قوله : (بدليل قولهم في الجمع. . . إلخ) قيل : فيه دور ؛ لأنَّ الجمع فرع الإفراد ، وقد توقَّف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على أصالته في الجمع ، وأُجيب : بمنع الدَّور ؛ لأنَّ توقُّف الفرعية على ما ذكر توقف وجود ، لا توقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم ، لا توقف وجود ، فلم تتحد الجهة . اهـ ش .

قوله : (فلما حذفوا من المفرد اللام) إنما حذفوها ؛ لأنَّهم كرهوا تعاقب حركات الإعراب على الواو ؛ لاعتلالها ، وعلى الهاء ؛ لخفائها . اهـ ش .

مختوماً بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جرّاً ونصباً ؛ ليكون ذلك جَبْراً لما فاته من حذف اللاَّم .

وكذلك القولُ في نظائره ، وهي : « عِضَةٌ وَعِضُونَ » ، وَ« عِزَةٌ وَعِزُونَ » ، وَ« ثُبَةٌ وَثُبُونَ » ، وَ« قُلَةٌ وَقُلُونَ » ، ونحو ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر : ٩١]، ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج : ٣٧] .

قوله : (عِضة) أصله عضو من العضو : واحد الأعضاء ؛ أي : مفرَّقاً ، أو عِضَهٌ من العِضَهِ ، وهو البهتان ، ويطلق على السِّحر .

قوله : (وعِزَة) بكسر العين المهملة ، وفتح الزاي هي : الفرقة من الناس ، أصلها عزو ، وقيل : عزي بالياء . اهـ ش .

قوله : (وثُبة) بضم الثاء المثلثة ، وفتح الموحدة بمعنى الجماعة ، وأصلها ثبو ، وقيل : ثبي بالياء ، من ثبيت ؛ أي : جمعت ، فلامها كالتي قبلها على الأول واو ، وعلى لثاني ياء ، والأول أقوى ، وعليه الأكثر ؛ لأنَّ ما حذف من اللامات أكثره واو .

قوله : (وقُلَة) بضم القاف ، وفتح اللام مخفَّفة : عودان يلعب بهما الصِّبيان أصلها : قَلَوَ .

(فائدة)

ما كان من باب سنة مفتوحَ الفاء ، كسرت فاؤه في الجمع ، نحو : سنين ، وما كان مكسور الفاء لم يغيَّر في الجمع على الأفصح ، نحو : عزين ، وما كان مضموم الفاء ، ففيه وجهان : الكسر والضمُّ ، نحو : ثِبين وقُلِين ، وقد نظمت ذلك فقلت : [من البسيط]

في الجمع تُكسرُ (فا) ما كانَ مفردهُ	محذوفَ لامٍ ومفتوحاً كنحوِ سَنَهْ
والكسرُ أبقِ به إن مفردٌ كُسِرَا	وٱضمم أوِ ٱكسرْ لذي المضمومِ مثلَ ثُبَهْ

قوله : (﴿ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾) مفعول ثان لـ(جعل) منصوب بالياء ؛ أي : جعلوه أجزاء ، فقال بعضهم : سحر ، وقال بعضهم : كهانة ، وقال بعضهم : أساطير الأولين .

قوله : (﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾) أي : فرقاً شتى ؛ لأنَّ كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى ، وهو حال من الذين كفروا ، أو من مهطعين بمعنى مسرعين ، فيكون

ومما حُمِلَ على جمع المذكَّر السَّالم في الإعراب : « بَنُونَ » .

وكذلك : « عِلِّيُّونَ » وما أَشبهه مما سُمِّي به من الجموع ، أَلاَ ترى أَنَّ « عِلِّيُّون » في الأصل جمع لـ« عِلِّيٍّ » ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسُمِّي به أَعْلى الجنة ، وَأُعْرِبَ هذا الإعراب نظراً إلى أصله ، قال الله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [المطففين : ١٨ـ١٩] .

فعلى ذلك إذا سَمَّيتَ رجلاً بـ« زيدون » قلت : « هذا زَيْدُونَ »، و« رَأَيتُ زَيْدِينَ »، و« مَرَرْتُ بِزَيْدِينَ »؛ فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً .

حالاً متداخلة ، و(عن اليمين) متعلق بـ(عزين) ؛ لأنَّه بمعنى متفرقين ، أو بـ(مهطعين) أي : مسرعين عن هاتين الجبهتين ، أو بحال محذوفة ؛ أي : كائنين عن اليمين . اهـ ش نقلاً عن السَّمين وغيره .

قوله : (وسُمِّي به أعلى الجنَّة) ورُدَّ عليه أنَّه اسم كتاب جامع لأعمال الخير من الملائكة ، ومؤمني الثقلين ؛ بدليل : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۞ كِتَٰبٌ ﴾ وأجيب : باحتمال أنَّه على حذف مضاف ؛ أي : مكان كتاب ، و﴿ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ في موضع نصب على إسقاط الخافض ؛ لأنَّ (أدرىٰ) بالهمزة يتعدَّى لاثنين : الأول بنفسه ، والثاني بالباء ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس : ١٦]، فلما وقعت جملة الاستفهام معلقة لها كانت في موضع المفعول الثاني ، ودون الهمزة يتعدى لواحد بالباء ، نحو: دريت بكذا ، ويكون بمعنى علم ، فيتعدى لاثنين . اهـ ش .

* * *

[جمعُ المؤنث السالم]

ص ـ وَ« أُوْلَاتُ » وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيْدَتَيْنِ ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا ، فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ نَحْوُ : ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ، وَ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾ .

ش ـ الباب الرابع ممَّا خرج عن الأصل : ما جُمِعَ بألِف وتاء مزيدتين ، كـ« هِنْدَات » و« زَيْنَبَات » ؛ فَإِنَّه يُنْصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة ، تقول : « رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَالزَّيْنَبَاتِ » ، قال الله تعالى : ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية : ٢٢] ، و﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾ [الصافات : ١٥٣] .

[جمع المؤنث السَّالم]

قوله : (وأولات) أي : وإلا أولات ، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ؛ بل من معناه وهو ذات ، وهو ملحق بما بعده ، ولعلَّ تقديمه عليه ؛ لنطقهم بإعرابه بعينه . اهـ ش ، ولم يتكلَّم عليه المصنِّف في « الشرح » .

(فائدة)

زادوا واواً في (أولات) ؛ فرقاً بينها وبين اللات جمع (التي) فإنَّها تكتب بلام واحدة . نبَّه عليه الشنواني في « شرح الآجرومية » .

قوله : (وما جمع) (ما) واقعة على الجمع ، والمعنى : والجمع الذي جمع ؛ أي : تحققت جمعيته بذلك ، وليست واقعة على المفرد ؛ إذ المفرد لم يجمع بهما . تأمل .

قوله : (﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾) ذهب الجمهور إلى أنَّ (السموات) مفعول به منصوب بالكسرة ، وغيرهم إلى أنَّه مفعول مطلق ، موجهين له بأنَّ كونه مفعولاً به يقتضي إيقاع الخلق ؛ أي : الإيجاد عليه ، وهو مستحيل ؛ إذ فيه يحصل الحاصل ، ورُدَّ بأن الإيقاع عليه إنَّما يقتضي وجود الموقع عليه حال الإيقاع ، وهذا تحصيل بحصول مقارن للتَّحصيل ، ولا استحالة فيه ، إنما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه ، وذلك غير لازم . تأمل . اهـ ش .

قوله : (و﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾) الهمزة فيه للاستفهام ، وهمزة الوصل محذوفة ، والبنات : مفعول به .

فَأمَّا في الرَّفع والجرِّ: فَإنَّه على الأصل ، تقول : « جَاءَت الهندات » فترفعه بالضمَّة ، و« مَرَرْتُ بالهندات » فتجره بالكسرة .

ولا فرق بين أَنْ يكون مُسَمَّى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى، كـ« هند وهندات »، أَو بالتاء كـ« طَلْحَةَ وَطَلْحَات » أَو بالتاء والمعنى جميعاً، كـ« فاطمة وفاطمات »، أَو بالألف المقصورة كـ« حُبْلَى وَحُبْلَيَات »، أَو الممدودة كـ« صَحْرَاء وَصَحْرَاوَات »، أو يكون مُسَمَّاهُ مذكراً، كـ« إِصْطَبْل وَإِصْطَبْلَات » و« حَمَّام وَحَمَّامات » .

وكذلك لا فرق بين أَنْ يكون قد سَلِمَتْ فيه بِنْيَةُ واحدِهِ، كـ« ضَخْمَةٍ وَضَخْمَات »، أَو تغيَّرت كـ« سَجْدَةٍ وَسَجَدَات »، وَ« حُبْلَى وَحُبْلَيَات »، و« صَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَات »، أَلا ترى أَنَّ الأَول محرَّكٌ وَسَطُه ، والثاني قُلِبَتْ أَلفه ياء ، والثالث قُلِبَتْ همزتُه واواً .

قوله : (أن يكون مُسمًّى هذا الجمع) أي : ما يطلق عليه هذا الجمع ، فدخل نحو : طلحة . . . إلخ .

قوله : (كإصطبل) محلُّ الدواب وهو عربي ، وقيل : معرَّب ، وهمزته أصلية كما في « المصباح » .

قوله : (وحمَّام) بالتَّشديد واحد الحمَّامات ، وهي البيوت المعروفة ، ويجوز تذكيره وتأنيثه كما في « المصباح » ، وأوّل من صنعه الجنُّ، اتخذوه لسليمان عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام حين تزوّج بلقيس ، فوجد في ساقيها شعراً كثيراً ، فسألهم عما يزيله ، فبنوه له على هذه الصورة ، واتخذوا لها النَّورة كما ذكره أئمةٌ مفسِّرون[1] وثقات مؤرخون ، قال ابن القيم : لم يدخل المصطفى ﷺ حماماً قطُّ[2] ، بل روى الحافظ أبو إسحاق : أنه ما دخل نبي الحمام أبداً ، ولا أكل ثوماً ولا بصلاً ، ولعل سببه ما فيه من التنعم والتَّرفه الذي يأباه كمال الأنبياء . اهـ ملخصاً من « أحكام الحمام » للمناوي .

قوله : (كضخمة) بسكون الخاء في المفرد والجمع ؛ أي : عظيمة .

---

(١) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٧٩) ، وقال : رواه الطبراني في الأوسط والكبير ، وفيه إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي ، وهو ضعيف . وينظر «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٦٦) .
(٢) انظر «زاد المعاد» لابن الجوزي (١/ ١٧٥) .

ولهذا عَدَلْتُ عن قول أَكثرهم : جمع المؤنث السَّالم ، إلى أَنْ قلت : الجمع بالألف والتاء[1] ؛ لأَعُمَّ جمعَ المؤنث وجمعَ المذكَّر[2] ، وما سلم فيه المفرد وما تغيَّر .

وقيَّدت الأَلف والتاء بالزيادة ليخرج نحو : « بَيْت وَأَبْيَات » و« مَيْت وَأَمْوَات »؛ فَإِنَّ التاء فيهما أَصلية ؛ فينصبان بالفتحة على الأَصْل ، تقول : « سَكَنْتُ أَبياتاً » و« حَضَرْتُ أمواتاً »، قال الله تعالى : ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكذلك نحو: « قُضَاةٍ » و« غُزَاةٍ »، فَإِنَّ التاء وَإِنْ كانت فيهما زائدة إِلاَّ أَنَّ الألف فيهما أَصلية ؛ لأَنَّها منقلبةٌ عن الأَصل ، أَلاَ ترى أَنَّ الأَصل « قُضَيَةٌ » وَ« غُزَوَةٌ » ؛ لأَنَّها من قَضَيْتُ وَغَزَوْتُ ، فلمَّا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الأَصل ، تقول: « رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُزَاةً » .

قوله : (عدلت عن قول أكثرهم) أجيب عنه بأنَّ جمع المؤنث السالم صار اسماً في الاصطلاح للجمع بألف وتاء مطلقاً .

قوله : (وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج . . . إلخ) اعتُرِض بأنه لا حاجة لهذا القيد ؛ لأنه خارج بدونه ؛ لأنَّ معنى ما جمع . . . إلخ ، ما دل على جمعيته بهما ، وما ذكر ليس كذلك ، وأجيب بأن المراد تحقق خروج ما ذكر .

قوله : (قضاة وغزاة) أصلهما قُضَيَة وغُزَوَة ، بفتح القاف والغين ، كساحر وسَحَرة ، فضمُّوهما بعد قلب اللام ألفاً ؛ فرقاً بينه وبين المفرد كقناة ، وإنما قدَّروه كذلك ؛ لأَنَّهم لم يروا جمعاً على هذا الوزن في الصحيحِ ، والمعتلُّ إذا أشكل أمره يُحمل على الصحيح . اهـ ش .

* * *

---

(١) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك ، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية) :

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَاً

(٢) جمع المؤنث هنا هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزينب أو مع التاء كفاطمة، وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرده مؤنث بالتاء وحدها كحمزة وطلحة ، أو ما كان نحو : حمام وإصطبل .

[مَا لا ينصرفُ]

ص ـ ومَا لاَ يَنْصَرِفُ ، فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ : « بِأَفْضَلَ مِنْهُ » إلاَّ مَع « أَلْ » نَحْوُ : « بِالأَفْضَلِ » أَوْ بالإِضَافَةِ نَحْوُ : « بِأَفْضَلِكُمْ » .

ش ـ الباب الخامس ممَّا خرج عن الأَصل : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه عِلَّتَانِ فرعيَّان من عِلَلٍ تسعٍ ، أَو واحدةٌ منها تقومُ مقامهما .

[ما لا ينصرف]

قوله : (إلا مع أل) أي : سواء كانت معرفة أم موصولة ، نحو : الشافيات الحوائم ، أم زائدة : كاليزيد ، بلفظها أو بدلها ، وهو (أم) في لغة حمير .

قوله : (أو بالإضافة) أي : إلى مذكور أو مقدر، كقوله :

ابدأ بذا مِنْ أوّلِ

في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف إليه . اهـ ش .

قوله : (ما فيه علتان . . . إلخ) أي : اسم مفرد ، أو جمع تكسير معرب تحقق فيه شيئان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين ، فلا يشكل بنحو : (هند) إذا صرف ، وإطلاق العلَّة على كل واحدة مجازٌ أو حقيقة عرفية ؛ لأنَّ إحدى العلتين غير علَّة مستقلة ، بل جزء علَّة ؛ لأنَّ المنع بمجموعهما .

قوله : (فرعيتان) وذلك أن في الفعل فرعيَّةً عن الاسم في اللفظ ، وهو اشتقاقه من المصدر ، وفرعيةً في المعنى ، وهي احتياجه إليه ؛ لأنَّه يحتاج إلى فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم ـ وهو عدم الصرف ـ إلاَّ إذا كانت فيه الفرعيتان ، كما في الفعل ، أو واحدة تقوم مقامهما ؛ أي : تفيد فائدتهما ، أو تكون في حكمهما .

وحاصل ما ذكره المصنف من الأقسام أحد عشر صيغة :

١ ـ منتهى الجموع .

٢ ـ وألف التأنيث مطلقاً ، وهاتان هما ما فيه علّة تقوم مقام العلتين .

٣ ـ والعلمية مع التأنيث .

فالأَوَّل : كـ« فاطمة »؛ فَإِنَّ فيه التعريفَ والتأنيثَ ، وهما علَّتان فرعيَّتان عن التنكير والتذكير .

والثاني: نحو: « مَسَاجِدَ » و« مَصَابِيحَ » ؛ فَإِنَّهُمَا جَمْعَانِ ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد ، وصيغتهما صيغة مُنْتَهى الجموع .

ومعنى هذا أَنَّ مَفَاعِلَ ومَفَاعِيلَ وَقَفَتِ الجموعُ عندهما وانتهتْ إِليهما فلا تتجاوزهما ؛ فلا يجمعان مرة أُخرى ، بخلاف غيرهما من الجموع فَإِنَّه قد يُجمع ، تقول : كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ، كَفَلْسٌ وَأَفْلُسٌ ، ثُمَّ تقول: أَكْلُبٌ وَأَكَالِبُ ، ولا يجوز في « أَكَالِب » أَنْ يُجمع بَعْدُ .

٤ـ أو التركيبِ .

٥ـ أو العجمة .

٦ـ أو الوزن .

٧ـ أو العدل .

٨ـ أو زيادة الألف والنون .

٩ و١٠ و١١ـ **والوصفية** مع الثلاثة الأخيرة ، بمعنى أنَّه إذا اجتمع الوزن ، أو ما بعده مع العلمية ، أو مع الوصفية منع الصرف ، وقد نظمت هذه الأقسام ممثلاً لها، فقلت: [من الرجز]

امنعْ لصرفٍ مُنتهى جمعٍ كمَا ... مساجدَ وكالمصابيحِ اعلمَا
وألفُ التأنيثِ بالقصرِ كذا ... بالمدِّ كالحُبلى وصحراءَ خُذَا
وعرِّفنْ مؤنثاً غيرَ الألفْ ... كزينبَ وطلحةَ كما عُرِفْ
كذاكَ الاعجميُّ والمركَّبُ ... كيوسفَ وبعلبكَّ يَذهبُ
وامنعْ لوصفٍ أو لتعريفٍ لدَى ... وزنٍ كأفضلَ وأحمدُ هدى
والعدلُ مثلَ أُخرَ وعُمرا ... وزدْ كسكرانَ وعثمان اْذكرَا

قوله : (**فلا يجمعان مرّة أخرىٰ**) أي : وأمَّا جمع (هراوَى) بفتح الواو مع أنَّه على زنة صيغة منتهى الجموع على هراوات . . فهو شاذٌّ ، فلا يَرِد نقضاً .

قوله : (**كفَلس**) بفتح الفاء ، وهوما يُتعامل به ، ذكره في « المصباح » .

وكذا أَعْرُبٌ وأَعَارِب وأعراب وأعاريب ؛ فلا يجوز في « أَعَارِب » أَنْ يَجْمَعَ كما يُجْمَعُ « أَكْلُب » على « أَكَالِبَ » و« آصَالٌ » على « أَصائلَ » ؛ فَكَأَنَّ الجمعَ قد تكرَّر فيهما ؛ فَنُزِّلا لذلك منزلة جمعين .

وكذلك « صَحْرَاء » و« حُبْلَى »؛ فَإِنَّ فيهما التأنيثَ وهو فرعٌ عن التذكير ، وهو تأنيث لازم ، فَنُزِّلَ لزومُه منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إِنْ شاء الله تعالى .

وحكمه : أَنْ يُجَرَّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة ، حملوا جَرَّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق ؛ تقول : « مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ وصَحْرَاءَ » فتفتحها كما تفتحها إذا قلت : « رَأَيْتُ فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ »، قال الله تعالى : ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ

قوله : (أَعْرُب) بفتح الهمزة جمع (عَرَبٍ) كزَمَنٍ وأَزْمُنٍ ، كما في « المصباح » .

قوله : (وآصال) بمدِّ الهمزة جمع (أُصُل) بضمتين جمع أصيل ، وهو ما بعد صلاة العصر إلى الغروب .

قوله : (فكأن الجمع قد تكرَّر . . . إلخ) معطوف على قوله : (فلا يجمعان مرَّة . . . إلخ) .

قوله : (فَنُزِّلَا لذلك منزلة جمعين) هذا أحد قولين ، قال الرَّضي : اعلم أنَّ الأكثرين على أنَّ قيام الجمع الأقصى مقام سببين ؛ لقوّته ؛ لكونه لا نظير له في الآحاد ، وقال بعضهم : لكونه نهاية جمع التكسير ؛ أي : يجمع الجمع إلىٰ أن ينتهي لهذا الوزن ، فيرتدع ، ولهذا سمِّي بالأقصى . اهـ

قوله : (صحراء) الصحراء : الأرض المستوية في لينٍ وغِلَظ ، أو الفضاء الواسع لا نبات به ، وجمعها : صحارى بفتح الراء وكسرها ، وصحراوات .

قوله : (تأنيث لازم) أي : فَهُمَا لا ينفكَّان عن الكلمات بحسب الوضع ، فلا يقال في (حمراء): حُمُر ولا في (حُبلى) : حُبُل ، بخلاف تاء التأنيث ، فإنَّ بناءها على العروض .

قوله : (ولهذا الباب مكان يأتي . . . إلخ) وإنما ذكر هذه النُّبذة هنا ؛ لمناسبة ما خرج عن الأصل .

﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء : ١٦٣]، وقال الله تعالى : ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ [سبأ : ١٣] .

ويستثنى من ذلك صورتان :

إحداهما : أَنْ تدخل عليه « أَلْ » .

والثانية : أَنْ يضاف ؛ فَإِنَّه يجرُّ فيهما بالكسرة على الأصل ؛ فالأُولى نحو : ﴿وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة : ١٨٧]، والثانية : ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين : ٤] .

وتمثيلي في الأَصل بقولي : « بأَفضلكم » أَوْلَى من تمثيل بعضهم بقوله : « مَرَرْتُ بِعُثْمَانِنَا »؛ فَإِنَّ الأَعلام لا تضاف حتَّى تُنكَّر ، فإذا صار نحو : « عثمان » نكرةً زال منه أَحدُ

قوله : (إبراهيم) فيه سِتُّ لغات : إبراهيم ، وإبراهام ، وبهما قُرِىء في السبع ، وإبراهوم ، وإبرهَم مثلث الهاء ، وقد نظمت هذه اللغات ، وضممتُ إليها لغاتِ يونس ويوسف، فقلت : [من الطويل]

لقدْ جاءَ إبراهيمُ بالياءِ والألفْ ... وبالواوِ والتثليثِ في الحذفِ قد وُصِفْ
ويُونسُ ثلِّثْ ثالثاً مثلَ يُوسُفَ ... معَ الهمزِ والإبدالِ فاحفظْ كَمَا عُرِفْ

قوله : (يعملون له ما يشاء . . . إلخ) الضمير في (يعملون) عائد إلى الجن ، وفي (له) لسليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، و(المحاريب) : جمع محراب وهي : أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج ، و(التَّماثيل) : جمع تمثال وهو : كلُّ شيء مثَّلته بشيء ؛ أي : يعملون له صوراً من نحاس وزجاج ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصُّورِ حراماً في شريعته ، كما ذكره الجلال .

قوله : (في أحسن تقويم) أي : تعديل للصورة .

قوله : (فإنَّ الأعلام لا تضاف حتى تنكَّر) قال في « اللباب » : وطريق تنكير العَلم أَنْ يتأوَّل بواحد من الأمة ؛ أي : الجماعة المسماة به ، نحو : هذا زيد ورأيت زيداً آخر ، ويكون صاحبه قد اشتهر بمعنىً من المعاني ، فتجعله بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى ، نحو قولهم : لكل فرعونٍ موسى . اهـ ؛ أي : لكل ظالم مبطل عادل محق .

السببين المانعين من الصَّرف ، وهو العلمية ؛ فدخل في باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف « أَفْضَلَ » فَإِنَّ مانعه من الصَّرف الصِّفة ووزن الفعل ، وهما موجودان فيه أَضَفْتَهُ أَمْ لم تُضِفْهُ .

وكذلك تمثيلي : « بالأَفضل » أَولى من تمثيل بعضهم بقوله :

١٢ـ رَأَيْتُ الْوَلِيْدَ بْنَ الْيَزِيْدِ مُبَارَكًا[١] . . . .

قوله : (فدخل في باب ما ينصرف . . . إلخ) ما ذكره المصنف من التفصيل ؛ وهو أنه إنْ بقي العلتان كما في مثال المصنف فغير منصرف ، وإلا ـ كما في مررت بأحمدكم ؛ لزوال العلمية بالإضافة ـ فمنصرف [و]هو أحد ثلاثة مذاهب ، ثانيها : أنَّ الصَّرف هو التنوين ، ثالثها : الجرُّ والتنوين معاً ، قال بعضهم : وهذا الخلاف مما لا ثمرة له .

قوله : (رأيت الوليد . . . إلخ) تتمته :

شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُهْ

هذا البيت من (الطَّويل) ، و(اليزيدِ) مخفوض ؛ لدخول أل الزائدة عليه أو المعرِّفة ، وأما الوليد فـ(أل) فيه للمح الصِّفة ، ومباركاً : مفعول ثان لرأى ؛ لأَنَّها علمية كما قاله الرَّضي ، والمراد به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية .

---

(١) هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة : اسم أمه ، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد ين يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم المؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ١٩) ، وقد أنشده فيه مراراً (ج١/ ص٦٣ ، ١٥٨ بتحقيقنا) ، ومنهم الأشموني (رقم ٣٥) ، وذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص٩٨) .

اللغة : « **أعباء الخلافة** » الأعباء جمع « **عبء** » بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة ، وهو الحِمل الذي يثقل عليك ، ويروى في مكانه : « **بأحناء الخلافة** » والأحناء جمع « **حنو** » بوزن عبء ، وهو ناحية الشيء ، و« **كاهله** » أصل الكاهل ما بين الكتفين ، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة ، قوي على تحمل مهام الخلافة ، عظيم الاضطلاع بأهوالها ، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة ، يدبرها ويهيمن عليها .

الإعراب : « **رأيت** » فعل ماض وفاعله ، ورأى ههنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول =

. . . .

والأعباء : بفتح الهمزة جمع عبء بكسر العين ، وفي آخره همزٌ كثقل وأثقال لفظاً ومعنى ، أراد به أمور الخلافة الشَّاقة ، والكاهل : ما بين الكتفين ، وفيه استعارة بالكناية حيث شبَّه الخلافةَ الشَّاقة بالجسم الذي يثقل حمله ، وأثبت لها الأعباء تخييلاً .

= واحد ، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأً وخبراً « **الوليد** » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « **ابن** » نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و« **اليزيد** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « **مباركاً** » مفعول ثان لرأى إذا جعلتها علمية ، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية « **شديداً** » معطوف على قوله : مباركاً بحرف عطف محذوف « **بأعباء** » الباء حرف جر ، وأعباء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشديد ، وأعباء مضاف و« **الخلافة** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « **كاهله** » كاهل : فاعل بشديد ؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله : « **اليزيد** » فإن « **أل** » في هذه الكلمة تحتمل أمرين ؛ الأمر الأول : أن تكون للتعريف ، والأمر الثاني : أن تكون زائدة .

فأما الأمر الأول فإنه يتأتى إذا كان الشاعر ـ قبل أن يدخل « **أل** » عليه ـ قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات ، ثم أدخل بعد ذلك « **أل** » للدلالة على التعريف ، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في « **يزيد** » علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل ؛ لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف ؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه .

والأمر الثاني : أن تكون « **أل** » قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت عليه « **أل** » للمح الأصل ، وإذا كانت « **أل** » زائدة كانت العلمية باقية ، فيكون فيه العلتان العلمية ووزن الفعل ؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول « **أل** » عليه .

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت في هذا الموضع .

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه، منها: أوضح المسالك على أن « **أل** » في « **اليزيد** » زائدة ضرورة ، وصرح بأن قصد التنكير الذي ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة ؛ فلا محل مع هذا الكلام لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت ، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتماله سبباً للتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه ، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب .

لأنَّه يحتمل أَنْ يكون قَدَّرَ في « يزيد » الشِّيَاعَ فصارَ نكرة ، ثُمَّ أَدخل عليه « أَل » للتعريف ، فعلى هذا ليس فيه إِلاَّ وَزْنُ الفعل خاصةً .

ويحتمل أَنْ يكون باقياً على عَلَمِيَّته و« أَل » زائدة فيه كما زعم مَنْ مَثَّلَ به .

[الأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ]

ص ـ وَالأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ ، وَهِيَ : تَفْعَلاَنِ ، وَتفْعَلُونَ ، وبالْيَاءِ فِيهِمَا ، وَتَفْعَلِيْنَ ؛ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا ، نَحْوُ : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ .

قوله : (لأنَّه يحتمل أن يكون . . . إلخ) قال بعضهم : فيه نظر ؛ لأنَّه وإن كان نكرة لا يقبل أل ؛ نظراً إلى أصله ، وهو الفعل ، والفعل لا يقبل أل ، بخلاف زيد إذا نُكِّر . اهـ قال العلامة الشنواني : ولا يخفى ما في نظره من النَّظر .

[الأمثلة الخمسة]

قوله : (والأمثلة الخمسة) أي : وإلا الأمثلة الخمسة . . . إلخ ، قال المصنف في « شرح اللمحة » : إن تسميتها خمسة ؛ لاندارج المخاطبتين ، تحت المخاطبين وإِنَّ الأحسن أن تعد ستَّة ، بل قد تزيد على ذلك بكثير كما يعلم من « حواشي الأشموني » .

قوله : (فترفع بثبوت النُّون) عبَّر بالثُّبوت ؛ لمقابلة الحذف فيما يأتي ، والمراد بالنون الثابتة ، وتكسر بعد الألف غالباً ؛ لأنَّ الساكن إذا حُرِّك فالكسر أولى ، وقرىء شاذاً ﴿أتعدانُني﴾ بضمِّ النون ، وتفتح بعد الواو والياء ؛ حملاً على نون الجمع في الاسم ، وقد وَرَدَ حذف النون لغير ناصب وجازم نثراً ونظماً ، ففي الصحيح : « لا تدخلون الجنَّة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا »[1] ، وقال الشاعر :

أَبيتُ أسري وتَبيتِيْ تدلُكِي[2]

(١) أخرجه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (٥٤) .

(٢) صدر بيت من الرجز ، وعجزه :

وجْهكِ بالعَنْبرِ والمِسْكِ الذَّكِي

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٣٩ ، ورصف المباني ص ٣٦١ ، والأشباه والنظائر ١/ ٨٢ ، ولسان العرب (دلك ، ردم) .

ش ـ الباب السادس مما خرج عن الأَصل : الأَمثلة الخمسة .

وهي : كلُّ فعل مضارع اتصلت به أَلفُ الاثنين، نحو: « يَقُومَانِ » للغائبَيْن، و« تَقُومَانِ » للحاضِرَيْن ؛ أَو واو الجمع ، نحو: « يَقُومُونَ » للغائبِينَ ، و« تَقُومُونَ » للحاضِرين ؛ أَو ياء المخاطبة نحو: « تَقُومِينَ » .

وحكم هذه الأَمثلة الخمسة أَنَّها تُرْفَعُ بثبوت النُّون نيابةً عن الضمَّة، وتجزم وتنصب بحذفها نيابةً عن السُّكون والفتحة ؛ تقول : « أَنْـتُمْ تَقُومُونَ »، و« لَمْ تَقُومُوا »، و« لَنْ تَقُومُوا »،

لكنه غير مقيس ، وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الإثبات مع الفكِّ والإدغام والحذف ؛ لأنَّ اجتماع المثلين مجوّز للحذف ، وأما اجتماع الأمثال فموجب للحذف ، وهل المحذوف حينئذ نون الرفع أو نون الوقاية ؟ قولان . اهـ ش ملخصاً .

قوله : (وهي : كلُّ فعل . . . إلخ) هذا ضابطٌ لا تعريفٌ ؛ لأنه قد صُدِّر بـ : (كل) التي للإفراد ، والتعاريف للحقائق ، أو أنه تعريف ، ويجاب بما أفاده بعض المحققين : من أنَّ الحدَّ في الحقيقة ما بعد كلِّ ، والنكتة حينئذٍ في تصديره بها إفادة صدق الحدِّ على جميع أفراد المحدود ، فيكون جامعاً ، والظاهر انحصار المحدود في أفراد الحدِّ ، فيكون مانعاً ، فيحصلُ حدٌّ جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه . اهـ فتدبر .

قوله : (ألف اثنين) أي : شخصين اثنين .

قوله : (نحو : يقومان) أي : بالياء التحتية للغائبين .

قوله : (وتقومان) بالتاء الفوقية للحاضرين ؛ أي : الشخصين المخاطبين مذكَّرين كانا أو مؤنثين ، وتستعمل تفعلان بالفوقية للغائبتين أيضاً ، ولو كانا بلفظ ضمير الغيبة ، فتقول : هما تفعلان؛ تعني امرأتين ؛ حملاً للضمير على المظهر ، ورعياً للمعنى ، هذا هو الراجح ، وقال بعضهم : تقول : هما يفعلان بياء تحتية؛ رعياً للفظ . اهـ ش .

قوله : (وتقومون للحاضرين) المراد بالحاضر هنا المخاطب فقط ، لا ما يشمل المتكلم .

قوله : (﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾) الجازم للفعل هو لم ، وجملة ﴿ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ اعتراضية بين الشرط وجوابه .

رفَعْتَ الأَول لخلوِّه من النَّاصب والجازم ، وجعلتَ علامةَ رفعهِ النُّونَ ، وجزمْتَ الثاني بـ« لم » ، ونصبت الثالث بـ« لن » ، وجعلت علامَةَ الجزم النصبِ وحَذْفَ النونِ ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة : ٢٤]، الأوّل : جازم ومجزوم ، والثاني : ناصب ومنصوب ، وعلامةُ الجزمِ والنَّصبِ الحذفُ .

[الفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرِ]

ص ـ وَالْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِه ، نَحْوُ: « لَمْ يَغْزُ » وَ« لَمْ يَخْشَ » وَ« لَمْ يَرْم » .

ش ـ هذا الباب السابع ممَّا خرج عن الأَصل ، وهو الفعل المعتلُّ الآخر ، نحو: « يَغْزُو » و« يَخْشَى » و« يَرْمِي » .

فَإِنَّه يجزم بحذف آخره ؛ فينوبُ حذفُ الحرفِ عن حَذْفِ الحركة ، تقول : « لَمْ يَغْزُ »، و« لَمْ يَخْشَ »، و« لَمْ يَرْم » .

ص ـ فَصْلٌ: تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: « غُلاَمِي » وَ« الْفَتَى »، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُوراً،

[الفعل المضارع المعتل الآخر]

قوله : (المعتلُّ الآخر) بإضافة معتلٍّ إلى الآخر إضافة لفظيَّة ؛ أي : الذي اعتلَّ آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله ، فالإضافة لفظية ؛ بدليل وقوعه صفة للنكرة في نحو هذا فعل معتل الآخر ، وهو ما آخره في اللفظ ألف أو واو أو ياء .

قوله : (فيجزم بحذف آخره) لأنَّ الجازم لمَّا لم يجد في آخر الكلمة إلا حرفاً مشابهاً للحركة حَذَفَه ، وقولُ بعضهم : ـ إنَّ هذه الحروف حذفت عند الجازم ، لا به ؛ لأنَّ الجازم لا يَحْذِفُ إلا ما كان علامة للرَّفع ، وهذه الأحرف ليست علامة له ـ ممنوعٌ ، إذ لا مانع من حذف ما ليس علامة للرَّفع ، ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع .

(فصل)

الإعراب التقديري

قوله : (ويسمَّى الثَّاني مقصوراً) قال الرضي : لكونه ضدَّ الممدود ، أو لكونه ممنوعاً من مطلق الحركات ، والقصر المنع ، والأول أولى ؛ لأنَّ نحو : (غلامي) ، ممنوع من الحركات ولا يسمَّى مقصوراً .

وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ : « الْقَاضِي » ، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً ، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : « يَخْشَى » ، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ : « يَدْعُو » وَ« يَقْضِي » ، وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : « إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ » .

ش ـ علامة الإعراب على ضربين : ظاهرةٌ ، وهي الأَصلُ ، وقد تقدَّمَتْ أمثلتها ، ومُقَدَّرَةٌ ؛ وهذا الفصلُ معقودٌ لذكرها ، **والذي يقدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنواعٍ :**

أحدها : ما تُقَدَّرُ فيه حركاتُ الإعراب جميعُها ؛ لكون الحرف الأخير منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ـ وذلك الاسمُ المقصور ـ وهو : « الاسم الذي آخِرُهُ ألفٌ لازمة »، نحو : « الْفَتَى » تقول : « جَاءَ الْفَتَى » و« رَأَيْتُ الْفَتَى » و« مَرَرْتُ بِالْفَتَى »؛ فتقدَّر في الأَوَّل : ضمَّة، وفي الثاني : فتحة ، وفي الثالث : كسرة ؛ ومُوجِبُ هذا التقدير أَنَّ ذاتَ الألفِ لا تَقْبَلُ الحركةَ لذاتها .

الثاني : ما يُقَدَّر فيه حركاتُ الإعراب جميعُها ، لكون الحرف الأخيرِ منه لا يقبل الحركةَ لا لذاته ، بل لأَجل ما اتَّصل به ، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلِّم ، نحو : « غُلاَمِي » و« أَخِي » ، وذلك لأَنَّ ياء المتكلِّم تقتضي انكسار ما قبلها لأَجل المناسبة ، فاشتغالُ آخرِ الاسمِ الذي قبلها بكسرة المناسبة مَنَعَ من ظهور حركات الإعراب فيه .

والثالث : ما تُقَدَّر فيه الضمَّة والكسرة فقط للاستثقال ، وهو الاسم المنقوص ،

قوله : **(ألف لازمة نحو : الفتى)** أعني قوله : (نحو : الفتى) قيد مخرج لما فيه ألف أو ياء عارضتان ، نحو : (المُقرى) اسم مفعول ، و(المُقري) اسم فاعل ، من يُقرِي ؛ فإنَّ الهمزة أبدلت من جنس حركة ما قبلها ، لكنه ليس كالفتىٰ ؛ لعدم تأصُّل ذلك ، على أنَّ إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ، فلا يرد . تأمل .

قوله : **(وفي الثالث : كسرة)** ما لم يكن ممنوعاً من الصَّرف، نحو : موسى ، وإلا قدرت فتحة ، وكذا يقال في المنقوص غير المنصرف ، فُتقَدَّرُ فيه الضَّمة ، والفتحة النائبة عن الكسرة ؛ لنيابتها عن حركة ثقيلة ، وتظهر الفتحة الأصليَّة .

قوله : **(وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم)** أي : وليس مثنى ، ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر ، ولا مقصوراً ، ولا منقوصاً ، وأما هذه فلا تغير عن إعرابها المتأصِّل لها .

قوله : **(وهو الاسم المنقوص)** سُمِّي بذلك إما لنقص لامه ، أو لأَنَّه نقص منه ظهور بعض الحركات .

ونعني به الاسمَ الذي آخرُهُ ياءٌ مكسور ما قبلها، كـ« القَاضِي » و« الدَّاعِي » .

الرابع : ما تُقَدَّرُ فيه الضمَّة والفتحة للتعذُّر ، وهو الفعل المعتلُّ بالألف ، نحو : « يخْشَى زَيْدٌ » ، و« لَنْ يَخْشَى عمرو » فتقدَّرُ في الأوَّل الضمَّة ، وفي الثاني الفتحة ؛ لتعذُّر ظهور الحركة على الألف .

الخامس : ما تُقَدَّرُ فيه الضمَّة فقط ، وهو الفعل المعتلُّ بالواو ، نحو: « زَيْدٌ يَدْعُو » وبالياء نحو : « زَيْدٌ يَرْمِي » .

وتظهر الفتحة لخفَّتها ، على الياء في الأَسماء والأفعال ، وعلى الواو في الأَفعال[1] ، كقولك : « إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ ، وَلَنْ يَدْعُوَ »، قال الله تعالى : ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف : ٣١]، ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود : ٣١]، ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [الكهف : ١٤] .

قوله : (**ونعني به الاسمَ الذي آخره . . . إلخ**) خرج بالاسم ـ والمراد به : المعرب ـ الفعل كـ : (يرمي) ، والحرف كـ : (في) ، وخرج ما آخره غير ياء ، وما آخره ياء غير لازمة ، نحو : مررت بأبيك ، وخرج بقوله : (**ياء مكسور ما قبلها**)، نحو: لبيك، فإيراده على المصنف سهو ظاهر .

قوله : (**كالقاضي والدَّاعي**) مثَّل بمثالين ؛ إشارة لعدم الفرق بين الياء الأصلية ، كياء الأوَّل ، والمنقلبة عن واو كياء الثاني ، قال العلاَّمة الشنواني : اعلم أنَّ كلام المصنف يوهم أن الحركات لا تقدَّر في غير المضاف لياء المتكلم ، والمقصور والمنقوص من الأسماء ، وليس كذلك ، بل تقدر في الأسماء في مواضع . اهـ المراد . قلت : ويجاب عنه بأنَّه إنما تعرض لما هو الكثير الواقع في الكلام، وقد نظمت ما تقدَّر فيه الحركات، فقلت: [من الطويل]

يُقـدَّرُ إعـرابٌ بسبـعِ مـواضـعٍ	تعـذُّرُ أصلـيٍّ كجـاءَ الفَتـى العُـلاَ
كذا عارضٌ عندَ الحكايةِ فاعلمَنْ	وإسكـانُ تخفيـفٍ كبـارئِكـمْ تَـلا
مسكَّـنُ إدغـامٍ ووقـفٌ وأتبعـنْ	مجـاورةً أيضـاً وأنشـدْ مُـرسَـلاَ
وزِدْ ثـامنـاً مـا بـالقـوافِي محصَّلٌ	مخـالـفَ إعـرابٍ لـذاكَ تجمَّـلاَ

---

(١) ليس في كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها؛ فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا في الأفعال.

[رفعُ الفعلِ المضارع]

ص ـ فَصْلٌ : يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، نَحْوُ : « يَقُومُ زَيْدٌ » .

ش ـ أَجمع النحويُّون على أَنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّدَ من النَّاصب والجازم كان مرفوعاً ، كقولك : « يَقُومُ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَمْرٌو » ، وَإِنَّمَا اختلفوا في تحقيق الرافع له : ما هو ؟ فقال الفرَّاء وأَصحابه : رَافِعُهُ نفسُ تَجرُّدِهِ من النَّاصب والجازم ، وقال الكسائي : حُروفُ المضارَعة ؛ وقال ثعلب : مضارَعَتُهُ للاسم ، وقال البصريُّون : حُلولُه محلَّ الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه ناصب أو جازم، نحو : « أَنْ وَلَنْ وَلَمْ وَلَمَّا » امتنع رَفْعُهُ ؛ لأَنَّ الاسم لا يقع بعدها ؛ فليس حينئذٍ حالاً محلَّ الاسم .

[رفع الفعل المضارع]

قوله : (فصل : يرفع المضارع) لم يقيده بالخالي من النونين ؛ لعلمه مما تقدم أنَّه حينئذ مبنيٌّ ، أو أراد يُرْفَعُ ولو محلاً .

قوله : (خالياً) حال من المضارع، و(من ناصب) متعلِّق به، ولكون اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل ، لم يقل : من ناصب ينصبه ، أو جازم يجزمه ؛ احترازاً من الناصب أو الجازم المهمل ، نحو : إن تقرأان ، ولم يوفون بالجار ، وكان الأنسب تأخير الرَّفع عن النَّصب والجزم ؛ لتوقفه على معرفة الناصب والجازم ، إلا أنَّه راعىٰ كون الرَّفع أقوى الحركات .

قوله : (فقال الفراء وأصحابه) أي : من الكوفيين .

قوله : (نفس تجرُّده) اعتُرِض بأنَّ التجرُّد عدمي ، والرفع وجودي ، والعدمي لا يكون علة للوجودي ، وأجيب : بأنَّه عبارة عن استعمال المضارع أوَّل أحواله ، وهذا أمر وجودي ـ أي : موجود ذهناً ـ ، وبأنَّ العدمي لا يكون علَّة للوجودي ليس على الإطلاق ، بل ذلك مختصٌّ بالأَعْدَام المطلقة ، أمَّا المقيَّدة بأمر وجودي ، فهي في حكم الوجودي كما هنا . تأمل .

قوله : (وقال الكسائي) هو من الكوفيين أيضاً .

قوله : (حلوله محل الاسم) وإنَّما ارتفع ؛ لحلوله محل الاسم ؛ لأنَّه إذاً يكون كالاسم ، فأُعطِي أسبق إعراب الاسمِ وأقواه ، وهو الرفع ، لا يقال : صحة الحلول محلَّ الاسم مشتركةٌ بينه وبين الماضي ؛ لأنَّا نقول : هو مبنيُّ الأصل ، فلا يؤثِّر فيه العامل .

وأَصحُّ الأَقوالِ الأوَّلُ ، وهو الذي يجري على أَلسنةِ المُعْرِبِينَ ، يقولون : مرفوع لتجرُّدِه من النَّاصب والجازم .

ويُفْسِدُ قولَ الكسائي أَنَّ جُزء الشيء لا يَعْمَلُ فيه ، وقولَ ثعلب: إنَّ المضارعة إِنَّمَا اقْتَضَتْ إِعرابه من حيث الجملة ، ثم يَحْتَاجُ كلُّ نوع من أَنواع الإعراب إِلى عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أَنْ يكون المضارع مرفوعاً دائماً ، ولا قائل به .

ويَرُدُّ قولَ البصريِّين ارتفاعُهُ في نحو: « هَلاَّ تَقُومُ »؛ لأَنَّ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض[1] .

[نواصبُ الفعلِ المضارعِ]

ص - وَيُنْصَبُ بِـ« لَنْ » ، نَحْوُ: « لَنْ نَبْرَحَ » .

قوله : (من حيث الجملة) أي : بقطع النظر عن كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً .

قوله : (ثم يحتاج إلى كل نوع من أنواع الإعراب) أي : كالنصب والجزم .

قوله : (ثُمَّ يلزم على المذهبين) أي : مذهب الكسائي ، ومذهب ثعلب ، ولقائل أن يقول: لا يلزم ما ذكر ؛ لأَنَّ عامل النصب والجزم أقوى ، فعزل الضَّعيف عن العمل . اهـ ش .

قوله : (ويَرُدُّ قولَ البصريين ارتفاعُه . . . إلخ) أجيب : بأنَّ الرَّفع ثابت قبل دخول حرفي التَّحضيض والتنفيس ، فلم يُغَيَّر ؛ إذ أثرُ العامل لا يغيِّره إلا أثرٌ آخر .

[نواصب الفعل المضارع]

قوله : (وينصب بلن) إنما عملت ؛ لاختصاصها ، وإنما نصبت ؛ لشبهها بـ(أَنْ) من وجهين :

أحدهما : أنَّها تُخلِص الفعل للاستقبال ، كما تُخلِصه (أَنْ) .

الثاني : أَنَّها نقيضة (أن) فتلك تثبت ، وهذه تنفي ما تثبته تلك .

---

(١) قد أجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت في الفعل المضارع قبل دخول حرف التحضيض عليه ، فلما دخل حرف التحضيض لم يغير ما كان ؛ لأن أثر العامل لا يزيله إلا عامل آخر ، وحرف التحضيض غير عامل ، ونظير هذا المثال حرف التنفيس في نحو: « سيقوم » ، وهو وارد أيضاً على كلام البصريين ، ومدفوع بما ذكرناه .

ش ـ لَمَّا انقضى الكلام على الحالة التي يُرفعُ فيها المضارع ثَـنَّيتُ بالكلام على الحالة التي يُنْصَبُ فيها، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حروف أربعة، وهي: لَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ، وَأَنْ.

وبدأَ بالكلام على « لَنْ »؛ لأَنَّها مُلاَزمة للنَّصب، بخلاف البواقي، وخَتَمَ بالكلام على « أَنْ » لطول الكلام عليها.

و« لَنْ » حرفٌ يفيد النَّفي والاستقبال، بالاتِّفاق، ولا يقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشري في « أُنموذجه »، ولا تأكيداً خلافاً له في « كَشَّافه »، بل قولك: « لَنْ أَقُومَ » محتملٌ لأَنْ تريد به أَنَّك لا تقوم أَبداً، أو أَنَّك لا تقوم في بعض أَزْمِنَةِ المستقبل، وهو موافقٌ لقولك: « لا أَقوم » في عدم إِفادة التأكيد.

قوله: (لأَنَّها ملازمة للنصب) أي: في المشهور ولغة الجمهور.

قوله: (يفيد النَّفي) أي: يَدلُّ على نفي جزء مدلول المضارع، وهو الحدث، وقوله: (والاستقبال)؛ أي: استقبال الجزء الثاني من مدلوله، وهو الزَّمان، وأمَّا النَّصب فهو راجع إلى اللفظ فقط، والمراد بالنفي: الانتفاء، أو هو مصدر المبني للمفعول، كما في الشنواني.

قوله: (للزَّمخشري) هو محمود بن عمر، ولد سنة سبع وستين وأربعمائة، ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. ذكره السيوطي في « مزهره ».

قوله: (في أُنموذَجه) بضم الهمزة، وفتح الذال المعجمة: اسم كتاب له، وأصل معناه: صورة تتخذ على صورة الشيء؛ ليعرف منه حاله، وليس بلحن، خلافاً لصاحب « القاموس»؛ فإنَّه قال: إن (أنموذج) لحن، والصواب نموذج بدون ألف، كما أفاده الشهاب في « شفاء الغليل ».

قوله: (ولا تأكيداً) أي: كاملاً، وهو التأبيد، ولهذا قال المحقق المحلي: والتأبيد نهاية التأكيد. اهـ، فلا تنافي بين كلاميه في كتابيه، ومحل دلالتها على ما ذكر عند الإطلاق، فإن قيد النفي فلا تأبيد قطعاً، نحو: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦]، ثمَّ إنّ القول بالتأبيد والتأكيد لم ينفرد به الزمخشري، بل ذكر عن غيره كما في شرح المحقق المحلي على « جمع الجوامع ».

ولا تقع « لَنْ » للدُّعاء خلافاً لابن السَّرَّاج ، ولا حُجَّة له فيما استدل به من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص : ١٧]، مُدَّعياً أَنَّ معناه : فاجعلني لا أكون ؛ لإمكان حَمْلها على النَّفي المحض ، ويكون ذلك معاهَدَةً منه لله سبحانه وتعالى أَلاَّ يُظاهر مُجْرِماً جزاءً لتلك النِّعمة التي أَنعم الله بها عليه .

« ولا » هي مركَّبة من « لا أَنْ » فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والأَلفُ لالتقاء الساكنين ، خلافاً للخليل .

ولا أَصلها « لا » فأُبدلت [الأَلف] نوناً ، خلافاً للفرَّاء .

ص ـ وَبِـ« كَي » الْمَصْدَرِيَّةِ ، ....

قوله : (ولا تقع لن للدُّعاء . . . إلخ) هو خلاف ما مشى عليه في « المغني » ، ودرج عليه العلامة ابن السبكي حيث قال : وترد للدعاء ، وفاقاً لابن عصفور .

قوله : (ظهيراً) هو فعيل بمعنى فاعل ؛ أي : مظاهراً بمعنى معاوناً ، والباء في قوله: (﴿ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾) للقَسم كما يؤخذ من « الجلالين » .

قوله : (وبكي المصدرية . . . إلخ) احترز بالمصدرية عن المختصرة من (كيف)، كقوله:

كيْ تجنحونَ إلى سلمٍ[١]

ومن (كي) الجارَّة ، وهي بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً ، بخلاف المصدرية ؛ فإنَّها بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً .

(فائدة)

زعم الفارسيُّ أنَّ أصل (كما) في قول الشاعر :

وطـرفـكَ إمَّـا جئتنـا فـاحبسنَّـهُ ... كما يحسبُوا أنَّ الهوى حيثُ تَنظرُ[٢]

---

(١) بعض صدر بيت من البحر البسيط ، والبيت بتمامه :

كَـيْ تَجْنَحُـونَ إلـى سَلْـمٍ ومَـا ثُئِـرَتْ ... قَتْـلاكُـمُ ولَظَـى الهَيْجـاءِ تَضْطَـرِمُ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٠٦ ، والجنى الداني ص ٢٦٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٨ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٣ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١ ، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠ ، والدرر =

نَحْوُ : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ .

ش ـ النَّاصب الثاني : «كَيْ»، وَإِنَّما تكون ناصبة إذا كانت مَصْدَرية بمنزلة أَنْ ، وَإِنَّما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللاَّم لفظاً كقوله : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد : ٢٣]، ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى

هو (كيما) ، فحذفت الياء ، ونصب الفعل بها ، وذهب ابن مالك إلى أنَّها كاف التشبيه كُفَّت بـ : (ما) ، ودخلها معنى التعليل ، فنصبت ، وذلك قليل ، وعلى هذين يخرَّج قوله ﷺ : « كما تكونوا يولى عليكم »[١] ، وأجيب عنه أيضاً : بأنه أعمل (ما) حملاً لها على (أن) ، كما أهملت (أَنْ) حملاً على (ما) ، وبأنَّ حذف علامة الرَّفع من غير ناصب وجازم لغة ، وبأنَّ أصلها (كيفما تكونوا) فهي أداة شرط ، فهذه جملة أجوبة ، فاحفظ لها .

قوله : (لكيلا تأسوا) في تمثيله بذلك إشارة إلى أنَّه يجوز الفصل بين (كي) ومعمولها بـ(لا) النَّافية ، ويجوز الفصل بـ(ما) الزائدة، كقول الشاعر :

أردتُ لِكيمَـا يعلـمَ النَّـاسُ أنَّهـا ... سراويلُ قيسٍ والوفودُ شهودُ[٢]

وبهما جميعاً، كقوله :

أردتُ لِكيما لا يرى لِيَ عثرة[٣]

قوله : (إذا دخلت عليها اللام. . . إلخ) حاصل الكلام عليها أَنَّ (كي) إذا تقدَّمها لام

= ٤/ ٧٠ ، ولجميل بثينة في ديوانه ص ٩٠ ، ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٨ .

(١) قال العجلوني في كشف الخفاء ٢/ ١٦٦ (١٩٩٧) : « كما تكونوا يولى عليكم » ، أو « يُؤَمَّر عليكم » قال في الأصل : رواه الحاكم ، ومن طريقه الديلمي عن أبي بَكَرة مرفوعاً ، وأخرجه البيهقي بلفظ : « يُؤَمَّر عليكم » بدون شك ، وبحذف أبي بَكَرة ، فهو منقطع ، وأخرجه ابن جميع في معجمه ، والقضاعي عن أبي بكرة بلفظ : « يُوَلَّى عليكم » ، بدون شك ، وفي سنده مجاهيل . اهـ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لقيس بن سعد بن عبادة في خزانة الأدب ٨/ ٥١٤ ، ولسان العرب (سرل) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١٥ .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وَمَنْ ذَا الذي يُعْلَى الكَمالَ فَيَكْمُلُ

وهو لأبي ثروان العكلي في خزانة الأدب ٨/ ٤٨٦ ، ولسان العرب (أتل) ، ولعفير بن المتمرس العكلي في تاج العروس (أتل) ، وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٦٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥ .

ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أو تقديراً نحو: « جئتك كي تُكْرِمَنِي » إذا قدَّرتَ أنَّ الأصل « لكي » ، وَأنَّك حذفتَ اللاَّم استغناء عنها بِنِيَّتِها ؛ فَإِنْ لم تُقدِّر اللاَّم كانت « كي » حَرْفَ جرّ ، بمنزلة اللاَّم في الدِّلالة على التعليل ، وكانت « أَنْ » مضمرة بعدها إضماراً لازماً .

ص ـ وَبِـ« إِذَنْ » مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ ، نَحْوُ: « إِذَنْ أُكْرِمَكَ » وَ (إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهِمْ بِحَرْبٍ) .

ش ـ النَّاصبُ الثالثُ: « إِذَنْ » وهي حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ عند سيبويه ، وقال الشَّلوبين :

التعليل لفظاً أو تقديراً ، فهي ناصبة بنفسها ، وإن لم يتقدَّم عليها ما ذكر ، فهي حرف تعليل بمعنى اللام ، و(أَنْ) مضمرة بعدها وجوباً ، وإذا جرِّدت لفظاً فقط من اللام جاز أن تكون مصدريَّة ، وأن تكون حرف جرٍّ ، و(أن) مقدرةٌ بعدها لا تظهر إلا في الضرورة ، وإن تقدمها اللام وظهرت (أَنْ) بعدها ، ترجَّح أن تكون جارَّة بمعنى اللام ، وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام، نحو : جئت كي لأقرأ ، ويتعين حينئذٍ أنَّها حرف جر ، واللام تأكيد لها ، و(أن) مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون هي ناصبة ؛ للفصل بينها وبين الفعل باللام ، ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار وغيره ، ولا يجوز أن تكون زائدة ؛ لأنَّ (كي) لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل هذا عليه . أفاده الشنواني نقلاً عن « جمع الجوامع النَّحوي » مع زيادة .

قوله : (متَّصل أو منفصل بقسم) قد يقال : لو قال : متصل ، ولا يضرُّ الفصل بالقسم ، لكان أولى ؛ لأنَّه ليس الاتِّصال أو الانفصال بالقسم كلٌّ منهما شرطاً ، فتأمَّل . اهـ ش .

قوله : (حرف جواب وجزاء) قال الدَّماميني في « شرح المغني » : المراد بكونها للجواب : أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدَّر ، سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء ، والمراد بكونها للجزاء : أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاءً لمضمون كلام آخر . اهـ

قوله : (وقال الشلوبين . . . إلخ) الأولى التعبير بالفاء ؛ لأنه بيان لما وقع في كلام سيبويه ، قال الشنواني : والشلوبين اسمه أبو علي ، وهو بفتح الشين المعجمة ، وضمِّ اللام وفتحها أيضاً ، وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء ، وهو أعجمي . اهـ

هي كذلك في كلِّ موضع ، وقال الفارسي : في الأَكثر ، وقد تَتَمَحَّضُ للجواب ؛ بدليل أَنَّه يقال : « أُحِبُّكَ »، فتقول: « إِذَن أَظُنُّكَ صَادِقاً » ؛ إِذ لا مجازاة هنا بها .

وَإِنَّما تكون ناصبة بثلاثة شُرُوطٍ :

الأَوَّل : (أَنْ تكون واقعة في صَدْرِ الكلام) ؛ فلو قلت : « زَيْدٌ إِذَنْ » ، قلت : « أُكْرِمُهُ » بالرفع .

الثاني : (أَنْ يكون الفعل بعدها مُسْتَقبلاً) ؛ فلو حَدَّثَكَ شخصٌ بحديثٍ فقلت : « إِذَنْ تَصْدُقُ » رفعت : لِأَنَّ المراد به الحالُ .

قوله : (في كلِّ موضع) وتكلَّف تخريج ما خفي فيه ذلك كالمثال الآتي ، فقال : أي إن كنت قلت ذلك حقيقة صدَّقتك .

قوله : (وقال الفارسي) هو الصَّواب كما قاله الدَّماميني .

قوله : (إذ لا مجازاة بها هنا) أي : لأَنَّ ظنَّ الصِّدق واقع في الحال ، ولا يجوز أن يكون جزاء لذلك الفعل ؛ إذ الشرط والجزاء ـ كما قاله الرضي ـ : إمَّا في المستقبل أو الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال . اهـ ش .

قوله : (وإنَّما تكون ناصبة بثلاثة شروط) وإلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة لبعض العرب . اهـ ش .

قوله : (واقعة في صدر الكلام . . . إلخ) وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان الإعمال والإلغاء ، كما قاله جماعة من النحاة ، وصرَّح بعضهم بأنَّ الإلغاء أكثر ، وبه جاء القرآن ، نحو : ﴿ وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٦]، ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ [النساء : ٥٣] ، وقرئَ شاذاً بالنَّصب فيهما . اهـ ش .

قوله : (أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً) قال ابن الحاجب في « شرح المفصَّل » : وإنَّما لم تعمل إلا في المستقبل ؛ إجراء لها مجرى النواصب كلها ، وقال تلميذه : الاستقبال شرط في النواصب ؛ لأنَّ فعل الحال له تحقُّقٌ في الوجود كالأسماء ، فلا تعمل فيها عوامل الأفعال . اهـ

الثالث : (أَلاَّ يُفْصَلَ بينهما بفاصل غير القسم) ، نحو : « إِذَنْ أُكْرِمَكَ » ، و« إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ » ، وقال الشاعر : [من الوافر]

١٣ـ إِذَنْ وَاللهِ نَــرْمِيَهُــمْ بِحَــرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيْبِ[1]

قوله : (**بفاصل غير القسم**) وقد أجاز بعضهم الفصل بغير ذلك ، كما أشار إلى ذلك بعضهم نظماً بقوله : [من الرجز]

أعمِــلْ إذنْ إذَا أتتــكَ أوَّلا ... وسُقِـتَ فعـلاً بعـدَهـا مستقبـلاَ

واحـذرْ إذا أعملتَهَـا أَنْ تفصـلاَ ... إلا بحلــفٍ أو نــداءٍ أَو بــلا

وافصـلْ بظـرفٍ أو بمجـرورٍ علـى ... رأيِ ابـنِ عصفـورٍ رئيـسِ النُّبـلا

وإنْ تجــئ بحــرفِ عطــفٍ أولا ... فـأحسـنُ الـوجهيـنِ ألاَّ تعمَـلا

قوله : (**بحرب**) الحرب : مؤنثة سماعاً ، كما يقال عند اشتداد الأمر وصعوبة الحال : قامت الحرب على ساقها ، وقد تُذكَّر ؛ لتأويلها بمعنى القتال كما في « المصباح » ، وقد ذكرها في البيت حيث قال : (يشيب) بالياء التحتية ؛ نظراً لما ذكر ، وهو بضمٍّ أوله مضارع (أشاب) كما قال الشاعر :

---

(١) نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين ؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له ، وقد بحثت ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق ، ولم يذكر من قيل في شأنه ، والبيت قد استشهد به المؤلف في أوضح المسالك (رقم ٤٩٦)، وفي شذور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع .

اللغة : « **بحرب** » كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث ؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً ، تقول : « **الحرب قد وضعت أوزارها** » هذا هو الغالب في استعمالها ، وقد تذكر إذا أولت بالقتال ، فيعود الضمير عليها مذكراً « **تشيب** » يروى بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة ، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتال كما قلنا ، وعلى كل حال هو مضارع أشاب ؛ أي : صيره أشيب ، فحرف المضارعة مضموم ، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع « **الطفل** » على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف وادعاء الحذف خلاف الأصل « **المشيب** » بفتح الميم وكسر الشين ـ اسم زمان من « **شاب رأسه** » إذا صار شعره أبيض ؛ أي : قبل زمان الشيب . =

ولو قلت : « إِذَنْ يَا زَيْدُ » قلت : « أُكْرِمُكَ » بالرفع ، وكذا إذا قلت : « إِذَنْ في الدارِ أُكْرِمُكَ »، و« إِذَنْ يَوْمَ الْجُمْعَةِ أُكْرِمُكَ » كلٌّ ذلك بالرفع[1] .

أشـــابَ الصَّغيـــرَ وأفنـــى الكبيـــرَ كـرُّ الغــداةِ ومَـرُّ العشـيِّ[2]

قوله : (الطفل) بكسر الطاء ، وهو الولد الصغير ، ويطلق عليه إلى أن يميز ، فيقال له بعد ذلك : صبي ومراهق ، ونحو ذلك ، وقال بعضهم : يقال له : طفل إلى أن يحتلم ، أفاده في « المصباح » ، والمراد به هنا : مَنْ لم يبلغ أوان الشيب .

قوله : (المَشيب) بفتح الميم؛ أي : زمن الشيب .

= **المعنى** : تهدد قوماً من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع ، حتى إن الطفل ليشيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها .

الإعراب : « **إذن** » حرف جواب وجزاء ونصب « **والله** » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ؛ أي : أقسم والله « **نرميهم** » نرمي : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لنرمي ، مبني على السكون في محل نصب « **بحرب** » الباء حرف جر ، وحرب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنرمي « **تشيب** » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب « **الطفل** » مفعول به لتشيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب « **من قبل** » جار ومجرور متعلق بتشيب ، وقبل مضاف و« **المشيب** » مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **إذن والله نرميهم** » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو نرمي ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله : والله .

(١) ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء ، أو بالجار والمجرور ، أو بالظرف ـ يضر ويلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل ، وهذا محل خلاف بين العلماء ؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر ، ويبقى مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفصل فتنصبه ، واعلم أن إلغاء « إذن » مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى بن عمر ، وتلقاها علماء البصرة بالقبول ، لكنها ـ مع ذلك ـ نادرة جداً وأنكر هذه اللغة الكسائي والفراء ، فلم يجز واحد منهما الإلغاء إذا استوفت الشروط المذكورة .

(٢) البيت من البحر المتقارب ، وهو للصلتان العبدي في العقد الفريد ٣/ ١٤٧ ، والتذكرة الحمدونية ١/ ٢٨١ .

ص ـ وبـ« أنِ » الْمَصْدَرِيَّةِ ، ظَاهِرَةً ، نَحْوُ : ﴿أَن يَغْفِرَ لِى﴾ مَا لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ ، نَحْوُ : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ ، نَحْوُ : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ ، وَمُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِٱسْمٍ خَالِصٍ من التقدير بالفعل ، نَحْوُ :

* وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

وَبَعْدَ اللاَّمِ ، في نَحْوِ : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ ، ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ ، إلاَّ فِي نَحْوِ : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ ، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ فَتَظْهَرُ لاَ غَيْرُ ، وَنَحْوُ : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتُضْمَرَ لاَ غَيْرُ ، كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ « حَتَّى » إِذَا كَانَ [الفعل] مُسْتَقْبَلاً ، نَحْوُ : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ .

وَبَعْدَ « أَوْ » الَّتِي بِمَعْنَى « إِلَى » ، نَحْوُ :

* لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى *

أَو « إِلاَّ » ، نَحْوُ :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ « فَاءِ السَّبَبِيَّةِ » أَوْ « وَاوِ الْمَعِيَّةِ » مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ ، نَحْوُ : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ ، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ ، « لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ » .

قوله : (ظاهرة) أي : حال كونها ظاهرة ؛ أي : مذكورة .

قوله : (ومضمرة جوازاً) أي : إضماراً جائزاً ، أو ذا جواز .

قوله : (بعد عاطف) المراد به هنا : الواو والفاء و(ثم) و(أو) . اهـ ش .

قوله : (باسم خالص) أي : من التأويل بالفعل ؛ احترازاً من قولهم : الطَّائر فيغضب زيد الذباب ، برفع يغضب وجوباً ؛ لأنَّ الاسم مؤول بالفعل ، فيصح عطف الفعل عليه .

قوله : (أو طلب الفعل) لا يخفى أنَّه ليس المراد بالفعل ، الطَّلب بصيغة الفعل ؛ لأنَّ بعض أنواع الطَّلب ليس بصيغة الفعل ، ولعلَّ المصنِّف أراد بالفعل ما يقابل الاسم فقط ، لا ما يقابل الاسم والحرف . اهـ ملخصاً ، قلت : الظَّاهر أنَّ مراد المصنِّف بالطَّلب بالفعل :

ش ـ النَّاصبُ الرابعُ : « أَنْ » وهي أُمُّ الباب ، وَإِنَّما أُخِّرَتْ في الذِّكر لما قَدَّمْنَا .

ولأَصالتها في النَّصب عملت ظَاهِرَةً ومُضْمَرَةً ، بخلاف بقيَّة النَّواصب ؛ فلا تعمل إلاَّ ظاهرة .

ومثالُ إعمالها ظاهرةً قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى ﴾ [الشعراء : ٨٢] ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ [النساء : ٢٨] .

وقَيَّدْتُ « أَنْ » بالمصدرية احترازاً من المُفَسِّرَة والزَّائِدَة ؛ فَإِنَّهُمَا لا ينصبان المضارع .

فالمُفَسِّرَةُ هي : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه[1] ، نحو : « كَتَبْتُ إِليه أَنْ يَفْعَلُ كذا » إذا أَرَدْتَ به معنى أَيْ .

الطلب من غير واسطة ، لا الفعل مقابل الاسم والحرف ؛ احترازاً مما دلَّ عليه ، لكن بواسطة ، كاسم الفعل ؛ فإنَّه يدلُّ على الطلب ، لكن بواسطة أن معناه الفعل ، والفعل دالٌّ على الطلب . تدبر .

قوله : **(وهي أمُّ الباب)** أي : أصل النَّواصب . قال أبو حيان : بدليل الاتفاق عليها ، والاختلاف في (لن) و(إذن) و(كي) .

قوله : **(لما قدَّمنا)** أي : من طول الكلام عليها .

قوله : **(لأصالتها)** علة تقدَّمت على معلولها ، وهو قوله : (عملتْ ظاهرة . . . إلخ) .

قوله : **(فإنَّهما لا ينصبان المضارع)** وجوَّز الأخفش إعمال الزَّائدة .

قوله : **(فالمفسرة هي : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه)** ، ويشترط أيضاً أن يتأخر عنها جملة ، وألا تقترن (أَنْ) بجارٍّ ، وقد نظمت ذلك فقلت : [من الرجز]

---

(١) يشترط في « أن » المفسرة ثلاثة شروط ؛ الأول ـ وهو الذي ذكره المؤلف ـ أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به، والثاني : أن تتأخر عنها جملة ، والثالث : ألا يدخل عليها حرف جر ، والأكثر أن تكون « **أن** » المفسرة مفسرة لمفعول به محذوف ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الصافات : ١٠٤] ، ونحو قولك : « **كتبت إليه أن يفعل** » برفع « **يفعل** » ، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ [طه : ٣٨ـ٣٩] .

والزَّائِدَةُ هي : الواقعة بين القَسَم وَ« لَوْ » ، نحو : « أُقْسِمُ أَنْ لَوْ يأتيني زَيْدٌ لأُكْرِمَنَّهُ »[(١)] .
واشترطت أَلاَّ تُسْبَقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً ، ولا بظنٍّ في أَحد الوجهين : احترازاً عن المخففة من الثقيلة .

و(أَنْ) لتفسيرٍ أتتْ إنْ سُبِقَتْ ... بجملةٍ معنى لقولٍ قدْ حوتَ
خاليةً منْ أحرفِ القولِ اعلما ... ما لمْ تكنْ قدْ أُوِّلتْ بهِ افهمَا
وجملةٌ عنها تأخَّرتْ ولمْ ... يدخلْ عليها حرفُ جرٍّ قد أتمّ

وقد قلت أيضاً : [من الطويل]

تفسِّر (أنْ) مهما أتتْ بعدَ جملةٍ ... بها القولَ معنى دون لفظ تقرَّرا
وخاليةً من حرفِ جرٍّ وبعدها ... أتتْ جملةٌ أيضاً عَلى المعنَى فاذكُرا

ولا تفسِّر في الأكثر إلا مفعولاً مقدراً، نحو: ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [الصافات : ١٠٤] ؛ أي : ناديناه بلفظ هو قول : يا إبراهيم ، وقولك : كتبت إليه أن يفعلُ كذا برفع (يفعل) ؛ أي : كتبت إليه شيئاً هو يفعل كذا ؛ أي : هذا اللفظ ، وقد تفسِّر المفعول به الظاهر، نحو : ﴿ إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ٣٨ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ ﴾ [طه : ٣٨ـ ٣٩] ، فقوله : ﴿ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ ﴾ تفسير لـ﴿ما يوحى﴾ ، وهو مفعول ﴿ أَوۡحَيۡنَآ ﴾ ، والتفسير في المثال المذكور في الشرح لمتعلق (كتبتُ) ، وهو الشيء المكتوب ، لا لنفس كتبت ، وقس عليه نظائره ، فتأمّل .

قوله : **(والزائدة هي : الواقعة بين القسم ولو . . . إلخ)** اقتصر عليه ؛ ردّاً على من قال : إنها في ذلك لربط الجواب بالقسم ، فلا ينافي ما ذكره في « المغني » من وقوعها كثيراً بعد (لمَّا) ، ومن وقوعها بعد (إذا) وبين الكاف ومجرورها . تدبَّر .

---

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر : [من الطويل]

فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنا وأَنتمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

هذا وقد زيدت « **أن** » في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا ، فمنها : بين الكاف التي هي حرف جر ومجرورها، كما في نحو قول الشاعر : [من الطويل]

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِق السَّلَمْ

فيمن رواه بجر ظبية ، وسيأتي البيت مشروحاً (رقم ٦٠)، ومنها الواقعة بعد « **لما** » الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا ﴾ [يوسف : ٩٦] .

والحاصلُ أَنَّ لـ« أَنْ » المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاثَ حالات :

إحداها : أَنْ يتقدَّم عليها ما يَدُلُّ على العِلْمِ ؛ فهذه مُخَفَّفةٌ من الثقيلة لا غيرُ .

ويجب فيما بعدها أَمران :

أَحَدُهما : رفعه، **والثاني** : فَصْلُه منها بحرف من حروف أَربعة ، وهي : ١ـ حرف التنفيس، ٢ـ وحرف النفي ، ٣ـ وَ« قَدْ » ، ٤ـ وَ« لَوْ » .

فالأَوَّل نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل : ٢٠] .

والثاني نحو : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه : ٨٩] .

والثالث نحو : « عَلِمتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

والرابع نحو : ﴿ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [الرعد : ٣١] ، وذلك لأَنَّ قبله ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾ [الرعد : ٣١]، ومعناه ـ فيما قاله المفسرون ـ: أَفلم يعلم ، وهي لغة النَّخع وهَوَازن ، قال سُحَيْمٌ :

قوله : (**ما يدلُّ على العِلم**) أي : سواء كان بلفظه أم لا ، نحو : التَّحقُّق والتَّيقُّن ، والانكشاف والظهور ، والنظر الفكري ـ كما قاله الرضي ـ وسواء كان مثبتاً أم منفياً ، نحو : (ما علمت أن يقوم زيد) ، كما اقتضاه كلامهم على نحو : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه : ٨٩] . اهـ ش .

قوله : (**أحدهما : رفعه**) أي: إن كان مضارعاً معرباً، وخلا من ناصب وجازم ، فخرج نحو : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة : ١١٣] ، و(علمت أن لم يقم ، ولن تقوم) . اهـ ش .

قوله : (**والثَّاني : فصله منها بحرف. . . إلخ**) مشروط بأمور أشار لها ابن مالك بقوله:

وإن يكـنْ فعـلاً ولـمْ يكـنْ دُعـا ولـمْ يكـنْ تصـريفُـهُ ممتنعـا
فالأحسنُ الفصلُ بقدْ أو نفيٍ أو تنفيـسٍ أو لـو وقليـلٌ ذكـرُ لـوْ

قوله : (**حرف التنفيس**) المراد به هنا : السين وسوف . اهـ ش .

قوله : (**لغة النَّخع**) بفتح النون والخاء المعجمتين : قبيلة باليمن ينسب إليها إبراهيم النَّخعي، كما في « المصباح » .

قوله : (**سُحَيْم**) بالتصغير والشاهد لولده جابر ، كما في اللِّسان .

١٤ـ أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي ... أَلَمْ تَيْئَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ[(١)]

قوله : (**بالشِّعب**) بكسر الشين المعجمة الطريق ، وقيل : الطريق في الجبل ، والجمع شعاب . اهـ كما في «المصباح» .

قوله : (**يأسِرونني**) بكسر السين المهملة مضارع (أسره) كضربه يضربه . ذكره في « المصباح » .

قوله : (**زهدم**) اسم فرس ، وفارسُه يقال له : فارس زهدم ، والشاهد في البيت جعل (يَيْـئَس) بمعنى (يعلم) ، وليست هنا (أن) مخففة ، وإنما هي مثقلة . اهـ دلجموني .

---

(١) قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي ، وتبعهم على ذلك المؤلف ، وقد أنكر جماعة هذه النسبة ، وقالوا : يجب أن يكون قائل هذا البيت بعض أولاد سحيم ، لا سحيماً نفسه ، وذلك لأنه يقول في آخره : « **أني ابن فارس زهدم** » وزهدم : اسم فرس سحيم ، وروى جماعة آخرون البيت هكذا : « **أني ابن قاتل زهدم** » ليتخلصوا من هذا الإشكال ، وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس ، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت ، بل لم أجد له كلمة على هذا الروي .

اللغة : « **الشعب** » ـ بكسر الشين وسكون العين ـ هو الطريق مطلقاً ، وقيل : هو الطريق في الجبل خاصة « **يأسرونني** » فعل مضارع من الأسر؛ أي : يأخذونني أسيراً ويروى في مكانه « **ييسرونني** » على أنه من الميسر ، قالوا : وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له « **تيئسوا** » تعلموا ، وقد روي في مكانه « **تعلموا** » فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد ، كما استدل المؤلف على أن ييئس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ : (**أفلم يتبين الذين آمنوا**) في قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ﴾ [الرعد : ٣١] .

المعنى : يقول: إنني حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون علي ، قلت لهم : ألم تعلموا أنني ابن ذلك الرجل الفارس المشهور ؟ يخوفهم بأبيه ويتهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيدهم أسيراً ، بل لا بد أن يغير عليهم ويستنقذه من أيديهم .

الإعراب : « **أقول** » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **لهم** » اللام حرف جر ، وهم : ضمير الغائبين ، مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « **بالشعب** » جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً « **إذ** » ظرف للزمان الماضي ، مبني على السكون في محل نصب بأقول « **يأسرونني** » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع ، والنون الثانية نون الوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها « **ألم** » الهمزة للاستفهام التوبيخي ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب =

أَي : أَلَم تعلموا ، ويؤيده قراءةُ ابن عباس رضي الله عنهما : ﴿أَفَلَمْ يَتَبَيَّن﴾ ، وعن الفرَّاء إنكارُ كون يَيْئَس بمعنى يَعْلَم ، وهو ضعيف .

الثانية : أَنْ يتقدَّم عليها ظَنٌّ ؛ فيجوز أَنْ تكون مخففة من الثقيلة ؛ فيكون حكمها ما ذكرنا ، ويجوز أَنْ تكون ناصبة ، وهو الأَرجحُ في القياس ، والأَكثر في كلامهم ، ولهذا أَجمعوا على النصب في : ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت : ١-٢] ، واختلفوا في : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة : ٧١] ، فقرىء بالوجهين .

قوله : (**الثَّانية : أن يتقدَّم عليها ظن**) أي : لفظ أريد به الظن سواء كان بلفظ الظنّ ، أو لفظ العِلم ، أو غيرهما ، ومما يدل على أن العلم قد يستعمل للظن قول طَرَفة :

وأعلمُ علماً ليس بالظَّنِّ أنَّهُ إذا ذَلَّ مولى المرءِ فهوَ ذَليلُ[١]

اهـ من الشنواني .

قوله : (**ويجوز أن تكون ناصبة**) إن لم يُنَزَّل الظَّن منزلة العِلم ، فاعلم أن التعويل في كون أن) ناصبة ، أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ . اهـ ش .

قوله : (**وهو الأرجح في القياس**) أي : لأنَّ التأويل خلاف الأصل .

= « **تيئسوا** » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع « **أنّي** » أنَّ : حرف توكيد ، وياء المتكلم اسم أنَّ مبني على السكون في محل نصب « **ابن** » خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف ، و« **فارس** » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفارس مضاف ، و« **زهدم** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي تيئسوا الذي هو بمعنى تعلموا .

الشاهد فيه : قوله : « **تيئسوا** » فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا ، ويؤيد ذلك أنه روي في مكانه « **ألم تعلموا** » كما قلنا ، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن « **ييئس** » في قوله تعالى : ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًاۗ أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۗ﴾ [الرعد : ٣١] ، بمعنى : يعلم ، وبالتالي يدل هذا البيت على أن « **أن** » في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة ؛ لأنها مسبوقة بما يدل على العلم .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لطرفة في ديوانه ص ٨١ ، ولسان العرب ، مادة (حظرب) ، وتاج العروس ، (حصي) ، وكتاب العين ٧/ ١٧٧ .

الثالثة : أَلا يسبقها عِلْم ولا ظن ؛ فيتعين كَوْنُها ناصبة ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشعراء : ٨٢] .

وَأَمَّا إعمالها مُضْمَرةً فعلى ضربين ؛ لِأَنَّ إضمارها إِمَّا جائز ، أَو واجب .

فالجائز في مسائل :

إحداها : أنْ تقع بعد عاطفٍ مسبوقٍ باسْمٍ خالصٍ من التقدير بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى : ٥١]، في قراءة مَنْ

قوله : (**فالجائز في المسائل**) أل في المسائل للجنس ، فتبطل معنى الجمعية ، أو أراد بالجمع ما فوق الواحد ؛ لأنَّه لم يذكر الجائز إلا في مسألتين على ما يأتي .

قوله : (**أن تقع بعد عاطف**) أي : ذات (أن) تقع . . . إلخ ، ففي الكلام حذف مضاف ؛ لأنَّ المسألة ليست هي الوقوع . تأمل .

قوله : (**وما كان لبشر**) تحتمل (كان) النقصان ، والتمام والزيادة .

فعلى الأول : خبرها إما (لبشر) ، و(وحياً) حال من فاعل (يكلمه) وهو الله ؛ أي : موحياً ، أو من مفعوله ، وهو الضمير المنصوب ، فمعناه موحىً إليه من وراء حجاب بتقديرٍ ، أو موصِلاً بكسر الصاد ، أو بفتحها ؛ أي : موصَلاً إليه ، وإما (وحياً) والتفريع في الأخبار ؛ أي : ما كان تكليمهم إلا إيحاء ، أو إيصالاً من وراء حجاب ، أو إرسالاً ، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف ، والتقدير : تكليم وحي ، أو تكليم إرسال ، و(لبشر) على هذا تبيين ، فيتعلق بمحذوف تقديره : إرادتي لبشر ، أو أعني ، ويقدَّر هذا الثاني متأخراً عن الجار والمجرور ، لأنَّ (أعني) يتعدى بنفسه ، وتقديره مؤخراً لا يمنع من إدخال اللام على مفعوله المتقدِّم ، كما في قولك : لزيداً ضربت .

وعلى التمام والزيادة : فالتفريع في الأحوال المقدَّرة في الضمير المستتر في (لبشر) ، والمراد بالوحي في الآية : الإلهام أو الرؤيا في المنام ؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي كما ورد ، والمراد بالتكليم من وراء حجاب : أن يُسمعه الله كلاماً من غير أن يبصر السَّامعُ من يكلمه ، وليس المراد حجاب الله تعالى ؛ لأنَّه لا يجوز عليه تعالى ما يجوز على الأجسام من الحجاب ونحوه ، والمراد بإرسال الرسول : إرسال المَلَك إلى النبي ﷺ ، فيوحى إليه . هذا حاصل ما نقله الشنواني عن « المغني وحواشيه » .

قرأ من السبعة بنصب ﴿يُرْسِلَ﴾، وذلك بإضمار « أَنْ »، والتقدير : « أَو أَنْ يُرْسِلَ » ، و« أنْ » والفعل معطوفان على ﴿وَحيًا﴾ أَي : وَحْياً ، أَو إرسالاً ، و« وَحْياً » ليس في تقدير الفعل ، ولو أُظْهِرَت « أَنْ » في الكلام لجاز .

وكذلك قول الشاعر : [من الوافر]

وقال صاحب « الكشاف » : إن (من وراء حجاب) متعلق بمضمر ، والتقدير : إلا موحياً أو مكلماً من وراء حجاب ، و(وحياً) مصدر في موضع الحال ، وليس الجار متعلقاً بقوله : (أن يكلمه) ؛ لأنَّه قبل حرف الاستثناء ، فلا يعمل فيما بعده . اهـ .

قوله : (**معطوفان على وحياً**) ولا يصحُّ عطفه على (أن يكلِّمه) ؛ لأنَّه فاسد كما قال بعض المحققين ، قال : لأنَّه يلزم منه نفي الرُّسل ، أو نفي المرسل إليهم ؛ لأنَّ المعنى يصير عليه : وما كان لبشر أن يكلمه الله ، أو لا يرسل رسولاً . اهـ أفاده ش .

قوله : (**قول الشاعر**) أي : الشخص الشاعر ، وإنما أوّلناه بذلك ؛ لأنَّه من كلام مَيسون بفتح الميم ، فمثناة تحتية ساكنة ، فسين مهملة غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، تزوَّجها معاوية رضي الله تعالى عنه ، ونقلها من البدو إلى الشام ، فكانت تكثر الحنين إلى آبائها ، والتَّذكر إلى مسقط رأسها ، فسمعها ذات يوم تنشد :

لَبيــتٌ تخفــقُ الأَرواحُ فيــهِ ... أَحــبُّ إِلــيَّ مــنْ قَصــرٍ منيــفِ
ولُبــس عبــاءةٍ وتقــرَّ عينــيْ ... أَحــبُّ إِلــيَّ مــن لُبْـسِ الشُّفــوفِ
وأَكــلُ كسيــرةٍ مــنْ كِسْــرِ بيتــيْ ... أَحــبُّ إِلــيَّ مــن أَكــلِ الــرَّغيــفِ
وأَصــواتُ الــرِّيــاحِ بكــلِّ فــجٍّ ... أَحــبُّ إِلــيَّ مــن نقــرِ الــدُّفــوفِ
وكلــبٌ يَنبــحُ الطُّــرَّاقَ دُونِــي ... أَحــبُّ إِلــيَّ مِــنْ قِــطٍّ أَلــوفِ
وخــرقٌ مــن بنــي عمِّــي نحيــفٌ ... أَحــبُّ إِلــيَّ مِــن عِلْــجٍ عنيــفِ

وفي نسخة : (من عجل عليف) ، فقال رضي الله تعالى عنه : ما رضيتْ حتى جعلتني عجلاً عليفاً ، والأرواح بالواو : جمع ريح ، والمنيف : العالي ، والعباءة : بالمد نوع معروف من الأكسية ، والشُّفوف بضمِّ الشِّين لا بفتحها : جمع شَفٍّ بفتحها وكسرها ، وهو الثَّوب الرَّقيق ، وكِسْرُ البيت بكسر الكاف : شُقَّة الخِباء التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه ، والفجُّ : الطريق الواسع ، والدفوف : بضمِّ الدَّال : جمع دُفٍّ بضمها وفتحها ،

١٥ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

وهو الآلة التي يُضرب بها ، والخِرق : بكسر الخاء المعجمة السَّخي ، والنحيف : الهزيل ، والعلج : الرجل من كفَّار العجم ، والعنيف : الذي لا رفق فيه ، والعجل : ولد البقرة ، والعليف : بفتح أوله الذي يُعلَف ولا يرسل للرَّعي ، وقد ثبت البيت الذي ذكره المصنِّف في بعض النسخ بالواو عطفاً على قوله : (لبيتٌ) وهو الصَّواب ، وفي بعضها باللام ، وليس بصحيح كما نبَّه عليه المصنِّف في « شرح بانت سعاد » . اهـ ش ملخصاً .

---

(١) هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ، ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيبويه (١/٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرح شواهده ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (٥٠٤)، وفي شذور الذهب (رقم ١٥٦)، وأنشده الأشموني في نواصب المضارع ، وأنشده ابن عقيل أيضاً (رقم ٢٣٦) .

اللغة : « **عباءة** » هي ضرب من الأكسية معروف « **وتقر عيني** » كناية عن السرور « **الشُّفوف** » بضم الشين ـ جمع شف ـ بفتح الشين أو كسرها ـ وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته .

المعنى : تقول : إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي ، وأجلب إلى السرور مما أنا فيه ، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الخشنة ، فقد كان لباسي عباءة من صوف غليظ ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية ، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة .

الإعراب : « **ولبس** » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولبس مضاف ، و« **عباءة** » مضاف إليه « **وتقر** » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، تقر : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « **عيني** » عين : فاعل تقر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة ، وعين مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « **أحب** » خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **إلى** » جار ومجرور متعلق بأحب « **من لبس** » جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس المضاف ، و« **الشفوف** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **وتقر** » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : تقر ، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله: لبس، وهذا الإضمار جائز لا واجب ؛ فيجوز أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو ، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل ، وذلك نحو قولهم : « **الطائر فيغضب زيد الذباب** » وكما تقول أنت : « **الحاضر فيحصل لي السرور أبي** » فإنه يجب أن ترفع (يغضب) و(يحصل)؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل؛ لأن **المعنى**: الذي يطير، والذي يحضر =

تقديره : ولبس عباءة وأنْ تقرَّ عيني .

الثانية : أَنْ تقع بعد لام الجرّ ، سواء كانت لام التعليل[(١)] ، كقوله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل : ٤٤] وقوله تعالى : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح : ١-٢] .

قوله : (بعد لام الجرّ) هي المعروفة عندهم بـ(لام كي) .

قوله : (ليغفر لك الله) قال المصنف في « شرح الشُّذور » : فإن قلتَ : ليس فتح مكَّة علَّة للمغفرة ، قلت : هو كما ذكرت ، ولكنه لم يُجعل علَّة لها ، وإنَّما جُعِل علَّة لاجتماع الأمور الأربعة للنَّبي ﷺ ، وهي : المغفرة ، وإتمام النِّعمة ، والهداية إلى الصِّراط المستقيم ، وحصول النصر العزيز ، ولا شك أنَّ اجتماعها له عليه الصَّلاة والسَّلام حصل حين فتح الله عليه مكَّة ، وإنَّما مُثِّلتْ بهذه الآية ؛ لأنَّه قد يخفى التَّعليل فيها على من لم يتأمَّلها . اهـ

= هذا ، وقد علمت أن المراد بالعاطف في هذا الموضع واحداً من أربعة أحرف هي الواو وأو ـ وقد استشهد المؤلف لكل منهما ـ وثم ، والفاء ، ولم يستشهد لواحد منهما ، وشاهد الفاء قول الشاعر :

ولـولا تَـوقُّـعُ مُعْتَـرٍّ فـأُرضيَـهُ ... مـا كنـت أوثِـرُ إتـرابـاً علـى تَـرَبِ

المعتر : الذي يتعرض للسؤال ، والإتراب : الغنى ، والتراب : الفقر ، وشاهد (ثم) قول أنس بن مدركة الخثعمي :

إنِّـي وقَتْلـي سُلَيْكـاً ثـم أَعْقِلَـهُ ... كـالثـور يُضـرَبُ لمـا عـافَـتِ البَقَـرُ

(١) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للّام ، النوع الأول : لام الجحود ، وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها ، وضابطها : أنها المسبوقة بما كان ، نحو : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال : ٣٣] ، أو لم يكن ، نحو : ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء : ١٣٧] ، والثانية : لام التعليل ، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا ، نحو : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد : ٢٩] ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا ، والثالثة : لام العاقبة ، والرابعة: اللام الزائدة ، وهاتان يجوز إضمار أن المصدرية بعدهما ، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل : أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه ، ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول ما بعدها في الوجود ، وأما لام العاقبة ـ وتسمى لام الصيرورة أيضاً ـ فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها ، لكنه يحدث بعده اتفاقاً ، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعلٍ متعدٍّ ، وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام .

أَو للعاقبة، كقوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨]، فاللاَّم هنا ليست للتعليل ؛ لأَنَّهُمْ لم يلتقطوه لذلك ، وَإِنَّما ٱلتقطوه ليكون لهم قرَّة عينٍ ؛ فكان عاقبته أَنْ صار لهم عدوّاً وحزناً .

أَو زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ [الأحزاب : ٣٣] .

فالفعل في هذه المواضع منصوب بـ« أَنْ » مضمرة ، ولو أُظْهِرَتْ في الكلام لجاز ، وكذا بعد « كي » الجارة .

فإن قلتَ : كيف قال الله تعالى : ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح : ٢] ، مع أنَّه ﷺ سيد المعصومين ؟ قلتُ : قال الحافظ السيوطي : إن أحسن ما يجاب به عن هذه أنَّه كنَّى بالمغفرة عن العصمة ؛ أي : ليعصمك الله تعالى عن الذَّنب فيما تقدَّم من عمرك ، وفيما تأخر ، وقد نص غير واحد على أنَّ المغفرة والعفو والتَّوبة جاءت في القرآن والسُّنة في معرض الإسقاط والترخيص وإن لم يكن ذنب ، ومنه : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ٤٣] ، « عفا الله لكم عن صدقة الخيل والرقيق » ، ﴿ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا۟ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [المجادلة : ١٣] ، ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ؛ أي : رخَّص لكم . اهـ

قوله : (**أو للعاقبة**) وتسمَّى لام الصَّيرورة ، وفي الآية استعارة تبعية ، حيث قدر تشبيه ترتُّب نحو العداوة والحزن على نحو الالتقاط بترتب العلَّة الغائية ؛ أي : الباعثة عليه، كالمحبَّة والتَّبني بجامع مطلق الترتب الأعم من الطَّرفين ، فالترتُّب الثَّاني متعلِّق معنى اللام فقُدِّر استعارة الترتُّب الكلِّي المشبه به ؛ للترتُّب الكلِّي المشبه ، فسرى التشبيه لمعنى اللام الذي هو التَّرتب الجزئي ، فاستعير لفظ اللام ، واستعمل في الترتُّب الجزئي ، والعداوة والحزن قرينة .

قوله : (**أو زائدة**) هي الواقعة بعد فعل متعدٍّ ، وفائدتها التوكيد . اهـ ش .

قوله : (**وكذا بعد كي**) هكذا في بعض النُّسخ ، والصَّواب إسقاطه ؛ لما قدَّمه من أنَّها مضمرة بعد (كي) إضماراً لازماً ، قال الشنواني : قد يقال : التشبيه راجع لما قبل (لو) . اهـ تأمَّل .

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللامُ مقروناً بـ« لا » وَجَبَ إظهارُ « أَنْ » بعد اللام، سواءٌ كانت « لا » نافية كالتي في قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ ﴾ [النساء : ١٦٥] أو زائدة ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحديد : ٢٩]؛ أي : لأن يعلم أهل الكتاب .

ولو كانت اللام مسبوقة بكَوْنٍ ماضٍ منفي وجب إضمار « أَنْ »، سواء كان المُضِيُّ في اللفظ والمعنى، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال : ٣٣]، أو في المعنى فقط، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء : ١٦٨] وتُسمَّى هذه اللامُ « لامَ الجُحود » .

وتَلَخَّصَ أَنَّ لـ« أَنْ » بعد اللام ثلاثَ حالاتٍ :

١ـ وجوبَ الإضمار ؛ وذلك بعد لام الجحود .

٢ـ ووجوبَ الإظهار ؛ وذلك إذا اقترن الفعل بـ« لا » .

٣ـ وجواز الوجهين ، وذلك فيما بقي ، قال الله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾ [الأنعام : ٧١] وقال سبحانه : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ [الزمر : ١٢] .

قوله : (**وجب إظهار أن بعد اللام**) وذلك ليقع الفصل بين المتماثلين ، وهما اللاّم ولام (لا) ؛ لأنهم لو قالوا : (جئت لئلا تغضب) كان في ذلك قلق في اللفظ . اهـ ش .

قوله : (**مسبوقة بكونٍ ماضٍ . . . إلخ**) عبارته في « المغني » هي الدَّاخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ : (ما كان) أو بـ : (لم يكن) ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام . اهـ .

قوله : (**وتسمَّى هذه اللام لام الجحود**) قال النَّحَّاس : والصَّواب تسميتها لام النَّفي ؛ لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار . ذكره في « المغني » ، وأجاب ابن قاسم بأنَّ النَّحويين صار عُرفهُم أنَّ الجحد مطلق النفي ، والاصطلاح لا يُعتَرض عليه باللغة . اهـ .

قوله : (**وأُمِرنا لنسلم**) قال الزَّمخشري في « نكت الإعراب » : فإن قلت : ما محلُّ (أُمرنا) ؟ قلت : النصب عطفاً على محلِّ قوله : ﴿ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ﴾ [الأنعام : ٧١] على أنَّهما مفعولان ، كأنَّه قيل : قل هذا القول ، وقل : أُمرنا لنسلم ، فإن قلتَ : ما معنى اللام في (لنسلم) ؟ قلتُ : هي تعليل للأمر بمعنى أُمرنا ، وقيل لنا : أسلموا ؛ لأجل أن نسلم . اهـ ش .

ولمَّا ذكَرْتُ أنَّها تُضْمَر وجوباً بعد لام الجحود استطردتُ في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار « أَنْ »، وهي أربع :

إحداها : بعد « حَتَّى »، واعلم أنَّ للفعل بعد حتَّى حالتين : الرَّفع ، والنَّصب .

فَأَمَّا النَّصب : فَشَرْطُهُ كونُ الفعل مستقبلاً بالنِّسبة إلى ما قبلها ، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا .

فالأوَّل : كقوله تعالى : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه : ٩١] ؛ فَإِنَّ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مُسْتَقْبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً .

قوله : (**استطردت في ذكر بقيّة المسائل . . . إلخ**) قال في « المصباح » : استطرد له في الحرب إذا فَرَّ منه مكيدة ، ثمَّ كَرَّ عليه ، فكأنه اجتذبه من موضعه الذي لا يتمكَّن منه إلى موضع آخر يتمكَّن منه ، وقولهم : وقع ذلك على وجه الاستطراد كأنَّه مأخوذ من ذلك ، وهو الاجتذاب ؛ لأنك لم تذكره في موضعه ، بل مهَّدت له موضعاً ذكرته فيه . اهـ، ووجه الاستطراد هنا : أنَّ كلامه في إضمار (أَنْ) بعد اللام ، فذِكْره لغيرها ليس في محلِّه ، لكنه ذكره ؛ لمناسبة وجوب الإضمار ، وهذا ظاهر ، فلا اعتراض على المصنِّف .

قوله : (**إحداها : بعد حتَّى**) أي : ذات وقوع المضارع بعد (حتَّى) .

قوله : (**فشرطه كون الفعل مستقبلاً**) لأنَّ نصبه بإضمار (أَنْ) ، وهي تُخلِصُ الفعل للاستقبال .

قوله : (**إلى الأمرين جميعاً**) هما قولهم : (لن نبرح . . . إلخ) ، وعكوفهم ؛ أي : إقامتهم على عبادة العجل الذي صنعه السَّامري ، واعترض التمثيل بهذه الآية باحتمال أنها من القِسْمِ الثاني ، فيكون فيها الوجهان ؛ إذ العكوف ورجوع موسى ماضيان بالنِّسبة إلى زمن نزول الآية ، لكنَّ الرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف ، وأجيب بأنَّ المنظور إليه في هذه الآية حكاية كلامهم ، وعبارتهم الصادرة منهم ، ورجوعُ موسى مستقبلٌ بالنسبة إلى زمن التكلُّم المحكي ، بخلاف الآية الثانية ، فإنَّه ليس فيها حكاية لكلام آخر ، بل هو إخبار من الله ، فنُظِر فيه لزمن النزول ؛ لأنَّه زمن التَّكلم بالنِّسبة إليه . اهـ من الشنواني .

والثاني : كقوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] ؛ لأَنَّ قول الرَّسول وَإِنْ كان ماضياً بالنِّسبة إلى زمن الإخبار إلاَّ أنَّه مُسْتَقْبل بالنسبة إلى زلزالهم .

ولـ« حتَّى » التي ينتصب الفعل بعدها معنيان :

فتارةً تكون بمعنى « كي » ، وذلك إذا كان ما قبلها عِلَّة لما بعدها ، نحو : « أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ » .

وتارةً تكون بمعنى « إلى » ، وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها ، كقوله تعالى : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه : ٩١] ، وقولك : « لأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » .

وقد تصلح للمعنيين معاً، كقوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات : ٩] يحتمل أَنْ يكون المعنى : « كي تفيء » ، أو « إلى أَنْ تفيء » .

والنَّصبُ في هذه المواضع وشبهها بـ« أَنْ » مضمرةً بعد « حتَّى » حَتْماً ، لا بـ« حتَّى » نفسها ، خلافاً للكوفيين ؛ لأَنَّها قد عملت في الأسماء الجرَّ ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥]، ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف : ٣٥] ، فلو عملت في الأَفعال النَّصب ، لزم أَنْ يكون لنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارةً في الأَسماءِ وتارةً في الأَفعال ، وهذا لا نظير له في العربية .

وأَمَّا رَفْعُ الفعل بعدها فلهُ ثلاثةُ شروط :

قوله : (﴿وزلزلوا حتَّى يقولَ الرَّسولُ. . .﴾ إلخ) أي : أُزعجوا إزعاجاً شديداً مشبهاً بالزلزلة ، مما أصابهم من الأهوال إلى ما ذكر .

قوله : (أسلم حتى تدخل الجنَّة) التمثيل صحيح ؛ لأنَّ الأمر بالإسلام سبب له ، والإسلام سبب لدخول الجنَّة ، والمراد من السَّبب ههنا : أن يكون مفضياً إلى المسبب المقصود في الجملة ، وإن لم يكن مستلزماً له . اهـ ش .

قوله : (وهذا لا نظير له) أي : لا نظير له مع اتِّحاد الجهة ، واتِّحاد المعنى ، فلا ترِد (أيٌّ) الشرطية في نحو : أيَّ رجل تضرب أضرب ؛ فإنَّها عملت الجزمَ في الفعل ، والخفضَ في الاسمِ ، لكن لاختلاف الجهة ، إذ جزمها بجهة شرطيتها ، وجرُّها بجهة الإضافة ، ولا ترد اللام حيث جرَّت الأسماء في نحو : لينفقْ ؛ لاختلاف المعنى ؛ إذ الجازمة طلبية ، بخلاف الجارَّة ، فكأنهما شيئان . تأمَّل .

الأول : كونه مُسبَّباً عمَّا قبلها ؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو : «ما سرتُ حتى أدخلَ البلد» لأن انتفاء السير لا يكون سبباً للدخول ، وفي قولك : « سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » لأَنَّ السير لا يكون سبباً لطلوعها .

الثاني : أَنْ يكون زمَنُ الفعلِ الحالَ لا الاستقبالَ، على العكس من شرط النصب ، إلاَّ أَنَّ الحال تارةً يكون تحقيقاً وتارةً يكون تقديراً ؛ **فالأَوَّل** كقوله : « سِرْتُ حتى أَدْخُلُهَا » إذا قلت ذلك وأَنت في حالة الدخول ، **والثاني** : كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضَيا، ولكنك أَردت به حكاية الحال ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة : ٢١٤] ؛ لأَنَّ الزِّلْزَال والقول قد مَضَيا .

الثالث : أَنْ يكون ما قبلها تامَّاً ، ولهذا امتنع الرفع في نحو : « سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا »

قوله : (**امتنع الرَّفع في نحو : ما سرت . . . إلخ**) وكما امتنع الرَّفع ـ لما ذكر ـ يمتنع النصب ؛ لعدم الاستقبال ، والجرُّ لأنَّه ليس بغاية ، فهو تركيب فاسد كما قاله بعض المحققين من مشايخنا ، نعم يجوز النصب إن أردت حكاية الحال الماضية بأن قدرت أَنَّ السير هو الذي يقع أولاً ، ويعقبه ما بعده ، فتأمَّل .

قوله : (**تحقيقاً**) بأن يكون معمولها واقعاً حين التَّكلُّم حقيقة ، وقوله : (**تقديراً**) أي : بطريق التَّقدير والحكاية .

قوله : (**ولكنَّك أردت به حكاية الحال**) ومعنى حكاية الحال أن يفرض الفعل الواقع في الماضي واقعاً زمن الإخبار ، فيخبر عنه بالفعل الحال ؛ نظراً إلى أنك لو أخبرت عنه وقت حصوله لكان بهذه العبارة .

قوله : (**جاء الرفع في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾**) قال ابن الحاجب : من رفع لفظ (يقول) في الآية ، فعلى أنَّ الإخبار بوقوع شيئين أحدهما الزِّلزال ، والثاني القول ، والخبر الأول على وجه الحقيقة ، والثاني على حكاية الحال ، والمراد مع ذلك : الإعلام بأمر ثالث ، وهو تسبب القول عن الزِّلزال ، ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بشيء واحد ، وهو الزِّلزال ، وبأنَّ شيئاً آخر كان مترقَّباً وقوعه ؛ ليكون مستقبلاً ، وإلا لو قدره واقعاً ، لكان حالاً على وجه الحكاية .

قوله : (**امتنع الرفع في نحو : سيري . . . إلخ**) لأن ما بعدها مستأنف فيبقى المبتدأ قبلها بلا خبر .

وفي نحو : « كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » إن حملت « كان » على النقصان ، دون التمام[(١)] .

المسألة الثانية : بعد « أَو » التي بمعنى « إِلى » أو « إِلاَّ » .

فالأَوَّل كقولك : « لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي »؛ أَي : إِلى أَنْ تقضيني حقي ، وقال الشاعر : [من الطويل]

١٦ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ[(٢)]

قوله : (على النقصان . . . إلخ) لأنَّه على الأول يصير اسم كان لا خبر له ؛ لأن ما بعد (حتَّى) مستأنف ، وأمَّا على الثاني : فيجوز الرَّفع ؛ لأنَّ ما قبل (حتى) حينئذٍ مستقل بنفسه.

قوله : (لأَلزَمنَّك) بفتح الهمزة والزَّاي ، مضارع لزمته ، بمعنى : تعلقت به .

قوله : (لأستسهلن الصعبَ . . . إلخ) (المنى) : جمع منية ، وهو ما يتمناه الإنسان ، والآمال : جمع أمل ، وهو الرجاء ، والمراد هنا : المأمولات ، (وانقياد) : حصولها ، والشاهد في قوله : (أو أدرك المنى) فإنَّه منصوب بـ(أَنْ) مضمرة ، (أو) عاطفة للمصدر المنسبك من (أَنْ) على مصدره ، مأخوذ مما تقدَّم ، والتقدير : ليكونن استسهالُ مُنًى للصَّعب ، أو إدراك للمنى ، وإنَّما احتاجوا إلى هذا التأويل ؛ ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك ، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك ، فافهم .

---

(١) إذا جعلت « كان » ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها ، وليس هذا جملة تامة ؛ لأن خبر « كان » لم يذكر ، وأما إذا جعلت « كان » تامة فإن المذكور حينئذٍ يكون جملة تامة من فعل وفاعل ، والمعنى : حدث سَيْري حتى أدخلها .

(٢) هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين ، وممن استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٧)، وفي الشذور (رقم ١٤٦)، والأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) .

اللغة : « أستسهلن » يريد أنه يعده سهلاً أو يصير الصعب سهلاً بماضي همته وعالي نظرته « الصعب » الأمر الذي يشق احتماله « المنى » جمع منية ، بضم الميم فيهما ، مثل مدية ومدى ، والمنية : ما يتمناه الإنسان ويرغب في حصوله « انقادت » سهلت وتذللت « الآمال » جمع أمل، مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال .

المعنى : يقول : إنه سيتحمل الشدائد، ويصطبر على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه، ثم بين أن=

والثاني كقولك : « لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » ؛ أَي : إِلاّ أَنْ يُسْلِمَ ، وقال الشاعر :

١٧ـ وَكُنْـتُ إِذَا غَمَـزْتُ قَنَـاةَ قَـوْمٍ كَسَـرْتُ كُعُـوبَهَـا أَوْ تَسْتَقِيمَـا[1]

قوله : (**وكنت إذا غمزت . . . إلخ**) (**الغمز**) : بالغين المعجمة والزاي : الجسُّ باليد ، و(**القناة**): الرّمح إذا رُكِّب فيه السِّنان ، وجمعها **قناً** ، مثل حصاة وحصى ، **وقِناء** بوزن جبال ، **وقنوات وقُنُو** على وزن فعول ، كما في « المصباح » ، و(**كعوب الرمح**): النواشز ؛ أي : المرتفع في أطراف الأنابيب : جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

= المجد لا يدرك إلا إذا رضي طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه .

الإعراب : « **لأستسهلن** » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « **الصعب** » مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « **أو** » حرف بمعنى إلى « **أدرك** » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **المنى** » مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « **فما** » الفاء حرف عطف ، وما : حرف نفي « **انقادت** » انقاد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « **الآمال** » فاعل انقاد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **إلا** » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **لصابر** » اللام حرف جر ، وصابر : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله : « **أدرك** » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك ، بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وقد ذكر جماعة من النحاة أن « **أو** » في هذا البيت بمعنى إلى ، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وذكر قوم أنها بمعنى حتى ، وممن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن « **إلى** » و« **حتى** » بمعنى واحد ، وهو الغاية ، وذكر السيوطي أن « **أو** » ههنا بمعنى إلا ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد ، واعلم أن ضابط « **أو** » التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً ، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء ، وأما « **أو** » التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة ، كالإسلام في نحو قولك : « **لأقتلن الكافر أو يسلم** » .

(١) هذا البيت لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٢٤٨) وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨)، وفي الشذور (رقم ١٤٧)، والأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٦)، وهو من الوافر .

اللغة : « **غمزت** » الغمز : جس باليد يشبه النخس « **قناة** » أراد الرمح « **قوم** » رجال ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾ [الحجرات : ١١] . =

أي : إلاّ أَنْ تستقيم فلا أَكسر كعوبها ، ولا يصح هنا معنى إلى ؛ لأَنَّ الاستقامة لا تكون غايةً للكسر .

المسألة الثالثة : بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة . . . .

والمعنى المراد: من لم يصلح له الملاينة تولييناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم، وقال الدماميني: فيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتَّصفوا بالفساد، فلا يكفُّ عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة ؛ حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً مانعاً من اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم . اهـ

قوله : (**بعد فاء السببية**) هي التي قصد بها كون ما قبلها سبباً للفعل الذي بعدها ، ولا بدَّ أن تكون للعطف أيضاً ، واحترز بفاء السببية من الفاء التي هي لمجرد العطف ، نحو : ما تأتينا فتحدثنا ؛ بمعنى : فما تحدثنا ، فهو شريك المعطوف عليه في النَّفي الدَّاخل عليه فيرفع ، وعلى ذلك قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات : ٣٦] ، فالفاء هنا عاطفة ، والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق ، وكأنه قيل : ولا يؤذن لهم ، فلا

وقول زهير بن أبي سلمى المزني : [من الوافر]

وما أَدْرِي وسَوْفَ إخالُ أَدْرِي *** أَقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

« **كعوبها** » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الناشز « **تستقيما** » تعتدل .

المعنى : أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته ، وضرب لذلك مثلاً حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها .

الإعراب : « **كنت** » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع « **إذا** » ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب بـ: كسرت « **غمزت** » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا « **قناة** » مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف ، و« **قوم** » مضاف إليه « **كسرت** » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « **كعوبها** » كعوب : مفعول به لكسرت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكعوب مضاف وها مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **أو** » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **تستقيما** » فعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله : « **تستقيما** » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : تستقيم ، بأن المضمرة وجوباً بعد « **أو** » التي بمعنى إلا .

بنَفْيٍ مَحْضٍ ، أَو طلبٍ بالفعل .

فالنَّفْيُ كقوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر : ٣٦] .

وقولك : « ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا » .

واشترطنا كونَهُ مَحْضاً احترازاً من نحو : « مَا تَزَالُ تأتينا فَتُحَدِّثُنَا »، و« مَا تَأْتِينَا إِلاَّ فَتُحَدِّثُنَا »، فَإِنَّ معناهما الإثبات ، فلذلك وجب رَفْعُهما .

أَمَّا الأَوَّل : فَلأَنَّ « زال » للنفي وقد دخل عليه النفي ، ونفيُ النفيِ إثباتٌ .

وأَمَّا الثاني : فلانْتِفاء النفي بـ« إلاَّ » .

وأَمَّا الطلب : فَلأنَّه يشمل الأَمر ، كقوله : [من الرجز]

١٨ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[(١)]

يعتذرون ، واحترزت بقولي : أن تكون للعطف أيضاً ، من جعلها لمجرد السَّببية ، لا للعطف أيضاً ، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً ؛ أي : مبنياً على مبتدأ محذوف ، فإنَّه يجب الرَّفع ؛ لخلو الفعل من النَّاصب والجازم ، فتقول : ما تأتيني فأكرمك ؛ بمعنى : فأنا أكرمك ؛ لكونك لم تأتني ، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه .

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله : أَنَّ الوجه الأول يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها ، وهذا الوجه انْصَبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصَّة دون ما بعدها ؛ لأَنَّك لم تجعل الفاء للعطف ، هكذا أفاده المصنف في « شرح الشُّذور » فانظر تمامه فيه ؛ فإنَّه حسن .

قوله : (محض) أي : خالص من معنى الإثبات .

قوله : (أو طلب بالفعل) تقدَّم الكلام عليه .

قوله : (يا ناق) أي : يا ناقتي ، فهو مرخَّم ، و(**العَنَق**) بفتحتين : نوع من السَّير ، وهو منصوب على أنَّه ناب عن المصدر ، أو صفة مصدر محذوف ؛ أي : سيراً عنقاً ، و(**الفسيح**) : الواسع ، والشاهد في قوله : **(فنستريحا)** فإنَّه منصوب بفتحة ظاهرة ، والألف للإشباع . كذا قيل ، قلت : الأقرب جعلها للتثنية ، والضمير عائد له ولناقته ؛ أي : أستريح أنا وأنت .

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٠)، وفي الشذور (رقم ١٥٠)، والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٢٠) . =

والنَّهْيَ ، نحو : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ [طه : ٨١] .

والتَّحْضِيضَ ، نحو : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [المنافقون : ١٠] .

قوله : (**والنهي**) شرطه عدم النَّقض بـ : (إلا) قبل الفاء ، وإلا وجب الرفع نحو : لا تضرب إلا عمراً ، فيغضب ، فإن نقض بعدها لم يمتنع النصب، نحو : لا تضرب زيداً ، فيغضب عليك إلا تأديباً ، أفاده في « شرح الشذور » بزيادة .

قوله : (﴿**ولا تطغوا فيه فيحل**﴾) أي : تطغوا فيما رزقناكم بأن تكفروا النِّعمة فيحِل ـ بكسر الحاء؛ أي : يجب، وبضمها؛ أي : ينزل ـ ؛ أي : لا يكن منكم طغيان ، فحلول غضبي .

قوله : (**والتَّحضيض**) أي : الطلب بحثٍّ وإزعاج ؛ أي : الطلب المتأكد .

قوله : (﴿**لولا أخَّرتني**﴾) أي : هلا تؤخِّرني إلى أجل قريب ؛ أي : ليكن منك تأخير ، فتصدُّق منِّي ، وكوني من الصَّالحين ، قال بعضهم : والظاهر أَنَّ (لولا) في أمثال هذه تكون لمجرد التَّمني ، فيكون التَّقدير : ليتك أخَّرتني . . . إلخ ، وأصل أَصَّدَّق أتصدَّق ، فقلبت التاء صاداً ، وأدغمت الصاد في الصاد ، وقد قرىء شاذاً بهذا الأصل .

= **اللغة** : « **ناق** » مرخم ناقة « **عَنَقاً** » بفتح العين المهملة والنون جميعاً ـ هو ضرب من السير السريع « **فسيحاً** » واسعاً « **سليمان** » هو سليمان بن عبد الملك بن مروان « **نستريحا** » نلقي عنا تعب السفر .

المعنى : يأمر ناقته أن تجد في السفر ، وتدأب عليه ، حتى تصل إلى ممدوحه ، وهناك يلقىٰ هو وهي من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر وعناءه .

الإعراب : « **يا** » حرف نداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **ناق** » منادى مرخم ، وأصله يا ناقة ، مبني على الضم في محل نصب ، أو مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، الثانية لغة من ينتظر « **سيري** » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « **عنقاً** » هو مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ؛ أي : سيراً عنقاً « **فسيحاً** » صفة لقوله : عنقاً « **إلى** » حرف جر « **سليمان** » مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون « **فنستريحا** » الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله : « **فنستريحا** » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : نستريح بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو قوله : « **سيري** » .

والتَّمنِّي ، نحو : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ ﴾ [النساء : ٧٣] .

والتَّرجِّي ، كقوله تعالى : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر : ٣٦-٣٧] في قراءة بعض السبعة بنصب ﴿أَطَّلِعَ﴾ .

والدُّعاء ، كقوله : [من الرمل]

١٩- رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنْ(١)

(فائدة)

قرأ بعض السبعة بجزم (أكنْ) عطفاً على محلِّ (أصَّدَّق) ؛ لأن المعنى : إن أخَّرتني أصَّدَّق ، فهو من العطف على المعنى ، كما في « المغني » .

قوله : (فأطلع في قراءة . . . إلخ) لا يخفى أنَّ المقصود من ذكر هذه الآيات التمثيل لما ذكر ، ويكفي فيه وجود الاحتمال ، فلا ينافي احتمال أن يكون النَّصب في جواب الأمر من قوله : (ابن لي) ، أو عطفاً على الأسباب على حد :

وَلبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني

ونحو ذلك ، فتأمل .

قوله : (بنصب أطَّلِعَ) احترز به عن قراءة الرَّفع ، فليست مما نحن فيه .

قوله : (ربِّ وفِّقني . . . إلخ) أي : يا ربِّ وفِّقني حتَّى لا أميل عن طريقة السَّاعين في خير طريقة ، والسَّنَن : بفتح السين والنون في الموضعين ، والشاهد نصب (فلا أعدلَ) في جواب الدُّعاء .

---

(١) هذا الشاهد من الأبيات التي لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣٢١)، والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٥١) .

اللغة : « **وفقني** » اهدني وسدد خطواتي « **أعدل** » أميل وأنحرف ، وتقول : عدلت عن كذا ؛ إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته ، وتقول : عدلت إلى كذا ؛ إذا أقبلت عليه ورغبت به واتجهت نحوه ؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدى به هذا الفعل ، ومثله : « **رغبت في كذا** » إذا أحببته ، وتقول: « **رغبت عن كذا** » إذا كرهته، ولذلك نظائر كثيرة ، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه اللغة « **سَنَن** » هو بفتح السين والنون جميعاً ، وهو الطريق ، والمراد هنا الطريق المعنوي كالصراط في قوله تعالى : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة : ٦] « **الساعين** » جمع ساع . =

والاستفهام ، كقوله : [من البسيط]

٢٠ـ هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ(١)

قوله : (والاستفهام) أي : سواء كان بحرف نحو : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، أو باسم نحو : من يدعوني فأستجيب له ؟

قوله : (هل تعرفون لُباناتي . . . إلخ) (اللُّبانات) : جمع لبانة بضم اللام ؛ أي : الحاجة ، والشاهد في (فأرجوَ) ، و(يرتدَّ) عطف على (أرجو) .

= **المعنى** : يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الخير الذي يَسلكه الذين يسعون إلى الفلاح فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف .

الإعراب : « **رب** » منادى بحرف نداء محذوف، والأصل يا رب، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها ، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة ، ورب مضاف، وياء المتكلم المحذوفة وهي منوية الثبوت مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «وفقني»: وفق: فعل دعاء، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره **أنت** ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « **فلا** » الفاء فاء السببية، ولا: حرف نفي ، وكلاهما لا محل له من الإعراب « **أعدل** » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **عن** » حرف جر « **سنن** » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بـ : (أعدل) و« **سنن** » مضاف ، و« **الساعين** » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم « **في** » حرف جر ، و« **خير** » مجرور بـ : « **في** » والجار والمجرور متعلق بـ : « **الساعين** » لأنه جمع اسم فاعل ، واسم الفاعل كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، و« **خير** » مضاف ، و« **سنن** » مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسُكِّن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله : « **فلا أعدل** » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : « **أعدل** » بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله : « **وفق** » كما يفهم من إعراب البيت .

(١) لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء، واستشهد به الأشموني في نواصب المضارع .

اللغة : « **لُباناتي** » بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة ، جمع لُبانة ، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمة العالية « **فيرتد** » أي : يعود ويرجع ، وكني بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلج صدره ، وقال: « **بعض الروح** » إما على إقحام كلمة بعض ، وإما لأنه لا يؤمل أن تقضى جميع لباناته ، بل غاية آماله أن يقضي بعضها فيعود له بعض الروح ، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلول اللفظ الأول ، ونحن قررنا أنه كنى به عن معنى آخر . =

والعَرْضِ ، كقوله : [من البسيط]

٢١- يا بْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ... قَدْ حَدَّثُوكَ ؛ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[1]

قوله : (والعرض) مأخوذ من قولك : عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه ، وأبرزها عليه ، فيكون معناه الطلب على سبيل الرِّفق بحسب معونة المقام . اهـ ش .

قوله : (يا بن الكرام . . . إلخ) حدَّثوك ؛ أي : حدَّثوك به ، والشاهد في قوله : (فَتُبْصِرَ) حيث نُصِبَ في جواب العَرض ، وهو (ألاَ) ، و(راءٍ) : مبتدأ وخبره (كمن سمعا)؛ أي : كمن سمعه ، وألفه للإطلاق ؛ أي : ليس الرَّائي المشاهد كالسامع بما حدث من غير رؤية ، ولا حاجة لادِّعاء القلب في البيت، فتأمَّل .

= **المعنى** : يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية ، فيترتب على معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه .

الإعراب : « **هل** » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **تعرفون** » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع « **لباناتي** » لبانات : مفعول به لتعرفون منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، ولبانات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « **فأرجو** » الفاء فاء السببية ، أرجو : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **أن** » حرف مصدري ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **تقضى** » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو ، والتقدير : فأرجو قضاءها « **فيرتد** » الفاء حرف عطف ، يرتد : فعل مضارع معطوف على تقضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « **بعض** » فاعل يرتد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبعض مضاف و« **الروح** » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « **للجسد** » جار ومجرور متعلق بـ: يرتد .

الشاهد فيه : قوله : « **فأرجو** » حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله : « أرجو »ـ بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله : « **هل تعرفون لباناتي** » .

(١) هذا الشاهد أيضاً من الأبيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في الشذور (رقم ١٥٢)، وابن عقيل (رقم ٣٢٢) .

اللغة : « **الكرام** » جمع كريم « **تدنو** » تقرب ، وأراد به أن ينزل بدارهم « **راءٍ** » اسم فاعل من الرؤية ، حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين . =

واشترطتُ في الطلب أَنْ يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك: « نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ »، و« صَهْ

قوله: (احترازاً... إلخ) خرج به أيضاً الطلب بلفظ الخبر، نحو: (حسبك الحديث فينام الناس)، وعن الطلب بالمصدر، نحو: (سعياً فنزورك)، لكن قال المصنف في تعليقه: الحقُّ أنَّ المصدر الصَّريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده، قال: وينبغي أن يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه. اهـ ش.

= **المعنى**: يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم، من حسن لقائهم للضيف، وقيامهم له بما توجبه الأريحية، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها.

الإعراب: « **يا** » حرف نداء « **ابن** » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و« **الكرام** » مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة « **ألا** » حرف دال على العرض، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **تدنو** » فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **فتبصر** » الفاء فاء السببية، تبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و« **ما** » اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب « **قد** » حرف دال على التحقيق « **حدثوك** » حدث: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث، مبني على الفتح في محل نصب والمفعول الثاني محذوف، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول، وتقدير الكلام: فتبصر الذي حدثوكه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**فما**» الفاء عاطفة، وما: نافية « **راءٍ** » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « **كمن** » الكاف حرف جر، من: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « **سمعا** » فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: « **فتبصر** » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بقوله: « **ألا تدنو** »، والعرض: هو الطلب بلين ورفق، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت (سيبويه ١/ ٤٢٠): [من البسيط]

ألا رَســولَ لنــا مِنّــا فيُخْبِــرَنَــا ... مــا بُعْـدُ غـايتِنـا مـن رَأسِ مُجْـرانَـا

فَنُحَدِّثُكَ » بالنصب في جواب اسم الفعل ، فإنه لا يجوز خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ، ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد « نَزَالِ » و« دَرَاكِ » ونحوهما مما فيه لفظُ الفعل ، دون « صَهْ » و« مَهْ » ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه[1] ، وقد صَرَّحتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب « اسم الفعل » .

المسألة الرابعة : بعد واو المعية إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره ، مثالُ ذلك قوله

قوله : **(خلافاً للكسائي)** اسمه علي بن حمزة ، ولقِّب بذلك ؛ لأنَّ النَّاس كانوا يجالسون معاذ بن مسلم الهراء في الثياب الفاخرة ، وكان هو يجالسه في كساء، فقيل له : الكسائي ، مات بالرِّي سنة تسع وثمانين ومئة ، وقيل : سنة اثنتين وثمانين ، وقيل : سنة اثنتين وتسعين . ذكره في « المزهر » .

قوله : **(ابن جنِّي)** هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النَّحوي ، قرأ على أبي علي الفارسي ، وكان أبوه جني مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي ، ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة ، ووفاته في صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، قال ابن خلكان : وجني بكسر الجيم ، وتشديد النون بعدها ياء ، وقال الدماميني : بإسكان الياء ، وليس منسوباً ، وإنما هو معرَّب . اهـ ش . قال السيوطي في « المزهر » : وكان هو ـ أي : ابن جني ـ وشيخه أبو علي الفارسي معتزليَّيْن .

قوله : **(مما فيه لفظ الفعل)** (من) بيانية ، لكن على حذف مضاف ؛ أي : من بقية ما فيه لفظ الفعل ، ومثله قوله : **(مما فيه معنى الفعل دون حروفه)** . اهـ ش .

قوله : **(بعد واو المعية إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره)** قال أبو حيان : ولا أحفظه جاء بعد الواو في الدُّعاء ، ولا العَرْض ، ولا التَّحضيض ، ولا الرَّجاء ، ولا ينبغي أن يقدَّم

---

(١) اسم فعل الأمر على ضربين ؛ الأول قياسي ، وهو : أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً على زنة فَعَال ـ بفتح الفاء والعين ـ وتبنيه على الكسر ؛ للدلالة على الأمر، فتقول من الضرب والنصر : ضراب ، ونصار ، كما قالوا في النزول : نزال ، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل ؛ أي: الحروف الأصلية التي يتألف منها ، والثاني سماعي ، وهو ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو: (صه) بمعنى اسكت و(مه) بمعنى انكفف ، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه ، ألا ترى أن كلمة « صه » تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها ، وكذلك « مه » تدل على ما يدل عليه لفظ انكفف وليس فيها حروف انكفف ، ولا شيء منها .

تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران : ١٤٢]، ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام : ٢٧] في قراءة حمزة وابن عامر وحفص ، وقال الشاعر :

٢٢ـ أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُـمْ وَيَكُـونَ بَيْنِـي وَبَيْنَكُـمُ الْمَـوَدَّةُ وَالإِخَـاءُ[1]

على ذلك إلا بسماع . اهـ، والمعيَّة هنا : معيَّة فعلين ، بخلاف النَّصب بعد واو المعيَّة ؛ فإنها معية اسم كما في « الهمع » .

قوله : (ولمَّا يعلم) قال في « شرح الشُّذور » : المعنى : أنكم تجاهدون ، ولا تصبرون ، وتطمعون أن تدخلوا الجنَّة ، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصَّبر على ما يصيبكم فيه ، فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم ، والتقدير : بل حسبتم أن تدخلوا الجنَّة وحالتكم هذه الحالة . اهـ، فالمنفي حينئذٍ عِلمُ الله بوقوع الصَّبر مصاحباً للجهاد ، ونفيُ علم الله بهذا المعنى صحيح ؛ لأنَّ علمَ غيرِ الواقع واقعاً . . جَهْل ، تعالى الله عنه .

قوله : (ألم أك جاركم . . . إلخ) محلُّ الشَّاهد يكون حيث نُصِبَ بتقدير (أَنْ) لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام ، و(المودة) : المحبة ، (الإخاء) بكسر الهمزة : مصدر آخاه بالمدِّ، بمعنى : الأخوة والصَّداقة .

---

(١) هذا الشاهد من كلمة للحطيئة يهجو بها الزبرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وسيبويه (١/ ٤٢٥)، والمؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ١٥٥)، وابن عقيل (رقم ٣٢٤) وهو من الوافر .

اللغة : « **جاركم** » نازلاً في جواركم ، أو مستجيراً بحماكم « **الإخاء** » بكسر الهمزة ـ مصدر آخيته ، إذا اتخذته أخاً .

المعنى : يوبخ الحطيئة بهذا البيت آل الزبرقان ، ويقول لهم : كنت موالياً لكم نازلاً في حماكم ، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة ، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم ؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم ؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة .

الإعراب : « **ألم** » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « **أك** » أصله أكن ، فحذفت النون للتخفيف ، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو مجزوم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **جاركم** » جار : خبر أكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « **ويكون** » الواو واو المعية ، « يكون » فعل مضارع ناقص ، =

وقال آخر : [من الكامل]

٢٣ـ لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِـيَ مِثْلَـهُ عَارٌ عَلَيْكَ ـ إِذَا فَعَلْتَ ـ عَظِيمُ[1]

قوله : (لا تنهَ عن خلق . . . إلخ) (الخلُق) بضم اللام : ملكة يصدر بها الأفعال عن النفس بسهولة من غير تقدم فكر ، ولا رويَّة ، و(عارٌ) : خبرُ مبتدأ محذوف ؛ أي : ذلك عار عليك ، و(عظيم) : صفته ، وإذا فعلت : معترض بينهما ، والعار : ما يلزم منه عيب أو سبٌّ ، والشاهد في قوله : (وتأتي) .

= وهو منصوب بأن المصدرية المضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « **بيني** » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم ، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « **وبينكم** » الواو حرف عطف ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « **المودة** » اسم يكون تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **والإخاء** » الواو حرف عطف ، الإخاء : معطوف على المودة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **ويكون** » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية ، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله : « **ألم أك جاركم** » .

ومثال نصب المضارع الواقع بعد واو المعية في جواب الاستفهام قول الشريف الرضي : [من الكامل]

أَتَبِيْـتُ رَيَّـانَ الجُفُـونِ مِـنَ الكَـرَى وَأَبِيـتُ مِنْـكَ بِلَيْلَـةِ المَلْسُـوعِ ؟

(١) هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو ، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته ، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكناني ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيبويه (١/ ٤٢٤) ونسبه للأخطل ، وذكر الأعلم في شرحه أنه لأبي الأسود ، والأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في أوضح المسالك (رقم ٤٩٩) ، وفي شذور الذهب مرتين (رقم ١١١) ، وابن عقيل (رقم (٣٢٨) ، وقبل هذا البيت قوله :

يَـا أَيُّهَـا الـرَّجُـلُ المُعَلِّـمُ غَيْـرَهُ هَـلاَّ لِنَفْسِـكَ كَـانَ ذَا التَّعْلِيـمُ

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَام وَذِي الضَّنَى كَيْمـا يَصِـحَّ بِـهِ وَأَنْـتَ سَقِيْـمُ

ابْـدَأْ بِنَفْسِـكَ فَـانْهَهَـا عَـنْ غَيِّهَـا فَـإِذَا انْتَهَـتْ عَنْـهُ فَـأَنْـتَ حَكِيـمُ

فَهُنَـاكَ يُسْمَـعُ مَـا تَقُـولُ وَيُشْتَفَـى بِـالقَـوْلِ مِنْـكَ وَيَنْفَـعُ التَّعْلِيـمُ

اللغة : «**السَّقام**» بفتح السين : المرض وفعله سقُِم ـ بكسر القاف أو ضمها ـ والسقيم : المريض ، و«**الضنى**» هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد ، و«**الغيّ**» ضد الرشد ، و«**العار**» : كل شيء يلزمك بسببه عيب .

المعنى : ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمراً من الأمور وأنت تأتي مثل هذا الأمر =

وتقول : « لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ » :

فتنصب « تشربَ » إِنْ قَصَدْت النَّهْيَ عن الجمع بينهما .

وتجزم إِنْ قَصَدْت النَّهْيَ عن كل وَاحدٍ منهما ؛ أي : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

قوله : **(إن قصدت النهي عن الجمع بينهما)** وقد ذكر الأطباء أن الجمع بين اللبن والسَّمك يولِّد أمراضاً رديئة مزمنة سريعاً مثل : الجذام والبرص والفالج والقولنج .

قوله : **(إن قصدت النهي عن كل واحد منهما)** اعترضه الدَّماميني بأنَّه لا موجب لتعين أن يكون النهي عن كلٍّ واحد منهما على كلِّ حال ، ولا مانع أن يكون المراد النَّهي عن الجمع

= ولا تلزم نفسك تركه ، ويقول لك : إنك إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم ، وعابك الناس ، ولم يقتدوا بكلامك ؛ لأن المرشد الذي يجب أن تكون إرشاداته نافعة ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويتجنب ما ينهى عنه .

الإعراب : « **لا** » ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **تنه** » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « **عن** » حرف جر « **خلق** » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتنهى « **وتأتي** » الواو واو المعية ، تأتي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **مثله** » مثل : مفعول به لتأتي ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « **عار** » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **عليك** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « **إذا** » ظرف لما يستقبل من الزمان « **فعلت** » فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله وهو ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة (إذا) إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت ذلك فإنه عار عليك ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جملة معترضة « **عظيم** » نعت لقوله : عار ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهذا النعت هو الذي سوغ الابتداء بالنكرة التي هي قوله : (عار) في أول الشطر الثاني من البيت ، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية .

الشاهد فيه : قوله : « **وتأتي** » حيث نصب تأتي بأن المضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية ـ أي : مصاحبة ما بعدها لما قبلها ـ في جواب النهي المدلول عليه بقوله : « **لا تنه عن خلق** »، ألست ترى أن غرض الشاعر أن ينهاك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي تنهى عنه؟؛ أي : أنه ينهاك عن مصاحبة هذين الأمرين ؟ .

وترفع إِنْ نهيت عن الأَوَّل وأَبَحْتَ الثاني ؛ أَي : لا تأكلِ السمك ولكَ شُرْبُ اللَّبَن .

بينهما ، وأجاب الشمني : بأنَّ معنى قولهم : والنهي عن كلٍّ واحد منهما ؛ أي : ظاهراً ، فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما .

قوله : (ولك شُرب اللبن) كذا في « شرح التَّسهيل » لابن مالك ، وقال ابنه بدر الدين : إنَّ معنى الرَّفع كمعنى النَّصب ، ولكنه بتقدير : وأنت تشرب اللبن ، فكأنه قدر الواو للحال ، لا للعطف ، ولا للاستئناف . اهـ ش .

* * *

[جوازم الفعل المضارع]

ص ـ فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ .

وَشَرْطُ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ « إِنْ لاَ » مَحَلَّهُ ، نَحْوُ : « لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ » بِخِلاَفِ « يَأْكُلُكَ » .

وَيُجْزَمُ أَيْضاً بِـ« لَمْ » ، نَحْوُ : ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ وَلَمَّا ، نَحْوُ : ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ ، وَبِـ« اللاَّمِ » وَ« لاَ » الطَّلَبِيَّتَيْنِ ، نَحْوُ : ﴿لِيُنفِقْ﴾ ، ﴿لِيَقْضِ﴾ ، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ ، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ .

وَتَجْزِمُ فِعْلَيْنِ : « إِنْ » ، وَ« إِذْمَا » ، و« أَيٌّ » ، وَ« أَيْنَ » ، وَ« أَنَّى » ، وَ« أَيَّانَ » ، وَ« مَتَى » ، وَ« مَهْمَا » ، وَ« مَنْ » ، وَ« مَا » ، وَ« حَيْثُمَا » ، نَحْوُ : ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ ، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ ، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾ ، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ : شَرْطاً ، وَالثَّانِي : جَوَاباً وَجَزَاءً .

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحِ الجواب لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ ، نَحْوُ : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ، أَوْ بِـ« إِذَا الْفُجَائِيَّةِ » ، نَحْوُ : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ .

[جوازم الفعل المضارع]

قوله : (**فإن سقطت الفاء**) أي : لم توجد ، والسُّقوط بهذا المعنىٰ لا يستدعي سبق وجود .

قوله : (**بعد الطَّلب**) أي : ولو بلفظ الخبر ؛ أي : الطلب بأنواعه السَّابقة ، قال بعض المحققين : وينبغي أن يستثنى منه (لو) التي للتمني في قوله تعالى : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء : ١٠٢] ، ووجهه : أن إشرابها معنى التمني طارىءٌ عليها ، فلذلك لم يسمع الجزم بعدها . اهـ

قوله : (**أو بإذا الفجائية**) صرَّح المصنِّف في « المغني » : بأنَّ (إذا) الفجائية قد تنوب عن الفاء ، يعني : وهي حينئذٍ لا تجامعها ، وإنما تجامعها إذا كانت مقوية ومؤكِّدة لها ، لا نائبة عنها ، فلا تَنافيَ بين قول من قال : إنها تجامعها ، وقول من نفى ذلك . تأمل .

ش ـ لمَّا انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شَرَعْتُ في الكلام على ما يجزمه ، والجازم ضربان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين .

[ما يجزم فعلاً واحداً]

فالجازم لفعل واحد خمسة أُمُورٍ :

أحدُها : الطَّلَبُ ، وذلك أَنَّهُ إذا تَقَدَّمَ لنا لفظٌ دَالٌّ على أَمرٍ أَو نهيٍ أَو استفهامٍ أَو غير ذلك من أَنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجردٌ من الفاء ، وقُصِدَ به الجزاء ؛ فَإِنَّه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط ، ونَعْني بقصد الجزاء أَنَّك تُقَدِّره مُسَبَّباً عن ذلك المتقدم ، كما أَنَّ جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ [الأنعام : ١٥١] ، تقدم الطَّلَبُ وهو « تَعَالَوا » وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو « أَتْلُ » ، وقُصِدَ به الجزاء ؛ إِذِ المعنى : تَعَالَوا فَإِنْ تَأْتُوني أَتْلُ عليكم ؛ فالتِّلَاوَة عليهم مُسَبَّبَة عن مجيئهم ؛ فلذلك جُزِمَ ، وعلامةُ جزمه حذفُ آخره ـ أي : الواو ـ وقال امرؤ القيس :

قوله : (**جازم لفعل واحد**) أي : استقلالاً ، فلا ينافي جزمه لأكثر بالتبعيَّة في عطف نحو : لا تشتم زيداً وتضربْ بكراً ، وتخاصمْ عمراً .

قوله : (**وجازمٌ لفعلين**) أي : غالباً ، فلا ينافي ما صرَّح به كثير من النحاة : من أَنَّ الشَّرط الواقع حالاً لا يحتاج إلى الجزاء، نحو : زيد وإن كثر ماله بخيل . أفاده الشنواني .

قوله : (**من أنواع الطَّلب**) خرج به النفي ، فلا يجوز الجزم في جوابه .

قوله : (**فإنَّه يكون مجزوماً بذلك الطَّلب**) مذهب الجمهور أنه مجزوم بشرط مقدَّر بعد الطلب ، مدلول عليه بذلك الطلب ، وقيل غير ذلك .

قوله : (**من معنى الشَّرط**) أي : لِمَا تضمَّنه من معنى (إن) الشَّرطية ، كما في « المغني » .

قوله : (**إذ المعنى : تعالوا ، فإن تأتوا أتل . . . إلخ**) قال المصنِّف في « شرح الشُّذور » : ولا يجوز أن يقدَّر : فإن تعالوا ؛ لأن (تعال) فعل جامد لا مضارع له ، ولا ماضٍ ، حتى توهم بعضهم أنَّه اسم فعل .

٢٤ـ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ . . . .

قوله : (قفا نبك . . . إلخ) هذا صدر بيت لامرىء القيس عجزه[١] : [من الطويل]

بسقطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فحوملِ

محلُّ الشاهد في قوله : قفا نبكِ ، والألف فيه يحتمل أن تكون للتثنية حقيقة بأن يكون خاطب رفيقين له ، أو خطاب للواحد ، وثنَّى ؛ لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين ، والعلَّة في هذا أَنَّ أقل أعوان الرَّجل في إبله وماله اثنان ، فجرى كلام الرَّجل على ما أُلف من صاحبيه ، ويحتمل أن تكون بدلاً من نون التوكيد ؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف ، فعلى أنَّه مثنى يكون مبنياً على حذف النون ، والألف : فاعل ، وعلى أنها بدل من النون يكون مبنيّاً على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً ، و(ذكرى) : بكسر الذَّال وفتح الراء ، آخره ألف مقصورة ؛ أي : من أجل تذكر ، وقوله : بـ(سقط) صفة لمنزل ، أو متعلق بقوله : قفا ، وهو بتثليث السين : منقطع الرَّمل حيث يستدق طرفه ، و(اللِّوى) بكسر اللام والقصر حيث يلتوي الرمل ، و(الدَّخول) بفتح الدال المهملة بوزن رسول : اسم موضع ، و(حَوْمَل) بفتح الحاء المهملة والميم ، وإسكان الواو بينهما : موضع آخر .

والمعنى : قفا وأعيناني ، أو قف وأعنِّي على البكاء ؛ لأجل تذكري حبيباً فارقته ، ومنزلاً خرجت منه بمنقطع الرَّمل الملتوي بين هذين الموضعين .

---

(١) وهو أحد شعراء الجاهلية ، والبيت مطلع معلقته المشهورة .

اللغة : « **قفا** » أمر من الوقوف ، خاطب به اثنين كانا يسيران معه ، أو خاطب به واحداً فنزله منزلة اثنين ؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثة فما فوق ، أو خاطب به واحداً وهذه الألف ليست ضميراً ، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف « نبك » مضارع من البكاء « منزل » أراد به المكان الذي كان ينزل أحبابه فيه « بسقط اللوى » السقط ـ بكسر السين أو ضمها أو فتحها ـ ما تساقط من الرمل ، و« اللوى » بكسر اللام ، المكان الذي يكون رمله مستدقاً « الدخول » بفتح الدال وضم الخاء ـ اسم مكان بعينه « حومل » بفتحتين بينهما سكون بزنة جعفر ، اسم مكان معين أيضاً .

المعنى : يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهم فيها ، وليجدد الذكريات القديمة .

الإعراب : « **قفا** » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع « **نبك** » فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، =

وتقول : « ٱئْتِنِي أُكْرِمْكَ »، و« هَلْ تَأْتِينِي أُحَدِّثْكَ »، و« لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .

ولو كان المتقدم نَفْياً أو خبراً مُثْبَتاً لم يُجْزَم الفعلُ بعده .

فالأوَل ؛ نحو : « مَا تَأْتِينَا تحدِّثُـنَا » برفع « تحدثُنا » وجوباً ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب الجُمَلِ .

وَالثاني ؛ نحو : « أَنْتَ تأتينا تُحَدِّثُنا » برفع « تحدثنا » وجوباً باتفاق النحويين .

وأَمَّا قول العرب: « اتَّقى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليهِ » بالجزم ؛ فوجهه أَنَّ « اتَّقى » و« فَعَلَ » وإِنْ كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر ، إلاَّ أَنَّ المراد بهما الطلب ، والمعنى : ليَتَّقِ الله امرؤ ولْيَفْعَلْ خيراً ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ

قوله : (**والمعنى : ليتقِ اللهَ امرؤ وليفعل . . . إلخ**) قال العلامة الشنواني : الظاهر أَنَّ (ليفعل) تفسير لفعل خيراً ، ويرد عليه أنَّه صفة للنكرة قبله ، ويمتنع في الصِّفة أن تكون طلبية ، فكان على الشارح ألا يذكر (فعل خيراً) كما فعل غيره ، أو يذكره ولا يفسره بما يدلُّ على الطلب ، أو يذكره ويعطفه على (اتقى) كما في بعض النسخ .

والجواب : أنّ (فعل) ليس صفة للنكرة قبله ، وإنما هو لطلب فعل الخير من المرء ، ولو سُلِّم ، فهو صفة على إضمار القول ، ويجوز في الطلب أن يكون كذلك . اهـ

= والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « **من ذكرى** » جار ومجرور متعلق بنبكي ، وذكرى مضاف وقوله : « **حبيب** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « **ومنزل** » معطوف بالواو على حبيب « **بسقط** » جار ومجرور متعلق بقوله : قفا ، وسقط مضاف ، و« **اللوى** » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « **بين** » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى ، وبين مضاف وقوله : « **الدخول** » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « **فحومل** » حومل : معطوف بالفاء على الدخول ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله : « **نبك** » فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله : قفا ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر ؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وهذا الحذف هو أمارة الحزم ، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك ؛ لأنه يصح لك أن تقول : إن تقفا نبك ، فافهم ذلك ، والله يرشدك .

عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف : ١٠ـ ١٢]، فجزم « يغفر »؛ لأَنَّه جواب لقوله تعالى : « تؤمنون » و« تجاهدون » ؛ لكونه في معنى : آمِنُوا وجَاهِدوا ، وليس جواباً للاستفهام ؛ لأَنَّ غُفرانَ الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يُقْصَد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جَزْمُهُ ، كقوله تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة : ١٠٣]، فـ« تطهرهم » مرفوع باتفاق القُرَّاء ، وَإِنْ كان مسبوقاً بالطلب وهو « خذ » ؛ لكونه ليس مقصوداً به الجزاء ؛ فإنه لم يقصد به معنى : إنْ تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وَإِنَّما أُريد : خذ من أموالهم صدقة مُطَهِّرةً ؛ فـ« تطهرهم » : صفة لـ« صدقة » ، ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس .

كما قرىء قولُه تعالى : ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم : ٥ـ٦] بالرفع على جعل « يرثني » صفة لـ« وليّاً » ، وبالجزم على جعله جزاءً للأمر ، وهذا بخلاف قولك : « ٱئْتِني

قوله : (وليس جواباً للاستفهام ؛ لأنَّ غفران. . . إلخ) هذا إشارة لردِّ من ذهب إلى ذلك ، وقد أجاب عنه المصنف في غير هذا الكتاب بأنه من قبيل تنزيل السبب ـ وهو الدِّلالة على الإيمان والجهاد ـ منزلة المسبب ، وهو امتثال الإيمان والجهاد ، واعتُرِض بأنَّ الدَّلالة لا تفضي إلى الامتثال ؛ بدليل أنه ﷺ أرشد كثيراً إلى الإيمان ، فلم يهتدوا فضلاً عن الامتثال ، وأجيب بتسليم ما ذكر ، لكنَّ الغرض ههنا بيان المتعلَّق على أي وجه كان ، ومعلوم أنَّ الدلالة تفضي إلى الامتثال في الجملة .

قوله : (ولو قرىء. . . إلخ) أي : في السبع ، فلا ينافي أنَّه قرىء كذلك شذوذاً ، فاندفع اعتراض الدلجموني .

قوله : (« يرثني » بالرَّفع على جعل يرثني صفة. . . إلخ) وهو أقوى من الجزم ؛ لأنَّه سأل وليّاً هذه صفته ، والجزم لا يحصِّل هذا المعنى ، قال الدماميني : وقيل : الجزم أولى ، والرَّفع محمول على الاستئناف ، لا على الصِّفة ؛ لئلا يلزم أنَّه لم يوهب له ما طلب ؛ لموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام ؛ والمراد بالإرث إرث الشَّرع والعلم ، لا إرث المال ؛ لأنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون ، و(من) في قوله :

برَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ ورسولَه » ، فَإِنَّه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأَنَّك لا تريد أَنَّ محبة الرجل لله ورسوله مُسَبَّبة عن الإتيان ، كما تريد في قولك : « ٱئْتِنِي أُكْرِمْكَ » بالجزم ؛ فإنَّ الإكرام مسببٌ عن الإتيان ، وَإِنَّما أَردت : ائتني برجلٍ موصوفٍ بهذه الصفة .

واعلم : أَنَّهُ لا يجوز الجزمُ في جواب النهي إلاَّ بشرط أَنْ يصح تقديرُ شَرْطٍ في موضعه مقرون بـ« لا » النافية ، مع صحة المعنى ، وذلك كقولك : « لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و« لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ » فَإِنَّه لو قيل في موضعهما : « إِنْ لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ »، و« إِنْ لا تَدْنُ مِنَ الأَسدِ تَسْلَمْ » صَحَّ ، بخلاف « لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ »، و« لا تَدْنُ من الأَسَدَ يَأْكلْكَ »، فَإِنَّه يمتنع ؛ لأنَّه لا يصح أَنْ يقال : « إِنْ لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النار » ، ولا : « إِنْ لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسدِ يَأْكُلْكَ » ولهذا أَجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر : ٦] ؛ لأَنَّه لا يصح أَنْ يقال : « إِن لا تمنن تستكثر » فهذا ليس بجوابٍ ، وَإِنَّما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في « تمنن » ؛ فكَأَنَّه قيل : ولا تمنن مستكثراً .

ومعنى الآية : أَنَّ الله نهى نبيه ﷺ أَنْ يَهَبَ شيئاً وهو يطمع أَنْ يَتَعَوَّضَ من الموهوب له أكثرَ من الموهوب .

فَإِنْ قلتَ : فما تصنع بقراءة الحسن البصري : « تَسْتَكْثِرْ » بالجزم ؟ .

قلتُ : يحتمل ثلاثة أَوجه :

﴿ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم : ٦] للتَّعدية ؛ لأَنَّه يقال : ورثه وورث منه ، وقيل : للتَّبعيض ؛ لأنَّ آل يعقوب لم يكونوا كلُّهم أنبياء ، ولا علماء .

قوله : (**إلا بشرط أن يصح . . . إلخ**) سكت عن شرط الجزم بعد غير النَّهي ، وشرطه : صحَّة حلول (أَن تفعل) محله مع صحة المعنى ، تقول : أسلم تدخل الجنَّة ، بخلاف أسلم تدخل النَّار ، وقِسْ عليه .

قوله : (**نهى نبيَّه ﷺ . . . إلخ**) وهو خاصٌّ به ﷺ ؛ فإن الله تعالى اختار له أشرف الآداب ، وأحسن الأخلاق ، أو هو نهي تنزيه ، لا نهي تحريم له ولأمته .

أَحدها : أَنْ يكون بدلاً من « تمنن »[١] ، كَأَنَّه قيل : لا تستكثر ؛ أي : لا تَرَ ما تُعْطِيه كثيراً ، والثاني : أَنْ يكون قَدَّرَ الوقف عليه لكونه رأسَ آيةٍ ، فسكَّنه لأجل الوقف ، ثم وَصَلَهُ بِنِيَّةِ الوقف ، والثالث : أَنْ يكون سَكَّنه لتناسب رؤوس الآي ؛ وهي : « فأنذر » ، « فكبر » ، « فطهر » ، « فاهجُرْ » .

الثاني مما يجزم فعلاً واحداً ؛ وهي : « لم » ، وهي حرفٌ يَنفي المضارع ويَقْلِبُهُ ماضياً ، كقولك : « لَمْ يَقُمْ » ، وَ« لَمْ يَقْعُدْ »، وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَـلِدْ وَلَمْ يُولَـدْ﴾ [الإخلاص : ٣] .

الثالث : « لمَّا » أُختها ، كقوله تعالى : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس : ٢٣] ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص : ٨] .

قوله : (بدلاً من تمنن) نُوزع في البدليَّة باختلاف معنييهما ، وعدم دلالة الأوَّل على الثاني ، وأجاب ابن قاسم : بأنَّ اختلاف معنييهما لا يمنع البدليَّة مطلقاً ؛ إذ بدل الاشتمال مغاير في المعنى للمبدل منه .

قوله : (ينفي المضارع) أي : حرف يدلُّ على انتفاء حدث المضارع ، وقوله : (ويقلبه) أي : يقلب معناه .

قوله : (﴿لم يلد﴾) أي : لم يلد أحداً ، فالمفعول محذوف ، وأصله : يَوْلِد حذفت الواو ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وكسرة لازمة ، وهو نفي للأولاد عنه تعالى ، وثبتت الواو في (لم يولد) ؛ لأنَّها لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة ؛ لأنَّ قبلها ضمة ، وبعدها فتحة ، وهو نفي لـ : الوالدين عنه ؛ أي : لم يلده أحد .

قوله : (لمَّا أختها) وهي النَّافية ، واحترز بذلك من الوجوديَّة ، والتي بمعنى إلاّ .

قوله : (﴿لمَّا يقض ما أمره﴾) أي : لم يفعل الذي أمره به ربُّه ، فـ(ما) : موصول ،

---

(١) ذهب جماعة أن البدل في هذه الآية الكريمة لا يجوز ، وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان :
أحدهما : أن يكون معنى البدل والمبدل منه واحداً .
وثانيهما : أن يدل المبدل منه على البدل .
وهو كلام غير سديد ؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقاً ، فأما لو كان بدل اشتمال مثلاً ، فلا يشترط هذا الشرط ، ونحن ندَّعي أن البدل في هذه الآية من بدل الاشتمال .

وتُشَارِك « لم » في أربعة أمور ، وهي : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجَزْمُه ، وقَلْبُ زمانِه إلى المُضِيِّ .

وتفارقها في أَربعة أُمور :

أحدها : أَنَّ المنفي بها مُسْتَمِرُّ الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفي بـ« لم » ؛ فإِنَّه قد يكون مستمراً، مثل قوله تعالى : ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ ، وقد يكون منقطعاً، مثل : ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسان : ١] ؛ لأَنَّ المعنى أنَّه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، ومِن ثَمَّ امتنع أَنْ تقول : لمَّا يَقُمْ ثم قام؛ لِمَا فيه من التناقض، وجاز لم يقم ثم قام .

والعائد محذوف ، فيقدر متصلاً ؛ لأَنَّ (أمرَ) يتعدَّى بنفسه ، ولا يقال : يلزم عليه اتِّصال الضَّمير مع اتِّحاد الرُّتبة ، وهو ممنوع ؛ لأَنَّ محلَّ المنع في الملفوظ به ، لا المقدَّر ، لزوال القبح اللفظي ، أو يقدر منفصلاً ، ولا يقال : إنَّ العائد المنفصل ممتنع حذفه ؛ لأَنَّ محلَّه إذا حصل اللَّبس ، ولا لبس هنا . أفاده ش .

قوله : (**إلى زمن الحال**) أي : حال التَّكلم ، وهو مراد مَنْ قال : إنها لاستغراق النفي وامتداده ، وأما (لم) فيجوز انقطاع نفيها دون الحال ، نحو : لم يضرب زيد أمس ، لكنه ضرب اليوم .

قوله : (**وقد يكون منقطعاً مثل : ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ . . . إلخ**) أي : لم يكن شيئاً ثم كان ، واعترض ابن السبكي شيخه أبا حيان ، كابن مالك في تمثيلهما ؛ لانقطاع النفي بهذه الآية بأنَّ النفي لم ينقطع أصلاً، كقولك : لم يقم زيد أمس ، والتَّحقيق : أنَّ النَّفي الذي نتكلَّم في انقطاعه هو نفي الحديث المحكوم بنفيه ، فإذا كان مقيداً بظرف . . فاتِّصاله باستغراق النفي للظرف ، كقولك : لم يقم زيد أمس ، فهذا نفي متصل ، وأما القيام فيما بعد فلا تعرض في النفي إليه لا بنفي ولا بإثبات ، بخلاف النفي الذي لم يتقيد بظرف ؛ فإنَّه يستغرق الأوقات التي لا غاية لها إلى زمن النطق . اهـ المراد .

قوله : (**ومن ثَمَّ امتنع أن تقول : لما يقم ثم قام ؛ لما فيه من التَّناقض**) أي : لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلُّم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وُجد في الماضي ، نعم الإخبار بأنه سيكون في المستقبل صحيحاً .

والثاني : أَنْ « لمَّا » تؤذن كثيراً بتوقُّع ثبوت ما بعدها ، نحو : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾[1] [ص : ٨]؛ أي : إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ، و« لم » لا تقتضي ذلك ، ذكر هذا المعنى الزمخشريُّ ، والاستعمالُ والذوقُ يشهدان به .

والثالث : أَنَّ الفعل يُحْذَفُ بعدها ، يقال : هل دخلت البلدَ ؟ فتقول : قَارَبْتُها ولَمَّا ، تريد ولَمَّا أدخلها ، ولا يجوز قاربتها ولم[2] .

قوله : (﴿بل لمَّا يذوقوا عذاب﴾) بل : حرف عطف ، ويذوقوا : مجزوم بـ(لمَّا) ، وعذاب : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً .

قوله : (إلى الآن) أي : إلى زمن التَّكلم ؛ أي : استمر نفي الذوق إلى الحال ، وأنَّ ذوقهم للعذاب متوقعٌ ثبوته ؛ أي : منتظر حلوله بهم ، والتّوقع ثابت في نفس الأمر سواء كان من غيرهم أو منهم ؛ لأنهم يعتقدون أَنَّ عدم الإيمان موجب لذلك وإن أنكروه عناداً .

قوله : (ما ذاقوه) أي : ما ذاق الكفار العذاب ، والذوق : هو قوة إدراكية لها اختصاص بإدراك لطائف الكلام ، ووجوه محاسنه الخفية . ذكره السعد التفتازاني .

قوله : (ولا يجوز قاربتها ولم) وأما نحو قوله :

احفـظْ وديعتَـكَ الَّتي ٱسْتـودعتَهـا ... يومَ الأعازبِ إنْ وصلْتَ وإنْ لَمِ[3]

---

(١) قد حذفت ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها .

(٢) وقد ورد حذف المجزوم بلم في أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر ؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع في الاستعمال العربي لم يعتدَّ بهما ، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشي ، وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء :

احْفَـظْ وَدِيْعَتَـك الَّتِـي اسْتُـوْدِعْتَهَـا ... يَـوْمَ الأعَـازِبِ إنْ وَصَلْـتَ وَإنْ لَـم

أراد : إن وصلت وإن لم تصل ، يريد احفظها على كل حال ، ومن ذلك قول الآخر : [من مشطور الرجز]

يَـا رُبَّ شَيْـخٍ مِـنْ لُكَيْـزٍ ذِي غَنَـمْ ... فِـي كَفِّـهِ زَيْـغٌ وَفِـي الفَـمِّ فَقَـمْ

أَجْلَـحَ لَـمْ يَشْمَـطْ وَقَـدْ كَـادَ وَلَـمْ

أراد : وقد كاد يشمط ولم يشمط ، أي : قاربه ولم يبلغه ، فحذف للعلم بالمحذوف .

---

(٣) البيت من البحر الكامل ، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١ ، وخزانة الأدب ٩/ ٨ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٨٠ .

والرابع : أنَّهَا لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف لم ، تقول : إِنْ لم تقم قمت ، ولا يجوز : إِنْ لَمَّا تقم قمت .

الجازم الرابع : اللامُ الطَّلَبية ، وهي الدالة على الأمر ، نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق : ٧]، أَو الدعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف : ٧٧] .

الجازم الخامس : وهي لا الطَّلَبية ، وهي الدالة على النهي ، نحو : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ [لقمان : ١٣]، أَو الدعاء ، نحو : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً .

أي : وإن لم تصل ، فهو ضرورة ، فلا يرد نقضاً ، والأعازب : يروىٰ بالعين المهملة ، وبالزاي ، وبالغين المعجمة ، والراء المهملة بمعنى : التباعد . اهـ ش .

قوله : (**أنها**) أي : (لما) لا تقترن بحرف الشرط ؛ أي : بأداة شرط ، فالحرف ليس بقيد . اهـ ش .

قوله : (**اللام الطَّلبية ، وهي الدَّالة على الأمر**) أي : الدَّالة على ذلك وضعاً ؛ ليدخل ما إذا استُعْمِلَت مع مصحوبها في الخبر، نحو : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] ، وقوله : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [العنكبوت : ١٢] ؛ أي : فيمدد ونحمل ، أو في التهديد، نحو : ﴿ وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف : ٢٩] ، وأما ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾ [العنكبوت : ٦٦] ، فتجعل اللامان فيه للتعليل فيكون ما بعدهما منصوباً ، أو التهديد فيكون مجزوماً ، والفرق بين الأمر والدُّعاء أنَّ الأمر طلب الأعلى من الأدنى ، والدعاء عكسه ، وهذا خلاف الرَّاجح في الأصول ؛ فإنَّ الرَّاجح فيهما أنَّ كل ذلك يسمى أمراً إن كان المطلوب فعلاً ونهياً ، أو إن كان المطلوب ترك فعل ، ولعل المصنف إنَّما لم يجرِ على هذا تأدباً .

قوله : (**الدالة على النَّهي**) أي : وضعاً وأصالة ؛ ليدخل ما إذا استعملت في التهديد ، كقولك لولدك أو عبدك : لا تطعني ، وخرج بالطَّلبية الزائدةُ والنافية ، وقد سمع الجزم بـ(لا) النافية إذا صلح قبلها (كي)، نحو : جئته ؛ لا يكن له عليَّ حجة .

[ما يجزم فعلين]

وأَمَّا ما يجزم فعلين: فهو إِحْدى عَشْرَةَ أداةً .

وهي « إِنْ »، نحو : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ [النساء : ١٣٣] .

و« أَيْنَ »، نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء : ٧٨] .

و« أَيُّ »، نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

و« مَنْ »، نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء : ١٢٣] .

و« مَا »، نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

قوله : (وأما ما يجزم فعلين) أي : لفظاً أو محلاً ، ولعلَّه أراد بالثَّاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله فيما سيأتي بالجملة الاسمية .

قوله : (إن) لم يحتج إلى تقييدها بالشَّرطية للاحتراز عن النافية والزائدة وغيرهما ؛ لأنها إذا أُطلِقَت تنصرف إلى الشرطية ، وأيضاً فالأمثلة قرينة على ذلك .

قوله : (﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾) أين : اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية ، خبر تكون ، والواو : اسمها في محل رفع بها ، ويدرك : جواب الشرط ، والكاف مفعوله ، والميم علامة الجمع ، والموت : فاعله .

قوله : (﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾) أي : عاجلاً وآجلاً . اهـ ش .

قوله : (﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾) ما : مفعول مقدم لتفعلوا ، وهي شرطية جازمة له ، و(من) للتبعيض متعلقة بمحذوف ؛ لأنها صفة لاسم الشرط ، والمعنى : أي شيء تفعلوا من الخيرات ، فـ(خير) : مفرد وقع موقع الجمع ، ويخرُج على هذا ما جاء من هذا التركيب، نحو: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل : ٥٣] ، ﴿ مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر : ٢] ، وهذا المجرور هو المبيِّن لاسم الشرط ؛ لأنَّ فيه إبهاماً من جهة عمومه ، و(يعلمه الله) مجزوم جواب الشرط ، ولا بُدَّ من مجاز في الكلام ، فإما أن يكون عبَّر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير ، كأنه قيل : يجازيكم ، وإما أن تقدر المجازاة بعد العلم ؛ أي : يثبكم عليه ، هذا حاصل ما ارتضاه السمين في إعرابه .

و« مَهْمَا »، كقول امرىء القيس : [من الطويل]

٢٥ـ أَغَـرَّكِ مِنِّـي أَنَّ حُبَّـكِ قَـاتِلـي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ[1]

قوله : (أغرَّكِ مني أنَّ حُبَّكِ . . . إلخ) المعنى : قد غرَّك ؛ أي : خدعك مني كون حبك قاتلي ، وكون قلبي مطيعاً لك بحيث مهما تأمريه بشيء يفعله ، ويفعل : مجزوم ، وحُرِّك لأجل الرَّوي ، وقد بسطت الكلام على هذا البيت في شرحي للقصيدة التي هو منها ، وهي لامرىء القيس .

---

(١) هذا البيت من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضاً ، وقبله قوله :

أَفَـاطِـمَ مَهْـلاً بعـضَ هـذا التَّـدَلُّـلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي
وَإِنْ تَـكُ قَـدْ سَـاءَتْـكِ مِنِّـي خَلِيْقَـةٌ فَسُلِّـي ثِيَـابِـيْ مِـنْ ثِيَـابِـكِ تَنْسُـلِ

اللغة : « **فاطم** » مرخم فاطمة ، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر ، وكان الشاعر يحبها « **مهلاً** » أي تمهلي وانتظري « **أزمعت صرمي** » عزمت عليه ، والصرم : الهجر والقطيعة « **أجملي** » أحسني كلامك ، أو اتركي القطيعة « **خليقة** » خصلة « **سلي ثيابي من ثيابك** » أراد بذلك أن تترك مودته ، وتخلع عن نفسها رداء حبه « **أغرك** » هل خدعك على أن تفعلي ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور ؟ .

المعنى : يقول لفاطمة : هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك علي وطاعتي لك على هذا الدلال وذلك التيه ، وأن تفعلي معي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب ؟ .

الإعراب : « **أغرك** » الهمزة للاستفهام ، غر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « **مني** » جار ومجرور متعلق بغر « **أن** » حرف توكيد ونصب « **حبك** » حب : اسم أن ، وحب مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « **قاتلي** » قاتل : خبر أن ، وقاتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر ، والتقدير أغرك مني قتل حبك إياي « **وأنك** » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطبة اسم أن « **مهما** » اسم شرط جازم على الأصح ، يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « **تأمري** » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « **القلب** » مفعول به لتأمري ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **يفعل** » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمهما أيضاً ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضاً ؛ وتقدير إعراب البيت هكذا : أغرك مني كون حبك قاتلاً إياي وكونك مهما تأمري القلب يفعل .

الشاهد فيه : قوله : « **مهما تأمري القلب يفعل** » حيث جزم بمهما فعلين ؛ أولهما قوله : « **تأمري** » =

و« متى »، كقول الآخر : [من الوافر]

٢٦ـ مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (١)

قوله : (متى أضعِ العمامةَ) صدر هذا البيت :

أنا ابنُ جَلا وطلاَّعُ الثَّنايا

الثنايا : جمع ثنية ، وهي العقبة ، وفلان طلاَّع الثنايا ؛ أي : ركَّابٌ لصعاب الأمور ؛ أي : أنا ابن رجل جلا الأمور ؛ أي : كشفها . فقوله : (جلا . . . إلخ) صفة لموصوف محذوف ، وقوله : (متى أضع العمامة . . . إلخ) قال ابن يعقوب في « شرح التلخيص » : يحتمل : متى أضع على رأسي عمامة الحرب ، وهي البيضة أو المغفر ، تعرفوني وشجاعتي ، ويحتمل: متى أضع العمامة عن وجهي السَّاترة له عرفتموني ، ولا تجهلوا وجهي ؛ لشهرتي ، وفي هذا البيت كلام طويل مبسوط في «شرح التلخيص» .

وثانيهما قوله : « يفعل » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون ، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات ، وهو الذي يقال له : الروي .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

أَنا ابنُ جَلاً وطَلاَّعُ الثَّنايا

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، أحد بني رياح بن يربوع ، وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٧) .

اللغة : « **جلا** » أصله فعل ماض ، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر ويقم ، ونحو ذلك ؛ فهو الآن علم ، وقيل : هو باق على فعليته ، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة موصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها ، وقيل: هو جلا ـ بالتنوين ـ مصدر أصله المد فقصره ، والأصل أنا ابن جلاء ، والمعنى: أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يداهن فيكتم بعض أموره ، وإنما هو شجاع ؛ فهو لذلك يعلن كل أموره ، ونحن نرى أن حمله على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى ، وذلك من قبل أن حمله على الأول يستدعي أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه جلا وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك، ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آبائه من سمي أو لقب به أيضاً فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر وأورده صاحب اللسان (جلا) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص٤٤٤ أوربة) : [من الرجز]

أنـا القُـلاخُ بـنُ جَنَـابِ بـنِ جَـلاَ أَخُـو خَنَـاثِيـرَ أَقُـودُ الجَمَـلاَ =

و« **أَيَّانَ** »، كقوله :

٢٧ـ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ[١]

قوله : **(فأيان ما تعدل به الرِّيح . . . إلخ)** أيّان : اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية ، و(ما) زائدة ، وتعدل : فعل الشرط ، وتنزل : جوابه ، وكسره عارض .

= والخناثير : الدواهي ، واحدها خنثر ، بزنة جعفر ، وعلى هذا تكتب (ابن جلا) بالألف وتنون العلم الذي قبله ؛ لأن (جلا) ليس علماً « **طلاع الثنايا** » طلاع : صيغة مبالغة لطالع ، والثنايا : جمع ثنية ، وهي في أصل الوضع الطريق في الجبل ، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظائم الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله « **أضع العمامة** » أراد وضع عمامة الحرب على رأسه .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره ، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه وبأنه قوَّام بأعباء الأمور حمَّال لصعابها .

الإعراب : « **أنا** » ضمير منفصل مبتدأ « **ابن** » خبر المبتدأ ، وابن مضاف وقوله : « **جلا** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي « **وطلاع** » الواو حرف عطف ، طلاع معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وطلاع مضاف وقوله : « **الثنايا** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « **متى** » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله : تعرفوني « **أضع** » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **العمامة** » مفعول به لأضع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « **تعرفوني** » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع ، والنون الموجودة هي نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله : « **متى أضع العمامة تعرفوني** » حيث جزم بمتى فعلين : أولهما « **أضع** » والثاني « **تعرفوني** » على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفتَ أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر ، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال « **تعرفونني** » بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية .

(١) هذا عجز بيت وصدره قوله :

إذا النَّعْجَةُ العَجْفاءُ باتت بِقَفْرَةٍ

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٤)، ولا يعلم =

و« حَيْثُما »، كقوله : [من الخفيف]

٢٨ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[1]

قوله : (حيثما تستقم) أي : في أيِّ زمن ، فـ(حيث) هنا للزَّمان كما صرَّح به المصنف في « المغني » ، والنجاح : الظفر بالمقصود ، والغابر : بالغين المعجمة ، وبالباء الموحدة يطلق على المستقبل ، وهو المراد هنا ، ويطلق على الماضي .

= قائله ، وكثير من الناس يشك في صحة صدره .

اللغة : « **العجفاء** » المهزولة « **قفرة** » القطعة من الأرض لا نبات فيها « **تعدل** » تميل .

الإعراب : « **أيان** » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية ، وناصبه قوله : تنزل الذي هو جوابه « **ما** » زائدة « **تعدل** » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بأيان ، وعلامة جزمه السكون « **به** » جار ومجرور متعلق بقوله : تعدل « **الريح** » فاعل تعدل « **تنزل** » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأيان أيضاً ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما كسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي .

الشاهد فيه : قوله : « **أيان** . . . **تعدل** . . . **تنزل** » حيث جزم بأيان فعلين ، أولهما « **تعدل** » والثاني « **تنزل** » على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا حركة الروي لكان الثاني ساكناً مثل سكون الأول .

وفي هذا البيت نكتة غير ذلك ، وحاصلها أن « **أيان** » تجزم الفعلين وإن اتصلت بها « **ما** » الزائدة ، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها ؛ بدليل قول الآخر : [من البسيط]

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرا

(١) البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٤) وشرحناه في مكانه منه ، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٨)، والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١) .

اللغة : « **تستقم** » تعتدل وتسر في الطريق الواضح المستقيم « **يقدر** » يريد يبلغك إياه ويوصلك « **نجاحاً** » ظفراً بما تحب ونوالاً لكل ما تريد « **غابر الأزمان** » باقيها .

المعنى : يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد .

الإعراب : « **حيثما** » حيث : اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله : يقدر الذي هو جوابه ؛ وما : زائدة « **تستقم** » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **يقدر** » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم أيضاً بحيثما ، وعلامة جزمه =

وَ« إِذْمَا » ، كقوله : [من الطويل]

٢٩ـ وَإِنَّـكَ إِذْمَـا تَـأْتِ مَـا أَنْـتَ آمِـرٌ   بِـهِ تُلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَـأْمُـرُ آتِيَـا[1]

قوله : (إذما تأتِ . . . إلخ) تأت وآتياً : من الإتيان بالمثناة الفوقية ، ويروى بدلهما (تأب) و (آبياً) بالموحدة من الإباء ، وهو الامتناع ، وتُلْف : من ألفى إذا وجد . اهـ ش .

= السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل يقدر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « نجاحاً » مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة « في غابر » جار ومجرور متعلق إما بقوله : يقدر ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح ، وغابر مضاف وقوله : « الأزمان » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « حيثما تستقم يقدر » حيث جزم بـ(حيثما) فعلين أولهما « تستقم » وثانيهما « يقدر » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون .

(١) البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (٣٣٣) وقد شرحناه في مكانه منه ، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جوازم المضارع (١٠٦٧) .

اللغة : « تلف » تجد ، تقول : ألفيته ألفيه ـ بوزن أرضيته أرضيه ـ والمعنى وجدته أجده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات : ٦٩] .

المعنى : إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به ، يريد أنه ينبغي للإنسان ألاَّ يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتياً به .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب « إذما » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « تأت » فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتأت ، مبني على السكون في محل نصب « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « آمر » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بآمر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المجرور محلاً بالباء « تلف » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول : مفعول أول لـ(تلف) مبني على السكون في محل نصب « إياه » إيا : ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه ، والهاء حرف دال على الغيبة « تأمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو (مَنْ)، والعائد=

و« أَنَّى »، كقوله :

٣٠ـ فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا [تَجِـــــــــدْ..........][(١)]

قوله : (أنى تأتها تستجر بها تجد) تأتِ : فعل الشرط ، وتستجر : بدل منه ، وتجد : جوابه ، وتمام البيت :

فأصبحتَ أنّى تأتِها تستجرْ بها تجدْ حطباً جزْلاً وناراً تأجَّجا

والجزل : العظيم ، وتأججا بفتح التَّاء : صفة ناراً ، والألف للإطلاق ، والأصل تتأجج ؛ أي : تتوقد .

= هو الضمير الواقع مفعولاً مقدماً « آتياً » مفعول ثان لتلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « إذما تأت. . . » حيث جزم بإذما فعلين ؛ أولهما « **تأت** » وثانيهما « **تلف** » على أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزاؤه وقد علمتَ أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها .

(١) هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح ، وأكمله العلامة السجاعي بقوله : « **وتمام البيت** :

حَطَباً جَزْلاً وَناراً تَأَجَّجا »

وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين ، وإنهم لبمعزل عن الصواب ، وذلك أنهم ركبوا بيتاً من بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر ، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول : [من الطويل]

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها ، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راوٍ لأشعارها مستنبط منها ، وقال شاعر آخر : [من الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا تُلمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه (١/٤٤٦) رواه على ما أخبرناك ، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر ، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخر ، وقد أكمله بعضهم هكذا:

تَجِدْ فَرَجاً مِنْها إِلَيْكَ قَرِيْباً

اللغة والمعنى : سنفسر لك ههنا البيتين الذين رويناهما ، فأما بيت لبيد فقوله : « **مركبيها** » أراد به ناحيتيها وجهتيها ، وأصل المركب مكان الركوب ، وقوله : « **شاجر** » هو اسم فاعل من قولهم : شجر بين القوم ؛ أي : تفرق واختلف ، وصف لبيد في هذا البيت داهية يعجز الشجاع عن الخوض في مضمارها ؛ فيقول : إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها ، وكان ركوبها صعباً .

وأما البيت الآخر فقوله : « **تلمم** » فعل مضارع من الإلمام ، وهو الإتيان والزيارة ، وقوله : « **تأججا** »=

. . . .

. . . .

= فعل مسند لألف الاثنين ، وهو الحطب الجزل والنار ، والتأجج : الاحتراق والالتهاب ، يصف أنفسهم بالكرم ، وأنهم يقرون الأضياف ، فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار ، ومن عادة العرب إذا كانوا في جدب أن يوقد كرامهم النار ليهتدي بها إليهم السالك .

الإعراب : إعراب بيت لبيد : « **أصبحت** » أصبح : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع « **أنى** » اسم شرط جازم يجزم فعلين « **تأتها** » تأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول به لتأتي ، مبني على السكون في محل نصب « **تلتبس** » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **بها** » جار ومجرور متعلق بتلتبس، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح «**كلا**» مبتدأ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وكلا مضاف ومركبي من قوله : « **مركبيها** » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً ؛ لأنه مثنى ، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه « **تحت** » ظرف مكان متعلق بقوله : شاجر الآتي ، وتحت مضاف ورجل من قوله: « **رجلك** » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، وقوله : « **شاجر** » خبر المبتدأ الذي هو كلا ، وإفراد الخبر؛ لأن كلمة كلا وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد ، فراعى الشاعر ههنا لفظها فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب: [من الطويل]

كِـلانـا غَنِـيٌّ عَـنْ أَخِيـه حَيـاتَـه ... ونَحْـنُ إذا مُتْنـا أَشَـدُّ تَغـانِيَـا

وعليه جاء قوله الله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف : ٣٣] ، ولو روعي المعنى لقيل : آتتا أكلهما ، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال : [من البسيط]

كِـلاَهُمَـا حِيـنَ جَـدَّ الْحَـرْبُ بَيْنَهُمَـا ... قَـدْ أَقْلَعَـا وَكِـلاَ أَنْفَيْهِمَـا رَابِـي

أفلا ترى أنه قال : كلاهما قد أقلعا ، فراعى المعنى وثنّى ، ثم قال : وكلا أنفيهما رابي ، فراعى اللفظ وأفرد ، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر : [من الكامل]

إنَّ المنيَّـةَ وَالحُتُـوفَ كِـلاَهُمَـا ... يُـوفِـي المخـارِمَ يَـرْقُبـانِ سَـوَادِي

فأفرد مراعاة للفظ في قوله : « **يوفي** » وثنى مراعاة للمعنى في قوله : « **يرقبان سوادي** » .

الشاهد فيه : قوله : « **أنى تأتها تلتبس** » حيث جزم بأنى فعلين ؛ أولهما « **تأت** » وهو فعل الشرط ، وثانيهما « **تلتبس** » وهو جواب الشرط : أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله : « **تأت** » وجوابه هو قوله : « **تجد** » وأما قوله : « **تستجر** » فهو بدل من تأت ، وبدل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه السكون ، ولكنا أفهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة .

فهذه الأَدوات التي تجزم فعلين ، ويسمى الأَول منهما : شرطاً ، والثاني : جواباً وجزاءً .

وإِذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأَنْ تَقَعَ بعد أَداة الشرط ؛ وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، أو فعلية فِعْلُها طلبيٌّ ، أو جامدٌ ، أَو منفيٌّ بـ« لَنْ » ، أَو « مَا » ، أو مقرونٌ بـ« قَدْ » ، أَو حرف تنفيسٍ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام : ١٧] .

قوله : (ويسمى الأول منهما شرطاً) أي : لأنَّه شرط لتحقق الثَّاني .

قوله : (وجواباً جوازاً) أي : يسمىٰ جزاء ؛ لأنَّه يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل ، وهو حقيقة اصطلاحية ، فقول بعضهم : إنه مجاز ، صحيح باعتبار اللغة .

وقوله : (وجواباً) أي : تشبيهاً له بالجواب بعد السؤال .

قوله : (وجب اقترانها بالفاء) وتحذف للضرورة ، وأجاز الكوفيون حذفها اختياراً . اهـ ش .

قوله : (إذا كانت الجملة اسمية . . . إلخ) وقد نظم بعضهم ذلك ، فقال : [من الكامل]

اِسميَّةٌ طلبيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِمَا وقَدْ وبِلَنْ وبِالتَّنفيسِ

قوله : (أو منفيٌّ بلن) أي : إن كان مضارعاً .

قوله : (أو ما) أي : إن كان مضارعاً أو ماضياً، نحو : إن زرتني فما أهينك ، وإن زرتني فما ضربتك ، ومثل الماضي المصدَّر بما ، الماضي المصدَّر بلا، نحو : إن زرتني فلا ضربتك ، كما أفاده الرَّضي .

قوله : (أو مقرونٌ بقد) أي : إن كان الفعل ماضياً كما ذكره الرضي .

قوله : (أو حرف تنفيس) أي : سوف والسِّين ، كما قاله الرضي .

قوله : (﴿وإن يمسسك بخير . . . إلخ﴾) التحقيق كما في الباب الخامس من « المغني » أنَّ الجواب في مثل هذا محذوف ؛ فإنه قال : إن نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ ﴾ [العنكبوت : ٥] ، يكون الجواب فيها محذوفاً ؛ لأنَّ الجواب مسبب عن الشَّرط وأجل الله آتٍ ، سواء وجد الرجاء أم لم يوجد، والأصل : فليبادر العمل ؛ فإنَّ أجل الله آت .

﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ ﴾ [الكهف : ٣٩-٤٠] .

﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمرن : ١١٥] .

﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ [الحشر : ٦] .

﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف : ٧٧] .

﴿ وَمَن يُقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٤] .

قوله : (﴿إنْ ترني أنا أقلَّ . . .﴾ إلخ) يجوز في (تَرَ) أن تكون بصرية ، فأنا توكيد لياء المتكلم ، وأقلَّ : حال ، وأن تكون علمية فأنا ضمير فصل ، وأقلَّ : مفعول ثان ، ولا يجوز على الأول أن يكون فصلاً ؛ لأنَّ شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، و(مالاً وولداً) تمييز ، وقرىء برفع (أقلُّ) فيكون خبراً عن أنا ، والجملة في محل نصب ، إما على الحالية أو المفعولية ، وجواب الشرط قوله : (فعسى ربي) .

قوله : (﴿فلن تكفروه﴾) ضمنه معنى تُحْرَموه فعدَّاه لاثنين ، أولهما قائم مقام الفاعل ، والثاني الهاء ، وإلا فهو يتعدَّى لواحد ، أفاده ش .

قوله : (﴿فما أوجفتم . . .﴾ إلخ) الإيجاف : سرعة السَّير ، والرِّكاب : الإبل ، ومِنْ : زائدة؛ أي : خيلاً .

قوله : (﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾) اعترِض جعل قوله : (فقد سرق . . .) إلخ ، هو الجواب بأنَّه يقتضي تقديم سرقة أخ له ؛ لأنَّ الماضي بقد محقق معنى فلا يصح أن يكون جواباً لشرط مستقبل ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأنَّ الجزاء على قسمين : أحدهما : أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشَّرط ، والثاني : ألاَّ يكون مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط ، وإنَّما يكون الإخبار به مسبباً ، نحو : إن تكرمني فقد أكرمتك أمس ، أي : إنَّ إكرامك لي سبب ؛ لأن أخبر بأني قد أكرمتك أمس . اهـ، وما في الآية من هذا القبيل فلا إشكال . فتأمَّل .

قوله : (﴿ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ ﴾) معطوفان على فعل الشَّرط ، والفاء في (فسوف) جواب الشَّرط ، وقدَّم قوله (يقتل) ؛ لأنها درجة شهادة وهي أعظم من غيرها .

ويجوز في الجملة الاسمية أَنْ تقترن بـ« إذا » الفجائية، كقوله تعالى : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم : ٣٦] .

وَإِنَّما لم أُقيِّد في الأَصل إذا الفجائية بالجملة الاسميَّة ؛ لأَنَّها لا تدخل إلا عليها ، فأغناني ذلك عن الاشتراط .

قوله : (أن تقترن بإذا الفجائية) أي : بثلاثة شروط : أن تكون غير طلبية ، فخرج نحو : إن أطاع زيد فسلام عليه ، وألا يدخل عليها أداة نفي ؛ احترازاً من نحو : إن يقم زيد فما عمرو قائم ، وألا يدخل عليها (إنْ) فخرج إن لم يقم زيد فإن عمراً لم يقم ، فتتعين الفاء في ذلك ، قال أبو حيان : النصوص متضافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بـ(إذا) ، لكن السَّماع إنَّما ورد في (إنْ) وحدها ، فيحتاج في إثبات ذلك في غير (إنْ) من الأدوات إلى سماع ، قال : وكذلك جاء جواب بـ(إذا) الفجائية ، قال تعالى : ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم : ٤٨] . اهـ ش ملخصاً .

* * *

[النكرةُ والمعرفة]

ص ـ فَصْلٌ : الاسْمُ ضَرْبَانِ :

نَكِرَةٌ : وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ: كَـ« رَجُلٍ » ، أَوْ مُقَدَّرٍ: كَـ« شَمْسٍ » .

وَمَعْرِفَةٌ : وَهِيَ سِتَّةٌ : الضَّمِيرُ ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ ، وَهُوَ إِمَّا

[النكرة والمعرفة]

قوله : (ما شاع في جنس) لم يرد بالجنس ما هو مصطلح أهل الميزان ؛ بدليل تمثيله ، بل ما يعم الصنف والنوع وغيرهما .

وأراد بالجنس الموجود : أفراد المفهوم الحاصلة في نفس الأمر ، سواء كانت مما له تحقق في الأعيان أو لا .

وبالجنس المقدَّر : أفراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الأمر مما فرض صدقه عليها ، وأما الجنس فلا يُتصوَّر فيه شياع ؛ لأنَّه شيء واحد ، ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراده على نزاع كبير في محلِّه ، وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس . اهـ ش.

قوله : (كرجل) أي : كهذا الاسم ؛ فإنَّه شائع في زيد وعمرو وبكر . . . إلخ .

قوله : (أو مقدَّر) أي : شاع في أفراده مفهوم كلِّي غير موجود في الخارج ، كشمس ؛ فإنه شائع في أفراد مفهوم الكوكب النهاري ، غير أنَّه لم يوجد إلا فرد .

قوله : (الضَّمير) فعيل بمعنى مضمر على حدِّ عقدت العسل فهو عقيد ؛ أي : مُعقد ، ويقال له : مضمر ، وهو من أضمرته ؛ أي : أخفيته ؛ لأنَّ حروفه غالباً مهموسة ، والهمس فيه خفاء ، وهي التاء والكاف والهاء ، ويسمِّيه الكوفيون كناية ومكنياً .

قوله: (وهو ما دلَّ على متكلِّم) أي: اسم دلَّ وضعاً. . . إلخ؛ لأنَّ الدَّالَّ إذا أطلق ينصرف للدَّالِّ بالوضع ، فخرج قول مَن اِسمه (زيد) : زيد ضرب ، وقولك لزيد : يا زيد افعل كذا ، وقولك لزيد الغائب : زيد فعل كذا ؛ فإنَّ زيداً في هذه الأمثلة قد أطلق على المتكلِّم

مُسْتَتِرٌ وُجُوباً، كَالْمُقَدَّرِ فِي نَحْوِ: « أَقُومُ »، وَ« نَقُومُ »، و« تقومُ »، وَجَوَازاً فِي نَحْوِ: « زَيْدٌ يَقُومُ »، أَوْ بَارِزٌ، وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءِ « قُمْتُ »، وَكَافِ « أَكْرَمَكَ »، وَهَاءِ « غُلَامِهِ »، أَوْ مُنْفَصِلٌ كَـ« أَنَا » و« أنت » وَ« هُوَ » وَ« إِيَّايَ »، وَلاَ فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ، إِلاَّ فِي نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ « سَلْنِيهِ » بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وَ« ظَنَنْتُكَهُ » وَ« كُنْتَهُ » بِرُجْحَانٍ.

والمخاطب والغائب، لكن لا بالواضع، وصرَّح بعضهم بأنَّ الأسماء الظاهرة موضوعة للغائب، فأخرجها بقيد تقدُّم الذِّكر، والمراد بالمتكلم: شخص يحكي به عن نفسه كـ(أنا)، فخرج لفظ المتكلِّم، وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب كـ(أنت) فخرج لفظ مخاطب، وبالغائب شخص غير متكلِّم، ولا مخاطب بالمعنى المذكور.

واعلم أنه لا يرد على حدِّ الضَّمير الكاف من (ذلك)؛ لأنَّها حرف دالٌّ على الخطاب، لا على المخاطب، فتدبَّر.

قوله: (مستتر وجوباً) أي: استتاراً واجباً، أو ذا وجوب.

قوله: (وهو إمَّا متَّصل) أي: بعامله، أو منفصل؛ أي: عن عامله.

قوله: (كتاء قمتِ) بالحركات الثلاث.

قوله: (وكاف أكرمكِ) بفتحها للمخاطب، وكسرها للمخاطبة.

قوله: (كأنا) مذهب البصريين أَنَّ الاسم هو الهمزة والنُّون، والألف زائدة، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مجموع الثلاثة.

قوله: (وأنت) مذهب البصريين أَنَّ الضَّمير هو (أَنْ)، والتاء حرف خطاب.

قوله: (وهو) مذهب البصريين أنَّه بجملته ضمير، وكذلك هي، وأما (هما) و(هم) و(هن).. فكذلك عند أبي علي، وقيل غير ذلك.

قوله: (وإيَّاي) الصَّحيح أَنَّ إيَّا هو الضمير، واللواحق حروف تبيِّن المعنى المراد، فكلٌّ منها يدلُّ على المعنى المراد بشرط اقترانه باللواحق، وإلا لم يصدق التعريف؛ لأنَّ (إيَّا) بدون اللواحق لا يدلُّ على متكلِّم أو مخاطب أو غائب. تأمل.

قوله: (ولا فصل... إلخ) أي: لا يجوز ذلك بحسب اللغة، والمعنى المقصود.

ش ـ ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين : نكرة ، وهي الأصل ، ولهذا قدَّمتها ، ومعرفة ، وهي الفرع ، ولهذا أَخَّرْتُها .

فأَمَّا النكرة : فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أَو مُقَدَّر .

فالأول : كـ« رَجُلٍ » ؛ فَإِنَّه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً ، فكلما وُجِدَ من هذا الجنس وَاحِدٌ فهذا الاسمُ صادقٌ عليه .

والثاني : كـ« شمس » ؛ فَإِنَّها موضوعة لما كان كوكباً نهاريّاً يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وُجُودَ الليل ؛ فحقها أن تصدق على متعدد كما أَنَّ « رجلاً » كذلك وَإِنَّما تَخَلَّفَ ذلك من جهة عدم وجود أَفْرَادٍ له في الخارج ، ولو وُجِدَتْ لكان هذا اللفظ صالحاً لها ؛ فَإِنَّه لم يوضع على أَنْ يكون خاصّاً، كـ« زيد » و« عمرو » ، وَإِنَّمَا وُضِعَ وَضعَ أَسماء الأَجناس .

[أقسام المعرفة]

[الضمير]

وأَمَّا المعرفة : فَإِنَّها تنقسم ستة أَقسام:

القسم الأوَّل : الضمير ، وهو أَعْرَفُ الستة ، ولهذا بَدَأْتُ به ، وعَطَفْتُ بقية المعارف عليه بثُمَّ .

وهو عبارة عما دلَّ على متكلم كَـ« أنا » ، أَو مُخَاطب كـ« أَنْت » ، أَوَ غائب كَـ« هُو » .

وينقسم إلى مستترٍ وبارزٍ ؛ لأَنَّه لا يخلو : إمَّا أَنْ يكون له صورة في اللفظ أَو لا ، فالأَول : هو البارز كتاء « قُمْتُ » ، والثاني : المستتر كالمقَدَّر في قولك : « قُمْ » .

قوله : (وهي الأصل) أي : لأنها الأولى ، والمعرفة طارئة عليها ، قيل : لأنَّك لا تجد معرفة إلا ولها اسم نكرة ؛ لأنَّ الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامَّة ، كَذَكَرٍ وإنسان ، ثُمَّ تعرض له الأسماء الخاصة كالأعلام والكنى والألقاب ، ذكره في « شرح الجامع » .

قوله : (ينسخ) أي : يزيل ظهوره . . . إلخ .

[الضمير]

قوله : (لأنَّه لا يخلو إمَّا أن يكون له صورة في اللفظ) أي : هيئة في اللفظ ؛ أي :

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار .

فَأَمَّا المستتر : فينقسم - باعتبار وُجُوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين : واجب الاستتار ، وجائزه .

ونعني بواجب الاستتار : ما لا يمكنُ قيامُ الظاهر مَقَامَهُ ، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كـ« أقوم » ، أَو بالنون كـ« نقوم »[1] ، أَو بالتاء كـ« تَقُومُ » ، أَلاَ ترى أَنَّك لا تقول : « أَقوم زيد » ولا تقول : « نقوم عمرو » .

ونعني بالمستتر جوازاً : ما يمكن قيام الظاهر مَقَامَهُ ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب ، نحو : « زيد يقوم » ، أَلاَ ترى أَنَّه يجوز لك أَنْ تقول : « زَيْدٌ يَقُومُ غُلاَمُهُ » .

وأَمَّا البارز : فَإِنَّه ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى قسمين : متصل ، ومنفصل .

التلفظ ، اعترض بأَنَّه لا صورة له في اللفظ ، وإِنَّما له صورة في العقل ، ويجوز أن يراد باللفظ الملفوظ به . اهـ ش .

قوله : (ما لا يمكن قيام الظَّاهر مقامه) مراده بالظاهر هنا : ما يشمل المنفصل ، فيوافق ما عبَّر به هو وغيره من أنَّه لا يخلفه الظاهر ، ولا الضَّمير المنفصل . اهـ ش .

قوله : (ما يمكن . . . إلخ) قد اعترضه في توضيحه بأنَّ الاستتار في نحو : (زيد قام) واجب ؛ فإنَّه لا يقال : (قام هو) على الفاعلية ، وأما (زيد قام أبوه) ، أو (ما قام إلا هو)، فتركيب آخر ، قال : والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضَّمير كـ(أقوم) وإلى ما يرفعهما كـ(قام) . اهـ، وردَّه سم بأنَّه قد فَسَّر المستتر جوازاً بما يخلفه الظَّاهر أو الضَّمير المنفصل ، لا بما يجوز إبرازه على الفاعلية ، وإنما يعترض لو فُسِّر بهذا ، فتأمل .

---

(١) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب ، نحو : « **تقوم يا زيد** » ، أما التاء الدالة على التأنيث فهي من جائز الاستتار ، نحو : « **هند تقوم** » لأنك تقول : « **هند تقوم جارتها** » وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب ، ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف المضارعة على ثلاثة أنواع : نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار ، وهو حرفان : الهمزة ، والنون ، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار ، وهو حرف واحد ، وهو الياء ، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة ، ويكون جائز الاستتار تارة أخرى ، وهو حرف واحد ، وهو التاء .

فالمتصل هو : الذي لا يستقلُّ بنفسه ، كتاء « قُمْتُ » .

والمنفصل هو : الذي يستقلُّ بنفسه ، كـ« أَنَا » ، وَ« أَنْتَ » ، وَ« هُوَ » .

وينقسم المتصل ـ بحسب مواقعه من الإعراب ـ إلى ثلاثة أَقسام :

مرفوع المحل ، ومنصوبه ، ومخفوضه .

فالمرفوعُ : كتاء « قُمْتُ » فَإِنَّها فاعلٌ .

والمنصوبُ : ككاف « أَكْرَمَكَ زيدٌ » فَإِنَّها مفعول .

والمخفوضُ : كهاء « غُلاَمِهِ » فَإِنَّها مضاف إليها .

وينقسم المنفصل ـ بحسب موقعه في الإعراب ـ إلى مرفوع الموضع ، ومنصوبه ؛ فالمرفوع اثنتا عَشرَة كلمةً : « أَنَا » ، « نَحْنُ » ، « أَنْتَ » ، « أَنْتِ » ، « أَنْتُمَا » ، « أَنْتُم » ، « أَنْتُنَّ » ، « هُوَ » ، « هِيَ » ، « هُمَا » ، « هُمْ » ، « هُنَّ » .

والمنصوب اثنتا عَشرَة كلمةً أيضاً : « إِيَّاي » ، « إِيَّانا » ، « إِيَّاكَ » ، « إِيَّاكِ » ، « إِيَّاكُمَا » ، « إِيَّاكُمْ » ، « إِيَّاكُنَّ » ، « إِيَّاهُ » ، « إِيَّاهُمَا » ، « إِيَّاهُمْ » ، « إِيَّاهُنَّ » .

فهذه الاثنتا عَشْرَةَ كلمةً لا تقع إلاَّ في محل النصب ، كما أَنَّ تلك الأُوَلَ لا تقع إلاَّ في محل الرفع ، تقول : « أَنَا مُؤْمِنٌ » فـ« أنا » : مبتدأ ، والمبتدأ حكمه الرفع ، و« إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ » فإِياك : مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب .

ولا يجوز أَنْ تعْكِسَ ذلك ؛ فتقول : « إِيَّاي مُؤْمِنُ » و« أَنْتَ أَكْرَمْتُ » وعلى ذلك فَقِسِ الباقي .

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضعِ ، بخلاف المتصلة .

قوله : (والمنفصل هو : الذي يستقلُّ بنفسه) أي : هو الضَّمير الذي يصحُّ عند الفصحاء أن يُتلفظ به من غير أن يكون متصلاً بكلمة أخرى .

قوله : (بحسب مواقعه من الإعراب) أي : بقدر مواقعه من الإعراب ، والمواقع جمع موقع ؛ أي : أماكن ؛ أي : أنواع مواقع ؛ لأنَّ المبني يقع فيها .

قوله : (وأنت) الضمير عند البصريين (أَنْ) من (أنت) إلى (أنتنَّ) .

ولَمَّا ذكَرْتُ أَنَّ الضمير ينقسم إلى متصلٍ ومنفصلٍ أَشَرْتُ بعد ذلك إلى أَنَّه مَهْمَا أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بالمتصل فلا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل ؛ لا تقول : « قَامَ أَنَا » ولا « أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ » لتمكنك من أَنْ تقول : « قُمْتُ » و« أَكْرَمْتُكَ »، بخلاف قولك : « مَا قَامَ إِلاَّ أَنَا » و« مَا أَكْرَمْتُ إِلاَّ إِيَّاكَ » ؛ فَإِنَّ الاتصال هنا مُتَعَذِّر ؛ لأَنَّ « إِلاَّ » مانعةٌ منه ؛ فلهذا جيء بالمنفصل .

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفَصْلُ مع التَّمكن من الوصل :

وَضَابِطُ الأُولى : أَنْ يكون الضَّميرُ ثانيَ ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَعْرَفُ من الثاني ، وليس مرفوعاً ، نحو : « سَلْنِيْهِ » و« خِلْتُكَهُ »، يجوز أَنْ تقول فيهما : « سَلْنِي إِيَّاهُ » و« خِلْتُكَ إِيَّاهُ » ، وَإِنَّما قلنا : إن الضميرَ الأَوَّلَ أَعرف في ذلك؛ لأَنَّ ضمير المتكلم أَعْرَفُ من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أَعْرَفُ من ضَمِير الغائبِ .

وضابطُ الثانية : أَنْ يكون الضميرُ خبراً لـ« كان » أَو إِحدى أَخَواتها ، سواءٌ كان مسبوقاً بضمير أَو لا ؛ فالأَوَّل نحو : « الصَّدِيقُ كُنْتَهُ »، والثاني نحو : « الصَّدِيقُ كانَهُ زَيْدٌ »؛ يجوز لك أَنْ تقول فيهما : « كُنْتَ إِيَّاهُ » و« كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ »[1] .

قوله : (صورتين) أي : مسألتين .

قوله : (أن يكون الضَّمير) أي : الذي يجوز انفصاله مع إمكان اتِّصاله .

قوله : (سلنيه) أي : استعطنيه ، فهو من (سأل) بمعنى : (استعطى) ، لا بمعنى (استفهم) .

قوله : (أن يكون الضَّمير) أي : الذي يتأتَّى اتِّصاله خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها ، وهذه تفارق ما قبلها من جهة أنَّه لا يشترط أن يكون عامل الضَّمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملاً في ضمير آخر ، كما ذكره المصنِّف ، وإذا كان عاملاً في ضمير آخر ، فلا بُدَّ وأن يكون مرفوعاً ، والمسألة السَّابقة لا بدَّ وأن يكون الضَّمير الأول مرفوعاً . اهـ ش .

قوله : (نحو : الصديقُ كنته) يجوز في الصَّديق الرفعُ والنصب على حدِّ زيد ضربته .

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة المخزومي : [من الطويل]

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ العَهْدِ والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ =

واتَّفقوا على أَنَّ الوصل أَرْجَحُ في الصورة الأُولى إذا لم يكن الفعل قَلبيّاً ، نحو: « سَلْنِيْهِ » و« أَعْطِنِيْهِ » ولذلك لم يأتِ التنزيل إلاَّ به ، كقوله تعالى : ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود : ٢٨] ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد : ٣٧] ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة : ١٣٧] .

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً ، نحو: « خِلْتُكَهُ » و« ظَنَنْتُكَهُ » ، وفي باب كان ، نحو : « كُنْتَهُ » و« كَانَهُ زَيْدٌ » .

فقال الجمهور : الفَصْل أَرْجَحُ فيهن .

واختار ابنُ مالكٍ في جميع كتبه الوَصْلَ في باب « كان » ، واختلف رأيه في الأفعال القلبيةِ ، فتارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم .

قوله : (واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل) كأن وجهه : أنَّ الأصل الاتصال . اهـ ش .

* * *

= ومن ذلك قوله : [من مجزوء الرمل]

لَيْتَ هَذَا اليَوْمَ شَهْرٌ ... لا نَرَى فِيهِ غَرِيبَا
لَيْسَ إِيَّايَ وإِيَّا ... كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الوصل قول أبي الأسود الدؤلي لغلام له كان يشرب الخمر فيفسد أمر تجارته : [من الطويل]

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجزِئاً بِمَكَانِهَا
فَإِلاَّ يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

[العلم]

ص ـ ثُمَّ الْعَلَمُ ، وَهُوَ : إِمَّا شَخْصِيٌّ كَـ« زَيْدٍ » ، أَوْ جِنْسِيٌّ ، كَـ« أُسَامَةَ » ، وَإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا ، أَوْ لَقَبٌ ، كَـ« زَيْنِ الْعَابِدِينَ » وَ« قُفَّة » ، أَوْ كُنْيَةٌ ، كَـ« أَبِي عَمْرٍو » وَ« أُمِّ كُلْثُومٍ » .

وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الِاسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً ، أَوْ مَخْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَ، كَـ« سَعِيد كُرْزٍ » .

ش ـ الباب الثاني من أنواع المعارف : العَلَمُ ، وهو « ما عُلِّقَ على شيء بعينه غيْرَ متناولٍ ما أَشْبَهَهُ » .

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة :

فينقسم ـ باعتبار تَشَخُّصِ مُسَمَّاهُ وعدم تَشَخُّصِهِ ـ إلى قسمين :

[العَلَم]

قوله : (شخصي) نسبة إلى الشَّخص باعتبار كونه معيناً معلوماً، كـ : (زيد) ؛ فإنَّه ضع للذات المشخص باعتبار كونه معيناً معلوماً . اهـ ش.

قال في « المصباح » : الشَّخص : سواد الإنسان تراه من بُعْد ، ثُمَّ استعمل في ذاته ، قال الخطَّابي : ولا يسمىٰ شخصاً إلا جسم مؤلفٌ ، له شخوص وارتفاع . اهـ، قلت : ولهذا يمتنع أن يقال في أسماء الله : إنها أعلام شخصية ؛ لاستحالة الجسمية والتألف عليه .

قوله : (جنسي) نسبة إلى الجنس ، بأن يكون موضوعاً للجنس ، والماهية المعينة باعتبار تعينه .

قوله : (كما مثلنا) أي : والاسم كما مثلنا به من زيد وأسامة ، وما أشبهه .

قوله : (وقُفَّة) هي الفرعة اليابسة ، والقفة : ما يتَّخذ من خوص كهيئة القرعة تضع فيه المرأة القطن ونحوه ، وجمعها قفف، مثل : غرفة وغرف . اهـ « مصباح » .

قوله : (وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول . . . إلخ) المراد بتعليقه على الشيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الإطلاق ، وهو معنى الوضع ، وإنما عبَّر بُعلِّق دون وضع ؛ ليشمل العَلَم المنقول .

عَلَم شَخْصٍ ، وعَلَم جنسٍ ؛ فالأَوَّل : كـ« زيد » و« عمرو » ، والثاني : كـ« أُسامةَ » للأَسد ، و« ثُعالَةَ » للثعلب ، . . . .

قوله : (كأسامة للأسد) أي : علم للأسد ؛ أي : وضع لماهيته المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة .

(فائدة)

الأسد أشرف الحيوانات المتوحشة ؛ لأنَّه منزَّل منها منزلة الملك ، وجمعه أسود وأُسُد بضمتين ، وأُسْد بضم فسكون ، وآساد بالمد ، وأُسْدان ، ومأسدة ، وله أسماء تزيد على الستمائة أفردها السيوطي بتأليف ، قال أرسطو : والأسد أنواع ؛ رأيت نوعاً منه يشبه وجه الإنسان ، وجسده شديد الحمرة ، وذنبه يشبه ذنب العقرب ، ونوع يشبه البقر له قرون سود نحو شبر ، وأما السبع المعروف فهو حيوان لا تضع الأنثى منه إلا جرواً واحداً، تضعه لحمة لا حِسَّ فيه ولا حركة ، فتحرسه ثلاثة أيام ، ثم يأتي أبوه بعد ذلك ، فينفخ فيه المرَّة بعد المرَّة حتى يتحرك ويتنفس ، وتنفرج أعضاؤه ، وتتشكل صورته ، ثم تأتي أمه فترضعه ، ولا تنفتح عيناه إلا بعد سبعة أيام من تخلُّقه ، قيل : ويمكث في بطن أمه سبعة أشهر ، ولذا سمي سبعاً ، ولا تلد الأنثىٰ أكثر من سبعة أولاد ، وروى أبو نعيم في « الحلية » عن ثور بن زيد، قال : بلغني أَنَّ الأسد لا يأكل إلا من أتى محرَّماً . اهـ ملخصاً من « مختصر حياة الحيوان » للسيوطي .

قوله : (وثعالة للثعلب) أي : وضع لماهيته المتَّحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة .

(فائدة)

ثُعالة بوزن نُخالة : اسم للثعلب ، ومن أمثالهم : أَرْوَغ من ثعالة ، قال الشاعر[(١)] :

[من مجزوء الكامل]

فاحتلتُ حينَ صرَمْتني ... والمرءُ يعجبُ لا محالهْ

والدَّهرُ يلعبُ بالفتىٰ ... والدَّهرُ أروغُ منْ ثُعالهْ

---

(١) الأبيات من مجزوء الكامل ، وهي لأبي داود في لسان العرب ، مادة (حول) ، والأغاني للأصفهاني ١٦/ ٤٠٤ ، وبلا نسبة في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٧٤ . وفي اللسان (يعجز) بدل (يعجب) .

و« ذُؤالَةَ » للذئب ؛ فَإِنَّ كُلاًّ من هذه الأَلفاظ يَصْدُقُ على كلِّ واحد من أَفراد هذه الأَجناس ، تقول لكلِّ أَسدٍ رأيتَه : « هذا أُسامةُ مُقْبِلاً » ، وكذلك البواقي ، ويجوز أَنْ تُطْلقها بإزاء صاحب الحقيقة من حيث هو ؛ ....

والمــــرءُ يكسِـــبُ مـــالَـــهُ ... بـــالشـــحِّ يـــورثُـــهُ الكـــلالَـــهْ

والعبـــدُ يقـــرعُ بـــالعصـــا ... والحـــرُّ تكفيـــهِ المقـــالـــهْ

وفي « القاموس » : الثعلب : الأنثىٰ ، ويطلق على الذكر ، أو الذكر : ثعلب وثُعلبان بالضمِّ ، والأنثى : ثعلبة ، والجمع : ثعالب وثعال . اهـ، وهو سَبُعٌ جبان مستضعف، إلا أنَّه ذو مكر وخديعة مفرط الخبث والحيلة ، يتماوت إذا جاع ، وينفخ بطنه ، ويرفع قوائمه ، فيظن أنَّه قد مات ، فإذا قرب منه حيوان وثب عليه وصاده ، وحيلته هذه لا تتمُّ على كلب الصَّيد ، وقد ألغز الصَّلاح الصَّفدي فيه فقال : [من مجزوء الرمل]

فيـــــهِ مكـــــرٌ وخـــــداعٌ ... وهـــوَ بـــالتَّصحيـــفِ يُغلـــبْ

عجبـــــي مِـــــنْ حيـــــوانٍ ... لـــمْ يـــزلْ بـــالصَّيـــدِ يُطلـــبْ

اهـ ملخصاً من « مختصر حياة الحيوان » للسيوطي ، ومن خطه نقلت .

قوله : (وذؤالة) بذال معجمة مضمومة فهمز ، علم جنس للذئب ؛ أي : وضع لماهيته المتحدة في الذِّهن باعتبار كونها متعينة معلومة ، وسمِّي بذلك ؛ لخفة مشيته ؛ لأنَّ الذؤالة المشي الخفيف . اهـ ش.

قوله : (يصدق على كلِّ واحد من أفراد. . . إلخ) اعلم أنَّ علم الجنس موضوع للماهية مع التَّعيين ؛ أي : للحقيقة من حيث هي هي ؛ أي : لا بقيد الفردية ، واسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي ؛ أي : لا بقيد التعيين والإفراد ، فالفارق بينهما : أنَّ التعيين جزء من الموضوع له في علم الجنس دون اسمه ، فأما إطلاقه على الفرد كما في عبارة المصنف فهو حقيقة ؛ بناء على أنَّ الحقيقة توجد في ضمن الأفراد ، أو مجاز بأن يشبَّه الفرد بعلم الجنس بجامع التعيين .

قوله : (بإزاء صاحب هذه الحقيقة) بزيادة صاحب . اهـ ش ، وإنما احتاج إلى زيادة صاحب ؛ ليغاير ما قبله ؛ فإنَّ القول الذي قبله إطلاق علم الجنس على الفرد ، وظاهر هذا

فتقول : « أُسامَةُ أَشْجَعُ من ثُعَالَة » ، كما تقول : « الأسدُ أشجعُ من الثعلب » أي : صاحبُ هذه الحقيقة أَشْجَعُ من صاحب هذه الحقيقة ، ولا يجوز أَنْ تطلقها على شَخصٍ غائبٍ ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أَسدٍ خاصٍّ : « ما فَعَلَ أُسامةُ » .

وباعتبار ذاته إِلى مفردٍ ومركَّبٍ ؛ فالمفرد كـ« زيد وأُسامة » ، **والمركب ثلاثة أَقسام :**

الثاني كالأول ؛ حيث جعله بإزاء صاحب الحقيقة ، وهو الفرد من أفرادها ، وإزاء بوزن كتاب ؛ أي : بمقابل .

والمراد : أنَّه يطلق على الحقيقة .

قوله : (**فتقول : أسامة أشجع . . . إلخ**) هذا التفريع غير مناسب ؛ لأنَّ الحقيقة نفسها لا توصف بالشجاعة ولا غيرها ، وإنما يوصف بذلك الأفراد ، ولهذا قال العلاَّمتان الشنواني ويس : لا يخلو عن خفاء جعل الشَّجاعة للماهية بدون الملاحظة للأفراد . قيل : ولو عبَّر بالجراءة لكان أولىٰ ؛ لأنَّ الشجاعة إنَّما تطلق على ذي العقل ، قلت : تفسير أهل اللغةِ الجراءةَ بالشجاعة يقتضي عدم الفرق ، فتأمل .

قوله : (**أي : صاحب هذه الحقيقة أشجع**) لا يصحُّ هنا أن يقال : إن لفظ (صاحب) زائد ؛ لما تقدَّم من أنَّ الحقيقة لا توصف بما ذكر ، وهذا أيضاً إنما يناسب الإطلاق الأوَّل في كلامه ، قلت : ويمكن أنَّه أشار بهذا إلى بيان ما يقع في عبارة القوم من التسمُّح في إطلاق الشجاعة ، أو الجراءة على الحقيقة ؛ يعني : أنَّه إذا وقع في عبارتهم وصف الحقيقة بما ذكر إنما يكون مرادهم فرداً من أفرادها . تأمل .

قوله : (**ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب**) قد علمت مما تقدَّم أنَّ علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين، وكأنَّ الشارح فهم تبعاً لبعضهم أَنَّ هذا التَّعيين يرجع للمخاطب، وهو خلاف الصَّواب ، بل التَّعيين راجع للواضع ، وحينئذٍ فلا مانع من الإطلاق المذكور ، على أنَّ ما ذكر معيَّن عند المخاطب، كما يدلُّ له قوله: (لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص)، وقد قال المحقق المحلي : واستعمال علم الجنس أو اسمه معرَّفاً أو منكَّراً في الفرد المعيَّن أو المبهم ، من حيث اشتماله على الماهية . . حقيقي ، فتدبَّر في المقام ؛ فإنَّه صعب المرام .

قوله : (**إلى مفرد ومركَّب**) إطلاق التَّركيب على ما ذكر إنما هو باعتبار الأصل لا بعد جعله علماً كما هو ظاهر ، إذ جزؤه لا يدلُّ على جزء معناه الآن .

(١) مُرَكَّبٌ تركيبَ إِضافةٍ، كـ« عبدِ الله » ، وحكمه أَنْ يُعْرَبَ الجزء الأَوَّلُ من جُزْأيه بحسب العوامل الداخلة عليه ، ويخفض الثاني بالإِضافة دائماً .

(٢) ومُرَكَّبٌ تركيبَ مَزْجٍ كـ« بَعْلَبَك » و« سيبَوَيهِ » ، وحكمه أَنْ يُعْرَبَ بالضمة رفعاً ، وبالفتحة نصباً وجراً ، كسائر الأَسماء التي لا تنصرف ، هذا إِنْ لم يكن مختوماً بـ« وَيهِ »، كـ« بَعْلَبَك » ، فَإِنْ خُتِمَ بها بُنِي على الكسر كـ« سيبَوَيْهِ » .

(٣) ومُرَكَّبٌ تركيبَ إِسنادٍ ، وهو ما كان جملة في الأَصل، كـ« شابَ قَرْنَاها » ، وحكمه أَنَّ العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يُحْكَى على ما كان له من الحالة قبل النقل .

قوله : (**ويخفض الثاني بالإضافة**) أي : بسببها ، فلا ينافي أَنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف ، ويعطى الثَّاني حكمه فيما لو كان مفرداً ، فيصرف في نحو : أبي بكر ، ويمنع منه في نحو : أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما .

قوله : (**تركيب مزج**) المزج : هو الخلط ؛ أي : تركيب ممزوج ، وهو كلُّ كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها ؛ أي : في لزومه لحالة واحدة ، فيدخل نحو : معدي كرب وسيبويه ، ولا يرد عليه شيء ، فتدبر .

قوله: (**كبعلبك**) علم لبلدة مركَّب من (بعل) وهو اسم صنم، و(بك) هو اسم صاحب هذه البلدة ، جُعِلا اسماً واحداً ، من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما .

قوله : (**وحكمه أن يعرب بالضَّمة رفعاً. . . إلخ**) وتسكَّن الياء في معدي كرب ونحوه في الأحوال الثلاثة ؛ لوقوعها الآن حشواً ، وحُكي عن بعضهم فتحها في حالة النصب ، قال الزمخشري : (معدي) مأخوذة من عدَّاه ؛ أي : تجاوزه ، والكرب : الفساد ، وكأنَّه قيل : عداه الفساد ، وفيه شذوذ ، وهو إتيانه على مَفعِل بالكسر مع أنَّه معتلُّ اللام ، والمعتل اللام يأتي على مَفْعَل بالفتح كالمرمى والمغزى . أفاده يس .

قوله : (**ومركَّب تركيب إسناد**) وهو ما تركيبه قبل العلميَّة ، وتركيب المزج : هو الذي تركيبه للعلمية .

قوله : (**ومركَّب تركيب إسناد**) كـ(شاب قرناها) ، وحكمه أنَّ العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يحكى على ما كان له من قبل . اهـ ش .

وينقسم إلى : اسمٍ وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ[1] ، وذلك لأنَّه إنْ بُدِىء بأبٍ أَو أُمٍّ كان كُنيَة ، كـ«أبي بكر»

قوله : (إلى اسم وكنية ولقب) قال الرضي : ولفظ اللقب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح ، والنَّبْز في الذم خاصة ، والكنية عند العرب : يقصد بها التَّعظيم ، فالفرق بينها وبين اللقب معنىً : أَنَّ اللقب يُمدح الملقب به ، أو يُذَم بمعنى ذلك اللفظ ، بخلاف الكنية ؛ فإنَّه لا يعظم المكنى بمعناها ، بل بعدم التصريح بالاسم ؛ فإنَّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها ، وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له ، كأبي الحسن لأمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه ، وقد يكنى في الصِّغر ؛ تفاؤلاً أن يعيش حتَّى يصير له ولد اسمه ذلك . اهـ

قوله : (إن بدىء بأب أو أمٍّ . . . إلخ) زاد الرضي والإمام فخر الدِّين الرازي : أو ابن ، أو بنت، كابن آوى ، وبنت وردان ، وتعريف الكنية شامل لما يكون من ذلك بالغلبة ، ولا يخفى أَنَّ ما صُدِّر بأب أو أمٍّ قد يُشعر برفعة المسمَّىٰ أو ضعته فيصدق عليه حدُّ اللقب ، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان في نحو : أبي الخير وأبي لهب ، وينفرد اللقب في نحو : كُرْزٍ ، والكنية في نحو : أبي بكر ، ولا مانع من ذلك .

وظاهر كلامهم أن ما أَشْعر بما ذُكِر لَقَب ، وما صُدِّر بما ذكر كنية ، وإن وضعه الأبوان أو نحوهما ابتداء كائناً ما كان ، والظَّاهر أَنَّ ما وضع ابتداءً اسمٌ مطلقاً ، وأَنَّ ما استعمل في ذلك المسمىٰ بعد وضع الاسم ؛ إن كان مشعراً بمدح كشمس الدِّين فيمن اسمه محمد ، أو ذمٍّ كـ(أنف الناقة) فيمن اسمه ذلك، أو كان مصدَّراً بأب كـ(أبي عبد الله) فيمن اسمه ذلك، وأمٍّ كـ(أمِّ عبد الله) فيمن اسمها عائشة ، فالأول لقب ، والثاني كنية ، وعلى هذا يصحُّ ما حكاه ابن عرفة

---

(١) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به المدح وعلى ما يقصد به الذم ، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الذم ، حتى قال الحماسي : [من البسيط]

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ... وَلا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءَةُ اللَّقَبُ

ولفظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الذم ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾ [الحجرات : ١١]، تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً ، وكانوا إنما يعدلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكنَّى وإجلاله ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها ، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية ؛ لأن التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ ، كما تقول : زين العابدين، وتاج الملة ، وسيف الدولة ، أما التعظيم بالكنية فإنه بواسطتها يعدم التصريح باسم ، لا بمعنى الكنية .

و« أُمِّ بكر »، و« أَبي عمرو » و« أُمِّ عمرو »، وَإِلاَّ فَإِنْ أَشْعَر برفعة المسمَّى ـ كـ« زين العابدين » ـ أو ضَعَته ـ كـ« قُفَّة »، و« بَطَّة »، و« أَنف الناقة » ـ فلقَبٌ، وإِلاَّ فاسمٌ، كـ«زيد» و« عمرو »[(١)].

فيمن اعترض عليه أمير أفريقية في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه ، فأجاب عنه بأنَّه اسمه لا كنيته ، واستحسن منه هذا الجواب . اهـ ش ملخصاً .

قوله : (وإلا فإنْ أشعر برفعة. . . إلخ) أي : باعتبار مفهومه الأصلي ؛ فإَن ذلك قد يقصد تبعاً . قاله السيد ، وأراد بذلك كما قال : لأن إشعار اللقب بالمدح إنَّما هو من جهة أنَّ له مفهوماً آخر يلاحظ في الجملة ، ويلتفت الذِّهن إليه وإن لم يكن مقصوداً عند الإطلاق ، بل المقصود هو المعنى العَلَمي ، وهو الذَّات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمي لم يتصوَّر فيه إشعار ، فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنَّه إذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود ، فإنَّه يشعر بذلك الكمال ، فيلزم أن يكون لقباً ، والتزامه بعيد ، نعم إذا سُمِّي شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقباً ، وبهذا يُعلَم وجه التعبير بـ(أشعر) دون (وضع) ودون (دل) ؛ لأنَّ العَلَم إنَّما وضع لتعيين الذات ، والمراد : إشعار قوي بحيث يقصد عادة . اهـ يس .

قوله : (أو ضَعته) بفتح الضَّاد المعجمة وكسرها ، والهاء عوض من الواو . قاله الجوهري . اهـ ش .

قوله : (وبطَّة) قال في « المصباح » : البطُّ : من طير الماء ، الواحدة بطَّة ، مثل : تمر وتمرة ، ويقع على الذكر والأنثىٰ . اهـ

قوله : (وأنف الناقة) هو لقب جعفر بن قُريع تصغير قَرْع بفتح القاف ، وسكون الراء ، وبالعين المهملة ، وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة ، ذبح أبوه جزوراً ، وقسَّمها بين

---

(١) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال : إن ما سمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً ، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ وأخت أم لم يصدر ، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته أم لم يشعر ، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية ، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بذم كأبي لهب أم لم يشعر كأبي بكر ، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب ، ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم ، وقد يضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً وكنية أو اسماً ولقباً أو اسماً وكنية ، كمحمد أبي الفضل ، وأحمد أبي اليسر ، وكمحمد الهادي ، وكعلي زين العابدين ، وخالد سيف الله ، ونحو ذلك ، وحينئذ ينطبق عليه ما قال المؤلف .

وإذا اجتمع الاسمُ مع اللقب وَجَبَ ـ في الأفصح ـ تقديمُ الاسم وتأخيرُ اللقب .

ثم إنْ كانا مضافين كـ« عبد اللهِ زين العابدين » ، أَو كان الأَوَّل مفرداً والثاني مضافاً كـ« زيد زين العابدين » ، أَو كان الأَمر بالعكس كـ« عبد الله قُفَّة » وجب كونُ الثاني تابعاً للأوَّل في إعرابه : إِمَّا على أنَّه بَدَلٌ منه ، أَو عطفُ بيانٍ عليه ، ويجوز أيضاً قطعه عن التبعية ؛ إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف .

ويجيء أيضاً في المفردين ذلك خلافاً لجمهور البصريين .

وَإِنْ كانا مفردين ـ كـ« زيد قُفَّة » ، ....

نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ، ولم يبق إلا الرَّأس ، فقال له : شأنك به ، فأدخل يديه في أنفها ، وجعل يجرةُ ، فلُقِّب به ، وكانوا يغضبون منه ، فلما مدحهم الحطيئة بقوله :

قومٌ هُمُ الأُنْفُ والأذنابُ غيرهمُ ومَنْ يسوِّيْ بأنفِ النَّاقةِ الذَّنبا[1]

صار اللقب مدحاً ، والنِّسبة إليها أنَفي . كذا قال مكِّي . اهـ

قوله : (وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب) أي : لأنَّ اللقب أشهر ؛ إذ فيه العَلَمية مع شيء من معنى النعت ، فلو أتى به أولاً ، لأغنىٰ عن الاسم ، ذكره الرضي . وقد يتقدَّم اللقب في غير الأفصح على الاسم ، نحو : [قول جنوب بنت العجلان من البسيط]

بأنَّ ذا الكلبِ عمْراً خيرَهم حسباً ببطنِ شريانَ يعوي حولَهُ الذيبُ

واعلم أنَّه لا يجب تأخير اللَّقب إلا مع الاسم ، نحو : هذا زيدٌ زين العابدين ، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها .

قوله : (إمَّا على أنَّه بدل منه) أي : بدل كلٍّ من كلٍّ ، أو عطف بيان عليه ؛ لكونه أشهر . اهـ

قوله : (وإن كانا مفردين) قضية كلامه ، بل صريحه : امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركَّباً ، والوجه خلافه ، وفاقاً للرَّضي حيث قال : وإن كانا مفردين أو

(١) البيت من البحر البسيط ، وهو للحطيئة في ديوانه ص ١٧ ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، مادة (ذنب) .

و« سعيد كُرْزٍ » ـ فالكوفيون والزجَّاج يجيزون فيه وجهين :

أَحدهما : إِتْبَاعُ اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأَقسام .

والثاني : إِضافة الاسم إِلى اللقب .

وجُمْهُور البصريين يوجبون الإِضافة ، والصَّحيحُ الأَوَّلُ ، والإِتْبَاع أَقْيَسُ من الإِضافة(١) ، والإِضافة أَكثر .

أولهما ، جاز إضافة الاسم إلى اللقب . اهـ، وذلك لأنَّ المضاف إليه يجوز أن يكون مركَّباً ، كـ(غلام عبد الله) ، بخلاف المضاف . اهـ ش .

قوله : (كُرْز) بضم الكاف : ومعناه في الأصل : خُرْج الرَّاعي ، ثُمَّ نقل ولقِّب به ، ويطلق على اللئيم ، وعلى الحاذق .

قوله : (إضافة الاسم إلى اللقب) أي : على تأويل الأول بالمسمَّى ، والثَّاني بالاسم .

قوله : (والإتباع أقيس من الإضافة) أي : لأنَّه لا يحتاج إلى تأويل ، بخلاف الإضافة كما تقدَّم .

* * *

(١) إنما كان الإتباع أقيس ؛ لأن الإضافة تحوج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه .

[اسم الإشارة]

ص ـ ثُمَّ الإِشَارَةُ ، وَهِيَ : « ذَا » لِلمُذَكَّرِ ، وَ« ذِي » وَ« ذِهْ » ، وَ« تِي » وَ« تِهْ » ، وَ« تَا » لِلْمُؤَنَّثِ ، وَ« ذَانِ » وَ« تَانِ » لِلْمُثَنَّى : بِالأَلِفِ رَفْعاً ، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً ، وَ« أُوْلَاءِ » لِجَمْعِهِمَا ، وَالْبَعِيْدُ بِـ« الْكَافِ » مُجَرَّدَةً مِنَ « اللَّامِ » مُطْلَقاً ، أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا إِلَّا فِي الْمُثَنَّى مُطْلَقاً ، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ ، وَفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ « هَا » التَّنْبِيهِ .

ش ـ الباب الثالثُ من أَنواع المعارف : اسمُ الإشارة .

وينقسم ـ بحسب المشار إليه ـ **إلى ثلاثة أقسام** :

ما يُشار به للمفرد ، ....

[اسم الإشارة]

قوله : **(ثُمَّ الإشارة)** ويعبَّر عنها أيضاً باسم الإشارة ، فالمتكلِّم مخيَّر في التَّعبير ، وعرَّفه المصنِّف في « شرح الشُّذور » فقال : هو ما دلَّ على مسمّىً وإشارة إليه ، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً : (هذا) فيدلُّ لفظ (ذا) ، على ذات زيد ، وعلى الإشارة لتلك الذات . اهـ

قوله : **(وهي)** أي : الإشارة (ذا) ، مذهب البصريين : أَنَّ (ذا) ثلاثي الوضع ؛ بدليل تصغيره على (ذيّا) ، وهل المحذوف العين أو اللام ؟ وهل الألف منقلبة عن ياء والمحذوف ياء ، أو عن واو والمحذوف واو ؟ وهل وزنه فعَل بتحريك العين وهو الأظهر ؛ لأنَّ الانقلاب عن المتحرِّك أولى ؟ أو فَعْل بإسكانها ؛ لأنَّه الأصل في ذلك كله ؟ خلاف بينهم ، ومذهب الكوفيين : أنَّ ألف ذا زائدة . اهـ ش .

قوله : **(ما يشار به للمفرد)** استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى ـ كما هنا ـ قليل ، والغالب استعمال ذلك في اللفظ كـ(زيد وهند) ، ونحو ذلك . اهـ ش .

والمراد : المفرد ولو حكماً ؛ ليدخل نحو : ذا الجمع ، وذا الفريق ، وقال المصنف في « حواشي الألفية » : وقد يشار بها إلى الاثنين نحو : ﴿ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] ، وإلى الجمع كقوله :

وما يشار به للمثنى ، وما يُشار به للجماعة .

وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث .

فللمفرد المذكر لفظة واحدة ، وهي « ذَا » .

وللمفردة المؤنثة عشرةُ أَلفاظٍ : خمسة مبدوءة بالذال ، وهي : « ذِي » ، و« ذِهي » ـ بالإشباع ـ و« ذِهِ » ـ بالكسر ، و« ذِهْ » ـ بالإسكان ، و« ذاتُ » ، وهي أَغْرَبُهَا ، وَإِنَّما المشهور استعمال « ذات » بمعنى صاحبة ، كقولك : « ذَاتُ جَمَالٍ » ، أَو بمعنى التي ، في لغة بعض طيِّئ ، حكى الفرَّاء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُم اللهُ بِهِ ، والكرامة ذات أَكْرَمكم اللهُ

وسؤالُ هذا النَّاسِ كيفَ لبيدُ(١)

قوله : (للمثنَّى) أي : للاثنين ، والمعنى : موضوعين للاثنين حال كونهما بالألف في الرَّفع ، وبالياء في الجرِّ والنَّصب ، ولفظ (جرَّاً) و(نصباً) في كلامه منصوبان على الظَّرفية ، والمعنى : ويعربان بالياء وقت جرٍّ ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، كقولك : جئتك العصر ، لا على نزع الخافض ؛ لأنَّه غير مقيس ، والأصح أنَّ (ذان وتان) مبنيان لقيام علَّة البناء فيهما كالمفرد ، والكلام على هذا مبسوط في المطولات .

قوله : (ذي) بكسر الذَّال ، ثُمَّ ياء ساكنة منقلبة عن ألف (ذا) ، ثم إنَّ (ذي) وما عطف عليه خبرٌ واحد ليصح الحمل على قوله : (وهي) العائد إلى خمسة ، فيكون العطف مقدَّماً على الحمل ، كما في قولك : البيت سقف وجدران . اهـ ش .

قوله : (وذاتُ) بالضَّم .

قوله : (وهي أغربها) أي : الغريبة منها ، فأفعل التَّفضيل ليس على بابه .

قوله : (بالفضل ذو فضَّلكم الله به . . . إلخ) بالفضْل متعلِّق بمحذوف ؛ أي : أسألكم بالفضل ، والكرامة : معطوف عليه ، وذاتُ : بالضمِّ صفة للكرامة ، وكأنه يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ ﴾ [النحل : ٧١] قاله الموضح في « الحواشي » .

---

(١) عجز بيت من البحر الكامل ، وصدره : ولقد سَئِمْتُ من الحَياةِ وطولِها

وهو للبيد في ديوانه ص ٣٥ ، وخزانة الأدب ٢/٢٥١ ، وشرح التصريح ١/١٢٩ ، ولسان العرب ، (نصب) والشاهد في (ذا) أشار بها للناس وهو مفرد حكماً .

بها » ؛ أي : التي أكرمكم الله بها ؛ فلها حينئذٍ ثلاثة استعمالات[(١)] .

وخمسة مبدوءة بالتاء ، وهي : « تِي » ، و« تِهِي » بالإشباع، و« تِهِ » بالكسر ، و« تِهْ » بالإسكان ، و« تَا » .

ولتثنية المذكر : « ذَانِ » بالألف رفعاً، كقوله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾ [القصص : ٣٢]،

قوله : (أي : التي أكرمكم الله بها . . . إلخ) أشار بهذا إلى أَنَّ أصل (بَه) هو (بها) ، فنقلت فتحة الهاء إلى الباء ، فسكِّنت ، وحُذِفت الألف .

قوله : (فلها حينئذٍ ثلاث استعمالات) الإشارة بها ، وبمعنى صاحبة ، وبمعنى التي ، قلت : بقي لها استعمال رابع ، وهو جعلها اسماً مستقلاً، نحو : ذات الشيء ، بمعنى : حقيقته وماهيته ، وقد صار استعمالها بمعنى : (نفس الشيء) عرفاً مشهوراً ، حتَّى قال الناس : ذاتٌ متميزةٌ ، وذاتٌ محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير ، فقالوا : عيب ذاتيٌّ بمعنى جِبِلِّي وخلقي ، وفي القرآن العزيز : ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] ؛ أي : ببواطنها وخفيَّاتها ، والصدور : يكنى بها عن القلوب ، فالكلمة عربية ، ولا التفات إلى مَنْ أنكر كونها عربية وخطَّأ علماء الكلام في قولهم : الصِّفات الذَّاتية ، مع أنهم مصيبون في ذلك . أفاده في « المصباح » .

قوله : (﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾) ذكَّرَ الإشارة مع أَنَّ المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثتان ؛ نظراً للخبر ، وهو برهانان ؛ فإنَّه مذكر .

---

(١) الاستعمالات الثلاث هي :
الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة ، ولا أحفظ له شاهداً .
والثاني : استعمالها بمعنى صاحبة ، نحو قول الشاعر : [من الطويل]

أَمِنْ أَجْلِ أَعْرَابِيَّةٍ ذَاتِ بُرْدَةٍ ... تَبْكِي عَلَى نَجْدٍ وَتَبْلَى كَذَا وَجْدَا ؟

والثالث : استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي ، كالمثال الذي ذكره المؤلف ، والذي نسب حكايته عن العرب للفراء ، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته ، تقول : ذات الإنسان أنه حيوان مفكر ، تريد أن هذه حقيقته وماهيته ، وقد استعملت في معنى نفس الشيء ؛ فقيل : هذه ذات متميزة ، وهذه ذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها ؛ فقيل : هذا عيب ذاتي ، يريدون أنه راجع إلى نفس المعيب وطبيعته وجبلته ، وأنكر قوم هذا الاستعمال ، وليس إنكارهم بسديد ، وارجع إلى المصباح المنير .

و« ذَيْنِ » بالياء جراً ونصباً ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ ﴾[(١)] [فصلت : ٢٩] .

ولتثنية المؤنث : « تَانِ » بالألف رفعاً كقولك : « جاءتني هَاتَانِ » ، و« هاتين » بالياء جراً ونصباً ، كقوله تعالى : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾ [القصص : ٢٧] .

ولجمع المذكر والمؤنث : « أُوْلاَءِ » ، قال تعالى : ﴿ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] ، وقال تعالى : ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ [هود : ٧٨] ، وبنو تميم يقولون : « أولى » ـ بالقَصْر ، وقد أشَرْتُ إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أنَّ اللام لا تلحقه في لغة مَنْ مَدَّهُ .

ثم المُشار إليه إمَّا أنْ يكون قريباً ، أو بعيداً .

فَإِنْ كان قريباً جيء باسم الإشارة مُجرداً من الكاف وجوباً ، ومقروناً بـ(ها) التنبيه جوازاً ؛ تقول : « جَاءني هذا »، و« جاءني ذا »، واعلمْ أنَّ « ها » التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنَّهَا إذا لحقته لم تلحقه لامُ البُعْد .

قوله : (﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ ﴾) اعترضه بعضهم بأنَّ هذا من الموصولات ، فالتمثيل به سهو ، وصوابه : ﴿إنَّ هذين لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه : ٦٣] . اهـ ش

قوله : (بالقصر) صرَّح ابن يعيش بأنَّ إطلاق القصر والمدِّ على غير الأسماء المتمكِّنة فيه تسمُّح .

قوله : (ومقروناً بـ(ها) التنبيه) قال الدماميني : (ها) المذكور ليس بعد ألفه همزة ، وإنَّما هو علم على الكلمة المركَّبة من هاء فألف ، ثم نُكِّر ، وأضيف إلى التنبيه ، ليتضح المراد به ، كقوله :

علا زيدُنا يومَ اللِّقا رأسَ زيدِكم[(٢)]

---

(١) تمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثنى المذكر المنصوب سهو ؛ لأن « اللذين » اسم موصول ، وليس اسم إشارة ، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى : ﴿ إِنّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] في قراءة من قرأ بتشديد (إنَّ) .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل ، وعجزه :

بأَبْيَضَ مِنْ ماءِ الحديدِ يَمَانِي

وهو بلا نسبة في لسان العرب (زيد) .

وَإِنْ كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف : إمَّا مجردة من اللام ، نحو : « ذَاكَ » أَو مقرونة بها ، نحو : « ذلك » .

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل :

إحداها : المُثنَّى ، تقول : « ذَانِكَ » ، وَ« تَانِكَ » ، ولا يقال : « ذَانِ لِكَ » ، و« تَانِ لِكَ » .

الثانية : الجمعُ في لغة مَنْ مَدَّهُ ، تقول : « أُولئِكَ » ، ولا يجوز « أُولاَءِ لِكَ »، ومَنْ قَصَرَهُ قال : « أُولاَلِكَ »[1] .

الثالثة : إذا تقدَّمَتْ عليها « ها » التنبيه ، تقول : « هَذَاكَ »[2]، ولا يجوز « هَذَالِكَ » .

قوله : (**وإن كان بعيداً ، وجب اقترانه بالكاف**) اعلم أنه قد يستعار للقريب ؛ لعظمة المشير، نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ١٧] ، ولعظمة المشار إليه نحو : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الشورى : ١٠] ، ويستعار للبعيد ، لمجرد حكاية الحال، نحو : ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ [القصص : ١٥] ، ونحو : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف : ٣٢] ، بعد أن قلن : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ، والمجلس واحد ؛ لأنَّه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ، وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ ﴾ [آل عمران : ٥٨] ، ثُمّ قال ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران : ٦٢] ، كذا في الجامع . اهـ يس .

* * *

---

(١) قد ورد من ذلك قول الشاعر : [من الطويل]

أُوْلاَلِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً ... وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاَّ أُوْلاَلِكَا

(٢) قد ورد هذا قليلاً جداً ، ومنه قول طرفة بن العبد البكري : [من الطويل]

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي ... وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

[الاسمُ الموصولُ]

ص ـ ثُمَّ الْمَوْصُولُ ، وَهُوَ : « الَّذِي » ، وَ« الَّتِي » ، وَ« اللَّذانِ » ، وَ« اللَّتَانِ » ـ بِالأَلِفِ رَفْعاً ، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً ـ وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ : « الَّذِينَ » ـ بِالْيَاءِ مُطْلَقاً ـ وَ« الأُلَى » ، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : « اللاَّئِي » ، وَ« اللاَّتِي » ، وَبِمَعْنَى الْجَمعِ : « مَنْ » ، وَ« مَا » ، وَ« أَيّ » ، وَ« أَلْ » فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ ، كَـ« الضَّارِبِ » . . . .

[الاسم الموصول]

قوله : (ثُمَّ الموصول) أي : الاسمي بقرينة أَنَّ الكلام في أقسام المعارف .

وأمَّا الموصول الحرفي . . فهو خمسة على الأصح نظمها بعضهم بقوله : [من الطويل]

وهـاكَ حـروفـاً بـالمصـادرِ أُوِّلـتْ وذكـريْ لهَـا خمسـاً أَصَـحُّ كمَـا رووا
وهـا هـيَ (أَنْ) بـالفتـحِ (أَنَّ) مشـدَّداً وزيدَ عَليها (كيْ) فخُذهَا و(مَا) و(لوْ)

قوله : (وبالياء جرّاً ونصباً) أي : ويستعملان ، أو يعربان بالألف رفعاً ، وبالياء . . . إلخ .

قوله : (ولجمع المذكر) أي : جماعة الذُّكور .

قوله : (بالياء مطلقاً) أي : ملتبساً بالياء حال كونه مطلقاً عن التقييد بحالتي الجرِّ والنَّصب ؛ أي : في أحواله كلِّها ؛ لبنائه عند أكثر العرب على الفتح .

قوله : (والألى) مقصوراً بوزن (العُلَى) ، ويكتب بغير واو كما قاله المصنِّف في « شرح اللمحة »، بخلاف الإشارية .

قوله : (ولجمع المؤنث) أي : جماعة المؤنث .

قوله : (وبمعنى الجميع) حال بعده ؛ أي : حال كونه ملتبساً بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة ؛ لكونه موضوعاً له . اهـ ش .

قوله : (وأل في وصفٍ صريح) أي : مع وصف صريح ، الوصف : ما دلَّ وضعاً على حدث معين وصاحبِه، والصَّريح الخالص للوصفية. اهـ، وذكر ابن عقيل والمرادي أَنَّ (أل) لمن يعقل وغيره ، قال ابن الناظم : ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى ، نحو : جاء الضَّارب

وَ« الْمَضْرُوبِ » ، وَ« ذُو » فِي لُغَةِ طَيِّئٍ ، وَ« ذَا » بَعْدَ « مَا » أَوْ « مَنْ » الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ .

وَصِلَةُ « أَل » الْوَصْفُ الصريح ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا : إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ ....

والضَّاربة والضَّاربان ، قال الرَّضي : وكان حقُّ الإعراب أنْ يدور على الموصول ، فلما كانت (أل) الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في (إلا) الاستثنائية بمعنى : غير . اهـ

قوله : (وصلة أل الوصف) أي : المذكور آنفاً ، وهو فعل في صورة الاسم ، ولهذا عمل بمعنى الماضي كالمجرَّد عن اللام ، وقد توصل (أل) بالمضارع قليلاً أو اضطراراً، نحو قول الفرزدق :

ما أنتَ بالحكمِ التُّرضىٰ حكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ[١]

ومحل قلَّة وصلها بالمضارع أن تكون الصِّلة مباشرة للموصول ، وإلا فنحو : يعجبني الصَّائم ويعتكف ، وأمَّا الماضي فلا يكون صلة إلا في مسألة العطف نحو : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات : ٣ـ٤] . اهـ ش .

قوله : (خبرية) أي : لفظاً ومعنىً ، قال المصنف في « أوضحه » : معهودةٌ إلا في مقام التَّهويل والتَّفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه ، والمبهمة نحو : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه : ٧٨] . اهـ، ولا يَرد على كونها خبرية قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [النساء : ٧٢] ؛ لأنَّ الصِّلة جواب القسم ، وهي خبرية ، وأما جملة القسم وإن كانت إنشائية ، فليست مذكورة لذاتها ، بل لتقوية الجملة وتأكيدها .اهـ ش ملخصاً ، والحكم عليها بالخبرية إنَّما هو بحسب الأصل ، وإلا فهي لا يحتملها الآنَ إذ لا حكم فيها .

قوله : (ذات ضمير) أي : للموصول ؛ ليربط الجملة به ، وقد يخلفه الظَّاهر، نحو :

سُعادُ الَّتي أضناكَ حبُّ سعادَا وإعراضُها عنكَ استمرَّ وزادَا[٢]

---

(١) البيت من البحر البسيط ، انظر لسان العرب ، (أمس) .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في تحفة الحبيب للبجيرمي ١/ ١٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٦٧ ، وشرح التصريح ١/ ١٤٠ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨٤ .

مُطَابِقٍ للمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً ، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ، ﴿ وَمَا عملت أَيْدِيهِمْ ﴾ ، ﴿ فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ ، ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بِـ« ٱسْتَقَرَّ » مَحْذُوفاً .

ش ـ البابُ الرابعُ من أَنواع المعارف : الأَسماء الموصُولةُ[1] ، وهي : المفتقرة إلى صِلَةٍ وَعائِدٍ .

أي : حبُّها .

قوله : (**طبق**) أي : مطابق له في إفراده وتثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه ، والمراد بالمطابقة المذكورة : ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الأمران ، أو يتعيَّن أحدهما كما في المبسوطات .

قوله : (**يسمى عائداً**) لعودته إلى الموصول .

قوله : (**وقد يحذف**) أي : ذلك الضَّمير العائد .

قوله : (**متعلّقان باستقرَّ . . . إلخ**) وقد نظمت الفرق بين الظرف اللغو والمستقر ، فقلت :

الظرفُ لغوٌ إن يكنْ مخصوصا ... بعاملٍ لقدْ أتى منصوصَا
ومستقرٌّ إنْ يكنْ قد عَمَّا ... واحذفْ لهذا دُونَ ذاكَ حتما

قوله : (**وهي : المفتقرة إلى صلة وعائد**) أي : المفتقرة دائماً كما هو المتبادر ؛ لتخرج النكرة الموصوفة بجملة واحدة ، فإنَّها إنَّما تفتقر إليها حالة وصفها بها فقط ، وخرج بقوله : و(عائد) وهو الضَّمير العائد ، أو ما يقوم مقامه ، نحو : (إذ) و(إذا) ، مما يفتقر دائماً إلى جملة ، لكن لا يفتقر إلى عائد ، ومن ذلك ضمير الشأن . اهـ ش .

---

(١) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف ؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب ، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة ؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك ؛ فإذا قلت : « **لقيت من ضربته** » فإن اعتبرت « **من** » موصولة كان **المعنى** : لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته ، وإن اعتبرت « **من** » موصوفة كان **المعنى** : لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك ، فتخصص الموصول بالوضع ، وتخصص الموصوفة طارىء .

وهي على ضربين : خَاصَّةٍ ، ومشتركةٍ .

فالخاصة « الَّذي » للمذكر ، و« الَّتي » للمؤنث ، و« اللَّذانِ » لتثنية المذكر ، و« اللَّتانِ » لتثنية المؤنث ، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً ، و« الأُولى » لجمع المذكر ، وكذلك « الَّذينَ » وهو بالياء في أَحواله كلها ، وهُذَيْل وعقيل[1] يقولون : « اللَّذُونَ »[2] رفعاً ، و« الَّذِينَ » جراً ونصباً ، و« اللاَّتِي » و« اللاَّئي » لجمع المؤنث ، ولك فيهما إثباتُ الياء وتركُها .

والمشتركة : « مَنْ » ، وَ« مَا » ، وَ« أَي » ، وَ« أَلْ » ، وَ« ذُو » ، و« ذَا » ، فهذه الستة تُطْلَقُ على المفرد والمُثَنَّى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث .

تقول في « منْ » : « يعجبني مَنْ جَاءكَ »، وَ« مَنْ جَاءَتْكَ » ، وَ« مَنْ جاءاكَ » ، وَمَنْ « جَاءَتَاكَ » ، وَمَنْ « جَاؤوكَ » ، وَ« مَنْ جِئْنَكَ » .

قوله : (خاصَّة ومشتركة) أي : خاصَّة في معنىً وضعت له ، ومشتركة في معان .

قوله : (الذي للمذكر) أي : الواحد حقيقة أو حكماً ؛ ليدخل نحو : جاء الجمع أو الفريق أو الرَّكب الذي فعل كذا ، ولو عبَّر بالمفرد العامِّ لكان أولى ؛ ليدخل ما إذا أُطلق عليه تعالى ؛ إذ التذكير مستحيل عليه تعالى ، فلا يوصف به .

قوله : (والتي للمؤنث) أي : للمفرد المؤنث ، وتستعمل للعاقلة وغيرها ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة : ١]، والثاني نحو : ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة : ١٤٢] . اهـ شن .

قوله : (واللذان لتثنية المذكر ، واللتان لتثنية المؤنث) أي : للمثنَّى المذكَّر ، والمثنَّى المؤنَّث .

---

(١) عبارة غيره : « **وهذيل أو عقيل** » وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين ؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما ، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل ، وستعرفه قريباً جداً .

(٢) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعلم أحد بني عقيل ، وهو شاعر جاهلي : [من الرجز]

نَحْـنُ اللَّـذُونَ صَبَّحُـوا الصَّبَـاحَـا ... يَـوْمَ النُّخَيْـلِ غَـارَةً مِلْحَـاحَـا

وتقول في « ما » لمن قال : ٱشْتَرَيْتُ حماراً ، أو أتاناً ، أو حمارَيْنِ ، أو أَتانَيْنِ أو حُمُراً ، أو أُتُناً : « أعجبني ما ٱشْتَرَيْتَهُ » ، و« ما ٱشْتَرَيْتَهَا » ، و« ما ٱشْتَرَيْتَهُمَا » ، وَ« مَا ٱشْتَرَيْتَهُم »[١] ، وَ« مَا ٱشْتَرَيْتَهُنَّ » ، وكذلك تفعل في الباقي .

وَإِنَّما تكون « أَلْ » موصولة بشرط أَنْ تكون داخلةً على وَصْفٍ صريحٍ ، لغير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسمُ الفاعل كـ« الضارب » ، واسم المفعول كـ« المضروب » ، والصفةُ المُشَبَّهة كـ« الحَسَن » ؛ فإذا دخلت على اسمٍ جامدٍ كـ« الرجل » ، أَو على وَصْفٍ يُشْبِه الأَسماء الجامدة كـ« الصاحب » ، أَو على وصف التفضيل كـ« الأَفْضَلِ » وَ« الأَعلى »[٢] ؛ فهي حرفُ تعريفٍ .

وَإِنَّما تكون « ذو » موصولةً في لغة طيِّىءٍ خاصة ، تقول : « جاءَنِي ذُو قَامَ » ، وسُمِعَ من

قوله : (وهُذَيل وعُقَيل) بالتَّصغير فيهما .

قوله : (أَتاناً) بفتح الهمزة ، قال في « المصباح » : الأتان : الأنثى من الحمير ، قال ابن السِّكِّيت : ولا يقال : أتانة ، وجمع القلَّة آتُن مثل : عناق وأعْنُق ، وجمع الكثرة أُتُن بضمتين ، وأُتْنٌ بضم فسكون . اهـ

قوله : (أو حُمُراً) بضمَّتين جمع حمار ككتاب وكتب .

قوله : (وما اشتريتهم) الأولى : ما اشتريتها ؛ لأنَّه جمع لغير العاقل ، إلا أن يكون نزَّلها منزلة العاقل ؛ لوصفٍ قام بها مما يتَّصف به العقلاء كالإدراك .

قوله : (اسم الفاعل واسم المفعول) أي : المراد بهما الحدوث ؛ فإن أُريد بهما الثُّبوت ؛ كالمؤمن والصَّانع كانت أل الدَّاخلة عليهما حرف تعريف كما في المطوَّل .

قوله : (والصِّفة المشبهة . . . إلخ) رجَّح المصنِّف في بعض كتبه أَنَّ أل الدَّاخلة على الصِّفة حرف تعريف .

---

(١) قد عبر المؤلف عن الحمر بضمير جمع الذكور العقلاء ، وذلك غير جائز ، وقد تمحّل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء ، وذلك كلام عجيب .

(٢) في بعض النسخ : « كالأفضل والأعلم » .

كلام بعضهم : « لا وَذُو في السماء عَرْشُهُ » وقال شاعرهم :

٣١ـ فَـإِنَّ الْمَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِئرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[1]

قوله : (وبئري ذو حفرت . . . إلخ) الحفر معروف ، والطي : بناء البئر بالحجارة ، والشاهد في : (ذو) حيث جاءت موصولة بمعنى التي ؛ أي : التي حفرتها والتي طويتها ، وزعم ابن عصفور أنه ذكَّر البئر على معنى القليب . اهـ ش ، والبيت من بحر (الوافر) .

---

(١) هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي ، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في حماسته ، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠١)، والمؤلف في توضيحه (رقم ٥١) .

اللغة : « **ذو حفرت** » أي : التي حفرتها « **وذو طويت** » أي : التي طويتها ، وتقول : طويت البئر طيّاً ؛ إذا بنيت بالحجارة عليها .

المعنى : إنه لا حق لكم في ورود هذا الماء ؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل ، وكان خاصاً بهما لا يرده غيرهما ، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها ؛ فأنا أحق الناس بورودها .

الإعراب : « **إن** » حرف توكيد ونصب « **الماء** » اسم إن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « **ماء** » خبر إن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماء مضاف وأب من قوله : « **أبي** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **وجدي** » الواو حرف عطف ، وجد معطوف على أب ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **وبئري** » الواو حرف عطف ، وبئر : إما مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً ، وإما معطوف على اسم إنَّ منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً ، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه « **ذو** » اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن ، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع ، فإن قدرت قوله : « **بئري ذو حضرت** » مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة ؛ أي : عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، وإن قدرت قوله : « **بئري** » معطوفاً على اسم إن وقوله : « **ذو** » معطوفاً على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحد ، وقوله : « **حفرت** » فعل وفاعل ، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحفر محذوف ، تقديره : وبئري ذو حفرتها « **وذو** » الواو حرف عطف ، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « **طويت** » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق ، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف ، والتقدير : وبئري ذو طويتها .

الشاهد فيه : قوله : « **وبئري ذو حفرت ، وذو طويت** » حيث استعمل فيه « **ذو** » مرتين اسماً موصولاً ، بمعنى التي ، وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى وإن لم يكن في لفظها علامة دالة على التأنيث ؛ فهي مثل =

وَإِنَّما تكون « ذَا » موصولة بشرط أَنْ يتقدَّمَهَا « مَا » الاستفهامية ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ [النحل : ٢٤]، أَو « مَنْ » الاستفهامية ، نحو قوله :

٣٢ـ وَقَصِيْـدَةٍ تَـأْتِـي الْمُلُـوكَ غَـرِيبَـةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ : مَنْ ذَا قَالَهَا ؟[1]

قوله : (بشرط أن يتقدَّمها . . . إلخ) ويشترط أيضاً : عدم إلغاء ذا ، والمراد بإلغائها : أن تجعل مع (ما) أو (من) اسماً واحداً مستفهماً به ، ويظهر أثر الأمرين في البدل من اسم الاستفهام ، وفي الجواب ، فتقول عند جعلك (ذا) موصولاً : (ماذا صنعت أخير أم شرٌّ) بالرفع على البدلية من (ما) ؛ لأنه مبتدأ ، و(ذا) خبره ، أو بالعكس ، وجملة (صنعت) صلته ، وتقول عند جعلهما اسماً واحداً : (ماذا صنعت أخيراً أم شراً) ، و(مَنْ ذا أكرمت أزيداً أم عمراً) بالنصب على البدلية من (ماذا) أو من (ذا) ؛ لأنَّه منصوب بالمفعولية مقدَّماً ، وكذلك تفعل في الجواب، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [البقرة : ٢١٩] ، قرىء في السَّبع برفع العفو ونصبه ، فتأمل .

قوله : (وقصيدة تأتي . . . إلخ) من بحر (الكامل) ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة ؛ لأنَّ

= زينب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف، ومثل هذا الشاهد في استعمال « ذو » اسماً موصولاً قول منظور بن سحيم الفقعسي :

وَلَسْـتُ بِهَـاجٍ فـي القِـرَى أَهْـلَ مَنْـزِلٍ عـلى زَادِهِـمْ أَبْكـي وأُبْكِـي البَـواكِيَا
فَـإِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَقِيْتُهُـمْ فَحَسْبِـيَ مِـنْ ذُو عِنْـدَهُـمْ مَـا كَفـانِيَا

يريد فحسبي من الذي عندهم ، وكذلك قول الطائي ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية : [من الطويل]

فَقُـولاَ لِهَـذَا الْمَـرْءِ ذُو جَـاءَ سَـاعِيـاً هَلُـمَّ فَـإِنَّ المَشْـرَفِـيَّ الفـرائِـضُ

يريد : قولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً ، والساعي : الذي يتولى جمع الصدقات ويعمل في أخذها ممن تجب عليهم ؛ فيؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفها التي نص عليها الكتاب الكريم .

ومن هذه الشواهد تعلم أن « ذو » تأتي للمفرد المذكر والمفرد المؤنث ، سواء أكان من ذوي العقل أم لم يكن ، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظٍ واحدٍ لكل ما يطلق عليه الاسم الموصول .

(١) هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من قصيدة له أولها : [من الرجز]

رَحَلَـتْ سُمَيَّـةُ غُـدوةً أجمـالَهـا غَضْبَى عليْـكَ فما تَقُـولُ بَـدَا لَهـا ؟

وروي صدر البيت الشاهد في ديوان شعره المطبوع في فينَّا : =

أَي : ما الذي أَنزل ربكم ؟ ومَنِ الذي قالها ؟

فإن لم يدخل عليها شيءٌ من ذلك فهي اسْمُ إشارةٍ ، ولا يجوز أن تكون موصولةً ، خلافاً للكوفيين ، واستدلوا بقول الشاعر :

الشَّاعر يقصد تحسينها وتهذيبها ، ولا تسمَّى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة ، وقيل : حتى تجاوز سبعة ، وما دون ذلك يسمى : قطعة .

= وَغَرِيبَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ حَكِيْمَةٍ

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨) .

اللغة : « **قصيدة** » هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهي في اصطلاح العروضيين : عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة ـ وقيل : عشرة ـ سميت بذلك ؛ لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان ، وقوله : « **غريبة** » أي : نادرة منقطعة النظير .

الإعراب : « **وقصيدة** » الواو واو رب . قصيدة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « **تأتي** » فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة « **الملوك** » مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله ، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه « **غريبة** » صفة لقصيدة أيضاً ، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة « **قد** » حرف تحقيق « **قلتها** » فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة « **ليقال** » اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره « **من** » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « **ذا** » اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً « **قالها** » قال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، وها : ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال .

الشاهد فيه : قوله : « **من ذا قالها** » فإنه استعمل « **ذا** » اسماً موصولاً بمعنى الذي ، بعد « **من** » الاستفهامية ، وجاء له بصلة هي قوله : « **قالها** » والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال ؛ كما اتضح من الإعراب .

وقد استشهد العلماء لمجيء «ذا» اسماً موصولاً مسبوقاً بما الاستفهامية بقول لبيد بن ربيعة العامري : [من الطويل]

ألا تَسْـألانِ المَـرءَ مَـاذَا يُحَـاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَم ضَلالٌ وَبَاطِلُ ؟

٣٣ـ عَـدَسْ ، مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكَ إِمَـارَةٌ أَمِنْـتِ ، وَهَـٰـذَا تَحْمِلِيْـنَ طَلِيـقُ[(١)]

قوله : (عَدَس ما لعبّاد . . . إلخ) من (الطَّويل) ، وعَدَس : بفتح العين والدال ، وسكون السين المهملات : اسم صوت يزجر به البغل ، والإتيان بضمير المؤنث في البيت ، إمَّا لكون المزجور أنثى ، أو على إرادة الدَّابة ؛ بناءً على أنَّه مذكَّر ، وإمارة : بكسر الهمزة ؛ أي : حكمٌ .

قوله : (أَمِنتِ . . . إلخ) يروى بدله : نجوتِ ، وطليق ؛ أي : مطلق من السجن ، والشَّاهد في (هذا) حيث جاءت موصولة على رأي الكوفيين ، وعبّاد المذكور : والي سجستان ، وكان الشّاعر قد هجاه ، فلما سجنه وأطال سجنه ، كلموا فيه معاوية ، فبعث إليه فأخرجه ، وقُدِّمت إليه بغلته ، فنفرت ، فقال : عدس . . . إلخ . اهـ ملخَّصاً .

---

(١) هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري ، يقولها وقد خرج من سجن عبيد الله بن زياد أخي عباد بن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان ، وقد أنشد المؤلف عجزه في كتابه شذور الذهب (رقم ٨٩) ، وأنشده مرتين في كتابه أوضح المسالك إحداهما في باب الموصول والثانية في باب الحال ، وأنشد صدره وحده في ذلك الكتاب في باب أسماء الأصوات ، وأنشده الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠٤) ، وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً وذكرنا قصته فارجع إليه في المواضع التي أحلناك عليها إن شئت .

اللغة : « **عدس** » اسم صوت يزجر به الفرس ، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس فجعلها اسماً للفرس نفسه ، كما قال : [من الرجز]

إذا حَمَلْـتُ بِـزَّتـي علـى عَـدَسْ فمـا أُبـالـي مَـنْ مَضَـى ومَـنْ جَلَسْ

« **عباد** » هو عباد بن زياد « **أمنت** » أراد أنك قد صرت في مكان بعيد عن أن تنالك فيه يد عباد ، ويروى « **نجوت** » « **وهذا تحملين طليق** » أي : والذي تحملينه طليق ، يريد نفسه .

المعنى : يخاطب فرسه ويزجرها ، ويدفع عنها الخوف ، ويقول لها : لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارة عليها ، وصرنا بمنجى منه .

الإعراب : قد اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب هذا البيت فلا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً ، ثم نعربه بعد ذلك على طريقة البصريين ؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقف على بيان هذين الطريقين ، فنقول :

قال الكوفيون : « **عدس** » اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **ما** » نافية « **لعباد** » اللام حرف جر ، وعباد : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **عليك** » جار ومجرور متعلق بإمارة « **إمارة** » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **أمنت** » فعل وفاعل « **وهذا** » الواو واو الحال ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « **تحملين** » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل =

قالوا : « هذا » موصولٌ مبتدأ ، و« تحملين » صلَتُهُ ، والعائدُ محذوفٌ ، و« طليق » خبره ، والتقدير : والذي تَحْمِلِينَهُ طليقٌ .

وهذا لا دليل فيه ؛ لجواز أَنْ يكون « ذَا » للإشارة ، وهو مبتدأ ، و« طليق » خبرُه ، و« تَحْمِلِيْنَ » جملة حالية ، والتقدير : وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولاً لك ، ودخولُ حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنَّها للإشارة ، لا موصولةً .

فهذه خلاصةُ القولِ في تَعْدَادِ الموصولات : خاصِّها ، ومُشْتَرَكِها .

فأَمَّا الصلة فهي على ضَرْبين : جملةٍ ، وشبهِ الجملةِ .

والجملة على ضربين : اسمية ، وفعلية .

وشَرْطُهَا أَمران :

أَحدهما : أَنْ تكون خبريَّةً ، أَعني : محتملة للصدق والكذب ؛ فلا يجوز : « جَاءَ الذي

. . . .

= لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير : والذي تحملينه ، وقوله : « **طليق** » خبر المبتدأ الذي هو قوله : « **هذا** » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلاً لـ (أَمِنَ) .

وقال البصريون : « **وهذا** » الواو واو الحال أيضاً ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « **تحملين** » فعل وفاعل ، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها ؛ لأنه مشتق ، وقوله : « **طليق** » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول الكوفيين .

الشاهد فيه : قوله : « **وهذا تحملين طليق** » حيث زعم الكوفيون أن « **ذا** » اسم موصول صلته قوله : « **تحملين** » لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار « **ذا** » موصولاً أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين ؛ ولا يمنع من اعتباره موصولاً عندهم تقدم حرف التنبيه عليه ، وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون ذا اسم إشارة ، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه فإن تقدم عليه « **ما** » أو « **من** » الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً ، وإلا فهو اسم إشارة ، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم إشارة ولا يكون اسماً موصولاً ، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح لك من الإعراب .

أَضْرِبُهُ »، ولا « جَاءَ الذي بِعْتُكَهُ » إذا قصدت به الإنشاء ، بخلاف « جاء الذي أَبُوهُ قائمٌ »، و« جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ » .

والثاني : أَنْ تكون مشتملة على ضمير مُطَابِقٍ للموصول : في إِفرادِهِ ، وتثنيتِهِ ، وجَمْعِهِ، وتذكيرِهِ ، وتأنيثِهِ ، نحو: « جَاءَ الَّذي أَكْرَمْتُهُ »، و« جاءتِ الَّتِي أَكرمتُها »، و« جاء اللَّذَانِ أَكرمتُهما»، و« جاءَتِ اللَّتانِ أكرمتُهما »، و« الَّذين أَكرمتُهم »، و« اللاَّتي أَكرمتُهنَّ ».

وقد يُحذف الضمير ، سواء كان مرفوعاً ، كقوله تعالى : ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم : ٦٩]؛ أَي: الذي هو أَشَدُّ ، أَو منصوباً ، نحو: ﴿وَمَاعَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس : ٣٥] ، قرأ غيرُ حمزة والكسائي وشُعْبة (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل ، وقرأ هؤلاء بِحَذْفِهَا ، أَو مخفوضاً بالإضافة ، ....

قوله : (ثُمَّ لننزعن من كل شيعة... إلخ) اعلم أَنَّ (أيّاً) تكون للعاقل ولغيره ، ومضافة لفظاً أو تقديراً ، قال المصنف : ولا تضاف لنكرة ، خلافاً لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدِّم، نحو : ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ، خلافاً للبصريين ؛ ولها أربع حالات ، تعرب في ثلاث منها :

وهي ما إذا أضيفت وذكر صدر الصِّلة، نحو : (يعجبني أيهم هو قائم) .

أو ذكر صدر صلتها ، ولم تضف نحو : (يعجبني أي هو قائم) .

أو لم تضف ، ولم يذكر صدر صلتها، نحو : (يعجبني أيٌّ قائم) .

وتُبنى في الرَّابعة على الضَّم ؛ تشبيهاً لها بالغايات ، وهي ما إذا أضيفت لفظاً ، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً كما في الآية ، وبعضهم أعربها مطلقاً ، وأَوَّلَ قراءة الضم في الآية على الحكاية ، و(ثُمَّ) في الآية للعطف على جواب القسم ، واللام لتأكيد العطف على جواب القسم .

قوله : (أي: الذي هو أشدُّ) أشار إلى أَنَّ (أشدُّ) أفعل تفضيل ، خبر مبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره جملة اسمية صلة الموصول .

قوله : (أو مخفوضاً بالإضافة) أي : بسببها ، والسَّبب أعمُّ مِنَ العاقل ، والأعمُّ لا يلزم أنَ يصدَّق بأخصٍّ معيَّن ، أو الإضافة بمعنى المضاف ، فلا ينافي ما صحَّحه المصنف من أَنَّ

كقوله تعالى : ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ﴾ [طه : ٧٢] أي : ما أنت قاضيه ، وقول الشاعر : [من الطويل]

٣٤ـ سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ[1]

المضاف إليه مجرور بالمضاف . اهـ ش .

قوله : (ما أنت قاضيه) أي : ما أنت صانعه أو حاكم به . اهـ ش .

قوله : (ستبدي لك الأيام) أي : ستظهر .

وقوله : (مَنْ لم تزوّد) أي : من لم تسأله عنها .

---

(١) هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، ومن معلقته المشهورة التي أولها :

لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَباقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

اللغة : « **خولة** » اسم امرأة « **أطلال** » جمع طلل ، بوزن جمل وأجمال والطلل هو : ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها « **برقة** » بضم فسكون ـ هي ما غلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين « **تلوح** » تبدو وتظهر « **الوشم** » هو أن تغرز الإبرة في الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير في الجسد خضرة « **ستبدي** » ستظهر « **من لم تزود** » أي : الذي لم ترسله ليبحث عنها ، أو الذي لم تسأله عنها ، يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها .

المعنى : يقول : إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك ، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها .

الإعراب : « **ستبدي** » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل « **لك** » جار ومجرور متعلق بتبدي « **الأيام** » فاعل لتبدي ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **ما** » اسم موصول مفعول به لتبدي مبني على السكون في محل نصب « **كنت** » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع « **جاهلاً** » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة ، والمضاف هو قوله : جاهلاً ، والتقدير ما كنت جاهله « **ويأتيك** » الواو حرف عطف ، يأتي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتي ، مبني على الفتح في محل نصب « **بالأخبار** » جار ومجرور متعلق بيأتي « **من** » اسم موصول فاعل يأتي مبني على السكون في محل رفع « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **تزود** » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود ، محذوف والتقدير : من لم تزوده .

الشاهد فيه : قوله : « **ما كنت جاهلاً** » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما ، وهذا العائد=

أَي : ما كُنْتَ جاهِلَهُ .

أَو مخفوضاً بالحرف ، نحو قوله تعالى : ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنين : ٣٣]؛ أَي : منه[1] ، وقول الشاعر : [من الوافر]

قوله : (ما كنت جاهله) قد يقال : كيف جاز حذفه مع أنه معمول لمعمول فعل ناقص ؟ ذكره الفيشي ، قلت : هذا مدفوع بأنَّه لا مانع من ذلك ، وعلى تسليم ما قاله فالتَّمثيل إنَّما هو بالنَّظر لاسم الفاعل دون نظر لغير ذلك ، فتأمله .

قوله : (أي : منه) إنما قدَّره مجروراً لا منصوباً ؛ لأنَّ ما استقرَّ مشروباً لغيرهم لا يكون مشروباً لهم ، كذا قيل ، قال بعضهم : يمكن أن يقال : المراد يشربون جنسه ، فلا يلزم ما ذُكِر ، وأشار الشَّارح بهذا إلى أنَّه لا يحذف المجرور إلا إن كان الجارُّ مماثلاً لما جرَّ الموصول لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقط ، فالأول نحو : مررتُ بالذي مررتَ به ، والثاني نحو : حللتُ في الذي حللتَ به ، فإن كانا مختلفين في اللفظ والمعنى لم يجز ذلك، نحو :

وهُوَّ على من صبَّه الله علقم[2]

= مجرور بالإضافة ، والمضاف هو قوله : « **جاهلاً** » والتقدير : الذي كنت جاهله ، وفيه شاهد آخر لحذف العائد ، وذلك في قوله : من لم تزود ، حيث حذف العائد إلى الموصول الذي هو من ، وذلك العائد المنصوب بالفعل الذي هو قوله : تزود ، وتقدير الكلام : ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة شروط :
الأول : أن يكون الاسم الموصول ، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول ، مجروراً بحرف جر أيضاً ؛ فالأول نحو : أخذت في الذي أخذت فيه ، والثاني نحو : سرت في الطريق الذي سرت فيه .
والشرط الثاني : أن يكون الحرف الذي جر العائد مماثلاً الحرف الذي جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى .
والشرط الثالث : أن يكون متعلق الحرفين واحد في المادة والمعنى .

(٢) عجز بيت من البحر الطويل ، وصدره :

وإِنَّ لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها

وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/١٤٨ ، والمقاصد النحوية ١/٤٥١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧٧ ، وخزانة الأدب ٥/٢٦٦ ، ولسان العرب ، (ها) .

٣٥ـ نُصَلِّـي لِلَّـذِي صَلَّـتْ قُـرَيْـشٌ وَنَعْبُـدُهُ وَإِنْ جَحَـدَ الْعُمُـومُ[(١)]

أي : عليه ، ونحو : مررت بالذي فرحت به ، كما أفاده الحفيد ، ولا يَرِد على هذا ما قالوه في نحو قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى : ٢٣] ، حيث حذف الضَّمير المجرور مع انتفاء جرِّ الموصول ؛ لأنَّ ما قالوه شرط للحذف القياسي لا الجائز ، والحذف الواقع في الآية جائز غير قياسي .

قوله : (وإن جحد العموم) أي : أنكره عموم النَّاس .

---

(١) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « **جحد العموم** » أي : أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة .

المعنى : يقول : إنهم يطيعون ربهم ، ويقومون بواجباتهم ، ويؤدون ما عليهم من الحقوق ، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى ، ولا يمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه .

الإعراب : « **نصلي** » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « **للذي** » اللام حرف جر ، والذي : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله : نصلي « **صلَّت** » صلى : فعل ماض ، التاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **قريش** » فاعل صلى ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذي والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً والتقدير : للذي صلت قريش له « **ونعبده** » الواو حرف عطف ، ، نعبد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبد مبني على الضم في محل نصب ، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلي « **وإن** » الواو عاطفة على محذوف ، إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « **جحد** » فعل ماض ، فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « **العموم** » فاعل جحد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ما قبل أداة الشرط ، وتقديره : إن جحد العموم فإنا نعبده ، وجملتا الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : إن أقر العموم عبدناه وإن جحد العموم عبدناه

الشاهد فيه : قوله : « **للذي صلت قريش** » حيث حذف من جملة الصلة التي هي قوله : « **صلت قريش** » العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله : « **الذي** » المجرور محلاً باللام وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر ، وأنت إذا نظرت متأملاً في هذا الشاهد تبين لك أن حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذي جر الاسم الموصول في لفظه ومعناه ، ألا ترى أن التقدير : نصلي للذي صلت له قريش ؛ فالجار للضمير اللام ، وهي مثل الجار للذي لفظاً ومعنىً ، ومتعلق اللام هو صلت ، وهذا الفعل مماثل لنصلي مادة ومعنىً .

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول ـ إذا كان ذلك العائد مجروراً =

أي : نُصلِّي للذي صَلَّت له قريش .

وفي هذا الفَصْلِ تفاصيلُ كثيرة لا يليق بها هذا المختصر .

وشِبْهُ الجملة ثلاثة أَشياء : الظَّرف ، نحو : « جاء الَّذي عِنْدَكَ »، والجار والمجرور نحو : « جاء الَّذي في الدَّار »، والصِّفة الصريحة ، وذلك في صلة أَل ، وقد تقدم شَرْحُهُ .

وشَرْطُ الظَّرْفِ والجار والمجرور أَنْ يكونا تامَّين[1] ؛ فلا يجوز : « جاء الذي بِكَ »،

قوله : (تفاصيل) هو من جموع الكثرة ، ففائدة وصفه بـ(كثيرة) دَفْعُ توهم أنَّه أُريد القلَّة ، أو أنَّه أفاد كثرة ما استفيد بجوهر اللفظ . نقله الفيشي .

قوله : (أن يكونا تامين) قال أبو حيان : ضابط التام : أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة ، وضابط الناقص : أن يكون تعلقهما بالكون العام لا يحصل به فائدة .

= بحرف جر ـ إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى ، وتماثل مع ذلك متعلقهما مادة ومعنى ، فإن اختلف لفظ الحرفين ، أو معناهما ، أو اختلفت مادة المتعلقين أو معناهما ؛ لم يجز الحذف .

هذا وقد أجاز ابن مالك في شرح الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر إذا وقع بعد الصلة مثله ؛ ومثل له بقول الشاعر :

وَلَـوَ انَّ مَـا عَـالَجْـتُ لِيـنَ فُـؤَادِهـا فَقَسَـا اسْتُلِيْـنَ بِـهِ لَـلانَ الجَنْـدَلُ

يريد لو أن ما عالجت به لين فؤاد فقسا استلين به الجندل للان ، فحذف « به » الأول وهو العائد ، وعامله ، لوجود مثله بعد الصلة وهو به في قوله : « استلين به » ولكن غير ابن مالك لا يجيزون ذلك ، ويعتبرونه من الضرورات .

(١) الظرف التام هو : الذي يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام ، والظرف الناقص هو : الذي يكون تعلقه بالكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة ، وهذا كلام يحتاج إلى أن نوضحه لك ، فاعلم أولاً أن الكون هو الحدث ؛ فالأكل كون ، والشرب كون ، والنوم كون ، ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم إلى قسمين : عام ، وخاص ؛ فالكون العام مثل الوجود ، ومعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما ، ألست ترى أن كل شيء فهو موجود ، في كل وقت ، وأما الكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة ، فإذا أردت أن تعرف ما هو تام من الظرف فهاته مع الكون العام فإن وجدت أنه يفيد فائدة تامة فاعلم أنه تام ، مثل قولك : جاء الذي عندك ، ألا ترى أنك لو قدرته : جاء الذي وجد عندك ، أفاد ، ولو قلت : جاء الذي أمس ، لم يكن تاماً ؛ فإنك لو قدرت جاء الذي وجد أمس ؛ لم يفد فائدة يصح أن تقصد من الكلام ؛ لأنك تعلم ـ من غير حاجة إلى إخبار مخبر ـ أن كل شيء فهو موجود أمس .

ولا « جَاءَ الذي أَمْسِ »؛ لنُقْصانهما ، وحكى الكسائي : « نَزَلْنَا الْمَنْزِلَ الَّذِي الْبَارِحَةَ » أي : الذي نَزَلْنَاهُ البارحةَ ، وهو شاذٌّ .

وإذا وقع الظَّرف والجار والمجرور صلةً كانا متعلقين بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، تقديره : « اسْتَقَرَّ » ، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انْتَقَلَ منه إليهما .

قوله : (البارحة) هي : اسم لليلة الماضية .

قوله : (تقديره : استقرَّ) أي : مثلاً ، فيصح تقدير ما كان بمعناه من نحو : حصل وثبت ووجد مما سمَّوه كوناً عامًّا ؛ أي : لا يخلو منه فعل .

* * *

[ذو الأداةِ]

ص ـ **ثُمَّ ذُو الأَدَاةِ، وَهِيَ « أَلْ » عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ لاَ اللاَّمُ وَحْدَهَا ، خِلاَفاً لِلأَخْفَشِ ، وَتكُونُ لِلْعَهْدِ فِي نَحْوِ** : ﴿ زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾ ، **وَ**« **جَاءَ الْقَاضِي** »، **أَوْ لِلْجِنْسِ كَـ**« **أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ** » ، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ ﴾ ، **أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ، نَحْوُ** : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ **أَوْ صِفَاتِهِ، نَحْوُ** : « **زَيْدٌ الرَّجُلُ** » .

ش ـ النوعُ الخامسُ من أَنواعِ المعارف : ذو الأَداة ، وهي « أَل »، نحو : « الرجل » و« الفَرَس » و« الغُلام » ، والمشهور بين النحويين أَنَّ المُعرِّف « أَل » عند الخليل ، واللاَّم وحدها عند سيبويه[1] رحمهما الله تعالى ، ونَقَلَ ابنُ عُصْفُورٍ الأَوَّلَ عن ابن كَيْسَان ، والثاني عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأَخفش ، وزعم ابن مالك أَنَّه لا خلاف بين سيبويه

[ذو الأداة]

قوله : (**ثُمَّ ذو الأداة**) أي : أداة التعريف .

قوله : (**وهي أل عند الخليل وسيبويه**) أي : في أحد قوليه ، وقوله الآخر : إنَّها اللام وحدها ، وهو المشهور بين النُّحاة عن سيبويه .

قوله : (**وتكون للعهد**) أي : لتعريف ذي العهد ؛ أي : الشيء المعهود ، ففي كلامه حذف مضافين .

قوله : (**أو للجنس**) أي : أو لتعريف الجنس .

قوله : (﴿ **وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا** ﴾) وفُسِّر ضعفه بأنَّه لا يتمالك عن شهوته . اهـ فيشي .

---

(١) هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن ، وما ذكره هنا هو المعروف عند النحاة عن سيبويه ، ولذلك اضطر العلامة السجاعي أن يكتب على عبارة المتن ما نصه « **أي : في أحد قوليه ، وقوله الآخر : أنها اللام وحدها ، وهو المشهور عند النحاة عن سيبويه** » وأقول : فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل ، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه ؛ فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعي ، ولكن النقل مختلف عنه ، ووجه هذا الاختلاف اختلاف العلماء في المعنى الذي يفهم من كلامه ؛ فهو اختلاف فهم لا اختلاف مذهب .

والخليل في أَنَّ المُعرِّف أَل ، وقال : وَإِنَّما الخلاف بينهما في الهمزة : أَزائدة هي أَم أَصلية ؟ واستدلَّ على ذلك بمواضع أَوْرَدَهَا من كتاب سيبويه .

وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب :

أحدها : أَنَّ المُعَرِّف « أَل » والألف أَصلٌ .

الثاني : أَنَّ المُعَرِّف « أَل » والأَلف زائدة .

الثالث : أَنَّ المُعَرِّف اللاَّم وحدها .

والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء .

وتنقسم « أَل » المُعَرِّفَةُ إلى ثلاثة أَقسام ؛ وذلك إِمَّا أَنَّها لتعريف العهد ، أَو لتعريف الجنس ، أَو للاستغراق .

فأَمَّا التي لتعريف العهد **فتنقسم قسمين** ؛ لأَنَّ العهد إِمَّا ذِكْرِيٌّ ، وَإِمَّا ذِهْنِيٌّ .

فالأَوَّل ؛ كقولك : « اشْتَرَيْتُ فرساً ثمَّ بعتُ الفَرَسَ » ؛ أَي : بعت الفرس المذكور ، ولو قلت : « ثم بعت فَرَساً » لكان فرساً غير الأول ، قال الله تعالى : . . . .

قوله : (**بهذا الإملاء**) مصدر أملى ، قال في « المصباح » : مللت الكتاب على الكاتب إملالاً : ألقيته عليه ، وأمليته إملاء ، والأُولى لغة الحجاز وبني أسد ، والثانية لغة بني تميم وقيس ، وجاء الكتاب العزيز بهما ، ﴿ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، ﴿ فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان : ٥] . اهـ .

قوله : (**ثلاثة أقسام . . . إلخ**) هذا مبني على أنَّ التي لتعريف العهد قسمان ، وقد ذكر في « المغني » أنَّها ثلاثة أقسام ، ونصُّه فيه : وهي عهدية وجنسية ، وكلٌّ منها ثلاثة أقسام ، فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً ، نحو : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . . . ﴾ [المزمل : ١٥] الآية ، أو معهوداً ذهنياً نحو : ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة : ٤٠] ، أو معهوداً حضورياً ، نحو : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة : ٣] ، والجنسية إما لاستغراق الأفراد ، أو لاستغراق خصائص الأفراد ، أو لتعريف الماهية . اهـ ملخَّصاً .

قوله : (**لكان فرساً غير الأول**) هذا إشارة للقاعدة المشهورة في ذلك ، ونظمها الجلال السيوطي في ألفيته « عقود الجمان » بقوله : [من الرجز]

﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ [النور : ٣٥] .

والثاني ؛ كقولك : « جاء القاضي » ؛ إذا كان بينك وبين مخاطَبِك عَهْدٌ في قاضٍ خاصٍّ .

وأَمَّا التي لتعريف الجنس فكقولك : « الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرأَةِ » ؛ إذا لم تُرِدْ به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها ، وَإِنَّما أَردْتَ أَنَّ هذا الجنس من حيث هو أَفْضَلُ من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أَنْ يُرَادَ بهذا أَنَّ كل واحد من الرِّجال أَفضل من كل واحدة من النِّساء ؛ لأَنَّ الواقع بخلافه ، وكذلك قولك : « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْنَارُ وَالدِّرْهَمُ » ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] ، و« أَل » هذه هي التي يُعَبَّرُ عنها بالجنسية ، ويُعبر عنها أَيضاً بالتي لبيان الماهية ، وبالتي لبيان الحقيقة .

وأَمَّا التي للاستغراق : فعلى قسمين ؛ لأَنَّ الاستغراق إِمَّا أَنْ يكون باعتبار حقيقة الأَفراد ، أَو باعتبار صفات الأَفراد .

ثُــمَّ مِــنَ القــواعــدِ المشتهــرهْ	إذا أتــــتْ نكــــرَةً مكـــرَّرهْ
تغــايــرا وإن يُعــرفْ ثــانــي	تــوافقــا كــذَا المعــرَّفــانِ
شــاهــدُهُ الَّــذي روينــا مُسنَــدا	لــن يغلــبَ اليُســريــنِ عُسْــرٌ أَبــدا

وقد تكلَّم في شرحها على هذا بما يشفي الغليل ويبرىء العليل ، فراجعه إن شئت .

قوله : (﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾) أي : صفة نور الله تعالى في قلب المؤمن (﴿ كمشكاة ﴾) ؛ أي : طاقة غير نافذة ، أو الأنبوبة في القنديل ، (﴿ فيها مصباح ﴾) ؛ أي : سراج ، وهو الفتيلة الموقودة ، (﴿ المصباح في زجاجة ﴾) هي : القنديل ، (﴿ الزُّجاجة كأنها ﴾) ـ حال كون النور فيها ـ (﴿ كوكب دري ﴾) ؛ أي : مضيء بكسر الدَّال وضمها من الدرء ، بمعنى الدَّفع ؛ لدفعه الظَّلام ، وبضمها وتشديد الياء منسوب إلى الدُّر ؛ أي : اللؤلؤ . أفاده في « الجلالين » .

قوله : (الرَّجل خير من المرأة) لا يخلو عن خفاء ، جعل الأفضلية بالنَّظر إلى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد . اهـ ش .

قوله : (باعتبار حقيقة الأفراد) أي : بأن أريد الجنس في ضمن أفراده على نزاع في ذلك مذكور في محلِّه .

قوله : (أو باعتبار صفات الأفراد) أي : بأن أريد به جميع صفات أفراده ، والمراد : أنه أريد الحقيقة ملاحظاً فيها الصِّفات . تأمل .

فالأَوَّل: نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء : ٢٨]؛ أي : كل واحدٍ من جنس الإِنسان خلق ضعيفاً .

والثاني: نحو قولك : « أَنْتَ الرَّجُلُ » أي : الجامع لصفات الرجال المحمودة .

وضابطُ الأُولى : أَنْ يصح حُلُولُ « كلّ » مَحَلَّها على جهة الحقيقة ؛ فَإِنَّه لو قيل : (وخلق كل إنسان ضعيفاً) صح ذلك على جهة الحقيقة .

وضابطُ الثانية : أَنْ يصح حُلُولُ « كلٍّ » مَحَلَّها على جهة المجاز ؛ فَإِنَّه لو قيل : « أَنْتَ كُلُّ رَجُل » صح ذلك على جهة المبالغة ، كما قال عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا »[1] ، وقول الشاعر : [من السريع]

٣٦- لَيْـــسَ عَلَـــى اللهِ بِمُسْتَنْكَـــرٍ ... أَنْ يَجْمَـعَ الْعَـالَـمَ فِـي وَاحِـدِ[2]

قوله : (**كلُّ الصيد في جوف الفرا**) بالقصر ، وجمعه فِراء بالكسر والمدّ مثل : جبل وجبال ، وهذا مَثَل ، قال السهيلي : الصحيح أن النبي ﷺ قاله لابن حرب يتألفه بذلك ، وأصله أَنَّ جماعة ذهبوا إلى الصيد، فصاد أحدهم ظبياً، والآخر أرنباً، والآخر حمار وحش، فتطاول الأوَّلان على من اصطاد حمار الوحش فقال لهما : كل الصَّيد . . . إلخ ؛ أي : الذي ظفرت به يشتمل على ما ظفرتما به، وذلك أنَّه ليس فيما يصيده الناس أعظم من حمار الوحش، ثم اشتهر هذا المثل في كلِّ حاوٍ لغيره ، وجامع له . أفاده الشنواني بخطه ، ومنه نقلت .

قوله : (**ليس على الله بمستنكَر**) بفتح الكاف ؛ أي : بمنكر ، و(**قوله أن يجمع العالَم**) أي : صفاته في واحد ؛ أي : شخص واحد ، وهذا البيت لأبي نُواس بضمِّ النون ، وتخفيف الواو كما ضبطه المصنف في « شرح بانت سعاد » ، وذلك أنه لما بلغ هارون الرشيد كثرة

---

(١) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سفيان ، وكان أبو سفيان قد جاء ؛ فاستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم فحجبه النبي صلى الله عليه وسلم برهةً ، ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أبا سفيان أنت كما قيل : كل الصيد في جوف الفرا » معناه إذا أنا حجبتك لم يتعرض أحد على حجبه ، هو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٢/ ٦٩ ، بولاق) والجلهمتان : جانبا الوادي .

(٢) هذا البيت لأبي نُوَاس ـ بضم النون وفتح الواو مخففة ـ واسمه الحسن بن هانىء ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، والمؤلف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء =

ص ـ وَإِبْدَالُ اللاَّمِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ .

إفضال الفضل البرمكي ، وفرط إحسانه في زمانه ، غار عليه غيرة أفضت به إلى الأمر بحبسه ، فكتب إليه أبو نواس هذه الأبيات :

قُــولا لِهــارونَ إمــامِ الهُــدى	عنـدَ احتفـالِ المجلـسِ الحـاشـدِ
أنـتَ علـى مـا بـكَ مـنْ قُـدرةٍ	فلسـتَ مثـلَ الفضـلِ بـالـواجـدِ

ليس على الله . . . إلخ .

وقوله : (مثل) مفعول مقدم لقوله : الواجد ؛ أي : إن هارون مع قدرته لا يجد مثل الفضل ، فأمر هارون بإطلاقه وخلع عليه ، والاحتفال : هو الاجتماع ، والحاشد بالشين المعجمة : الجامع . أفاده الشنواني من خطه .

قوله : (حِمْيَرية) منسوبة إلى حِمير بوزن دِرهم ، وهم قوم من العرب ، وقد ورد في حديث رواه البزار : « حمير رأس العرب ونابها »[(١)] أي : عمدتهم ومن أشدّهم ، وقد جزم ابن حجر بأنه حديث منكر .

من ذلك ، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه ، كما هو ظاهر ، والمعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من المولدين وعن غير العرب .

المعنى : إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد .

الإعراب : « **ليس** » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « **على الله** » جار ومجرور متعلق بقوله : مستنكر الآتي « **بمستنكر** » الباء حرف جر زائد ، مستنكر : خبر ليس تقدم على اسمها ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « **أن** » حرف مصدري ونصب « **يجمع** » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله تعالى « **العالم** » مفعول به ليجمع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها ، وتقدير الكلام : ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله ، وقوله : « **في واحد** » جار ومجرور متعلق بـ(يجمع) .

---

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٤١ ، وقال : رواه البزار ، وإسناده حسن ، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال ١٢/ ٢٥ (٣٣٩٥٦) ، وعزاه للرامهرمزي في الأمثال ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ، والديلمي في مسند الفردوس ، عن عثمان .

ش ـ لغةُ حِمْيَرَ إبدالُ لام « أل » ميماً ، وقد تكلم النَّبي ﷺ بلغتهم ؛ إذ قال : « لَيْسَ مِنَ ٱمْبِرِّ ٱمْصِيَامُ فِي ٱمْسَفَرِ »، وعليه قولُ الشاعر :

٣٧ـ ذَاكَ خَلِيْلِـي وَذُو يُـوَاصِلُنِـي يَـرْمِـي وَرَائِـي بِـأَمْسَهْـمِ وَٱمْسَلِمَـهْ[1]

قوله : (ليس من امبر امصيام . . . إلخ) في هذا دليل على أنَّها غير مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو : غلامي ؛ إذ هي في الحديث داخلة على النوعين ،

(١) أنشد جماعة منهم الأشموني (ش٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف ، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين ، وقد نسبه ابن بري إلى بجير بن عنمة الطائي، والصواب في إنشاده هكذا :

وإِنَّ مَـوْلايَ ذُو يُعـاتِبُنِـي لا إِحْنَـةٌ عِنْـدَه ولا جَـرِمَـهْ
يَنْصُـرُنِـي منـك غيـرَ مُعْتَـذِرٍ يَـرْمِـي وَرَائِـيَ بِـامْسَهْـمِ وَامْسَلِمَـهْ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني ، هذا ، والبيت الشاهد كله سقط من بعض نسخ الشرح .

اللغة : « **مولاي** » أراد به الناصر والمعين « **ذو يعاتبني** » أي الذي يعاتبني « **إحنة** » هي الحقد « **جرمه** » بفتح الجيم وكسر الراء ـ الجرم والجريمة « **بامسهم** » أراد بالسهم « **وامسَلِمه** » أراد السلمة ، وهي ـ بفتح السين وكسر اللام ـ الواحدة من السلم بفتح فكسر ـ أو سلام ـ بزنة الرجال ـ وهي الحجارة الصلبة .

المعنى : يقول : إن الذي أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبني إذا بدر مني ما يستوجب العتاب ؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب ، ولكن على أن يكون العتاب سبباً في نقاء الصدر وذهاب دواعي الحقد ، ولا يكون مأتاه قطع أواصر الألفة ؛ فهذا الذي آمل منه الانتصار لي ، والدفاع عني ، وهو الذي أستند إليه في قتال الأعداء .

الإعراب : مع أننا بينا صواب الرواية سنعرب ما رواه المؤلف فنقول :

« **ذاك** » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب « **خليلي** » خليل : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **وذو** » الواو حرف عطف ، ذو : اسم موصول معطوف على خليلي ، مبني على السكون في محل رفع « **يواصلني** » يواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو ذو « **يرمي** » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « **ورائي** » وراء : ظرف مكان متعلق بيرمي ، منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **بامسهم** » جار ومجرور متعلق بيرمي « **وامسلمه** » الواو حرف عطف ، امسلمه : معطوف على امسهم ، =

. . . .

خلافاً لمن خصَّها بذلك ، لكن لعلَّ ذلك هو الأكثر في كلامهم . تأمل .

* * *

= والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسر الظاهرة ، وإنما سكن هنا لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله : « **بامسهم وامسلمه** » فإنه إنما أراد : « **بالسهم والسلمة** » فاستعمل « **أم** » حرفاً دالاً على التعريف ، مثل : « **أل** » ، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير ، وقد نطق بها رسول الله ﷺ في قوله : « **ليس من امبر امصيام في امسفر** » يريد « **ليس من البر الصيام في السفر** » و« **أم** » الحميرية هذه تدل على كل ما تدل عليه « **أل** » التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق من حيث المعنى .

[المضافُ إلى معرفةٍ]

ص ـ وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، إلاَّ الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَـ(كَالْعَلَمِ) .

ش ـ النوعُ السادسُ من المعارفِ: ما أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ من الخمسة المذكورة ، نحو: « غُلاَمِي »، و« غُلامُ زَيْدٍ » ، وَ« غُلاَمُ هَذَا » ، و« غَلامُ الَّذي في الدَّارِ » ، و« غُلامُ القاضِي » .

وَرُتْبَتُهُ في التعريف كرتبة ما أُضِيفَ إليه ؛ فالمضافُ للعَلَم في رتبة العلم ، والمضاف للإشارة في رتبة الإشارة ، وكذلك الباقي ، إلاَّ المضاف للضمير ؛ فليس في رتبة الضمير ، وَإِنَّما هو في رتبة العَلَم .

والدليلُ على ذلك أنَّك تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ » ، فتصف العَلَم بالاسم المضاف إلى الضمير ؛ فلو كان في رتبة الضمير لكانت الصفة أَعْرَفَ من الموصوف ، وذلك لا يجوز على الأَصحِّ .

[المضاف إلى معرفة]

قوله : **(وهو بحسَب ما يضاف)** بفتح السين ؛ أي : بقدر تعريف ما يضاف إليه .

قوله : **(ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة)** أي : إضافة معنويَّة ، وليس المضاف متوغلاً في الإبهام ، ولا واقعاً موقع نكرة ، بخلاف الذي إضافته لفظية، نحو : جاء ضارب زيد الآن أو غداً ، وبخلاف الواقع موقع نكرة، كـ : (جاء) زيد وحده ، وبخلاف المضاف المتوغل في الإبهام كـ(غير) و(مثل) إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة ، لا كمالهما ؛ لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة ، فإذا أريد كمالها لشخص ، أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعيّن . اهـ ش .

قوله : **(والدليل على ذلك أنَّك تقول . . . إلخ)** قال الشنواني : لك أن تقول : لا دِلالة في ذلك ؛ لجواز كون صاحبك بدلاً ، لا نعتاً .

قوله : **(وذلك لا يجوز)** أي : لأنَّ الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف ، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ، ولم يحتج إلى نعت ، وإلا زاد من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة . اهـ ش .

[المبتدأُ والخبرُ]

ص ـ بَابٌ : الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ ، كَـ« اللهُ رَبُّنَا » وَ« مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » .

ش ـ المبتدأ هو : « الاسم المُجَرَّدُ عن العوامل اللفظية للإسناد » .

[المبتدأ والخبر]

قوله : (بابٌ) يُقرأُ بتنوين باب ، وتركه على أنَّه مضاف إلى ما بعده ، وجَمَعَهما في باب واحد ؛ لتلازمها غالباً .

قوله : (هو الاسم . . . إلخ) مراده بالاسم : ما قابل الفعل والحرف ، لا ما قابل الصِّفة ، فدخل الأعلام المنقولة، نحو : (زيد قائم) ، ونحو : (لا إله إلا الله) كلمةُ الإخلاص ؛ أي : هذا اللفظ .

قوله : (المجرد عن العوامل اللفظية) اعتُرِض قوله : (المجرد) بأنَّه يقتضي سبق جودها ، كما أنَّ قولك : (زيد مجرَّد من ثيابه) يقتضي ذلك .

وأجيب : بأنه قد ينزَّل الإمكان منزلة الوجود ، واللام في العوامل للجنس ، فبطل معنى الجمعية ؛ أي : المبتدأ اسم مجرَّد عن ماهية العامل اللفظي ، فاندفع ما اعتُرِض به هنا ، وقيَّد العوامل باللفظية ؛ لأنَّ المبتدأ لم يتجرد إلا عنها ، دون المعنوية .

قوله : (للإسناد) أي : إسناد غيره إليه ، وإسناده إلى غيره ، كما يعلم من كلامه ، قال العلاَّمة الشنواني : والتَّعريف المذكور منقوض بـ(غير) من نحو قوله :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزنِ[1]

فإنها مبتدأ ، ولم يسند إليها ما بعدها ، ولا أسندت لما بعدها ، وإنما أسند إلى مأسوف . تأمل . اهـ قلت : يمكن الجواب بأنَّه لمَّا كان (مأسوف) مضافاً إليه المبتدأ ، كان في معنى المبتدأ . تدبَّر .

---

(١) البيت من البحر المديد، وهو لأبي نواس في خزانة الأدب ١/ ٣٤٥، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧، ومغني اللبيب ١/ ١٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٩٤ ، وتذكرة النحاة ص ١٧١ .

فـ« الاسم » : جِنْسٌ يشمل الصَّريح كـ« زيد » في نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، والمؤول في نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ؛ فَإِنَّه مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بـ« خير » .

وخرج بـ« المجرد » نحو : « زيد » في « كَانَ زَيْدٌ عَالِماً » ؛ فَإِنَّه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ، وبـ(الإسناد) نحو قولك في العدد : « واحد ، اثنان ، ثلاثة » ؛ فَإِنَّها وَإِنْ تجردت لكن لا إسناد معها .

ودخل تحت قولنا : « للإسناد » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده ، نحو : « أَقَائِمٌ الزَّيْدانِ » .

والخبر هو : « الاسم المُسْنَدُ الذي تَتِمُّ به مع المبتدأ فائدةٌ » .

فخرج بقولي : « المسند » الفاعلُ في نحو : « أَقَائِمٌ الزَّيْدانِ » فَإِنَّه وَإِنْ تمَّت به مع المبتدأ الفائدةُ ، لكنه مسنَدٌ إليه ، لا مسندٌ ، وبقولي : « مع المبتدأ » نحو : « قام » في قولك : « قام زيد » ، وحُكْمُ المبتدأ والخبر الرَّفعُ .

قوله : (يشمل الصَّريح) المراد بالصريح هنا : اسم ظاهر لا يحتاج في كونه اسما إلى تأويل ، والمراد بالمؤول : خلافه ، فليس المراد بالصَّريح ما قابل الكناية كما هو ظاهر .

قوله : (وخرج بالمجرَّد) أي : المجرد للإسناد .

قوله : (مسنداً إليه ما بعده) أي : غالباً ، فلا يرد ما إذا تقدَّم الخبر ، أو استعمل (بعد) في حقيقتها أو مجازها ؛ لأنها في التأخُّر بعدية حقيقية ، وفي التقدُّم بعدية تقديرية من حيث الرُّتبة ؛ لأنَّ رتبة الخبر متأخِّرة عن المبتدأ . أفاده ش .

قوله : (الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة) أي : شأنه ذلك ولو بحسب الأصل ؛ ليدخل نحو : النَّار حارَّة مما هو معلوم ضرورة ؛ بناء على الصَّحيح من أنَّه لا يشترط تجدُّد الفائدة ، ويدخل نحو : (شعري شعري) ، فإنَّ المعنى : شعري الآن هو شعري الذي تعهدونه لم يتغير ، ودخل بزيادة قولنا : بحسب الأصل خبر المبتدأ الثاني ؛ فإن به تتم الفائدة قبل جعل جملته خبراً عن الأوَّل .

ص - وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ ، نَحْوُ : « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ »، وَ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾، وَ﴿ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ ﴾، وَ« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ » .

ش - الأَصلُ في المبتدأ أَنْ يكون معرفة ؛ لأَنَّ النكرة مجهولة غالباً ، والحكم على المجهول لا يُفيد(١) ، ....

قوله : (لأنَّ النَّكرة مجهولة غالباً ، والحكم على المجهول . . . إلخ) أُورِد عليه أنَّ هذه العلة تطَّرد في الفاعل ، ولم يقولوا : إنَّ الأصل فيه أن يكون معرفة ، قال بعض المحققين : جمهور النُّحاة على أنَّه يجب أن يكون المبتدأ معرفة ، أو نكرة فتهيَّأ تخصيص ؛ لأنَّه محكوم

---

(١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ ، كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، من قِبَل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه ، والنكرة مجهولة غالباً ، وكل واحد من الفعل والخبر حكم ، والحكم على المجهول لا يفيد ، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ولم يجيزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من **المسوغات** التي ذكر مجملها المؤلف .

ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه ، بخلاف المبتدأ مع الخبر ؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المنصوص قبل الحكم ، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المنصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة ، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة ؛ لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه ، فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه ؛ ليعرف المحكوم عليه ولو بالنوع ، فافهم ذلك وتمسك به .

فإن قلتَ : فإن هذا الكلام يقتضي أن يجوز وقوع النكرة مبتدأ بغير مسوغ إذا تقدم خبرها عليها ، سواء أكان الخبر المقدم مختصاً أم لم يكن ، كأن تقول : عند رجل كتاب ، فهذا خبر متقدم غير مختص ، وقد قال العلماء : إنه عند تقدم الخبر على المبتدأ النكرة يجب أن يكون الخبر مختصاً ، كأن تقول : عندي كتاب أو عند محمد كتاب ، فلم يكن تقديم الحكم مفيداً على إطلاق الكلام .

فالجواب عن ذلك : أنه ساغ وقوع الفاعل نكرة مطلقاً ؛ لأن الفعل الواجب التقدم إنما وضع ليسند إلى غيره فإذا نطقت بالفعل تطلع السامع إلى معرفة الاسم الذي يسند إليه هذا الفعل ، أما الاسم فقد وضع ليصح وقوعه مسنداً أو مسنداً إليه ، فإذا نطقت باسم لم يدرِ السامع أتريد أن تسند إليه غيره أم تريد أن تسنده إلى غيره فافترق وضع الفعل عن وضع الاسم ، فاختلف الحكم لذلك .

ويجوز أَنْ يكون نكرة إِنْ كان عامّاً أَو خاصّاً .

فالأَوَّل كقولك : « ما رَجُلٌ في الدَّارِ » ، وكقوله تعالى : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل : ٦١] فالمبتدأ فيهما عام ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام .

والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ » ؛ فالمبتدأ فيهما خاص ؛ لكونه موصوفاً في الآية ، ومضافاً في الحديث .

وقد ذكر النُّحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صُوَراً ، وأَنْهَاهَا بعضُ المتأخرين إِلى نَيِّف وثلاثين

عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلاَّ بعد معرفته ، والفاعل قد تخصص بالحكم . . المقدَّم عليه ، فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص آخر ، وفيه نظر ؛ لأنَّه إذا تخصص بالحكم . . كان بغير الحكم غير مخصص ، فيلزم الحكم على الشيء قبل معرفته .

والجواب أنَّ النَّكرة تصير بتقديم الحكم في حكم المخصوص قبل الحكم ، وذلك أنَّ القصد من اشتراط التَّعريف والتَّخصيص في المحكوم عليه إصغاء السَّامع إلى كلام المتكلِّم ؛ لأنَّ تنكيره ينفِّر السَّامع من استماع الحديث ، فيخلُّ بالغرض ، وهو الإفهام ، وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع من استماع آخر الكلام ، بل يصغي إليه حقَّ الإصغاء ، فبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولاً لا يخل بالغرض ؛ لأنَّ الغرض قد حصل باستماع الحديث ، فثبت أنَّ تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعيَّن ، فلا حاجة إلى تعريف أو تخصيص . كذا أفاده سم بخطِّه .

قوله : (**إن كان عامّاً**) أي : إما بذاته كأسماء الشَّرط والاستفهام ، أو بغيره كالنَّكرة في حيِّز الاستفهام الإنكاري . اهـ ش .

قوله : (**﴿ولَعَبدٌ مؤمن﴾**) هذا هو المشهور عند الجمهور من أنَّ المسوِّغ في هذه الآية للابتداء بالنَّكرة هو الوصف ، وقال ابن الحاجب : إنَّما مصححها كونها في معنى العموم ؛ لأنَّه في معنى (كلُّ عبد مؤمن) . اهـ

قوله : (**إلى نيِّف وثلاثين . . . إلخ**) قال الأشموني : والَّذي يظهر انحصار ما ذكروه في

موضعاً ، وذكر بعضهم أنَّها كلُّها ترجع للخصوص والعموم ، فليتأمل ذلك .

ص - **وَالْخَبَرُ جُمْلَةً لَهَا رَابِطٌ ، كَـ« زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ، وَ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ ، وَ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ ، وَ« زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلِ » ، إِلاَّ فِي نَحْوِ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .**

ش - أي : ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برَابِطٍ من رَوَابِطَ أربعةٍ :

خمسة عشر أمراً ، ثمَّ ذكرها في « شرحه على الخلاصة » ، وقد نظمتها فقلت : [من الوافر]

بِذِي التَّنكيرِ فابدأْ عِنْدَ عشْرٍ وخَمْسٍ مثلُ حسناً قد أُجِيْدَتْ
عُمومٌ واختصاصٌ أو كَوَصْفٍ وعطفٌ والحقيقةُ قد أُرِيْدَتْ
وإِعمالٌ ومعنى الفعلِ فاعلَمْ وبعدَ إذا مُفَاجَأة أُنيبَتْ
ولامُ الإبتداء ولفظُ لولا وكَمْ أيضاً وإبهامٌ أُعِيْدَتْ
كذلك إنْ أتى الإخبارُ خَرْقاً لعادةٍ اَوْ جواباً قد أُفيدَتْ
وفي بدءٍ لذَاتِ الحالِ حقّاً فذيْ قطعاً بالاشموني أنيطتْ

وأمثلة ما ذكر في الشَّرح المذكور ، فراجِعْه . قال الشنواني : والمراد بالنَّيِّف : ما كان من مرتبة الآحاد ، وهو مشدَّد الياء ، ويخفَّف ، وهو واوي العين من (ناف ينوف) إذا زاد ، وفي « الصحاح » و« القاموس » : وكل ما زاد على العقد فهو نيِّف حتى يبلغ العقد الثَّاني . اهـ، والمراد بالعقد : ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف .

قوله : (**فليتأمل**) أَمْرُه بالتأمُّل يحتمل أن يكون المقصود به التَّوصية على الاعتناء بذلك ؛ لما في رجوع كثير منها إلى ذلك من الخفاء ، وأن يكون المقصود به التَّنظير فيه ؛ لما يلزم من التَّكلُّف الكبير في رجوعها إلى ما ذكر في كثير من المواضع كما لا يخفى على المتأمِّل المتتبِّع ، والأوَّل أوفق بجزمه في المتن بما ذكره ذلك البعض . اهـ ش .

قوله : (**ويقع الخبر جملة**) وإنما جاز أن يكون جملة ؛ لتضمُّنها الحكم المطلوب من الخبر ، كتضمُّن المفرد له .

قوله : (**مرتبطة بالمبتدأ برابط**) قال الرَّضي : إنما احتاجت إلى الضَّمير ؛ لأنَّ الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصد جعلها جزء الكلام ، فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء

أحدها : الضميرُ ، وهو الأَصلُ في الرَّبْطِ ، كقولك : « زَيْدٌ أبُوهُ قَائِمٌ »، فزيد : مبتدأ ، وأَبوه : مبتدأ ثان ، والهاء مضاف إِليه ، وقائم : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأَوَّل ، والرابط بينهما الضمير .

الثاني : الإِشارة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦]، فـ« لباس » : مبتدأ ، والتقوى : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثانٍ ، وخير : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأَوَّل ، والرابط بينهما الإِشارة .

الثالث : إِعادة المبتدأ بلفظه ، نحو : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة : ١-٢] ، فـ« الحاقَّة » : مبتدأ ، وما : استفهامية مبتدأ ثانٍ ، والحاقة : خبره ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأَوَّل ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه .

الرابع : العُمُوم ، نحو: « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلِ »، فـ« زيد » : مبتدأ ، و(نعم الرجل) : جملة فِعْلية خبره ، والرابط بينهما العموم ، وذلك لأَنَّ أَلْ في « الرجل » للعموم ، وزيدٌ فَرْدٌ من أفراده ؛ فدخل في العموم فحصل الرَّبطُ .

الآخر ، وتلك الرَّابطة هي الضَّمير ؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ، فمن ثَمَّ قيل في بعض الأخبار : إِن الظاهر قام مقام الضَّمير . اهـ ش .

قوله : **(وهو الأصل في الرَّبط)** إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض ، ولهذا يربط به مذكوراً ومحذوفاً .

قوله : **(الثَّاني : الإشارة)** أي : إلى المبتدأ .

قوله : **(وذلك مبتدأ ثان)** هذا أحد احتمالين ، ويحتمل أن يكون ذلك بدلاً أو بياناً ، فالخبر مفرد لا جملة .

قوله : **(إعادة المبتدأ بلفظه)** أي : ومعناه ، قال في « المغني » : وأكثر وقوع ذلك في مقام التَّهويل والتَّفخيم ، نحو : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة : ١-٢] ، ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة : ٢٧] .

قوله : **(الرَّابع : العموم نحو : زيد نعم الرَّجل)** أي : بالنسبة للمبتدأ بأن يشتمل الخبر على ما يَصْدُق عليه ، فالمراد بالعموم : صِدقه عليه .

وهذا كله إذا لم تكن الجملةُ نَفْسَ المبتدأ في المعنى : فَإِنْ كانت كذلك لم تحْتَجْ إِلى رابط ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] [الإخلاص : ١]، فـ« هو » : مبتدأ ، والله أحد : مبتدأ وخبر ، . . . .

قوله : (فإن كانت كذلك) أي : نفس المبتدأ في المعنى ، اعترِض بأنَّه إذا أراد به المفهوم فلا يصحُّ ؛ لعدم الفائدة ، أو الخارج فكلُّ خبرٍ كذلك ؛ ليصحَّ الحمل ، وقد يُختَار الثاني ، ونمنع أنَّ كلَّ خبر كذلك ؛ إذ الجملة في (زيد يقوم أبوه) مضمونها إسناد القيام إلى الأب ، وهو غير زيد مفهوماً وخارجاً ، لكنَّها تؤوَّل بمفرد صادق على المبتدأ ؛ أي : قائم الأب ، ويُدْفَع بأنَّ المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة ، هذا مراد المصنِّف وغيره مما ذكر ، والنفس : المراد بها هنا : ذات الشيء . أفاده ش .

قوله : (كقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾) أي : إذا قُدِّر هو ضمير شأن ، دون ما إذا قدر هو ضمير المسؤول عنه ، وهو الله تعالى ، فيكون الخبر مفرداً ، فليس من هذا الباب ، وذلك ؛ لأنَّهم قالوا للنبي ﷺ : صِفْ لنا ربَّك ، فنزلت سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] ، فـ(هو) مبتدأ ، و(الله) خبر ، و(أحد) خبر بعد خبر ، أو بدل ؛ بناء على حسن إبدال النَّكرة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم يُستَفَدْ من المبدل منه كما ذكره الرَّضي .

---

(١) في هذه الآية إعرابان :
أحدهما : مبني على اعتبار « **هو** » ضمير القصة والشأن ، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره ، وكأنه قيل : الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد .
والثاني : مبني على اعتبار « **هو** » ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة ، فإن المشركين طلبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم ربه ، فنزلت هذه السورة ؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته ، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه : الله ، وعلى هذا يكون « **هو** » ضميراً منفصلاً مبتدأ ، و« **الله** » خبر المبتدأ ، و« **أحد** » خبر ثان أو بدل من لفظ الجلالة ، والخبر ـ على هذا الوجه ـ مفرد ، لا جملة .

---

(٢) أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير في تفسيره ٣٠/ ٣٤٢ ، والحاكم في المستدرك ٢/ ٨٥٩ (٣٩٨٧) .

والجملة خبر المبتدأ الأوَّل ، وهي مرتبطة به ؛ لأنَّها نفسُه في المعنى ؛ لأنه بمعنى الشأن ، والجملة هي نفس الشأن ، وكقوله ﷺ : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله » .

ص ـ **وَظَرْفاً مَنْصُوباً ، نَحْوُ : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ ، وَجَارّاً وَمَجْرُوراً ، نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ .**

ش ـ أي : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٢] ، وجاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة : ١]، وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوفٍ وجوباً تقديره : مستقر أو استقر ، واختار جمهور البصريين الأوَّل ، وحُجَّتهم أنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أَنْ يكون اسماً مفرداً ، والثاني اختيار الأخفش ، والفارسي ، ....

قوله : (**والجملة هي نفس الشَّأن**) ؛ لأنَّها مفسِّرة له ، والمفسِّر عين المفسَّر ؛ أي . الشَّأن : الله أحد .

قوله : (**ويقع الخبر ظرفاً . . . إلخ**) أي : يقع الخبر في الظَّاهر ظرفاً زمانياً أو مكانياً ، وأما في الحقيقة فالخبر هو متعلَّق الظَّرف ، وقيِّد بقوله : (منصوباً) ؛ لئلا يُتوهَّم أنَّه لا يقع خبراً ما دام منصوباً ، وليُحْتَرَزَ به عن الرَّفع ؛ فإن فيه تفصيلاً طويلاً ، ولذا لم يتعرَّض له هنا .

قوله : (**والرَّكب . . . إلخ**) جمع راكب في المعنى دون اللفظ . اهـ ش .

قوله : (**وهما حينئذٍ**) أي : حين إذ يقعان خبراً ، والظَّرف والجار والمجرور سَدَّا مسدَّه ، ومحلُّ وجوب حذفه إن كان من الأفعال العادية ؛ أي : مما لا يخلو عنه فعل .

قوله : (**تقديره : مستقرٌّ**) أي : مثلاً ، فمثله ما كان بمعناه من نحو : حاصل وكائن .

قوله : (**هو الخبر**) وهو الصَّحيح ، ومقابله أَنَّ المذكور هو الخبر ، وقيل : هما معاً ، قال شيخ الإسلام : والخُلْف لفظي ؛ إذ القائل بأنَّه المحذوف نَظَرَ إلى العامل الذي هو

والزمخشري ، وحجَّتهم أَنْ المحذوف عاملٌ للنصبِ في لفظِ الظَّرف ومحلِّ الجارِّ والمجرور ، والأَصل في العامل أَنْ يكون فعلاً .

ص ـ **وَلاَ يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، وَ« اللَّيْلَةَ الْهِلاَلُ » مُتَأَوَّلٌ .**

ش ـ ينقسم الظَّرف إلى : زمانيّ ، ومكانيّ ، ....

الأصل ، وهو مقيّد بقيد لا بدَّ من اعتباره ، والقائل بأنَّه المذكور نظَرَ إلى الظَّاهر الملفوظ به ، وهو معمول لعامل لا بدَّ من اعتباره ، والقائل بأنَّه مجموعهما نَظَرَ إلى المعنى المقصود ، واختاره محقق الحنفية الكمال بن الهمام ، ونجم الأئمة الرَّضي . اهـ، وقال المصنف في « المغني » : والحقُّ عندي أنَّه لا يترجَّح تقديره اسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى ، وهو ظاهر كلامه في المتن والشَّرح .

قوله : (**ولا يخبر بالزَّمان عن الذَّات**) أي : ولا يُخْبَر باسم الزَّمان منصوباً كان أو مجروراً بـ(في) ، أو مرفوعاً عن اسم الذَّات ، كما لا يكون حالاً منه ، ولا صفة ، فالمراد باسم الزَّمان : أعمُّ من الظَّرف اصطلاحاً . اهـ ش .

قوله : (**متأوَّل**) بفتح الواو المشدَّدة ؛ أي : مصروف عن ظاهره بتقدير حذف مضاف هو اسم معنى ، والتَّقدير : طلوع الهلال أو رؤيته . . . إلخ ، فهو في الحقيقة مما أُخبرَ فيه باسم الزَّمان عن المعنى ، وذهب جمعٌ ؛ منهم الرَّضي إلى أنَّه لا تأويل في نحو : الليلة الهلال ؛ لأنَّ الذَّات فيه أشبهت اسم المعنى في الحدوث وقتاً دون وقت ، فأفاد الإخبار عنه ، وجرى عليه ابن مالك ، قال الرَّضي : ويكون ظرف الزَّمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ، ثُمَّ إن كان المعنى واقعاً في جميعه أو أكثره ، فإن كان اسم الزَّمان معرفة ، جاز رفعه ونصبه اتفاقاً، نحو : صيامك يوم الخميس ، بالرَّفع والنَّصب ، والنصب هو الغالب ، وإن كان نكرة، نحو : ميعادك يوم أو يومان ، ونحو : ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ [سبأ : ١٢]، فأوجب الكوفيون الرَّفع ، وجوَّز البصريون معه النَّصب ، والجر بـ(في) ، وإن كان المعنى واقعاً في بعضه نحو : ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ [طه : ٥٩] ، وميعادك يوم أو يومان ، جاز الوجهان ؛ أي : الرَّفع والنَّصب اتفاقاً في المعرفة والنَّكرة ، والنَّصب أجود ، ثُمَّ قال الرَّضي : واعلم أنَّ اليوم إذا وقع خبراً عن لفظ الجمعة والسَّبت ، جاز نصبه على ضعف ؛

والمبتدأ إلى : جوهرٍ ، كـ(زيد وعَمْرو) ، وإلىٰ عَرَضٍ : كـ(القيام والقُعود) ، فَإِنْ كان الظَّرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر والعَرَضِ ، تقول : « زَيْدٌ أَمَامَكَ ، والخيرُ أَمَامَكَ »، وَإِنْ كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العَرَض دون ....

لكونهما في الأصل مصدرين ، فمعنى اليوم الجمعة أو السَّبت ؛ أي : الاجتماع أو السُّكون ، والأَوْلَى رفعه ؛ لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ، وكلفظي الجمعة والسَّبت كلُّ ما يتضمن عملاً كالعيد والفطر والأضحى والنيروز ؛ فإنَّ في العيد معنى العَود ، وفي الفطر معنى الإفطار ، وفي الأضحى معنى التَّضحية ، وفي النيروز معنى الاجتماع ، وكذا قولك : اليوم يومك ؛ لأنَّه على معنى شأنك وأمرك الذي تُذكر به ، بخلاف لفظ الأحد ، وما بعده من أيَّام الأسبوع ، فلا يجوز فيه إلا الرَّفع ؛ لأنَّ ذلك لا يتضمن عملاً ، وإنَّما هو بمعنى الأيَّام ، واليوم لا يكون في اليوم ، وأجاز الفراء وهشام النَّصب فيها أيضاً ؛ لتأويلهما اليوم بـ(الآن) ، كما يقال : أنا اليوم أفعل كذا ؛ أي : الآن ، فمعنى اليوم الأحد ؛ أي : الآن الأحد ، والآن أعمُّ من الأحد ، فيصحُّ أن يكون ظرفَه ، قال أبو حيان : مقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيَّام من الشُّهور ونحوها الرَّفع فقط ، نحو : أوَّل السَّنة المحرم . اهـ ش ملخَّصاً .

قوله : (**إلى جوهر**) أي : إلى اسم جوهر ، والمراد بالجوهر هنا : الذات لا ما اشتُهِرَ استعماله فيه في الألفاظ ما يقابل الصُّورة ، فيقال : هذا اللفظ يدلُّ بصورته ، لا بجوهره ومادته . ا هـ ش .

قوله : (**فإن كان الظرف مكانيّاً صحَّ الإخبار به . . . إلخ**) إذا أُخبِرَ باسم المكان عن اسم الذَّات نُظِرَ ، فإن كان غير متصرِّف ، نحو : زيد عندك ، فلا كلام في امتناع رفعه ، وإن كان متصرِّفاً ؛ فإن كان نكرة جاز رفعه ونصبه عند البصريين ، نحو : المسلمون جانب والمشركون جانب ، ونحن قُدَّام وهم خلف ، والمشهور عند الكوفيين : وجوب الرَّفع إلا إنْ عطف عليه نحو : القوم يمين وشمال ، فيجوز فيه النَّصب ، أو معرفة نحو : زيد خلفك ، فالنصب راجح ، والرفع مرجوح ، وخصَّه الكوفيون بالشِّعر ، أو بما هو اسم مكان نحو : داري خلف دارك . اهـ ش .

الجوهر[١] ؛ تقول : « الصَّومُ الْيَوْمَ »، ولا يجوز « زَيْدٌ الْيَومَ » ؛ فَإِنْ وُجِدَ في كلامهم ما ظاهِرُهُ ذلك وَجَبَ تَأْوِيلُه ، كقولهم : « الليلةَ الهِلاَلُ » فهذا على حذف مضاف ، والتقدير : الليلة طلوعُ الهلالِ .

ص ـ وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ ، نَحْوُ : « أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى » ، وَ« مَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ » .

ش ـ إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أَو استفهام ، استَغْنَى بمرفوعه عن الخبر ، تقول : « أَقَائِمٌ الزيدان » و« ما قائمٌ الزيدان » ؛ فالزيدان : فاعل بالوصف ، والكلام مُسْتَغْنٍ عن الخبر ؛ لأَنَّ الوصف هنا في تأويل الفعل ، أَلاَ ترى أَنَّ المعنى : أيقوم الزيدان ، وما يقوم الزيدان ؟ والفعلُ لا يصحُّ الإخبارُ عنه ، فكذلك ما كان في موضعه ، وَإِنَّما مَثَّلْتُ بـ« قَاطنٌ » و« مضروب » لِيُعْلَمَ أَنَّه لا فرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل ، أَو للنائب عن الفَاعل .

قوله : (ويغني عن الخبر) بمعنى أَنَّه يكفي كفايته ، بأن يكون مع الوصف كلاماً ، كما كان الخبر مع المبتدأ كلاماً ، لا بمعنى أَنَّ لهذا الوصف خبراً محذوفاً ، وهذا مغنٍ عنه ، وسادٌّ مسدَّه ، خلافاً لبعضهم .

قوله : (أقاطن قوم سلمى . . . إلخ) أشار بالتَّمثيل إلى أَنَّه لا فرق في الوصف بين اسم الفاعل واسم المفعول ، وكذا الصفة المشبهة ، نحو : أَحَسَنٌ أخوك ، واسم التفضيل ، نحو : ما أفضل منك أحد ، والمنسوب جارٍ مُجرَى الوصف ، نحو : أقرشي أبوك . اهـ ش .

ومعنى البيت : هل قوم المحبوبة سَلمى ـ بفتح السين ـ مقيمون ، أم نووا ظَعَناً ؟ ـ بفتح الظاء المعجمة والعين المهملة ـ ؛ أي : رحيلاً ، فإن رحلوا فعجيب عيش ـ أي : معيشة ، أو حياة ـ من أقام وتخلَّف عنهم ، قال الشنواني : والظاهر أَنَّ العطف في (أم نووا) من عطف الفعلية . اهـ

---

(١) اعلم أن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات ، ولا يقع صفة له ، ولا يكون حالاً منه ، سواء أكان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بـ : في ، فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال ، أم كان منصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف .

ومن شواهد النفي قولُ الآخر : [من الطويل]

٣٨ـ خَلِيلَـيَّ مَـا وَافٍ بِعَهْـدِي أَنْتُمَـا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[1]

قوله : (**خليليَّ ما وافٍ . . . إلخ**) أي : يا خليلي ما أنتما وافيان بعهدي وصحبتي إن لم تكونا لي على من أقاطعه وأهجره .

---

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به من المصنفين الأشموني (رقم ١٣٦)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤)، وفي الشذور (رقم ٨٤)، وشرحناه في كل هذه المواضع ، وسيأتي للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل .

اللغة : « **واف** » اسم فاعل من الوفاء ، وفعله وفي يفي ، مثل وعى يعي ، ومن باب ضرب يضرب ، والوفاء : أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك ، وحرباً على أعدائه « **أقاطع** » فعل مضارع من المقاطعة ، وهي الهجر .

المعنى : يقول لصديقين له : إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة .

الإعراب : « **خليلي** » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديراً ؛ لأنه مثنى ، وخليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر ، وأصله الأول يا خليلان لي ؛ فحذفت النون للإضافة ، ثم حذفت اللام للتخفيف ، ثم تغير حرف إعرابه ؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب ، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة ، كما هو ظاهر « **ما** » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **وافٍ** » مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « **بعهدي** » الباء حرف جر ، وعهد : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « **أنتما** » ضمير منفصل فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ « **إذا** » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **تكونا** » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع « **لي** » جار ومجرور متعلق بتكون « **على** » حرف جر « **من** » اسم موصول : مبني على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون « **أقاطع** » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع ، محذوف ، والتقدير : على من أقاطعه ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما واف بعهدي أنتما .

الشاهد فيه : قوله : « **ما واف أنتما** » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله : أنتما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله : واف ؛ لكون هذا المبتدأ وصفاً ـ أي : اسم فاعل ـ معتمداً على حرف النفي الذي هو « **ما** » .

ومن شواهد الاستفهام قولُه : [من البسيط]

٣٩ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعْنا ؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[١]

ص ـ وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ ، نَحْوُ : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ .

ش ـ يجوز أَنْ يُخْبَر عن المبتدأ بخبرٍ واحدٍ ، وهو الأَصل ، نحو : « زَيْدٌ قائمٌ » أَو بأَكثر ، كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج : ١٤ـ١٦]، وزعم

. . . .

---

(١) وهذا الشاهد مما لم تتيسر لنا معرفة قائله ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم الأشموني (ش١٣٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٥) وفي شذور الذهب (رقم ٦٥) وقد شرحناه في هذه المواضع ، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب .

اللغة : « **قاطن** » اسم فاعل فعله قطن ـ من باب قعد ـ إذا أقام ، وتقول : قطن بالمكان يقطن ، إذا لم يفارقه « **ظعنا** » هو هنا بفتح الظاء والعين ، وهو الارتحال ومفارقة الديار .

المعنى : يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها ، أهم باقون في مكانهم أم نووا أن يرتحلوا عنه ؟ ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم .

الإعراب : « **أقاطن** » الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « **قوم** » فاعل بقاطن ، سد مسد خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقوم مضاف و« **سلمى** » مضاف إليه « **أم** » حرف عطف « **نووا** » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذرُ ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « **ظعناً** » مفعول به لـ : نوى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **إن** » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **يظعن** » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ : إن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع « **فعجيب** » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم على مبتدئه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **عيش** » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« **من** » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **قطنا** » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن يظعنوا .

الشاهد فيه : قوله : « **أقاطن قوم سلمى** » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله : « **قوم سلمى** » عن خبر المبتدأ الذي هو قوله : « **قاطن** » لكون ذلك المبتدأ وصفاً ؛ لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة .

بعضهم أَنَّ الخبر لا يجوز تعدُّدُهُ ، وقدَّرَ لما عدا الخَبَرَ الأَوَّلَ في هذه الآية مبتدآتٍ ؛ أي : وهو الوَدُودُ ، وهُوَ ذُو العَرْشِ .

وأَجمعوا على عدم التعدد في مثل : « زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ »، وفي نحو : « الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ »، وفي نحو : « هذا حُلوٌ حَامِضٌ »؛ لأَنَّ ذلك كله لا تعدُّدَ فيه في الحقيقة؛ أَمَّا الأول فلأَنَّ الأولَ خبرٌ ، والثاني معطوف عليه ، وأَمَّا الثاني فَلأَنَّ كلَّ واحدٍ من الشخصين مُخْبَر عنه بخبر واحد ، وأَمَّا الثالث فَلأَنَّ الخبرين في معنى الخبر الواحد ؛ إِذ المعنى : هذا مُزٌّ .

ص ـ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ ، نَحْوُ : « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » وَ« أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ .

ش ـ قد يتقدم الخبر على المبتدأ : جوازاً ، ووجوباً .

فالأَوَّل نحو : « في الدَّارِ زَيْدٌ » ، وقوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ ﴾ [القدر : ٥] ، . . . .

قوله : (وقدر لما عدا . . . إلخ) رُدَّ بأنَّه تكلف لا داعي إليه ؛ لأنَّ الخبر حكم ، والحكم يجوز تعدُّده كما في الصِّفات ، وقوله : **(في هذه الآية)** ليس بقيد .

قوله : (كاتب وشاعر) الكتابة : تقال في العرف لإنشاء النثر ، والشّعر للنظم ، فمعنى كاتب : ناثر ، ومعنى شاعر : ناظم ؛ يعني : أنَّه ينثر الكلام وينظمه . اهـ ش .

قوله : (فلأن الخبرين بمعنى الخبر الواحد) اعتُرِض بأنَّهما حينئذٍ يكونان بمنزلة المفرد، فيلزم خلوُّ كلٍّ منهما على انفراد من الضَّمير ، فيلزم خلوُّ الخبر المشتقِّ من الضَّمير ، وأجيب بأنَّ في كلٍّ منهما ضميراً استحقَّه المجموع، وهو ضمير المبتدأ ، وليس في واحد من الخبرين بخصوصه ضمير ، وإن لزم خلوّ المشتقِّ من الضَّمير ؛ لجواز ذلك إذا لم يسند إلى شيء .

قوله : (إذ المعنى هذا مُزٌّ) يعني أنَّ المزازة كيفية متوسِّطة بين الحلاوة والحموضة الصِّرفة ، وليس في الرُّمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة ؛ إذ هما ضدَّان لا يجتمعان ، وإنَّما الموجود فيه طعم بين بين ، ولا شك أنَّ هذا معنى يغاير معنى : زيد كاتب شاعر ، مع أنَّه جامع بين الصِّفتين ؛ إذ كلٌّ من الصِّفتين الصِّرفتين موجودة فيه ، فليُتأَمَّل . اهـ لقاني .

والميم في مُزٌّ مضمومةٌ .

قوله : (﴿ سَلَٰمٌ هِيَ ﴾) سلام : بمعنى التسليم ؛ أي : تسليم الملائكة على المؤمنين ، وتسليم بعضهم على بعض ، ولمَّا كان السَّلام يكثر وقوعه في تلك الليلة ، سُمِّيت الليلة

﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾ [يس : ٣٧]، وَإِنَّما لم يُجْعَل المتقدِّمُ في الآيتين مبتدأ والمتأخرّ خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة .

والثاني(١) كقولك : « في الدَّارِ رَجُلٌ »، و« أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ وقولهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً »، وَإِنَّما وجب في ذلك تقديمُه ؛ لأَنَّ تأخره في المثال الأَوَّل يقتضي التباس الخبر بالصفة ؛ فَإِنَّ طَلَبَ النكرةِ للوصفِ لتختصَّ به طلبٌ حَثِيثٌ ، فالتزم تقديمه دفعاً لهذا التوهم ، وفي الثاني إِخراجَ ما له صَدْرُ الكلام ـ وهو الاستفهام ـ عن صَدْرِيَّته ، وفي الثالث عَوْدَ الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

سلاماً ، كما يُسمَّى الرَّجل صوْماً إذا كان يكثر من ذلك ، فهي مبتدأ ، وسلام خبر ، و(حتى) متعلقة بسلام ؛ أي : الملائكة مسلِّمة إلى مطلع الفجر ، وقيل : متعلِّقة بـ(تَنَزَّل) ، ولمَّا كانت هذه الجملة ؛ أعني : (سلام هي) متِّصلة بالكلام ، لم تعُدْ أجنبية حتى يلزم الفصل بين العامل والمعمول على هذا القول الثاني . تأمَّل .

قوله : (﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾) (آية) : خبر مقدَّم ، و(لهم) صفتها أو متعلِّق بآية ؛ لأنَّها بمعنى علامة ، و(الليل) : مبتدأ ، ومَنْعُ أبي حيان أن يكون (لهم) صفة ، لا وَجه له .

قوله : (وعلى التَّمرة مثلها زبداً) كناية عن كثرة زُبْدٍ خُلِطَ بالتَّمرة .

قوله : (إخراج ما له صدر الكلام ، وهو الاستفهام عن صدريته) قال الرَّضي : وإنَّما كان للشِّرط والاستفهام ، والعرض والتَّمني ، ونحو ذلك ممَّا يغير معنى الكلام مرتبةُ الصَّدر ؛ لأنَّ السَّامع يبني الكلام الذي لم يصدَّر بالمغير على أصله ، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره ، لم يدر السَّامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتَّغير ، أو مغير لما سيجيء بعدُ من الكلام ؟ فيشوش لذلك ذهنه . اهـ

---

(١) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة ، وكل مثال يمثل ضابطاً ؛ فضابط المثال الأول : أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها ، وضابط المثال الثاني : أن يكون الخبر اسم استفهام ، وضابط المثال الثالث : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر ؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكره المؤلف .

ص ـ وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ ، نَحْوُ : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ أي : عليكم ، أَنْتُم .

ش ـ وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه .

فالأوّل كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ ﴾ [الحج : ٧٢]؛ أي : هي النارُ ، وقوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾ [النور : ١]؛ أي : هذه سورة .

قوله : (**وقد يُحْذَف كل من المبتدأ والخبر**) المراد بحذفه عدم الإتيان به ؛ اكتفاء بفهمه من القرينة ، وهذا صادق بحذفهما معاً، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ۚ ﴾ أي : فعدَّتهن ثلاثة أشهر ، فحُذفت هذه الجملة لدلالة ما قبلها ، وهو : ﴿ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ . اهـ ش ، والأَوْلَى : تقدير الخبر محذوفاً في الآية فقط ؛ أي : كذلك ؛ لأنَّه لا يقدَّر الأكثر مع إمكان تقدير الأقلِّ .

قوله : (**لدليلٍ يدلُّ عليه**) إما حاليٌّ كقولك عند شمِّ طيب : مسكٌ ، أو عند سماع تكبير : أذان ، فمسك وأذان : خبران لمحذوفين ، والتَّقدير : المشموم مسك ، والمسموع أذان ، أو مقالي، نحو : مريض ، في جواب كيف زيد ؟ فـ(**مريض**) : خبرٌ محذوفٍ .

قوله : (**أي : هذه سورة. . . إلخ**) أجاز الزمخشري أن تكون مبتدأ ، و(أنزلناها) : صفة ، والخبر محذوف ؛ أي : فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها ، وقرىء بالنَّصب على حدِّ (زيداً ضربته) ولا محلَّ لـ(أنزلناها) ؛ لأنَّها مفسِّرة للمضمر ، فكانت في حكمه ، أو(اتل سورةً) ، و(أنزلناها) : صفة .

واعلم أنَّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ ، وكونه خبراً ، فالأولى كون المحذوف المبتدأ عند الواسطي ؛ لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة ، وعند العبدي : الأولى كونه الخبر ؛ لأنَّ التَّجوُّز في آخر الجملة أسهل، فإن قيل: قد تقرَّر أنَّه لا بدَّ في الحذف من استحضار المحذوف ضرورةَ أنَّه لا حذف إلا مع قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف ، وإذا كان كذلك، فكيف جاز في كلام واحد أن يقدَّر المسند تارة ، والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة ؟ أجيب : بأنَّ ذلك جاز باعتبار القرائن ، فباعتبار كلِّ قرينة يتعيَّن محذوف ، وإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والثاني خبراً، فالثاني أولى. اهـ ش ملخصاً.

والثاني كقوله تعالى : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد : ٣٥]؛ أي : دائم ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٤٠]؛ أي : أم الله أعلم .

وقد اجتمع حذفُ كل منهما ، وبقاء الآخر ، في قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٥]، فـ« سلام » : مبتدأ وحُذِف خبره ؛ أي : سلامٌ عليكم ، وقَوْمٌ : خبر حُذِف مبتدؤه ؛ أي : أنتم قوم .

ص ـ وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ « لَوْلاَ » وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ ، وَالْحَالِ الْمُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَراً ، وَبَعْدَ « وَاوِ » الْمُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ ، نَحْوُ : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ، وَ« لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ » ، وَ« ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً » ، وَ« كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » .

ش ـ يجب حذف الخبر في أربع مسائل :

إحداها : قبل جواب « لَوْلاَ »[1] ، نحو : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ : ٣١]؛ أي : لولا

قوله : (وظلُّها؛ أي : دائم) استُشْكِل بأنَّ الظِّلَّ إنَّما يكون لما تقع عليه الشَّمس ، ولا شمس في الجنَّة ، وأجيب : بأنَّ ظلَّ الجنة من نور قناديل العرش ، أو من نور العرش ؛ لئلا تبهر أبصارهم ؛ فإنَّه أعظم من نور الشمس . أفاده في « فتح الرَّحمن » ، وقد يقال : لا حاجة إلى ذلك لما ذكره الفقهاء من أنَّ الظِّلَّ أمر وجودي يخلقه الله تعالىٰ ، فلا يتوقَّف وجوده على شمس . تأمَّل .

قوله : (في أربع مسائل) أي : على المشهور ، وقد قيل بحذفه في غير ذلك ، لكنه لما لم يكن مشهوراً مع وجود الخلاف فيه تَرَكَه .

قوله : (أحدها) الظَّاهر إحداها ، وحيث عبَّر بأحدها فكان الظَّاهر أن يقول فيما بعده : الثَّاني الثالث الرابع . اهـ ش .

قوله : (لولا) أي : الامتناعية ، وترك هذا القيد ؛ لأنَّ التَّحضيضية لا يتوهَّم دخولها

---

(١) المراد لولا الامتناعية وهي التي تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور أولاً ؛ فإذا قلت « **لولا عليٌّ لهلك عمر** » فإن معنى هذا الكلام : امتنع هلاك عمر بسبب وجود عليّ ، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية ، فإذا دخلت على فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً ، وذلك كقول الشاعر : [من البسيط]

لا درَّ درُّكِ إنِّـــي قَـــد رَمَيْتُهُـــمُ   لَـوْلاَ حُـدِدْتُ ولا عُـذْرَىٰ لِمَحْـدودِ

فقوله : « **حددت** » ومعناه « **حرمت** » مقدر بمصدر ؛ أي : لولا الحد ؛ أي : الحرمان موجود .

أَنتم صددْتُمونا عن الهدى ؛ بدليل أَنَّ بعده : ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم ﴾ [سبأ : ٣٢] .

الثانية : قبل جواب القسم الصريح ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر : ٧٢] ؛ أَي : لعمرك يميني ، أَو قَسَمي .

في ذلك ؛ لأنَّها لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدَّراً ، ومحلُّ وجوب حذف الخبر المذكور إذا كان كوناً مطلقاً ، فإن كان كوناً خاصاً جاز الحذف والذِّكر إن دلَّ عليه دليل ؛ نحو : لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، وإن لم يوجد الدَّليل وجب الذِّكر وامتنع الحذف ، وقال الجمهور : لا يُذْكَر الخبر بعد (لولا) ، وأوجبوا جعل الكون الخاصِّ مبتدأ ، وأمثلة ذلك في المبسوطات .

قوله : (**أي : لولا أنتم صددتمونا ؛ بدليل . . . إلخ**) هذا لا يأتي على ما رجَّحه في « الأوضح » من أن الخبر بعد (لولا) إذا كان كوناً خاصّاً ، ودلَّ عليه قرينه جاز إثباته وحذفه ، ولا على مذهب الجمهور ؛ لأنهم أوجبوا كون الخبر بعد (لولا) كوناً عامّاً كما تقدَّم . اهـ ش .

قوله : (**﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ ﴾ . . . إلخ**) هو قَسَم بحياة المخاطب، وهو النبي ﷺ في الآية[1] ، وقيل : لوط ، قالت الملائكة له ذلك ، و(**سكرتهم**) : عماوتهم وشدَّة غِلْمتهم التي أزالت

---

(١) قال القرطبي في تفسيره ١٠/ ٣٩ : « قال القاضي أبو بكر بن العربي : قال المفسرون بأجمعهم : أقسم الله تعالى ههنا بحياة محمد ﷺ ، تشريفاً له ، أن قومه من قريش في سكرتهم يعمهون ، وفي حيرتهم يترددون .
قلت : وهكذا قال القاضي عياض : أجمع أهل التفسير في هذا أنه قَسَمٌ من الله جل جلاله بِمُدَّة حياة محمد ﷺ .
وهذا نهاية التعظيم ، وغاية البر والتشريف .
قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم في تفسيره : ويُحْتمل أن يقال : يرجع ذلك إلى قوم لوط ؛ أي : كانوا في سكرتهم يعمهون .
وقيل : لما وعظ لوط قومه ، وقال : هؤلاء بناتي ، قالت الملائكة : يا لوط ، ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر : ٧٢] ، ولا يدرون ما يحل بهم صباحاً » . اهـ .

واحترزتُ بالصريح من نحو : « عَهْدُ اللهِ » ؛ فَإنَّه يُسْتَعْمَلُ قَسَماً وغيره ، تقول في القسم : « عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ »، وفي غيره : « عَهْدُ اللهِ يَجِبُ الوفَاءُ بهِ » ؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر ، تقول : « عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ » .

الثالثة : قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ ، كقولهم : « ضَرْبِي زَيْداً قائماً » ، أَصله : ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً ، فـ« حاصِلٌ » : خبر ، وإذا : ظرفٌ للخبر مضافٌ

عقولهم ، ومعنى (**يعمهون**) : يتحيَّرون ؛ أي : فكيف يسمعون نصحك ؟ و(**عَمْرُ**) مصدر محذوف الزَّوائد ، والأصل : تعميرك ، ففيه زيادتان : التَّاء والياء ، فحذفتا ، وهو بالفتح والضَّمِّ ، معناه : البقاء ، ولا يستعمل مع اللام إلا مفتوحاً ؛ لأنَّ القسم موضع التَّخفيف ؛ لكثرة استعماله ، كما أفاده الرضي .

قوله : (**واحترزت بالصَّريح من نحو: عهد الله**) فإن قلت : بين هذا التَّفصيل وحكم الفقهاء منافاة ؛ حيث قالوا : إن كلاًّ من (**لعمرك**) و(**عهد الله**) كناية قسم لا ينعقد به اليمين إلا بالنِّيَّة ، قالوا : والمراد بالعمر : البقاء والحياة ، وإنَّما لم يكن صريحاً ؛ لأنه يُطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات ، قالوا : والمراد بـ(عهد الله) إذا أريد به اليمين : استحقاقه لإيجاب ما أوجبه علينا وتعبَّدنا به ، وإذا أريد به غيره العباداتُ التي أمرنا بها . أجاب العلاَّمة « سم » بأنَّه يمكن الجمع بينهما بأنَّ مراد اللغويين بصراحة العمر إشعاره بالحَلِف مطلقاً وإن لم يُعتَدَّ به شرعاً ، إذا حمل على العبادات ، ومراد الفقهاء بنفي صراحته : نفي كونه يميناً معتدّاً به شرعاً على الإطلاق .

والحاصل : أنَّه إذا لم يُرَدْ به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف ، إلا أنَّه لا يعتدُّ به شرعاً ، فليتأمَّل . وقد ذكر بعضهم أن عهد الله إيحاؤه ، ومنه : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ ﴾ [طه : ١١٥] ، وكلامه الذي يوحيه إلى عباده من إطلاق المصدر على المفهوم ، وعليهما : فعهد الله مصدر مضاف للفاعل صورةً ومعنىً ، أو صورة فقط ، وقد يكون عهد الله من قولك : عاهدت ؛ أي : أقسمت بعهدك ، فهو مضاف للمفعول ، فليتأمل .

قوله : (**فإنَّه يُستَعْمَل قسماً وغيره**) عبارة الشَّاطبي : فإنَّه ليس بصريح في القسم ، بل هو مُحتمِل قبل الإتيان بالجواب ، ظاهر المعنى في القسم . اهـ ش .

إلى « كان » التامَّة ، وفاعلها مستتر فيها ، عائد على مفعول المصدر ، وقائماً : حالٌ منه ، وهذه الحال لا يصح كونُهَا خبراً عن هذا المبتدأ ؛ لا تقول : ضَرْبِي قائم ؛ لأَنَّ الضرب لا يوصف بالقيام ، وكذلك : « أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيْقَ مَلْتُوتاً » ، و« أَخْطَبُ ما يكون الأَميرُ قائماً » تقديره : حاصل إذا كان ملتوتاً ، أو قائماً ، وعلى ذلك فَقِس[1] .

الرابعة : بعد واو المصاحبة الصريحة ؛ كقولهم : « كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ »؛ أَي : كل رجلٍ مع ضيعته مَقْرُونان ؛ والذي دلَّ على الاقتران ما في الواو من معنى المعيَّة .

قوله : (شربي السَّويق) هو ما يُعْمَلُ من الحنطة والشَّعير . اهـ « مصباح » .

قوله : (وأخطب) أي : أشدُّ أكوان ، و(أفعل) التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فيلزم أن يكون أكوان الأمير كلُّها متَّصفة بالخطب ، وأخطبها كونه إذا كان قائماً ، ومثل هذا في كلام العرب كثير عند قصدهم المبالغة . تأمَّل .

قوله : (وضيعته) بضاد معجمة ؛ أي : الحِرْفة والصِّناعة . اهـ « مصباح » .

* * *

---

(١) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً كالمثال الأول أو أفعل تفضيل مضافاً لمصدر صريح كالمثال الثاني ، أو أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث ، وبعد ذلك مفعول للمصدر ، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبراً ، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح .

[باب النواسخ]

ص ـ بَابٌ ؛ النَّوَاسِخُ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ ثَلاَثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا : « كَانَ » وَ« أَمْسَى » ، وَ« أَصْبَحَ » ، وَ« أَضْحَى » ، وَ« ظَلَّ » ، وَ« بَاتَ » ، وَ« صَارَ » ، وَ« لَيْسَ » ، وَ« مَا زَالَ » ، وَ« مَا فَتِيءَ » ، وَ« مَا انْفَكَّ » ، وَ« مَا بَرِحَ » ، وَ« مَا دَامَ » ؛ فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ ، وَيَنْصِبْنَ خَبَرَه خَبَراً لَهُنَّ ، نَحْوُ : ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ .

ش ـ النواسخ : جمع ناسخ ، وهو في اللُّغة من النَّسْخ بمعنى الإزالة ، يقال : نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ ، إذا أزالته ، وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر .

وهي ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو (كان) وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (إنَّ) وأخواتها ، وما ينصبهما معاً ، وهو (ظَنّ) وأخواتها .

[باب النواسخ]

قوله : (**الباب : منوَّنٌ**) أي : هذا بابٌ .

قوله : (**ثلاثة**) أي : من حيث عملها ، وأما من حيث الفعليّة والحرفية فنوعان فقط .

قوله : (**وما زال**) أي : ماضي (يزال) ، كخاف يخاف ، لا ماضي يَزيل بفتح الياء ، ولا ماضي (يزول) فإنهما تامَّان ، الأول منهما متعدٍّ إلى واحد ، ومعناه : مازَ يَميزُ ، ومصدره : الزَّيل بفتح الزَّاي ، والثَّاني : قاصرٌ ، ومعناه : انتقل ، ومصدره الزَّوال ، وقد نظمت الفرق بين الثَّلاثة فقلت : [من الطويل]

لِـزالَ أتـى رفـعٌ ونصـبٌ محقَّـقٌ إذا كـانَ ذا مـاضـيْ يَـزَالُ كيَعْلَـمُ
خلافُ الَّذي ماضيْ يزولُ لنقلهِ ومـاضـيْ يَـزيـلُ امتـازَ معنـاهُ يفهـمُ

قوله : (**وما فتيء**) بكسر التَّاء وفتحها ، والمشهور الأوَّل . اهـ نبتيتي ، ثُمَّ لا يخفى أنَّ في عبارة المصنِّف تسمُّحاً ؛ لأنَّه يوهم الاختصاص بـ(ما) من بين حروف النَّفي ، ولعله لم يذكر ذلك ؛ اتّكالاً على الشَّرح .

قوله : (**نسخت الشَّمس. . . إلخ**) قد علمت مما تقدَّم أنَّ الظِّلَّ أمر وجودي ، وحينئذ لا حاجة إلى ما اعترضوا به وأطالوا فيه .

ويُسمَّى الأَوَّل من معمولي باب (كان) اسماً وفاعلاً ، ويُسمَّى الثاني : خبراً ومفعولاً .

ويُسمَّى الأَوَّل من معمولي باب (إنَّ) اسماً ، والثاني : خبراً .

ويُسمَّى الأَوَّل من معمولي باب (ظن) مفعولاً أَوَّلاً ، والثاني : مفعولاً ثانياً .

[كان وأخواتها]

والكلام الآن في باب (كان) ، وأَلفاظه ثلاثَ عشرةَ لفظةً ، وهي على ثلاثة أَقسام؛ منها :

ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهي ثمانية : كَانَ ، وأَمْسَى ، وأَصْبَحَ ، وأَضْحَى ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وصَارَ ، ولَيْسَ .

وما يعمل هذا العمل بشرط أَنْ يتقدم عليه نَفْيٌ أَو شبهه، وهو أربعة : زَالَ ، وبَرَحَ ، وفَتِىءَ ، وانْفَكَّ ؛ فالنفيُ نحوُ : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [هود : ١١٨] ، و﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ ﴾ [طه : ٩١] ، وشبهه ، وهو النهي والدعاء .

فالأول : كقوله : [من الخفيف]

٤٠ـ صَاحِ شَمِّرْ ، وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ ؛ فَنِسْيَـانُـهُ ضَـلاَلٌ مُبِيـنُ[1]

قوله : (اسماً وفاعلاً) الأوَّل حقيقةً ، والثَّاني مجازاً ، وهذه التَّسمية اصطلاحيَّة خالية عن المعنى ؛ إذ المرفوع إنَّما هو للمعنى الَّذي وُضِعَ له حقيقة ، والخبر في الحقيقة خبر اسمها ، فلا حاجة إلى تقدير مضاف ؛ أي : خبر اسمها ، لِمَا علمت من أنَّ هذه التسمية اصطلاحية .

قوله : (﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾) (الواو) : اسم يزال ، و(مختلفين) : خبره .

قوله : (﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ ﴾) (نبرح) : مضارع برح، واسمه مستتر وجوباً، و(عاكفين): خبر، والضَّمير في (عليه) راجع إلى العجل على حذف مضاف؛ أي: على عبادته .

قوله : (صاح . . . إلخ) هو من الخفيف ، و(صاحِ) مُرخَّم (صاحبي) على غير

---

(١) لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين ، وممن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٨١)، وابن عقيل (رقم ٦١) .

اللغة : « **شمر** » فعل أمر من التشمير ، وهو هنا الجد في الأمر والتهيؤ له ، وكأنه يريد الجد في العبادة =

والثاني كقوله :

٤١ـ أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[١]

قياس ، و(شَمِّر) أي : اجتهد ؛ أي : يا صاحبي اجتهد ، واستعدَّ للموت ، ولا تنسَ ذكره ؛ فإنَّ نسيانه ضلال ظاهر ، والشاهد في قوله : (لا تزل) .

قوله : (ألا يا أسلمي . . . إلخ) هو من (الطَّويل) ، وهو من قصيدة طويلة ، والبيت المذكور هو أوَّلها ومنها :

لَهَـا بَشَـرٌ مثـلُ الحـريـرِ ومنطـقٌ رَخيمُ الحواشي لا هَرَاءٌ ولا نزرُ
وعينـانِ قـالَ الله كـونـا فكـانَتَـا فعولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخمرُ

= والعمل للآخرة ؛ لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده « **لا تزل ذاكر الموت** » أي : استمر على ذكره ؛ لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ « **نسيانه ضلال** » أي داع إلى الضلال وموقع فيه « **مبين** » ظاهر واضح .

المعنى : يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها ، وينهاه عن ترك تذكر الموت ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح ؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها .

الإعراب : « **صاح** » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله يا صاحبي « **شمر** » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **ولا** » الواو حرف عطف ، ولا : حرف نهي « **تزل** » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **ذاكر** » خبر تزل ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذاكر مضاف و« **الموت** » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « **فنسيانه** » الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « **ضلال** » خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **مبين** » نعت لضلال ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله : « **لا تزل ذاكر الموت** » حيث رفع بـ(**تزل**) الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونصب الخبر الذي هو قوله : « **ذاكر الموت** » لكونه فعلاً مضارعاً متصرفاً من زال الناقصة ، وقد سبق بحرف النهي الذي هو أخو النفي .

(١) هذا البيت من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٣)، والأشموني (رقم ١١)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٢)، وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها .

اللغة : « **البلى** » هو بكسر الباء وفتح اللام ، وتقول : بَلِيَ الثوب يَبْلَى بلًى ، على وزن رضي يرضى رضىً ، إذا رث جديده « **منهلاً** » اسم فاعل من قولك : انهل المطر ، إذا انسكب وانصب « **جرعائك** » =

. . . .

قال في « القاموس » : وإذا ولي (يا) ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ [النمل: ٢٥]؛ أي : وفي نحو : (ألا يا أسلمي) ، والحرف في نحو : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ [النساء : ٧٣] ، والجملة الاسمية نحو :

= الجرعاء ـ بفتح الجيم وسكون الراء ـ رملة مستوية لا تنبت شيئاً « القَطْر » بفتح فسكون : المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته « مي » أن تسلم من عوادي الزمان ، وأن يدوم نزول المطر عليها ؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات ، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها ؛ لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة ، فكأنه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها .

الإعراب : « **ألا** » أداة استفتاح وتنبيه « **يا** » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا هذه ، مثلاً « **اسلمي** » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع « **يا** » حرف نداء « **دار** » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف و« **مي** » مضاف إليه « **على البلى** » جار ومجرور متعلق باسلمي « **ولا** » الواو حرف عطف ، ولا : حرف دعاء « **زال** » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « **منهلاً** » خبر زال تقدم على اسمه « **بجرعائك** » الباء حرف جر ، جرعاء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبني على الكسر في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « **منهلاً** » وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه « **القطر** » اسم زال تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأصل نظام الكلام : ولا زال القطر منهلاً بجرعائك .

الشاهد فيه : قوله : « **ولا زال منهلاً بجرعائك القطر** » حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها ، وفي الخبر فنصبه ؛ لأنها فعل ماض ناقص ، يعمل عمل كان ، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو لا ، والدعاء شبيه بالنفي .

وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه ؛ فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه ، كما تبين في الإعراب ، وسيأتي شرح ذلك قريباً .

واعلم أنه ربما حذف حرف النفي من اللفظ ، وهو مراد ومقدر ، اعتماداً على فهم السامع مع ما استقر من أن هذه الأفعال الأربعة لا تكون ناقصة رافعة للاسم ناصبة للخبر إلا حين يتقدم عليها النفي أو شبهه ، ومن حذف حرف النفي قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] ، التقدير : تالله لا تفتأ تذكر وكذلك قول امرىء القيس : [من الطويل]

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

التقدير : يمين الله لا أبرح قاعداً .

وما يعمل بشَرْطِ أَنْ يتقدم عليه « ما » المصدرية الظَّرفية ، وهو : (دَامَ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] ؛ أي : مُدَّةَ دَوامي حَيّاً ، وسُمِّيت « مَا » هذه مصدرية ؛ لأَنَّها تُقَدَّر بالمصدر ، وهو الدوام ، وظرفيةً ؛ لأَنَّها تُقَدَّر بالظَّرف ، وهو المدة .

يـــا لعنــةَ اللهِ والأقــوامِ كلِّهــم والصالحينَ على سمعانَ منْ جارِ[(١)]

فهي للنداء ، والمنادى محذوف ، أو لمجرد التنبيه ؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلِّها ، وإنْ وليها دعاء أو أمر فللنداء ، وإلا فللتنبيه . اهـ . وَأَلاَ : حرف استفتاح ، وٱسلمي : فعل أمر ، ومي : اسم امرأة ، وليس مرخم (مية) كما قيل ، والبلى : مكسور مقصور ، المراد به : الاندراس والفناء ؛ أي : ٱسلمي وإن كنت قد بَلِيْتِ ، ومُنْهلاً : بضم الميم ، وسكون النون ، وتشديد اللام ؛ أي : منسكباً ، والجرعاء بالمد : رملة مستوية لا تنبت شيئاً ، والقطر : المطر .

وقد اعتُرِض على الشَّاعر حيث لم يحترس ؛ لأنَّ دوام المطر يخرب الدَّار ، وأجيب بأنَّه قَدَّم الاحتراس في قوله : ٱسلمي ، وبأن (ما زال) تقتضي ملازمة الصِّفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب قابليتها ، فالمراد طلب المطر في أوقات الحاجة ، والشاهد في قوله : (ولا زال) حيث عمل ؛ لوجود النَّفي ، قاله الحافظ السيوطي ، وقد ضمَّن بعضهم نصف هذا البيت حيث قال :

إليــكَ اشتيــاقــيْ يــا كنــافــةُ زائــدُ فمــالِي غنــاءٌ عنــكَ كــلاَّ ولا صبـرُ
فــلا زلــتِ أكلــي كــلَّ يــومٍ وليلــةٍ ولا زالَ مُنهلاًّ بجرعائكِ القطرُ[(٢)]

قوله : (لأنها تقدر بالمصدر) أي : تقدَّر هي وصلتها بالمصدر ، وعندي أنَّ المقدَّر بالمصدر إنَّما هو الصِّلة ، فليتأمل . اهـ شنواني بخطِّه .

قوله : (لأنَّها تقدَّر بالظَّرف) قال العلاَّمة الشَّنواني : صوابه : لأنَّها نائبة عن الظَّرف ، فتدبّر . اهـ قلت : لا حاجة إلى هذا ؛ فإنَّ معنى تقديرها به : تأويل ما هي فيه بالظَّرف ، فتأمل .

---

(١) البيت من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨ ، وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١ ، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٣ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦١ .

(٢) البيتان من الطويل ، ولم أعثر عليهما .

ص ـ وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ ، نَحْوُ :

* فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ *

ش ـ يجوز في هذا الباب أَنْ يتوسَّطَ الخبرُ بين الاسم والفعل ، كما يجوز في باب الفاعل أَنْ يتقدَّمَ المفعولُ على الفاعل ، قال الله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم : ٤٧]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس : ٢] ، وقرأ حمزة وحفصٌ : ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة : ١٧٧] بنصب البِرِّ ، وقال الشاعر :

٤٢ـ سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[(١)]

قوله : (سلي إن جهلت النَّاس عنَّا . . . إلخ) هو من قصيدة من (الطويل) للسموءل اليهودي وأوّلها :

إذا المرءُ لم يدنَسْ من اللُّؤمِ عرضهُ ... فكلُّ رداءٍ يرتديهِ جميلُ

وإنْ هو لمْ يحملْ على النَّفس ضيمَها ... فليسِ إلى حُسنِ الثّناءِ سبيلُ

واللؤم : اسم لخصال مذمومة ، والضَّيم : المراد به هنا : الصَّبر على المكاره ، وقد كان هذا الشّاعر خطب امرأة ، وخطبها غيره أيضاً فخاطبها بهذه الأبيات ؛ أي : إن جهلت حالنا ، فسلي النَّاس عنَّا ، وعن هؤلاء الذين خطبوك ؛ حتى تعلمي حالنا وحالهم ، فليس العالم بشيء والجاهل به سواء ، فمفعول (جهلت) محذوف كما أشرنا إليه ، والشَّاهد فيه : تقديم خبر ليس على اسمها .

---

(١) هذا البيت من كلام السموْءل بن عادياء اليهودي، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم ابن عقيل (رقم ٦٦)، والأشموني (رقم ١٣٤) .

اللغة : « **سلي** » فعل أمر من السؤال « **سواء** » معناه هنا مستو .

المعنى : يقول : إن كنت تجهلين قدرنا فاسألي الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا ، فإذا سألت عرفت ، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان .

الإعراب : « **سلي** » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « **إن** » حرف شرط جازم « **جهلت** » جهل : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بإن ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبني على الكسر في محل رفع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن جهلت فاسألي : « **الناس** » مفعول به لسلي « **عنا** » جار ومجرور =

وقال الآخر :

٤٣ـ لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَـذَّاتُـهُ بِـادِّكَـارِ الْمَـوْتِ وَالْهَـرَمِ[1]

قوله : (لا طيب للعيش . . . إلخ) هو من (البسيط) ، و(طِيب) بكسر الطَّاء : اسم لما تستطيبه النَّفس ، وقوله : (منغَّصة) ؛ أي : مكدَّرة ، و(اللذَّة) : ما يلتذُّ به الإنسان .

وقوله : (بادِّكار) أي : بتذكُّر ، وأصله باذتكار : فقُلِبَت التَّاء دالاً مهملة ، ثُمَّ قُلِبَت الذَّال المعجمة دالاً مهملة ، فأدغمت الذَّال في الدال ، والمعنى : لا طيب لعيش ابن آدم ما دامت لذَّاته منغَّصة بذكر الموت والهرم ، والشاهد في قوله : منغصة ، حيث قُدِّم وهو خبرٌ لها على اسمها ، واعتُرِض بأنَّ هذا غير مُسلَّم ؛ لاحتمال أَنَّ (لذَّاته) مرفوع نيابة عن فاعل (منغّصة) ، واسم (دام) : مستتر فيها على طريق التَّنازع في السببيِّ المرفوع . كذا قيل ، قلت : لم يبالِ المصنف بذلك ؛ لكونه بعيداً ، ومع بُعدِه فيحتمل أنه لا يرد ذلك . تأمَّل .

متعلق بسلي « **وعنهم** » الواو حرف عطف ، عنهم : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « **فليس** » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « **سواء** » خبر ليس تقدم على اسمه « **عالم** » اسم ليس تأخر عن خبره « **وجهول** » الواو حرف عطف ، وجهول : معطوف على عالم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله : « **ليس سواء عالم وجهول** » حيث قدم خبر ليس وهو قوله : سواء على اسمه ، وهو قوله : عالم ؛ فدل على أن هذا التقدم جائز مع هذا الفعل الذي هو ليس ، خلافاً لمن منع منه كابن درستويه ، ومما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ ، بنصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه ، والتقدير : ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوضحناه ، ومن أدلة ذلك في زال الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه .

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٧)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٧٦)، والأشموني (رقم ١٨٥)، وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها .

اللغة : « **ادّكار** » أي : تذكر ، وأصله إذتكار ، ثم قلبت التاء دالاً ، فصار إذدكار ، ثم قلبت الذال المعجمة دالاً مهملة فصار اددكار ، ثم أدغمت الدل في الدال ، ويجوز أن تقول : اذّكار ـ بذال معجمة مشددة ـ على أن تعكس في القلب ، فتقلب الدال ذالاً ، ثم تدغم الذال في الذال « **الهرم** » الشيخوخة وكبر السن .

المعنى : إن الإنسان لا يهنأ باله ، ولا تستريح خواطره ، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر للموت وما يصيبه من الكبر والضعف .

=

وعن ابن دُرُسْتُوَيْهِ أَنَّه منع توسط خبر ليس ، ومَنَعَ ابنُ مُعْطٍ في أَلفيته[١] توسط خبر دام ، وهما مَحْجُوجَانِ بما ذكرنا من الشواهد وغيرها[٢] .

. . . .

= **الإعراب** : « **لا** » نافية للجنس تعمل عمل إن « **طيب** » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « **للعيش** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « **ما** » مصدرية ظرفية « **دامت** » دام : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « **منغصة** » خبر دام مقدم على اسمه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **لذاته** » لذات : اسم دام مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولذات مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « **بادكار** » الباء حرف جر ، ادكار : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بادكار ، وادكار مضاف و« **الموت** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « **والهرم** » الواو حرف عطف ، الهرم : معطوف على الموت ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **ما دامت منغصة لذاته** » حيث تقدم خبر دام ، وهو قوله : **منغصة** ، **على اسمها** ، وهو قوله : لذاته ، فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم .

وهذا البيت يرد على ابن معطٍ الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم ، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللمحات الوجيزة .

(١) قال ابن معطٍ في ألفيته :

وَلاَ يَجُـــوزُ أَنْ تُقَــــدَّمَ الخَبَـــر   عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الأُخَر

(٢) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم (٤١) السابق ، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده ، وقول حسان بن ثابت الأنصاري : [من الوافر]

كَـــأَنَّ سَبِيْئَـــةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ   يَكُـــوْنُ مِـــزَاجَهَـــا عَسَـــلٌ وَمَـــاءُ

فمزاجها : خبر يكون وعسل : اسم يكون ، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه .

ومثله قول ابن أحمر : [من الطويل]

بتَيْهَـــاءَ قَفْـــرٍ والمَطِـــيُّ كـــأَنَّهَـــا   قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها

ففراخاً : خبر كانت ، وبيوضها اسمها ، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه ، وكانت في هذا البيت بمعنى : صارت ، يريد أن بيض هذه القطاة قد صار فراخاً ، وسيبين المؤلف قريباً أنها تكون بهذا المعنى (ص١٣٣) .

ومما تقدم فيه خبر « **دام** » قول الشاعر : [من البسيط]

مَـا دَامَ حَـافِـظَ سِـرِّي مَـنْ وَثِقْـتُ بـه   فهُـوَ الـذي لَسْـتُ عَنْـهُ رَاغِبـاً أَبَـداً =

ص ـ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الخَبَر ، إلاَّ خَبَرَ « ليس » و« دام » .

ش ـ للخبر ثلاثةُ أحْوَالٍ :

أحدها : التَّأخِيرُ عن الفعل واسمه ، وهو الأَصْلُ ، كقوله تعالى : ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان : ٥٤] .

الثاني : التَّوسُّطُ بين الفعل واسمه ، كقوله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم : ٤٧] ، وقد تقدم شرحُ ذلك .

الثالث : التَّقَدُّمُ على الفعل واسمه ، كقوله : « عَالِماً كَانَ زَيْدٌ » ، والدليلُ على ذلك قوله تعالى : ﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ : ٤٠] ، فـ« إياكم » : مفعول يَعْبُدُون ، وقَدْ تَقَدَّمَ على « كان » ، وتقدُّمُ المَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِجوازِ تقديم العامل .

ويمتنع ذلك في خبر « ليس » ، و« دام » .

فَأَمَّا امتِنَاعُهُ في خبر دامَ فبالاتفاق ؛ لِأَنَّك إذا قلت : « أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ » ، ثم قَدَّمْتَ الخبر على « ما دام » لزم من ذلك تقديمُ معمولِ الصلة على الموصول ؛ لِأَنَّ « ما » هذه موصولٌ حَرْفِيٌّ يُقَدَّرُ بالمصدر كما قدمنا ، وَإِنْ قدمته على « دام » دون « ما » لزمَ الفَصْلُ بَيْنَ الموصول الحرفيِّ وصلتِه ، وذلك لا يجوز ؛ لا يقال : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْداً تَصْحَبُ » ، وَإِنَّما يجوز ذلك في الموصول الاسمي ، غير الأَلف واللام ؛ تقول : « جَاءَ الَّذِي زَيْداً ضَرَبَ » ، ولا يجوز في نحو : « جَاءَ الضَّارِبُ زَيْداً » أَنْ يَتَقَدَّمَ زَيْدٌ على ضَارِبٍ .

وأَمَّا امتناع ذلك في خبر « ليس » : فهو اختيار الكوفيين ، والمبرِّد ، وابن السرَّاج ، وهو الصحيح ؛ لِأَنَّه لم يسمع مثل « ذاهباً لَسْتُ » ، ولِأَنَّها فِعْل جامد ، فأَشبهت عَسَى ، وخَبَرُها لا يتقدم بالاتفاق .

. . . .

= فقوله : « حافظ سري » خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله : « من وثقت به » .
وإنما استشهد المؤلف بالبيتين (٤٢و ٤٣) ليرد بالأول على ابن درستويه وبالثاني على ابن معط ، والرد عليهما رد على الذين أطلقوا المنع .

وذهب الفارسيّ ، وابن جنّي إلى الجواز ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨]، وذلك لِأنَّ « يَوْمَ » متعلق بـ« مصروفاً » ، وقد تقدم على لَيْسَ ، وتقديمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بجواز تَقَدُّم العامل[1] .

والجوابُ أَنَّهُم تَوَسَّعُوا في الظُّروف ما لَمْ يَتَوَسَّعُوا في غيرها ، ونُقِلَ عن سيبويه القولُ بالجواز ، والقولُ بالمنع .

ص ـ وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ .

ش ـ يجوز في « كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ » أَنْ تُستعمل بمعنى صار ، كقوله تعالى : ﴿ وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ۝ فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنْبَثًّا ۝ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ [الواقعة : ٥ـ٧] ، ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل : ٥٨] ، وكقول الشاعر : [من البسيط]

٤٤ـ أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[2]

قوله : (والجواب أنَّهم توسعوا . . . إلخ) هذا الجواب يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفاً ، وقد أطلقوا منعه ، فالأولى أن يجاب بأنَّ (يوم) منصوب بفعل مقدَّر ؛ أي : يعرفون ، كما أفاده الفاكهي .

قوله : (أمست خلاءً . . . إلخ) أي : صارت البلدُ خلاءً ، و(احتملوا) ؛ أي : ارتحلو ، و(أخنىٰ عليها) بالخاء المعجمة ؛ أي : أهلكها ، و(لُبَد) : بضمِّ اللاَّم وفتح الباء

---

(١) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول ، فإذا وقع المعمول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل ، والعامل هنا هو « **يعبدون** » والمعمول هو « **إياكم** » وجملة « **يعبدون** » خبر كان .

(٢) هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وقد استشهد به الأشموني (رقم١٨٠) وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

اللغة والرواية : « **أمست خلاء** » يروى في مكانه « **أضحت خلاء** » وتقديره أمست ذات خلاء ، والخلاء : الفراغ ، وقوله : « **وأمسى أهلها احتملوا** » أي : ارتحلوا وفارقوها « **أخنى عليها** » أي : أفسدها ونقصها « **لُبَد** » بضم ففتح ـ اسم نسر ـ وكان لبد هذا ـ فيما زعموا ـ آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها .

المعنى : يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال ، فد خلت من الإنس ولم يبق بها من سكانها أحد ، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها .

=

وكقول الآخر : [من البسيط]

٤٥ـ أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي ، وَيَضْرِبُنِي أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغِي عِنْدِيَ الأَدَبَا ؟[1]

الموحَّدة : آخر نسور لقمان كما في « القاموس » ، ولقمان هذا : هو لقمان بن عاد الأولىٰ كان سيِّد عاد ، سأل الله طول العمر ، فعمر عمر سبعة أنسر ، فصار يأخذ الفرخ من النُّسور فيعيش عنده ثمانين سنَة ، فلمَّا مات السَّابع مات ، ذكر ذلك ابن العماد في « شرح البردة » .

قوله : (أضحى يمزِّق . . . إلخ) (الأَدَب) : بالتحريك رياضة النَّفس ، ومحاسن الأخلاق . كما في « المصباح » .

= **الإعراب** : « **أمست** » أمسى : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح المقدر لا محل له ، والتاء علامة على التأنيث المسند إليه ، حرف لا محل له من الإعراب ، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله :

يَـا دَارَ مَيَّـةَ بِـالعَلْيَـاءِ فَـالسَّنَـدِ أَقْـوَتْ وَطَـالَ عَلَيْهَـا سَـالِفُ الأَمَـدِ

« **خلاء** » خبر أمسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **وأمسى** » الواو حرف عطف ، وأمسى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له « **أهلها** » أهل : اسم أمسى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه « **احتملوا** » احتمل : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى « **أخنى** » فعل ماض « **عليها** » جار ومجرور متعلق بأخنى « **الذي** » اسم موصول فاعل أخنى ، مبني على السكون في محل رفع « **أخنى** » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من أخنى الثاني وفاعله لا محل لها صلة الموصول « **على لبد** » جار ومجرور متعلق بأخنى الثاني **الشاهد فيه** : قوله : « **أمست خلاء** » فإن أمسى ههنا بمعنى صار ؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حاله إلى أخرى ؛ فكأنه قال : صارت خالية ، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم ، وأنه يصف تحولها من الأنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها ؟ .

(١) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « **الأدب** » أراد ههنا محاسن الأخلاق ، وهو أدب النفس .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يتعدى عليّ ، ويهينني بتمزيق ثوبي وبضربي ، وإني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه ، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب ، وهذا الأخير أظهر .

الإعراب : « **أضحى** » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « **يمزق** » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو ، يعود إلى اسم « أضحى » =

ص ـ وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتِيءَ وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَام ؛ أي : الإسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، ﴿ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ، ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ .

ش ـ أي : ويختص ما عدا فتيء وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً ، ومعنى التمام : أن يَسْتَغْنِيَ بالمرفوع عن المنصوب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٠]، ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم : ١٧]، ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود : ١٠٧] .

وقول الشاعر :

٤٦ـ تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ ... وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الأَرْمَدِ

قوله : (أن يستغني بالمرفوع) ، ويُسمَّى فاعلاً حقيقة .

قوله : (وباتَ وباتت . . . إلخ) هو من (المتقارب) من قصيدة لامرىء القيس بن عانس ، بالنُّون قبل السين المهملة ، صحابي رضي الله عنه ، وأولها :

= والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى « أثوابي » أثواب : مفعول به ليمزق ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وأثواب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون ، في محل جر « ويضربني » الواو حرف عطف ، يضرب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « أبعْدَ » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية بيبغي ، وبعد مضاف وشيب من « شيبي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وشيب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « يبغي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « عندي » عند : ظرف مكان ، منصوب على الظرفية بيبغي ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « الأدبا » مفعول به ليبغي ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، وأصل نظم الكلام : أيبغي عندي الأدب بعد شيبي ؟ .

الشاهد فيه : قوله : « **أضحى يمزق** » فإن أضحى ههنا بمعنى صار ؛ لأنه يدل على التحول من حال إلى حال ، على ما ذهب إليه المؤلف ، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي ـ وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى ـ لم يكن في ذلك بأس ، هذا ما ظهر لي ، والله الموفق .

وَذَلِـكَ مِـنْ نَبَـإٍ جَـاءَنِـي وَخُبِّـرْتُـهُ عَـنْ بَنِـي الأَسْـوَدِ[١]

تطـاولَ ليلُـكَ بـالإثمِـدِ ونـامَ الخلـيُّ ولـمْ تـرقُـدِ

وقول العيني تبعاً للزَّمخشري : « إنَّ (ليلك) فيه التفات من التَّكلم إلى الخطاب » مردود بأنَّ ذلك ليس التفاتاً ، بل تجريد ، إذ لم يقع التَّعبير قبله بطريق التكلم ، و(**الأَثْمُد**) بفتح الهمزة ، وسكون الثاء المثلثة ، وضمِّ الميم ، وفي آخره دال مهملة : هو اسم موضع ، وقد روي بكسر الهمزة والميم كالإِثْمِد ، وهو الحجر الذي يُكتَحل به ، و(**الخَلِيُّ**) بفتح الخاء ، وكسر اللام ، وتشديد الياء ، وهو الخالي عن الهموم والأحزان ، و(**الشَّجي**): خلافه ، ومنه المثل : (**ويلٌ للشَّجيِّ من الخَلِيِّ**)، و(**العائر**) بعين مهملة ، وهمزة بعد الألف : وهو القذى تدمع له العين ، ويقال : هو نفس الرَّمد ، فعلى هذا يكون الأرمد صفة مؤكِّدة ، والشَّاهد في **قوله : (وباتت له ليلةٌ)** ، حيث رفع (ليلة) على الفاعلية بـ(باتت)؛ أي : أقامت له ليلة .

---

(١) **هذه الأبيات** لامرىء القيس بن عَانس ـ بعين مهملة وبعد الألف نون، ويقال: عابس ، بالباء مكان النون ـ ابن المنذر ، وهو شاعر مخضرم ، وقد استشهد **الأشموني** بالبيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحاً وافياً ، واستشهد بها جار الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف .

اللغة : « **الإِثْمد** » بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة ، وضبط بفتح الهمزة أيضاً ، وضبط بضمها ـ وهو اسم مكان معين « **الخلي** » الخالي من العشق ونحوه « **العائر** » القذى في العين « **الأرمد** » المصاب بالرمد « **عن بني الأسود** » يروى في مكانه « **عن أبي الأسود** » .

المعنى : يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثمد ، لا يرقد له جفن ، ولا يطمئن جنبه على فراش ، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود .

الإعراب : « **تطاول** » فعل ماض « **ليلك** » ليل : فاعل تطاول ، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « **بالإثمد** » جار ومجرور متعلق بتطاول « **وبات** » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض « **الخلي** » فاعل بات « **ولم** » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « **ترقد** » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي « **وبات** » الواو حرف عطف ، وبات : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « **وباتت** » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « **له** » جار ومجرور متعلق بباتت « **ليلة** » فاعل باتت « **كليلة** » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقع فاعلاً ، وليلة مضاف و« **ذي** » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وذي مضاف و« **العائر** » مضاف إليه « **الأرمد** » نعت لذي ، مجرور بالكسرة الظاهرة « **وذلك** » الواو حرف عطف أو للاستئناف « **ذا** » اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب « **من نبأ** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وما فَسَّرْنَا به التمامَ هو الصحيحُ ، وعن أَكثر البصريين أَنَّ معنى تمامها دَلاَلَتُها على الحدث والزمان ، وكذلك الخلاف في تسمية ما يَنْصِبُ الخبر ناقصاً ، لم سُمِّي ناقصاً ؟ فعلى ما اخترناه سُمِّي ناقصاً لكونه لم يَكْتَفِ بالمرفوع ، وعلى قول الأَكثرين؛ لكونه سُلِبَ الدلالةَ على الحَدَث ، وتجرَّد للدلالة على الزمان ، والأصح الأوَّلُ .

ص ـ وَ« كَانَ » بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً ، نَحْوُ : « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً » .

ش ـ تَرِدُ « كانَ » في العربية على ثلاثة أقسام :

(١) ناقصة ؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، نحو : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان : ٥٤] .

(٢) وتامَّة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

(٣) وزائدة ؛ فلا تحتاج إلى مرفوع ولا منصوب .

وشَرْطُ زيادتها أَمران :

أَحدهما : أَنْ تكون بلفظ الماضي .

والثاني : أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارّاً ومجروراً ، كقولك : « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً » ، أَصْلُهُ : ما أَحْسَنَ زيداً ؛ فزيدت « كان » بين « ما » وفعل التعجب .

ولا نعني بزيادتها أَنَّها لا تدلُّ على معنىً أَلبتَّة ، بل أَنَّها لم يُؤتَ بها للإِسناد .

. . . .

= المبتدأ « **جاءني** » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ « **وخبرته** » الواو حرف عطف ، خبر : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثان لـ : خبر ، مبني على الضم في محل نصب « **عن** » حرف جر « **بني** » مجرور بعن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و« **الأسود** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله : « **وبات الخلي** » وقوله : « **وبات ، وباتت له ليلة** » حيث استعمل « **بات** » ثلاث مرات فعلاً تاماً مكتفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب .

ص - وَحَذْفِ نُوْنِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ وَصْلاً إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ ، وَلاَ ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ .

ش - تختصُّ « كان » بأُمور ؛ منها : مجيئها زائدة ، وقد تقدَّم ، ومنها جواز حذف آخرها ، وذلك بخمسة شروط ؛ وهي : أَنْ تكون بلفظ المضارع ، وأَنْ تكون مجزومة ، وأَن لا تكون مَوْقُوفاً عليها ، ولا متَّصلةً بضمير نصب ، ولا بساكن ، وذلك كقوله تعالى : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم : ٢٠]، أصله « أكون » ، فَحُذِفَت الضمةُ للجازم ، والواو للساكنين ، والنونُ للتخفيف ، وهذا الحذف جائز ، والحذفان الأَوَّلاَن واجبان .

ولا يجوز الحذفُ في نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة : ١] ؛ لأَجل اتصال الساكن بها ؛ فهي مكسورة لأَجله ؛ متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة .

ولا في نحو : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ »[1] ؛ لاتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر تَرُدُّ الأَشياء إِلى أُصولها .

ولا في الموقوف عليها ، نصَّ عليه ابنُ خروفٍ ، وهو حَسَنٌ ؛ لِأَنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخلَه الحذفُ - حتى بقي على حرف واحدٍ أَو على حرفين - وجب الوَقْفُ عليه بهاء السكت[2] ، كقولك : « عِهْ » و« لَمْ يَعِهْ » ؛ فـ« لَمْ يَكُ » بمنزلة « لم يَعِ »؛ فالوقف عليه

قوله : (إن يكنه فلن تسلَّط) قاله ﷺ لعمر رضي الله عنه لمَّا طلب أن يقتل ابن صيَّاد حين أخبر بأنه الدَّجال ، وقال بعده : « وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » .

قوله : (تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها) أي : أصولها المستعملة ، فلا يرد أنَّهم لم يَردُّوا الياء في نحو : يدك ودمك ؛ لأنَّه أصل غير مستعمل .

---

(١) هذا من كلام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روى هذا الحديث مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢/ ٢٧٤ بولاق)، والبخاري في كتاب الجهاد (٤/ ٧٠ بولاق)، والإمام أحمد في عدة مواضع من المسند (انظر الحديث رقم / ٦٣٦٠ / وما بعده في ٩/ ١٧٢) .

(٢) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد ، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه ، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه أوضح المسالك على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة .

بإعادة الحرف الذي كان فيه أَوْلى من اجتلاب حرف لم يكن، ولا يقال : يلزم مثله في « لم يَعِ »؛ لِأَنَّ إعادة الياء تُؤَدِّي إلى إلغاء الجازم ، بخلاف « لم يكن » فَإِنَّ الجازم إنما اقتضى حذف الضمة ، لا حذف النون ، كما بينا .

ص ـ وَحَذْفِهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا « مَا » فِي مِثْلِ : « أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ »، وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ : « إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ »، وَ« التَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ » .

ش ـ من خصائص « كان » جوازُ حذفها ، ولها في ذلك حالتان :

فتارةً تُحْذَفُ وَحْدَها ويبقى الاسمُ والخبرُ ، ويُعَوَّضُ عنها « ما » .

وتارة تُحْذَفُ مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعَوَّضُ عنها شيء .

فالأَوَّل بعد « أَنْ » المصدرية في كل موضع أُرِيْدَ فيه تعليلُ فعل بفعل ، كقولهم : « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ »، أصله : « انطلقتُ لِأَنْ كنْتَ منطلقاً » ، فقُدِّمَتِ اللام وما بعدها على الفعل ؛ للاهتمام به ، أو لقصد الاختصاص ؛ فصار : « لأَنْ كنْتَ منطلقاً ٱنطلقتُ » ، ثم حُذِفَ الجار ٱختصاراً كما يُحذَف قياساً مِنْ «أَنْ» ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ ﴾ [البقرة : ١٥٨]؛ أَي : في أَنْ يَطَّوَّفَ بهما ، ثم حُذِفَتْ « كان » اختصاراً أَيضاً ، فٱنفصل الضمير ؛ فصار أَنْ أَنْتَ ، ثُمَّ زِيْدَ « ما » عِوَضاً ؛ فصار « أَنْ مَا أَنْتَ »، ثُمَّ أُدْغِمَت النونُ في الميم ؛ فصار « أَمَّا أَنْتَ »، وعلى ذلك قولُ العباس بن مِرْداس : [من البسيط]

٤٧ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[١]

قوله : (العبَّاس بن مرداس) هو صحابي جليل أسلم قبل فتح مكة بيسير .

قوله : (أبا خُرَاشة . . . إلخ) بخاء معجمة مضمومة ، وبعضهم يكسرها : كنية شاعر صحابي ، اسمه خُفاف ـ بمعجمة مضمومة ، وفاءين خفيفين ـ ابن نَدبة بنون مفتوحة على المشهور ، ثُمَّ موحدة بينهما مهملة ، وهي أُمه ، و(النَّفر) : الرَّهط ، و(الضَّبع) بالضَّاد

---

(١) هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السُّلَمي ، يقوله في خفاف بن ندبة ـ وخفاف شاعر أيضاً ـ وهو بوزن غراب ، وندبة أمه ، والبيت من شواهد سيبويه (١/١٤٨)، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٧)، وابن عقيل (٧٥)، والمؤلف في مغني اللبيب (رقم ٤٤ و٨٢)، وفي أوضحه (رقم ٩٧)، وفي شذور الذهب (رقم ٨٦)، وقد شرحناه في هذه المواضع كلها . =

. . . .

المعجمة ، والباء الموحَّدة بوزن عضد ، المراد به هنا : السَّنة المجدبة ، وفيه إيهام بالحيوان المعروف، و(تأكلهم) استعارة تبعية لتستأصلهم، وقال ابن الأعرابي : الضَّبُع هنا : الحيوان المعروف ، وإذا ضعفوا عاثت فيهم الضِّباع ، وفي « شرح الدماميني للمغني » : ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدَّر ، و(أن) مصدرية ، والمعنى : لا تتعزز عليَّ لئن كنت ذا نفر ، فإنْ فخرت بذلك فخرت أنا بمثله ؛ فإنَّ قومي لم تستأصلهم الشَّدائد ، فحذف

= **اللغة** : « **أبا خراشة** » هذه كنية خفاف بن ندبة « **ذا نفر** » يريد كثير الأهل والأتباع « **الضبع** » السنة المجدبة الكثيرة القحط .

المعنى : يقول : لا تفتخر عليَّ ؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر ؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون ، ولم يستأصلهم الجدب والجوع ، وإنما نقصهم الذياد عن الحرم ، وإغاثة الملهوف ، وإجابة الصريخ .

الإعراب : « **أبا** » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و« **خراشة** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث « **أما** » مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما ، فأما أن فمصدرية ، وما : زائدة معوض بها عن كان المحذوفة « **أنت** » ضمير منفصل اسم كان المحذوفة ، مبني على الفتح في محل رفع « **ذا** » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف ، و« **نفر** » مضاف إليه « **فإن** » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « **قومي** » قوم اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **تأكلهم** » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لتأكل « **الضبع** » فاعل تأكل تأخر عن المفعول والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله : « **أما أنت ذا نفر** » حيث حذف كان وعوض عنها « **ما** » الزائدة وأبقى اسمها وهو « **أنت** » ، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله : « **ذا نفر** » ، على ما ظهر لك من الإعراب ، فالمحذوف من الجملة هو « كان وحدها » .

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في « **أنت منطلقاً** » الرفع والنصب ليس هو كان المحذوفة المعوض عنها بما ـ كما قال المؤلف تبعاً لجمهرة النحاة ـ وإنما هو (ما) نفسها ؛ لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه ، والشيء إذا عاقب الشيء ووقع موقعه عمل عمله ، وولي من الأمر ما كان المحذوف يليه .

أَصله : لِأَنْ كنت ؛ فَعُمِلَ فيه ما ذكرناه .

والثاني بعد « إِنْ » و« لَو » الشرطيتين ، مثالُ ذلك بَعْدَ « إِنْ » قولُهم : « المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ ، إِنْ سَيفاً فَسَيفٌ ، وَإِنْ خنجَراً فَخنْجَرٌ »، و« النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِم ، إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ »، وقال الشاعر : [من الكامل]

٤٨ـ لاَ تَقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُطَـرِّفٍ إِنْ ظَـالِمـاً أَبَـداً وَإِنْ مَظْلُـومَـا[(١)]

المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة ، وأقام السَّبب مقامه . اهـ، قال الشُّمني : ولا يخفى ما فيه من التعسف . اهـ ش بخطه .

قوله : (وإِنْ خَنجراً) بفتح الخاء المعجمة والجيم المعجمة ، وكسرُها لغة ، وهو السِّكِّين الكبير كما في « المصباح » .

قوله : (لا تقربن الدَّهر) بالنصب على الظرفية ؛ أي : في الدهر ، (آل مُطرِّف) بضم الميم ، وفتح الطاء المهملة ، وتشديد الرَّاء مكسورة .

---

(١) هذا البيت من كلام ليلى الأخيلية ، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣٢)، وقد أنشد عجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤) .

اللغة : « **آل مطرف** » هم قوم من بني عامر ، وهم قوم ليلى .

المعنى : تصف قومها بالعز والمنعة ، وتحذر من الإغارة عليهم ؛ لأن المغير إذا كان ظالماً لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم ، وإن كان مظلوماً طالباً لثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم .

الإعراب : « **لا** » ناهية « **تقربن** » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **الدهر** » ظرف زمان متعلق بتقرب « **آل** » مفعول به لتقرب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و« **مطرف** » مضاف إليه « **إن** » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « **ظالما** » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : « **إن كنت ظالماً** » وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن كنت ظالماً فلا تقربهم « **وإن** » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط « **مظلوماً** » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : وإن كنت مظلوماً فلا تقربهم أيضاً ، على مثال الماضي .

الشاهد فيه : قولها « **إن ظالماً وإن مظلوماً** » حيث حذفت كان واسمها وأبقت خبرها بعد إن الشرطية ، في الموضعين ، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية قول النابغة الذبياني : =

أَي : إِنْ كان ما قَتَلَ به سيفاً فالَّذي يُقْتَلُ بِهِ سَيْفٌ ، وَإِنْ كان عَمَلُهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإِنْ كُنْتَ ظالماً وإِنْ كُنْتَ مظلوماً .

ومثالُه بعد « لَوْ » قولُه عليه الصلاة والسلام : « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ »، وقال الشاعر : [من البسيط]

٤٩ـ لاَ يأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ[(١)]

قوله : (لا يأمن الدَّهر . . . إلخ) يحتمل أن تكون (لا) ناهية ، فما بعدها مجزوم ، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين ، ويحتمل أن تكون (لا) نافية ، فالفعل مرفوع ، و(الدَّهر) : منصوب على الظَّرفية أو المفعولية ؛ أي : لا يأمن في الدَّهر الحوادث ، أو لا يأمن غدرات الدَّهر صاحبُ بغيٍ وظلمٍ ، و(الجُند) بضم الجيم : الأنصار والأعوان ، والجمع أجناد ، و(السَّهل) : خلاف الجبل .

حَـدِبَـتْ علـيَّ بُطُـونُ ضَنَّـةَ كُلهَـا إِنْ ظَـالِمـاً أَبَـداً وَإِنْ مَظْلُـومَـا

وكذلك قول ابن همام السلولي :

وَأَحْضَـرتُ عُـذْرِي عَلَيْـهِ الشُّهُـو دُ إِنْ عَـاذِراً لِـيْ وَإِنْ تَـارِكَـا

(١) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥) .

اللغة : « **بغي** » هو الظلم ومجاوزة الحد « **جنوده ضاق عنها السهل والجبل** » يريد أنه كثير الجند والأعوان .

الإعراب : « **لا** » ناهية « **يأمن** » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « **الدهر** » مفعول به ليأمن تقدم على الفاعل « **ذو** » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و« **بغي** » مضاف إليه « **ولو** » الواو عاطفة على محذوف ستعلمه ، لو : شرطية غير جازمة « **ملكاً** » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : لا يأمن ذو البغي الدهر لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه « **جنوده** » جنود : مبتدأ ، وجنود مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « **ضاق** » فعل ماض « **عنها** » جار ومجرور متعلق بضاق « **السهل** » فاعل ضاق ، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك « **والجبل** » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل .

الشاهد فيه : قوله : « **ولو ملكاً** » حيث حذف كان مع اسمها ، وأبقى خبرها وهو قوله : « **ملكاً** » بعد لو =

أي : ولو كان ما تلتمسه خاتماً من حديد ، ولو كان الباغي ملكاً .

(فائدة)

ورد في حديث صحيح : « لا تسبُّوا الدَّهر ؛ فإنَّ الله هو الدَّهر »[1] ، وقد أخذ بعضهم بظاهره ، فأثبت الدَّهر من أسمائه تعالى ، وجعل معناه : الأزلي الأبدي ، وأَوَّلَ بعضهم الحديث بأنَّه على حذف مضاف ؛ أي : خالق الدَّهر ، أو مقلِّبه ، قال المنذري : معنى الحديث : أَنَّ العرب كان إذا نزل بأحدهم مكروه ، يسبُّ الدَّهر معتقداً أَنَّ الَّذي أصابه فعل الدَّهر ، فكان هذا كاللعن للفاعل ، ولا فاعل لكلِّ شيء إلا الله ، فنهاهم عن ذلك ، أفاده المناوي في « شرح الجامع الصغير » .

* * *

= الشرطية ، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت .

(١) أخرجه مسلم ، كتاب الألفاظ من الأدب ، باب النهي عن سب الدهر (٢٢٤٦) .

[ما النافية]

ص ـ وَ« مَا » النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كـَ« لَيْسَ » ، إِنْ تَقَدَّمَ الِاسْمُ ، وَلَمْ يُسْبَقْ بـِ« إِنْ » ، وَلاَ بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلاَّ ظَرفاً أَوْ جَارّاً وَمَجْرُوراً ، وَلاَ اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِإِلاَّ ، نَحْوُ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ .

ش ـ اعلم : أَنَّهم أَجْرَوا ثلاثةً من حروف النفي مُجْرى ليس : في رفع الاسم ، ونصب الخبر ، وهي : « مَا » ، و« لاَ » ، و« لاَتَ » ، ولكلٍّ منها كلامٌ يخصُّها .

والكلام الآن في « ما » وإعمالها عمل (ليس) ، لغة الحجازيين ، وهي اللغة القَويمةُ ، وبها جاء التنزيلُ ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١]، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] .

ولإِعمالها عندهم ثلاثةُ شروطٍ : أَنْ يتقدَّم اسمها على خبرها ، وأَلاَّ تقترن بـِ« إِنْ » الزائدة ، ولا خَبَرُها بـِ« إِلاَّ » ؛ فلهذا أُهملت في قولهم في المثل : « مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ » لتقديم الخبر ، وفي قوله : [من البسيط]

٥٠ـ بَنِي غُدَانَةَ ، مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ[1]

قوله : **(وما النافية)** هي ليست من أخوات لا النافية ، فتلك تعمل عمل إنَّ بشروط ، نحو : لا رجل في الدار ، وسيأتي ذكرها .

قوله : **(ما مسيء من أعتب)** الهمزة في (أعتب) للسَّلب كما في « المصباح » ، والمعنى : ليس من أزال الشَّكوى مسيئاً ، وقال النبتيتي : المعتب الذي عاد إلى مسرَّتك بعدما أساءك . اهـ

قوله : **(بني غدانة . . . إلخ)** أي : يا بني غدانة بضمِّ الغين المعجمة ، وتخفيف الدَّال

---

(١) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١)، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) ، وفي الشذور (رقم ٩٠) .

اللغة : « **غدانة** » بضم الغين ـ حي من بني يربوع « **صريف** » هو الفضة « **الخزف** » الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار .

المعنى : يقول : أنتم يا بني غدانة لستم من أفاضل الناس ، وإنما أنتم من أراذلهم .

الإعراب : « بني » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله يا بني ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه =

لوجود « إنْ » المذكورة ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر : ٥٠] ؛ لاقتران خبرها بإلاّ .

وبنو تميم لا يُعْمِلُونَ « مَا » شيئاً ، ولو استوفت الشروطَ الثلاثةَ ؛ فيقولون : ما زيد قائم ، ويقرؤون ﴿ما هذا بَشَرٌ﴾ .

[لا النافية]

ص ـ وَكَذَا « لاَ » النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا ، نَحْوُ :

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا   [وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا]

ش ـ الحَرْفُ الثاني مما يعمل عَمَلَ ليس « لاَ » كقول الشاعر : [من الطويل]

المهملة ، وبعد الألف نون : وهم حَيٌّ من بني يربوع ، وقوله : (ولا صَرِيف) بفتح الصَّاد المهملة ، وكسر الرَّاء ، وسكون الياء ، ثُمَّ فاء : هو الفضَّة ، و(الخزف) : هو الطِّين المعمول آنية قبل أن يطبخ .

قوله : (ويقرؤون : ما هذا بشر) لعلَّ المراد : أَنَّ هذا مقتضى لغتهم ، لا أَنَّهم يقرؤون ذلك حقيقة ؛ لأَنَّ القرآن سنَّة متبعة ، فلا تجوز مخالفته وإن وافق لغة العرب ، نعم إن بلغهم هذا عن النبي ﷺ . . كان جائزاً ومقروءاً به حقيقة ، فتدبَّر .

قوله : (في الشِّعر) اعتمد بعضهم عملها مطلقاً .

= جمع مذكر سالم ، وبني مضاف ، و« **غدانة** » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « **ما** » نافية « **إن** » زائدة « **أنتم** » ضمير منفصل مبتدأ « **ذهب** » خبر المبتدأ « **ولا** » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « **صريف** » معطوف على ذهب « **ولكن** » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « **أنتم** » ضمير منفصل مبتدأ « **الخزف** » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله : « **ما إن أنتم ذهب** » حيث أهمل « **ما** » النافية ، فلم يعملها ، ولو أعملها لنصب بها الخبر ، فقال : « **ما إن أنتم ذهباً** » وإنما أهملها بسبب وجود « **إن** » الزائدة بعدها ، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال « **ما إن أنتم ذهباً** » ولكن العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقدر « **إن** » حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « **ما** » لا زائدة ، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، فافهم ذلك .

٥١ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّـا قَضَـى اللهُ وَاقِيَـا[1]

ولإِعمالها أَربعة شروط :

١ ـ أَنْ يتقدَّم اسمها .

قوله : (تعزَّ . . . إلخ) هو من الطَّويل ؛ أي : تصبَّر ، أمرٌ من (تعزَّىٰ يتعزَّىٰ) ، و(الوَزَر) بفتح الواو والزَّاي المعجمة ، آخره راء مهملة : الملجأ ، و(الواقي) : الحافظ ، والشاهد في الشَّطرين ، وقيل : لا شاهد في الأَوَّل ؛ لاحتمال أن يكون قوله : (على الأرض) خبراً ، وباقياً : حال .

---

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٦)، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨)، وأنشده في الشذور مرتين (رقم ٢٦)، وابن عقيل (رقم ٢٦)، وشرحناه في المواضع المذكورة كلها .

اللغة : « **تعز** » تصبر وتجلد « **وزر** » أصل الوزر الجبل ، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان ، وهو بفتح كل من الواو والزاي .

المعنى : تصبر على ما يحدث لك من الآلام ؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يقيك مما قدره الله عليك من الحوادث .

الإعراب : « **تعز** » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **فلا** » الفاء حرف دال على التعليل ، لا نافية تعمل عمل ليس « **شيء** » اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة « **على الأرض** » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء ، أو متعلق بقوله : باقياً الآتي « **باقياً** » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **ولا** » الواو عاطفة ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « **وزر** » اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « **مما** » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله : واقياً الآتي « **قضى** » فعل ماض « **الله** » فاعل قضى ، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى ، وأصل الكلام : ولا وزر واقياً مما قضاه الله « **واقياً** » خبر لا النافية ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **لا شيء باقياً** » وقوله : « **ولا وزر واقياً** » حيث أعمل لا النافية في الموضعين عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم وهو قوله : « **شيء** » وقوله : « **وزر** » ونصب بها الخبر وهو قوله : « **باقياً** » وقوله : « **واقياً** » على ما اتضح لك من إعراب البيت .

وفي هذا البيت دليل على أنه لا يجب حذف خبر لا ؛ لأن الخبر مذكور في الموضعين كما هو ظاهر ، وقال قوم بوجوب حذف الخبر ، وهذا البيت وبيت المتنبي يرد عليهم ، إلا أن لهم أن يدَّعُوا أن الاسم المنصوب حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف .

٢- وألا يقترن خَبَرُهَا بـ« إلاَّ » .

٣- وأنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين .

٤- وأنْ يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر .

فلا يجوز إعمالها في نحو : « لاَ أَفْضَلَ مِنْكَ أَحَدٌ » ، وَلا في نحو : « لاَ أَحَدَ إلاَّ أَفْضَلُ مِنْكَ » ، ولا في نحو : « لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو » ؛ ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله : [من الطويل]

٥٢- إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأَذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً ، وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا[1]

قوله : (غُلِّط المتنبي) هو أبو الطَّيب أحمد بن الحسين ، الشَّاعر المُجيد ، ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمائة ، وإنَّما قيل له : المتنبي ؛ لأنَّه ادَّعى النبوة ، وتبعه خلق كثير ، ثُمَّ إنَّه أسره لؤلؤة أمير حمص ، وسجنه زمناً طويلاً ، فتاب وكذَّب نفسه فيما ادعاه ، وقيل : أطلق عليه ذلك ؛ لأنه قال : [من الخفيف]

أنا في أمَّةٍ تداركها اللَّـ ـه غريبٌ كصالحٍ في ثمودِ

وقتل بالقرب من النُّعمانية في شهر رمضان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . اهـ ملخصاً من « تهذيب الأسماء واللغات » للنووي .

قوله : (إذ الجُود . . . إلخ) (الجُود) بالضَّم : الكرم ، و(الأذى) : مصدر أذِيَ ، كتعب بمعنى المكروه .

والمعنى : أنَّ الإعطاء إذا لم يكن خالصاً من إتباعه بالمكاره ، فلا يفيد صاحبه اكتساب الثَّناء عليه ، ومالُه غير باقٍ ، وهذا إشارة لقوله تعالىٰ : ﴿ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٦٤] .

---

(١) هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية ، ولا يحتج بشعره في قواعد النحو ؛ فقد توفي في سنة (٣٥٤هـ) ، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ ، وسنبين لك ذلك ، ونرده إن شاء الله، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٠٠). =

. . . .

. . . .

= **اللغة** : « **الجود** » العطاء والكرم « **الأذى** » أراد به المن على المعطى بتعدد العطايا ونحو ذلك ، وقد سماه أذى؛ أخذاً من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾ [البقرة : ٢٦٣] ، ونظير ذلك الآية التي نتلوها مع بيان المعنى .

المعنى : إذا كان الجواد يعطي ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه ، مع أن ماله ليس باقياً له ، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى ﴿ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٦٤] .

الإعراب : « **إذا** » ظرف لما يستقبل من الزمان « **الجود** » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذي بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **يرزق** » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود ، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « **خلاصاً** » مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل « **من الأذى** » جار ومجرور متعلق بخلاص « **فلا** » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية تعمل عمل ليس « **الحمد** » اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **مكسوباً** » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **ولا** » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي يعمل عمل ليس « **المال** » اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة « **باقياً** » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

التمثيل به : في قوله : « **لا الحمد مكسوباً ، ولا المال باقياً** » فإنه أعمل « **لا** » عمل ليس في الموضعين ؛ فرفع بها الاسم ـ وهو قوله : الحمد ، وقوله : المال ـ ونصب بها الخبر ـ وهو قوله : مكسوباً ، وقوله : باقياً ـ مع كون اسمها في الموضعين معرفة لاقترانه بالألف واللام .

وقد ذكر الخبر في الموضعين ، فدل أيضاً على جواز ذكر خبر « لا » العاملة عمل ليس ، خلافاً لمن زعم أن خبرها واجب الحذف ، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من ضميرٍ مستكنٍّ في الخبر المحذوف ، فإن هذا خلاف الظاهر ، والتقدير خلاف الأصل .

وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذي فعله المتنبي خطأ ؛ لأن اسم « **لا** » عنده لا يكون إلا نكرة ، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازه جماعة من النحاة منهم ابن الشجري ، وقد حكاه ابن عقيل عنه، واستدلوا له بقول النابغة الجعدي : [من الطويل]

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا بَاغِيا سِوَاهَا وَلا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي في كتابه شذور الذهب (رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يجيزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام ، واحتج له بقول الشاعر : [من البسيط]

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لاَ الدَّارُ دَاراً وَلاَ الجِيرَانُ جِيرَانَا

وقد صَرَّحْتُ بالشرطين الأَخيرين ، ووكَلْتُ معرفة الأَوَّلَيْن إِلى القياس [على « ما »] ؛ لأَنَّ « مَا » أَقوى من « لاَ » ولهذا تعمل في النثر ، وقد اشتُرِطَ في « ما » أَلاَّ يتقدَّم خبرُها ، ولا يقترن بـ« إلاَّ » .

فأَمَّا اشتراط أَلا يقترن الاسمُ بِـ« إِنْ » ؛ فلا حاجة له هنا ؛ لِأَنَّ اسم « لا » لا يقترن بـ« إِنْ » .

[لات النافية]

ص ـ وَ« لاَتَ » لَكِنْ فِي الْحِيْن ، وَلاَ يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا ، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ ، نَحْوُ: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ .

ش ـ الثالث مما يعمل عمل ليس : « لاَتَ » ، وهي « لاَ » النافِيَةُ ، زِيدَتْ عليها التاء لتأْنيث(١) اللفظ ، أَو للمبالغة في النفي .

قوله : (لكن في الحين) أي : في لفظه على ما اقتضاه كلامه هنا ، أو المراد به : اسم الزمان ، وهو ظاهر عبارته في « الأوضح » ، وكذا ابن مالك في « التَّسهيل » .

قوله : (لتأنيث اللفظ) أي : لفظ (لا) ، أو للمبالغة في النَّفي ، أو لهما .

قوله : (﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾) الواو للحال ، ولا : نافية بمعنى ليس ، والتاء : زائدة لتأكيد النفي ، والمبالغة فيه ، وحين مناص : خبرها ومضاف إليه .

= فلا محل بعد ذلك كله لتغليط المتنبي ـ وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه ـ وذلك من قِبَلِ أنه من العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم ، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتذياً بعض أساليبهم ، وجارياً على ما وقع له من كلامهم .

وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الأربعة ـ البيتين اللذين أنشدهما المؤلف والبيتين اللذين أنشدناهما لندل على أن بيت المتنبي جار على مثال كلام العرب ـ تبين لك أن الخبر مذكور في كلها ، وأن هذا هو الظاهر المتبادر ، فلا محل حينئذٍ للقول بوجوب حذف الخبر والتزام التأويل في كل ما يحفظ من شواهد المسألة .

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف ، واحد من حروف الجر وهو رب ، وواحد من حروف العطف وهو ثم ، وواحد من حروف النفي وهو لا ، وشاهد الأول قول الشاعر : [من الوافر]

وَرُبَّـتَ سَـائِـلٍ عَنِّـي حَفِـيٍّ ... أَعَـارَتْ عَيْنُـهُ أَمْ لَـمْ تَعَـارَا ؟

وشرطُ إعمالها : أَنْ يكون اسمها وخبرها لفظَ الْحِيْنَ .

والثاني : أَنْ يُحْذفَ أَحَدُ الجزأين ، والغالبُ أَنْ يكون المحذوفُ اسْمَهَا ، كقوله تعالى : ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] ، والتقدير ـ والله أعلم ـ فَنَادَى بعضهم بعضاً ؛ أَنْ ليس الحينُ حينَ مناص ؛ أي : فرارٌ وهربٌ ، وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم : (ولاتَ حينُ) بالرفع .

قوله : (كقراءة بعضهم) أي : شذوذاً ، كما قرىء كذلك بالجرِّ ، وخُرِّجَ على أنَّ (لات) حرف جرٍّ لأسماء الزَّمان خاصَّة ، ففي الآية ثلاث قراءات، ثنتان شاذَّتان .

* * *

= وشاهد الثاني قول الآخر : [من الكامل]

وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَـى اللئِيْـمِ يَسُبُّنِـي فَمَضَيْـتُ ثُمَّـتَ قُلْـتُ لا يَعْنِينِـي

ولا حاجة إلى الاستشهاد للثالث ؛ لشهرته ، ولمجيئه في القرآن الكريم ، وهو أصح ما يحتج به .

[إنَّ وأخواتها]

ص ـ الثَّانِي : « إِنَّ » وَ« أَنَّ » لِلتَّأْكِيدِ ، وَ« لَكِنَّ » لِلاسْتِدْرَاكِ ، وَ« كَأَنَّ » لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ ، وَ« لَيْتَ » لِلتَّمَنِّي ، وَ« لَعَلَّ » لِلتَّرَجِّي ، أَوِ لِلإِشْفَاقِ ، أَوِ لِلتَّعْلِيلِ ؛ فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمَاً لَهُنَّ ، وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ .

ش ـ الثاني من باب النواسخ للمبتدأ والخبر : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر .

وهو ستة أَحرف :

« إِنَّ » ، وَ« أَنَّ » ، ومعناهما التوكيد ، تقول : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ثم تُدْخِلُ « إِنَّ » لتأكيدِ الخَبَرِ وتقريره ؛ فتقول : إِنَّ زيداً قائمٌ ، وكذلك « أَنَّ » ، إِلاَّ أَنَّها لا بُدَّ أَنْ يسبقها كلامٌ ، كقولك : بلغني أَو أَعجبني ، ونحو ذلك .

و« لكنَّ » ، ومعناها للاستِدْرَاكُ ، وهو : تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يتوهم ثبوتُه أَو نفيه ،

قوله : (للتأكيد) أي : موضوعاً للتَّأكيد ، وهو تقوية المعنىٰ في ذهن السَّامع .

قوله : (ما ينصب الاسم ويرفع الخبر) وقد ورد المبتدأ بعد (إنَّ) مرفوعاً في قوله ﷺ : « إنَّ من أشدِّ النَّاس عذاباً يوم القيامة المصورون »[1] ، وقد أجيب عنه بأجوبة ؛ منها : أنّ اسمها ضمير شأن محذوف ، ومنها : أنَّ (من) زائدة في الإثبات على رأي الكسائي ، واعتُرض بمخالفته لكلام الجمهور ، وبأنَّ عذاب من أشرك بالله أشدُّ من المصور ، قلت : وأقرب من هذا كلِّه أن تجعل (مِنْ) للتَّبعيض ، فتكون اسماً لـ(إن) ، كما قال الزمخشري في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢] : إذا كانت (مِنْ) للتَّبعيض فهي في موضع المفعول به ، ورزقاً : مفعول لأجله . . . إلخ .

قوله : (أو نفيه) اعترض بأنَّه لا يوجد له مثال ؛ لأنَّ كلَّ مثال فُرِضَ كان داخلاً في الأوَّل ، فنحو : ما زيد شجاع ، يوهم ثبوت عدم الكرم ، فتقول : لكنه كريم ، وأجيب بأنَّ المعطوف محذوف ، والتَّقدير : أو ثبوت ما يتوهم نفيه ، فحذف المعطوفَ وأبقى معموله ،

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ النسائي ، كتاب الزينة ، باب ذكر أشد الناس عذاباً (٥٣٦٤) ، وبدون لفظ (من) أخرجه البخاري ، كتاب اللباس ، باب عذاب المصورين يوم القيامة (٥٩٥٠) ، ومسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (٢١٠٩) .

يُقال : زَيْدٌ عَالم ، فيوهم ذلك أنَّه صالح ؛ فتقُول : لكنه فاسق ، وتقول : ما زيد شجاع ، فيوهم ذلك أنَّه ليس بكريم ؛ فتقول : لكنه كريم .

و« كأَنَّ » للتشبيه ، كقولك : كَأَنَّ زَيداً أَسَدٌ ، وَ الظنِّ ، كقولك : كَأَنَّ زَيْداً كاتِبٌ .

و« ليت » للتمني ، وهو : طلب ما لا طَمَعَ فيه كقول الشيخ : [من الوافر]

٥٣ـ أَلا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً(١)

والمعطوف عليه رفع ، والاعتراض مبني على أنَّ المعطوف نفي ، والمعطوف عليه ثبوته ، وهو غير صحيح ، كذا ذكره الفيشي ، قلت : والذي يظهر أنه لا حاجة إلى هذا كلِّه ؛ إذ لا داعي إلى تقدير ثبوتٍ في المثال المذكور ؛ إذ يصح أن يقال في قولنا : ما زيد شجاع : أنَّه يوهم نفي الكرم عنه ، وهذا كافٍ في ذكره وإن صحَّ تقدير الثبوت بالمعنى الذي قاله ـ وهذا واضح من كلام الشَّارح ـ فأيُّ داع إلى ارتكاب التطويل ، والقال والقيل ؟ فتأمل .

---

(١) هذه قطعة من بيت مشهور ، وهو لأبي العتاهية ، وهو بتمامه هكذا :

أَلاَ لَيْـتَ الشَّبَـابَ يَعُـودُ يَـوْمـاً فَـأُخْبِـرَهُ بِمَـا فَعَـلَ المَشِيْـبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي ، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد ، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو ، ولا على مفردات اللغة ، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل ، لا للاحتجاج .

اللغة : « **الشباب** » هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة « **يعود** » يرجع « **المشيب** » أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته .

المعنى : يتحسر على شبابه الماضي ، ويأسف على ما صار إليه ، في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها .

الإعراب : « **ألا** » أداة استفتاح « **ليت** » حرف تمن ونصب « **الشباب** » اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « **يعود** » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى الشباب، والجملة من (يعود وفاعله) في محل رفع خبر ليت «**يوماً**» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ: يعود « **فأخبره** » الفاء للسببية، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبني على الضم في محل نصب « **بما** » الباء : حرف جر ، ما : اسم موصول بمعنى الذي ، مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأخبر « **فعل** » فعل ماض « **المشيب** » فاعل فعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل ، =

أو ما فيه عُسْرٌ ، كقول المُعْدِمِ : (ليت لي قنطاراً من الذهب) .

و« **لعلَّ** » للترجِّي ، وهو : طلب الأمر المحبوب المُسْتَقْرَبِ حصولُه ، كقولك : (لعلَّ اللهَ يرحمني) ، والإشفاق ، وهو : تَوَقُّعُ المكروه ، كقولك : (لعلَّ زيداً هالك) ، أو للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾ [طه : ٤٤] ؛ أي : لكي يتذكر ، نصَّ على ذلك الأَخْفَشُ .

ص ـ إنْ لَمْ تَقْتَرِن بِهِنَّ « مَا » الْحَرْفِيَّةُ ، نَحْوَ : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ، إلاَّ « لَيْتَ » فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ .

ش ـ إنَّما تَنْصِبُ هذه الأَدواتُ الأَسماء وترفع الأَخبارَ بشرط أَلاَّ تقترن بهنَّ « ما » الحرفيةُ ؛ فَإِنِ اقترنت بهنَّ بَطَلَ عملُهن ، وصحَّ دخولهن على الجملة الفعلية ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الأنبياء : ١٠٨] ، وقال تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنفال : ٦] ، وقال الشاعر : [من الطويل]

٥٤ـ فَـوَاللهِ مَـا فَـارَقْتُكُـمْ قَـالِيـاً لَكُـمْ ... وَلَـٰكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ[1]

قوله : (**المعدم**) أي : الفقير ، والآيس بالمدِّ : المحتاج .

قوله : (**الإشفاق**) مصدر أشفقت عليه ؛ بمعنى : خِفْت عليه .

قوله : (﴿ **قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ** . . . ﴾ **إلخ**) إنَّما الأُولى لقصر الصِّفة على الموصوف كقولك : إنَّما يقوم زيد ، فالموحىٰ إليه عليه الصَّلاة والسَّلام مقصور على التَّوحيد ، كما أنَّ القيام في المثال المذكور مقصور على زيد ، وإنَّما الثَّانية : لقصر الموصوف ، وهو إلهكم على الصِّفة، وهي الوحدانية . اهـ ش بخطِّه .

قوله : (**فوالله ما فارقتكم . . . إلخ**) في التمثيل بهذا لـ(ما) الكافَّة نظرٌ ؛ لأنَّ (ما) =

= والتقدير : فأخبره بالذي فعله المشيب .

الشاهد فيه : قوله : « **ليت الشباب يعود** » حيث دلت ليت على التمني ، وعملت في الاسم ـ وهو قوله : الشباب ـ النصب ، وعملت في الخبر الرفع ، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه ، والتمني هو : أن تطلب شيئاً لا طمع فيه : إما لأنه لا يكون ، وإما لأنه يتعسر حصوله .

(١) نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودي ، ولكن البيت وارد في أمالي القالي (١/ ٩٩)، وفي كثير من كتب النحو، منها الأشموني (رقم ١٦٨)، ولم أجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسبه لقائل معين . =

وقال الآخر : [من الطويل]

٥٥ـ أَعِـدْ نَظَـراً يَـا عَبْـدَ قَيْـسٍ لَعَلَّمَـا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدا[1]

موصولة لا كافة ؛ بدليل عود الضَّمير المستتر في (يقضي) عليها ، ودخول الفاء بعدها .

قوله : (أعد نظراً . . . إلخ) غرض الشَّاعر هجاء عبد قيس بأنَّه يفعل في الحمار الفعلة الشَّنعاء .

= **اللغة** : « **قالياً** » كارهاً ، وتقول : قلوته أقلوه مثل دعوته أدعوه ، وقليته أقليه مثل رميته أرميه ، وقليته أقلاه مثل رضيته أرضاه ، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته « **يقضى** » بالبناء للمجهول ، يقدره الله تعالى « **سوف يكون** » يريد أن يقع ويوجد بغير شك .

المعنى : يقول لأحبته : إن مفارقته لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم ، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك ، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له .

الإعراب : « **والله** » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « **ما** » نافية « **فارقتكم** » فارق : فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، مبني على الضم في محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على الجمع « **قالياً** » حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة « **لكم** » جار ومجرور متعلق بقال « **ولكن ما** » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن « **يقضى** » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « **فسوف** » الفاء زائدة ، سوف : حرف دال على التنفيس « **يكون** » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى ، والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله : « **لكن ما** . . . » فإن المؤلف قد توهم أن « **ما** » هذه كافة ، وأنها دخلت على « **لكن** » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية ، وقد تابعه الأشموني على هذا ، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل « **ما** » هذه موصول اسمي هو اسم « **لكن** » كما قررناه في عبارة الإعراب ، و(لكن) هنا عاملة النصب والرفع ، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله .

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرىء القيس : [من الطويل]

وَلَكِنَّمَـا أَسْعَـى لِمَجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وَقَـدْ يُـدْرِكُ المَجْـدَ المُـؤَثَّـلَ أَمْثَـالِي

فإن « **ما** » في هذا البيت زائدة ، وقد كفت « **لكن** » عن العمل ، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية ـ وهي جملة « **أسعى** » مع فاعله المستتر فيه ـ وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك .

(١) هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو رجل من عدي بن جندب بن =

ويُسْتَثْنَى منها « ليت » ؛ فَإنَّها تكون باقيةً مع « ما » على اختصاصها بالجملة الاسمية ؛ فلا يقال : لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ؛ فلذلك أَبْقوا عَمَلَها ، وأَجازوا فيها الإهمال حملاً على أَخواتها ؛ وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر :

٥٦ـ قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَـٰذَا الْحَمَامُ لَنَا ....

قوله : (قالت ألا ليتما . . . إلخ) هو للنابغة الذُّبياني من بحر البسيط وقبله :

واحكمْ كحكمِ فتاةِ الحيِّ إذ نظرتْ — إلـى حَمَـامٍ شِـراعٍ واردِ الثَّمَـدِ

وبعده :

فحَسبـوهُ فـألفـوهُ كمـا ذكـرتْ — ستاً وستينَ لمْ تنقصْ ولمْ تَزِدِ[1]

فكمَّلـتْ مـائـةً فيهَـا حمـامتُهَـا — وأسرعَتْ حَسْبَةً في ذلكَ العددِ

والمعنى : كن حكيماً كفتاة الحي ، وهي زرقاء اليمامة ، قيل : وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وقصتها : أنها كانت لها قطاة ، ثُمَ مرَّ بها سِرب من القطا بين جبلين فقالت :

ليـتَ الحمـامَ لِيَهْ — إلـى حمامتيـهْ

أو نصفَـه قـديـهْ — تـمَّ الحمـامُ ميهْ

= العنبر ، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها ، وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢)، والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٣٧)، وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٧٦) .

المعنى : يتهكم بعبد القيس ويندد به ، ويهجوه أفحش هجاء وأرذله وأقبحه ؛ إذ يرميه بإتيان الحمر .

الإعراب : « **أعد** » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **نظراً** » مفعول به لأعد « **يا** » حرف نداء « **عبد** » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و« **قيس** » مضاف إليه « **لعلما** » لعل : حرف ترج ، وما : كافة « **أضاءت** » أضاء : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « **لك** » جار ومجرور متعلق بأضاء « **النار** » فاعل أضاء « **الحمار** » مفعول به لأضاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **المقيدا** » صفة للحمار ، وصفة المنصوب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله : « **لعلما أضاءت** » حيث اقترنت ما الزائدة بـ : لعل ، فكفتها عن العمل في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية ، وهي جملة « **أضاءت** » مع فاعله ، كما هو واضح بأدنى تأمل .

---

(١) ورد البيت برواية : تسعاً وتسعين ، بدل ستاً وستين . كما ورد في : الحيوان للجاحظ : ١/ ١٣٨ ، وخزانة الأدب : ٤/ ٢٤ ، والأغاني : ٣/ ١٩١ .

.... إِلَـى حَمَـامَتِنَـا أَوْ نِصْفُـهُ فَقَـدِ[(١)]

فنُظِر فإذا القطا قد وضع في شبكة صيَّاد ، فعدُّوه فإذا هو ست وستون قطاة ، ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة ، فإذا ضُمَّ ذلك إلى قطاتها كانت مائة ، ووصف الحمام بصفة الجمع ، وهو شِرَاع بالشين المعجمة ، أو بالسِّين المهملة : جمع سريع ، ككرام جمع كريم ، ومعناه : قاصدة إلى الماء ، ووصفه بصفة الإفراد ، وهو وارد ، (الثَّمد) بفتح المثلثة والميم : الماء القليل ، وحسبوه من الحساب ، وهو العد .

وقوله : (فقد) أي : فَحَسْب ، وحَرَّك الدَّال للضرورة ، والخطاب في قوله :

---

(١) البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله :

يَـا دَارَ مَيَّـةَ بِـالعَلْيَـاءِ فَـالسَّنَـدِ أَقْـوَتْ وَطَـالَ عَلَيْهَـا سَـالِـفُ الأَمَـدِ

اللغة : « **فقد** » قد : اسم فعل معناه يكفي ، أو اسم بمعنى كاف .

قالوا : ثم وقع الحمام في شراك صياد ، فحسبوه فوجدوه ستاً وستين حمامة كما حزرته .

الإعراب : « **قالت** » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « **ألا** » أداة استفتاح .

« **ليتما** » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة .

« **هذا** » ها : حرف تنبيه : ذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت ، هذا على رواية نصب الحمام ، فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ .

« **الحمام** » بدل من اسم الإشارة ، وبدل المنصوب منصوب ، أو بدل المرفوع مرفوع .

« **لنا** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على رواية النصب وخبر المبتدأ على رواية الرفع .

« **إلى** » حرف جر .

« **حمامتنا** » حمامة : مجرور بـ : إلى ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وحمامة مضاف ونا : ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « **أو** » حرف عطف بمعنى الواو .

« **نصفه** » نصف : معطوف على اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب ، ونصف مضاف والهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه .

« **فقد** » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله : « **ليتما هذا الحمام** » حيث يروى بنصب « **الحمام** » على أنه بدل من اسم ليت ، وليت حينئذ عاملة ، ويروى برفع « **الحمام** » على أنه بدل من المبتدأ ، فتكون ليت حينئذ مهملة ؛ فدلت الروايتان جميعاً على أن « **ليت** » إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها الإعمال كما لم يجب فيها أن تكفها عن العمل ، بل يجوز فيه الوجهان : الإعمال ، والإهمال .

فيروى بِرَفْعِ « الحمام » ونصبه .

وقَوْلِي : « مَا الحرفية » احترازٌ من « ما » الاسمية ؛ فَإِنَّها لا تُبْطِل عملها ، وذلك كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَـٰحِرٍ﴾ [طه : ٦٩]؛ فـ« ما » هنا : اسمٌ بمعنى الذي ، وهو في موضع نصب بـ« إِنَّ » ، وصنعوا : صلته ، والعائد محذوف ، وكَيْدُ ساحرٍ : الخبرُ ، والمعنى : إِنَّ الذي صنعوهُ كَيْدُ ساحرٍ .

ص ـ كَإِنِ الْمَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً .

ش ـ معنى هذا أنَّه كما يجوز الإعمالُ والإهمالُ في « لَيْتَمَا » ، كذلك يجوز في « إن » المكسورة إذا خُففَتْ ، كقولك : « إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ » ، وَ« إِنْ زَيْداً مُنْطَلِقٌ » ، والأَرجحُ الإِهمالُ ، عكس ليت ، قال الله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢]، وقال الله تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [هود : ١١١] ، قرأ الحِرْمِيَّانِ وأبو بكر بالتخفيف والإعمال .

(واحكم) للنعمان بن المنذر يعتذر إليه بهذه القصيدة ، أراد كن حكيماً بنصب الرَّأي في أمري ، ولا تقبل ممن سعى بي إليك ، وكن كفتاة الحي . . . إلخ .

قوله : (﴿إن كلٌّ لما . . .﴾ إلخ) (كلٌّ) : مبتدأ ، و(اللام) : لام الابتداء ، و(ما) : زائدة ، و(جميع) : خبر المبتدأ، و(﴿محضرون﴾) : نعته، وجمع على المعنى . قاله في « شرح التَّوضيح ».

قوله : (﴿وإن كلاً . . .﴾ إلخ) (إنْ) : مخففة من الثَّقيلة ، و(كلاً) : اسمها ، واللام في (لما): لام الابتداء، و(ما): موصوفة خبر (إن)، و(﴿ليُوَفِّيَنَّهم﴾): جواب لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه سدَّت مسدَّ الصِّفة ، والتَّقدير : وإن كلاً لخلقٌ موفًّى عمله .

قوله : (قرأ الحرميان) تثنية حرميٍّ منسوب إلى الحرم ، والمراد بهما : نافع وابن كثير ، فالأوَّل إلى حرم المدينة ، والثَّاني إلى حرم مكة ، وأبو بكر المراد به : شُعبة أحد رواة عاصم ، وقوله : (بالتَّخفيف) أي : تخفيف (إنَّ) و(لمَّا) ، بالنظر للحرميين ،

ص ـ فَأَمَّا « لَكِنْ » المُخَفَّفَةُ فتُهْمَلُ .

ش ـ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف : ٧٦]، وقال تعالى : ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء : ١٦٢]، فدخلت على الجملتين .

ص ـ وَأَمَّا « أَنْ »: فَتَعْمَلُ ، وَيَجِبُ ـ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ ـ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً ـ إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاء ـ بِـ« قَدْ » ، أَوْ « تَنْفِيسٍ » ، أَوْ « نَفْيٍ » ، أَوْ « لَوْ » .

ش ـ وَأَمَّا « أَنَّ » المفتوحَةُ: فَإِنَّها إذا خُفِّفَتْ بَقِيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال ؛ لكن يجب في ٱسمها ثلاثة أُمور : أَنْ يكون ضميراً لا ظاهراً ؛ وأَنْ يكون بمعنى الشأن ، وأَنْ يكون محذوفاً .

ويجب في خبرها أَنْ يكون جملة لا مفرداً ؛ فَإِنْ كانت الجملة اسمية أَو فعلية فِعلُها جامدٌ ، أَو فعلُها متصرفٌ ، وهو دعاء ، لم يحتج إلى فاصل يفصلها من أَنْ .

مثالُ الاسمية قولُه تعالى : ﴿ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [يونس : ١٠] ، تقديره : أَنْهُ الحمدُ لله رب العالمين؛ أَي : أن الأمر والشأن ، فخففت وحُذِفَ اسمها ، وَوَليتها الجملة الاسمية بلا فاصلٍ .

وبتخفيف (إن) وتشديد (لمَّا) بالنظر لأبي بكر ، وهي ـ أعني (لمّا) المشددة في قوله تعالى : ﴿ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ـ بمعنى (إلا) الاستثنائية ، وفي ﴿ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ جازمة محذوف فعلها ، والتقدير : لما يُهمَلوا ، أو لمَّا يترَكوا ، هذا عند ابن الحاجب ، قال المصنف في « المغني » : والأولى أن يقدَّر: لما يوفَّوا ؛ أي : إنهم الآن لم يوفوها ، وسيوفونها ؛ بدليل أن بعده (ليوفينهم) ، أما باقي القراء : كابن عامر وحفص وحمزة يشدِّدونهما ، وأبو عمر والكسائي يشددان (إن) ، ويخففان (لمَا) ، فتأمل .

قوله : (أن الحمد لله . . . إلخ) يتأمل في التمثيل بذلك للمخففة مع أنَّه لم يتقدَّم عليها ما يدلُّ على اليقين، إلا أن يقال: اشتراط تقدمه أغلبي كما في « التصريح ». اهـ يس .

ومثالُ الفعلية التي فِعلُها جامدٌ : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٥]، ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم : ٣٩] ، والتقدير : وأَنَّهُ عسى ، وأَنَّهُ ليس .

ومثالُ التي فِعلُها متصرفٌ ، وهو دعاء : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ ﴾ [النور : ٩] في قراءة من خفَّف أَنْ وكَسَرَ الضاد .

فَإِنْ كان الفعلُ متصرفاً غير دعاء ، وجب أَنْ يكون مفصولاً من « أَنْ » **بواحد من أَربعة أمورٍ وهي** :

١ـ« قَدْ » ، نحو : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة : ١١٣]، ﴿ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ ﴾ [الجن : ٢٨] .

٢ـ وحرفُ التنفيس ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[1] [المزمل : ٢٠] .

٣ـ وحرف النفي، نحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه : ٨٩] .

٤ـ و« لَوْ » ، نحو : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ ﴾ [الجن : ١٦] .

وربما جاء في الشعر بغير فَصْلٍ ، كقوله : [من الخفيف]

٥٧ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ ، فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[2]

قوله : **(علموا أن يؤملون . . . إلخ)** هو من الخفيف ، و**(يؤملون)** : مبني للمفعول مضارع أمله تأميلاً ؛ أي : يرجون ، و**(جادوا)** ؛ أي : تكرموا ، وقوله : (بأعظم) متعلِّق به ، و**(يُسألوا)** : مبني للمفعول أيضاً ، و**(السؤل)** : بضم السين المهملة ، وبالهمز وتركه ، بمعنى : السؤال .

والمعنى : علموا أن النَّاس يرجون معروفهم ، فلم يخيِّبوا رجاءهم ، بل جادوا قبل سؤالهم لهم بأعظم ما يسأله السائلون ، والشاهد في قوله : أن يؤملون حيث كانت (أَنْ) مخففة من الثَّقيلة ، ولم يفصل بينها وبين معمولها بفاصل .

---

(١) ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس « **سوف** » قول الشاعر : [من السريع]

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(٢) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٨٤)، وابن عقيل (رقم ١٠٨)، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٩) . =

وربما جاء اسم « أَنْ » في ضرورة الشعر مُصَرَّحاً به غيرَ ضميرِ شأن ؛ فيأتي خَبَرُها حينئذٍ مفرداً ، وجملةً ، وقد اجتمعا في قوله :

٥٨- بِــأَنْــكَ رَبِيــعٌ وَغَيْــثٌ مَــرِيــعٌ وَأَنْــكَ هُنَــاكَ تَكُــونُ الثِّمَــالاَ[1]

قوله : (كقوله : بأنْكَ ربيع . . . إلخ) أي : كقول القائل ، أو الشَّخص ؛ لأنَّ البيت لجنوب ، أخت عمرو ذي الكلب ، من قصيدة من (المتقارب) ترثي بها أخاها ، والجار متعلق بقولها قبله :

= **اللغة** : « **يؤملون** » بالبناء للمجهول وتضعيف الميم ـ أي : يرجوهم الناس ويؤملون عطاءهم « **سؤل** » بضم السين وسكون الهمزة ـ هو ما تسأله وتتمناه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ٣٦].

المعنى : يقول : إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس ، ومعقد آمالهم ؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس ، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ ، قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال .

الإعراب : « **علموا** » فعل وفاعل « **أن** » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « **يؤملون** » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعله ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أنْ المخففة « **فجادوا** » الفاء عاطفة ، جادوا فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « **قبل** » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بجادوا « **أن** » مصدرية « **يسألوا** » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه ؛ أي قبل سؤالهم « **بأعظم** » جار ومجرور متعلق بجادوا ، وأعظم مضاف و« **سؤل** » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **أن يؤملون** » حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين « **أن** » بفاصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها المؤلف .

هذا ، وقد زعم جماعة من النحاة أن « **أن** » في هذا البيت مصدرية ، وأنها مهملة غير عاملة النصب في الفعل المضارع ، كما أهملت في قول الشاعر : [من البسيط]

أَنْ تُقْــرَآنِ عَلَــى أَسْمَــاءَ وَيْحَكُمَــا مِنِّــي السَّــلامَ وَأَلاَّ تُشْعِــرَا أَحَــدَا

وزعم هذا القائل أن هذا جارٍ على لغة بعض العرب ؛ إذ يهمل هؤلاء « **أن** » المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضاً ، وليس هذا الزعم صحيحاً ، من قبل أنك قد علمت أن « **أن** » التي تقع بعدما يفيد العلم هي المؤكدة وليست هي المصدرية فيما استفاض من أقوال النحاة .

(١) هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترثي فيها أخاها عمراً الملقب ذا الكلب ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨)، وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٨١)، وقبل البيت المستشهد به قولها :

لَقَــدْ عَلِــمَ الضَّيْــفُ وَالْمُــرْمِلُــوْنَ إِذَا اغْبَــرَّ أُفْــقٌ وَهَبَّــتْ شِمــالاَ

اللغة : « **أنك ربيع** » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير النفع ، وأصل العطاء « **وغيث**

. . . .

لَقَـدْ عَلِـمَ الضَّيـفُ والمُـرمِلـونَ إذا اغبَـرَّ أفـقٌ وهبَّـتْ شَمـالاً

وبذلك صحَّ الاستشهاد به على المخففة ؛ لأنَّها لا بدَّ أن يتقدَّم عليها لفظ دالٌّ على اليقين ، و(**المرملون**) : الفقراء ، و(**الأفق**) ؛ أي : النَّاحية ، و(**الشمالا**) : بفتح الشِّين هي الرِّيح التي تهبُّ من ناحية القطب ، وهو منصوب على الحال من فاعل هبت ، وهو الرِّيح ؛ لكون ذلك معلوماً من السِّياق ، والغيث : المطر .

وقوله : (**مَرِيع**) بفتح الميم ، وكسر الرَّاء ، وسكون الياء ؛ أي : كثير الإنبات ، و(**الثمالا**) : بكسر المثلثة معناه : الغياث ، ومنه قول بعض أعمامه ﷺ في مدحه :

ثِمَالُ اليتامى عصمةٌ للأراملِ [١]

= مريع » الغيث : المطر ، والمراد به هنا الكلأ الذي ينبت بسبب المطر ، ومريع ـ بفتح الميم ، أو ضمها ـ خصيب « **الثمال** » بكسر الثاء المثلثة ـ الذخر والغياث .

المعنى : تمدحه بأنه جواد كريم ، وبأنه يعطي المحروم ، ويغيث الملهوف .

الإعراب : « **بأنك** » الباء حرف جر ، وأن : مخففة من الثقيلة ، الكاف ضمير المخاطب اسم أن ، مبني على الفتح في محل نصب « ربيع » خبر أن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، وهي متعلقة بعلم في البيت السابق « **وغيث** » الواو عاطفة ، وغيث معطوف على ربيع « **مريع** » صفة لغيث « **وأنك** » الواو عاطفة وأن: مخففة من الثقيلة أيضاً ، والكاف ضمير المخاطب اسمها « **هناك** » هنا : ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله: الثمال الآتي ؛ لأنه متضمن معنى المشتق، والكاف حرف دال على الخطاب « **تكون** » فعل مضارع ناقص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **الثمالا** » خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء، والتقدير: لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم، وبكونك سندهم وملجأهم.

الشاهد فيه : قوله : « **بأنك ربيع . . . . وأنك تكون الثمالا** » حيث خففت أن في الموضعين ، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام ، وخبرها في الأول مفرد ، وهو قوله : ربيع ، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها ، وهذا خلاف الأصل الغالب الجاري على ألسنة جمهرة العرب ، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، ولا يكون الخبر حينئذٍ إلا جملة ، ومثل هذا البيت قول الشاعر : [من الطويل]

فَلَـوْ أنـكِ فِـيْ يَـوْمِ الـرَّخـاءِ سَـأَلْتِنِـي فِـرَاقَـكَ لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيْـقُ

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل ، وصدره :

وأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ

وهو لأبي طالب في خزانة الأدب٢/ ٦٧ ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، مادة (ثمل ، رمل ، عصم).

ص ـ وَأَمَّا كَأَنْ فَتَعْمَلُ ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا ، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِـ« لَمْ » ، أَوْ « قَدْ » .

ش ـ إذا خُفِّفَتْ « كَأَنَّ » وجب إِعمَالُهَا ، كما يجب إِعمالُ « أَنْ » ، ولكن ذِكْرُ اسمها أكثرُ من ذكر اسم « أَنْ » ، ولا يلزم أَن يكون ضميراً ، قال الشاعر :

٥٩ـ وَيَــوْمــاً تُــوَافِينَــا بِــوَجْــهٍ مُقَسَّــمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[1]

قوله : (ويوماً تُوافينا . . . إلخ) هو من (الطَّويل) ، وتوافينا بضم أوَّله : من الموافاة ، وهي المقابلة بالإحسان ، والمجازاة الحسنة ، و(مُقَسَّم) بضمِّ الميم ، وفتح القاف ، وتشديد السِّين المهملة ؛ أي : بوجه حسن ؛ أي : جميل ، و(تعطو) ؛ أي : تتناول وتأخذ لترعى ، من (عطا يعطو عطواً) ، وكأنَّه ضمَّنه معنى تميل ؛ أي : تميل في مرعاها إلى كذا ، فلذلك عدَّاه بـ(إلى) ، قال بعضهم : العاطية : التي تتناول أطراف الشَّجر في رعيها ، والرَّاء مكسورة في قوله : وارِق بمعنى : مورق ؛ أي : كثير الورق ، و(السَّلَم) : بفتحتين شجر من شجر العضاهِ جمع سلمة .

---

(١) هذا البيت من كلام باعث بن صريم ـ ويقال : باغت بن صريم ـ اليشكري ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري ، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٢٨١) ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) ، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٥١) ، وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) ، والمبرد في الكامل (١/ ٥٠) .

اللغة : « **توافينا** » تجيئنا « **بوجه مقسم** » أي : بوجه جميل مأخوذ من القسام ـ بفتح كل من القاف والسين ـ وهو الجمال « **تعطو** » تمد عنقها لتتناول « **وارق السلم** » أي شجر السلم المورق .

المعنى : يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً ، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً .

الإعراب : « **يوماً** » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله : « توافينا » الآتي « **توافينا** » توافي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره هي ، ونا : مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « **بوجه** » جار ومجرور متعلق بتوافي « **مقسم** » نعت لوجه « **كأن** » حرف تشبيه ونصب « **ظبية** » على رواية النصب : اسم كأن « **تعطو** » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، وتقدير الكلام : كأن ظبية عاطية في مكان هذه المرأة ، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كأن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمها ضمير محذوف والتقدير كأنها ظبية ، وجملة تعطو وفاعله في محل رفع نعت لظبية أيضاً .

ويروى أيضاً بجر ظبية ؛ فالكاف حرف جر ، وأن : زائدة ، وظبية : مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافي ، وكأنه قال : كظبية ، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لما هنا « **إلى** » حرف جر « **وارق** » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله : تعطو ، ووارق مضاف =

يروى بنصب الظبية على أَنَّها الاسمُ ، والجملةُ بعدها صفةٌ ، والخبرُ محذوفٌ ؛ أَي : كأَنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ ؛ فيكون من عكس التشبيه ، أَو كَأَنْ مكانَها ظبيةً ، على حقيقة التشبيه ، ويروى برفعها على حذف الاسم ؛ أَي : كَأَنْهَا ظبيةٌ .

وإذا كان الخبر مفرداً ، أَو جملة اسمية ؛ لم يحتج إلى فاصل ؛ فالمفرد كقوله : « كَأَنْ ظَبْيَةٌ » في رواية مَنْ رفع ، والجملة الاسمية كقول الشاعر :

٦٠ـ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[1]

قوله : (كأن ثدياه حقَّان) هو عجز بيت من (الهزج) ، وتمامه :

وَصَدْرٍ مشرقِ اللونِ

ويروى : ونحر مشرق . . . إلخ ، وعليهما فالضَّمير في (ثدياه) يرجع إلى النَّحر أو الصَّدر ، لكن على حذف مضاف ؛ أي : ثديا صاحبه ، والواو فيه واو (رب) كما ذكره أكثر النُّحاة ، وقال ابن هشام : إنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : لها وجه مشرق اللون ؛ أي : مضيئه ، و(حُقَّان) : مثنى حُق بحذف التاء ؛ أي : كحقين في الاستدارة والصِّغر . أفاده العيني .

= « **السلم** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله : « **كأن ظبية** » حيث روي على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب باثنين منها : الوجه الأول نصب ظبية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف ، والوجه الثاني رفع ظبية على أنه خبر كأن ، واسمها محذوف فدلت الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كـ(أن) جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث جر ظبية على ما ذكرناه في إعراب البيت ، ولا شاهد عليه لما في هذا الباب .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٨) ، وسيبويه (١/ ٢٨١) ، والأشموني (رقم ٢٨٦) ، وابن عقيل (رقم ١٠٩) ، وفي بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً .

اللغة : « **حقان** » تثنية حق ـ بضم الحاء ـ وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى شبه بها الثديين في نهودهما واكتنازهما واستدارتهما . =

وَإِنْ كان فعلاً وجب أَنْ يُفْصَلَ منها ، إِمَّا بـ« لَمْ » أو « قَدْ » .

فالأَوَّل : كقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس : ٢٤] ، وقول الشاعر :

٦١ـ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ(١)

قوله : (كأن لم يكن بين الحَجون... إلخ) بفتح الحاء المهملة بعدها جيم بوزن رَسُول : جبل مشرف بمكة . اهـ « مصباح » . و(الصَّفا) : بالقصر موضع بمكة ، وقوله : (يسمر) : بضم الميم؛ أي : يحدِّث ، و(السَّامر) المحدِّث .

= **المعنى** : وصف امرأة بأن لها صدراً نقي اللون والرونق ، حتى ليكاد النور يسطع منه ، وأن على هذا الصدر ثديين مكتنزين حتى لكأنهما حُقَّا عاج .

الإعراب : « **وصدر** » يروى برفع صدر وجره ؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، والتقدير ولها صدر ، مثلاً ومن جره فعلى أن الواو واو رب ، وصدر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « **مشرق** » صفة لـ : صدر ، ومشرق مضاف و« **اللون** » مضاف إليه « **كأن** » حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير محذوف ، والتقدير كأنه ، أي : الحال والشأن « **ثدياه** » ثديا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، وثديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « **حقان** » خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله : « **كأن ثدياه حقان** » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر ، وهي قوله : « **ثدياه حقان** » ولم يفصل بين كأن هذه وبين الجملة الواقعة خبراً بفاصل ، ومثل هذا البيت في عدم الفصل بين كأن المخففة وخبرها قول مجمع بن هلال : [من الطويل]

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحاً طَوِيلاً وَأَلَّةً كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وكذلك قول ذي الرمة : [من الطويل]

تَمَشَّى بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

(١) هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرهمي ، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة .

اللغة : « **الحجون** » بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة ـ هو جبل بأعلى مكة فيه مدافن أهلها « **الصفا** » جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام ، تخرج له من المسجد من باب سموه باب الصفا ، ويبدأ من هذا الجبل السعي في الحج « **أنيس** » أراد به إنساناً « **لم يسمر سامر** » أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون .

المعنى : يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها ، فيقول : إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها ، =

والثاني كقوله : [من الكامل]

٦٢ـ أَفِـدَ التَّـرَحُّـلُ غَيْـرَ أَنَّ رِكَـابَنَـا لَمَّـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِنَـا ، وَكَـأَنْ قَـدِ[1]

أَي : وكأَنْ قَدْ زَالَتْ ، فحذفَ الفعلَ .

قوله : (أزفَ التَّرَحُّل . . . إلخ) (أزف) : بالزَّاي ، ثُمَّ الفاء ، ويروى (أفد) بالفاء المكسورة ، والدَّال المهملة ، وكلاهما فعل ماض بمعنى : قَرُبَ ودنا ، و(الركاب) بكسر الرَّاء ، وتخفيف الكاف : الإبل التي يسار عليها ، ولا واحد لها من لفظها ، بل من معناها ، وهي راحلة ، والجمع رُكُب مثل : كتاب وكتب ، و(تزُل) بضم الزَّاي : مضارع زال يزول بمعنى : ذهب كما في « العيني » .

= وكأننا لم نسكن بقاعها ، ولم تجتمع في نواديها .

الإعراب : « **كأن** » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **يكن** » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « **بين** » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه ، وبين مضاف ، و« **الحجون** » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « **إلى الصفا** » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون « **أنيس** » اسم يكن تأخر عن خبرها ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كأن « **ولم** » الواو عاطفة ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « **يسمر** » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « **بمكة** » الباء حرف جر ، ومكة : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث والجار والمجرور متعلق بيسمر « **سامر** » فاعل يسمر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله : « **كأن لم يكن** » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأتى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بلم ، وقد اتضح ذلك من الإعراب . ومثل هذا البيت قوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس : ٢٤]، وقوله سبحانه : ﴿ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ﴾ [يونس : ١٢]، وقوله جلت كلمته : ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ﴾ [الأعراف : ٩٢]، وقول الراجز : [من مجزوء البسيط]

فَبَــادَ حَتَّــى كَــأَنْ لَــمْ يَكُــن فَـالْيَـوْمَ أَبْكِـي وَمَتَـى لَـمْ يُبْكِنِـي ؟

وهل الفصل بـ : لَمَّا مثل الفصل بلم ؟ قال أبو حيان : « لم يحفظ الفصل بـ : لما ، وينبغي أن يتوقف في جوازه » . اهـ .

(١) هذا البيت من كلمة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، وكان النابغة نديمه وجليسه، وقد أنشده الأشموني (رقم ٥)، وابن عقيل (رقم ٢) .

=

ص ـ وَلاَ يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ ، إلاَّ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً ، نَحْوُ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ، ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ .

ش ـ لا يجوز في هذا الباب توسُّطُ الخبر بين العامل واسمهِ ، ولا تقديمُه عليهما[1] كما

قوله : (إنَّ لدينا أنكالاً) أي : قيوداً ثقالاً ، جمع نِكْلٍ بكسر النون . اهـ « جلالين » .

اللغة : « **أزف** » دنا وقرب « **الترحل** » الرحيل ومفارقة الديار « **ركابنا** » هي إبلهم التي يركبونها « **تزل** » تفارق « **رحالنا** » الرحال : جمع رحل ، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه .

المعنى : يقول : قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار ، ولكن الإبل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا ، وهي كالتي قد فارقت ؛ لأنها مهيأة معدة .

الإعراب : « **أزف** » فعل ماض « **الترحل** » فاعل أزف « **غير** » منصوب على الاستثناء « **أن** » حرف توكيد ونصب « **ركابنا** » ركاب : اسم أن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وركاب مضاف ونا : مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **لما** » نافية جازمة « **تزل** » فعل مضارع ، مجزوم بلما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب ، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه « **برحالنا** » الباء حرف جر، رحال: مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتزل ، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **وكأن** » الواو حرف عطف ، كأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : وكأنه ؛ أي الحال والشأن « **قد** » حرف تحقيق ، وقد حذف مدخوله ، والأصل : وكأنه قد زالت ، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله : « **وكأن قد** » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأتى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بقد ، وحذف الفعل الذي تدخل عليه قد ، على ما تبين لك من الإعراب .

ومثل هذا الشاهد من قول الشاعر ، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً : [من الخفيف]

لاَ يَهُـوْلَنَّـكَ اصْطِـلاَءُ لَظَـى الحَـرْ ... بِ فَمَحْـذُوْرُهَـا كَـأَنْ قَـدْ أَلَمَّـا

(١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف ، سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن ، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات: [من الخفيف]

إِنَّ فِـي القَصْـرِ ـ لَـوْ دَخَلْنَـا ـ غَـزَالاً ... مُصْفَقـاً مُـوْصَـداً عَلَيْـهِ الحِجَـابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه ، وشواهد عبد القاهر الجرجاني ، وشواهد مغني اللبيب (رقم ١٢٣) للمؤلف: [من المنسرح]

إِنَّ مَحَـلاًّ وَإِنَّ مُـرْتَحَـلا ... وَإِنَّ فِـي السَّفْـرِ ـ إِذْ مَضَـوْا ـ مَهَـلا

جاز في باب كانَ ، فلا يقال : إنَّ قائمٌ زيداً ، كما يقال : كان قائماً زيد ، والفَرْقُ بينهما أَنَّ الأَفعال أَمْكَنُ للعمل من الحروف ، فكانت أَحْمَلَ لِأَنْ يُتَصَرَّفَ في معمولها ، وما أَحْسَنَ قولَ شرف الدين بن عُنَيْن يشكو تأَخُّرَهُ : [من الطويل]

٦٣- كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ ، وَلَمْ يُجِزْ لَـهُ أَحَـدٌ فِـي النَّحْـوِ أَنْ يَتَقَـدَّمَـا[1]

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبرُ ظرفاً ، أَو جارّاً ومجروراً ؛ فَإِنَّه يجوز فيهما أَنْ يتوسط ؛ لِأَنَّهم قد تَوَسَّعُوا فيهما ما لم يتوسَّعُوا في غيرهما ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ۝١٢ وَطَعَامًا﴾ [المزمل : ١٢-١٣] ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات : ٢٦] .

واسْتَغْنَيتُ بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والمجرور عن التنبيه على امتناع التقديم ؛ لِأَنَّ امتناع الأَسهلِ يستلزم امتناع غيره ، بخلاف العكس .

ولا يلزم من ذكري توسيطَهُم الظَّرفَ والمجرورَ أَنهم يجيزون تقديمه ؛ لِأَنَّه لا يلزم من تجويزهم في الأَسهل تجويزهم في غيره .

ص - وَتُكْسَرُ « إِنَّ » فِي الِابْتِدَاءِ ، نَحْوُ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ ، وَبَعْدَ الْقَسَمِ ، نَحْوُ :

قوله : (وتكسر إن في الابتداء) أي : ابتداء الكلام ، قال أبو حيان : وليس وجوب كسرها مجمَعاً عليه ، فقد ذهب بعض النَّحويين إلى جواز الابتداء بـ(أن) المفتوحة أوَّل الكلام ، فتقول : أَنَّ زيداً قائم عندي .

---

(١) هذا البيت كما قال المؤلف لابن عنين وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عنين ، الأنصاري ، الكوفي الأصل ، الدمشقي المولد والوفاة ، ولد بدمشق في سنة (٥٣٩) وتوفي بها سنة (٦٣٠) من الهجرة ، وليس ابن عنين ممن يحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة ، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما أنشده استظرافاً لمعناه ، ولأنه تضمن بعبارته بيان قاعدة نحوية .

الإعراب : « **كأني** » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه « **من أخبار** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف ، و« **إن** » قصد لفظه : مضاف إليه ، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً « **ولم يجز** » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « **يجز** » فعل مضارع مجزوم بلم « **له** » جار ومجرور متعلق بـ : يجز « **أحد** » فاعل يجز « **في النحو** » جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً « **أن** » حرف مصدري ونصب « **يتقدما** » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل يجز ، والألف للإطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز .

﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ ، **وَالْقَوْلِ** ، **نَحْوُ** : ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ **وَقَبْلَ اللاَّمِ** ، **نَحْوُ** : ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ .

ش ـ تكسر إِنَّ في مواضع :

أَحدها : أَنْ تقع في ابتداء الجملة ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [القدر : ١] ، ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر : ١] ، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾(١) [يونس : ٦٢] .

الثاني : بعد القسم ، كقوله تعالى : ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الدخان : ١ـ٣] ، . . . .

قوله : (﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾) مثال للابتداء الحقيقي ، قال الشيخ يس : وقد يتوقَّف فيه ؛ لسبق البسملة عليه ، وخصوصاً على القول بأنَّ البسملة آية من كلِّ سورة . اهـ . قلت : ويمكن الجواب باحتمال أنَّه جارٍ على القول بأنَّها ليست آية من كلِّ سورة ، وهذا كافٍ ، فتأمل .

قوله : (﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾) قال يس : الظَّاهر أن مقول القول (إِنِّي عبد الله) إلى قوله : (حياً) ، والتَّعبير بـ(قال) إمَّا باعتبار ما سبق في قضائه ، أو بجعل المحقَّق وقوعه كالواقع ، وقيل : أكمل الله عقلَه ، واستنبأه طفلاً . اهـ .

قوله : (﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾) مثال للابتداء الحكمي ؛ لتقدُّم (ألا) الاستفتاحية عليها ، ومِنَ الابتداء الحكمي قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس : ٦٥] ، فـ(إن العزة) . . . إلخ . . ليس محكياً ؛ لفساد المعنى ؛ لأنَّ ذلك ليس من مقولهم ؛ لأنَّه لا يحزنه قولهم ذلك ، وكونه من مقولهم على جهة السُّخرية ، فيحزنه ، خلاف الظَّاهر ، لا قرينةَ عليه . اهـ يس .

قوله : (﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾) الواو للعطف إن كان (حم) مقسماً به بإضمار حرف القسم ، لا للقسم ؛ حتَّى لا يلزم اجتماع قسمين على شيء واحد ، وإلا فللقسم ، وجواب القسم ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ ، لا قوله : ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ خلافاً لبعضهم ؛ لأنَّ الأوَّل هو السَّابق .

---

(١) وتمثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي كما في الآيتين الأولى والثانية ، والابتداء الحكمي كما في الآية الثالثة .

﴿يس ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس : ١-٣] .

الثالث : أَنْ تقع محكية بالقول ، كقوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم : ٣٠] .

الرابع : أَنْ تقع اللاَّمُ بعدها ، كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون : ١]، فكُسِرَتْ بعد « يعلَمُ » و« يشهدُ » ، وإِنْ كانت قد فُتِحَتْ بعد عَلِمَ وشَهِدَ ، في قوله تعالى : ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٧]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران : ١٨] ، وذلك لوجود اللاَّم في الأَولَيْنِ دون الأخيرَتيْنِ .

ص ـ وَيَجُوزُ دُخُولُ اللاَّمِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةِ ، أَوِ اسْمِهَا ، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ ، أَوِ الْفَصْلِ ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ من الثقيلة إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى .

ش ـ ويجوز دخولُ لام الابتداء بعْدَ « إِنَّ » المكسورة على واحد من أَربعة : اثنين مؤخرين ، واثنين متوسطين .

فأَمَّا المؤخران : فالخبر نحو : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد : ٦]، والاسمُ نحو : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران : ١٣] .

وأَمَّا المتوسطان : فمعْمُول الخبر ، نحو : « إِنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ »، . . . .

قوله : (يس . . . إلخ) قال في « الكشّاف » : عن ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما معناه : يا إنسان في لغة طيّئ ، والله أعلم بصحته ، وإن صحَّ فوجهه : أن يكون أصله يا (أنيسين) فكثر النِّداء به على ألسنتهم حتَّى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم : (م الله) في (أيمن الله) .

قوله : (الحكيم) أي : ذي الحكمة ؛ أي : لأنَّه دليل ناطق بالحكمة كالحيِّ ، أو لأنَّه كلام حكيم ، فوصف بصفة المتكلِّم به .

قوله : (تختانون) أي : تخونون أنفسكم بالجماع ليلة الصِّيام ، وهذا كان في ابتداء الإسلام ، ثُمَّ نُسِخَ .

والضمير المُسَمَّى عند البصريين فَصْلاً وعند الكوفيين عِمَاداً ، نحو : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران : ٦٢]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات : ١٦٥-١٦٦] .

وقد يكون دخول اللام واجباً ، وذلك إذا خُفِّفَتْ إِنَّ ، وأُهْمِلَت ، ولم يظهر قَصْدُ الإثبات ، كقولك : « إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ » وَإِنَّما وجب هنا فرقاً بينها وبين « إن » النافية، كالتي في قوله تعالى : ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس : ٦٨]، ولهذا تُسمَّى اللاَّمَ الفارِقَة ؛ لأنها فَرَقَت بين النفي وبين الإثبات .

فَإِنِ اختلَّ شرطٌ من الثلاثة كان دخولُها جائزاً ، لا واجباً ، لعدم الإلباس ، وذلك إذا شُدِّدتْ ، نحو : « إِنَّ زَيْداً قائمٌ »، أو خُفِّفَتْ وأُعْمِلَتْ ، نحو : « إِنْ زَيْداً قَائِمٌ »، أو خُفِّفَتْ وأُهْمِلَتْ وظهر المعنى ، كقول الشاعر :

٦٤ـ أَنَا ٱبْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ[1]

قوله : (المسمَّى عند البصريين فصلاً) أي : لأنَّه فصل بين كون ما بعده نعتاً ، وكونه خبراً ، لأنَّك إذا قلت : زيد القائم ، جاز أن يكون (القائم) خبراً عن زيد ، وأن يكون صفة له ، فلمَّا أتيت بضمير الفصل تعيَّن كونه خبراً لا صفة .

قوله : (وعند الكوفيين عماداً) قال الرَّضي : سمَّوه بذلك ؛ لكونه حافظاً لما بعده ، حتَّى لا يسقط عن الخبريَّة، كالعماد في البيت الحافظ للسَّقف عن السقوط . اهـ، ولا محلَّ له من الإعراب ، ولذا قيل : إنَّه حرف ، وعن الخليل : أنه اسم ، قال في « الكافية » :

ومــا لــذا محــلٌّ إعــرابٍ وإنْ تجعلــهُ ذا حــرفيَّــةٍ فَهْــوَ فَمــنْ

وقيل : له محلٌّ من الإعراب كما هو مبسوط في المطوَّلات .

قوله: (أنا ابن . . . إلخ) هو من (الطَّويل) للحكم بن حكيم الملقَّب بالطِّرِمَّاح، ومعناه : الطَّويل ، وقيل : سُمِّي بذلك لزُهُوِّهِ، و(أباة) بضمِّ الهمزة : جمع آبٍ بمعنى ممتنع، كقاضٍ

---

(١) هذا البيت للطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته أبو نفر ، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨)، وابن عقيل (رقم ١٤٠)، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٦) .

اللغة : « **أُباة** » بضم الهمزة جمع آب ، مثل قضاة جمع قاضٍ ، وغزاة جمع غازٍ ، ودعاة جمع داع ، ورماة جمع رام ، والآبي : اسم فاعل فعله أبى ومعناه امتنع « **الضيم** » الظلم « **كرام المعادن** » طيبة الأصول .

المعنى : يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد وبأنهم كانوا قوماً كرام الأصول . =

. . . .

وقضاة ، و(الضَّيم) : الظُّلم ، و(مالك) الأوَّل : اسم أبي القبيلة ، والثاني : القبيلة ، ولهذا قال : كانت بتأنيث الفعل ، وصرفه مراعاة للحيِّ ، و(كرام المعادن) أي : الأصول ، والشَّاهد فيه : حذف لام الابتداء ؛ لوجود القرينة عليها ؛ لأنَّ الكلام مدح ، والنَّفي يقتضي الذَّم ، و(من آل مالك) قال العيني : هو بدل من قوله : أنا ابن أباة الضَّيم ، اهـ، ويجوز جعله في موضع الحال .

= **الإعراب** : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف و« **أباة** » مضاف إليه ، وأباة مضاف والضيم مضاف إليه « من » حرف جر « آلِ » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر، وآل مضاف و« **مالك** » مضاف إليه و« **إن** » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل « **مالك** » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماضٍ ناقص ، والتاء علامة التأنيث واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، يعود إلى مالك باعتباره قبيلة « **كرام** » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة و« **كرام** » مضاف و« المعادن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « **وإن مالك . . . إلخ** » حيث خفف إن المؤكدة وأهملها فلم ينصب بها الاسم بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً ، وبخبره ، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات ، ولو أدخل اللام لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكاناً على انفهام المعنى ووضوحه وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم ، فلو حملت (إن) على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سيق البيت له ؛ إذ يصير المعنى : وليست مالك كرام المعادن فيتعين حمل (إن) على أنها المؤكدة ؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتي به له .

وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه ؛ فلم يأتِ باللام الفارقة .

ومن هنا يُفهَم أن القرينة التي تدل على أن (إن) مُخفَّفة لا نافية تتنوع إلى نوعين : لفظية ومعنوية ، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال (إن) .

خاتمة : هل يجوز حذف خبر إن أو إحدى أخواتها؟ اختلف النحاة في ذلك الموضوع؛ فذهب سيبويه إلى أنه يجوز حذف خبر (إن) مطلقاً ، فلا فرق عندهم في جواز الحذف بين أن يكون الاسم نكرة أو معرفة ، كما أنه لا فرق بين أن تتكرر إن واسمها وألا تتكرر ، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا كان نكرة، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن الا إذا تكررت إن واسمها .

والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه لورود السماع به ، فقد حذف الخبر واسم إن نكرة وهي مكررة في قول الأعشى : (إن محلاً وأن مرتحلاً)، وقد سبق لنا إنشاده، وقد ورد في القرآن الكريم: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ﴾ [فصلت : ٤١] ، فحذف خبر إن مع أن اسمها معرفة ولم

. . . .

. . . .

* * *

= تتكرر إن ، وورد فيه : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحج : ٢٥]، وادعاء أن الواو زائدة وأن الخبر هو جملة (يصدون) خلاف الأصل فلا يصار إليه وقد كثر في كلامهم حذف خبر (ليت) إذا كان اسمها كلمة (شعري)، وبعد استفهام نحو قول الشاعر : [من الطويل]

أَلاَ لَيْـتَ شِعْـري هَـلْ إِلـى أُمِّ جَحْـدَر سَبيـلٌ فـأمَّا الصَّبرُ عنها فَـلا صَبْـرَا

وقد حذف خبر (لكن) في قول الشاعر : [من الطويل]

فَـأَمَّـا الصُّـدُورُ لا صُـدُورَ لِجَعْفَـرٍ وَلَكِـنَّ أَعْجـازاً شَـديـداً صَـرِيـرُهـا

وفي قول الحارث بن خالد بن العاص : [من الطويل]

فَـأَمَّـا القِتَـالُ لا قِتَـالَ لَـدَيْكُـمُ وَلَكِـنَّ سَيْـراً فِـي عِـرَاضِ المَـوَاكِـبِ

[لا النافية للجنس]

ص - وَمِثْلُ « إِنَّ » « لاَ » النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّكِرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، نَحْوُ : « لاَ صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ »، وَ« لاَ عِشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِي » .

وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلاَ شِبْهِهِ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ : «لاَ رَجُلَ» و« لاَ رِجَالَ »، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ : « لاَ مُسْلِمَاتٍ »، وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ : « لاَ رَجُلَيْنِ »، وَ« لاَ مُسْلِمِينَ » .

ش - يجري مَجْرى « إِنَّ » - في نصب الاسم ورفع الخبر - « لا » **بثلاثة شروط** :

أحدها : أَنْ تكون نافيةً للجِنْس .

والثاني : أَنْ يكون معمولاها نكرتين .

والثالث : أَنْ يكون الاسم مُقدَّماً ، والخبر مؤخراً .

فَإِنِ انْخَرَمَ الشرطُ الأولُ ؛ بِأَنْ كانتْ « لا » ناهية ، اخْتصَّتْ بالفعل وجَزَمَتْهُ، نحو : ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة : ٤٠]، أَو زائدةً لم تعمل شيئاً ، مثلُ : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف : ١٢] ، أو نافية للوَحْدَة عملت عَمَل ليس ، نحو : « لاَ رَجُلٌ في الدار، بَلْ رَجُلاَنِ » .

وَإِن انخرمَ أَحَدُ الشرطين الأَخيرين لم تعمل شيئاً ، ووجب تكرارها ، مثالُ الأَوَّل : « لاَ زَيْدٌ فِي الدَّار ، ولا عمرٌو » ، ومثال الثاني : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات : ٤٧] .

قوله : (**لا النَّافية للجنس**) أي : لصفته وحكمه ، وإلا فالجنس لا يُنْفَى ، وإسناد النَّفي إليه مجاز من إسناد ما للشيء إلى آلته ، وتسمَّى (لا) التبرئة ، قال الدَّماميني : كأنه مأخوذ من قولك : برَّأت فلاناً عن كذا إذا نفيته عنه ، فهي مبرئة للجنس ؛ أي : نافية له ، وإطلاق المصدر عليها ؛ لقصد المبالغة ، كما في : (زيد عدل) .

قوله : (**خاصٌّ بالنَّكرات**) أي : ولو صورة، فدخل نحو : (لا أبا لهف)، و(لا غلامي) و(لا مسلمي له) ، فاللام زائدة ، واسمها مضاف للضَّمير ، وهي نكرة في الصُّورة .

قوله : (﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾) أي : ما يَغْتَال عقولهم ،(﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾) بفتح الزاي وكسرها من (نزف الشَّارب وأنزف)؛ أي : يسكرون ، بخلاف خمر الدُّنيا . ذكره في « الجلالين » .

وإذا اسْتَوْفَتِ الشروطَ فلا يخلو اسمها : إمَّا أَنْ يكون مضافاً ، أَو شبيهاً به ، أَو مفرداً .

فَإِنْ كان مضافاً أَو شبيهاً به ظَهَرَ النصبُ فيه ، فالمضافُ كقولك : « لا صاحبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ » ، و« لاَ صَاحِبَ جُودٍ مَذْمُومٌ » .

والشبيه بالمضاف : ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه ؛ إمَّا مرفوعٌ به ، نحو : « لا قبيحاً فِعْلُهُ محمود » ، أَو منصوبٌ به ، نحو : « لا طالعاً جبلاً حاضر » ، أو مخفوضٌ بخافض متعلِّقٌ به ، نحو : « لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عندنا » .

وَإِنْ كان مُفْرداً ـ أَي : غير مضاف ولا شبيهاً به ـ فَإِنَّه يُبْنَى على ما يُنْصَب به لو كان مُعْرَباً ، فَإِنْ كان مفرداً أو جمعَ تكسير بُنِيَ على الفتحة ، نحو : « لاَ رَجُلَ » و« لاَ رِجَالَ » ، وَإِنْ كان مثنى أو جمعَ مذكرٍ سالماً فَإنه يُبْنَى على الياء كما يُنْصَب بالياء ، تقول : « لاَ رَجُلَيْنِ » و« لاَ مُسْلِمَيْنِ عِنْدِي » ، وَإِنْ كان جمع مؤنث سالماً بُنِيَ على الكسرة ، وقد يُبْنَى على الفتحة في نحو : « لاَ مُسْلِمَاتَ فِي الدَّارِ » ، وقد رُوِي بالوجهين قوله :

٦٥ـ لاَ سَابِغَاتَ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي الْمَنُونَ لَدَى ٱسْتِيْفَاءِ آجَالِ[1]

قوله : (ما اتصل به شيء) إن أريد بالشَّيء اللفظ صحَّ وصفه بالاتِّصال ، لكنه ليس تمام المعنى ، وأجيب بأنَّه على تقدير مضاف ؛ أي : مفهم تمام معناه ، وبأنهم قد يصفون الألفاظ بصفات معانيها ، وإن أُرِيدَ به المعنى ففي وصفه بالاتِّصال الذي هو العمل تَجَوُّز . أفاده بعضهم .

قوله : (لا سابغات . . . إلخ) هو من البسيط ، و(السَّابغات) : جمع سابغة بمعنى الدُّروع الواسعة ، (ولا جأواء) : بفتح الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو ممدوداً ، يقال : كتيبة جأواء ؛ أي : يعلوها السَّواد لكثرة الدُّروع ، و(الباسلة) : صفة له ؛ أي : شجعان من البَسَالة وهي الشَّجاعة ، و(تقي المنون) أي : تَرُدُّ الموت (لدى استيفاء . . . إلخ) أي : عند استكمال الأعمار . أفاده العيني .

---

(١) لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

اللغة : « **سابغات** » أراد دروعاً سابغات ؛ أي : واسعات تجلل موضعها من البدن وتغطيه كله ، فحذف =

ص ـ وَلَكَ فِي نَحْوِ : « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا بالله » : فَتْحُ الأَوَّلِ ، وَفِي الثَّانِي : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، كَالصِّفَةِ فِي نَحْوِ : « لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ » وَرَفْعُهُ ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لاَ » ، أَوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ ، اُمْتَنَعَ الْفَتْحُ .

ش ـ إذا تكررت « لا » مع النكرة جاز في النكرة الأُولى الفتحُ والرفعُ ، وإنْ فَتَحْت فلك في الثانية ثلاثة أوجه : الفتحُ ، والرفعُ ، والنصبُ .

قوله : (وفي الثّاني : الفتح والنَّصب . . . إلخ) أمَّا الفتح فعلى أنَّ (لا) الثَّانية عاملة كالأولى عمل إنَّ ، وأمَّا الرَّفع فعلى أنَّها عاملة عمل ليس ، أو أنَّها مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر ، أو معطوف على محلِّ لا مع اسمها ؛ فإنَّ محلَّهما رفعٌ بالابتداء عند سيبويه ، وأما النَّصب فبالعطف على محلِّ اسم لا ، وتكون (لا) الثَّانية زائدة بين العاطف والمعطوف . تأمَّل .

= الموصوف وأقام الصفة مكانه ، ومثله قوله تعالى : ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ : ١١] ، والواحدة سابغة « جأواء » هي الجيش العظيم « باسلة » متصفة بالبسالة وهي الشجاعة « المنون » الموت .

المعنى : يريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه ـ إذا استكملت أجلك ـ دروع واسعة تلبسها ، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف : ٣٤].

الإعراب : « **لا** » نافية للجنس « **سابغات** » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب « **ولا** » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « **جأواء** » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب « **باسلة** » صفة لجأواء ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « **تقي** » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سابغات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى ، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير : لا سابغات تقي المنون ، ولا جأواء تقي المنون ؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها « **المنون** » مفعول به لـ : تقي المذكور ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **لدى** » ظرف بمعنى عند متعلق بتقي ، ولدى مضاف و« **استيفاء** » مضاف إليه ، واستيفاء مضاف و« **آجال** » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله : « **لا سابغات** » فإن اسم « **لا** » فيه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للا جاز فيه وجهان : الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والثاني البناء على الفتح ، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح ؛ فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين .

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه :

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِيْ مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيْهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ

وَإِنْ رَفَعْتَ فلك في الثانية وجهان : الرفعُ ، والفتحُ ، ويمتنع النصبُ .

فَتَحَصَّلَ أَنَّه يجوز فتحُ الاسمين ، ورفعهما ، وفتحُ الأَوَّل ورفعُ الثاني وعكسه، وهو رفع الأول وفتح الثاني ، وفتحُ الأَوَّل ونصبُ الثاني ، فهذه خمسة أَوجه في مجموع التركيب .

فَإِنْ لم تتكرر « لا » مع النكرة الثانية ، لم يجز في الأُولى الرفع ، ولا في الثانية الفتح ، بل تقول : « لاَ حَوْلَ وَقُوَّةً ، أَوْ قُوَّةٌ » بفتح « حول » لا غير ، ونصب « قوّة » أو رفعها ، قال الشاعر :

٦٦ـ فَلاَ أَبَ وَٱبْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَٱبْنِهِ[1]

ويجوز « فَلاَ أَبَ وَابْنٌ » .

قوله : (فلا أب وابناً . . . إلخ) هو من (الطَّويل) ، والمراد به : مدح مروان الملك ، وابنه هو عبد الملك ، وتمامه :

فـلا أبَ وابنـاً مثـلَ مـروانَ وابنـهِ   إذا هـوَ بـالمجـدِ ارتـدى وتـأزرا

و(مثلَ) : بالنَّصب صفة لما قبله ، فالخبر محذوف ، أو بالرَّفع على أنَّه خبر ، و(المجد) : الكرم ، و(ارتدى) ؛ أي : لبس الرِّداء وتأزَّر ؛ أي : لبس الإزار ، والارتداء والاتزار : مثلان لما أحرزاه من صفة الكرم ، والشَّاهد فيه ظاهر .

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ اِرْتَدَى وَتَأَزَّرَا

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وأقصى ما قيل في نسبته : إنه لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٣٤٩)، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٠٣)، والمؤلف في أوضحه (١٦٥).

اللغة : « **مروان** » أراد به مروان بن الحكم « **ابنه** » أراد به عبد الملك بن مروان « **المجد** » الكرم والشرف « **ارتدى وتأزر** » كنى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوتٍ له ، وأفرد الضمير فقال : « **إذا هو ارتدى** » مع أن حقه أن يثنيه فيقول : « **إذا هما ارتديا وتأزرا** » ارتكاناً على فهم السامع ، وتعويلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً ؛ إذ كان الغرض مدحهما معاً .

المعنى : مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبساه وارتدياه .

الإعراب : « **لا** » نافية للجنس « **أب** » اسمها ، مبني على الفتح في محل نصب « **وابنا** » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة =

وإن كان اسمُ « لا » مفرداً ، ونُعِتَ بمفرد ، ولم يكن يفصل بينهما فاصلٌ ـ مثل : « لاَ رَجُلَ ظريف في الدَّارِ » ـ جاز في الصفة : الرفعُ على موضع «لا» مع اسمها؛ فَإِنَّهُمَا في موضع رفع بالابتداء ، والنصبُ على موضع اسمها ؛ فَإِنَّ موضعه نصب بـ« لا » العاملة عمل إنَّ ، والفتحُ على تقدير أنَّك رَكَّبْتَ الصفةَ مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ ، ثم أُدْخلت « لا » عليهما .

فَإِنْ فَصَلَ بينهما فاصل، أو كانت الصفةُ غيرَ مفردةٍ ، جاز الرفعُ والنصبُ ، وامتنع الفتحُ .

فالأوّل ؛ نحوُ : « لاَ رَجُلَ في الدارِ ظَرِيفٌ ، وظريفاً » .

والثاني ؛ نحوُ : « لاَ رَجُلَ طَالِعاً جَبَلاً ، وَطَالِعٌ جَبَلاً » .

[ظنَّ وأخواتها]

ص ـ الثَّالِثُ : « ظَنَّ » ، وَ« رَأَى » ، وَ« حَسِبَ » ، ....

قوله : (ظنَّ) أي : بمعنى الرُّجحان أو اليقين ، لا بمعنى : اتَّهم ، وإلا تعدَّت لمفعول واحد .

قوله : (ورأى) بمعنى عَلِمَ أو ظَنَّ ، لا من الرَّأي ، وإلاَّ تعدَّت لمفعولين تارة ، كرأى أبو حنيفة كذا حلالاً ، وإلى واحد تارة هو مصدر ، ثانيهما مضافاً إلى أوّلهما ، كرأى أبو حنيفة حِلَّ كذا ، كما أن (عَلِم) قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرَّح به الرَّضي .

= الظاهرة ، ويجوز فيه الرفع ، فيكون معطوفاً على محل لا مع اسمها ، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء « **مثل** » يروى بالرفع ؛ فهو خبر لا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا ، وخبر لا حينئذ محذوف ، والتقدير : فلا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ؛ ومثل مضاف و« **مروان** » مجرور بإضافة مثل إليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون « **وابنه** » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وابن مضاف ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « **إذا** » بمعنى إذ الدالة على التعليل « **هو** » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « **ارتدى** » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة « **وتأزرا** » معطوف على ارتدى ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً .

الشاهد فيه : قوله : « **فلا أب وابناً** » حيث عطف « **ابناً** » بالنصب على محل اسم لا ، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها ، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد بينا لك ذلك في الإعراب بياناً لا تحتاج معه إلى شيء .

وَ« دَرَى » ، وَ« خَالَ » ، وَ« زَعَمَ » ، وَ« وَجَدَ » ، وَ« عَلِمَ » ، الْقَلْبِيَّاتِ ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ .

وَيُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ ، نَحْوُ : (الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ)، وَبِمُسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ ،

قوله : (ودرى) بمعنى عَلِمَ ، والأغلب تعديها لواحد بالباء ، فإن دخل عليها همزة النَّقل ، تعدَّت إلى واحد بنفسها ، وإلى آخر بالباء، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس : ١٦] ، وتتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل بعد الاستفهام في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ٣] ، فالكاف مفعول أوّل ، والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين .

قوله : (وخَالَ) بمعنى ظَنَّ ، وبمعنى عَلم ، وهو قليل .

قوله : (وزعم) بمعنى الرُّجحان ، وهو مقرون باعتقادٍ صحَّ أم لا ، كما قاله السِّيرافي ، وقد تُستَعْمَل في القول من غير نظرٍ لذلك، كـ(زَعَم سيبويه كذا)؛ أي: قال، فإن كانت بمعنى تكفَّل، تعدَّت إلى واحد بنفسها تارة، وبالحرف أخرى، أو بمعنى: سَمِنَ أو هَزُل، فهي لازمة.

قوله : (ووَجد) بمعنى عَلِم ، لا بمعنى أصاب ، وإلا تعدَّت لواحد ، ولا بمعنى استغنى ، أو حزن ، أو حقد ، وإلا كانت لازمة .

قوله : (ويُلْغَيْنَ برجحان) قال الحفيد : إنَّما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها ؛ لأنَّها ضعيفة ، ووجه ضعفها أنَّ معانيها قائمة بجارحة ضعيفة ، وهي القلب ، ثُمَّ ينضمُّ إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولين ، أو توسُّطها بينهما ، والعامل إذا تأخَّر عن المعمول ـ ولو كان قوياً ـ يحصل له نوع ضعف ؛ بدليل : (لزيد ضربت) ، وامتناع : (ضربت لزيد) ، فجاز إلغاؤها ، ولا كذلك غيرها من الأفعال . اهـ، وبه يُعلَم جواب ما يقال : لِمَ ضعفت هذه الأفعال بما ذكر حتَّى أُبطِلَ عملها بخلاف كان وأخواتها ؟ . اهـ يس .

قوله : (برجحان) محلُّ ذلك ما لم يؤكَّد العامل المتأخِّر أو المتوسِّط بمصدر منصوب ، وإلا فلا يحسن الإلغاء ، قال الرَّضي : وتأكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح ؛ إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التَّنافي . اهـ

نَحْوُ : (وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ)

وَإِن وَلِيَهُنَّ « مَا » أَوْ « لاَ » أَوْ « إِنِ » النَّافِيَاتِ ، أَوْ لاَمُ الابْتِدَاءِ ، أَوِ الْقَسَمُ ، أَوِ الاسْتِفْهَامُ ـ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وُجُوباً ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيقاً ، نَحْوُ : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ .

ش ـ الباب الثالث من النواسخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معاً ، وهو أفعالُ القلوب .

وهي : « ظن » ، نحو : ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء : ١٠٢] ، و« رَأَى » ، نحو : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج : ٦ـ٧] ، وقول الشاعر :

٦٧ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[1]

قوله : (أو الاستفهام) إطلاقه يشمل الاستفهام بـ(هل) ، وفيه خلاف ، واستشكل تعلُّق الفعل بالاستفهام في نحو : علمت أزيد عندك أم عمر ؛ لاستحالة الاستفهام عمَّا أُخبِر أنَّه علمه ، وأجيب بأنَّ هذا الاستفهام صوريٌّ لا حقيقي ، والمعنى : علمت الذي هو عندك من هذين ، أو أن في الكلام حذف مضاف ؛ أي : جواب هذا الكلام ، فتأمل .

قوله : (وهو أفعال القلوب) أي : الأفعال التي معناها قائم بالقلوب ، فالمراد بالأفعال : الأفعال الاصطلاحية ، فلا يَرِدُ أن التحقيق : أنَّ العِلم والظَّنَّ من الكيفيَّات ، لا من الأفعال . اهـ من خط الشَّنواني .

قوله : (مثبوراً) أي : هالكاً أو مصروفاً عن الخير . اهـ « جلالين » .

قوله : (إنَّهم يرونه) أي : يظنون العذاب بعيداً ؛ أي : غير واقع ، ونراه ؛ أي : نعلمه قريباً ؛ أي : واقعاً لا محالة .

قوله : (رأيت الله . . . إلخ) من الوافر ، ومحاولةً وجنوداً : منصوبان على التمييز ؛ أي : من حيث المحاولة ؛ أي : القدرة .

---

(١) هذا البيت لخداش بن زهير ، أحد بني بكر بن هوازن ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٨) .

اللغة : « **محاولة** » تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة ، وتطلق أيضاً على القوة ، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله تعالى « **وأكثرهم جنوداً** » يروى في مكانه « **وأكثره جنوداً** » ويروى « **وأكثرهم عديداً** » .

الإعراب : « **رأيت** » فعل وفاعل « **الله** » منصوب على التعظيم ، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول =

و« حَسِبَ » ، نحو : ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور : ١١] .

و« دَرَى » ، كقول الشاعر : [من الطويل]

٦٨ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطِ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ[(١)]

قوله : (دريت الوفي . . . إلخ) (التاء) نائب فاعل سادَّة مسدَّ المفعول الأوَّل ، و(الوفي) : مفعوله الثَّاني ، وهو صفة مشبهة ، و(العهدُ) بالرَّفع على الفاعلية ، وبالنَّصب على التَّشبيه بالمفعول به ، وبالجرِّ على الإضافة ، و(عرو) : منادى مرخَّم بحذف التاء والأصل : عروة .

وقوله : (فاغتبط) جواب شرط مقدَّر ؛ أي : إن دريت فاغتبط ، والغبطة : تمني مثل حال المغبوط من غير إرادة الزَّوال ، بخلاف الحسد ، و(بالوفاء) متعلِّق بما بعده . اهـ

= « أكبر » مفعول ثان لرأيت ، وأكبر مضاف و« كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و« شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو حرف عطف ، وأكثر : معطوف على أكبر ، وأكثر مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « جنوداً » تمييز .

الشاهد فيه : قوله : « **رأيت الله أكبر** . . . » فإن « **رأيت** » في هذه العبارة قول دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين ، على ما بيناه في الإعراب .

(١) لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣)، وابن عقيل (رقم ١٢٠)، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧١)، وفي شذور الذهب (رقم ١٨١) .

اللغة : « **دريت** » فعل ماض مبني للمجهول ، ومعناه هنا معنى علم « **الوفي العهد** » الذي يوفي بما يعاهد عليه ولا يخلفه « **فاغتبط** » أمر من الاغتباط ، وهو في الأصل : أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه ، والمراد هنا السرور .

المعنى : إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده ، واستيقنوا ذلك منك ، فلا يداخلهم فيه شك ؛ فيلزمك أن تقر بذلك عيناً ، وتمتلىء به سروراً .

الإعراب : « **دريت** » درى : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول « **الوفي** » مفعول ثانٍ لـ : درى ، والوفي مضاف و« **العهد** » مضاف إليه « **يا** » حرف نداء « **عرو** » منادى مرخم ، وأصله عروة ، مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، في محل نصب « **فاغتبط** » الفاء حرف عطف ، واغتبط : فعل أمرٍ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **فإن** » الفاء حرف دال على التعليل إن : حرف توكيد ونصب « **اغتباطاً** » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « **بالوفاء** » جار ومجرور متعلق باغتباط « **حميد** » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **دريت الوفي** . . . » فإن درى في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل ، فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله : الوفي ، على ما بيناه في الإعراب .

=

و« خَالَ » ، كقوله : [من الطويل]

٦٩ـ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرَا[1]

و« زَعَمَ » ، كقوله :

٧٠ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا[2]

قوله : (راعي الحمولة) راعي نائب فاعل (يُخَال) وهو مفعوله الأوَّل ، ومفعوله الثاني طائراً . اهـ ش . فيُخال بضم أوَّله ، والأظهر ما ذكره الدَّلجموني من أنَّه بفتح أوَّله ، والباء زائدة في المفعول الأوَّل ، وراعي : فاعل ، و(طائراً) مفعوله الثَّاني ، و(الحَمولة) بفتح الحاء المهملة : البعير الذي يحمل عليه ، وقد يُستعمَل في الفرس والبغل والحمار ، وقد تطلق الحمولة على جماعة الإبل كما في « المصباح » ، والحمولة بالضَّمِّ : الأحمال .

قوله : (زعمتني شيخاً . . . إلخ) هو من (الخفيف) ، وياء المتكلِّم مفعول أوَّل ،

---

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ

والبيت للنابغة الذبياني، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه، وهو من شواهد سيبويه (١/٥٨).

اللغة : « **بيوتي** » جمع بيت « **يفاع** » هو المرتفع من الأرض العالي « **ممنع** » لا يناله أحد « **يخال** » يظن « **الحمولة** » الركائب .

المعنى : يقول : إني في مكان بعيد عن أن تناله ؛ لأنه مرتفع شديد البعد ؛ حتى إن الناظر إليه ليظن راعي ركائبنا طائراً ، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عالٍ يرى الكبير صغيراً ، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء .

الإعراب : « **حلت** » حل : فعل ماض ، التاء علامة التأنيث « **بيوتي** » بيوت : فاعل حل ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وبيوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **في يفاع** » جار ومجرور متعلق بحل « **ممنع** » صفة ليفاع، وصفة المجرور مجرورة « **يخال** » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **به** » جار ومجرور متعلق بيخال ، أو بمحذوف حال « **راعي الحمولة** » راعي : نائب فاعل ليخال ، وهو المفعول الأول ، وراعي مضاف و« **الحمولة** » مضاف إليه « **طائراً** » مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **يخال راعي الحمولة طائراً** » فإن يخال في هذه العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، أولهما قوله : « راعي الحمولة » الذي وقع نائب فاعل ؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله : « طائراً » وهذا واضح من إعراب البيت الذي قدمناه .

(٢) هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٩)، والمؤلف في =

و« وَجَدَ » ، كقوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل : ٢٠] .

و« عَلِمَ » ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة : ١٠] .

ومن أَحكام هذه الأَفعال أَنَّه يجوز فيها : الإِلغاء ، والتعليق .

فأَمَّا الإِلغاء : فهو عبارة عن إِبطال عملها في اللَّفظ والمحلِّ ؛ لتوسُّطِهَا بين المفعولين ، أو تأخرها عنهما .

مثالُ توسُّطِهَا بينهما كقولكَ : « زَيْداً ظَنَنْتُ عَالِماً » بالإِعمال ، ويجوز « زَيْدٌ ظننت عالمٌ » بالإِهمال ، قال الشاعر :

٧١ـ أَبِالأَرَاجِيزِ يَا بْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ ؟[1]

و(شيخاً) : المفعول الثاني ، و(يدِب) : بكسر الدَّال المهملة ، من باب ضرب يضرب ؛ أي : يدرج في المشي درجاً رويداً .

قوله : (أبالأراجيز . . . إلخ) هو من (البسيط)، والهمزة للتوبيخ والإنكار، و(الأراجيز) :

أوضحه (رقم ١٨٥)، وفي شذور الذهب (رقم ١٧٩) .

اللغة : « **زعمتني** » ظنتني « **شيخاً** » الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب ، ويقال للإنسان: شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين « **يدب دبيباً** » يمشي مشياً متقارباً ، ويسير سيراً ضعيفاً .

المعنى : ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني ، وضعفت قوتي ، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر ؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قوياً لا يقال عنه شيء من ذلك .

الإعراب : « **زعمتني** » زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « **شيخاً** » مفعول ثان « **ولست بشيخ** » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبني على الضم في محل رفع ، والباء حرف جر زائد ، وشيخ خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال «**إنما**» أداة حصر لا محل لها من الإعراب « **الشيخ** » مبتدأ « **من** » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « **يدب** » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول « **دبيباً** » مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو قوله : « **يدب** » .

الشاهد فيه : قوله : « **زعمتني شيخاً** » فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله : « **شيخاً** » وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت .

(١) هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري . =

فـ« اللُّؤْمُ » : مبتدأ مؤخر ، و« في الأَراجيز » في موضع رفع ؛ لِأَنَّه خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وأُلْغِيَتْ « خِلْتُ » لتوسطها بينهما ، وهل الوجهان سواء ، أَو الإعمال أَرجح ؟ فيه مذهبان .

ومثالُ تأَخُّرِها عنهما قولُكَ : « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » بالإهمال ، وهو الأَرجح باتفاق ، ويجوز « زَيْداً عَالِماً ظَنَنْتُ » بالإعمال ، قال الشاعر : [من الكامل]

جمع أُرجوزة بمعنى : الرّجز ؛ أي : الأبيات المنظومة من الرَّجز ، و(اللؤم) بضمٍّ اللام وبالهمز : أن يجتمع في الإنسان الشُّح ، ومهانة النفس ، ودناءة الآباء ، وقد بالغ الشَّاعر حيث جعل المهجو ابناً للؤم ؛ إشارة إلى أن ذلك طبيعة فيه ، و(الخَوَر) بفتح الخاء المعجمة والواو ، وفي آخره راء مهملة : الضَّعف ، والمعنى : أتوعدني بالأراجيز ، وفيها اللؤم والضَّعف ؟!

= **اللغة** : « **الأراجيز** » جمع أُرْجُوْزَة ـ بضم الهمزة ـ وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز ، ويقال : لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه ، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعاً ، وانظر إلى قول الراجز :

* أَرَجَزاً تُرِيْدُ أَمْ قَصِيْداً ؟ *

« **توعدني** » تهددني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال : « **أوعده** » من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : « **أبالأراجيز** » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله : توعدني الآتي « **يا** » حرف نداء « **ابن** » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و« **اللؤم** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « **توعدني** » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « **وفي الأراجيز** » الواو : واو الحال ، و« **في** » حرف جر « **الأراجيز** » مجرور بـ : في ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **خلت** » خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل ـ الذي هو خال ـ والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « **اللؤم** » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **والخور** » معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله : « **وفي الأراجيز خلت اللؤم** » حيث توسط « **خال** » مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله : « **اللؤم** » والخبر الذي هو قوله : « **في الأراجيز** » فلما توسط الفعل بينهما ألغي عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ألبتة ؛ فكان يقول : وخلت اللؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني .

٧٢ـ الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ ؛ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا[1]

فـ« القومُ » : مبتدأ ، و« في أثري » في موضع رفع على أنَّه خبره ، وأُهْمِلَت « ظَنَّ » لتأخرها عنهما .

ومتى تقدَّمَ الفعلُ على المبتدأ والخبر معاً ، لم يجز الإهمال ؛ لا تقول : (ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ) ، بالرفع ، خلافاً للكوفيين .

. . . .

(١) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « **في أثَري** » بفتح الهمزة والثاء ، معناه : خلفي يريد أنهم يتعقبونه « **خابوا** » لم ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي .

المعنى : يقول : إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلفي ؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أفلت منهم أو أوقع بهم أعظم وقيعة ، فأخيب فألهم ، وأظفر عليهم .

الإعراب : « **القوم** » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « **في** » حرف جر « **أثري** » أثر مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **ظننت** » فعل وفاعل « **فإن** » الفاء حرف دال على التفريع ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « **يكن** » فعل مضارع تام فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون « **ما** » اسم موصول : فاعل يكن ، مبني على السكون في محل رفع « **قد** » حرف تحقيق « **ظننت** » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ومفعولا ظننت هذه محذوفان ، وتقدير الكلام : فإن يحصل ويقع الذي ظننته حاصلاً « **فقد** » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « **ظفرت** » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط « **وخابوا** » الواو حرف عطف ، خاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله : « **القوم في أثري ظننت** » حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً ، وهما قوله : « **القوم في أثري** » فلما تأخر عنهما ألغى عمله فيهما ولولا هذا التأخر لعمل فيهما النصب ، فكان يقول : « **ظننت القوم في أثري** » بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول ، ونصب محل الجار والمجرور ـ وهو قوله : « **في أثري** » ـ على أنه المفعول الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

ونظير هذا البيت قول أبي أسيدة الدبيري : [من الطويل]

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

فقد تأخر « يزعمان » ـ وهو العامل ـ عن المبتدأ والخبر ـ وهما قوله : « هما سيدانا » ـ فألغى العامل بدليل أن الواقع مبتدأ هو ضمير الرفع ، ورفع « سيدانا » بالألف .

وأمَّا التعليق : فهو عبارة عن « إبطال عملها لفظاً لا مَحلاً » ؛ لاعتراض ما لَهُ صَدْرُ الكلامِ بينها وبين مَعْمُولَيْهَا .

والمراد بما له صَدْرُ الكلام « ما » النافية ، كقولك : « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائم » ، قال الله تعالى : ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء : ٦٥]، فـ« هؤلاء » : مبتدأ ، و« ينطقون » : خبره ، وليسا مفعولاً أَوَّلاً وثانياً .

و« لا » النافية ، كقولك : « عَلِمْتُ لاَ زَيْدٌ قَائم ولا عَمْرٌو » .

و« إنِ » النافية ، كقوله تعالى : ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء : ٥٢] ؛ أَي : ما لبثتم إلاَّ قليلاً .

ولامُ الابتداء، نحو : « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ »، وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

ولامُ القسم ، كقول الشاعر :

٧٣ـ وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ لَتَـأْتِيَـنَّ مَنِيَّتِـي إِنَّ الْمَنَـايَـا لاَ تَطِيشُ سِهَـامُهَـا[1]

قوله : (ولا النَّافية) أي : إذا وقعت في جواب قسم كما في « المغني » ، وقيل : لها الصَّدر مطلقاً ، وقيل : ليس لها مطلقاً .

قوله : (ولقد عَلِمت لتأتينَّ . . . إلخ) هو من (الكامل)، و(اللام) تسمَّى : لام جواب القسم، و(المنية): فاعل ، وقال بعضهم : لتأتينَّ جواب (عَلِمتُ) المنزَّل منزلة القسم ؛ إذ المقصود التَّوثق، وهو يحصل بذلك ، والمنزَّل منزلة الشَّيء بمثابته ، فتكون اللام للقسم ، واعتُرِضَ جعل هذا من التَّعليق ، مع أنَّ جواب القسم لا محلَّ له من الإعراب ، وأجيب بأنَّ القسم وجوابه معاً في محلِّ مفعولي علمت ، والذي لا محلَّ له هو جواب القسم وحده ، و(**تطيش**) بفتح التاء : مضارع طاش ، من باب باع ، قال في « المصباح » : طاش السَّهم عن الهدف طيشاً : انحرف عنه ، فلم يصبه فهو طائش . اهـ، والمراد أنَّ منيته لا بدَّ منها ؛ لأنَّ المنايا لا بدَّ من حصولها .

---

(١) هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٢٦)، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٨)، وفي شذور الذهب (رقم ١٨٠)، وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله :

عَفَـتِ الـدِّيـارُ مَحَلُّهَـا فَمُقَـامُهـا بِمِنـىً تَـأَبَّـدَ غَـوْلُهـا فَـرِجـامُهَـا =

والاستفهامُ ، كقولك : « عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ » ، وكذلك إذا كان في الجملة اسمُ استفهام ، سواء كان أحَدَ جزأي الجملة ، أو كان فَضْلَةً .

فَالأَوّل نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ [طه : ٧١] .

والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] ؛ فـ« أيَّ منْقلب » : منصوب بـ« ينقلبون » على المصدرية ؛ أَي : ينقلبون أيَّ انقلاب ، و« يعلم »

قوله : (على المصدرية) اعتُرِض بأنَّ الأولى على المفعولية المطلقة ، وأجيب بأنَّ (أياً) بحسب ما تضاف إليه ، وهي هنا مضافة إلى مصدر . أفاده ش .

= **اللغة** : « **منيتي** » المنية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، من مَنَى يَمْنِي ـ بوزن رَمَى يَرْمِي ـ ومعناه قدر ، ولحقتها التاء ؛ لأنها قد صارت اسماً ، ولو كانت باقية على الوصفية لما لحقتها التاء ؛ لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث غالباً كجريح وقتيل وطريد ، وضريح بمعنى طريد ، وصريع ووليد « **لا تطيش** » لا تخيب ، بل تصيب المرمى « **سهامها** » السهام : جمع سهم ، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة .

المعنى : إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً ؛ لأن الموت نازل بكل إنسان ولا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « **لقد** » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « **علمت** » فعل وفاعل « **لتأتين** » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « **منيتي** » منية : فاعل تأتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « **إن** » حرف توكيد ونصب « **المنايا** » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « **لا** » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **تطيش** » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **سهامها** » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله : « **علمت لتأتين منيتي** » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ـ وهو علمت ـ قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها ، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل المفعولين ألبتة ، فكان يقول : ولقد علمت منيتي آتية ، بنصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول ، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجوداً في التقدير ، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة « **لتأتين منيتي** » لعطفت بالنصب . وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى .

معلقة عن الجملة بأَسْرِها ؛ لما فيها من اسم الاستفهام وهو أَيُّ ؛ وربما توهَّمَ بعض الطلبة انتصابَ « أيّ » بـ« يعلم » ، وهو خطأ ؛ لِأَنَّ الاستفهام له الصَّدْرُ ؛ فلا يعمل فيه ما قبله .

وَإِنَّما سُمِّي هذا الإِهمال تعليقاً ؛ لِأَنَّ العامل في قولك : « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » عاملٌ في المحل ؛ وليس عاملاً في اللفظ ؛ فهو عامل لا عامل ؛ فَشُبِّهَ بالمرأة المُعَلَّقة التي هي لا مُزَوَّجة ولا مُطَلَّقة ؛ والمرأة المعلقة : هي التي أساء زوجُها عِشْرَتها .

والدليل على أَنَّ الفعل عاملٌ في المحلِّ : أَنَّه يجوز العطفُ على محل الجملة بالنصب، كقول كُثَيِّر : [من الطويل]

٧٤ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا وَلاَ مُوْجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[1]

قوله : (كقول كُثَيِّر) بضم الكاف ، وفتح المثلثة : أحد عشاق العرب المشهورين ، وإنَّما قيل : له كثير ؛ لأنَّه كان حقيراً شديد القصر ، وكان شديد التَّعصب لآل أبي طالب ، وعَزة بفتح العين المهملة ، وتشديد الزَّاي : صاحبته ، وله معها حكايات مشهورة ، توفِّي رحمه الله سنة خمس ومائة في اليوم الذي مات فيه عكرمة مولى ابن عبَّاس ، فصُلِّيَ عليهما جميعاً ، وقال النَّاس : مات أفقه الناس ، وأشعر الناس .

---

(١) هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذي اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨)، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٨٧)، وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧)، وفي مغني اللبيب (رقم ٦٦٨) .

اللغة : « **أدري** » أعلم « **عزة** » اسم امرأة كان الشاعر يحبها « **موجعات** » جمع موجعة ، وهي المؤلمة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء ؛ لأنه لم يكن يمر بخاطري ، ولم أكن قد ذقت الأمور المؤلمة ؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هنيء البال ، وقد بقيت على حال مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هناءتي .

الإعراب : « **ما** » نافية « **كنت** » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبني على الضم في محل رفع « **أدري** » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أدري وفاعله في محل نصب خبر كان « **قبل** » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بـ : أدري ، وقبل مضاف و« **عزة** » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « **ما** » اسم استفهام مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « **البكا** » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بـ : أدري ، سدَّت مسدّ مفعوليها « **ولا** » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « **موجعات** » معطوف على محل جملة « **ما البكا** » =

فعطف « مُوجِعَاتِ » بالنصب على محل قوله : « ما البكا » الذي عُلِّقَ عن العَمَلِ فيه قولُه : « أَدْرِي » .

. . . .

* * *

= والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، وموجعات مضاف و« **القلب** » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « **حتى** » حرف غاية وجر « **تولت** » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة ، وقبل « **تولت** » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه « **ما** » في قوله : « **ما كنت أدري** » .

الشاهد فيه : قوله : « **أدري ما البكا ولا موجعات** » فإن « **أدري** » فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله : « **ما البكا** » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق هذا الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ؛ لأن رتبته التصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلهما النصب ، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه لما عطف عليهما قوله : « **موجعات** » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جاز له ذلك ، فأنت تعلم أن التابع كالمعطوف عليه ، وكالمنعوت ـ ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع والمتبوع ، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً مثلاً ، فلما كان ذلك كذلك نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب ، ولما لم يكن المتبوع ههنا منصوباً في اللفظ علمنا أن له محلاً منصوباً ، وهذا هو ما نريد إثباته بإنشاد هذا البيت في هذا الموضع ، فافهم ذلك وكن منه على ثبت ، والله ينفعك به ، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

[باب الفاعل]

ص ـ بَابٌ ؛ الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ ، كَـ« قَامَ زَيْدٌ » ، وَ« مَاتَ عَمْرٌو » ، وَلاَ يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ، وَلاَ تَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تَثْنِيَةٍ وَلاَ جَمْعٍ ، بَلْ يُقَالُ : قَامَ رَجُلاَنِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُلٌ .

وَشَذَّ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ » ، « أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ ؟! » .

وَتَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً ، كَـ« قَامَتْ هِنْدٌ » وَ« طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ ﴾ ، وَفِي الْحَقِيقِيِّ

[باب الفاعل]

قوله : (بابٌ) بالتنوين؛ أي : هذا باب ، أو نحوه .

قوله : (مرفوع) أي : على المشهور ، وجاء نصبه ورفع المفعول، نحو : كَسرَ الزجاجُ الحجرَ ، وجعله ابن الطَّراوة قياساً مطرداً ، وادَّعى بعضهم أنَّ الزُّجَاجَ هو الفاعل ، والحجر هو المفعول ؛ اعتباراً باللفظ ، وإن كان المعنى بخلافه ، ويؤيده ما قيل : إنه من القلب ، وإنَّ الإعراب أبداً على حسب العلامة التي تكون في المعرَب . اهـ يس .

قوله : (كقام زيد) أي : رفع زيد من (قام زيد) .

قوله : (وتلحقه علامة تأنيث) أي : دالَّة على تأنيث الفاعل لا الفعل ؛ إذ لا يوصف بذلك .

قوله : (إن كان مؤنثاً) أي : حقيقي التأنيث ؛ أي : تأنيثاً معنوياً ، إمَّا لفظاً أيضاً أو لا ، ولا يَرِدُ عليه ما لا يتميَّز مذكَّره من مؤنَّثه، نحو : برغوث ؛ فإنَّه لا يؤنَّث ، وإن أُريدَ به مؤنَّث كما ذكره أبو حيان ، وذكر أَنَّ ما فيه تاء التأنيث ، ولا يتميَّز مذكَّره من مؤنَّثه، نحو : نملة ؛ مؤنث ، وإن أُريد به مذكَّر ، وقد نظم بعضهم ضابطاً حسناً ، فقال :

مـا فيـهِ تَـا التَّـأنيـثِ حيثُ يُعلَـمُ ... تـذكيـرُهُ تـذكيـرُهُ محتَّـمُ
كطلحـةَ والتَّـاءُ ليسـتْ تُعْتَبَـرْ ... إلاَّ إذا ميَّـزَ أنثـى أَو ذَكَـرْ
وحيـثُ لـمْ يميِّـزوا كنملـهْ ... فـأنِّـث الكـلَّ وحـرِّر نقلـهْ
واحكـمْ بتـذكيـرِ الـذي تجـرَّدا ... مـن تـاءِ تـأنيـثٍ سـوى مـا وردَا

الْمُنْفَصِلِ ، نَحْوُ : « حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ » ، وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » ، نَحْوُ : « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » ، وَفِي الْجَمْعِ ، نَحْوُ : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾ ، إلاَّ جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا ، نَحْوُ : « قَامَ الزَّيْدُونَ » ، وَ« قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ : « مَا قَامَتْ إِلاَّ هِنْدٌ » ؛ لأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ ، كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ﴾ ، وَ﴿ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ ، وَ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ .

ش ـ لَمَّا انقضى الكلامُ في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ ، شَرَعْتُ في ذكر باب الفاعل ، وما يتعلق به من باب نائب الفاعل ، وباب التنازع ، وما يتعلق به وبباب المبتدأ والخبر ، وهو باب الاشتغال .

اعلم : أَنَّ الفاعل عبارة عن « اسم صريح ، أو مؤول به ، ....

مـؤنثـاً فـاحـرصْ علـى اتِّبـاعِ ... فـذاك مقصـورٌ علـى السَّمـاعِ

هـذا إذا كـان مجـازيَّهمَـا ... أمَّـا إذا كـانَ حقيقيَّهمـا

فـإنْ تميَّـزا فـأنِّـثْ إنْ يُـرَدْ ... مـؤنَّـثٌ واعكـسْ كهِنْـدٍ أوْ أددْ

أمَّـا إذا التَّمييـزُ صـارَ سـاقطـاً ... فـذكِّـرِ الكُـلَّ فهـاكَ الضَّـابطـا

قوله : (**شرعت**) أي : أخذت وتلبست .

قوله : (**وباب التَّنَازع**) بالجرِّ عطفاً على باب النَّائب ، ووجه تعلقه بباب الفاعل : أنَّ الفعل فيه مقدَّم على المعمول ، وذلك المعمول قد يكون فاعلاً كما يكون غير ذلك ، قلت : ولعلَّه إنَّما قدَّمَ بابَ الاشتغالِ على التَّنَازع ؛ لأنَّ الاشتغال لمَّا تعلَّق بباب الفاعل والمبتدأ ، حصل له مزيَّة عليه ، ولأنَّ المبتدأ قد تقدَّم ، وهو أحد طرفي ما له تعلُّق به ، وذكر بعده الفاعل ، فلا يناسب إلا ذكره بعدهما . تأمَّل .

قوله : (**وما يتعلق به**) معطوف على التنازع ، والضَّمير في (به) عائد على الفاعل ، وقوله : (**وبباب المبتدأ**) معطوف على الضَّمير المجرور ، ووجه تعلُّق الاشتغال بباب المبتدأ والخبر : أنَّ الاسم السَّابق يكون مبتدأ خبره ما بعده ، ووجه تعلُّقه بباب الفاعل : أنَّه يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسِّره المذكور . تدبر .

قوله : (**أنَّ الفاعل**) أي : اصطلاحاً .

قوله : (**اسم صريح أو مؤول به**) الصَّريح والمؤول به للإدخال ، لا للإخراج ،

أُسْنِدَ إليه فعلٌ ، أَو مؤوَّلٌ به ، قُدِّم عليه بالأَصالة : واقعاً منه ، أَو قائماً به » .

مثالُ ذلك « زَيْدٌ » من قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ، وَ« عَلِمَ زَيْدٌ » ؛ فالأَوَّل : اسمٌ أُسنِدَ إِليه فعل واقع منه ؛ فَإِنَّ الضرب واقع من زيد ، والثاني : اسم أُسْنِدَ إِليه فعل قائم به ؛ فَإِنَّ العلم قائم بزيد .

وقولي أَوَّلاً : « أَوْ مُؤَوَّل به » يدخل فيه نحو : ﴿أَن تَخْشَعَ﴾ في قوله تعالى : ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد : ١٦] ؛ فَإِنَّه فاعل مع أَنَّه ليس باسم ، ولكنه في تأويل الاسم ، وهو الخشوعُ .

وقولي ثانياً : « أَو مُؤَوَّل به » يدخل فيه نحو : ﴿مُّخْتَلِفٍ﴾ في قوله تعالى : ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل : ٦٩] ؛ فـ« أَلْوَانُهُ » : فاعلٌ ، ولم يُسْنَدْ إِليه فعلٌ ، ولكن أُسْنِدَ إِليه مؤول بالفعل ، وهو « مختلف » ؛ فَإِنَّه في تأويل « يختلف » .

وخرج بقولي : « مُقَدَّمٌ عليه » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « زَيْدٌ قَامَ »، فليس بفاعل؛ لأَنَّ الفعلَ المُسْنَدَ إِليه ليس مُقَدَّماً عليه ، بل هو مؤخَّرٌ عنه ، وَإِنَّما هو مبتدأ ، والفعل خبره[1] .

كما هو ظاهر . فافهم .

قوله : (أُسِند إليه فعل) أي : الفعل المصطلح عليه .

قوله : (واقعاً منه) الضَّمير في قوله : (واقعاً) عائد على الفعل باعتبار مدلوله ، وهو الحدث ، ففي الكلام من أنواع البديع الاستخدام ، وهو ذكر الشيء بمعنى ، وإعادة الضَّمير عليه بمعنى آخر .

قوله : (وخرج بقولي : مقدَّم عليه نحو : زيد من قولك : زيد قام . . . إلخ) أي : لأنَّ المسند هو الفعل وحده ، كما هو صريح كلام السعد ؛ لا أن الفعل مسند إلى ضميره ، وهما مسندان إلى زيد ، ومثله شبهه ، ولو سُلِّمَ ، فإسناد الجملة يتضمَّن إسناد الفعل في ضمنها ، بل هو المقصود بالإسناد ، فيصدق أنَّه أُسند إليه فعل ، أو ما في تأويله ، فيحتاج إلى إخراجه ، ولو سلم . . فهو لدفع التَّوهُّم ، فدعوى أنَّ ذلك كلام ظاهري ممنوع . اهـ يس .

ومراده : رد اعتراض الدَّماميني .

---

(١) يريد الفعل مع فاعله ؛ أي الجملة ، لكن لما كان الفاعل ضميراً مستتراً والفعل مذكور في الكلام ، وهو=

وبقولي : « بالأَصالة » نحوُ : « زَيْدٌ » من قولك : « قَائِمٌ زَيْدٌ » ؛ فَإِنَّه وَإِن أُسْنِدَ إِليه شيءٌ مؤول بالفعل ، وهو مُقَدَّم عليه ، لكنْ تقديمُه عليه ليس بالأصالة ؛ لِأَنَّه خبَر ؛ فهو في نية التأخير .

وخرج بقولي : « واقعاً منه . . . إلخ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « ضُرِبَ زَيْدٌ » ؛ فَإِنَّ الفعل المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه ، وليس واقعاً منه ولا قائماً به .

وَإِنَّما مثَّلتُ الفاعلَ بـ« قَامَ زَيْدٌ » ، و« مَاتَ عَمْرٌو »؛ لِيُعْلَمَ أنَّه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أَنَّ مُسَمَّاهُ أَحْدَثَ شيئاً ، بل كونه مُسْنَداً إليه على الوجه المذكور ، أَلاَ ترى أَنَّ عمراً لم يُحْدِثِ الموتَ ، ومع هذا يُسَمَّى فاعلاً .

وإذ قد عَرَفْتَ الفاعل ، فاعلم أَنَّ له أحكاماً :

أَحدها : أَنَّه لا يتأخر عَامِلُهُ عنه ؛ فلا يجوز في نحو : « قَامَ أَخَوَاكَ » أَنْ تقول : أَخَوَاكَ قَامَ ، وَقد تضمَّن ذلك الحدُّ الذي ذكرناهُ ، وَإِنَّما يقال : أَخَوَاكَ قَامَا ، فيكون أخواك مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبره .

الثاني : أَنَّه لا يلحق عَامِلَهُ علامَةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ : فلا يقال : « قَامَا أَخَوَاكَ » ، وَلا « قَامُوا إِخْوَتُكَ »، ولا « قُمْنَ نِسْوَتُكَ » ، بل يقال في الجميع : « قام » بالإفراد ، كما يقال في الإفراد : « قَامَ أَخُوكَ »، هذا هو الأَكثر .

ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلاماتِ بالعامل : فِعْلاً كان ، كقوله عليه أفضل الصلاة

قوله : (**أحكاماً**)جمع حُكم بمعنى : محكوم به .

= الجزء الأهم ، نسب الحكم إليه ، وسيأتي بعد سطور يقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح .

ومن هذا الباب قول الشاعر : [من الطويل]

صَـدَدْتِ فَـأَطْـوَلْـتِ الصُّـدُوْدَ وَقَلَّمَـا ... صُـدُوْدٌ عَلَـى طُـوْلِ الصُّـدُوْدِ يَـدُوْمُ

فإن قوله : (صدود) مبتدأ والجملة من (يدوم) وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر ، وأما (قلَّ) فلا فاعل له ؛ لأن « ما » قد كفّته عن طلب الفاعل ، وبعض العلماء يجعل « ما » مصدرية والمصدر المنسبك منها ومما بعدها فاعل قلَّ ، والتقدير : وقلَّ دوام وصل على طول الصدِّ .

والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار » ، أو اسماً كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟! »، قال ذلك لَمَّا قال له وَرَقَةُ بن نَوْفَل : وَدِدْتُ أَنْ أكونَ معكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ ، وَالأَصل : أَوَمُخْرِجُوْيَ هُم ، فقلبت الواو ياء ، وأُدغمت الياءُ في الياء[1] ، والأَكْثر أنْ يقال : يَتَعَاقَبُ فيكم ملائكة ، أَوْمُخْرِجي هُمْ ـ بتخفيف الياء ـ .

والثالث : أَنَّه إذا كان مؤنثاً لحق عَامِلَهُ تاءُ التأنيثِ الساكنة إنْ كان فعلاً ماضياً ، أو المحركة إنْ كان وَصْفاً ؛ فتقول : « قَامَتْ هِنْدٌ » ، و« زَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ » .

قوله : (يتعاقبون فيكم ملائكة . . . إلخ) اعُتِرض بأنَّ هذا مختصر من حديث طويل رواه البخاري وغيره ، ولفظه : « إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم ؛ ملائكة . . . إلخ » ، فعليه الواو ضمير ، ومعنى يتعاقبون : تأتي طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى عقب الثّانية .

قوله : (أَوَمُخْرجيَّ هم) بفتح الواو ؛ لأنَّها للعطف ، وقدِّمت همزة الاستفهام ؛ لصدارتها ، وقيل : الهمزة في محلِّها ، والمعطوف عليه محذوف ، والتّقدير : أَمُعاديَّ ومخرجيَّ هم ؟ والهمزة للاستفهام الإنكاري .

قوله : (ورقة بن نوفل) هو ابن عم خديجة رضي الله تعالى عنها ، مات قبل الرِّسالة على الصَّحيح ، فليس بصحابي رحمه الله تعالى .

قوله : (وددتُ أن أكون . . . إلخ) لعلَّ ما ذكره المصنِّف رواية لبعضهم ، أو رواية بالمعنى ، وإلا فالذي في « البخاري » وشروحه : (يا ليتني فيها جذعاً ، يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك) ، فقال ﷺ : « أومخرجيَّ . . . إلخ » .

قوله : (والأصل : أومخرجوي هم) أي : الأصل الثّاني ، أمَّا الأوّل أومخرجوني ، سقطت النون ؛ للإضافة ، فصار مخرجوي .

قوله : (فقلبت الواو ياء ، وأدغمت . . . إلخ) وكسرت الجيم للمناسبة، و(مخرجي) : اسم فاعل مضاف لياء المتكلِّم مبتدأ ، و(هم) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، ويجوز ـ كما في شروح البخاري ـ جَعْل هم مبتدأ خبره (مخرجي) ، ولا يجوز العكس ؛ لأنَّه يلزم عليه الإخبار عن النَّكرة بالمعرفة . تأمَّل .

---

(١) ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة .

ثم تارةً يكون إلحاق التاء جائزاً ، وتارة يكون واجباً .

فالجائز في أربع مسائل :

إحداها : أَنْ يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازيَّ التأنيث ، ونعني به ما لا فَرْج له ، تقول : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وطَلَعَ الشَّمْسُ، والأَوّل أَرْجَحُ ، قال الله تعالى : ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [يونس : ٥٧]، وفي آية أخرى : ﴿ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ ﴾ (١) [الأنعام : ١٥٧] .

والثانية : أَنْ يكون المؤنث حقيقيَّ التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلاَّ ، وذلك كقوله : « حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ » ويجوز : « حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ » والأَوَّل أَفْصَحُ .

والثالثة : أَنْ يكون العامل نعم أَوْ بئس، نحو: « نِعْمَتِ الْمَرأَةُ هِنْدٌ » و« نِعْمَ الْمَرأَةُ هِنْدٌ».

والرابعة : أَنْ يكون الفاعلُ جَمْعاً، نحو: « جَاءَت الزُّيُودُ »، و« جَاءَ الزُّيُودُ »، و« جَاءَتِ الْهُنُودُ » ، و« جَاءَ الْهُنُودُ » ؛ فمن أَنَّثَ فَعَلى معنى الجماعة ، ومن ذَكَّرَ فَعَلَى معنى الجمع .

ويُسْتَثْنَى من ذلك جمعا التصحيح ؛ فَإِنَّه يُحْكَمَ لهما بحكم مفرديهما؛ فتقول : « جاءت

قوله : (**أن يكون الفاعل جمعاً نحو : جاءت الزيود . . . إلخ**) المراد بالجمع : ما يدلُّ على جماعة ؛ ليدخل فيه اسم الجمع ، واسم الجنس .

(فائدة)

قال ابن جني : إذا أنَّث الجمع أعدت إليه الضَّمير مؤنثاً ، وإن ذكَّرته أعدته إليه مذكَّراً ، تقول : قامت الرِّجال إلى أخواتها ، وقاموا إلى أخواتهم . ا هـ يس .

قوله : (**وجاءت الهنود**) لم يعتبر التَّأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ؛ لأنَّ المجازيَّ الطَّارئ أزال حكم الحقيقي ، كما أزال التَّذكير الحقيقي في رجال . اهـ يس .

قوله : (**ويستثنى من ذلك جمعَا التَّصحيح**) أي : اللذان حصل فيهما شروط ذينك الجمعين ، فلا ينافي ما صرَّح به بعضهم من جواز الوجهين في (أرضين) و(عزين) و(سنين) ، ومن جوازهما في نحو : جاء البنون ؛ لأنَّه لما تغير فيه بناء الواحد بحذف همزته ، شَابَهَ الجمع المكسَّر لفظاً ، فأُعطِي من أحكامه حظًّا ، فجاز إلحاق التاء بفعله كما

---

(١) وردت هذه الجملة في الآيتين (٧٣ و٨٥) من سورة الأعراف ، وكلتاهما بتأنيث الفعل بالتاء ، وفي الآية : ﴿ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ ﴾ [الأنعام : ١٥٧] بحذف التاء .

الهِنْدَاتُ » بالتاء لا غير ، كما تفعل في « جاءت هند » و« قام الزَّيْدُونَ » بترك التاء لا غير ، كما تفعل في « قام زيد » .

والواجبُ فيما عدا ذلك ، وهو مسألتان :

إحداهما : المؤنثُ الحقيقيُّ التأنيث الذي ليسَ مَفْصُولاً ولا واقعاً بعد نعم أَو بئس ، نحو : ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران : ٣٥] .

الثانية : أَنْ يكون ضميراً متصلاً ، كقولك : « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » .

وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « ما قام إلا هندٌ » الوجهان ، ويترجح التأنيث ، كما في قولك : « حَضَر الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ » ، ولكنهم أوْجَبوا فيه تَرْكَ التاء في النثر ؛ لأن ما بعد « إلاَّ » ليس الفاعلَ في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّرٍ قبل إلاَّ ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مُذَكَّرٌ ، فلذلك ذُكِّرَ العاملِ ، والتقدير : ما قام أَحَدٌ إلا هند .

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يَطَّرِدُ فيها حَذْفُ الفاعلِ .

قال تعالىٰ : ﴿ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس : ٩٠] ، وبهذا ينحلُّ قول بعضهم ملغزاً في ذلك : [من الطويل]

أيا فاضِلاً قدْ حازَ كلَّ فضيلةٍ ... ومَنْ عندهُ حَلُّ العويصِ يُرَادُ

أين جمعُ تذكيرٍ يجيءُ مصحَّحاً ... وفي فعلهِ تاءُ الإناثِ تُزاد ؟

قوله : (**ليس الفاعل في الحقيقة**) أي : بل بحسب الظَّاهر ؛ إذ هو في الحقيقة بدل كما سيصرِّح به ، فلا تنافي بين كلاميه كما هو ظاهر ، خلافاً لما ذكره الدَّلجموني .

قوله : (**وهذا أحد المواطن الأربعة . . . إلخ**) وقد زيد عليها مواضع ، ونظمت الجميع فقلت : [من الطويل]

لقدْ جاءَ حذفُ الفاعلِ اعلمْ بستَّةٍ ... بفاعلِ فعلٍ للجماعةِ يُذْكَرُ

مؤنثهُ أيضاً وفاعلُ مصدرٍ ... تَعجَّبْ أَنِبْ واستثنِ حقَّاً فتشكَرُ

وحالَينِ للتفصيلِ قامَا مُقامَهُ ... كما رجلٍ في بيتِ شعرٍ يُكررُ

وزيدَ عليها أَن يؤخَّرَ فاعلٌ ... مع السَّبقِ للفعلينِ وهو مقرَّرُ

والثاني : فاعلُ المصدر كقوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد : ١٤ـ١٥]، تقديره : أو إطعامُهُ يتيماً .

الثالث : في باب النيابة ، نحو : ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود : ٤٤]، أصله ـ والله أعلم ـ وقَضَى الله الأمْرَ .

الرابع : فاعل « أفْعِلْ » في التعجب إذا دلَّ عليه مُتقدِّمٌ مثله ، كقوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم : ٣٨]؛ أي : وأبصر بهم ، فحذف « بهم » من الثاني؛ لدلالة الأول عليه ، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور .

ص ـ وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازاً، نَحْوُ : ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ ، و (كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ) ، وَوُجُوباً نَحْوُ : ﴿۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ ، وَ« ضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَـ« ضَرَبْتُ زَيْداً » وَ« مَا أَحْسَنَ زَيْداً » وَ« ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى »، بِخِلَافِ « أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى » .

وأشرت بقولي : (وحالين للتفصيل . . . إلخ) إلى ما ذكره السّيوطي عن ابن هشام في قول الشاعر :

* فتلقَّفها رجلٌ رجلُ *

من أن أصله : فتلقفها النَّاس رجلاً رجلاً ، فحذف الفاعل ، فلمَّا أقيما مقامه جُعلا كشيء واحد ، فهذان حالان للتَّفصيل قاما مقام الفاعل ، وأشرت بقولي : (وزيد عليها أن يؤخر فاعل . . . إلخ) إلى ما حذف فيه الفاعل ، من نحو : ما قام وقعد إلا زيد ، إذا قدَّرت زيداً فاعلاً بأحدهما ، فإنَّه يكون فاعل الآخر محذوفاً ؛ لدلالة ذلك عليه ، ولا يقدَّر ضميراً ؛ لأنَّه إن قدر قبل (إلا) فسد المعنى ، ولا يقدَّر بعدها ؛ لأنَّها مشغولة عنه ، فتأمل[1] .

قوله : (النُّذُر) جمع نذير .

---

(١) وكذا زاد بعضهم فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون، نحو : اضرُبنَّ يا زيد ، ومثلها : اضربنَّ يا هند ، وكذا نحو قولهم : اضربُوا القومَ ، واضربا القوم ، واضربي القوم ، تحذف الواو والألف لالتقاء الساكنين . ينظر : «حاشية الفاكهي على القطر» (٢/ ٦٨) .

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ جَوَازاً، نَحْوُ : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ ، وَوُجُوباً نَحْوُ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ .

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ « نِعْمَ » أَوْ « بِئْسَ » فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِأَلْ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ، نَحْوُ : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ ، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

ش ـ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقُّهما أن يتصلا ، وحَقُّ المفعول أن يأتي بعدهما ، قال الله تعالى : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾ [النمل : ١٦]، وقد يتأخر الفاعل عن المفعول ، وذلك على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾ [القمر : ٤١]، وقول الشاعر : [من البسيط]

٧٥ـ جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[1]

قوله : (**إما معرَّف بأل الجنسية**) خرج ما فيه (أل) وليست معرفة، نحو : الله والذي . اهـ يس .

قوله : (﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾) لا يقال : إنَّ المتقين جمع مُتَّقٍ ، واللام في اسمِ الفاعل موصولة لا معرفة ؛ لأنَّا نقول : اسم الفاعل إذا كان بمعنى الثُّبوت تكون أل فيه معرَّفة ، وإنَّما تكون موصولة إذا كان بمعنى الحدوث . أفاده يس .

قوله : (﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾) أي : العلمَ والنبوةَ، لا المال؛ إذ الأنبياء لا يورثون .

قوله : (**جاء الخلافة . . . إلخ**) فاعل (جاء) ضمير الممدوح ، و(**قدراً**) ؛ أي : مقدَّرة من غير سعي ، قال ابن عصفور : ويحتمل أن تكون (أو) للشك ، كأنَّه شكَّ هل الممدوح نال الخلافة لمّا أرادها وطلبها ، أو قدرت له من غير طلب ؛ اعتناء من الله تعالى به ، والكاف في (كما) للتشبيه ، و(ما) مصدرية ، والجملة في محلٍّ نصب على أنَّها صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : أتى الخلافة إتياناً كإتيان موسى بن عمران صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه ، و(**على قَدَرٍ**) متعلِّق بقوله : أتى ، وعلى بمعنى الباء ، والبيت لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه من قصيدة من البسيط ، وقبله :

---

(١) هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وقد =

فلو قيل في الكلام : « جاء النُّذُرُ آل فرعون » لكان جائزاً ، وكذلك لو قيل : « كما أتى موسى رَبَّهُ » ؛ لأن الضمير حينئذٍ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة ، وذلك هو الأَصلُ في عوْدِ الضمير .

والواجب كقوله تعالى : ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة : ١٢٤]، وذلك لِأنَّه لو قُدِّمَ الفاعلُ

أصبحتَ للمنبرِ المعمورِ مجلسَهُ زيناً وزينَ قبابِ الملكِ والحجرِ

ومنها :

إنـا لنـرجـو إذا مـا الغيـثُ أخلفنَـا مِنَ الخليفةِ ما نرجو منَ المطرِ
هذِيْ الأراملُ قد قضَّيتَ حاجتها فمـنْ لحـاجـةِ هـذا الأرمـلِ الـذَّكـرِ

فلما سمع عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه هذا ، قال : يا جرير ؛ والله وُلِّيتُ هذا الأمرَ وما أملك إلا ثلاث مائة ؛ مائة أخذها عبد الله ، ومائة أخذتها أم عبد الله ، يا غلام ؛ أعطه المائة الباقية ، فقال : والله يا أمير المؤمنين ؛ إنها لأحبُّ مالٍ كسبته ، ثُمّ خرج . اهـ من « شرح الشَّواهد » .

= أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم ٢٩٣)، والمؤلف في أوضحه في باب الفاعل (رقم ٢١٩)، والأشموني في باب الفاعل أيضاً (رقم ٣٧٥) .

اللغة : « قَدَر » بفتح كل من القاف والدال ؛ أي : موافقة له ، أو مقدرة .

الإعراب : « **جاء** » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « **الخلافة** » مفعول به لجاء « **أو** » حرف عطف بمعنى الواو « **كانت** » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة « **له** » جار ومجرور متعلق بـ : قدر الآتي « **قدراً** » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « **كما** » الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : حرف مصدري « **أتى** » فعل ماض « **ربه** » رب : منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل ، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى الآتي مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « **موسى** » فاعل أتى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « **على قدر** » جار ومجرور متعلق بأتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر ، مجرور بالكاف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتياناً كإتيان موسى ربه على قدر .

الشاهد فيه : قوله : « **أتى ربه موسى** » حيث قدم المفعول به ـ وهو ربّ ـ على الفاعل ـ وهو موسى ـ مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل ، وذلك لأن الضمير في هذه الحالة ـ وإن كان يعود على متأخر في اللفظ ـ عائد على متقدم في الرتبة ؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول .

هنا فقيل : « ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ » لزمَ عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : « ضَرَبَنِي زَيْدٌ » وذلك لأَنَّه لو قيل : « ضرب زَيْدٌ إِيَّاي » لزم فَصْلُ الضمير مع التَّمكن من اتِّصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز .

وقد يجب تأخيرُ المفعول [أيضاً] وذلك في نحو : « ضَرَبَ مُوْسَى عيسى »؛ لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ؛ فلو وُجِدَتْ قرينة معنوية نحو : « أَرْضَعَتِ الصُّغْرى الْكُبْرى »، و« أَكَلَ الكِمَّثْرَى مُوسى »، أَو لفظيةٌ كقولك : « ضَرَبَتْ مُوسى سَلْمَى »، و« ضَرَبَ موسى العاقِلُ عيسى »؛ جاز تقديم المفعولِ على الفاعلِ وتأخيرُهُ عنه ؛ لانتفاء اللَّبْسِ في ذلك .

واعلم: أَنَّه كما لا يجوز في مثل: « ضَرَب مُوسى عيسى »[1] أَنْ يتقدم المفعول على الفاعل وحده ، كذلك لا يجوز أن يتقدم عليه وعلى الفعل ؛ لِئَلاَّ يُتَوَهَّم أَنَّه مبتدأ وأَنَّ الفعل مُتَحَمِّل لضميره ، وأَنَّ « موسى » مفعول .

ويجوز في مثل « ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً »، و« ضربتُ عمراً » أَنْ يتقدَّمَ المفعولُ على الفعل

قوله : (قرينة معنوية نحو : أرضعت . . . إلخ) فالعقل يدرك أنَّ المرضع الكبرى ، وأنَّ موسى هو الذي أكل الكمَّثرى . اهـ

قوله : (وأكل الكمثرى) قال في « المصباح » : الكمَّثرى بفتح الميم مشددة في الأكثر ، وقال بعضهم : لا يجوز إلا التَّخفيف ، الواحدة كمثراة ، وهو اسم جنس ينون كما تنون أسماء الأجناس . اهـ

قوله : (أو لفظية كقولك : ضربت موسى . . . إلخ) فإن قلت: القرينة أمر يدلُّ لا بالوضع ، والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه ، فكيف تكون التاء قرينة لفظية ؟ قلت : يمكن أن يقال : إن التّاء موضوعة لتأنيث المسند إليه ، لا لتأنيث هذا المسند إليه بخصوصه ، فتأمل. اهـ من خطِّ ش .

---

(١) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرياً كما مثل المؤلف ، أو محلياً نحو قولك : « **ضرب هذا ذاك** »، أو « **ضرب هؤلاء هذا** » .

والفاعل ؛ لعدم المانع من ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف : ٣٠] .

وقد يكون تقديمُه واجباً ، كقوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] فأيّاً : مفعول لـ« تدعوا » مقدم عليه وجوباً ؛ لِأنَّه شرطٌ ، والشرطُ له صَدْرُ الكلام ، وتدعوا : مجزوم به .

وإذا كان الفعل « نِعْمَ » أو « بِئْسَ » وجب في فاعله :

أَنْ يكون اسماً مُعرَّفاً بالألف واللام ، نحو قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [ص : ٤٤] .

أو مضافاً لِمَا فيه أَلْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل : ٣٠]، ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [النحل : ٢٩] .

أَو مضمراً مستتراً مُفَسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف : ٥٠]؛ أي : بئس هو ـ أَي : البَدَلُ ـ بدلاً .

قوله : (أو مضمراً مستتراً) أي : وجوباً ، فلا يبرز في تثنية ولا جمع ، خلافاً لكوفيين ، ونحو : نِعْما رجلين ، ونِعْمُوا رجالاً ، فهو شاذ ، وذلك من أحكام هذا الضَّمير ، ومنها :(ألا يُتْبع بشيء من التَّوابع) ؛ لشبهه بضمير الشَّأن في قصد إبهامه ؛ تعظيماً لمعناه ، وأما نحو : (نعم هم قوماً أنتم) فشاذ ، أمَّا التَّمييز فيجوز وصفه نحو : نعم رجلاً صالحاً زيد ، نقله أبو حيان عن البسيط . اهـ يس .

قوله : (منصوبة على التَّمييز) يشترط أن تكون نكرة عامَّة ، فلو قلت : نعم شمساً هذه الشمس لم يجز ؛ لأنَّ الشمس مفرد في الوجود ، ولو قلت : شمس هذا اليوم جاز ، قاله ابن عصفور ، وفيه نظر . اهـ يس .

قوله : (﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضَّمير والتَّمييز بالظَّرف ، وهو كذلك ، ولا يُفصَل بينهما بغيره ؛ لشدَّة احتياج الضَّمير للتَّمييز . اهـ يس ، فإن قلت : قد ورد في الحديث أَنَّ إبليس لمَّا يجئ له بعض أولاده ، ويقول له : ما تركت حتَّى فرَّقت بين الرَّجل وامرأته يدنيه منه ، ويقول : نِعْمَ أنت ؛ فأين ذلك التمييز الملتزم والمخصوص ؟ أجيب : بأنَّ الحديث مخرَّج على أنَّ فاعل (نِعْمَ) ضمير مستتر فيها مميَّز بنكرة محذوفة يدلُّ عليها السِّياق ؛ أي : نعم فاتناً ، أو نعم شيطاناً ، و(أنت) هو المخصوص بالمدح ، لكن ذكر المصنِّف في « مغنيه » أنَّ حذف التَّمييز شاذ في باب (نِعم) . أفاده ش .

وإذا استوفَتْ « نعم » فَاعِلَهَا الظاهرَ ، أَو فاعِلَهَا المضمرَ وتمييزَهُ ؛ جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم ، فقيل : « نِعْمَ الرَّجُلُ زيد » و« نعم رجلاً زيدٌ » .

وإعرابه مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذي في الأَلف واللاَّم[1] .

ولا يجوز بالإِجماع أَنْ يَتَقَدَّمَ المخصوصُ على الفاعل ؛ لا يقال : « نِعْمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ » ، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ؛ لا يقال : « نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً » .

ويجوز بالإِجماع أَنْ يتقدم على الفعل والفاعل ، فتقول : « زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » .

ويجوز أَنْ تحذفه إِذا دلَّ عليه دليلٌ ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص : ٤٤]؛ أَي : هو نِعْمَ العبد .

. . . .

❋ ❋ ❋

(١) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب « **المبتدأ والخبر** » .

[نائب الفاعل]

ص ـ بَابُ النَّائِبِ عَنْ الفَاعِلِ ؛ يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ .

وَيُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقاً ، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي، نَحْوُ : « تُعُلِّمَ » ، وَثَالِثٌ نَحْوِ : « انْطُلِقَ » ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي، وَلَكَ فِي نَحْوِ : « قَالَ » وَ« بَاعَ » الْكَسْرُ مُخْلَصاً ، وَمُشَمّاً ضَمّاً ، وَالضَّمُّ مُخْلَصاً .

ش ـ يجوز حذف الفاعل : إِمَّا للجهل به ، أو لغَرَضٍ لفظي أو معنوي .

فالأَوَّل : كقولك : « سُرِقَ المَتَاعُ » ، و« رُوِيَ عن رسول الله ﷺ » ؛ إذا لم يعلم السارق والراوي .

والثاني : كقولهم : « مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ ، حُمِدَتْ سِيرَتُهُ » ؛ فَإِنَّه لو قيل : « حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ » اختلَّت السجعة .

والثالث : كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة : ١١] ، وكقول الشاعر : [من الطويل]

[نائب الفاعل]

قوله : (يجوز حذف الفاعل إِمَّا للجهل به) قابله بالغرض اللفظي والمعنوي ، فأشعر أنَّه لا يدخل تحت الغرض ، وهو كذلك ، ثم تعليل الحذف بالجهل نظر فيه المصنف بأنَّ الجهل إنما يقتضي ألاَّ يُصرَّح باسم الفاعل ، لا أَنْ يحذف ، وإنَّما يقتضي إبهامه، نحو : ضُرِب إنسان، وقُتِل حيوان، وأجيب: بأنَّه لمَّا لم يكن في ذكره مبهماً فائدة تركوه رأساً . أفاده يس .

قوله : (مَنْ طابت سريرته) قال في « الصَّحاح » : السِّرُّ : الذي يُكتَم ، والجمع : الأسرار ، والسَّريرة مثله ، والجمع : السَّرائر . اهـ، والسِّيرة بكسر السِّين الطَّريقة .

قوله : (﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ﴾) أي : توسَّعوا في المجلس ؛ أي : مجلس النبي ﷺ أو الذِّكر ؛ حتَّى يجلس من جاءكم ، وفي قراءة : (المجالس فافسحوا يفسح الله لكم في الجنة)، (﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ﴾) ؛ أي : قوموا إلى الصَّلاة وغيرها فانشزوا ، وفي قراءةٍ بضمِّ الشِّين فيهما . اهـ « جلالين » .

٧٦- وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[(١)]

فحُذفَ الفاعلُ في ذلك كله ؛ لِأَنَّه لا يتعلق غرض بذكره .

وحيث حُذِفَ فاعل الفعلِ فَإِنَّك تُقِيمُ مُقَامَه المفعول به ، وتعطيه أَحكامه المذكورة في بابه ، فتصيِّرُهُ مرفوعاً بعد أَنْ كان منصوباً ، وعُمْدَةً بعد أَنْ كان فَضْلَةً ، وواجبَ التأخير عن

قوله : (وإن مدَّت الأيدي . . . إلخ) من الطَّويل ، و(بأعجلهم) : خبر أكن ؛ أي : عَجِلهم ، و(أجشع) : مبتدأ خبره أعجل ، وهو من الجَشع بالجيم والشِّين محرَّكتين ؛ الحرص على الأكل ، قال الجوهري : هو أشدُّ الحرص .

---

(١) هذا البيت من كلام الشَّنْفَرَى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي ، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل (رقم ٧٨)، والأشموني (رقم ٢١٧)، والمؤلف في أوضحه (رقم ١١٣)، وفي مغني اللبيب (٨١٣) .

اللغة : « **أجشع القوم** » أشدهم جشعاً ، والجَشَع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع وفعله من باب فرح « **أعجل** » أراد به المتعجل السريع إلى الأكل ، ولم يرد به معنى التفضيل .

الإعراب : « **إن** » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « **مدت** » مُدَّ : فعل ماض ، مبني للمجهول ، فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، والتاء علامة التأنيث « **الأيدي** » نائب فاعل لـ : مدَّ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « **إلى الزاد** » جار ومجرور متعلق بـ : مدَّ « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **أكن** » فعل مضارع ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **بأعجلهم** » الباء حرف جر زائد ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « **إذ** » كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ، فلا محل له من الإعراب ، وقيل : هي ظرف مبني على السكون في محل نصب « **أجشع** » مبتدأ ، وأجشع مضاف و« **القوم** » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « **أعجل** » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **مدت الأيدي** » حيث حذف الفاعل ، وأقام المفعول به مقامه ، وأصل الكلام : مد القوم الأيدي، فحذف « القوم » الذي هو فاعل ؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض ، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه ، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر؛ للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل ، فإن قلت : فأين كسر ما قبل الآخر ؟ قلت : هو مقدر لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه ، وأصله : مُدِدَ - بضم الميم وكسر الدال الأولى - فأدغمت الدال في الدال .

وفي قوله : « **أعجل** » شاهد آخر للنحاة ، حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على التفضيل ؛ إذ المعنى : لم أكن بالعجلان ؛ لأن أجشع القوم العجلان .

الفعل بعد أَنْ كان جائز التقديم عليه ، ويُؤَنَّثُ له الفعل إِنْ كان مؤنثاً ، تقول في : « ضَرَبَ زيد عمراً » : « ضُرِبَ عَمْرٌو »[1] ، وفي « ضَرَبَ زيد هنداً » : « ضُرِبَتْ هِنْدٌ » .

فَإِنْ لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظَّرفُ ، أَو الجارُّ والمجرورُ ، أَو المصدرُ ، تقول : « سِيرَ فَرْسَخٌ » ، و« صِيمَ رَمَضَانُ » ، و« مُرَّ بزَيْدٍ » ، و« جُلِسَ جُلُوسُ الأَمير » .

ولا يجوز نيابة الظَّرف أو المصدر إلاَّ بثلاثة شروط :

أَحدها : أَنْ يكون مختصَّاً ؛ فلا يجوز : « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « صِيمَ زَمَنٌ » ، ولا « اعْتُكِفَ مَكَانٌ » ؛ لعدم اختصاصها .

فَإِنْ قلت : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ ، وصِيمَ زَمَنٌ طَويلٌ ، واعْتُكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ ، جَازَ ؛ لحصول الاختصاص بالوَصْف .

الثاني : أَنْ يكون مُتَصَرِّفاً ، لا ملازماً للنصب على الظرفية أَو المصدرية ؛ فلا يجوز « سُبْحَانُ اللهِ » بالضم ، على أَنْ يكون نائباً مَنَابَ فَاعِلِ فعله المُقَدَّرِ ، على أَنَّ تقديره : « يُسَبَّحُ سُبْحَانُ اللهِ » ، ولا « يُجَاءُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ »، على أَنَّ « إِذا » نائبة عن الفاعل ؛ لِأَنَّهُمَا لا يَتَصَرَّفَانِ .

قوله : (**ويؤنَّث له الفعل . . . إلخ**) ولا يرد نحو : (مُرَّ بهند) ؛ لأنَّ القائم مقام الفاعل لفظاً ـ أعني : الجار والمجرور من حيث هو ـ ليس بمؤنَّث ، ولذا لم يستثنه . اهـ يس .

قوله : (**أو المصدر**) أي : أو ناب المصدر ، ومثله اسمه ، وخرج به وصفه ، فلا يقال في (سيرَ سيرٌ حثيثٌ) : سِيْرَ حثيثٌ ، بل يجب نصبه ، وأجازه الكوفيون .

قوله : (**أن يكون مختصّاً**) أي : كلُّ واحد من الثَّلاثة ، والمتصرف من الظّروف : ما استعمل في الظَّرفية وغيرها ، والمختص منها : ما اخْتُصَّ بعَلَمية أو إضافة أو غيرهما ، والمتصرف من المجرور أَلا يلزم الجارُّ له وجهاً واحداً في الاستعمال ، كـ : (مُذ وربَّ) ، وأَلا يكون المجرور به في موضع الصِّفة أو الحال ، وما خُصَّ بقسم أو استثناء ، والمتصرف من المصادر : ما فارق النَّصب على المصدرية ، والمختصُّ : ما اختصَّ بنوع ما من الاختصاص ، كتحديد العدد ، أو كونه اسم نوع .

---

(١) ونقول في « ضربت هند زيداً » بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول : ضرب زيد .

الثالث : أَلا يكون المفعول به موجوداً ؛ فلا تقول : « ضُرِبَ الْيَوْمُ زَيْداً » خلافاً للأَخفش وللكوفيين ، وهذا الشرط أَيضاً جارٍ في الجار والمجرور ، والخلافُ جارٍ فيه أيضاً ، واحْتَجَّ المجيزُ بقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية : ١٤] ، وبقول الشاعر :

٧٧ـ وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيّاً بِذِكْرٍ قَلْبَهُ[(١)]

قوله : (**خلافاً للأخفش**) فإنَّه أجاز إنابة غير المفعول بشرط تقدُّم النَّائب كما في البيت ، لا تأخُّره كما في الآية ، وأجاز الكوفيون ذلك مطلقاً .

(فائدة)

إذا أُطلق الأخفش فهو سعيد بن مسعدة شيخ الجرمي ، وتلميذ سيبويه ، وهو الأوسط .

قوله : (**أبي جعفر**) هو من العشرة .

قوله : (**وإنَّما يرضىٰ . . . إلخ**) هو من (الرَّجز) ، و(**المنيب**) : الرَّاجع إلى عبادة ربِّه ، و(**معنياً**) أصله : معنوياً ، قُلِبَت الواو ياءً ؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء ، ثم أُدغِمَت فيها ، ثم قُلِبت الضَّمة كسرة ؛ للمناسبة .

---

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو بيت من (الرجز المشطور) ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨)، والأشموني (رقم ٣٨٩) .

اللغة : « **المنيب** » هو اسم فاعل فعله أناب ، مثل أقام فهو مقيم ، والمنيب : التائب الراجع « **معنياً** » اسم مفعول من عُنِيَ ـ بضم العين وكسر النون ـ **والمعنى** : المهتم بالأمر المشغول به .

الإعراب : « **إنما** » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **يرضي** » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « **المنيب** » فاعل يرضي مرفوع بالضمة الظاهرة « **ربه** » رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « **ما** » مصدرية ظرفية « **دام** » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب « **معنياً** » خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيت ؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل « **بذكر** » جار ومجرور وهو نائب فاعل قوله معنياً « **قلبه** » قلب : مفعول به لمعنيٍّ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله : « **معنياً بذكر قلبه** » حيث أناب الجار والمجرور ـ وهو قوله : «بذكر» ـ مناب الفاعل ، =

فأُقيم ﴿ بِمَآ ﴾ و« بذكر » مع وجود ﴿ قَوْمًا ﴾ و« قَلْبَهُ » .

وأُجيب عن البيت بِأَنَّه ضرورة ، وعن القراءة بِأَنَّها شاذة ، ويحتمل أَنْ يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغُفْرَانِ المفهوم من قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ ﴾ [الجاثية : ١٤]؛ أَي : لِيُجْزَى الْغُفْرَانُ قَوْماً ، وَإِنَّما أُقِيمَ المفعول به ، غَايَةُ ما فيه أَنَّه المفعول الثاني ، وذلك جائز .

وإِذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ شيء من هذه الأشياء مُقَامَه وجب تغييرُ الفعلِ : بضم أَوَّله ماضياً كان أَو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخره في الماضي ، وبفتحه في المضارع ؛ تقول : ضُرِبَ ، ويُضْرَبُ ، وإذا كان الفعل مبدوءاً بتاء زائدة أَو بهمزة وَصْلٍ شارك في الضم ثانيه أَوَّلَه في مسألة التاء ، وثالثُه أَوَّلَه في مسألة الهمزة ، تقول في « تَعَلَّمْتُ المسألة » : « تُعُلِّمَتِ المسألةُ » بضم التاء والعين ، وفي « انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ » : « انْطُلِقَ بزيدٍ » بضم الهمزة والطاء ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، إذا ابتُدِىءَ بالفعل قيل : ﴿ ٱضْطُرَّ ﴾ بضم الهمزة والطاء ، وقال الهذلي : [من الكامل]

٧٨ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[١]

قوله : (وعن القراءة بأنَّها شاذَّة) مبنيٌّ على أنَّ الشَّاذ ما وراء السبعة ، وهو اختيار طائفة من الفقهاء والأصوليين ، وذهب كثيرون إلى أنَّ الشَّاذ ما وراء العشرة ، فلا تكون على هذا شاذة .

قوله : (قال الهذلي) أي : الشَّاعر المنسوب لهُذيل ـ بضمٍّ أوَّله ـ : قبيلة من العرب .

قوله : (سبقوا هوي . . . إلخ) هو من قصيدة طويلة من (الكامل) رثى بها بنيه الخمسة ، وقد كانوا ماتوا في طاعون ، وأصل هوي : هواي ، (وأعنقوا) ؛ أي : تبع بعضهم بعضاً ، (فتخرِّموا) ؛ أي : اخترمتهم المنية واحداً واحداً ، وقوله : (ولكلٍّ جنب مصرع) ؛ أي : ولكلٍّ شخص مكان يصرع فيه .

= مع وجود المفعول به في الكلام ، وهو قوله : «قلبه» ، ولو أقام المفعول به لرفعه ، لكن الرواية بالنصب ، بدليل نصب الباء في « ربه » في البيت الأول ، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحدٍ ، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٧٣)، والمؤلف في أوضحه (رقم =

وإن كان الفعل الماضي ثلاثيّاً مُعْتَلَّ الوَسَطِ ـ نحو: « قال » و« باع » ـ **جاز لك فيه ثلاثُ لُغَاتٍ** :

إحداها ـ وهي الفُصْحَى ـ : كَسْرُ الأول ؛ فتقلب الأَلف ياء .

الثانية : إِشْمَامُ الكسر شيئاً من الضم ، تنبيهاً على الأصل ، وهي لغة فصيحة ، أَيضاً .

قوله : (**إشمام الكسر شيئاً من الضَّمِّ . . . إلخ**) أشار بهذا إلى أنَّ المراد بالإشمام هنا

= ٣٦٤)، وابن عقيل (رقم ٢٤٢) .

اللغة : « **هوي** » أصله هواي ، فقلب الألف ياء ثم أدغم الياء في الياء ، وهذه لغة هذيل ، والهوى : ما تهواه النفس وتميل إليه وتطلبه « **أعنقوا** » سارعوا « **تخرموا** » استأصلهم الموت « **لكل جنب مصرع** » يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت .

المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه ، وهو الموت ، وجعل الموت هوى لهم من باب المشاكلة ، ثم عزى نفسه بقوله : إن الموت يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا ؛ فلكل امرىء مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه .

الإعراب : « **سبقوا** » سبق : فعل ماض ، مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « **هوى** » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « **وأعنقوا** » الواو عاطفة ، أعنقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « **لهواهم** » اللام حرف جر ، هوى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بـ : أعنق ، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « **فتخرموا** » الفاء عاطفة ، تخرم : فعل ماض مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « **ولكل** » الواو للحال ، لكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف ، و« **جنب** » مضاف إليه « **مصرع** » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله : « **تخرموا** » فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة ، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله ، فضم التاء والخاء جميعاً ، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول .

ويستشهد النحاة بقوله : « **هوى** » على أن هذيلاً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وجمهور العرب يبقون الألف بحالها ؛ فيقولون : « **هواي** » و« **فتاي** » و« **عصاي** »، قال الله تعالى : ﴿ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه : ١٨] ، وقال جعفر بن علبة أحد شعراء الحماسة :

هَـوَايَ مَـعَ الـرَّكْـبِ اليَمَـانِيـنَ مُصْعِـدُ ... جَنِيـبٌ وَجُثْمَـانِـي بِمَكَّـةَ مُـوْثَـقُ

الثالثة : إِخْلَاصُ ضم أوله ؛ فيجب قلب الأَلف واواً ؛ فتقول : « قُولَ » و« بُوعَ »، وهي لغة ضعيفة .

إشراب الكسرة شيئاً من صوت الضَّمة ولا تغير الياء ، وبه قرأ الكسائي وهشام من السَّبعة في : قيل وغيض .

* * *

[الاشتغال]

ص ـ بَابُ الِاشْتِغَالِ ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ »، أَوْ « ضَرَبْتُ أَخَاهُ »، أَوْ « مَرَرْتُ بِهِ » رَفْعُ زَيْدٍ بِالِابْتِدَاءِ ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَصْبُهُ بِإِضمَارِ « ضَرَبْتُ »، وَ« أَهَنْتُ »، وَ« جَاوَزْتُ » وَاجِبَةَ الْحَذْفِ ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ .

وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ : « زَيْداً اضْرِبْهُ » لِلطَّلَبِ ، وَنَحْوُ : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ مُتَأَوَّلٌ ، وَفِي نَحْوِ : ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ لِلتَّنَاسُبِ ، وَنَحْوِ : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ وَ« مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ » لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ .

وَيَجِبُ فِي نَحْوِ : « إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ »، وَ« هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ »، لِوُجُوبِهِ .

وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو »؛ لِامْتِنَاعِهِ .

وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ »؛ لِلتَّكَافُؤِ .

وَلَيْسَ مِنْهُ : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ ، وَ« أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ » .

ش ـ ضابط هذا الباب : أَنْ يتقدَّمَ اسمٌ ، ....

[باب الاشتغال]

هو في اللغة : التَّلهِّي عن الشَّيء ، فكأنَّ العامل تلهَّى عن المعمول بضميره ، وسيأتي معناه اصطلاحاً في كلامه .

قوله : (وأزيدٌ ذُهِبَ به ؟) قال سم : ترك المصنِّف ـ رحمه الله ـ شرح قوله : وأزيد ذهب به ، وحاصله : أنَّه ليس من هذا الباب ؛ لامتناع عمل الفعل المذكور النَّصب في الاسم السَّابق لو سُلِّط عليه ، فيلزم فيه الرَّفع على الابتداء ، أو بفعل مضمر تقديره : أذُهِبَ زيد ذُهِبَ به . اهـ، فإن قلت : لا ينحصر المناسب في أذهب ، فليقدر هنا مناسب آخر ينصبه مثل : يلابس أو أذهب زيداً على صيغة المعلوم ، فيكون تقديره : زيداً يلابسه الذَّهاب ، أو يلابسه أحدٌ بالذَّهاب، قلنا : المراد بالمناسب مايرادف الفعل ، أو يلازمه مع اتِّحاد المسند إليه ، والاتِّحاد فيما ذكرته مفقود . قاله الجامي .

قوله : (أن يتقدَّم اسم) أراد به الجنس ، فيشمل الواحد والأكثر ، قال الرَّضي : وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدَّرين أو أكثر من نحو : زيداً أخاه ضربته ؛ أي : أهنت زيداً

ويتأخَّرَ عنه فعلٌ ، أو وصفٌ عَامِلٌ في ضميره ، أو في اسم عامل في ضميره ويكون ذلك الفعلُ بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسُلِّطَ على الاِسمِ الأَوَّل لَنَصَبَهُ .

مثالُ ذلك : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ »، أَلاَ ترى أَنَّك لو حَذَفْتَ الهاء وسَلَّطْتَ « ضَربْتُ » على « زيد » لقلت : « زَيْداً ضَرَبْتُ »، ويكون « زيداً » مفعولاً مقدماً ، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ، ومثالُه أيضاً : « زَيْداً مَرَرْتُ بهِ »؛ فَإِنَّ الضمير وَإِنْ كان مجروراً بالباء إِلاَّ أَنَّهُ في موضع نصب بالفعل .

ومثالُ ما اشتغل فيه الفعلُ بِاسْمِ عاملٍ في الضمير نحو قولك : « زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ »؛ فَإِنَّ « ضَرَبَ » عاملٌ في الأَخ نصباً على المفعولية ، والأَخ عامل في الضمير خَفْضاً بالإِضافة .

إذا تقرَّر هذا فنقول : يجوز في الاسم المتقدم أَنْ يكون مرفوعاً بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأَنْ يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكور فلا موضع للجملة حينئذٍ ؛ لِأَنَّها مُفَسِّرة .

وتقديرُ الفعل في المثال الأَوَّل : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَربته ، وفي الثاني : جاوزتُ زيداً مررت ه ، ولا تُقَدِّرْ « مَرَرْتُ »؛ لِأَنَّه لا يَصِلُ إِلى الاسم بنفسه ، وفي الثالث : أَهَنْتُ زيداً ضربت اخاه ، ولا تقدر « ضربت » ؛ لِأَنَّك لم تضرب إِلاّ الأَخ .

ضربت أخاه ، وزيداً أخاه غلامه ضربته ؛ أي : لا بست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه . اهـ، وعُلِم منه أنَّ محلَّ الجواز إن كان النَّاصب المقدَّر متعدداً بتعدُّد المشغول عنه ، فلو كان النَّاصب للأكثر فعلاً واحداً مقدَّراً امتنع ، إلا عند الأخفش كما بينه الشّاطبي . اهـ يس .

قوله : (ويتأخَّر عنه فعل . . . إلخ) لم يقل : عامل ؛ ليشمل الاسمَ ؛ لأنَّ فيه تفصيلاً ، وهو أنه إن كان وصفاً ، بأن كان اسم فاعل أو مفعول ، أو من أمثلة المبالغة عَمِلَ ، وإلا فلا، ويشترط أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله باعتبار ذاته ، وخرج بتأخُّر الفعل ما إذا تقدَّم، نحو : ضربته زيداً ؛ لأنَّ العامل لم يتأخر ، والاسم الذي عاد إليه الضَّمير لم يتقدم ، بل إنْ نُصِبَ زيدٌ فهو بدل من الهاء ، وإن رُفِعَ فهو مبتدأ خبره ماقبله .

قوله : (جاوزت زيداً مررت به . . . إلخ) اعترض بأنَّ مفهوم المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السَّير ، لا مجاوزته، كما في قوله :

واعلم أَنَّ للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ : فتارةً يترجَّح نصبه ، وتارة يجب ، وتارةً يترجَّحُ رفعه ، وتارةً يجب ، وتارةً يستوي الوجهان .

فأَمَّا تَرَجُّحُ النصب ففي مسائل :

منها : أَنْ يكون الفِعْلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ ـ وهو : الأمر ، والنهي ، والدعاء ـ كقولك : « زَيْداً اَضْرِبْهُ » ، و« زَيْداً لا تُهِنْهُ » ، و« اللَّهُمَّ عَبْدَكَ اَرْحَمْهُ » .

وإنما يترجَّحُ النصبُ في ذلك ؛ لِأنَّ الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلافُ القياس[١] ؛ لِأنَّها لا تحتمل الصدق والكذب .

وَيُشْكِلُ على هذا نحوُ قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] ؛ فَإِنَّه نظير قولك : « زيداً وعَمْراً اَضْرِبْ أخاهُمَا »، وَإِنَّما رُجِّحَ في ذلك النصبُ ؛ لكون الفعل المشغول فعلَ طَلَبٍ ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ [النور : ٢] ، والقُرَّاء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين .

أمـرُّ عـلـى الـدِّيـارِ ديـارِ ليلـىٰ ... أقبِّـلُ ذا الجِـدَارَ وذا الجِـدارَا[٢]

وأجيب عنه : بأنَّ المرور المعدَّى بالباء يفيد المجاوزة ، بخلاف المعدَّى بـ(على) ؛ فإنَّه يُستَفَاد منه المحاذاة كما في البيت . تأمل .

قوله : (**فعل طلب**) أي : بنفسه أو بغيره ، لا فرق بين طلب الفعل والتَّرك ، والمراد : الطَّلب ولو بصيغة الخبر ، نحو : (زيد غفر الله له) ، أو (لا يعذِّبه الله) .

قوله : (**لأنَّها لا تحتمل الصِّدق والكذب**) هذا ناشئ عن التباس الخبر المقابل للإنشاء بخبر المبتدأ ، وهو ممنوع ؛ لتصريحهم بوقوع الظَّرف خبراً في نحو : أزيد عندك ، مع أنَّه لا يحتمل الصِّدق والكذب .

قوله : (﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾) لمَّا كانت السَّرقة تُفعَل بالقوة ، والرَّجل أقوى من

---

(١) لكنه جائز ، فلهذا لم يمتنع الرفع ، بل ضُعِّفَ بسببين : مخالفة القياس ، ووجود خلاف بين النحاة ، وإن كان الراجح عندهم الجواز من قِبَلِ أنَّ حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف .

(٢) البيت من البحر الوافر ، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص١٣١ ، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٧ .

وقد أُجيب عن ذلك بِأَنَّ التقدير : مما يُتْلَى عليكم حُكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ؛ فـ« السارق والسارقة » : مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور ، و« اقطعوا » : جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقمْ عملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أُخرى ، ومثلُه : « زيدٌ فقيرٌ فأعْطِهِ »، و« خالدٌ مَكْسُورٌ فَلا تُهِنْهُ »، وهذا قولُ سيبويه .

وقال المبرد : « أَلْ » موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدلَّ على السبَبِيَّة ، كما في قولك : « الذي يأتيني فله درهم » ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدَّم أَنَّ شَرْطَ هذا الباب أَنَّ الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه .

ومنها : أَنْ يكون الاسم مقترناً بعاطفٍ مسبوق بجملة فعلية ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ »، و« عَمْراً أَكْرَمْتُهُ » ، وذلك لِأَنَّك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية ، وهما متخالفان ، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛ لِأَنَّ التقدير : وأكرمت عمراً أكرمته ، فتكون قد عطفت فعليةً على فعليةٍ ، وهما متناسبان : والتناسُبُ في العطف أولى من التخالف ؛ فلذلك رُجِّحَ النصب ، قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَـةٍ فَإِذَا هُوَ

المرأة قدَّم السَّارق ، والزّنا يفعل بالشهوة ، والمرأة أكثر شهوة قُدِّمت .

قوله : (**جملة مستأنفة**) أي : فالفاء استئنافية ، لا عاطفة ؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر .

قوله : (**ولم يستقم . . . إلخ**) يعني : إذا تقرر أنَّ السَّارق والسَّارقة ، والزَّانية والزَّاني مبتدآن خبرهما محذوف ، وجملة (فاقطعوا) مستأنفة خرجت الآيتان عن باب الاشتغال ، ولو جعلتا منه للزم عليه أن يعمل فعل ـ وهو (اقطعوا) ـ مع أنَّه من جملة مستأنفة في جزء جملة قبلها ، وهو المبتدأ ؛ أعني : السَّارق والسَّارقة ، والزَّانية والزَّاني ، وهو ممتنع ؛ لأنَّ شرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغِل بالضَّمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السَّابق ، هذا توضيح ما ذكره الشَّارح ، وهو توجيه كلام سيبويه في الآيتين ، ووجَّهه المبرد بجعل الفاء للسببية ، وما بعد فاء السببية لا يعمل فيما قبلها ، وهو توجيه لفظي ، وما قبله توجيه معنوي . تدبر .

خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل : ٤ـ٥]، أجمعوا على نصب ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ﴾ ، لِأَنها مسبوقة بالجملة الفعلية ـ وهي : ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ .

ومنها : أَنْ يتقدَّمَ على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أَنْ تَدْخُلَ على الأفعال ، كقولك : « أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ » ، و« مَا عمراً رَأَيْتَهُ » ، قال الله تعالى : ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر : ٢٤] .

وأَمَّا وجوب النصب ففيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أَداةٌ خَاصَّةٌ بالفعل ، كأَدوات الشرط والتَّحضيض ، كقولك : « إِنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ »، و« هَلاَّ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ » ، وقول الشاعر :

٧٩ـ لاَ تَجْـزَعِـي إِنْ مُنْفِسـاً أَهْلَكْتُـهُ وإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذٰلِكَ فَاْجْزَعِي[1]

قوله : (**لا تجزعي . . . إلخ**) هو من (الكامل)، و(**الجزع**) : خلاف الصَّبر ، و(**المُنفِس**) بضمِّ الميم ، وكسر الفاء : النفيس من المال ، والخطاب لزوجته حيث لامته على كثرة الإنفاق والكرم ؛ لأنَّه نزل به إخوان ، فذبح لهم أربع قلائص ، فالكاف في ذلك مكسورة ؛ أي : لا تجزعي على ما أتلفتهُ من المال النفيس ؛ فإني أحصِّل لك أمثاله ، ولكن اجزعي إذا مِتُّ ؛ فإنَّك لا تجدين مثلي ، والشاعر : النمر بن تولب ، ووجه الاستشهاد نصب (منفساً) بفعل محذوف .

---

(١) هذا البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦)، وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢)، وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله :

قَـالَـتْ لِتَعْـذِلَنِـي مِـنَ اللَّيـلِ : اسْمَـعِ سَفَـهٌ تَبَيُّـتُـكِ المَـلامَـةَ فَـاهْجَعِـي

اللغة : « **لا تجزعي** » يريد لا تحزني ولا تخافي ، والجزع : هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء « **منفس** » المراد ههنا المال الكثير « **أهلكته** » أراد أنفقته « **هلكت** » مت .

المعنى : يقول لها : لا تتألمي من إنفاقي المال ؛ لأنني ما دمت حياً فسوف لا ينالك مكروه ، فإذا مت فاجزعي على موتي ؛ لأنك لن تجدي من بعدي من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها .

الإعراب : « **لا** » ناهية « **تجزعي** » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « **إن** » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « **منفساً** » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفساً ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « **أهلكته** » أهلك : فعل ماض وتاء المتكلم فاعل ، الهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها مفسرة « **إذا** » ظرفية تضمنت معنى الشرط « **هلكت** » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر =

وأمَّا وجوب الرفع: ففيما إذا تقدَّمَ على الاسم أَداةٌ خاصَّةٌ بالدخول على الجمل الاسمية، كـ« إذا » الفُجائية، كقولك: « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو »؛ فهذا لا يجوز فيه النصبُ؛ لِأَنَّه يقتضي تقديرَ الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل إلاَّ على الجملة الاسمية.

وأَمَّا الذي يستويان فيه: فضابطُه: « أَنْ يتقدَّمَ على الاسم عاطفٌ، مسبوقٌ بجملة فعلية، مُخْبَرٍ بها عن اسْمٍ قبلها »، كقولك: « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ »، وذلك لِأَنَّ « زيداً قام أَبوه » جملة كُبْرَى ذاتُ وجهين.

ومعنى قولي: « كبرى » أنها جملة في ضمنها جملة، ومعنى قولي: « ذات وجهين » أَنَّهَا اسميَّةُ الصَّدْرِ، فعليَّةُ العَجُزِ، فَإِنْ راعَيْتَ صَدْرَها رفعت « عمراً »، وكنت قد عطفت جملة

قوله: **(وأمَّا وجوب الرَّفع... إلخ)** ليس هذا القسم من مسائل الباب كما في «التّوضيح» لأنَّ من شرطه أن يصحَّ تأثُّر السَّابق بالعامل، وما اختُصَّ بالابتداء لا يصحُّ تقدير الفعل بعده، وما له صدر الكلام يمنع عمل ما بعده فيما قبله، ولذا لم يذكره ابن الحاجب، قال ابن هشام: أصاب ابن الحاجب كلَّ الإصابة حيث لم يذكر هذا القسم؛ لأنَّه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال. اهـ، وأجيب عنه بأنَّ معنى قولهم في ضابطه: لو سُلِّط عليه.. لنصبه: لو خلا من الموانع ووجِّه إليه، ومن جملة الموانع: الأدوات المختصة بالجملة الاسمية. تأمل.

قوله: **(وعمراً أكرمته)** أي: في داره، فالرَّابط محذوف، أو أنَّ هذا مجرَّد مثال، فاندفع الاعتراض بأنَّ الجملة المعطوفة على الخبر لا يصحُّ جعلها خبراً؛ لعدم اشتمالها على الضَّمير.

قوله: **(اسمية الصَّدر، فعلية العجز)** الاسم النّاصب للمفعول به كالفعل، نحو: (زيْدٌ

= بإضافة إذا إليها « **فعند** » الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق باجزعي، وعند مضاف وذا من « **ذلك** » اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه، مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب « **فاجزعي** » الفاء واقعة في جواب إذا، اجزعي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله: « **إن منفساً** » حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل؛ وفي هذا البيت رواية برفع منفس؛ وتخرج على أن « **منفس** » فاعل لفعل محذوف من معنى الفعل المذكور بعده؛ والتقدير: لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته.

اسمية على جملة اسمية ، وإنْ راعيتَ عجزَها نَصَبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛ فاستوى الوجهان .

وأَمَّا الذي يترجَّحُ فيه الرفع : ففيما عدا ذلك ، كقولك : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، قال الله تعالى : ﴿ جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [الرعد : ٢٣] ، أجمعت السبعة على رفعه ، وقُرِئ شاذاً بالنصب ، وَإِنَّمَا يترجَّحُ الرفع في ذلك ؛ لِأنَّه الأصل ، ولا مرجِّحَ لغيره .

وليس منه قولُه تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر : ٥٢] ؛ لِأَنَّ تقدير تَسْلِيط الفعل على ما قبله إِنَّمَا يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أَنَّهم فعلوا كل شيء في الزبر ، حتى يصح تسليطه على ما قبله ، وَإِنَّما المعنى : وكلُّ شيءٍ مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبُرِ ، وهو مخالف لذلك المعنى ؛ فالرفع هنا واجب ، لا راجح ، والفعلُ المتأخرُ صفةٌ للاسم ؛ فلا يصح له أَنْ يعمل فيه .

وليس منه : « أَزَيْدٌ ذُهِبَ به » لعدم اقتضائه النصبَ مع جواز التسليط .

ضاربٌ عمراً) ، و(بكراً أكرمته) ، بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو : زيد قائم غلامه ، وبكر أكرمته ؛ لأَنَّ مشابهة الفعل غير تامَّة . اهـ يس .

قوله : (**وقرئ شاذاً**) أي : قرآناً شاذاً ، فهو صفة لمصدر محذوف .

قوله : (**وليس المعنى . . . إلخ**) قال الجامي : قوله : (في الزُّبر) إن كان متعلقاً بـ(فعلوا) فسد المعنى ؛ لأَنَّ صحائف أعمالهم ليست محلاًّ لفعلهم ؛ لأَنَّهم لم يوقِعُوا فيها فعلاً ، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم ، وإن كان صفة لشيء مع أَنَّه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود ؛ إذ المقصود : أَنَّ كلَّ شيء هو مفعول لهم كائن في صحف أعمالهم ، فالرَّفع لازم على أن يكون كلُّ شيء مبتدأ ، والجملة الفعلية صفة له ، والجار والمجرور في محلِّ رفع على أنه خبر المبتدأ ، تقديره : كلُّ شيء مفعول لهم ثابت في الزُّبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها . اهـ

قوله : (**صفة للاسم**) قال الشنواني : يريد (كل) ، ولا يتعين ، بل يجوز أن يكون صفة لـ(كلُّ) ، أو لـ(شيء) ، كما في « المغني » .

[التنازع]

ص ـ بَابُ التَّنَازُعِ ، يَجُوزُ فِي نحو : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً » : إِعْمَالُ الأَوَّلِ ، وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ ؛ فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يحتَاجُهُ .

أَوِ الثَّانِي ، وَاخْتَارَهَ البَصْرِيُّونَ ، فَيُضْمَرُ فِي الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فقَطْ ، نَحْوُ قوله :

٨٠ـ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ[(١)]

(باب (التنازع)

قوله : (باب التنازع) هو لغة : التَّخاصم والاختلاف .

قوله : (جفوني . . . إلخ) عزاه ابن الناظم لبعض الطَّائيين ، والشاهد فيه ظاهر ، وهو من الطويل ، و(جفوني) من الجفاء : وهو الإعراض ، يقال : جفوت الرَّجل جفاءً ، ولا يقال : جفيته ، و(الأخلاء) : جميع خليل ، ككريم وكرماء ، وهو الصديق ، وتمام البيت :

جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ إنني ... لغيرِ جميلٍ منْ خليليَّ مهملُ

و(الجميل) : الشيء الحسن ، و(مُهمِل) : اسم فاعل ؛ أي : تارك .

---

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٢٤٣) والأشموني في باب التنازع (رقم ٣٨١) .

الإعراب : « **جفوني** » جفا : فعل ماض ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله : الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « **ولم** » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « **أجف** » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « **الأخلاء** » مفعول به لأجفو ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **إنني** » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم إن « **لغير** » جار ومجرور متعلق بقوله : مهمل الآتي ، وغير مضاف و« **جميل** » مضاف إليه « **من** » حرف جر « **خليلي** » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **مهمل** » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **جفوني ولم أجف الأخلاء** » حيث أعمل العامل الثاني ـ وهو لم أجف ـ في لفظ =

وَلَيْسَ مِنْهُ :

* كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ *

لفساد المعنى .

ش ـ يُسمَّى هذا البابُ بَابَ التَّنازع ، وبابَ الإعمال أيضاً .

وضابطُه : « أَنْ يتقدَّم عاملان أَو أَكثر ، ....

قوله : (وباب الإعمال) أي : بكسر الهمزة .

قوله : (عاملان) ذكر في « التَّصريح » أنهما لا بدَّ أن يكونا مذكورين ، وأنَّه لا تنازع بين محذوفين ، ولا بين محذوف ومذكور .

قوله : (أو أكثر) كذا في عبارة ابن عصفور ، وقال المصنف في « الحواشي » : وهو يوهم أنَّه سمع في أكثر من ثلاثة ، وليس كذلك ، فالأولى أن يقول : عاملان أو ثلاثة ، لكن قال الدماميني في « شرح التَّسهيل » : أنشد الشيخ نجم الدِّين في « شرح الحاجبية » شاهداً على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسي :

طلبتُ فلمْ أدركْ بوجهي وليتني ... فقدتُ فلمْ أبغِ الندىَ عندَ سائبِ[1]

اهـ يس .

= المعمول المتأخر ، وهو قوله : الأخلاء ، ولما كان العامل الأول ـ وهو قوله : جفا ـ يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه ، وهذا الضمير هو واو الجماعة ، وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح ، ورتبة ؛ لأن مرتبة المفعول التأخر ، إلا أن البصريين يغتفرون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة ، إذا كان الضمير مرفوعاً ؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك ، وقد ورد في الشعر العربي ؛ فلا داعي لإنكاره .

فإن قلت : فإن عدم جواز حذف الفاعل لا يوجب الإضمار ؛ لأنه يجوز لي أن أقول : « جفاني الأخلاء ولم أجف الأخلاء » بإظهار الفاعل مع الأول .

فالجواب : أن عدم جواز حذف الفاعل يوجب الإضمار وفرق بين الإضمار والحذف أما عدم الإظهار فلدليل آخر وهو أنه يلزم عليه التكرار .

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو للحماسي في حاشية ياسين على التصريح١/٣١٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر٧/ ٢٧٠ ، وشرح الأشموني١/ ٢٠٣ ، والمُغْرِب ، مادة (وجه) .

ويتأخَّر معمول أو أكثر ، ويكون كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر » .

مثالُ تنازع العاملين معمولاً واحداً قولُه تعالى : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [الكهف : ٩٦]، وذلك لِأنَّ « آتوني » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، و« أفرغ » فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما « قِطْراً » ، وكلٌّ منهما طالبٌ له .

ومثالُ تنازع العاملين أَكْثَرَ من معمول واحَدٍ : « ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عمْراً » .

ومثالُ تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً : « كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » ؛ فـ« عَلَى إبراهيم » مطلوبٌ لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة .

ومثالُ تنازع أَكْثَرَ من عاملين أَكْثَرَ من معمول قولُه ﷺ : « تُسَبِّحُونَ وتكبِّرون وَتُحَمِّدُونَ

قوله : (ويتأخَّر معمول أو أكثر) هذا شامل للظاهر والمضمر، نحو : ما ضربت وشتمت إلا إيَّاك ، وقمت وقعدت بك ، خلافاً لظاهر عبارة ابن الحاجب ؛ فإنَّها تفيد إخراج المضمر ، وعُلِمَ من قوله : (ويتأخَّر . . . إلخ) أنَّه لا يقع في متقدِّم ؛ إذ المتقدِّم يأخذه الأوَّل قبل وجود الثَّاني ، فلا يمكن الثاني تنازع فيما أخذه الأوَّل .

قوله : (ويكون كل من المتقدِّم . . . إلخ) خرج به نحو : أتاك أتاك اللاحقون ؛ لأنَّ الثَّاني تأكيد للأوَّل ، فلم يطلب الثَّاني المعمول أصلاً .

قوله : (﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾) فأعمل الثَّاني ، ولو أعمل الأوَّل لقال أفرغه ، والقِطر : النحاس المذاب .

قوله : (وترحَّمتَ على إبراهيم . . . إلخ) رحَّم بالتشديد ، قال الشِّهاب الخفاجي في « شفاء الغليل » : رحَّم عليه : دعا له بالرحمة : وترحَّم عليه غير فصيحة ، قاله الفراء كما في « الذيل » ، قال في « القاموس » : الرَّحمة تحرك : الرِّقة والمغفرة والتَّعطف ، والفعل كعَلِمَ ، ورحَّم عليه ترحيماً وترحَّم ، والأولى الفصحى ، والاسم الرحيم . اهـ، لكن لا يخفى أنَّ التَّشديد لا يناسب هنا ؛ إذ معنى (رحَّم عليه) دعا له بالرَّحمة ، فالمتعيِّن : رَحِمت بكسر الحاء مخففة كما في « شروح الدلائل » ؛ أي : ورحمته .

قوله : (دُبُر) الدُّبر ، بضمتين ، وسكون الباء تخفيفاً : خلاف القبل من كلِّ شيء ، ومنه يقال لآخر الأمر : دبر ، والمراد هنا : عقب كلِّ صلاة . . . إلخ .

دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلاثاً وثلاثين » ؛ فـ« دبر » منصوبٌ على الظرفية ، و« ثلاثاً وثلاثين » منصوبٌ على أنَّه مفعول مطلق ، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما .

إذا تقرر هذا فنقول : لا خلاف في جواز إعمال أيِّ العاملين أو العواملِ شِئْتَ ، وَإِنَّما الخلاف في المختار ، فالكوفيون يختارون إعمال الأَوَّل لسَبْقِهِ ، والبصريون يختارون إعمال الأَخير لقُرْبه(١) .

فَإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّل أَضمرتَ في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور ، وذلك نحو : « قَامَ وَقَعَدا أَخَوَاكَ »، و« قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ »، و« قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ »، وذلك لِأَنَّ الاسم المتنازعَ فيه ـ وهو « أخواك » في المثال ـ في نية التقديم ؛ فالضمير وَإِنْ عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدمٌ رتبةً .

وَإِنْ أَعملْتَ الثاني : فَإِنِ احتاجَ الأَوَّلُ إلى مرفوع أَضمرته ؛ فقلت: « قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وَإِنِ احتاجَ إلى منصوب أَو مخفوض حَذَفْتَهُ ؛ فقلت : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَخَوَاكَ »، و« مَرَرْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ » ، ولا تَقُلْ: « ضَربتهما » ولا « مررت بهما » ؛ لِأَنَّ عَوْدَ الضمير على متأخِّر لفظاً ورتبة إِنَّما اغْتُفِرَ في المرفوع؛ لِأَنَّه غيرُ صالحٍ للسقوط ، ولا كذلك المنصوب والمجرور .

وليس من التنازع قولُ امرىء القيس : [من الطويل]

٨١ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ(٢)

وذلك لِأَنَّ شرط هذا الباب أَنْ يكون العاملان مُتوَجِّهَيْنِ إلى شيءٍ واحد كما قدمنا ، ولو وُجِّهَ

قوله : (وليس من التَّنازع . . . إلخ) هذا رَدٌّ لما استدلَّ به الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأَوَّل بقوله : (كفاني ولم أطلب . . . إلخ) ؛ أي : فهذا ليس من باب التنازع أصلاً ، فسقط استدلالهم به .

---

(١) لقربه : أي : من المعمول ؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار المعمول .

(٢) هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة له طويلة أولها :

أَلاَ عِـمْ صَبـاحـاً أَيُّهـا الطَّـلَـلُ البَـالِـي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخالِي =

هنا « كفاني » و« أطلب » إلى « قليل » فَسَدَ المعنى ؛ . . . .

قوله : (فسد المعنى) لا يخفى أنَّ ما ذكره من الدَّليل لا ينتج فساد المعنى إلا أن يُرَاد فساد المعنى المراد ، والأولى أن يقول : لتناقض المعنى حينئذٍ كما قرَّره غيره ، وأنتجه دليله . اهـ من خط الشنواني ، وعبارة الفارضي : احتجَّ الكوفيون بقول الشَّاعر : (ولو أنَّ ما أسعى لأدنى . . . إلخ) ، فقالوا : أعمل الأوَّل مع إمكان إعمال الثَّاني ، وأجاب البصريون : بأنَّ هذا ليس من التنازع ؛ لفساد المعنى ، وذلك أنَّ مدخول (لو) إن وقع مثبتاً كان منفياً ، وعكسه ، وجوابها كذلك ، ولا شكَّ أنَّ الشَّرط هنا مثبت ، والجواب كذلك ، فمعناهما : النفي لما ذكر ، والتَّقدير : انتفى سعيي لأدنى معيشة ، فلم يكفني قليل من المال ، وقوله : (ولم أطلب) معطوف على الجواب ، وهو منفي ، فمعناه الإثبات لما تقدَّم من القاعدة ؛ لأنَّ المعطوف على الجواب حكمه حكم الجواب في القاعدة المذكورة ، ومتى كان مثبتاً لزم مخالفته لما عطف عليه ؛ لأنَّ المعطوف عليه معناه لم يكفني قليل من المال ، والمعطوف هنا معناه : أطلب قليلاً ، وهذا متناقض ؛ لأنَّه لا يطلب مالاً يكفيه ، فمفعول الثاني ليس ضمير القليل ، بل التَّقدير : لم أطلب الملك أو المجد ، وقال

= وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في باب المفعول له من هذا الكتاب .

الإعراب : « **لو** » حرف امتناع لامتناع « **أن** » حرف توكيد ونصب « **ما** » مصدرية « **أسعى** » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن « **لأدنى** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعيي لأدنى ـ إلخ ؛ وأدنى مضاف و« **معيشة** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « **كفاني** » كفى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « **ولم** » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « **أطلب** » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **قليل** » فاعل كفاني « **من المال** » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

الشاهد فيه : قوله : « **كفاني ولم أطلب قليل** » فإنه قد تقدم عاملان ، وهما قوله : كفاني، وقوله : أطلب ، وتأخر معمول ، وهو قوله : قليل ، وذلك مما يتصور معه المبتدؤون أنه من باب التنازع ، ولكنه ليس منه ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً ، والأمر ههنا ليس كذلك ؛ وقد أوضحه الشارح العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً ؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه ، والله سبحانه أعلى وأعلم .

لِأَنَّ « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا كان ما بعدها مُثْبَتاً كان مَنْفِيّاً ، نحو : « لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ » وإذا كان منفياً كان مُثْبَتاً ، نحو : « لَو لَمْ يُسِئْ لم أُعَاقِبْه » .

وعلى هذا فقوله : « أَن ما أَسعى لأَدْنى معيشة » منفي ؛ لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضُه ، ونقيض السعي لأَدنى معيشة عدمُ السَّعي ، وقوله : « ولم أَطلب » مُثْبَتٌ ؛ لكونه منفياً بلم ، وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وُجِّهَ إلى « قليل » وجب فيه إثباتُ طلبِ القليل ، وهو عين ما نَفَاهُ أَوَّلاً ، وإذا بطلَ ذلك تَعَيَّنَ أَنْ يكون مفعول « أَطْلُبْ » محذوفاً وتقديره : « ولم أطلُبْ المُلْكَ » ومقتضى ذلك أَنَّه طالبٌ للملك ، وهو المراد .

فَإِنْ قيل : إِنَّما لزم فسادُ جعله من باب التنازع ؛ لعطفك «لم أَطلب» على «كفاني» ، ولو قَدَّرتهُ مُستأنفاً كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم « لو » .

قلت : إِنَّما يجوز التنازعُ بشَرْطِ أَنْ يكون بين العاملين ارْتِبَاطٌ ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط .

ص ـ بَابٌ ؛ الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ .

الشلوبين : إن قُدِّرَت الواو للحال جاز كونه من التنازع ؛ لأَنَّ (لم أطلب) يصير منفياً على بابه ، فيصير المعنى : انتفى سعيي لأدنى معيشة ، فلم يكفني قليل من المال ، ولم أطلبه ، وكذا إن جُعِلت الواو للاستئناف ، وفي كليهما نظر ؛ لأَنَّ الواو الحالية أو الاستئنافية غير عاطفة ، فلا يكون بين عاملي التَّنازع ارتباط . انتهت .

قوله : (لأَنَّ لو تدلُّ . . . إلخ) أي : تدلُّ على امتناع الجزاء وانتفائه لامتناع الشرط وانتفائه غالباً ؛ يعني : أَنَّ الجزاء منتفٍ ؛ بسبب انتفاء الشَّرط ، هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترضه ابن الحاجب ، ورَدَّ اعتراضه السَّعد في « شرح التَّلخيص » .

(باب المفعول منصوب)

قوله : (بابٌ) بتنوين (باب) على ما تقدَّم مرَّات ، وأُبهِم النَّاصب ليجري على كلِّ الأقوال ، والصَّحيح أنَّه الفعل وشبهه ، لا الفاعل ، ولا مجموع الفعل والفاعل ، ولا معنى المفعولية .

ش ـ قد مضى أَنَّ الفاعل مرفوع أبداً ، واعلم الآن أَنَّ المفعول منصوبٌ أبداً ، والسبب في ذلك أَنَّ الفاعل لا يكون إلاَّ واحداً ، والرفع ثقيلٌ ، والمفعول يكون واحداً فأَكْثَرَ ، والنصبُ خفيف ؛ فَجَعَلُوا الثقيلَ للقليل ، والخفيفَ للكثير ؛ قَصْداً للتَّعادل .

ص ـ وَهُوَ خَمْسَةٌ .

ش ـ هذا هو الصحيح ، وهي : المفعول به ، ....

قوله : (لا يكون إلا واحداً) أي : لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد ، وأما (فتلقَّفها رجل رجل) فقد تقدَّم أنَّ الاسمين فيه في معنى اسم واحد ؛ أي : تلقفها النَّاس .

قوله : (والرَّفع ثقيل) أي : لأنه بالضَّمَّة الَّتي هي أثقل الحركات ، وبالواو التي هي أثقل الحروف ، وأمَّا الألف فليس رفعاً أصليّاً ، بل نصب أصليٌّ على أنَّ غلبة الثِّقل تكفي .

قوله : (والمفعول يكون واحداً فأكثر) أي : يكون واحداً فأكثر لفعل واحد .

قوله : (والنَّصب خفيف) أي : لأنَّ علامته فتحة ، وهي أخفُّ الحركات .

قوله : (وهو خمسة) الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس ، فلهذا أخبر عنه بخمسة ، وصحَّ الإخبار بالجمع عن المفرد ؛ لأنَّ المقصود التَّقسيم ، فهو نظير : (الكلمة : اسم وفعل وحرف) ، فاندفع ما توهم من أن إرادة الجنس لا تصحح الإخبار ، وإلا جاز : (الرَّجل ثلاثة ، والرَّجل القائمون) ، ووجه الدَّفع : أنَّ عدم الصِّحة هنا ؛ لعدم إرادة التَّقسيم ؛ ألا ترى صحة : (الرجل ثلاثة : عربي ورومي وهندي) ؛ لإرادته ، فتدبر . اهـ

قوله : (الصَّحيح) مقابله ما سيأتي من أنها أربعة أو ستَّة .

قوله : (المفعول به) الضَّمير في به عائد إلى (أل) ، وكذا المفعول فيه ، وله ، ومعه ، كذا قال بعضهم ، واعتُرِض بأنَّه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام ، وتنكير المفعول مع أنَّه يُستَعمَل منكَّراً ، فيقال : مفعول به ومعه... إلخ ، فالتحقيق أنَّه راجع إلى موصوف محذوف ؛ أي : شيء مفعول به ، و(أل) ليست موصولاً ؛ لعدم قصد الحدوث بالصِّفة : أفاده عصام ، قال الشيخ يس : ولا يبعد ـ كما قال السَّيد الصَّفوي ـ أنَّ أمثال هذه العبارة صارت كالعَلَم ، فلا يقتضي الضَّمير مرجعاً ، والباء في (به) إما للسَّببية ، فتتعلَّق

كـ« ضَرَبْتُ زَيْداً »، والمفعولُ المطلقُ ، وهو المصدر ، كـ« ضَرَبْتُ ضَرْباً »، والمفعولُ فيه ، وهو الظرف[1] ، كـ« صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ »، و« جَلَسْتُ أَمَامَكَ »، والمفعول لهُ ، كـ« قُمْتُ إِجْلالاً لَكَ » والمفعول مَعَهُ ، كـ« سِرْتُ وَالنِّيْلَ » .

وَنَقَصَ الزَّجَّاجُ منها المفعولَ معه ؛ فَجَعَلَهُ مفعولاً به ، وقدَّرَ : « سِرْتُ وَجَاوَزْتُ النِّيْلَ » .
ونقص الكوفيون منها المفعولَ لَهُ ؛ فجعلوه من باب المفعول المطلق ، مثل : « قَعَدْتُ جُلُوساً » .

وزاد السيرافيّ سادساً ، وهو المفعول منه ، نحو : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ؛ لأنَّ المعنى : من قومه .

وسمَّى الجوهري المستثنى : « مفعولاً دُونَهُ » .

[المفعولُ بهِ]

ص ـ **الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ : مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، ....**

بالفعل ، أو للصِّلة ؛ يعني : للتَّعدية ، فتتعلَّق بما تضمَّنته من معنى التَّعلُّق . اهـ فتأمله ؛ فإنَّ جعلها للسببية غير ظاهر .

قوله : (ونقص الزَّجَّاج منها المفعول) (نقص) يتعدَّى بنفسه إلى المفعول ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا ﴾ [التوبة : ٤]، وهو أفصح من نقَّص بالتَّشديد .

قوله : (وزاد السِّيرافي) اسمه الحسن بن عبد الله ، ولد قبل السَّبعين ومائتين ، ومات ببغداد في رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة . اهـ « مزهر » .

قوله : (الجوهري) هو إسماعيل بن حماد صاحب « الصَّحاح » ، مات في حدود الأربع مائة . اهـ « مزهر » .

قوله : (المفعول دونه) مراده به : المستثنى ؛ إذ معنى جاء القوم إلاَّ زيداً : جاؤوا دون زيد .

قوله : (وهو : ما وقع عليه . . . إلخ) أي : اسم ما وقع ؛ إذ زيد مثلاً لا يقع عليه فعل

---

(١) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مَثَّلَ له بمثالين .

كـ« ضَرَبْتُ زَيْداً » .

ش ـ هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله تعالى ، وقد استُشكِل بقولك : « مَا ضَرَبْتُ زَيْداً »، و« لاَ تَضْرِبْ زَيْداً »، وأَجاب بِأَنَّ المراد بالوقوع إِنَّما هو تَعَلُّقُهُ بما لاَ يُعْقَلُ إلاَّ به ، أَلا ترى أَنَّ « زيداً » في المثالين متعلق بِـ« ضَرَبَ » ، وَأَنَّ « ضرب » يتوقف فَهْمُهُ عليه أَو على ما قام مقامه من المتعلقات .

[المنادى]

ص ـ وَمِنْهُ الْمُنَادى .

الفاعل ، وهو مفعول به ، والشَّخص المسمَّى به وقع عليه ذلك ، وليس مفعولاً به ؛ لأنَّ أبحاث النُّحاة لا تعلُّق لها بالأعيان الخارجية ، بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء ، وقيل : لا حاجة إلى تقدير الاسم ؛ لأنَّهم يُجْرُون صفات المدلولات المطابقية على دوالِّها .

قوله : (كضربت زيداً) أي : (زيداً) من (ضربت زيداً) .

قوله : (تعلُّقه) أي : المفعول .

وقوله : (بما) أي : بفعل ، والضَّمير في (يعقل) عائد على الفعل ، وفي (به) عائد على المفعول ، كما يؤخذ من كلام المصنف بعد ، خلافاً لما في « حاشية الدلجموني » . تأمل .

والمراد : تعلُّقه به من غير واسطة ، فخرج المجرور ، من نحو : (مررت بزيد) فإنَّه ليس مفعولاً اصطلاحاً .

قوله : (ومنه المنادى) أي : وهو المطلوب إقباله ؛ أي : المسؤول إجابته بذكر الملزوم وإرادة اللازم ، فلا يَرِدُ نحو : يا أَللهَ ، وأما نحو : يا جبال ، ويا أرض ، فمن باب الاستعارة بالكناية ، ونداؤها تخييل ، وطلب الإقبال فيها ادِّعائي ، وذلك أنَّه لما شبَّه الجبل بالحيوان المميِّز في الانقياد للأمر ، أثبت له طلب الإقبال ادِّعاء ، ثُمَّ استعمل النِّداء الموضوع لطلب الإقبال الحقيقي في الادِّعائي ، ولا يخرج عن التعريف، نحو : يا زيد لا تقبل ؛ فإنَّه منهي عن الإقبال لا مطلوبه ، ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه : يا فلان ؛ لأنَّ الأوَّل مطلوب الإقبال لسماع النَّهي ، ومنهي عن الإقبال بعد توجهه ، فاختلفت الجهتان ، ولأنَّه

ش ـ أي : ومن المفعول به المنادى ؛ وذلك لأَنَّ قولك : « يَا عَبْدَ الله » أصْلُهُ : أَدْعُو عبدَ الله ؛ فحذف الفعلُ ، وأُنيب « يا » عنه .

ص ـ وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً ، كـ« يَا عَبْدَ اللهِ » ، أَوْ شِبْهَهُ ، كـ« يَا حَسَناً وَجْهُهُ » ، و« يَا طَالِعاً جَبَلاً » ، و« يَا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ » ، أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الأَعْمَى : « يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي » .

ش ـ يعني أَنَّ المنادى إنَّما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل :

إحداها : أَنْ يكون مضافاً ، كقولك : « يَا عَبْدَ اللهِ » و« يَا رَسُولَ اللهِ » ، وقول الشاعر :

٨٢ـ أَلاَ يَـــا عِبَـــادَ اللهِ قَلْبِـــي مُتَيَّـــمٌ ... بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلاً[1]

مطلوب الإقبال حكماً ؛ لكونه مسؤول الإجابة ، وعن الثاني بأنه من باب الاستعارة ، أو لأنَّ المقصود طلب الإقبال إما حدوثاً أو بقاء . اهـ يس ملخَّصاً .

قوله : (**ويا طالعاً جبلاً**) فيه : أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدَّر لم يصحَّ عمله ، وإن اعتُبِرَ كان مفرداً معرفة ، ويجب تعريف الطَّالع ، اللهم إلاَّ أن يفرَّق بين المنعوت المذكر والمقدَّر ، كما أفاده بعضهم .

قوله : (**ألا يا عباد . . . إلخ**) هو من (الطَّويل) ، و(المتيم) : هو الذي تيَّمه الحبُّ ؛ أي : ذلَّله .

قوله : (**وأقبحهم فعلاً**) كذا وقع في النُّسخ ، وهو تحريف كما في « شرح شواهد ابن

---

(١) هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، هكذا قالوا ، ولم أجده في أصل ديوانه .
اللغة : « **بعلاً** » أي : زوجاً ، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت ، ووقع في بعض نسخ الشرح : « **وأقبحهم فعلاً** » وهو تصحيف من النساخ ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم ؛ كما وقع في نسخة من الشرح : « **وأفخرهم فعلاً** » وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية .
وبعد كتابة ذلك وجدت الميداني (مجمع الأمثال ١/ ٢٧٣ بتحقيقنا) رواه على ما أثبتُّه ، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك ، وهو قوله :

يَـــدِبُّ عَلَـــى أَحْشَـــائِهَـــا كُـــلَّ لَيْلَـــةٍ ... دَبِيبَ القَرَنْبَى بَاتَ يَعْلُو نَقىً سَهْلاً

وقد روى أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (١/ ٢٨٢) على هذا الوجه الذي أثبتناه ، وقد صححه العلامة السجاعي كما صححناه بالرجوع إلى الرواية ، وتشكك في الرواية المتروكة وفي تأويلها كما تشككنا ، فلله الحمد والمنة .
=

الثانية : أَنْ يكون شبيهاً بالمضاف ، وهو : « ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه »، وهذا الذي

الناظم » ، وصوابه : وأقبحهم بعلاً ؛ أي : زوجاً ، بدليل ما بعده ، وهو قوله : يدبُّ على أحشائها كلَّ ليلة . . . إلخ ، وأمَّا قول العلاَّمة الفيشي : إن (أقبح) بمعنى أحسن ، فلم أره في كتب اللغة المشهورة بعد التَّتبع ، فلا اعتماد على ما ذكره ، خصوصاً مع مخالفته لما في « شرح الشَّواهد » ، فتأمل ، ثُمَّ رأيت في مختصر « حياة الحيوان » ما نَصُّهُ : قال الأخطل يصف جارية وبعلها[١] :

أَلا يـــا عبـــادَ اللهِ قلبِـــي متيَّـــمٌ ... بأحسنِ من صلَّى وأقبحِهِمْ بعلاً

ينـامُ إذا نـامَـتْ علـى عُكُنـاتِهـا ... ويلثَـمُ فـاهـا كـالسُّـلافـةِ أو أحلـى

يـدبُّ علـى أحشـائِهـا كـلَّ ليلـةٍ ... دبيبَ القَرَنْبىٰ باتَ يعلو نقى سَهلاً[٢]

و(العكنات) : جمع عُكْنة ، بضم العين المهملة بوزن غرفة ، وهي طيات البطن الحاصلة من السمن ، و(القرنبى) بفتح القاف والرَّاء ، وسكون النُّون مقصورة : دويبة طويلة الرِّجلين مثل الخنفساء ، أكبر منها بيسير ، ومن أمثالهم : أَلزق من القرنبىٰ ، وبهذا تبين صحَّة ما في « شواهد ابن النَّاظم »، وأنَّ ما ذكره الفيشي غير صحيح .

قوله : **(وهو ما اتَّصل به شيء . . . إلخ)** المراد به : ما اتَّصل به شيء متعلِّق به على أنَّه فاعل أو مفعول أو متعلق به . اهـ ش .

= **الإعراب** : « **ألا** » أداة استفتاح وتنبيه ، و« **يا** » حرف نداء « **عباد** » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعباد مضاف و« **الله** » مضاف إليه « **قلبي** » قلب : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **متيم** » خبر المبتدأ « **بأحسن** » جار ومجرور متعلق بمتيم ، وأحسن مضاف و« **من** » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « **صلى** » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة « **وأقبحهم** » الواو حرف عطف ، أقبح : معطوف على أحسن ، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « **بعلاً** » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **يا عباد الله** » حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً ؛ لكونه مضافاً كما هو ظاهر .

---

(١) حياة الحيوان (٢/ ٣٢٩) .

(٢) النقى : كثيب الرمل وتثنيه . مختار الصحاح ، مادة (نقا) .

به التمامُ؛ إِمَّا أَنْ يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى ، كقولك : « يَا مَحْمُوداً فِعْلُهُ »، و« يَا حَسَناً وَجْهُهُ »، و« يَا جَمِيلاً فِعْلُهُ »، و« يَا كَثِيراً بِرُّهُ »، أو منصوباً به ، كقولك : « يا طالعاً جَبَلاً »، أو مخفوضاً بخافضٍ متعلِّقٍ به، كقولك : « يَا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ »، و« يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ »، أو معطوفاً عليه قبل النداء، كقولك : « يَا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ »؛ في رجلٍ سَمَّيْتَهُ بذلك .

الثالثة : أَنْ يكون نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : « يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي »، وقول الشاعر : [من الطويل]

٨٣ـ فَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا[(١)]

قوله : (**سمَّيته بذلك**) فيه إشارة إلى أنّه لا بُدَّ من كونه عَلَماً ، وبذلك صرَّح بعضهم ، قال المصنِّف : ويمتنع إدخال (يا) على ثلاثين ، خلافاً لبعضهم ، وإن ناديت جماعة هذه عِدَّتُها ؛ فإن كانت غير معيَّنة نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معيَّنة ضممت الأوَّل ، وعرَّفت الثَّاني بأل ، ونصبته أو رفعته ، إلاَّ إن أعدت معه (يا) فيجب ضمُّه وتجريده من أل ، ومنع ابن خروف إعادة (يا) .

قوله : (**فيا راكباً . . . إلخ**) قاله عبد يغوث بعدما أُسِرَ يوم الكلاب نائحاً به على نفسه ، وهو من بحر (الطَّويل) ، والشَّاهد في : (أيا راكباً) حيث نصب راكباً ؛ لأنَّه منادى مفرد نكرة لم يقصد بها معيناً ، وأصل (**إما**) إنْ مَا ، فأُدغِمت النُّون في الميم ، و(**عرضت**) ؛ أي : أتيت العروض ، وهي مكَّة والمدينة ، وما حولهما ، و(**نداماي**) : جمع ندمان : بمعنى : النديم ، وهو شريب الرَّجل الذي ينادمه ، و(**من نجران**) ؛ أي : من أهلها ،

---

(١) هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني ، وهي من شعر المفضليات ، من المفضلية (رقم ٣٠) ، وقد أنشد البيت المؤلف في شذور الذهب (رقم ٥١)، وأنشد صدره في أوضحه (رقم٤٣١)، وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢)، والأشموني في باب النداء (رقم ٨٧٢).
اللغة : « **عرضت** » أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما ، وقيل : هي جبال نجد « **نداماي** » الندامى : جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو الجليس والمصاحب « **نجران** » مدينة بالحجاز من شق اليمن ، ويروى « **أيا راكباً** » .
الإعراب : « **أيا** » أو « **يا** » حرف نداء « **راكباً** » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « **إما** » كلمة مركبة من إن وما ، فإن شرطية ، وما زائدة « **عرضت** » عرض : فعل ماض فعل شرط ، وتاء المخاطب فاعله =

ص ـ وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ لو كان معرباً، كـ« يَا زَيْدُ »، وَ« يَا زَيْدَانِ »، وَ« يَا زَيْدُونَ »، وَ« يَا رَجُلُ » لِمُعَيَّنٍ .

ش ـ يستحقُّ المنادى البناء بأمرين : إِفْرَادِهِ ، وتَعْرِيفِهِ .

ونعني بإفراده أَلا يكون مُضَافاً ولا شبيهاً به ، ونعني بتعريفه : أَنْ يكون مُرَاداً به مُعَيَّنٌ ، سواء كان معرفةً قبلَ النداء، كـ« زيد وعمرو » ، أَو معرفة بعد النداء ـ بسبب الإقبال عليه ـ كـ« رجل وإنسانٍ » ، تريد بهما معيناً ؛ فإذا وُجِدَ في الاسم هذان الأَمران استحقَّ أَنْ يُبْنَى على ما يرفع به لو كان مُعْرباً ؛ تقول : « يَا زَيْدُ » بالضم ، و« يَا زَيْدَانِ » بالألف ، و« يَا زَيْدُونَ » بالواو ، وقال الله تعالى : ﴿ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا ﴾ [هود : ٣٢] ، ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ : ١٠] .

وهي اسم بلدة من بلاد همدان من اليمن ، قال البكري : سُمِّيت باسم بانيها نجران بن زيد بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، و(لا) : لنفي الجنس ، و(تلاقيا) : اسمه ، وخبره : محذوف ؛ أي : لنا ، والجملة في محلِّ المفعول . اهـ شيخ الإسلام مع زيادة .

قوله : (يا زيدان ويا زيدون) إن قيل : العَلَم إذا ثني أو جمع لزم فيه اللام ، فكيف صحَّ فيه ما ذُكِرَ ؟ قيل : صحَّ ؛ لقيام (يا) مقام اللام في إفادة التَّعريف ، ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتي تعريف . أفاده ش ويس .

= « **فبلغن** » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « **نداماي** » ندامى : مفعول أول لبلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « **من** » حرف جر « **نجران** » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية وللتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي « **أن** » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ؛ والتقدير : أنه ؛ أي : الحال والشأن « **لا** » نافية للجنس تعمل عمل إن « **تلاقيا** » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لا محذوف وتقديره : لا تلاقي لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ؛ وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ .

الشاهد فيه : قوله : « **أيا راكباً** » حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً ؛ لكونه نكرة غير مقصودة ؛ فأنت خبير بأنه لا يريد راكباً بعينه ، وفي هذا رد على من أنكر وجود هذا النوع من المنادى .

ص ـ فَصْلٌ ، وَتَقُولُ : « يَا غُلامُ » بِالثَّلاثِ ، وَبِالْيَاءِ فَتْحاً وإِسْكَاناً ، وَبالأَلِفِ .

ش ـ إذا كانَ المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كـ« غلامي » جاز فيه ستُّ لُغَاتٍ :

إحداها : يَا غُلاَمِيْ ، بإثبات الياء الساكنة ، قال الله تعالى : ﴿يا عبادي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الزخرف : ٦٨] .

الثانية : يَا غُلاَمِ ، بحذف الياء الساكنة وبقاء الكسرة دليلاً عليها ، قال الله تعالى : ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر : ١٦] .

الثالثة : ضَمُّ الحرف الذي كان مكسوراً لأَجل الياء ، وهي ضعيفة ، حُكِيَ من كلامهم : « يَا أُمُّ لاَ تَفْعَلِي » بالضم ، وقرىء : ﴿قَٰلَ رَبُّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء : ١١٢] بالضم .

الرابعة : يا غُلامِيَ ، بفتح الياء ، قال الله تعالى : ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر : ٥٣] .

الخامسة : يا غُلامَا ، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحةً ؛ فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر : ٥٦]، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف : ٨٤] .

السادسة : يا غُلاَمَ ، بحذف الألف ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعر : [من الوافر]

[فصل وتقول : يا غلام . . . إلخ]

قوله : (ضمُّ الحرف الذي كان مكسوراً) أي : فحُذِف كلٌّ من الكسرة والياء ، ثم عُومِل معاملة الاسم المفرد ، قال في « التَّوضيح » : وإنَّما يُفعَل ذلك فيما يكثر فيه ألا ينادى إلا مضافاً ، قال شارحه : كالأم والأب والرَّب ؛ حملاً للقليل على الكثير ، بخلاف : يا عدوي، فلا يجوز يا عدوُ بحذف الياء ، وضمِّ الواو ؛ أي : لأنَّ نداءه مضافاً إلى الياء لم يكثر . اهـ. فهو مبني على الضَّمِّ كالمفرد ، كما صرَّح به الأشموني ، ولا وجه لتوقُّف بعض مشايخنا في ذلك موجهاً له بأنه يلتبس بالمفرد ؛ لما علمت من أنَّ هذا مخصوص بما كَثُرَ فيه ألا ينادى إلا مضافاً ، فلا يحصل حينئذٍ إلباس . تأمَّل .

قوله : (فتنقلب الياء ألفاً) قال العلاَّمة الشيخ يس : والظَّاهر أنَّ الألف اسم ؛ لأنَّها منقلبة عن اسم ، وينبغي أن يُحكمَ بأنَّها مضاف إليها ، وأنَّها في محلِّ جرٍّ ، بل قد يُدَّعى أنَّ هذه الألف ياء المتكلم ، غاية الأمر أنَّها تغيرت صفتها ، وينبغي أن يكون نصب (يا غلاما) بفتحة مقدرة ، والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم .

٨٤- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ انِّي[(١)]

أي : بقولي : يا لَهْفَ .

وقولي : « وَتَقُولُ : يَا غُلاَمُ بالثلاث »؛ أي : بضم الميم وفتحها وكسرها ، وقد بَيَّنْتُ تَوْجِيهَ ذلك .

قوله : (**ولستُ براجع . . . إلخ**) هو من (الوافر) ، والهمزة في (لَوَ انِّي) محذوفة ؛ لنقل حركتها إلى الواو قبله ، وحاصل المعنى : أنَّ ما فات لا يعود بكلمة التَّلهف ، ولا بكلمة التَّمني ، ولا بكلمة (لو) .

قوله : (**وقد بيَّنت توجيه ذلك**) فيه أنه لم يُبيِّن توجيه الضَّم ، وقد يقال : بيَّن وجهه بالسماع ، كما تقدَّم . اهـ ش .

---

(١) لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبهُ إلى قائل معين ، وممن أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٤) لمثل ما ذكره ههنا أيضاً، والأشموني في باب المضاف لياء المتكلم، وفي باب النداء (رقم ٦٧٧) .

اللغة : « **بلهف** » أراد بأن أقول : يا لهفاً « **بليت** » أراد بأن أقول : يا ليتني .

الإعراب : « **لست** » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبني على الضم في محل رفع « **براجع** » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعله « **ما** » اسم موصول : مفعول به لراجع ، مبني على السكون في محل نصب « **فات** » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « **مني** » جار ومجرور متعلق بفات « **بلهف** » الباء حرف جر ، والمجرور به محذوف ، ولهف : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير : بقولي يا لهفاً ، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام « **ولا** » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « **بليت** » الباء حرف جر لمجرور محذوف على المنهج السابق ، وليت : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف ؛ أي : بقولي : يا ليتني « **ولا** » الواو للعطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « **لو** » حرف امتناع لامتناع « **أني** » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم أن ، وخبرها محذوف ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وهذا الفعل هو شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير هذه المحذوفات كلها : لو ثبت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله : « **بلهف** » وقوله : « **بليت** » فإن كلاً من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، واكتفى بالفتحة التي قبلها ، وهذا مما أجازه الأخفش مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز .

ص ـ وَيَا أَبَتِ ، وَيَا أُمَّتِ ، وَيَا بْنَ أُمَّ ، وَيَا بْنَ عَمَّ : بِفَتْحٍ ، وَكَسْرٍ ، وَإِلْحَاقُ الأَلِفِ أَوِ الْيَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ ، وَلِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ .

ش ـ إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أمّاً ، جاز فيه عَشْرُ لُغَاتٍ ؛ اللغاتُ السِّتُّ المذكورة ، ولُغَاتٌ أَرْبَعٌ أُخَرُ :

إحداها : إبدالُ الياء تاءً مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ٱبن عامر في ﴿ يَـٰٓأَبَتِ ﴾ [يوسف : ٤] .

الثانية : إبدالُها تاء مفتوحةً ، وبها قرأ ابن عامر .

الثالثة : يا أَبَتَا ، بالتاء والألف ، وبها قُرِىءَ شاذاً[1] .

قوله : (إبدال الياء تاء مكسورة) أي : تاء تأنيث ، وما ذكره المصنِّف هو مذهب البصريين ، قالوا : والدَّليل على أنَّها بدل منها : أنَّهم لا يجمعون بينهما ، وإنَّما أُبدِلت تاء تأنيث ؛ لأنَّها تدلُّ في بعض المواضع على التَّفخيم كما في علاَّمة ونسَّابة ، والأبُ والأمُ مظنَّة التَّفخيم ، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء ، وقال الكوفيون : هي للتَّأنيث ، والإضافة بعدها مقدرة ؛ أي : فليست بدلاً ، وردَّ بأنَّه لو كان الأمر كما قالوا ؛ لسمع (يا أبتي) و(يا أمتي) أيضاً . أفاده ش .

واعلم أنَّ كلاًّ من (يا أبتِ) و(يا أمتِ) منصوب ؛ لأنَّه معرب ؛ فإنَّه من أقسام المضاف بفتحة مقدَّرة على ما قبل التَّاء منع من ظهورها اشتغال المحلِّ ؛ لأجل التَّاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها ، لا على التَّاء ؛ لأنَّها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها . اهـ يس .

---

(١) وقد ورد على ذلك قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقول الآخر :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القُذَّانُ ... فَالنَّومُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

وَيَا أَبَتَا لا تَزَلْ عِنْدَنَا ... فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمْ

وقول الآخر :

يَا أُمَّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبُ ... يَسِيرُ فِي مُسْحَنْفِرٍ لاَحِبِ

الرابعة : يا أَبتي ، بالتاء والياء[١] .

وهاتان اللغتان قبيحتان ، والأخيرة أقْبَحُ من التي قَبْلَهَا ، وينبغي أَلا تجوز إلاَّ في ضرورة الشعر .

وإذا كان المنادى مُضافاً إلى مضاف إلى الياء ـ مثل : « يَا غُلامَ غُلاَمِي » ـ لم يجز فيه إلاَّ إثبات الياء مفتوحةً أَو ساكنة ، إلاَّ إنْ كان ابن أم ، أَو ابن عم ؛ فيجوز فيهما أَرْبَعُ لُغاتٍ : فتحُ الميم ، وكسرُها ، وقد قَرأَتِ السبعة بهما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ [طه : ٩٤] .

والثالثة : إثباتُ الياء ، كقول الشاعر :

٨٥ـ يَا بْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ[٢]

قوله : (**إلاَّ في ضرورة . . . إلخ**) مثله في « الأوضح » ، وظاهر كلام الرَّضي عدم اختصاص ذلك بالشِّعر ، ويؤيِّده أنَّه قُرِئَ : ﴿يا أبتي إني أخاف﴾ [مريم : ٤٥] ، وفي « المرادي » : وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ، ونظيره قراءة أبي جعفر : ﴿يا حسرتاي﴾ فجمع بين العوض والمعوض . اهـ يس .

قوله : (**يا بن أمي**) هو من (الخفيف) ، قاله الشَّاعر يرثي به أخاه ، والشاهد فيه ظاهر ، وشُقيق تصغير شقيق للتَّرخيم كما في « العيني » .

---

(١) وقد ورد على ذلك قول الشاعر :

أَيَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وقد استعمله من المحدثين كشاجم في قوله :

يَا أَبَتِي أَيّ أَسىً ... لَمْ تُبْقِ لابْنِ ثَكَلَكْ

يَا أَبَتِي كُلُّ أَبٍ ... يُورِدُ يَوْماً مَنْهَلَكْ

وجمهور البصريين يخصون ذلك بالشعر ، ولا يجيزونه في سعة الكلام ، وأجاز كثير من الكوفيين أن تجمع بين التاء والياء أو الألف في سعة الكلام ، وظاهر كلام المحقق الرضي موافقتهم .

(٢) هذا البيت من كلام أبي زبيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر ، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤١) والأشموني في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) ، وسيبويه (٣١٨/١) .

اللغة : « **شُقَيِّق** » بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء ، مصغر شقيق بفتح الشين « **خلفتني** » تركتني =

والرابعة : قلبُ الياء أَلفاً كقوله :

٨٦- يَا بْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَٱهْجَعِي (١)

قوله : (يا بنة عمَّا . . . إلخ) هو من (الرَّجز)، و(اهجعي): أمر من هَجَع بفتحتين يهجع هجوعاً؛ بمعنى : نام الليل ، فهو خاصٌّ بنوم الليل كما قاله ابن السكيت ، ولعلَّ المراد

= خلفك ، وفي رواية سيبويه : « أنت خليتني » أي : تركتني .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف ، وأم من « أمي » مضاف إليه ، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا » الواو عاطفة ، يا : حرف نداء « شقيق » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشقيق مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتني » خلف : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من خلف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بخلف « شديد » نعت لدهر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « يا بن أمي » حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ « أم » ، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل .

(١) هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢)، والأشموني في باب النداء (رقم ٨٨٩)، وسيبويه (١/٣١٨)، والقزويني في الإيضاح (رقم ٢٢)، وقد روى جزءاً مع القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص٣٦ بولاق)، ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة ، قال :

قَـدْ أَصْبَحَـتْ أُمُّ الخِيَـارِ تَـدَّعِـي ... عَلَـيَّ ذَنْبـاً كُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ

مِـنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِـي كَـرَأْسِ الأَصْلَـعِ ... مَيَّـزَ عَنْـهُ قُنْـزُعـاً عَـنْ قُنْـزُعَ

جَـذْبُ اللَّيَـالِـيْ أَبْطِـئِي أَوْ أَسْـرِعِـي ... أَفْنَـاهُ قِيـلُ اللهِ لِلشَّمْـسِ : اطْلُعِـي

حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفُقٌ فَارْجِعِي

اللغة : « لا تلومي » لا تعتبي « واهجعي » أصله من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل ، والمراد اسكني واطمئني .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابنة مضاف ، وعم من « عما » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « لا » ناهية « تلومي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « واهجعي » الواو حرف عطف ، اهجعي : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة =

وهاتان اللغتان قَلِيلتانِ في الاستعمال .

هنا : لازمه ، وهو السُّكوت ؛ فإنَّ النوم يلازمه السُّكوت ، وذلك لأنَّ مقصوده نهي ابنة عمِّه ـ وهي امرأته أمُّ الخيار ـ عن لومها إياه على صلع رأسه ، وهو ذهاب شعره ، وهذا من قصيدة لأبي النَّجم أوَّلها : [من الرجز]

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي ... عليَّ ذنباً كلُّهُ لمْ أصنعِ

مِنْ أنْ رأتْ رأسي كرأسِ الأصلعِ

* * *

= المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله : « **يا بنة عما** » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، وهذه لغة قليلة .

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ « **ابنة** » وأنها لا تجري في لفظ « **بنت أم** » ولفظ « **بنت عم** » لكن صرحوا بأنها تجري في كلمة : بنت مضافة إلى أم أو عم ، كما تجري في كلمة « **ابنة** » مضافة إلى أحدهما .

[تابع المنادى]

ص ـ فَصْلٌ : وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُوناً بِأَلْ ، مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ ، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّداً عَلَى مَحَلِّهِ ، وَنَعْتُ أَيٍّ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْبَدَلُ والمنسوق الْمُجَرَّدُ ، كَالْمُنَادى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً .

ش ـ هذا الفصل معقود لأَحكام تابع المنادى .

والحاصِلُ : أَنَّ المنادى إذا كان مبنيّاً ، وكان تابعُه نعتاً ، أَو توكيداً ، أَو بياناً ، أَو نَسَقاً بالأَلف واللام ـ وكان مع ذلك مفرداً ، أَو مضافاً وفيه الأَلف واللام ـ جاز فيه الرَّفْعُ على لفظِ المنادى ، والنصبُ على مَحَلِّهِ ، تقول في النعت : « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ » بالرفع ، و« الظريفَ » بالنصب ، وفي التأكيد : « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ » ، و« أَجْمَعِينَ » ، وفي البيان : « يَا سَعِيدُ كُرْزٌ » ، و« كُرْزاً » ، وفي النسق : « يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ » ، و« الضَّحَّاكَ » قال الشاعر :

[تابع المنادى]

قوله : (من نعت المبني . . . إلخ) هذا بيان لـ(ما) من قوله : (ما أفرد . . . إلخ) وهذا يقتضي كما قال الفاكهي : أنَّ الصُّور ثمانية حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة الَّتي اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبيَّن ، قال الشيخ يس : وما اقتضاه كلامه مشكل ؛ لأنَّ التَّأكيد المعنوي لا يتأتى فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل ، وكذا عطف البيان ، وأما عطف النَّسق فيتصوَّر فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل، نحو : يا زيد ، والضَّارب الرَّجل ، فتكون الصُّور التي يجوز فيها الأمران ستَّة ، لا ثمانية . اهـ وحينئذٍ فالأولى جعل الصُّور الدَّاخلة في كلام المصنِّف ستَّة ، والصُّورتان المذكورتان خارجتان منه ؛ لعدم تأتِّيهما ، وهذا ظاهر لا غبار عليه ، وأمَّا قول بعضهم جواباً عنه : إن قوله : (وتأكيده بالرَّفع عطفاً على ما أفرد . . . إلخ) فهو غير ظاهر من كلام المصنِّف ، ولذا لم يعوِّل الفاكهي على نحو ذلك . تأمَّل .

قوله : (وتأكيده) أي : المعنوي ، وأطلقه اعتماداً على اشتهار أمر اللفظي ، فقد عُلِمَ أنَّ حكمه حكم الأوَّل حتَّى كأنَّه هو . اهـ يس .

قوله : (على لفظه) متعلق بـ(يجري) .

٨٧ـ يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ[١]

رُوِيَ برفع « الوارث » ونَصْبِه ، وقال آخر :

٨٨ـ فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَٱبْنُ أَرْوَىٰ ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا[٢]

قوله : (**يا حكم الوارث . . . إلخ**) قال في « الصَّحاح » : الحَكَم ـ بالتحريك ـ الحاكم ، وفي المثل : (في بيته يُؤتَى الحكم) . والبيت لرؤبة بن العجاج .

قوله : (**وقال آخر : فما كعب . . . إلخ**) هو مدح لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، وقبله :

يعودُ الفضلُ منكَ علَى قريشٍ ... وتفرُجُ عنهمُ الكُربَ الشِّدادا

---

(١) هذا بيت من (الرجز المشطور) لرؤبة بن العجاج ، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم ، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب (رقم ١٥) .

الإعراب : « **يا** » حرف نداء « **حكم** » منادى مبني على الضم في محل نصب « **الوارث** » نعت لـ : حكم ، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لمحله ، ويروى بالوجهين جميعاً ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل « **عن** » حرف جر « **عبد** » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالوارث ، وعبد مضاف و« **الملك** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله : « **يا حكم الوارث** » فإن « **حكم** » منادى مبني على الضم ؛ لأنه مفرد علم ، و« **الوارث** » نعت مقترن بأل ، وقد روي برفع الوارث ونصبه ، على ما بيناه في الإعراب ، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل وكان المنادى مبنياً ، جاز في النعت الوجهان .

(٢) هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٥)، وفي مغني اللبيب (رقم ١٦) .

اللغة والرواية : « **كعب بن مامة** » هو رجل من إياد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس « **ابن أروى** » أراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وكان مضرب المثل في الكرم ، ويروى في مكانه « **وابن سعدى** » وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم أيضاً .

الإعراب : « **ما** » نافية حجازية تعمل عمل ليس « **كعب** » اسم ما « **ابن** » نعت لكعب وابن مضاف و« **مامة** » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « **وابن** » الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما وابن مضاف و« **أروى** » مضاف إليه « **بأجود** » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما الحجازية « **منك** » جار ومجرور متعلق بأجود « **يا** » حرف نداء « **عمر** » يروى بالضم والنصب ؛ فأما الضم فهو المشهور ، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب « **الجوادا** »=

والقوافي منصوبة ، وقال آخر :

٨٩ـ أَلاَ يَـا زَيْـدُ والضَّحَّـاكُ سِيْـرَا فَقَـدْ جَـاوَزْتُمَـا خَمَـرَ الطَّـرِيـقِ(١)

وهما من (الوافر) ، (الفضل) : هو الإحسان ، و(قريش) : هي القبيلة المشهورة ، و(تفرج) : بضمِّ الرَّاء ؛ بمعنى : تكشف ، و(الكُرَب) : جمع كربة بضمِّ الكاف فيهما ؛ أي : الغمَّ والحزن ، و(ابن مامة وابن أروى) من أجواد العرب المشهورين .

قوله : (والقوافي منصوبة) جمع قافية ، والمراد بها هنا : الكلمات الأخيرة من الأبيات ، كما هو مذهب الأخفش ، لا ما اختاره الخليل من أنَّها من المحرَّك قبل السَّاكنين إلى الانتهاء ، فتكون في البيت المذكور من واو الجواد ، ومثل ذلك لا يوصف بنصب ؛ إذ هو بعض الكلمة ؛ فتأمل .

قوله : (ألا يا زيد . . . إلخ) هو من (الوافر) ، و(خَمَر) : بفتح الخاء المعجمة ، وفتح الميم كما وجدته بخطِّ الشنواني ، وفي « القاموس » الخَمَر بالتحريك : ما واراك من شجر وغيره . اهـ، فالمعنى : لقد جاوزتما المحلَّ المستور بالأشجار وغيرها من الطَّريق .

= نعت لعمر باعتبار محله ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله : « **الجوادا** » فإنه نعت لعمر ، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب ، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها ؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى .

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « **خَمَر الطريق** » ـ بفتح الخاء والميم جميعاً ـ هو الساتر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف ؛ أي : جاوزتما الطريق الذي يستركما بكثرة أشجاره .

المعنى : يأمر صديقين له بأن يغذَّا السير ويجدَّا فيه ؛ لأنهما قد صارا في طريق لا ساتر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما ، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما .

الإعراب : « **ألا** » أداة استفتاح وتنبيه « **يا** » حرف نداء « **زيد** » منادى مبني على الضم في محل نصب « **والضحاك** » الواو حرف عطف ، والضحاك : معطوف على زيد يجوز فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المحل « **سيرا** » فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنين فاعله « **فقد** » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « **جاوزتما** » جاوز : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على تثنية المخاطب « **خمر** » مفعول به لجاوز ، وخمر مضاف و« **الطريق** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . =

وقال الله سبحانه تعالى : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ : ١٠]، وقُرِئَ شاذاً : ﴿ وَٱلطَّيْرُ ﴾ وهذه أَمثلة المفرد ، وكذلك المضافُ الذي فيه « أل » ، نحو : « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ » ، وَ« الْحَسَنَ الْوَجْهِ »، وقال الشاعر :

٩٠ـ يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرَ الْعَنْسِ (١)

قوله : (وقُرِئ شاذاً : والطَّيرُ) أي: بالرَّفع : والرفع هو مختار الخليل وسيبويه ، وقدروا النَّصب في الآية عطفاً على (فضلاً) من قوله تعالىٰ : ﴿ ۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾ [سبأ : ١٠].

قوله : (يا صاح يا ذا الضَّامر . . . إلخ) هو من (الرَّجز)؛ أي: يا صاحبي، و(الضَّامر)؛

الشاهد فيه : قوله : « **يا زيد والضحاك** » فإن قوله : « **زيد** » منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب ، وقوله : « **الضحاك** » اسم مقترن بأل غير مضاف ، وهو معطوف على المنادى المبني عطف نسق بالواو ، وقد روي في البيت بنصبه ورفعه؛ فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان .

(١) هذا الشاهد من كلام ابن لَوْذان ـ بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة ـ السدوسي، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٠٦) وبعده قوله :

وَالرَّحْلِ ذِي الأَنْساعِ وَالحِلْسِ

وقد نسب في صلب الكتاب ، وفي شرح شواهده للأعلَم إلى ابن لوذان السدوسي كما قلنا، وقد ذكر أبو الفرج في الأغاني (١٥/ ١٢ بولاق) أن هذا البيت من كلام خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد وذكر معه ثانياً ، وأشار إلى أن لهما ثالثاً .

اللغة : « **الضامر العنس** » العنس : أصله الناقة الشديدة ، وضمورها : دقة وسطها، وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار « **الرحل** » ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه « **الأَنْسَاع** » جمع نِسْع ـ بكسر النون وسكون السين ـ وهو سير يربط به الرحل « **الحِلْس** » ـ بكسر الحاء وسكون اللام ـ كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة .

الإعراب : « **يا** » حرف نداء « **صاح** » منادى مرخم ، وأصله : صحب ، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب « **يا** » حرف نداء « **ذا** » اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب « **الضامر** » نعت لذا المنادى ، إما مرفوع تبعاً للفظ المقدر، أو منصوب تبعاً لمحله ، والضامر مضاف و« **العنس** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **يا ذا الضامر العنس** » فإن « **ذا** » منادى مبني ، و« **الضامر العنس** » نعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روي برفع هذا النعت ونصبه ؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان .

=

يروى بِرَفْعِ « الضامر » ونَصْبِهِ .

وإِنْ كان التابعُ من هذه الأشياء مضافاً ، وليس فيه الألف واللام ؛ تعين نصبه على المحل ، كقوله : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو »، و« يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ »، و« يا تَميمُ كلَّكم »، أو « كُلَّهُمْ » ، و« يَا زَيْدُ وأبا عبدِ الله »، قال الله تعالى : ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر : ٤٦] .

وَإِنْ كان التابع نعتاً لـ « أَيِّ » تعين رَفْعُهُ على اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحج : ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [التحريم : ١] .

وَإِنْ كان التابع بدلاً ، أَو نَسَقاً بغير الألف واللام ؛ أُعْطِيَ ما يَسْتَحِقّه لو كانَ مُنادىً ، تقول في البَدَلِ : « يَا سَعِيدُ كُرْزُ » بضم « كرز » من غير تنوين ، كما تقول : « يا كُرْزُ » ، و« يَا زيدُ أَبا عَبْدِ اللهِ » بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبد الله بالنصب ، وفي النسق : « يَا زَيْدُ وَعَمْرُو » بالضم ، و« يَا زَيْدُ وأَبَا عبد الله » بالنصب ، وهكذا أَيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى معرباً .

ص ـ وَلَكَ فِي نَحْوِ : « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ »[1] . . . .

أي : المهزول ، و(العيس) بكسر أوّله وسكون ثانيه : إبل بيض في بياضها ظُلمة خفية جمع عَيْساء بالمد ، فهو كـ(بيض وبيضاء) لفظاً ومعنىً .

قوله : (**يا تميم كلكم أو كلهم**) أي : لأنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يُؤتى بلفظ الغيبة؛ نظراً للأصل ، وبلفظ الخطاب ؛ لكون المنادى مخاطباً في المعنى ، وإنما لم يجز أن يقول المسمى بزيد : زيد ضرب ؛ لأنّه ليس فيه دليل التّكلم ، وهنا وجد دليل الخطاب ، ويتعين النصب فيهما على المحل ؛ لأنهما مضافان من غير (أل) وهو (يا) . اهـ يس .

قوله : (**يا زيد زيد اليعملات**) هذا بعض بيت من (مشطور الرجز) وهو بتمامه :

يـا زيـدُ زيـدَ اليعمـلاتِ الـذُّبـلِ ... تطـاولَ الليـلُ عليـكَ فـانـزلْ

= ونظيره قول عبيد بن الأبرص : [من الكامل]

يَـا ذَا الْمُخَـوِّفُنَـا بِمَقْتَـلِ شَيْخِـهِ ... حِجْـرٍ ، تَمَنِّـيَ صَـاحِـبِ الأَحْـلام

(١) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه : [من الرجز] =

فَتْحُهُمَا أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ .

ش ـ إذا تكرر المنادى المفردُ مضافاً ، نحو : « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ »
جاز لك في الأَوَّل وجهان :

أَحدهما : الضم ، وذلك على تقديره منادى مفرداً ، ويكون الثاني حينئذٍ : إِمَّا مُنادى سَقَطَ منه حرفُ النداء ، وَإِمَّا عَطْفُ بيانٍ ، وَإِمَّا مَفْعُولاً بتقدير : « أَعني » .

والثاني : الفتح ، وذلك على أنَّ الأَصل : « يَا زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ » .

ثم اخْتُلِفَ فيه ؛ فقال سيبويه : حَذَفَ « اليعملات » من الثاني لدلالة الأَوَّل عليه ، وأَقْحَمَ « زَيْد » بين المضاف والمضاف إليه .

وقال المُبَرِّد : حذف « اليعملات » من الأَوَّل؛ لدلالة الثاني عليه .

(**اليعملات**) : جمع يَعْمَلة بفتح المثناة التحتية أوله ، والميم بعد العين السَّاكنة ، هي النَّاقة النَّجيبة المطبوعة على العمل ، والجمل يَعمل ، قال في « القاموس » : ولا يوصف بهما ، إنما هما اسمان ، و(**الذُّبَّل**) : الضَّوامر جمع ذابل، كـ(**ركَّع**) جمع راكع . اهـ ش .

قوله : (**فتحهما**) لم يقل : نصبهما مع كونهما معربين ؛ ليكون الكلام جارياً على كلِّ الأقوال . اهـ يس .

قوله : (**وهو مُقْحَم**) أي : الثاني زائد بين المضاف والمضاف إليه ، وإنما حذف تنوين الثاني مع أنَّه لا مقتضى لحذفه ؛ لأنَّه لمّا تكرَّر المضاف بلفظه وحركته صار كأن الثَّاني هو الأوَّل ، والتَّأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول ، وحركته حركة إعرابية أو بنائية ،

= يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ اليَعْمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ ... تَطَـاوَلَ اللَّيْـلُ عَلَيْـكَ فَـانْـزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لجأ : [من البسيط]

يَـا تَيْـمُ تَيْـمَ عَـدِيٍّ لاَ أَبَـا لَكُـمُ ... لا يَلْقَيَنَّكُـمُ فِـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

ومنه قول الآخر : [من الطويل]

فَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِراً ... وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِيْنَ الغَطَارِفِ

وكلٌّ من القَوْلَينِ فيه تَخْرِيجٌ على وجه ضعيف ؛ أَمَّا قول سيبويه ففيه الفَصْلُ بين المتضايفين ، وهما كالكلمة الواحدة ، وأَمَّا قول المُبَرِّد ففيه الحذف من الأَوَّل ؛ لدلالة الثاني عليه ، وهو قليل ، والكثير عكسه .

[الترخيم]

ص ـ فَصْلٌ ؛ وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ : حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً ؛ فَذُو التَّاءِ مُطْلَقاً ، كَـ« يَا طَلْحَ » ، وَ« يَا ثُبَ » ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ ، وَعَلَمِيَّتِهِ ، وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلاثَةَ

وفي هذه المسألة الفصل بين المتضايفين بغير الظَّرف ، قالوا : وهو جائز فيهما خاصَّة ، فتأمل .

[التَّرخيم]

قوله : (ترخيم) هو لغة : ترقيق الصَّوت وتليينه .

قوله : (المعرفة) المراد بها في المؤنَّث بالتَّاء : المعيَّن ؛ ليشمل النَّكرة المقصودة نحو : يا شا ويا جار ، لمعيَّنين . اهـ ش .

قوله : (وهو) أي : ترخيم المنادى .

قوله : (تخفيفاً) أي : لمجرد التَّخفيف ، لا لعلَّة أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتَّخفيف ، فعلى هذا يكون التَّعريف مخصوصاً بترخيم النِّداء ، ويُعلَم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ، ومراده بالحذف للتَّخفيف : ما لم يكن له موجِب ، فيخرج الحذف في باب عصا وقاض ؛ لأنَّ الحذف فيهما لعلَّة ، وكذا نحو : (أب)، أصله : أَبَوٌ ، فحذفت الواو ؛ لأنَّها لو بقيت ساكنة لفات الأمر المطلوب من الإعراب ، ولو تحرَّكت لحصل الثِّقل ، فحذفها لعلَّة تصريفية ، ويخرج حذف لام (يد) و(دم) ؛ لأنَّه واجب ، قال الرَّضي : يعنون بالحذف للتَّخفيف ما لم يكن له موجِب كما كان في باب (قاضٍ) و(عصا) ، وإلا فكلُّ حذف لا بدَّ فيه من تخفيف ، ويقولون فيه أيضاً : حذف بلا علَّة ، وحذف الاعتباط مع أنَّه لا بدَّ في كلِّ حذف من قصد التَّخفيف ، وهو العلَّة ، فهذا اصطلاح منهم . اهـ

قوله : (مطلقاً) أي : سواء كان عَلَمَاً أم لا ، ثلاثياً أم لا . اهـ فاكهي . أشار به إلى أنَّه أراد بالإطلاق عدم اشتراط ما يخصُّ المجرَّد ، لا أنَّه لا يشترط فيه شيء أصلاً ، فلا ينافي أنَّه

أَحْرُفٍ ، كَـ« يَا جَعْفُ » : ضَمّاً ، وَفَتْحاً .

ش ـ من أَحكام المنادى الترخيمُ ، وهو : حذفُ آخره تخفيفاً ، وهي تسمية قديمة ، وروي أَنَّه قيل لابن عباس رضي الله عنهما : إِنَّ ابن مسعود رضي الله عنه قرأ : ﴿وَنَادَوا يَا مَالِ﴾ [الزخرف : ٧٧]، فقال : ما كان أَشْغَلَ[١] أَهْلَ النَّارِ عن الترخيم! ذكره الزمخشري وغيره .

وعن بعضهم : أَنَّ الذي حَسَّنَ الترخيم هنا أَنَّ فيه الإِشارة إلى أَنَّهم يقطعون بعضَ الاسم ؛ لضعفهم عن إِتمامه .

وشَرْطُهُ : أَنْ يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم تُشْتَرَطْ فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة ؛ فتقول في « ثُبَةٍ » ـ وهي الجماعة ـ : « يَا ثُبَ » ....

يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة إلى آخر ما تقدَّم .

قوله : (ضمَّاً وفتحاً) منصوبان على الحال ؛ أي : حال كونه ضَمَّاً ؛ أي : ذا ضمٍّ ، وهو أولى من نصبهما على نزع الخافض ؛ لأنَّه سماعي .

قوله : (تسمية قديمة) يريد أَنَّ العرب قد تكلَّمت به .

وقوله : (رُوي . . . إلخ) استدلال على كونها تسمية قديمة ، ومحلُّ الاستدلال قوله : (ما كانَ أشغلَ أهلِ النَّارِ عن التَّرخيم . . . إلخ) (ما) : تعجبية ، و(كان): زائدة ، وأشغل : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه عائد على ما ؛ أي : شيء عظيم ، وهو ما هم فيه من العقاب أشغلهم عن التَّرخيم ، وفي نسخة : ما كان أغنى أهل النَّار عن التَّرخيم ، وعلى كلٍّ فهو استبعاد من ابن عبَّاس لذلك ؛ لأنَّ التَّرخيم إنَّما يكون في مقام الانبساط ونحوه ؛ لأنَّه لتحسين اللفظ ، ومحلُّهم ليس محلَّ ذلك ، وقد أشار الشَّارح إلى جواب هذا بقوله : (وعن بعضهم : أَنّ الذي حسَّن . . . إلخ) ، وحاصله : أنَّهم لم يقصدوا بذلك تبسطاً ولا غيره ، وإنَّما هم لشدَّة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة .

(فائدة)

أنكر بعضهم ورود حذف بعض حروف الكلمة المسمَّى بالاقتطاع في القرآن الشَّريف ورُدَّ

---

(١) في بعض النسخ « ما كان أغنى . . . إلخ » .

كما تقول في عائشة : « يَا عَائِشَ » .

وَإِنْ لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط :

أَحدها : أَنْ يكون مبنياً على الضم .

والثاني : أَنْ يكون علماً .

والثالث : أَنْ يكون مجاوزاً لثلاثةِ أَحْرُفٍ ، وذلك نحو : « حَارِث » ، وَ« جَعْفَر » تقول : « يَا حَارِ »[1] و« يَا جَعْفَ » .

عليه بالقراءة المتقدّمة ، وبأنَّ بعضهم جعل منه فواتح السُّور على القول بأنَّ كلَّ حرف منها من اسم من أسمائه تعالى . أفاده في « الإتقان » .

قوله : **(عائشة)** بالهمزة ، وإبدالُها ياءً لحنٌ ، وأمَّا عيشة فهي مولدة كما نقل عن الجوهري ، لكن ذكر ابن فارس أنَّها لغة رديئة .

---

(١) ومنه قول الشاعر [زهير] : [من البسيط]

يَـا حَـارِ لاَ أُرْمَيَـنْ مِنْكُـمْ بِـدَاهِيَـةٍ ... لَـمْ يَلْقَهـا سُـوقَـةٌ قَبْلِـيْ وَلاَ مَلِـكُ

ومثله قول النابغة الذبياني : [من البسيط]

أَقُـولُ وَالنَّجْـمُ قَـدْ مَـالَـتْ أَوَاخِـرُهُ ... إِلَـى المَغِيـبِ : تَثَبَّـتْ نَظْـرَةً حَـارِ

ومثله أيضاً قول عبيد بن الأبرص : [من البسيط]

يَـا حَـارِ مَـا رَاحَ مِـنْ قَـوْمٍ وَلا ابْتَكَـرُوا ... إِلاَّ وَلِلْمَـوْتِ فِـي آثـارِهِـمْ حَـادِي

يـا حَـارِ مَـا طَلَعَـتْ شَمْـسٌ وَلاَ غَـرُبَـتْ ... إِلاَّ تُقَـرِّبُ آجَـالاً لِمِيْعَـادِ

ومثله قول امرىء القيس : [من الطويل]

أَحَـارِ تَـرَى بَـرْقـاً أُرِيـكَ وَمِيْضَـهُ ... كَلَمْـعِ اليَـدَيْـنِ فِـي حَبِـيٍّ مُكَلَّـلِ

و« حار » أصله يا حارث كما قال المؤلف ، وهو علم منقول عن اسم الفاعل ، فلا شذوذ في ترخيمه على هذا الوجه ، وقد أجروا مجراه كلمة « صاحب » مع أنه نكرة وليس فيها تاء التأنيث ، فرخَّموها شذوذاً، وقد جاء في ذلك الشعر المحتج به كثيراً ، من ذلك قول الشاعر : [من الخفيف]

صَـاحِ شَمِّـرْ وَلاَ تَـزَلْ ذاكِـرَ المَـوْ ... تِ فَنِسْيَـانُـهُ ضَـلاَلٌ مُبِيـنُ

ومنه قول الآخر : [من الخفيف]

=

ولا يجوز في نحو: « يا عبد الله »، و« شَابَ قرناها » أن يُرَخَّما؛ لأَنَّهُمَا ليسا مضمومين.

ولا في نحو: « إنسان » مقصوداً به مُعَيَّنٌ؛ لأنَّه ليس علماً.

ولا في نحو: « زيد » و« عمرو » و« حَكَمٍ » لأنَّها ثلاثية.

وأجاز الفرَّاء الترخيم في « حَكَمٍ » و« حَسَنٍ » ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط، قياساً على إجرائهم نحو: « سَقَرَ » مُجْرَى «زينب» في إيجاب منع الصرف لا مُجْرَى «هِنْدٍ» في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم « جَمَزَى » لحركةِ وَسَطه ....

قوله: (قياساً على إجرائهم نحو: سقر مجرى... إلخ) قيل: الفرق أَنَّ حركة الوسط ثَمَّة اعتُبِرَت في حذف حرف زائد على الكلمة، وهو التَّنوين، وههنا في حذف حرف أصلي، وأيضاً ليس الحذف ههنا وارداً على حرف بعينه، فهو مظنَّة الالتباس. اهـ يس.

قوله: (وإجرائهم جَمَزَى... إلخ) الجَمَزَى: بفتح الجيم والميم والزَّاي بعدها ألف ن الأوصاف، يقال: حمار جمزى؛ أي: سريع، وحاصل التَّوجيه: أنَّهم أجروا (جمزى) لتحرك وسطه مجرى الخماسي ـ وهو (حُبَارى) ـ في حذف ألفه، ولم يجروه مجرى الرباعي (حبلى) في إجازة حذف ألفه، أو قلبها واواً؛ فإنَّه يجوز في (حبلى) هذان الوجهان كما قال في « الخلاصة »:

وإن تكــنْ تَــرْبَــعُ ذا ثــانٍ سكَــنْ فقلبهـــا واواً وحـــذفُهـــا حَسَـــنْ

= صَـاحِ هَـلْ رَيْـتَ أَوْ سَمِعْـتَ بِـرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي العِلاَبِ

« ريت » يريد رأيت، وقرى: أي: جمع، والعلاب جمع علبة وهي هنا الوعاء الذي يحلب فيه اللبن، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص: [من البسيط]

يَـا صَـاحِ مَهْـلاً أَقِـلَّ العَـذْلَ يَـا صَـاحِ وَلا تَكُـوْنَـنَّ لِـي بِـالـلائِـمِ الـلاحِـيْ

ومن ذلك قول الآخر: [من السريع]

يَـا صَـاحِ يَـا ذَا الضَّـامِـرِ العَنْـسِ وَالـرَّحْـلِ ذِي الأَنْسَـاعِ وَالحِلْـسِ

وهذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد مضى قريباً مشروحاً، وعلى هذا جاء قول أبي العلاء المعري: [من الخفيف]

صَـاحِ هَـذِي قُبُـوْرُنَـا تَمْـلأُ الـرَّحْـ ـبَ فَـأَيْـنَ القُبُـوْرُ مِـنْ عَهْـدِ عَـادِ؟

مُجْرَى «حُبَارى» في إيجاب حذف ألفه في النسب ، لا مُجْرَى (حُبْلَى) في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً .

وأَشَرْتُ بقولي : كَـ« يَا جَعْفُ » ضَمّاً وَفتحاً إلى أَنَّ الترخيم يجوز فيه قَطْعُ النظر عن المحذوف ؛ فيجعل الباقي اسْماً برأسه فتضمه ، ويَسمَّى : لغة من لا ينتظر .

ويجوز أَلاّ يقطع النظر عنه ، بل يجعل مُقَدَّراً ؛ فيبقى ما كان على ما كان عليه ، ويُسمَّى : لغة من ينتظر .

قوله : (حُبارى) بضم أوّله ، قال في « المصباح » : هو طائر معروف على شكل الإوزة برأسه وبطنه غبرة ، ولون ظهره وجناحيه كلون السُّمَانى غالباً ، والجمع : حبابير وحباريات . اهـ، وفي « مختصر حياة الحيوان » : الحبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وألفه للتأنيث ؛ إذ لو لم تكن له لانصرفت ، والجمع حباريات ، وهي من أشد الطير طيراناً ، وهي طائر كبير العنق ، رمادي اللون في منقاره بعض طول ، لحمه بين لحم الدَّجاج ولحم البطِّ ، وهو أخفُّ من لحم البط ؛ لأنَّه بري ، وهو من أكثر الطَّير حيلة في تحصيل الرِّزق ، ومع ذلك يموت جوعاً ، وروى أبو داود والترمذي عن سفينة قال : أكلت مع رسول الله ﷺ لحم الحُبارى . اهـ ملخَّصاً ومن خطِّه نقلت .

قوله : (إلى أنَّ التَّرخيم يجوز فيه قطع النَّظر) ليس في كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين في كلِّ ما رُخِّم ، فلا ينافي أنَّه لا يجوز التَّرخيم إلاَّ على نية المحذوف فيما فيه ليس عَلَماً كان أو صفة، فتقول في نحو : مَسْلَمة وحارثة وحفصة : (يا مَسْلمَ ويا حَارِثَ ويا حَفْصَ بالفتح)؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يُخَف لبس جاز ، كما قال في « الخلاصة » :

والتـــزمِ الأوَّلَ فـــي كمُسلِمَـــهْ وجـوِّزِ الـوجهيـنِ فـي كمَسلَمَـهْ

تأمَّل .

قوله : (فيبقى ما كان على ما كان عليه) أي : الأكثر والغالب فيه ذلك ، فلا ينافي أنَّهم صرَّحوا باستثناء صورتين من ذلك :

الأولى : ما كان مدغماً في المحذوف ، وهو بعد ألف ؛ فإنَّه إن كان له حركة في الأصل حركته بها، نحو: مضارٌّ ومحاجٌّ ، فتقول فيهما : يا مضارِّ ، ويا محاجِ بالكسر إن كانا اسمي

فتقول على اللغة الثانية في جعفر : « يَا جَعْفَ » ببقاء فتحة الفاء ، وفي مالك : « يَا مَالِ » ببقاء كسرة اللام ، وهي قراءة ابن مسعود[(١)] ، وفي منصور : « يَا مَنْصُ » ببقاء ضمة الصاد ، وفي هِرَقْلَ : « يَا هِرَقْ » ببقاء سكون القاف .

وتقول على اللغة الأُولى : « يَا جَعْفُ ، وَيَا مَالُ ، وَيَا هِرَقُ » بضم أَعجازهن ، وهي قراءة أَبي السَّرار الْغَنَوِي ، و« يَا مَنْصُ » باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم .

فاعل ، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ، ونحو : تحاجٌّ ، تقول فيه : يا تحاجُ بالضَّم ؛ لأنَّ أصله : تحاجج .

وإن كان أصلي السكون حرَّكته بالفتح نحو : أسحارٌ ـ اسم بقلة ـ فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لا حظَّ له في الحركة ، فإذا سمي به ، ورخِّم على هذه اللغة ، قيل فيه : يا أسحارَ بالفتح ؛ لأنَّه أقرب الحركات إليه .

الثانية : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سُمِّي بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتلِّ اللام ، فإنَّه يقال في ترخيمه : يا قاضي ، ويا مصطفى برد الياء في الأوَّل ، والألف في الثاني ؛ لزوال سبب هذا الحذف . هذا مذهب الأكثرين ، واختار في « التَّسهيل » عدم الرَّدِّ . اهـ من « الأشموني » .

قوله : (وفي هِرَقل) بكسر الهاء ، وفتح الراء ، وسكون القاف ، وهو غير منصرف ؛ للعَلَمية والعجمة ، وحُكي فيه هِرْقِل بسكون الراء ، وكسر القاف ، ولقبه قيصر . اهـ شيخ الإسلام في « شرح البخاري »، وهو ملك الرُّوم ، ومات على كفره كما في شروح البخاري .

قوله : (أبي السرار) بالرَّاء المخففة . اهـ بخط ش . والغنوي بالغين المعجمة . اهـ فيشي، وقيل : أبو السري الغنوي .

---

(١) يريد في قوله تعالى : ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف : ٧٧] .

وقد وقع نداء « مالك » مرخماً في قول الأنصاري : * يَا مَالُ وَالحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا *

ونظيره ترخيم « عامر » في قول النابغة الذبياني : [من البسيط]

فَصَالِحُونَا جَمِيْعاً إِنْ بَدَا لَكُمُ ... وَلاَ تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ

ص ـ وَيُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ : « سَلْمَان ، وَمَنْصُورٍ ، وَمِسْكِينٍ » حَرْفَانِ ، وَمِنْ نَحْوِ : « مَعْدَي كَرِبَ » الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ .

ش ـ المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام :

أَحدهما : أَنْ يكون حرفاً واحداً ، وهو الغالب كما مَثَّلْنَا ، **والثاني** : أَنْ يكون حرفين ، وذلك فيما إذا اجتمعت فيه أَربعة شروط :

أَحدها : أَنْ يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، **والثاني** : أَنْ يكون معتلاً ، **والثالث** : أَنْ يكون ساكناً ، **والرابع** : أَنْ يكون قبله ثلاثة أَحرف فما فوقها ، وذلك نحو : « سَلْمَان » ، و« منصور »، و« مسكين » علماً ، تقول : « يا سلمُ » و« ويا مَنْصُ » ، و« يا مِسْكُ »، قال الشاعر :

٩١ـ يَـا مَـرْوُ ؛ إِنَّ مَطِيَّتِـي مَحْبُـوسَـةٌ [تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْئَسِ]

يُرِيدُ « يَا مَرْوَانُ »، وقال الآخر :

قوله : (**أن يكون معتلاً**) أي : حرف علَّة ، ولو عبَّر به لكان أولى ؛ لأنَّ المعتلَّ ما فيه حرف علَّة . كذا بخط ش ، ويُمكِن الجواب : بأنَّ الضَّمير في (يكون) راجع للاسم الذي يجتمع فيه الشُّروط ، لا للحرف . تأمل .

قوله : (**يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها**) أي : لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقلِّ أبنية العرب . اهـ « جامي » .

قوله : (**يا مرو؛ إنَّ مطيتي . . . إلخ**) هو من (الكامل) للفرزدق ، يخاطب به مروان بن عبد الملك ، والشَّاهد فيه ترخيمه بحذف الألف والنون ، وتمامه :

ترجوا الحِباء وربُّها لم ييئس

والحِباء بكسر الحاء ، وبالباء الموحَّدة ، والمدِّ : العطاء ، وربها ؛ أي : صاحبها ؛ أي : وصاحب المطيّة غير آيس من عطائك .

٩٢ـ قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ؟[١]

يريد « يا أَسْمَاءُ » .

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأَخير في نحو : « مُخْتَارِ » عَلماً ؛ لِأنَّ المعتلَّ أصليٌّ ؛ . . . .

قوله : (قفي فانظري . . . إلخ) نصف بيت من (الطَّويل) وتمامه :

قفي فانظريْ يا أسمُ هل تعرفينهُ أهذا المُغِيْرِيُّ الذي كانَ يذكرُ ؟

قوله : (لأنَّ المعتلَّ أصلي) أي : لأنَّ حرف العلَّة أصلي ؛ لأنَّ المنقلب عن حرف

---

(١) هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، من رائيته المشهورة التي أولها قوله :

أَمِـنْ آلِ نُعْـمٍ أَنْـتَ غَـادٍ فَمُبْكِـرُ غَـدَاةَ غَـدٍ أَمْ رَائِـحٌ فَمُهَجِّـرُ ؟

وعجز البيت للمستشهد بصدره قوله :

أَهَذَا المُغِيْرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ ؟

اللغة : « **قفي** » فعل أمر من الوقوف « **يا أسم** » أراد يا أسماء « **المغيري** » المنسوب إلى المغيرة وهو جد عمر صاحب الشاهد ، وقد عنى بالمغيري نفسه .

الإعراب : « **قفي** » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « **فانظري** » الفاء حرف عطف ، انظري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « **يا** » حرف نداء « **أسم** » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « **هل** » حرف استفهام ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **تعرفينه** » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله : « **يا أسم** » حيث رخمه بحذف آخره ، وهو الهمزة ؛ إذ أصله « **يا أسماء** » ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو الألف ؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف، ومثل هذا الشاهد قول لبيد، وأنشده سيبويه (١/ ٣٣٧)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣): [من البسيط]

يَا أَسْمُ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الحَـوادِثَ مَلْقِـيٌّ وَمُنْتَظَـرُ

ومثل ذلك قول الشاعر : [من الطويل]

أَلَـمْ تَعْلَمِـيْ يَـا أَسْـمَ وَيْحَـكِ أَنَّنِـي حَلَفْـتُ يَمِيْنـاً لاَ أَخُـوْنُ أَمِيْنِـي ؟

لأن الأصل مُخْتَيِرٌ أو مُخْتَيَرٌ ، فأُبدلت الياء ألفاً ، وعن الأَخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة ، كما شبهوا ألف « مُرَامَى » في النسب بأَلف « حُبَارى » فحذفوها .

وفي نحو : « دُلَامِص » علماً ؛ لأَنَّ الميم وَإِنْ كانت زائدة بدليل قولهم : « دِرْعٌ دُلَامِصٌ » و« دِرْعٌ دِلَاصٌ » لكنها حَرْفٌ صحيحٌ ، لا مُعْتَلٌّ ، وفي نحو : « سَعِيد » ، و« عِمَاد » ، و« ثَمُود » ؛ لأَنَّ الحرفَ المعتلَّ لم يُسْبَقْ بثلاثة أحرف ، وعن الفرَّاء إجازة حذفهن ، وأَنشد سيبويه :

٩٣ـ تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي [(١)]

أصليٌّ أصليٌّ . اهـ ش .

قوله : (مُخْتَيِر) يعني بكسر الياء إن كان اسم فاعل ، وقوله : (أو مختيَر) يعني بفتحها إن كان اسم مفعول .

قوله : (كما شبَّهوا ألف مُرامى) بفتح الميم [الثانية] بعدها ألف ، أشار بهذا إلى أنَّ ما قاله الأخفش له نظير ، قال سم : وحاصله أنَّ (حُبارى) في حال النَّسب تحذف ألفه ؛ لكونها زائدة ، فشبَّهوا به ألف مُرامى التي هي أصلية ، فحذفوها ، فقالوا : مرامى كما قالوا حُبارى . اهـ.

قوله : (وفي نحو دُلامص) الدلامص بضم الدَّال المهملة ؛ أي : البراق كما في « القاموس » ، وفيه أيضاً درع دِلاص ، ككتاب : ملساء لينة ، وهذا ـ أعني قوله ـ : (وفي نحو . . . إلخ) معطوف على قوله : (في نحو : مختار) ؛ أي : ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو : دُلامص .

قوله : (تنكرت منا بعد . . . إلخ) هو من (الطَّويل)، وتمامه :

تنكـرتِ مِنـا بعـد معـرفـةٍ لَمِـي ... وبعـدَ التصـابي والشبـابِ المُكـرَّمِ

والشاهد فيه (لمي)، ووجه الاستشهاد أنه رَخَّمَ (يا لميس) ، فحذف السين وأبقى

---

(١) هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر ، وعجزه قوله :

وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ المُكَرَّمِ

=

أَي : يَا لَمِيسُ ؛ فحذف السين فقط .

وفي نحو : « هَبَيَّخ » ، ....

اليَاء ؛ لأنها مسبوقة بحرفين فقط ، الأمر الذي لا يجيز حذفها ، والبيت لأوس بن حجر ، شاعر تميم .

قوله : (أي : يا لميس) بفتح اللام ، وكسر الميم بعدها ياء ساكنة ، وفي آخره سين مهملة : اسم امرأة .

قوله : (هَبيَّخ) بفتح الهاء ، وبالباء الموحدة ، وتشديد الياء المثناة ، مفتوحة أيضاً ، وبالخاء العجمة : يطلق على الأحمق ، وعلى من لا خير فيه ، وعلى الغلام النَّاعِم كما في « القاموس » .

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (١/ ٣٣٦) .

اللغة : « **تنكرت منا** » يريد : نكرتنا وصددت عنا « **لمي** » يريد يا لميس ، ولميس : اسم امرأة ، واسمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها لميس : [من مجزوء الرجز]

يَـا لَيْتَنِـي وَأَنْـتِ يَـا لَمِيْـسُ فِـي بَلْـدةٍ لَيْـسَ بِهَـا أَنِيْـسُ

إِلاَّ اليَعَافِيْرُ وَإِلاَّ العِيْسُ

المعنى : يقول : إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب .

الإعراب : « **تنكرت** » تنكر : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبني على الكسر في محل رفع « **منا** » جار ومجرور متعلق بتنكر « **بعد** » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنكر ، وبعد مضاف و« **معرفة** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « **لمي** » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله : « **لمي** » حيث رخمه بحذف آخره وحده ، وأصله لميس ؛ فلم يحذف إلا السين ؛ لكون الحرف السابق عليها ـ وهو الياء ـ غير مسبوق إلا بحرفين .

ومثله قول الشاعر ، وهو يزيد بن مُخَزِّم ، وأنشده سيبويه (١/ ٣٣٥) : [من الطويل]

فقُلْتُـمْ : تَعَـالَ يَـا يَـزِي بـنَ مُخَـزِّمِ فَقُلْـتُ لَكُـمْ : إِنِّـيْ حَلِيـفُ صُـداءِ

أراد « **يا يزيد** » فحذف الدال ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها ؛ لكون ما قبل الياء حرفين ليس غير ، وصُداء ـ بزنة غُراب ـ يقال : هو اسم حي من بني أسد ، ويقال : هو اسم فرسه ، والمعنى على ذلك : إني لا أحتاج مع وجود فرسي الذي أعتز به إلى أن أحالف أحداً ؛ لأني أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً .

وَ« قَنَوَّرٍ »، لأَنَّ حرف العلة مُتحَرِّكٌ .

والثالث : أَنْ يكون المحذوف كلمةً برأسها ، وذلك في المركب تَرْكِيبَ الْمَزْجِ ، نحو : « مَعْدِي كَرِبَ »، و« حَضْرَمَوْتَ »، تقول : « يَا مَعْدِي » وَ« يَا حَضْرُ » .

قوله : **(وقَنَوَّر)** بفتح القاف والنون ، وتشديد الواو مفتوحة ، يطلق على الضخم الرأس ، وعلى الشَّرس الصَّعب في كلِّ شيء ، كما في « القاموس » .

* * *

[فصل في المستغاث والمندوب]

ص ـ فَصْلٌ ؛ وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ : « يَا للهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ » بِفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَغَاثِ ، إلاَّ فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ « يَا »، نَحْوُ : « يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو »، و« يا قومِ للعجب العجيبِ ».

ش ـ من أقسام المُنَادى : المستغاثُ .

وهو : « كُلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِيُخَلِّصَ من شدةٍ ، أَو يُعِينَ على دَفْعِ مَشَقَّة » .

ولا يستعمل له من حروف النداء إلاَّ « يا » خاصَّةً ، والغالبُ استعمالُه مجروراً بلامٍ مفتوحة ، وهي متعلقة بـ « يا » عند ابن جني ؛ لما فيها من معنى الفعل ، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ، ويُنْسَبُ ذلك إلى سيبويه ، وقال ابن خروف : هي زائدة فلا تتعلق بشيء .

[فصل في المستغاث والمندوب]

قوله : (يا لله . . . إلخ) هو منصوب بفتحة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة حرف الجرِّ الزّائد ، وإنّما قلنا : إنّه منصوب ؛ لأنَّ المستَغاث شبيه بالمضاف ؛ لتركُّبه مع اللام ، ولهذا كان مبنياً على ضمٍّ مقدَّر في حالة حذفها ، نحو : (يا زيد) أكَّد ذكره بعض مشايخنا نقلاً عن ابن قاسم .

قوله : (بفتح لام المستغاث) أي : فرقاً بين المستغاث والمستغاث له ، ولوقوع المستغاث موقع الضّمير الذي تُفتَح لامُ الجرِّ معه .

قوله : (ألا يا) ذكر بعضهم أنَّ (يا) للمنادى البعيد ، أو كالبعيد ، فيلزم ألا يستغاث بالقريب إلا إن كان كالبعيد ، أو يقال : الاستغاثة كالبعد ؛ لاحتياجها إلى مدِّ الصَّوت ؛ لأنَّه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها . اهـ يس .

قوله : (والغالب استعماله مجروراً . . . إلخ) من غير الغالب : حذف اللام على ما سيأتي في كلامه .

قوله : (وهي متعلِّقة بيا عند ابن جني . . . إلخ) رُدَّ بأنَّ (يا) لا تعمل في المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنَّه عمل في الحال في نحو قوله : [من الطويل]

وذِكْرُ[١] المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل ، وهي حرف تعليلٍ ، وتَعَلُّقُها بفعل محذوف ، تقديره : أَدعوك لكذا ، وذلك كقول عمر رضي الله تعالى عنه : « يَا للهِ لِلْمُسْلِمِينَ »[٢] ـ بفتح اللام الأُولى وكسر الثانية ـ، وإذا عَطَفْتَ عليه مستغاثاً آخَرَ ؛ فَإِنْ أَعَدْتَ « يا » مع المعطوف فَتَحْتَ اللام ، قال الشاعر :

٩٤ـ يَـا لَقَـوْمِـي وَيَـا لأَمْثَـالِ قَـوْمِـي ... لِأُنَـاسٍ عُتُـوُّهُـمْ فِـي ٱزْدِيَـادِ[٣]

كـأنّ قلـوبَ الطَّيـرِ رطبـاً ويـابسـاً ... لدى وَكرِهَا العُنَّابُ والحشفُ البالي[٤]

قوله : (بالفعل المحذوف) وإنما تعدَّى باللام ، مع أنَّه يتعدَّى بنفسه ؛ لتضمُّن الفعل معنى الالتجاء في نحو : يا لزيد ، والتَّعجب في نحو : يا للعجب ، أو لأنَّه ضعف بالتزام حذفه ، فقوي بتعديته باللام ، وهذه اللام ليست بزائدة محضة ، ولا معدِّية محضة كما صرَّح به ابن هشام . أفاده الدَّماميني .

قوله : (مكسورة دائماً) أي : في الأسماء الظَّاهرة ، وأمَّا المضمر فتفتح معه إلاَّ مع الياء نحو : يا لزيد لك .

قوله : (كقول عمر) أي : لمَّا طعنه اللعين المجوسي أبو لؤلؤة غلام المغيرة، قال : يا لله للمسلمين، ذكره الدَّماميني .

قوله : (يا لقومي . . . إلخ) هو من (الخفيف) ، و(العتو) : التكبر ، والشاهد فيه :

---

(١) أي : والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به ، وأن يكون المستغاث له مجروراً بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل في لام الجر التي تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها .

(٢) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد ٦/ ٢٥ اللجنة) : [من الوافر]

تَكَنَّفَنِـي الـوُشَـاةُ فَـأَزْعَجُـوْنِـي ... فَيَـا للهِ لِلْـوَاشِـي المُطَـاعِ

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لي معرفة قائلها ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٦) .

اللغة : « **عتوهم** » العُتُوُّ ـ بضم العين والتاء وتشديد الواو ـ الاستكبار ، والتمرد على الحق ، وعدم الخضوع له . =

---

(٤) البيت من البحر الطويل ، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨ ، والشاهد في البيت أن (كأنَّ) التي للتشبيه عملت النصب في الحالين (رطباً ويابساً)، وكأنّ المحشي يقيس مسألة تعلُّق الجار والمجرور بـ (يا) وهي نائبة عن الفعل (أدعو) على مسألة (كأن) المشبهة حيث إن معناها عمل النصب في الحالين المذكورين. والله أعلم، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٨٢ ، ولسان العرب ، (بال) .

وَإِنْ لم تُعِدْ « يَا » كَسَرْتَ لام المعطوف ، كقوله :

٩٥ـ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[1]

يا لقومي ، يا لأمثال قومي ، ووجه الاستشهاد أنه جرَّ (أمثال) بلام مفتوحة بسبب إعادة أداة النداء (يا) .

قوله : **(يا للكهول . . . إلخ)** عجز بيت صدره :

يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدَّارِ مغتربُ ....

= **المعنى** : إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العديد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم ؛ ليدفعوا عني قوماً ما يزال طغيانهم يتزايد ، وشرهم يتفاقم .

الإعراب : « **يا** » حرف نداء واستغاثة « **لقومي** » اللام حرف جر ، قوم : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني ؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت يا عليه عند ابني الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه .

فإن قلت : هذا الفعل الذي تدل عليه « **يا** » هو أدعو ، وهو يتعدى بنفسه ، تقول : أدعوك ، وأدعو قومي ، ونحو ذلك ، فكيف تعدى في هذا الباب باللام ؟ .

قلت : الجواب على ذلك من وجهين :

الأول : أنا ضمَّنا هذا الفعل معنى ألتجىء أو أعجب أو نحوهما ، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر ، والتضمين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد .

الوجه الثاني : أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه ، فجئنا باللام لتقويته .

« **ويا لأمثال** » الواو عاطفة ، وياء : حرف نداء واستغاثة ، واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بياء أو بالفعل المحذوف ، على نحو ما تقدم ، وأمثال مضاف وقوم من « **قومي** » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **لأناس** » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقديره : أدعوهم لأناس « **عتوهم** » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « **في ازدياد** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله : « **يا لقومي ويا لأمثال** » فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة ، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح ، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا .

(١) وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٨) .

اللغة : « **ناء** » اسم فاعل فعله نَأَى يَنْأَى ، من مثال فَتَحَ يَفْتَح ، إذا بَعُدَ « **الكهول** » جمع كهل ، وهو من =

وللمستغاث استعمالان آخَرَانِ :

أحدهما : أَنْ تُلْحِقَ آخِرَهُ ألفاً ؛ فلا تَلْحَقُه حينئذٍ اللامُ من أوَّله ، وذلك كقوله :

٩٦- يَـا يَـزِيـدَا لآمِـلٍ نَيْـلَ عِـزٍّ ... وَغِنَـىً بَعْـدَ فَـاقَـةٍ وَهَـوَانِ[1]

وهو من (البسيط) .

قوله : (**يا يزيدا . . . إلخ**) هو من (الخفيف) أيضاً ، ويزيداً مبنيٌّ على ضمٍّ مقدَّر ـ كما تقدَّم ـ ، منع من ظهوره اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة ، واللام في (**لآمل**) لام المستغاث له ، وهو بالمدِّ : اسم فاعل من الأَمَل ، وهو الرَّجاء ، و(**الفاقة**) : الفقر ، و(**الهوان**) : الذُّل .

= وخطه الشيب ، وقيل : هو من كانت سنه ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين .

المعنى : يقول : إني أبكي عليك ولست من أهلك ؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك ، وأنا ناء شديد البعد عن أهلي ، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال .

الإعراب : « **يبكيك** » يبكي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبني على الفتح في محل نصب « **ناءٍ** » فاعل يبكي مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « **بعيد** » صفة لناءٍ ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وبعيد مضاف و« **الدار** » مضاف إليه « **مغترب** » صفة ثانية لناءٍ « **يا** » حرف نداء واستغاثة « **للكهول** » اللام حرف جر ، والكهول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بـ : « **يا** » أو بالفعل المحذوف على ما فصلناه في شرح الشاهد السابق « **وللشبان** » الواو عاطفة ، واللام جارة ، والشبان مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « **للعجب** » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ؛ أي : أدعوكم للعجب .

الشاهد فيه : قوله : « **يا للكهول وللشبان** » حيث جر الشبان بلام مكسورة ؛ لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه (يا) .

(١) وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٨) .

اللغة : « **وآمل** » اسم فاعل ، من الأمل ، وهو الرجاء « **فاقة** » فقر « **هوان** » مذلة .

المعنى : يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه ، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى ؛ لأنه يرجو رفده ويستمنح عطاءه ، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة ، يكني بذلك كون الممدوح يعطي العطاء الكثير الذي يغني وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته .

الإعراب : « **يا** » حرف نداء واستغاثة « **يزيداً** » منادى مستغاث به ، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف ، في محل نصب « **لآمل** » جار ومجرور =

والثاني : ألاّ تُدْخِلَ عليه اللاَّمَ من أوَّله ، ولا تُلْحِقَ الألفَ آخره ، وحينئذٍ يجْري عليه حُكْمُ المنادى ؛ فتقول على ذلك : « يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو » بضم « زيد » ، و« يَا عَبْدَ اللهِ لِزَيْدٍ » بنصب « عبد الله » ، وقال الشاعر :

٩٧ـ أَلَا يَــا قَــوْمِ لِلْعَجَــبِ الْعَجِيــبِ وَلِلْغَفَــلَاتِ تَعْــرِضُ لِــلْأَرِيــبِ[1]

قوله : (ألا يا قوم . . . إلخ) هو من (الوافر) ، ألا : حرف تنبيه ، ويا : حرف نداء ، وقوم : منادى ، وهو محلُّ الشَّاهد ؛ حيث ترك فيه الألف واللام جميعاً ؛ إذ القياس : يا لقوم أو يا قوماً ، فحذفت منه ياء المتكلّم ، وأبقيت الكسرة ، أو جُعِل كالمنادى المطلق ، فيضمُّ نحو : يا زيدُ لعمرو ، وعليه اقتصر المرادي ، وقوله : (تَعرِض) بكسر الرَّاء : مضارع عرض من باب ضرب ؛ أي : تحل وتأتي ، (للأريب) ؛ أي : للعالم بالأمور .

= متعلق بفعل محذوف ، أي : أدعوك لآمل ، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عز » مضاف إليه « وغنى » الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو على عز « بعد » ظرف متعلق بآمل ، أو بمحذوف صفة لغنى ، وبعد مضاف و« فاقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان » الواو عاطفة ، هوان : معطوف على فاقة .

الشاهد فيه : قوله : « يا يزيدا » حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره ، ولم يدخل عليه اللام في أوله .

(١) وهذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٩) .

اللغة : « الغفلات » جمع غفلة ، وهي إهمال الأمر ، وترك الأخذ باليقظة والتنبه للحوادث « الأريب » العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور .

المعنى : يدعو قومه ليتدبروا في العواقب ، وينتبهوا لما يجري من الأمور ، ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبى الأمور ، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاض الأمور وفسادها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء واستغاثة « قوم » منادى مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاءً بكسر ما قبلها ، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب « للعجب » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أدعوكم للعجب « العجيب » صفة للعجب « وللغفلات » الواو حرف عطف ، للغفلات : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات، أو في محل نصب حال منه « للأريب » جار ومجرور متعلق بتعرض.

الشاهد فيه : قوله : « يا قوم » حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى ؛ فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره ، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة .

ص ـ وَالنَّادِبُ : « وَا زَيْدا » ، « وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَا » ، « وَا رَأْسَا » ، وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ وقْفاً .

ش ـ المندوب المذكور ؛ أي : في الاصطلاح : هو المنادَى المُتَفَجَّعُ عليه أو المتوجَّعُ منه ؛ **فالأوَّل** : كقول الشاعر يرثي عمرَ بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه :

٩٨ـ حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً ، فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا[1]

قوله : (**والنادب . . . إلخ**) الندبة لغة : البكاء على الميِّت وتعديد محاسنه ، وعرفاً : نداء المتوجَّع منه أو المتفجَّع عليه وهي من كلام النِّساء غالباً ، وتكون بـ(يا) أو (وا) . اهـ شيخ الإسلام .

قوله : (**وا أمير المؤمنينا**) **وا** : حرف ندبة ، **أمير** : مندوب منصوب مضاف إلى المؤمنين ، وهو مجرور بالياء ، لا مبني على الفتح ؛ لأنَّه غير مندوب ، وألف النُّدبة لا تقتضي البناء إلا إذا لحقت المنادى حقيقة ، لا ما اتَّصل به من مضاف إليه أو شبهه .

قوله : (**وا رأسا**) هو مثل : يا غلاما ؛ إذ الأصل : وا رأسي ، قلبت الياء ألفاً ، فهو منصوب بفتحة مقدَّرة . اهـ دلجموني .

قوله : (**المتفجّع عليه**) أي : المتحزَّن عليه .

قوله : (**يرثي عمر . . . إلخ**) أي : يذكر محاسنه بعد موته .

قوله : (**حُمِّلت أمراً . . . إلخ**) هو من (البسيط) ومراده بذلك : أمر الخلافة ، وقوله : (يا عمرا)، يا : حرف نداء، وعمرا : منادى مبني على ضم مقدَّر منع من ظهوره حركة مناسبة الألف ، وقيل : إنه مبني على الفتح ، قال بعض شيوخنا : ولا يظهر له وجه . تأمَّل .

والبيت لجرير ، والشاهد فيه : عُمَرا ، ووجه الاستشهاد : استعمال (يا) للندبة وليس للنداء بدليل اتصال الألف في آخره .

---

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠) .

اللغة : « **أمراً عظيماً** » أراد به الخلافة وشؤونها « **اصطبرت له** » أراد اضطلعت بأعبائه وصبرت على لأوائه ومشاقه ، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله . =

والثاني : كقول المتنبي :

٩٩ـ وَا حَـرَّ قَلْبَـاهُ مِمَّـنْ قَلْبُـهُ شَبِـمُ .... (١)

قوله : (**شَبِم**) بكسر الباء الموحَّدة ؛ أي : بارد ، وتمامه :

.... وَمَن بجسميْ وحاليْ عندهُ سقمُ

= **الإعراب** : « **حملت** » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، وهو مفعول أول « **أمراً** » مفعول ثان لحمل « **عظيماً** » صفة لأمر « **فاصطبرت** » الفاء حرف عطف ، اصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « **له** » جار ومجرور متعلق باصطبر « **وقمت** » الواو حرف عطف ، قمت : فعل وفاعل « **فيه** » جار ومجرور متعلق بقام « **بأمر** » جار ومجرور متعلق بقام أيضاً . وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « **يا** » حرف نداء وندبة « **عمراً** » منادى مندوب ، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله : « **يا عمرا** » فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه ؛ وأنت تراه قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء ؛ لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض ؛ لأنه في مقام الرثاء ، والرثاء إنما يكون بعد الموت ؛ والظاهر أنه لا يطلب إقباله ؛ وإنما يظهر فجيعته فيه وحزنه عليه ؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً ؛ ولم يزد هاء .

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي ، وهو من شعراء الدولة العباسية ، فقد توفي في سنة (٣٥٤هـ) وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان مفرداتها ، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية ، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس .

اللغة : « **وا حر قلباه** » أراد أن يقول : « **وا حر قلبي** » بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة ، وكان من حقه أن يقول : واحر قلبياه ؛ فيفتح ياء المتكلم ، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف بعدها ، وهذه الهاء هي هاء السكت ، وقد ألحقها في الوصل ، وهذه ضرورة أخرى « **شبم** » بارد .

المعنى : يقول : وا حر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد ، لا يحس بما أكابده من الوجد ، ولا يشعر بما ألاقي من لهب الهيام ، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه ، سقيم الحال لفساد اعتقاده في .

الإعراب : « **وا** » حرف نداء وندبة ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **حر** » منادى مندوب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحر مضاف وقلب من « **قلباه** » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والألف للدلالة على الندبة ، والهاء للسكت ، وزيادتها في الوصل خطأ عربية ، أو ضرورة « **ممن** » جار ومجرور متعلق بحر « **قلبه** » قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف =

ولا يُسْتَعمل فيه من حروف النداء إلاَّ حرفان : « وا »، وهي الغالِبَةُ عليه والمُخْتَصَّةُ به ، أو« يا »، وذلك إذا لم يَلْتَبِسْ بالمنادى المَحْض .

وحكمه حكم المنادى ؛ فتقول: « وَا زَيْدُ » بالضم ، و« وَا عَبْدَ اللهِ » بالنصب ، ولك أَنْ تُلْحِقَ آخِرَهُ الألف ؛ فتقول : « وَا زَيْدَا » ، « وَا عَمْرَا » ، ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول : « وَا زَيْدَاهْ » ، « وَا عَمْرَاهْ » ، فَإِنْ وَصَلْتَ حَذَفْتَهَا ، إلاَّ في الضرورة فيجوز إثباتُها

قوله : (حكم المنادى . . . إلخ) يعني إذا وقع المندوب على صورة قِسْمٍ من أقسام المنادى . . فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم ، فإن كان مفرداً معرفة . . ضُمَّ ، وإن كان مضافاً أو شبيهاً به . . نصب ، ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ، فيردُ أنه لا يقع نكرة ؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة ، فلا يقال : وا رجلا . اهـ ش ، وأشار بقوله : (حكمه حكم المنادى) إلى أنَّه في المعنى ليس بمنادى ، وهو كذلك ؛ إذ لم يطلب بحرف مخصوص نائب مناب (أدعوه) . اهـ يس .

= والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن : مضاف إليه « **شبم** » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول « **ومن** » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « **بجسمي** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **وحالي** » الواو عاطفة ، حال : معطوف على جسمي ، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **عنده** » عند : ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي ، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « **سقم** » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول .

التمثيل به : في قوله : « **وا حر قلباه** » فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه ؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه ، والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة ، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب ، ثم يجعل هذا البيت مثالاً للضرورة فيما بعد ، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين ؟ .

ثم المتوجع منه إما أن يكون محل ألم ، ومثاله البيت الذي أنشده ، فإن القلب هو محل الألم الذي يتوجع منه ، ومنه قول الآخر : [من الطويل]

فَـوَا كَبِـدَا مِـنْ حُـبِّ مَـنْ لاَ يُحِبُّنِي ... وَمِـنْ عَبَـرَاتٍ مَـا لَهُـنَّ فَنَـاءُ

فإن الكبد محل الألم أيضاً وقد يكون المتوجع منه سبباً في الألم ، ومنه قول الشاعر : [من السريع]

تَبْكِيهِـمُ دَهْمَـاءُ مُعْـوِلَـةً ... وَتَقُـولُ سَلْمَـى وَارَزِيَّتِيَـهْ

فإن الرزية سبب في حدوث الألم الذي يتوجع منه .

كما تقدم في بيت المتنبي ؛ ويجوز حينئذٍ ضَمُّهَا تشبيهاً بهاء الضمير ، وكَسْرُهَا على أصل التقاء الساكنين .

وقولي : « والنادبُ » معناه : ويقول النادبُ .

[المفعولُ المطلقُ]

ص ـ وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُتَسَلِّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ« ضَرَبْتُ ضَرْباً »، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ : « قمت وقوفاً » وكـ« قَعَدْتُ جُلُوساً » .

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ، كـ« ضَرَبْتُهُ سَوْطاً »، ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ، ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ ، وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ .

ش ـ لَمَّا أَنْهَيْتُ القولَ في المفعول به وما يتعلَّقُ به من أَحكام المنادى شَرَعْتُ في الكلام على الثاني من المفاعيل ، وهو المفعول المطلق .

وهو عبارة عن « مصدر ، فَضْلَةٍ ، سُلِّطَ عليه عاملٌ من لفظه أَو من معناه » .

فالأَوّل نحو : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] .

والثاني نحو قولك : « قَعَدْتُ جُلُوساً » ، و« تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً » قال الشاعر :

[المفعول المطلق]

سمي بذلك؛ لأنّه لم يقيّد بأداة كما قُيد غيره من المفاعيل ، نحو : المفعول به . . . إلخ .

قوله : (وهو المصدر) أي : الصَّريح ، فلا يجوز أَنْ يقع (أن والفعل) في موضع المصدر ، فلا يجوز: ضربته أن أضربه ؛ لأَنَّ (أَنْ) تُخلِّص الفعل للاستقبال ، والتَّأكيد إنَّما يكون بالمصدر المبهم ، وأُورِد على الحدِّ نحو : كرهت كراهتي ؛ فإنَّ المنصوب مفعول به ، وأجيب بأنَّ الكراهة لها اعتباران: كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور ، واشتُقَّ منها فعلٌ أُسنِد إليه ، وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة ، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول نحو : كرهت كراهة ، فهو مفعول مطلق ، وبالاعتبار الثَّاني نحو : كرهت كراهتي ، فمفعول به . اهـ يس .

قوله : (رَغَداً) بفتحتين ؛ أي : رزقاً واسعاً .

قوله : (﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾) أي : كلَّمه بذاته لا بترجمان ، بأنْ أمره بالتَّكليم

١٠٠ـ تَأَلَّى ٱبْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي ... إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ[(١)]

لموسى ، فهو من قبيل التَّأكيد اللَّفظي ، كما صرَّح به ابن جني ، خلافاً لبعضهم، حيث قال : إنه ليس من التَّأكيد اللفظي ، وإنَّما كان هذا منه ؛ لأنَّه يرفع المجاز ، وتثبت الحقيقة به ؛ إذ التأكيد لا يأتي في المجاز ، وأمَّا قول الشاعر : [من الطويل]

بكى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنكرَ جلدَهُ ... وعَجتْ عجيجاً مِنْ جُذامَ المطارفُ[(٢)]

فهو نادر لا يقاس عليه ، وإجراءُ المجاز مُجرى الحقيقة مبالغةٌ ، والشَّاهد في البيت قوله : وعجت . . . إلخ ؛ فإنَّ المطارف جمع مِطرف ، وهو ثوب من خَزٍّ له أعلام أُسنِد إليه العج مجازاً ، وقد أكَّده بعجيجاً ، وقد صرَّح السَّعد بأنَّ التأكيد اللفظي يرفع المجاز، نحو : قطعَ اللصَّ الأميرُ الأميرُ ، وأقرَّه السيد . اهـ سم مع توضيح وبيان لعبارته .

قوله : (حِلْفة) بكسر الحاء وسكون اللام ، والصواب بفتحها ؛ أي : حَلْفَةً .

قوله : (تألى ابن . . . إلخ) هو من (الطَّويل) ، و(مقايد) : بميم فقاف فألف فياء بعدها ؛ أي : مقيدات كما يؤخذ من قول « الصحاح » ، وهؤلاء جمال مقاييد ؛ أي : مقيدات[(٣)] . اهـ، لكن الشَّاعر حذف إحدى ياءي (مفاعيل) وهو جائز .

---

(١) هذا البيت من كلام زيد الفوارس ، واسمه الحصين بن ضرار الضبي ، من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة .

اللغة : « **تألى** » حلف وأقسم « **حلفة** » يميناً وقسماً « **لِيردني** » يروى بكسر اللام على أنها لام التعليل ، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة ، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يرده ؛ ويروى بفتح اللام ؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع ؛ وهذه اللام ـ على هذا الوجه ـ هي لام جواب القسم ، وكان حقه أن يلحق بالفعل المضارع إحدى نوني التوكيد ؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً ووقع جواب قسم واقترن باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة ، لكنه ترك توكيده : إما لكونه حالاً ، وإما جرياً على ما ذهب إليه سيبويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت « **مفائد** » جمع مفأد ـ كمنبر ـ وهن المساعير ، قاله شارح الحماسة ، وأرى أن المفائد ـ بالفاء ـ جمع مفأد ـ بزنة منبر أيضاً ـ وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التنور ، شبه النساء في اسودادها ويبسها بها ، أراد أنهن مهزولات سود ،

---

(٢) البيت من البحر الطويل ، لحميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري تهجو زوجها روح بن زنباع من جذام . معجم الأدباء : ١/ ٤٥٢، الأغاني ٩/ ٢٦٤ .

(٣) الصواب مفائد ، لا مقايد كما ذكره السجاعي، ينظر خزانة الأدب : ٣/ ٤٦٧ .

=

وذلك لأنَّ الأَلِيَّةَ هي الحلفُ ، والقُعُودُ هو الجلوس .

واحترزت بذكر الفَضْلَةِ عن نحو قولك : « كَلامُكَ كَلاَمٌ حَسَنٌ »، وقول العرب : « جَدَّ جِدُّهُ »، فـ« كلامٌ » الثاني و« جِدُّهُ » : مصدران سُلِّطَ عليهما عاملٌ من لفظيهما ـ وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأوَّل؛ بناءً على قول سيبويه : إنَّ المبتدأ عاملٌ في الخبر ـ وليسا من باب المفعول المطلق في شيء؛ لأنهما عمدة؛ فالأول جزء ، والثاني فاعل .

وقد تُنْصَبُ أَشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً ، وذلك على سبيل النِّيَابَة عن

قوله : (لأن الأليّة) بفتح الهمزة ، وكسر اللام وتشديد الياء ، قال في « المصباح » : الألية : الحلف ، والجمع : ألايا مثل : عطية وعطايا . اهـ .

قوله : (واحترزت بذكر الفضلة . . . إلخ) لم يذكر ما خرج بالمصدر ، وهو الجملة ، فلا تقع مفعولاً مطلقاً ، وما قاله ابن الحاجب من أَنَّ الجملة المحكيَّة بالقول مفعول مطلق ، رَدَّه في « المغني » . اهـ يس .

قوله : (جَدَّ جِدَّه) بفتح الجيم وكسرها ؛ أي: اجتهد اجتهاده ، والأصل : جَدَّ زيد جداً، ثُمَّ قصد المبالغة في وصفه بالجدِّ ، فأُسْنِدَ إلى الجدِّ مجازاً؛ للملابسة بينهما . اهـ ش . وهو صدوره منه .

= وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوام المصريين .

الإعراب : « **تألى** » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « **ابن** » فاعل تألى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف و« **أوس** » مضاف إليه « **حلفة** » مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو تألى الذي معناه حلف ، أو مبين لعدده لكونه مقترناً بتاء الوحدة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **ليردني** » اللام واقعة في جواب القسم إما على ما رآه سيبويه ، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن أوس « **إلى نسوة** » جار ومجرور متعلق بيرد « **كأنهن** » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبات اسمه « **مفائد** » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل جر صفة لنسوة .

الشاهد فيه : قوله : « **تألى حلفة** » فإن حلفة مفعول مطلق ، والفعل العامل فيه من معناه لا من لفظه ؛ ألست ترى أن معنى الحلفة القسم ، وأن معنى تألى أقسم ، كما بيناه في لغة البيت ، فكأنه قال : أقسم قسماً ، وقد تكون التاء في « **حلفة** » مما بني عليه المصدر ، فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله ، وقد تكون للوحدة فيكون مبيّناً للعدد ، فافهم ذلك .

المصدر ، وذلك نحو : « كلُّ » و« بعض » مُضافَيْن إلى المصدر ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النساء : ١٢٩] ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة : ٤٤] .

والعَدَد ، نحو : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور : ٤]، فـ « ثمانين » : مفعول مطلق ، و« جلدة » : تمييز .

وأَسماء الآلات نحو : « ضَرَبْتُه سَوْطاً » ، أَو « عَصاً » ، أَو « مِقْرَعَةً » .

وليس مما ينوب عن المصدر صفته ، نحو : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [البقرة : ٣٥]، خلافاً للمعربين ، زعموا أَنَّ الأصل أَكْلاً رَغداً ، وَأَنَّه حَذَفَ الموصوف ونابت صفته مَنَابَهُ فانتصبت انتصابه .

ومذهبُ سيبويه أَنَّ ذلك إِنَّما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : وكلا حالَةَ كون الأَكل رَغداً ، ويدلُّ على ذلك أَنَّهُم يقولون : « سِيرَ عليه طَوِيلاً »؛ فيقيمون الجار والمجرور مُقَامَ الفاعل ، ولا يقولون: « طويلٌ » بالرفع؛ فدلَّ على أَنَّهُ حال لا مصدر ، وَإِلاَّ

قوله : (نحو : كلٍّ وبعض مضافين إلى المصدر) يوهم كلامه هنا كـ« الأوضح » اختصاصه بكلمتي : (كلٍّ) و(بعض)، وليس كذلك بل المراد: ما دلَّ على كليّة أو جزئيّة ، فدخل (ضربته جميع الضَّرب ، وغاية الضَّرب) ، ونحو : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ﴾ .

قوله : (وأسماء الآلات) يشترط في نيابة الآلة أن تكون آلة للفعل عادة ، فلا يجوز ضربته خشبة أو عموداً . اهـ ش .

قوله : (عصا) العصا مقصورة ، ولا يقال : عصاة ، قال ابن السكيت نقلاً عن الفرّاء : أوّل لحن سمع : هذه عصاتي ، وبعده :

لعلَّ لهَ عذرٌ وأنتَ تلومُ[1]

والصواب (عذراً) بالنَّصب . اهـ ش، وتكتب بالألف ، وكتبها بالياء خطأ .

قوله : (إنما هو حال من مصدر الفعل . . . إلخ) عبارة « المغني » : والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل ، والأصل : فكُلاه ؛ أي : فكُلا الأكل .

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل وعجزهُ : * وكم لائمٍ ولاَم وهو مليم *، وهو لمسلم بن الوليد، ورواية البيت (عذراً) بالنصب، كما في الحيوان ١/ ٧، وعليه فلا لحن في البيت .

لجازت إقامته مُقامَ الفاعل ؛ لأنَّ المصدر يقوم مُقَامَ الفاعل باتفاق .

[المفعولُ لَهُ]

ص ـ وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُو الْمَصْدَرُ الْمُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً ، كـ : « قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ » ؛ فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ، نَحْوُ : ﴿ خَلَقَ لَكُم ﴾ . « وَإِنِّي لَتعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ » « فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا » .

[المفعول له]

قوله : (المفعول له) قال السَّيد : المفعول له : سبب حامل للفاعل على الفعل ، وينقسم إلى قسمين : أحدهما : علَّة غائية للفعل كالتأديب للضَّرب ، الثاني : ما ليس كذلك ، كالجبن للقعود .

والأول يكون بحسب تعقُّله علَّة للفعل ، وبحسب وجوده في الخارج معلولاً له ، والقسم الثَّاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل . اهـ، وأشار بقوله : (والأول بحسب تعقُّله علَّة للفعل . . . إلخ) إلى الجواب عن الإشكال في نحو : ضربته تأديباً ؛ فإنَّ الضَّرب سبب للتَّأديب ، وعلَّة له ، فكيف يكون التَّأديب علَّة للضَّرب ؟ وحاصل الجواب : أنَّ التأديب علَّة للضَّرب بحسب التعقل ، والضَّرب علَّة للتَّأديب بحسب الوجود الخارجي ، فالجهتان مختلفتان . تأمَّل .

قوله : (وهو المصدر) لا يَرِدُ عليه (أمَّا العبيد فذو عبيد) ، بنصب عبيد ؛ لأنَّه مؤول كما في المطوَّلات .

قوله : (شاركه) أي : قد شاركه ، فالجملة حال من المعلل ، والرَّابط فاعل (شارك) وهو ضمير عائد إلى المعلل ، والضَّمير المنصوب عائد على الحدث كما أشار إليه الفاكهي ، ويجوز أن تكون الجملة نعتاً لـ(حدث) ، والرَّابط على هذا ضمير في (شارك) عائد على الحدث ، والمنصوب عائد على المعلل ، والظاهر أنَّ معنى تشاركهما في الزَّمان : كون أوَّل زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل . اهـ يس ، والحاصل أنَّ شروط النَّصب خمسة كما في « الخلاصة » وشروحها ، وقد نظمتها فقلت :

والمصدرُ القلبيُّ إن قد اتَّحدْ ... وقتاً وعلَّةً وفاعلاً وَرَدْ

ش ـ الثالث من المفاعيل : المفعولُ له ، ويُسمَّى المفعول لأَجله ، ومن أَجله .

وهو : « كل مصدر مُعَلِّلٍ لحدثٍ مُشَارِكٍ له في الزمان والفاعل » ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة : ١٩]، فالحذر : مصدر ذُكِر علَّةً لجعل الأَصابع في الآذان ، وزمنُه وزمنُ الجعلِ واحدٌ ، وفاعلهما أَيضاً واحد ، وهم الكافرون ، فلَمَّا اسْتُوفِيَتْ الشروطُ انتصب .

فلو فقدَ المعلِّل شرطاً من هذه الشروط وجبَ جرُّه بلام التعليل(١) .

فمثال ما فَقَدَ المصدريةَ قولُه تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩]؛ فَإِنَّ المخَاطَبِينَ هم العِلةُ في الخَلْقِ ، وخفض ضميرهم باللام ؛ لأَنَّه ليس مصدراً ؛ وكذلك قول امرىء القيس : [من الطويل]

يُنَصب مفعـولاً لَـهُ فـي نَحْـوِ دِنْ ... للهِ طـاعـةً تكُـنْ مِمَّـنْ أَمِـنْ

قوله : (ويسمى المفعول لأجله . . . إلخ) قدّمه على المفعول فيه ؛ لأنَّه أدخلُ منه في المفعولية ، وأقربُ إلى المفعول المطلق بكونه مصدراً ، وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه ؛ لأنَّ احتياج الفعل إلى الزَّمان والمكان أشدُّ من احتياجه إلى العلَّة . اهـ يس .

قوله : (﴿ مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾) قال في « المغني » : زعم عصري أَنَّ (من) متعلّقة بـ(حذر) أو بـ(الموت) ، وفيهما تقديم معمول المصدر ، وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف إليه على المضاف ، وحامله على ذلك أنَّه لو علّقه بـ(يجعلون) وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف إذا كان (حذر الموت) مفعولاً له ، وقد أجيب بأنَّ الأوَّل تعليل للجعل مطلقاً ، والثَّاني له مقيداً بالأوَّل ، والمطلق والمقيد غَيْرانِ ، فالمعلَّل متعدد في المعنى ، وإن اتحد في اللفظ . اهـ .

قوله : (فإن المخاطبين هم العلة . . . إلخ) في هذه العبارة حزازة ، قال الجلال الدواني : اعلم أنَّ الله تعالى راعى الحكمة فيما خَلَق وأَمر به ، وأودع فيها المنافع ، ولكن

---

(١) اللام ليست بشرط ، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل ، وهي اللام، ومن وفي، والباء، وممن نص على ذلك ابن عقيل ، وعبارة المؤلف في المتن عامة تشمل كل حروف التعليل ، ولكنه في الشرح خص الكلام باللام ، ولا وجه لذلك .

٨١ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[(١)]

فَأَدنى : أفعل تفضيل ، وليس بمصدر ؛ فلهذا جاء مَخْفُوضاً باللاّم .

ومثالُ ما فقد اتحادَ الزمانِ قولُه :

١٠١ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَـدَى السِّتْرِ ، إلاَّ لِبْسَـةَ الْمُتَفَضِّـلِ[(٢)]

لا شيء منها باعث له على الفعل ، وإن كانت معلومة له تعالى ، كما أن من يغرس غرساً لأجل الثَّمرة يعلم ترتُّب المنافع الأخر على ذلك الغرس ، كالاستظلال به ، والانتفاع بأغصانه ، وغير ذلك ، والباعث له على الغرس هو الثَّمرة لا غير ، فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنِّسبة إليه تعالى بمنزلة ما سوى الثَّمرة بالنسبة إلى الغارس ، والآيات والأحاديث الموهمة بالعلل والأغراض مؤوَّلة بتلك الحكم ، والمصالح إذا تيقنت ذلك ، علمت أنَّ ما قاله شارح « المقاصد » من أَنَّ الحقَّ تعليل بعض الأفعال سِيَّمَا الأحكام الشَّرعية بالحِكَم والمصالح ظاهر ، كإيجاب الحدود والكفارات ، وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك ، وأمَّا تعليله بأنَّه لا يخلو فعل من أفعاله من غرض فمحلُّ بحث ، وكلام غير منخول ؛ أي : غير مستقيم ؛ فإنَّه إن أراد بالتعليل جعل تلك الحِكم علَّة غائية باعثة ، فلا شيء من أفعاله وأحكامه تعالى معلل بهذا المعنى ، وإن أراد ترتُّبها على الأفعال والأحكام فكلُّ أفعاله وأحكامه تعالى كذلك ، غاية الأمر : أَنَّ بعضها ممَّا يظهر علينا ، وبعضها ممَّا يخفى إلاَّ على الرَّاسخين في العلم المؤيَّدين بنور الله تعالىٰ . اهـ من خط ش .

قوله : (**فجئت وقد نضت . . . إلخ**) هو من (الطَّويل)، من قصيدة امرىء القيس التي أوَّلها :

---

(١) قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع ، والشاهد هنا في قوله : « **لأدنى** » فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ، لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله ؛ لأن شرطه أن يكون مصدراً ، و(أدنى) أفعل تفضيل فوجب جره .

(٢) هذا البيت من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٢)، وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩)، وأنشده الأشموني (رقم ٤٠٧) .

اللغة : « **نضَّت** » بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة ؛ أي : خلعت « **لدى** » أي : عند « **لبسة المتفضل** » يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل .

المعنى : يقول : إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام . =

فَإِنَّ النوم ، وَإِنْ كان عِلَّة في خلعِ الثوبِ ، لكنْ زمَنُ خَلْعِ الثوب سابقٌ على زمنه .

ومثالُ ما فَقَدَ اتِّحَاد الفاعل قولُه :

١٠٢- وَإِنِّـي لَتَعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[1]

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ   بسقطِ اللِّوى بين الدخولِ فحوملِ

وتمامه :

....   لـدى السـتـر إلا لبسـة المتفضِّـلِ

قوله : (نضت) هو بتخفيف الضَّاد المعجمة ، قال الجوهري : نضى ثوبه ؛ أي : خلعه ، وأنشد البيت ثم قال : ويجوز عندي تشديده للتَّكثير ، و(لدى السِّتر) ؛ أي : عند الستارة ، فهو بكسر السِّين ، واللِّبسة بكسر اللام ؛ أي : هيئة لباس المتفضل ، وهو الذي يبقى في ثوب واحد ، وقال ابن فارس : المتفضل : المتوشِّح بثوبه ، والفُضُل ـ بضمتين ـ الذي عليه قميص ورداء ، وليس عليه إزار ولا سراويل .

والمعنى : جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها لأجل النَّوم ، ولم يبقَ عليها إلا لبسة المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذي يُتوشَّح به ، وقوله :(ثيابها) بالنصب مفعول (نضت) ، والشَّاهد في قوله : (لنوم) حيث جَرَّه باللام ؛ لأنَّ النوم لم يقارن نضوها ثيابها؛ أي : لأن زمن الخلع وزمن النوم ليسا واحداً ، بينما فاعلهما واحد .

قوله : (وإنّي لتعروني . . . إلخ) هو من قصيدة من (الطَّويل) أولها :

= **الإعراب** : « **جئت** » فعل وفاعل « **وقد** » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « **نضت** » نض : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال « **لنوم** » جار ومجرور متعلق بـ : نض « **ثيابها** » ثياب : مفعول به لنض وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « **لدى** » ظرف مكان متعلق بـ : نض ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و« **الستر** » مضاف إليه « **إلا** » أداة استثناء « **لبسة** » منصوب على الاستثناء ، ولبسة مضاف و« **المتفضل** » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **لنوم** » فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد، لكن زمانهما غير واحد ؛ لأنها تخلع ثيابها قبل النوم ؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل ، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً ؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن وهو منتفٍ هنا كما علمت .

(١) هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ١١٠)، وفي أوضحه=

. . . .

عجبتُ لسعي الدَّهر بيني وبينها ... فلمَّا انقضى ما بيننا سَكَنَ الدَّهرُ

فيا حبها زِدني جوىً كلَّ ليلةٍ ... ويا سلوةَ الأيَّامِ موعدكِ الحَشْرُ

ويا هجرَ ليلى قد بلغتَ بي العِدَا ... وزدتَ على ما ليسَ يبلغهُ الهجرُ

وإنِّي لتعروني لِذكراكِ هزةٌ ... كما انتفض العصفورُ بلَّلهُ القطرُ

هجرتُكِ حتَّى قِيلَ لا يعرفُ الهَوى ... وزرتُكِ حتَّى قيلَ ليسَ لهُ صَبْرُ

أمَا والَّذي أبكى وأضحكَ والَّذي ... أماتَ وأحيا والَّذي أَمرُهُ أَمْرُ

لقد تركتِنِي أحسدُ الوحشَ أنْ أرَى ... أليفينِ منها لا يروعُهُما النَّفرُ

= (رقم ٢٥٣)، وابن عقيل (رقم ٢٠٤)، والأشموني (رقم ٤٢٨)، وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله:

لِلَيْلَى بِذَاتِ البَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا ... وَأُخْرَى بِذَاتِ الجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ

اللغة : « **تعروني** » تنزل بي وتصيبني « **ذكراك** » الذكرى ـ بكسر الذال ـ الخطور بالبال « **هِزَّة** » بكسر الهاء ـ حركة واضطراب « **انتفض** » تحرك واضطرب « **القطر** » المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عندما يذكرها ؛ فيقول : إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده .

الإعراب : « **وإني** » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « **لتعروني** » اللام هي المزحلقة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل ، والنون للوقاية والياء مفعول به « **لذكراك** » اللام حرف جر ، ذكرى مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله « **هزة** » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « **كما** » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « **انتفض** » فعل ماض « **العصفور** » فاعل انتفض ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور « **بلله** » بلل : فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به « **القطر** » فاعل بلل، والجملة من هذا الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد عند جمهور البصريين .

الشاهد فيه : قوله : « **لذكراك** » فإن اللام حرف جر دال على التعليل ، والتذكر علة لعرو الهزة ، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة ، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل ، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله ؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً .

فَإِنَّ الذكرى هي عِلةُ عُرُوِّ الهِزَّة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ؛ ففاعل العروِّ هو الهِزَّة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ؛ لأَنَّ المعنى : لذكري إياك ؛ فلَمَّا اختلف الفاعلُ خفضه باللام .

وعلى هذا جاء قولُه تعالى : ﴿لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ﴾ [النحل : ٨]، فَإِنَّ (تركبوها) بتقدير : لِأنْ تركبوها ، وهو علةٌ لخلق الخيل والبغال والحمير ، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأَنَّ فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعلَ الركوب بنو آدم ، وجيء بقوله جلء ثناؤه : ﴿وزينةً﴾ منصوباً ؛ لأَنَّ فاعل الخلق والتزيين هو الله سبحانه وتعالى .

[المفعولُ فيهِ]

ص ـ وَالْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ : مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى « فِي » مِنِ اسْمِ زَمَانٍ مطلقاً، كَـ« صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ » ، أَوْ « حِيْناً » ، أَوْ « أُسْبُوعاً »، أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ ، وَهُوَ : الْجِهَاتُ السِّتُّ : كَـ« الأَمَامِ » ، وَ« الْفَوْقِ » ، وَ« الْيَمِينِ » ، . . . .

قوله : (تعروني) أي : تغشاني ، وذكراك بكسر الذَّال المعجمة : مصدر مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف ؛ أي : لذكري إياك ، و(هزَّة) بالرفع : فاعل ، وهو بكسر الهاء : النَّشاط والارتياح ، كما ذكره الشيخ خالد ، وفي « الشواهد الكبرى » للعيني : أنَّه بفتحها وتشديد الزَّاي ؛ أي : رعدة ، ويروى : فترة ، والكاف في قوله : (كما) للتشبيه ، وما : مصدرية ؛ أي : كانتفاض العصفور بضم أوَّله ، وجملة (بلَّله القطر)، أي : المطر : حال منه بتقدير قد ؛ أَي: قد بلَّله القطر ، والشاهد في قوله : لذكراك حيث جرَّه باللام ؛ لاختلاف الفاعل كما ذكره الشَّارح ، وذكر الحافظ السيوطي في « شرح بديعيته » أَنَّ في البيت احتباكاً ، وهو الحذف من الأوَّل ؛ لدِلالة الثَّاني وبالعكس ، والتَّقدير : وإنِّي لتعروني لذكراك هِزَّة وانتفاض كما انتفض العصفور واهتزَّ. . . إلخ ، والقصيدة لأبي صخر الهذلي ، عبد الله بن سلمة السهمي .

[المفعول فيه]

قوله : (وهو الجهات السِّتُّ) أي : أسماؤها ، ففي الكلام حذف مضاف ، أو المراد بالجهات : أسماؤها من تسمية الدَّال ، باسم المدلول ، قال يس : والمتَّجه أَنَّ الجهات صارت حقيقة في أسمائها .

وَعَكْسِهِنَّ ، وَنَحْوُهُنَّ : كَـ« عِنْدَ » ، وَ« لَدَى » ، وَالْمَقَادِيرُ : كَـ« الْفَرْسَخِ » ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ ، كَـ« قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ » .

ش ـ الرابعُ من المفعولات : المفعولُ فيه ، وهو المُسَمَّى ظرفاً .

وهو : كل اسمِ زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى « في »، نحو قولك : « صُمْتُ يَوْمَ الْخميس » ، و« جَلَسْتُ أَمامَكَ » .

وعُلِمَ مما ذكرتُهُ أنَّه ليسَ من الظروف « يوماً » و« حيث » من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ [الإنسان : ١٠]، وقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام : ١٢٤]؛ فَإِنَّهُما وَإِنْ كانا زماناً ومكاناً ، لكنهما ليسا على معنى « في » ، وَإِنَّما المراد أَنَّهُم يخافون نَفْسَ اليوم ،

قوله : (وعكسهن) بالجرِّ .

قوله : (ونحوُهن) بالرفع عطفاً على الجهات ؛ أي : ونحو الجهات السِّت ، ويجوز جرُّه بالعطف على أمام . اهـ يس .

قوله : (كعند) لا تقع إلا منصوبة على الظَّرفية ، أو مخفوضة بمن ، وفيها ألغز الحريري بقوله : وما منصوبٌ على الظرفِ ولا يخفضهُ سوى حرفٍ .

وقول العامة : ذهبت إلى عنده لحن ، قاله في « المغني » .

قوله : (ولدى) قيل: هي لغة في لدن، والصَّحيح أنَّها مرادفة لـ(عند) كما في «المغني».

قوله : (وإنَّما المراد أنّهم يخافون نفس اليوم . . . إلخ) هذا مبني على تصرف (حيث) وهو كما في « التَّسهيل » نادر ، فلا ينبغي تخريج التَّنزيل عليه ، ولهذا قال الدماميني : ولو قيل : إنَّ المراد يعلم الفضل الذي هو في محلِّ الرِّسالة لم يبعد ، وفيه إبقاء (حيث) على ما عُهِدَ لها من ظرفيتها .

والمعنى : إنَّ الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات ؛ لأنَّه يَعلم ما فيهم من الطَّهارة والفضل والصَّلاحية للإرسال ، ولستم كذلك . اهـ، واعتُرِض بأنَّه بعيد ؛ لأنَّه يقتضي حذف المفعول ، والموصول الذي هو صفته ، وبعض صلة ذلك الموصول ، ولأنَّ المعنى : أنَّه يعلم نفس المكان المستحق للرِّسالة لا شيء فيه .

وأَنَّ الله تعالى يعلم نفسَ المكانِ المستحِقِّ لوضع الرسالة فيه ؛ فلهذا أُعْرِبَ كل منهما مفعولاً به ، وعامل « حيث » فعل مقدر دلَّ عليه « أعلم » أَي : يعلم حيث يجعل رسالته .

وَأَنَّه ليس منها أَيضاً نحو : (أن تنكحوهن) من قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] ؛ لأَنَّه وَإِنْ كان على معنى « في » لكنه ليس زماناً ولا مكاناً .

واعلم أَنَّ جميع أَسماء الزمان تقبل النصب على الظَّرفية ، ولا فَرْقَ في ذلك بين المختصِّ منها والمعدود والمُبْهَم ، ونعني بالمختص ما يقع جواباً لـ« مَتَى » ، كـ« يوم الخميس » ، وبالمعدود ما يقع جواباً لـ« كَمْ » ، كـ« الأُسبوع »، و« الحَوْلِ »، و« الشهر » ، وبالمُبْهَم ما لا يقع جواباً لشيء منهما ، كـ« الحِيْن » ، و« الوَقْتِ » .

وأَنَّ أَسماء المكان لا يُنْصَبُ منها على الظَّرفية إلاَّ ما كان مُبْهماً .

قوله : (أعرب كلٌّ منهما مفعولاً به . . . إلخ) قال في « البحر » : ما أجازه هنا من أنَّه مفعول به على السَّعة ، أو مفعول به على غير السَّعة ، تأباه قواعد النَّحو ؛ لأنَّ النَّحاة نصُّو على أن الظرف الذي يُتوسَّع فيه لا يكون إلا متصرِّفاً ، وإذا كان كذلك ، وامتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة ، ولا على غيرها ، والذي يظهر لي إقرار حيث على الظَّرفية المجازيَّة على تضمين (أعلم) معنى ما يتعدَّى إلى الظَّرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته ؛ أي : هو نافذ العِلْم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، فالظَّرف فيه مجاز . اهـ واعتَرَضَه بعضهم بأنَّه يقتضي أَنَّه أنفذ في هذا المكان دون غيره ، وأجيب بأنَّه إنَّما جاء من حيث مفهوم الظَّرف ، فيُترَك هذا المفهوم ؛ لقيام الدَّليل على خلافه ، قلت : لم يظهر من عبارته الاقتضاء المذكور ، فالاعتراض لا وجه له ، فتأمَّل .

قوله : (وعامل حيث فعل . . . إلخ) سكت عن ناصب (يوماً) ؛ لظهور أنَّه (يخافون) . اهـ يس .

قوله : (إلاَّ ما كان مبهماً) لأنَّ أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزَّمان أقوى من دِلالته على المكان ؛ لأنَّه يدلُّ على الزَّمان تضمُّناً ، وعلى المكان التزاماً ، فلمَّا كانت دِلالته على المكان ضعيفة لم يتعدَّ إلى كلِّ أسمائه ، بل إلى المبهم منها ؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل ؛ لقوّة الدلالة عليه حينئذٍ . اهـ ، قال في « المغني » : ومن الوهم قول الزمخشري في : ﴿ فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [يس : ٦٦] ،

والمُبْهَمُ ثلاثةُ أنواع :

أحدها : أَسماء الجهات الست ، وهي « الفَوْق » ، و« التحت » ، و« الأَعلى » ، و« الأَسفل » ، و« اليمين » ، و« الشمال » ، و« ذات اليمين » ، و« ذات الشمال » ، و« الوراء » ، و« الأمام » ، قال الله تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف : ٧٦]، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم : ٢٤]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال : ٤٢]، ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا

وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ﴾ [طه : ٢١]، وقول ابن الطَّراوة في قول الشَّاعر :

كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ[١]

وقول جماعة في : (دخلت الدار)، أو (المسجد)، أو (السُّوق) : إنّ هذه المنصوبات ظروف ، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً ، ويُعرف بكونه صالحاً لكلِّ بقعة كمكان وناحية ، وجهة وجانب ، وأمام وخلف ، والصَّواب : أَنَّ هذه المواضع على إسقاط الجارِّ توسعاً ، والجار المقدَّر : (إلى) في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا﴾ ، و(في) : في البيت ، و(في) ، أو (إلى) ، في الباقي ، ويحتمل أنَّه ضمَّن (استبقوا) معنى : بادروا ، وقد أجيز الوجهان في : ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ ، ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلَ اشتمال ؛ أي : سنعيد طريقتها . اهـ

قوله : (وذات اليمين وذات الشمال) الإضافة فيهما نظيرها في (سعيد كرز)، وكذا (ذات مرَّة) ؛ أي : في القطعة التي يقال لها : مرَّة ؛ أي : وقت . اهـ من خط ش .

قوله : (﴿كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾) أي . من المخلوقين حتَّى ينتهي إلى الله تعالى . اهـ ش .

قوله : (﴿سَرِيًّا﴾) أي : نهر ماء كان انقطع . اهـ ش .

---

(١) بعض عجز بيت من البحر الكامل ، والبيت بتمامه :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ

وهو لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١١٢٠ ، وفي خزانة الأدب١/٣٣٨ على أن حذف الجار من (الطريق) شاذ، والأصل : كما عسل في طريق الثعلب ، وفي لسان العرب ، (عسل) . والعَسل والعَسَلان أن يضطرم الفرس في عدوه ، فيخفف برأسه ويطرد متنه ، وعسل الذئب والثعلب يعسل : مضى مسرعاً واضطرب في عدوه وهز رأسه .

طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ﴾ [الكهف: ٧٩].

وقولي: «وعكسهنَّ» أشرتُ به إلى الوراء والتحت والشمال.

وقولي: «ونحوهن» أشرتُ به إلى أنَّ الجهات وإنْ كانت ستَّة، لكنَّ ألفاظها كثيرة.

ويلتحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها، كـ«عِنْدَ»، وَ«لَدَى».

الثاني: أسماء مقادير المساحات «كالْفَرْسَخ، والمِيلِ، والْبَرِيدِ».

الثالث: ما كان مَصُوغاً من مصدرِ عامله، كقولك: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ»؛ فالمجلسُ: مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقۡعُدُ مِنۡهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمۡعِ﴾ [الجن: ٩]، ولو قلت: «ذهبت مجلس زيدٍ»، أو «جلست مذهبَ عمروٍ» لم يصح؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله.

[المفعولُ معَهُ]

ص ـ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كَـ«سِرْتُ وَالنِّيلَ» وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

ش ـ خرج بذكر «الاسم» الفعل المنصوبُ بعد الواو في قولك: «لا تأكل السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللبَنَ»؛ فإنَّه على معنى الجمع؛ أي: لا تَفْعَل هذا مع فعلك هذا، ولا يُسمَّى مفعولاً معه؛ لكونه ليس اسماً، والجملة الحاليةُ في نحو: «جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ» فإنَّه وإنْ كان المعنى على قولك: «جاء زيدٌ مع طلوع الشمس»، إلاَّ أنَّ ذلك ليس باسم، ولكنه جملة.

قوله: (﴿تَّزَٰوَرُ﴾) بالتشديد والتخفيف؛ أي: تميل، وقوله: (ذات اليمين)؛ أي: ناحيته، وقوله: (تقرضهم)؛ أي: تتركهم وتتجاوز عنهم، فلا تصيبهم. اهـ ش.

قوله: (مجلِس زيد) بكسر اللام؛ لأنَّ المراد به: المكان، وكذا تُكسَر إذا أُريدَ به الزَّمان، فإن أُرِيد به المصدر فُتِحَت، كما يُعلَم من فنِّ الصَّرف.

قوله: (مذهب) بفتح الهاء مطلقاً.

وبذكر « الْفَضْلَة » ما بعد الواو في نحو قولك : « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو »، فَإِنَّه عُمْدَةٌ ؛ لأَنَّ الفعل لا يَستغني عنه ، لا يقال : « اشْتَرَكَ زَيْدٌ » ؛ لأَنَّ الاشتراك لا يتأتَّى إلاَّ بين اثنين .

وبذكر الواو ما بعد « مع » في نحو : « جَاءَ زَيْدٌ مع عمرو »، وما بعد الباء في نحو : « بِعْتُكَ الدارَ بأثاثها » .

وبذكر إِرادة التنصيص على المعية في نحو : « جَاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو »، إذا أُريد مجرد العطف .

وقولي « مسبوقة . . . إلخ » بيانٌ لشرط المفعول معه ، وهو أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يكون مسبوقاً بفعل ، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه ؛ فالأَوَّل كقولك : « سِرْتُ والنِّيلَ »، وقول الله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس : ٧١]، والثاني كقولك : « أَنا سَائِرٌ والنِّيلَ » .

ولا يجوز النَّصْبُ في نحو قولهم : « كلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتُهُ » خلافاً للصيمري ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل .

[المفعول معه]

قوله : (﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾) قال المصنف في « شرح الشُّذور » : أي : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، فـ(شركاءكم) مفعول معه ؛ لاستيفائه الشُّروط الثَّلاثة ، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً ؛ لأنَّه حينئذٍ شريك له في معناه ، فيكون التَّقدير : أجمعوا أمركم ، وأجمعوا شركاءكم ، وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ (أجمع) إنما يتعلَّق بالمعاني دون الذَّوات ، تقول : أجمعت رأيي ، ولا تقول : أجمعت شركائي ، وإنَّما قلت : على ظاهر اللفظ ؛ لأنَّه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف ؛ أي : وأجمعوا أمر شركائكم ، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثي محذوف ؛ أي : وٱجمعوا شركاءكم بوصل الألف ، ومن قرأ (فاجمعوا) بوصل الألف صحَّ العطف على قراءته من غير إضمار ؛ لأنَّه من (جمع) ، وهو مشترك بين المعاني والذَّوات ، تقول : جمعت أمري ، وجمعت شركائي ، قال الله تعالى : ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾ [طه : ٦٠] ، ﴿ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ [الهمزة : ٢] ، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه ، ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى ؛ لأنَّه الأصل . اهـ

قوله : (للصَّيمَري) بفتح الميم نسبة إلى صيمرة : بلدة صَغيرة من بلاد العجم كما في « المصباح » .

وكذلك لا يجوز : « هذا لكَ وَأَبَاكَ » بالنصب ؛ لأَنَّ اسم الإشارة وَإِنْ كان فيه معنى الفعل وهو « أُشِيرُ » لكنه ليس فيه حروفه .

ص ـ وَقَدْ يَجِبُ كَقَوْلِكَ : « لاَ تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ »، وَمِنْهُ : « قُمْتُ وَزَيْداً »، و« مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً » عَلَى الأَصَحِّ فِيهِما ، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ »، وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » .

ش ـ للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه حالات :

إحداها : أَنْ يجب نَصْبُهُ على المفعولية ، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنويٍّ أو صِنَاعيٍّ ؛ فالأَوَّل كقولك : « لا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ »، وذلك لأَنَّ المعنى : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهذا تناقض ، ....

قوله : (**وأباك**) بالموحَّدة .

قوله : (**وهو أُشِيْرُ**) هذا معنى (ذا) ، وأما حرف التَّنبيه فمعناه : أنبه ، ومعنى (لك) : استقرَّ .

قوله : (**وهذا تناقض**) لقائل أن يقول : لا تناقض على تقدير العطف ، وإنَّما يلزم عليه عدم الفائدة ؛ لأنَّ المعطوف بمعنى المعطوف عليه ، وقد يقال : إن مراده بالتَّناقض : أنَّه مناقض للمعنى المراد للمتكلِّم ؛ إذ مراده النهي عن القبيح مع إتيانك إيَّاه كما في قول الشَّاعر :

لا تنهَ عنْ خلقٍ وتأتيَ مثلهُ[1]

وليس مراده النَّهي عن النَّهي عن الإتيان بالقبيح مطلقاً . اهـ من خطِّ ش ، وعلَّل الدَّماميني الامتناع هنا بعدم الفائدة ؛ لأنَّ (لا تنه عن القبيح) معناه : لا تنه عن إتيان القبيح ؛ لأنَّ النهي إنَّما يكون عن الأفعال ، فيكون قولك بعد ذلك : وإتيانه مستغنىً عنه ، وهو من عطف الشيء على نفسه ، ثم قال : وهذا لا ينهض مانعاً ؛ بدليل : ﴿ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾ [آل عمران : ١٤٦] . اهـ، وكلام الشارع أظهر منه .

---

(١) صدر بيت من البحر الكامل ، وعجزه :

عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وهو لأبي الأسود الدؤلي في الحماسة المغربية٢/ ١٢٣٢ ، ولسان العرب ، مادة (عظظ) .

والثاني كقولك: « قُمْتُ وَزَيْداً »، و« مَرَرْتُ بك وزيداً » .

أَمَّا الأَوَّل: فَلأَنَّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلاَّ بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء : ٥٤] .

وأَمَّا الثاني: فَلأَنَّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلاَّ بإعادة الخافض، كقوله تعالى : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون : ٢٢] .

ومن النحويين مَنْ لم يشترط في المسألتين شيئاً ؛ فعلى قوله يجوز العطف ، ولهذا قلت : « على الأَصح فيهما » .

والثانية : أَنْ يترجَّح المفعولُ معه على العطف ، وذلك في نحو قولك : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ »، وذلك لِأَنَّك لو عطفت « زيداً » على الضمير في « كُنْ » لَزِمَ أن يكون زيد مأموراً ، وأَنت لا تريد أَنْ تأمرهُ ، وَإِنَّما تريد أَنْ تأمر مُخَاطَبَك بِأَنْ يكون معه كالأَخ ، قال الشاعر :

١٠٣ـ فَكُـونُـوا أَنْتُـمُ وَبَنِـي أَبِيكُـمْ مَكَـانَ الْكُلْيَتَيْـنِ مِـنَ الطِّحَـالِ(١)

قوله : (وأنت لا تريد أن تأمره) لقائل أن يقول : فيكون حينئذٍ مناقضاً لغرض المتكلِّم ومراده ، فيكون نظير ما تقدَّم في قوله : لا تنه عن القبيح وإتيانه ، فهلاَّ كان النَّصب على المفعول معه واجباً ، وما الفرق بينهما ؟ وقد يفرق بأنَّ المعنى هنا على العطف صحيح ، ولا نسلِّم أنَّه مناقض لمراد المتكلم ؛ لجواز إرادته مع ذلك المعنى أو بدونه ، غايته : أن ذلك المعنى أرجحُ في الإرادة ، فلذلك كان العطف جائزاً ، وإن كان النَّصب أرجح ، فتأمَّل . اهـ من خطّ ش .

قوله : (فكونوا أنتمُ وبني . . . إلخ) هو من (الوافر) ، أراد بهم الأخوة ، والمعنى : كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متَّصلين اتِّصال بعضكم ببعض كاتِّصال الكليتين ، وقربهما من الطِّحال .

---

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٧)، والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠)، كما أنشده سيبويه في الكتاب (١/ ١٥٠)، وكما أنشده جار الله الزمخشري في المفصل (١/ ١٦٣ بتحقيقنا)، وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري .

اللغة : « **الكليتين** » تثنية كُلْية ـ بضم الكاف وسكون اللام ـ وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند =

وقد استفيد من تمثيلي بـ« كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كالأَخ » أَنَّ ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وَإِلاَّ لقلت : كالأَخوين ، وهذا هو الصحيح وممن نَصَّ عليه ابن كَيْسَانَ ، والسماعُ والقياسُ يقتضيانه ، وعن الأَخفش إِجازة مطابقتهما قياساً على العطف ، وليس بالقويّ .

والثالثة : أَنْ يترجَّح العطفُ ويَضْعُفَ المفعولُ معه ، وذلك إِذا أَمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ، ولا ضعفٍ في المعنى ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ؛ لأَنَّ العطف هو الأَصل ولا مُضعِّف له فترجَّح .

والمراد : الحثُّ على الائتلاف والتَّقارب ، وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطِّحال ، أفاده العيني . والكليتين : تثنية كُلية بضم الكاف ، قال الأزهري : الكليتان للإنسان ، ولكل حيوان : لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصُّلب ، وهما منبت زرع الولد والطِّحال بكسرِ أوله من الأمعاء ، ويقال : هو لكلِّ ذي كرش إلا الفرس ، فلا طحال له ، ويجمع على طحالات وأطحلة ، كلسان وألسنة ، وعلى طُحل ككتاب وكتب . ذكره في « المصباح » .

= الخاصرتين « **الطِّحَال** » بوزن كتاب ، وهو دم منعقد ، وهو من مشمولات الحشا .

الإعراب : « **كونوا** » فعل أمر ناقص مبني على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع « **أنتم** » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « **وبني** » الواو واو المعية ، بني : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف وأبي من « **أبيكم** » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على جمع المخاطب « **مكان** » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا ، ومكان مضاف و« **الكليتين** » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « **من** » حرف جر « **الطحال** » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمكان ؛ لاشتماله على رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله : « **وبني** » حيث نصبه على أنه مفعول معه ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا ، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف ؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال وليس هذا مراد الشاعر ؛ فلذلك ترجح النصب ، ليدل على المعنى المراد .

[بابُ الحالِ]

ص ـ بَابُ الْحَالِ ، وَهُوَ : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ ، . . . .

[باب الحال]

قوله : (باب الحال) كذا في بعض النُّسخ ، وفي بعضها : (والحال) فيكون معطوفاً على المفعول به على الأصحِّ في المعطوفات إذا تكررت ، أو على المفعول معه على مقابله ؛ أي : والحال منصوب ، وهو لغة : ما عليه الإنسان من خير وشر ، يذكَّر ويؤنَّث ، فيقال : حال وحالة ، ويجمع على أَحوال، كـ(مال) و(أموال) ، وعلى أحولة ، ومن الدليل على التأنيث قول الفرزدق[(١)] :

عَلَى حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتِماً على جـودِهِ لضـنَّ بـالمـاءِ حَـاتِمِ

و(حاتم) فيه مخفوض بدلاً من الهاء في (جوده) ، ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنىً ، بل جعلهما من باب تمر وتمرة ، وهو غريب ، وقد يقال : في الحالة آلة بالهمزة مكان الحاء ، ذكر ذلك المصنف في « شرح بانت سعاد » ، وتأنيثه معنىً أفصح من تذكيره ، وذلك بأن تؤنِّث الفعل المسند إليها أو الوصف أو تذكِّره ، كما يقال : أعجبتك حال فلان ، وأعجبك حال فلان ، قال الشّاعر :

إذا أعجبتكَ الدّهرَ حالٌ من امرئ فـدَعْـهُ وواكـلْ أَمـرهُ والليـاليـا[(٢)]

ويقال : حال حسن ، وحالة حسنة .

قوله : (وهو : وصف . . . إلخ) هو ما دلَّ على حدث معيَّن، وذات مبهمة، وذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصِّفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل . اهـ يس .

قوله : (يقع في جواب كيف) أي : يصح أن يقع في جوابها ، وذلك بأن يكون مذكوراً لبيان الهيئة ؛ أي : للدّلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه ، أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه أولهما .

---

(١) البيت من البحر الطويل ، انظر المزهر في علوم اللغة للسيوطي١/ ٤٥٨ ، واللمع لابن جني ص٨٨ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في خزانة الأدب ٨/ ٤٩٠ ، والأشباه والنظائر١/ ١١١ .

كـ« ضَرَبْتُ اللِّصّ مَكْتُوفاً » .

ش ـ لَمَّا انتهى الكلام على المفعولات ، شَرَعْتُ في الكلام على بقية المنصوبات ؛ فمنها : الحال ، وهو عبارة عمَّا اجتمع فيه شروط :

أَحدها : أَنْ يكون وَصْفاً ، والثاني : أَنْ يكون فَضْلَةً ، والثالث : أَنْ يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف ، وذلك كقولك : « ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً » .

فَإِنْ قلت : يَرِدُ على ذِكرِ الوصفِ نحوُ قوله تعالى : ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ [النساء : ٧١] ؛ فَإِنَّ (ثبات) حالٌ ، وليس بوَصْفٍ ، وعلى ذكر الفَضْلَة نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء : ٣٧] ، وقول الشاعر :

١٠٤ـ لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَٱسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[1]

قوله : (ضربت اللِّصَّ) بكسر اللام وضمها ؛ أي : السارق .

قوله : (﴿ مَرَحًا ﴾) قال في « المصباح » : مرح مرحاً فهو مَرِح مثل : فَرِحَ فرحاً فهو فرح وزناً ومعنىً ، وقيل : هو أَشدُّ الفرح ، وفي « تفسير الجلال » : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ؛ أي : ذا مرح بالكبر والخيلاء . ﴿ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ ﴾ أي : تثقبها حتى تبلغ آخرها بكبرك ، ﴿ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴾ المعنى : أنَّك لا تبلغ هذا المبلغ ، فكيف تختال ؟!

قوله : (ليس من مات . . . إلخ) البيتان من (الخفيف) ، ولفظ (ميت) في الجميع مخفف ماعدا (ميِّت الأحياء) ، وهما لغتان ، و(الكئيب) : الحزين ، و(كاسفاً باله) ؛ أي : متغيراً حاله ، و(الرَّجاء) بالمدِّ : الأمل ، وكلام بعضهم يقتضي أنه بالخاء المعجمة حيث فسره بسعة الحال ، وهو خلاف المشهور الموجود في غالب النسخ من أنَّه بالجيم .

---

(١) هذان البيتان من كلام عدي بن الرعلاء .

اللغة : « ميت » وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة رابعة بالتشديد ، وقد اختلف العلماء ، فقيل : التشديد والتخفيف لغتان ، والمعنى واحد فيهما ، وقيل : المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد ، والمخفف معناه الذي فارق الحياة ، وقيل عكسه « **كئيباً** » حزيناً « **كاسفاً باله** » أراد به المتغير الحال « **الرجاء** » الأمل ، ويقع في بعض النسخ محرفاً : « **قليل الرخاء** » . =

فَإِنَّه لو أَسقط (مرحاً) و« كَئيباً » فَسَدَ المعنى ، فبطل كونُ الحال فَضْلَة .

وعلى ذكر الوقُوعِ في جواب كيف نحو : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

قلت : (ثبات) في معنى متفرقين ، فهو وَصْف تقديراً ، والمرادُ بالفضلة : ما يقع بعد تمام الجملة ، لا ما يصحُّ الاستغناء عنه ، والحدُّ المذكور للحال المبينة لا المؤكدة .

ص ـ وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ .

ش ـ شرط الحال : أَنْ تكون نكرة ، فَإِنْ جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلُها بنكرةٍ ، وذلك كقولِهم : «ٱدْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ» ، و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ» ، وقراءة بعضهم : ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا

قوله : (**فهو وصف تقديراً . . . إلخ**) فقوله في المتن : وصف ؛ أي : ولو تقديراً ؛ ليدخل مثل ما ذكر ، ويدخل الجملة وشبهها ؛ فإنَّها في تأويل الوصف .

قوله : (**كقولهم : ادخلوا الأوَّل فالأوَّل**) أي : من كلِّ ما عُرِّف بأل[1] .

(قول : **العِراك**) بكسر العين المهملة : مصدر عارك ، يقال : (أورد إبله العِراك) إذا

الإعراب : « **ليس** » فعل ماض ناقص « **من** » اسم موصول اسم ليس « **مات** » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « **فاستراح** » الفاء عاطفة ، استراح : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على جملة الصلة فلا محل لها « **بميت** » الباء حرف جر زائد ، ميت خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « **إنما** » أداة حصر « **الميت** » مبتدأ « **ميت** » خبر المبتدأ ، وميت مضاف ، و« **الأحياء** » مضاف إليه « **إنما** » أداة حصر « **الميت** » مبتدأ « **من** » اسم موصول خبر المبتدأ « **يعيش** » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « **كئيباً** » حال من الضمير المستتر في يعيش « **كاسفاً** » حال ثانية « **باله** » بال : فاعل بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل ، وبال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « **قليل** » حال ثالثة ، وقليل مضاف و« **الرجاء** » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله : « **الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء** » فإن هذه الأحوال لا يستغني الكلام عنها ؛ لأنك لو أسقطها لصار الكلام : إنما الميت من يعيش ، وهذا تناقض ؛ لأنك حملت الشيء على ضده ، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى ، فقولنا في تعريف الحال : فضلة يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه ، كما هو المشهور ، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى .

(١) أي : إذا جاءت الحال معرفة بـ (أل) وجب تأويلها بنكرة ، والتقدير هنا : (ادخلوا مرتبين) ينظر «حاشية يس» (٢/١٣٦) .

ٱلۡأَذَلَّۚ﴾ [المنافقون : ٨] بفتح الياء وضم الراء، وهذه المواضع ونحوها مُخرَّجة على زيادة الألف واللام، وكقولهم : « اجْتَهِدْ وَحْدَكَ » وهذا مُؤوَّلٌ بما لا إضافة فيه، والتقدير : اجتهد منفرداً.

ص ـ وَصَاحِبُهَا : التَّعْرِيفُ ، أَوِ التَّخْصِيصُ ، أَوِ التَّعْمِيمُ ، أَوِ التَّأْخِيرُ ، نَحْوُ : ﴿خَاشِعاً[1] أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ﴾ ، ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ، ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ .

لِمَيَّــــــةَ مُــــــوحِشــــــاً طَلَــــــلُ . . . .

ش ـ أَي : وشرطُ صاحبِ الحالِ واحدٌ من أُمور أَربعة :

الأَوَّل : التعريف ، كقوله تعالى : ﴿خَٰشِعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ﴾ [القمر : ٧]؛ فـ(خاشعاً) : حال من الضمير في قوله تعالى : (يخرجون) والضمير أَعرَفُ المعارف .

والثاني : التخصيص ، كقوله تعالى : ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت : ١٠]؛ فسواء : حالٌ من أَربعة ، وهي وَإِنْ كانت نكرة ، لكنَّها مخصصة بالإِضافة إِلى أَيام .

والثالث : التعميم ، كقوله تعالى : ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء : ٢٠٨]؛ فجمله ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ حالٌ من قرية ، وهي نكرة عامة ، لوقوعها في سياق النفي .

والرابع : التأخير عن الحال ، كقول الشاعر : [من مجزوء الوافر]

١٠٥ ـ لِمَيَّــــــةَ مُــــــوحِشــــــاً طَلَــــــلُ يَلُــــــوحُ كَــــــأَنَّــــــهُ خِلَــــــلُ[2]

أوردها جميعاً الماء ، من قولهم : (اعترك القوم)؛ إذا ازدحموا في المَعْرَك؛ أي : معتركةً.

قوله : (بفتح الياء ، وضمِّ الرّاء) والأعزُّ بالرفع : فاعل ؛ وهي قراءة شاذة ، وأجيب عنها بأنَّ أل زائدة ، وقد قرئ شاذاً : (لنخرجن) بنون العظمة ، ونصب (الأعز) على المفعول به ، و(الأذل) على الحال ، وقرئ : (ليُخرَجن) بضمّ الياء مبني للمفعول ، ورفع (الأعزُّ) على النِّيابة ، ونصب (الأذل) حالاً ، كما في « إعراب السَّمين » .

قوله : (وكقولهم : اجتهد وحدك) أي : من كلِّ ما عُرِّف بالإضافة .

قوله : (وصاحبها : التَّعريف) أي : وشرط صاحبها التعريف. . . إلخ .

قوله : (لمية موحشاً طلل. . . إلخ) هذا صدر بيت من بحر الوافر ، لا من الكامل ،

---

(١) هذه قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي .

(٢) هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وقد أنشده سيبويه (١/ ٢٧٦)، وأنشد=

. . . .

خلافاً لبعضهم ، وعجزه : * يلوحُ كأنَّهُ خللُ *

قوله : (لمية) بفتح الميم ، وتشديد الياء : اسم امرأة ، والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف خبر عن قوله : طلل ، وهو بفتحتين : ما ظهر من آثار الدِّيار ، و(يلوح) ؛ أي : يتلألأ ، و(الخِلل) بكسر الخاء المعجمة : جمع خِلَّة ، قال الجوهري : الخِلَّة بالكسر : واحدة

= المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩)، وأنشده كله في شذور الذهب مرتين (رقم ٧)، وأنشده الأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢) .

اللغة : « **طلل** » هو ما بقي شاخصاً ـ أي بارزاً مرتفعاً عن الأرض ـ من آثار الديار « موحشاً » اسم فاعل فعله « أوحش المنزل » إذا خلا من أهله ، أو صار مسكناً للوحوش « **خِلَل** » بكسر الخاء وفتح اللام ـ جمع خلة ، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف .

الإعراب : « **لمية** » اللام حرف جر ، مية : مجرور باللام ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **موحشاً** » حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **طلل** » مبتدأ مؤخر ، وهو صاحب الحال ، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب « **يلوح** » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل ، والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل « **كأنه** » كأن ، حرف تشبيه ونصب ، وضمير الطلل اسمه « **خلل** » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح .

الشاهد فيه : قوله : « **موحشاً طلل** » فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى ؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه في شرحنا على أوضح المسالك عند الكلام على هذا الشاهد ، ونقول لك هنا : إن هذه النكرة قد وصفت بجملة (يلوح) وفاعله ؛ فالمسوغ ههنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى : ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ ﴾ وهو التخصيص ، ثم إن هذه النكرة مبتدأ ، الجمهور على أن الحال لا يأتي منه ، وأهون من هذا البيت في الاستشهاد به قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه أيضاً : [من الطويل]

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

فبيِّناً : حال من قوله : شحوب ، وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها ، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد ، والظاهر أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ .

ومن أجل ما ذكرنا من هذه الاعتراضات ذهب جماعة من العلماء إلى أن « موحشاً » حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور ـ وهو قوله : (لمية) العائد على طلل ، وكذلك يكون قول الآخر : « بَيّناً » حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله : « بالجسم » العائد على الشحوب .

فـ« موحشاً » حالٌ من « طَلَل » وهو نكرة ؛ فجاز لتأخيره عن الحال .

خِلل السُّيوف ، وهي بطائن كانت تغشىٰ بها أجفان السُّيوف منقوشة بالذَّهب وغيره ، وتطلق أيضاً على سيور تُلْبَس ظهور القوس . أفاده العيني .

قوله : (فموحشاً حال من طلل) إنَّما يأتي على جواز مجيء الحال من المبتدأ ، أمَّا على منعه ـ وهو الصَّحيح ـ فإنَّ صاحب الحال هو الضَّمير المنتقل إلى الظَّرف ، ووجه المنع كما أفاده العيني : أَنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والعامل في صاحبها هو الابتداء ، والحال فضلة ، والابتداء لا يعمل في الفضلات ، قال العلاَّمة الشَّيخ يس : وظاهر مذهب سيبويه مجيء الحال من المبتدأ ، وحكى السَّعد الخلاف في الخبر ، وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول ، فجالساً في نحو : (زيد في الدار جالساً) حال من ضمير الظَّرف المستقر فيه ، وهو فاعل معنى ، أو حال من زيد ، وهو وإن كان مبتدأ صورة إلا أنَّ معنى الكلام : استقرَّ وحصل زيد في الدار ، فهو فاعل معنىً ، والفعل العامل في زيد وإن لم يكن مقدَّراً في الكلام ؛ لأنَّه مبتدأ ، لكنه مفهوم من الكلام ، وهذا أقرب إلى معنوية الفاعل حقيقة ، و(شيخاً) في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود : ٧٢] حال من (بعلي) وهو مفعول معنىً ؛ لأنَّ التَّقدير : أنبِّه على بعلي ، وأشير إلى بعلي ، وجرى على هذا ابن الحاجب ، فقال في كافيته : الحال : ما يبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنىً، نحو : ضربت زيداً قائماً ، وزيد في الدار قائماً ، وهذا زيد قائماً . اهـ، ويَرِدُ عليه مجيئها من المضاف إليه ، فلعلَّه لا يثبته ، وأما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع إلى المفعول معنىً . اهـ

* * *

[بابُ التمييزِ]

ص ـ بَابٌ : وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ ، فَضْلَةٌ ، نَكِرَةٌ ، جَامِدٌ ، مفَسِّرٌ مَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ .

ش ـ من المنصوبات : التَّمْيِيزُ ، وهو ما اجتمعَ فيه خمسةُ أُمُورٍ :

أَحدها : أَنْ يكون اسماً .

والثاني : أَنْ يكون فَضْلَةً .

والثالث : أَنْ يكون نَكِرَةً .

[التَّمييز]

قوله : (والتَّمييز) بالرَّفع عطفاً على المفعول به ، أو على الحال كما مرَّ ، وهو في الأصل مصدر بمعنى المميِّز ، ثم صَار حقيقة عرفيَّة في ذلك .

قوله : (من الذَّوات) أي : المذكورة أو المقدَّرة ، فالمذكورة نحو : رطل زيتاً ، والمقدَّرة نحو : طاب زيد نفساً ، فإنَّه في قوَّة قولنا : طاب شيء منسوب إلى زيد ، ونفساً يرفع الإبهام عن ذلك الشَّيء المقدَّر فيه ، وخرج بقوله : (مفسر . . . إلخ) البدل ؛ فإن المبدل منه في حكم التنحية ، فهو ليس بمفسِّر للإبهام عن شيء ، بل هو ترك مبهم ، وإيراد معين ، وخرج به أيضاً نحو : رأيت عيناً جارية ، فإنَّ المراد : الإبهام الذي في المعنى من حيث الوضع له ، وجارية ـ وإن رفع الإبهام عن قوله : عيناً ـ لكنه ليس بحسب الوضع ، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له ، وخرج به أيضاً أوصاف المبهمات، نحو : هذا الرَّجل ؛ فإن (هذا) مثلاً ؛ إمَّا موضوع لمفهوم كلِّي بشرط استعماله في الجزئيات ، أو لكلِّ جزئي منه ، ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي ، ولا في واحد من جزئياته ، بل الإبهام إنَّما نشأ من تعدُّد الموضوع له ، أو المستعمل فيه ، ووصفيته بالرَّجل ترفع هذا الإبهام ؛ لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له ، وخرج به أيضاً عطف البيان في مثل قولك : رأيت أبا حفص عمر ؛ فإن كلَّ واحد من أبي حفص وعمر موضوع لشخص معيَّن ، لا إبهام فيه ، لكن لمَّا كان عمر أشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص ؛ لعدم الاشتهار ، لا الإبهام الوضعي . اهـ من خطِّ ش .

والرابع : أَنْ يكون جامِداً .

والخامس : أَنْ يكون مُفَسِّراً لما انبهم من الذوات .

فهو موافق للحال في الأُمور الثلاثة الأُوَل ، ومخالف له في الأَمرين الأَخيرين ؛ لِأَنَّ الحال مشتق يبيِّن الهيئات ، والتمييز جامد يبيِّن الذوات[1] .

قوله : (**أن يكون جامداً**) أي : غالباً ، فقد يكون مشتقّاً .

قوله : (**فهو موافق للحال**) يوهم أنَّ الحال لايكون إلا اسماً كالتّمييز ، وليس كذلك ؛ إذ الحال تخالفه في وقوعها جملة ؛ كـ(جاء زيد والشّمس طالعة) ، وجارّاً أو مجروراً، نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص : ٧٩] ، وظرفاً نحو : رأيت الهلال بين السّحاب . اهـ

قلت : ويجاب عنه بما يفهمه كلام الدَّماميني الآتي من أنَّه اسم تأويلاً ، فتدبَّر .

قوله : (**لأنَّ الحال مشتقٌّ مبيِّن للهيئات**) قال المصنف : المراد بالهيئة : الصُّورة ، والحالة المحسوسة المشاهدة ، كما هو المتبادر ، وحينئذٍ يخرج مثل : تكلَّمَ صادقاً ، ومات مسلماً ، وعاش كافراً ، وإن أرادوا الصِّفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم ، لكن يخرج عنه مثل : جاء زيد والشمس طالعة ، وجاء زيد وعمرو جالس . اهـ، قال الدَّماميني : هما في معنى: جاء مقارناً طلوع الشمس ، وجلوس عمر ، فبحسب التَّأويل لا يخرجان ؛ لأنهما حينئذٍ مبيِّنان للصِّفة . اهـ، وقال السَّيد زكي الدِّين : إذا قلت : آتيك وزيد قائم ، فإنَّ الحال لم تبين هيئة الفاعل ، ولا المفعول ، وإنَّما هي بيان للزَّمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول ، وقد اشتهر التَّعبير عن اللازم بالملزوم . اهـ، فكأنه بيَّن ذاتيهما .

---

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ؛ **الأول** : أن كل واحد منهما اسم ، **والثاني** : أن كل واحد منهما فضلة ، **والثالث** : أن كل واحد منهما نكرة ، **والرابع** : أن كل واحد منهما منصوب ، **والخامس** : أن كل واحد منهما مفسر لما قبله .

ويفترقان في سبعة أمور أيضاً :

أولها : أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه ، والتمييز يفسر ما انبهم من ذات أو نسبة .

وثانيها : أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً، والأصل في التمييز أن يكون جامداً، وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه .

=

ص ـ وَأَكْثَرُ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ ، كـ« جَرِيبٍ نَخْلاً »، وَ« صَاعٍ تَمْراً »، وَ« مَنَوَيْنِ عَسَلاً » وَالْعَدَدِ ، نَحْوُ : ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ، وَ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ .

وَمِنْهُ تَمْيِيزُ « كَمْ » الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ، نَحْوُ : « كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ »، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ . . . . .

قوله : (بعد المقادير) أي : ما يقدر به الشيء ؛ أي : يعرف به قدره . اهـ ش .

قوله : (كجريب نخلاً) الجريب في الأصل : اسم للوادي ، ثُمَّ استعير للقطعة المميَّزة من الأرض ، وجمعها أجربة وجربان بالضَّم ، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم في مقدار الرَّطل ونحوه ، فقد ذكر بعضهم أن الجريب عشرة آلاف ذراع ، وبعض آخر أنَّه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع ، ويطلق الجريب على غير ذلك ، فجريب الطَّعام أربعة أقفزة . أفاده في « المصباح » .

قوله : (وصاع) هو مكيال معروف ، وصاع النبي ﷺ الذي بالمدينة أربعة أمداد ، وذلك خمسة أرطال وثلث بالبغدادي ، وهو يذكَّر ويؤنَّث ، ويجمع على أَصْوُعٍ ، وعلى صيعان ، وعلى آصع بالمدِّ ، كما في « المصباح » .

قوله : (ومنوين) تثنية مناً مقصوراً ، وهو الذي يوزن به ، قيل : هو رطلان ، ويطلق أيضاً على ما يكال به السَّمن ونحوه .

قوله : (فأمَّا تمييز الخبرية) نسبة إلى الخبر الذي هو قسيم الطَّلب الذي يحتمل الصِّدق والكذب ، لا الخبر عن المبتدأ ؛ ألا ترى أنَّ قول القائل : (كم عبيد ملكت) يحتمل توجيه التَّصديق والتَّكذيب إلى قائله فيما تكثر به وافتخر ، أفاده يس .

= **وثالثها** : أن الحال يأتي ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها .

ورابعها : أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله ، قياساً ، وأما التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور ، بل إن جاء مؤكداً يكون تأكيداً لشيء غير عامله وغير صاحبه، وسنعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب (ص٦٦) .

وخامسها : أن الحال قد يكون غير مستغنىً عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتمييز لا يكون بهذه المنزلة ، بل هو مستغنىً دائماً ، نعني : أن معنى الكلام لا يفسد بدونه .

والسادس : أن الحال يجوز تقديمه عند الجمهور على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل المتصرف، فأما التمييز فلا يجوز عند الجمهور تقديمه على عامله ولو كان فعلاً متصرفاً .

والسابع : أن الحال يجوز أن يكون متعدداً ، وأما التمييز فلا يجوز تعدده أصلاً .

فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمَائَةِ وَمَا فَوْقَهَا ، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشَرَةِ وَمَا دُونَهَا .
وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ .

قوله : (فمجرور) أي : ما لم يفصل ، وإلا نصب ؛ حملاً على الاستفهامية كقوله :

كَمْ نالنيْ منهُمُ فضلاً على عَدَمِ[١]

وربَّما نصب غير مفصول ، روي كم عمةً لك ، البيت بالنصب ، وذكر بعضهم أنَّ النصب بلا فصل لغة تميم ، وذكره سيبويه عن بعض العرب ، قال أبو حيان : وهو لغة قليلة ، ذكره في « الهمع » ، وقال السَّعد : إذا فصل بين (كم) الخبرية ومميِّزها بفعل متعدٍّ وجب الإتيان بـ(من) ؛ لئلا يلتبس بالمفعول . اهـ يس .

والحاصل : أَنَّ كم على قسمين :

استفهامية بمعنى : أيُّ عدد ، وخبرية بمعنى : كثير ، وكلٌّ منهما يفتقر إلى تمييز .

أما الأولى : فمميَّزها كمميز عشرين وأخواته في الأفراد ، وفي النَّصب ثلاثة مذاهب : لازم مطلقاً ، جائز الجرِّ مطلقاً ، لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر ، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جرٍّ .

وأما الثانية : فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة ، فيكون جمعاً مجروراً ، وتارة كمميز مئة ، فيكون مفرداً مجروراً ، وقد رُوي قوله :

كـم عمـةٌ لـك يـا جـريـرُ وخـالـةٌ فَدْعاءُ قد حلبتْ عليَّ عشاري[٢]

بالجرِّ على أنَّ (كم) خبرية ، وبالنَّصب، فقيل: إن لغة تميم تنصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفرداً ، وقيل : على تقديرها استفهامية استفهام تهكم ؛ أي : أخبرني بعدد عمَّاتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمنني ، فقد نسيته ، وعلى كلا الوجهين فـ(كم) مبتدأ خبره (قد

---

(١) صدر بيت من البحر البسيط ، وعجزه :

إذ لا أكادُ من الإقتار أحتملُ

وهو للقطامي في الجمل للفراهيدي ص١٢٥ ، وكتاب سيبويه٢/ ١٦٥ .

(٢) البيت من البحر الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٧١ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٨٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩ ، ولسان العرب ، مادة (عشر) .

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ : مُحَوَّلاً ، كَـ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ، وَ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، وَ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾ أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ ، نَحْوُ : امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً .

وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ ، نَحْوُ : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ، وَقَوْلِهِ :

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِيناً

وَمِنْهُ :

بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلاً

خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ .

ش ـ التمييز ضربان : مُفَسِّرٌ لمفرد ، ومُفَسِّرٌ لنسبة .

فمفسر المفرد له مَظَانٌّ يقع بعدها :

أَحدها : المقادير ، وهي عبارة عن ثلاثة أُمور : المساحاتِ ، كـ« جَرِيبٍ نَخْلاً » وَالْكَيْلِ ، كـ« صَاعٍ تَمْراً »، وَالْوَزْنِ ، كـ« مَنَوَيْنِ عَسَلاً » .

حلبت) ، وأفرد الضَّمير ؛ حملاً على لفظ (كم)، ويُروَىٰ بالرَّفع فـ(عمةٌ) مبتدأ ، ووصفت بـ(لك) وبـ(فدعاء) محذوفةً ، والخبر : قد حلبت ، و(كم) على هذا الوجه : ظرف أو مصدر ، والتمييز : محذوف ؛ أي : كم وقت أو حَلْبَة .

واعلم أَن (كم) بقسميها إن تقدَّم عليها حرف جرٍّ أو مضاف فهي مجرورة ، وإلاَّ فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر ، أو على الظَّرف ، وإلاَّ فإن لَمْ يَلِها فعل نحو : كم رجل في الدَّار ، أو وليها وهو لازم نحو : كم رجل قام ، أو رافع ضميرها نحو : كم رجل ضرب عمراً ، أو سببها المضاف إلى ضميرها نحو : كم رجل ضرب أخوه عمراً . . فهي مبتدأ ، وإن وليها فعل متعد ، ولم يأخذ مفعوله فهي مفعوله ، وإن أخذه فهي مبتدأ، إلا أن يكون ضميراً يعود عليها ، ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال . اهـ ملخَّصاً من « الأشموني » مع زيادة توضيح بذكر الأمثلة .

قوله : (ويكون التَّمييز مفسِّراً للنِّسبة) أي : لذات مقدَّرة في نسبة . كذا بخط ش ، وقد مرَّ إيضاح ذلك ، فتأمَّل .

الثاني : العدد ، كأحَدَ عَشرَ دِرْهماً ، وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : ٤] ، وهكذا حكم الأعداد من الأَحَدَ عَشَر إلى التِّسْعَةِ والتِّسْعِيْنَ ، وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص : ٢٣] ، وفي الحديث : « إنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً » .

وَفُهِمَ من عَطْفِي في المقدمة العَدَدَ على المقادير أنَّه ليس من جملتها ، وهو قولُ المحققين ؛ لِأنَّ المراد بالمقدار ما لم تُرَدْ حقيقته ، بل مقدارُه ، حتى إنَّه تَصِحُّ إضافةُ المقـدارِ إليـه ، والعدد ليس كذلك ، ألَا ترى أنَّك تقول : عِنْدي مِقْدارُ رَطْلٍ زَيْتاً ، ولا تقول : « عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلاً » ، إلاَّ على مَعْنىً آخر[١] .

ومن تمييز العدد تمييزُ « كم » الاستفهامية[٢] ، وذلك لِأنَّ « كم » في العربية كنايةٌ عن عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدارِ .

قوله : (تصحُّ إضافة المقدار إليه) أي : إلى المميَّز ، ووجه ذلك : أنَّك إذا قلت : عندي رطل زيتاً . . لا تريد بالرطل حقيقته التي هي الصَّنجة ؛ لأنَّها لا تراد بذلك ، وإنما يراد مقدارها .

قوله : (إلا على معنىً آخر) أي : وهو أن يكون هناك مثلاً رجال مقدار عشرين رجلاً ، وهذا المعنى ليس على وجه الحقيقة بل المجاز كما ذكره الدَّلجموني .

قوله : (ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية) قيَّد بالاستفهامية وإن كان تمييز كم مطلقاً من تمييز العدد ؛ لأنَّ الكلام في التَّمييز المنصوب ، فذكر المجرور بطريق الاستطراد . أفاده ش .

---

(١) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلاً ، مثلاً فتقول : عندي مقدار عشرين رجلاً ، تريد أن عندك من لو وُزِنَ قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال ، وهذا معنى مجازي كما هو واضح ، وانظر إلى قول ابن دريد : [من الرجز]

وَالنَّـاسُ أَلْـفٌ مِنْهُـمُ كَـواحِـدٍ وَوَاحِـدٌ كَـالأَلْـفِ إِنْ أَمـرٌ عَنَـا

(٢) الفرق بين « **كم** » الاستفهامية وتمييزها و« **كم** » الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه :

الأول : أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب ، وفي تمييز الخبرية الجر ، وقد يختلف الحال من كل منهما .

والثاني : أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير ، وتمييز الخبريّة يكون مفرداً ويكون جمعاً .

والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سعة الكلام والفصل بين الخبرية ومميزها لا يقع إلا في الضرورة .

=

وهي على ضربين : استفهامية بمعنى : أيَّ عدد ، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء ، وخبرية بمعنى كثير ، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير .

وتمييز الاستفهامية منصوبٌ مفرد ؛ تقول : « كم عبداً مَلَكْتَ ؟ » و« كم داراً بَنَيْتَ ؟ » وتمييز الخبرية مخفوض دائماً .

ثُمَّ تارةً يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها ، تقول : كَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتُ! كما تقول : عَشَرَةَ أَعْبُدٍ ملكت ، وثلاثَةَ أَعْبُدٍ ملكت .

وتارةً يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها ، تقول : كم عَبْدٍ ملكت ؟ كما تقول : مائةَ عَبْدٍ ملكت ، وألفَ عَبْدٍ ملكت .

ويجوز خَفْض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ جر ، تقول : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثوبك ؟ والْخَافِضُ له « مِنْ » مضمرةٌ ، لا الإضافةِ ، خلافاً للزَّجَّاج .

قوله : (كم عبداً ملكت) عبداً منصوب على التَّمييز لـ(كم) ، وهي مفعول مقدَّم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار .

قوله : (والخافض له من مضمرة) أي : محذوفة كما في « المغني » ، وإنَّما جاز حذف حرف الجرِّ مع بقاء عمله ؛ لقصد تطابق التَّمييز ، والمميز في الجرِّ بحرف كما أفاده الرَّضي .

= **والرابع** : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه ، وفي كل منهما خلاف ، ولكن ما ذكرناه هو الأصل ، وهو مذهب الجمهور .

والخامس : أن الخبرية يعطف على تمييزها بـ(لا) ، تقول : كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين ، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك .

والسادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب ، ويجوز فيه الرفع مطلقاً ، والخبرية لا تحتاج إلى جواب .

والسابع : أن الخبرية تختص بالماضي مثل « رب » أما الاستفهامية فلا تختص به فتقول : « كم عبداً سأملكه » على معنى الاستفهام .

والثامن : أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم بكم الاستفهامية .

والتاسع : أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام ، بخلاف الخبرية فلا يقترن البدل منها بالهمزة .

والعاشر : أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله ، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما ـ ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا ـ فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية ، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل .

الثالث من مظان تمييز المفرد : ما دلَّ على مُمَاثلة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف : ١٠٩] ، وقولهم : إنَّ لَنَا أَمْثَالَهَا إبلاً .

الرابع : ما دلَّ على مغايرة ، نحو : إنَّ لنا غَيْرَهَا إبلاً وشاءً، وما أَشبه ذلك .

وقد أَشرتُ بقولي : « وأكثر وقوعه » إلى أَنَّ تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير .

ومفسر النسبة على قسمين : مُحَوَّل ، وغير مُحَوَّل .

فالمُحوَّلُ على ثلاثة أقسام :

١ـ مُحوَّل عن الفاعل ، نحو : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم : ٤]، أَصله : اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً ، والمضاف تمييزاً .

٢ـ ومُحَوَّل عن المفعول ، نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر : ١٢]، أَصله : وفجرنا عُيُونَ الأَرضِ ؛ فَعُمِلَ فيه مثلُ ما ذكرنا .

٣ـ ومحوَّل عن مضافٍ غيرهما ، وذلك بعد أَفعل التفضيل المخبر به عما هو مُغَاير للتمييز ، وذلك كقولك : « زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً »، أصله : عِلْمُ زَيْدٍ أكثرُ ، وقوله تعالى : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف : ٣٤]؛ فَإِنْ كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عينَ المُخبرِ عنه وجب خَفْضُه بالإضافة ، كقوله : « مَالُ زَيْدٍ أكثرُ مَالٍ »، إلاَّ إنْ كان أَفْعَلُ مُضافاً إلى غيره فيُنصب، نحو : «زَيْدٌ أكثرُ الناسِ مالاً»، وغير المحول نحو : « امتلأ الإناءُ ماءً »، وهو قليلٌ .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّداً غير مبين لهيئةٍ ولا ذاتٍ .

مثالُ ذلك في الحال قولُه تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة : ٦٠] ، ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة : ٢٥]، ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم : ٣٣]، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل : ١٩]، وقول الشاعر :

قوله : (**بمثله**) أي : البحر مدداً ؛ أي : مداداً . دلجموني .

قوله : (**شاءً**) بالمدِّ : جمع شاة ، تطلق على الذكر والأنثى من الغنم ، كما في كتب اللغة .

قوله : (﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾) فإن الإدبار نوع من التولي .

قوله : (﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾) التَّبسُّم : نوع من الضَّحك .

١٠٦ ـ وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيْرَةً[١]

قوله : (وتضيء في وجه الظَّلام . . . إلخ) هذا صدر بيت من (الكامل) ، وعجزه :

كجُمانةِ البحريِّ سُلَّ نظامُها

يصف به بقرة، والضَّمير في (تضيء) راجع إليها؛ يعني : يضيء لونها إذا تحرَّكت في وجه الظَّلام ، ويروى (في غلس الظلام) ، والجمانة بضم الجيم وتخفيف الميم : حبة تُعْمَل من فضَّة كالدُّرة ، والجمع جُمان ، و(البحريِّ) بتشديد الياء آخر الحروف : الغوَّاص ، و(سُلَّ) مبني للمفعول ، و(نِظامها) بكسر النون : نائب فاعل ، وهو الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ ، والدرةُ إذا سُلَّ منها خيطها الذي نُظِمت فيه كانت في غاية الإنارة والإضاءة ، والشَّاهد في (منيرة) فإنَّه حال مؤكِّدة لعاملها كما في « شروح الشَّواهد » .

---

(١) هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، من معلقته المشهورة ، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش .

اللغة : « **تضيء** » يريد أنها شديدة البياض « **وجه الظلام** » أوله « **جُمانة** » بضم الجيم ـ اللؤلؤة الصغيرة « **البحري** » أراد به الغواص « **نظامها** » أي : خيطها .

الإعراب : « **تضيء** » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « **في وجه** » جار ومجرور متعلق بتضيء ، ووجه مضاف و« **الظلام** » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « **منيرة** » حال من فاعل تضيء المستتر فيه « **كجمانة** » جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل تضيء ، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي كجمانة ، وجمانة مضاف ، و« **البحري** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « **سُلَّ** » فعل ماض مبني للمجهول « **نظامها** » نظام : نائب فاعل سُلَّ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونظام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة البحري مضاف إليه ، وجملة سل ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير (قد) عند جمهور البصريين .

الشاهد فيه : قوله : « **منيرة** » فإنه حال من فاعل تضيء ، على ما عرفت في الإعراب ، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله « **تضيء** »؛ لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً ، فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها ، والحال المؤكدة لعاملها أحد ثلاثة أنواع للحال المؤكدة .

ونظير هذا البيت الآيات الأربع الكريمة التي تلاها الشارح؛ فإن « مفسدين » في الآية الأولى حال من الواو في « تعثوا » وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو عاملها ، و« مدبرين » في الآية الثانية حال من التاء في « وليتم » وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو العامل فيها ، و« حياً » في الآية الثالثة حال من الضمير المستتر في « أبعث » وقد فهم معنى هذه الحال من الفعل وهو « أبعث » وهو العامل فيها و« ضاحكاً » في الآية الرابعة حال من الضمير المستتر في « تبسم » وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل =

ومثالُ ذلك في التمييز قولُه تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة : ٣٦] ، ﴿ ۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [1] [الأعراف : ١٤٢] ، وقولُ أبي طالب : [من الكامل]

١٠٧ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا [2]

قوله : (﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ . . . إلخ) قال في « المغني » : إن شهراً مؤكداً لما فُهِمَ من عِدَّةَ الشُّهور ، وأمّا بالنِّسبة إلى عامله ـ وهو اثنا عشرة ـ فمبيِّن .

قوله : (وقول أبي طالب) أي : عم النبي ﷺ ، احتجَّ به الشيعة على إسلام أبي طالب ، والواو للقسم ، واللام للتأكيد ، و(قد) للتَّحقيق ، والباء زائدة ، والشَّاهد في قوله : (ديناً) . كذا بخطِّ العلامة ش ، وأبو طالب : اسمه عبد مناف بن عبد المطلب .

= الذي هو العامل فيها .

وقد تكون الحال مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى : ﴿ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] ، فإن قوله سبحانه : جميعا حال من : من في الأرض وقد فهم معنى الحال منه ، وهو صاحبها ، ومثله قولهم : « جاء الناس قاطبة » .

وقد تكون الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين جامدين معرفتين ، نحو : زيد أبوك عطوفاً ، ونحو قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

(١) واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال ؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [النمل : ١٩] ، أما التمييز فلا يكون مؤكداً لعامله ؛ لأن شهراً في الآية الكريمة تمييز لقوله سبحانه : ﴿ ٱثْنَا عَشَرَ ﴾ وهو العامل في التمييز ، وليس التمييز مؤكداً للاثني عشر ، بل هو مبين له ، وإنما هو مؤكد لقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾ وليس هو العامل فيه ، وكذلك الآية الثانية ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى .

(٢) هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ومفرداته ومعناه في غاية الظهور .

الإعراب : « **لقد** » اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق « **علمت** » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « **بأن** » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « **دين** » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودين مضاف و« **محمد** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « **من خير** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وخير مضاف و« **أديان** » مضاف إليه ، وأديان مضاف و« **البرية** » مضاف إليه ، =

ومنه قولُ الشاعر :

١٠٨- وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْـلاً ، وَأُمُّهُـمُ زَلاَّءُ مِنْطِيـقُ[1]

قوله : (والتَّغلبيون . . . إلخ) هو من (البسيط) ، قاله جرير يهجو به الأخطل ، والتغلبيون : جمع تغلبي بالغين المعجمة نسبة إلى بني تغلب ، قوم من نصارى العرب بقرب الرُّوم ، منهم الأخطل ، واللام في تَغلِب مكسورة ، وفي التغلَبي مفتوحة ؛ لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة ، وقد تكسر . قاله الجوهري . (والزلاَّء) بفتح الزاي ، وتشديد اللام ، وهي خفيفة : الألية ، (ومنطيق) بكسر الميم : صيغة مبالغة يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث ، وهو البليغ ، والمراد به هنا : المرأة تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها ، والتغلبيون : مبتدأ ، وجملة (بئس الفحل فحلهم فحلاً) خبره ، و(فحلهم) من هذه الجملة : مخصوص بالذَّم مبتدأ ، خبره بئس الفحل ، على أحد الأعاريب ، والشاهد في (فحلاً) حيث جمع بينه ـ وهو تمييز ـ وبين الفاعل الظَّاهر للتَّأكيد .

وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم « ديناً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **ديناً** » فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب ، وهو مؤكد لما سبقه ، ومما أسلفنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو « **خير** » .

(١) هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧١) .

اللغة : « **الفحل** » أراد به هنا أباهم « **زَلاَّء** » بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة ـ هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين « **منطيق** » المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال ، حتى أن أمهم لتمتهن في الأعمال ؛ فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل ـ وذلك عند العرب مما تذم به المرأة ـ فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها .

الإعراب : « **التغلبيون** » مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « **بئس** » فعل ماض دال على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « **الفحل** » فاعل بئس مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « **فحلهم** » فحل : مبتدأ مؤخر ، وفحل مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغلبيين مضاف إليه ، وجملة هذا المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله : التغلبيون « **فحلاً** » تمييز منصوب =

وسيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ يمنع أَنْ يقال : « نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ » .

وتأوَّلُوا « فحلاً » في البيت على أنَّه حال مؤكدة .

والشواهد على جواز المسألة كثيرة ؛ فلا حاجة إلى التأويل .

ودخولُ التمييز في باب نعم وبئس أَكثر من دُخول الحال .

. . . .

* * *

= بالفتحة الظاهرة ، وهذا إعراب المبرد ، وعليه الشاهد ، وأعربه سيبويه حالاً مؤكدة « **وأمهم** » الواو حرف عطف ، أم : مبتدأ ، وضمير الغائبين مضاف إليه « **زلاء** » خبر المبتدأ « **منطيق** » صفة لزلاء ، أو خبر بعد خبر ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره ؛ فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله : « **فحلاً** » فإنه عند المبرد تمييز ، على ما عرفت في الإعراب ، وهو مؤكد ؛ لانفهام معناه مما سبقه ، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب نعم ، وهو مما لا يجيزه سيبويه وجمهور النحاة ، وعندهم أن الفاعل في باب نعم إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به ، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب . وفي المسألة قولان آخران ، **أحدهما** : أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد ، وهو رأي أبي العباس المبرد وجماعة ، **وثانيهما** : إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيده الفاعل ـ كما في بيت الشاهد ـ لم يجز الجمع بينهما ، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيده الفاعل جاز الجمع بينهما ، كما في قول الشاعر : [من الوافر]

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِ

[المستثنى بـ« إلاَّ »]

ص ـ وَالْمُسْتَثْنَى بِـ« إلاَّ » مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ ، نَحْوُ : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ ، فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ ، نَحْوُ : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، نَحْوُ : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ ، مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ

[المستثنى بـ«إلاَّ»]

قوله : (والمستثنى) فيه ما مرَّ من الإعراب ، وجعله الفاكهي كالحال والتمييز مبتدآت أخبارها محذوفة ، وإنَّما عبَّر المصنِّف بالمستثنى ؛ لأنَّه هو الذي من المنصوبات ، فلا يحوج إلى تأويل ، بخلاف التَّعبير بالاستثناء ، لكن قال السَّعد : إذا قلنا : جاءني القوم إلاَّ زيداً ، فالاستثناء يطلق على إخراج زيد ، وعلى زيد المخرَج ، وعلى لفظ (زيد) المذكور بعد لفظ (إلاَّ) ، وعلى مجموع لفظ (إلاَّ زيداً) ، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره ، فيجب أن يحمل كلُّ تفسير على ما يناسب من المعاني . اهـ

(فائدة)

قال في « التلويح » : قد اشتهر فيما بينهم أنَّ الاستثناء حقيقة في المتصل ، مجاز في المنقطع ، والمراد : صيغ الاستثناء ، وأمَّا لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع ، ثم أُنكرَ على صدر الشريعة أنَّ لفظ (الاستثناء) مجاز في المنقطع . اهـ يس .

قوله : (﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾) فإنْ قلت : يشكل على التَّمثيل لوجوب النَّصب بذلك قراءة بعضهم (إلا قليل) ، بالرَّفع ، وأجيب بأنَّها في معنى : (فلم يكونوا منه) ؛ بدليل ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ ففيه النَّفي تقديراً ، وبأنَّ وجوب النَّصب هو الأكثر ، فلا ينافي أنَّه يجوز إتْباع المؤخَّر في لغة حكاها أبو حيان ، وخرَّج عليها هذه الآية .

قوله : (في المنقطع) هو الذي لا يكون بعض المستثنى منه ، عكس المتَّصل السَّابق ، وتفسير بعضهم المنقطع بأنَّه من غير جنس المستثنى منه فاسد ، كما نبَّه عليه ابن مالك ؛ لأنَّ قول القائل : (جاء بنوك إلا بني زيد) منقطع ، مع أنَّه من جنس الأوّل ، ويجاب بأنَّه جرى على الغالب ؛ لأنَّ كل استثناء من غير الجنس منقطع ، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتِّصال . أفاده بعضهم .

فِيهِمَا المستثنى فَالنَّصْبُ ، نَحْو :

وَمَا لِيَ إلاَّ مِشْعَبَ الْحَقِّ مِشْعَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ، نَحْوُ: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ [القمر: ٥٠]، وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً.

ش ـ من المنصوبات : المستثنى في بعض أقسامه .

والحاصل : أنَّه إذا كان الاستثناء بـ« إلاَّ » ، وكانت مسبوقةً بكلام تامٍّ مُوجَبٍ ، وجبَ بمجموع هذه الشروط الثلاثة نَصْبُ المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلاً ، نحو : « قَامَ الْقَومُ إلاَّ زَيْداً »، وقوله تعالى : ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، أو منقطعاً ، كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ حِمَاراً » ، ومنه في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ[1] قوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [الحجر : ٣٠ـ٣١] .

قوله : (في أحد القولين) هو الصَّحيح ، ومقابله : أنَّه متَّصل ؛ بناءً على أنَّ إبليس لعنه الله من الملائكة .

---

(١) اختلف العلماء في إبليس لعنه الله : أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر ؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة واستدلوا على ذلك بشيئين :

الأول : أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم .

والثاني : استثناؤه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز ، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ﴾ [الكهف : ٥٠]، وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها ، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم ، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية ، ومنه قول النابغة الذبياني : [من البسيط]

يَـا دَارَ مَيَّـةَ بِـالعَلْيَـاءِ فَـالسَّنَـدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ

وَقَفْـتُ فِيهَـا أُصَيْـلاً كَـي أُسَائِلَهَـا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاَّ الأَوَارِيَّ لأْيـاً مَـا أُبَيِّنُهَـا ... وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

فإنه استثنى الأواري من أحد ، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن ، مثل قوله تعالى : ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء : ١٥٧] ، وقوله جل شأنه : ﴿وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ فَلَا صَرِيخَ لَهُمۡ وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ ۝ إِلَّا رَحۡمَةٗ مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٖ﴾ [يس : ٤٣ـ ٤٤] ، وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره ، وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح : « أحد القولين » فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعاً ، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً والاستشهاد بالآية ـ هنا ـ على المذهب الأول .

فلو كانت المسألة بحالها ، ولكنَّ الكلامَ السابقَ غيرُ مُوجَبٍ فلا يخلو : إمَّا أَنْ يكون الاستثناء متصلاً ، أَو منقطعاً .

فَإِنْ كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان :

أَحدهما : أَنْ يُجْعَلَ تابعاً للمستثنى منه ، على أَنَّه بَدَلٌ منه بدل بعضٍ من كل عند البصريين ، أَو عطفُ نَسَقٍ عند الكوفيين .

والثاني : أن ينصب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والإِتْبَاعُ أَجْوَدُ منه .

ونعني بغير الإِيجاب : النفيَ والنهيَ والاستفهام .

مثالُ النفي قوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء : ٦٦] ، قرأ السبعة ـ غير ابن عامر ـ بالرفع على الإِبدال من الواو في : (ما فعلوه) ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء .

ومثالُ النهي قولُه تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [هود : ٨١] ، قرأ أَبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإِبدال من (أحد) ، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ، وفيه وجهان .

أَحدهما : أَنْ يكون مستثنىً من (أحد) ، وجاءت قراءة الأَكثر على الوجه المرجوح ؛ لِأَنَّ مَرْجِعَ القراءة الروايةُ لا الرأيُ .

قوله : (**بدل بعض من كلٍّ**) هو كما قال بعضهم : يجوز فيه مخالفة الثاني للأوَّل ، فاندفع رَدُّ ثعلب بأنَّه كيف يكون بدلاً وهو موجب ، ومتبوعه منفي ؟ اهـ يس .

قوله : (**أو عطف نسق . . . إلخ**) أي : لأنَّ (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصَّة ، وهي بمنزلة (لا) العاطفة في أَنَّ ما قبلها مخالف لما بعدها ، واعترض مذهبهم بأنَّها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : (ما قام إلا زيد) ؛ لأنَّ ذلك شأن حروف العطف ، وأجاب المصنف بأنَّها لم تباشره تقديراً ؛ إذ الأصل : (ما قام أحد إلا زيد) .

قوله : (**وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح**) قال ابن الحاجب : الأَوْلى أن يقال : الأكثر على الوجه المرجوح ، ولا بأس به ، بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع أنَّ بعض الناس قد جوَّز ذلك . اهـ من خطٍّ ش .

والثاني : أَنْ يكون مستثنىً من ﴿ أَهْلِكَ ﴾ فعلى هذا يكون النصب واجباً .

ومثالُ الاستفهام قولُه تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر : ٥٦] ، قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في ﴿ يَقْنَطُ ﴾ ، ولو قرىء « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء لجاز ، ولكنَّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ .

وَإِنْ كان الاستثناء منقطعاً فأهلُ الحجاز يُوجِبُونَ النَّصْبَ فَيَقُولُونَ : « مَا فِيْهَا أَحَدٌ إِلاَّ حِمَاراً » وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] .

وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ، ويقرؤون : ﴿ إِلَّا اتباعُ ٱلظَّنِّ ﴾ بالرفع ، على أنَّه بدل من العلم باعتبار الموضع .

ولا يجوز أَنْ يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لِأَنَّ الخافض له « من » الزائدة ، و﴿ ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ معرفة مُوجَبَة ، و« مِنْ » الزائدة لا تعمل إلاَّ في النكرات المنفية أو المستفهَمِ عنها ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك : ٣] .

وإذا تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مُطْلَقاً ؛ أَي : سواء كان الاستثناء

قوله : (**يجيزون النَّصب والإبدال . . . إلخ**) أي : بدل الغلط كما صرَّح بذلك الرّضي ، فقال : أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقاً ؛ لأنَّ بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب . اهـ، وفيه أنَّ (مثل ما رأيت القوم إلا ثيابهم) ، لو جعل الثياب بدلاً ، كان بدل اشتمال . كذا ذكره الشَّيخ يس .

قوله : (**ويقرؤون : (إلا اتباع الظن) . . . إلخ**) لعلَّ المراد : أَن مقتضى لغتهم أن يقرأ كذلك ، وإلا فالقراءة سنة متَّبعة كما ذكره المصنِّف قريباً ، أو أنَّه بلغه أنَّهم قرؤوا ذلك قراءة شاذة ، بأنْ بلغتهم عن النَّبي ﷺ .

قوله : (**باعتبار الموضع**) أي : لأنَّه في موضع رفع ، إما على أنَّه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النَّفي ، وإما على أنَّه مبتدأ تقدَّم خبره عليه . اهـ ش .

قوله : (﴿ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾) أي : تباين وعدم تناسب ، وفطور ؛ أي : صدوع وشقوق .

منقطعاً ، نحو : « مَا فِيهَا إِلاَّ حِمَاراً أَحَدٌ » أو متَّصلاً ، نحو : « مَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً الْقَوْمُ » قال الْكُمَيْتُ : [من الطويل]

١٠٩ـ وَمَـا لِـيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَـدَ شِيْعَـةٌ وَمَا لِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ(١)

وَإِنَّما امتنع الإِتباعُ في ذلك؛ لِأَنَّ التابع لا يَتَقَدَّمُ على المتبوع .

وَإِنْ كان الكلامُ السابقُ على « إِلاَّ » غَيْرَ تامٍّ ـ ونعني به أَلاَّ يكون المستثنى منه مذكوراً ـ فَإِنَّ الاسم المذكور الواقع بعد « إِلاَّ » يُعْطَى ما يستحقه لو لم توجد « إلا »؛ فتقول : « مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ » بالرفع ، كما تقول : « مَا قَامَ زَيْدٌ » ، و« مَا رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْداً » بالنصب ، كما تقول : « مَا رَأَيْتُ زَيْداً » ، و« مَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ » بالجر ، كما تقول : « ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، ويُسَمَّى

قوله : (قال الكميت) بضمٍّ أوَّله مصغَّراً .

قوله : (وما لي إلا آل أحمد . . . إلخ) (الشِّيعة) : الأعوان ، و(المَشعب) : كالمذهب : بمعنى الطريق ، قيل : هذا البيت مشكل ؛ لأَنَّ العامل في (شيعة) هو الابتداء ، وهو لا يعمل في المستثنى ، وإنَّما هو مستثنىً من الضَّمير الذي في الجار المجرور ، فلم يتقدَّم المستثنى ، وردَّه المصنِّف بأنَّ الأرجح جعل شيعة فاعلاً ؛ لاعتماد الظَّرف .

---

(١) هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٦)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٢)، وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤)، وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨) .

اللغة : « **شيعة** » أشياع وأنصار ، أُشايعهم وأجري معهم فيما يذهبون إليه « **مذهب الحق** » يروى في مكانه « **مشعب الحق** » والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق .

الإعراب : « **ما** » نافية « **لي** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **إلا** » أداة استثناء « **آل** » منصوب على الاستثناء من شيعة الآتي ، وآل مضاف و« **أحمد** » مضاف إليه ، ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « **شيعة** » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « **وما** » الواو عاطفة ، ما : نافية « **لي** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **إلا** » أداة استثناء « **مذهب** » منصوب على الاستثناء ، ومذهب مضاف و« **الحق** » مضاف إليه « **مذهب** » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « **إلا آل أحمد** »، وقوله : « **إلا مذهب الحق** » حيث نصب المستثنى في الموضعين ؛ لأنه تقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : وما لي شيعة إلا آل أحمد وما لي مذهب إلا مذهب الحق .

ذلك الاستثناء مُفرَّغاً ؛ لِأنَّ ما قبل « إلاَّ » قد تفرَّغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه .

والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف ؛ فتقدير : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، وكذلك الباقي .

[ما يستثنى به غير « إلاَّ »]

ص ـ وَيُسْتَثْنَى بـ« غَيْرٍ » وَ« سِوَى » خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الِاسْمِ الَّذِي بَعْدَ « إلاَّ » .

قوله : (والاستثناء في ذلك كلِّه من اسم) أي : وهو المستثنى منه ؛ لأنَّ (إلاَّ) للإخراج ، والإخراج يقتضي مُخرَجاً منه ، وقوله : (عام)؛ أي : لتناوله المستثنى وغيره .

قوله : (محذوف) ويجب أن يكون الاسم المحذوف مناسباً للمستثنى في جنسه وصفته ، وفي الفاعلية والمفعولية ، ونحو ذلك ، فيقدَّر في (ما قام إلاَّ زيد) : ما قام إنسان ، وفي (ما لبست إلا قميصاً) : ما لبست لباساً ، وفي (ما جاء إلا ضاحكاً) : ما جاء في حالة من الأحوال .

قوله : (ويستثنى بغير) أي : لتضمُّنها معنى (إلا) لا بحسب الأصل ، بل أصلها : الصِّفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذَّات، نحو : مَررت برجل غير زيد ، وإما بالصِّفات، نحو قولك : دخلت بوجه غير الذي خرجت به ، والأصل هو الأوَّل ، والثّاني مجاز ؛ فإنَّ الوجه الذي يبين فيه أثر الغضب كأنَّه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذّات ، كما أنَّ (إلاَّ) قد تخرج عن الاستثناء ، وتتضمَّن معنى (غير) فيوصف بها جمع منكَّر . اهـ يس .

قوله : (وسوى) أي : لا بمعنى (عدل) كالتي في قوله تعالى : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه : ٥٨] فإنَّ هذه لا تقع استثناء ، ولا بمعنى قصد .

قوله : (معربين بإعراب الاسم الذي بعد إلاَّ) قال المصنِّف في « حواشي الألفية » : فإن قلت : يفترق (غير) و(إلا) في أحكام :

أحدها : أَنَّ نحو : (ما جاءني أحد غير زيد) ، الأرجح إذا أتبعت أن يكون على الوصف ، لا البدل ، وفي (إلا) بالعكس .

وَ« بِخَلاَ » ، وَ« عَدَا » ، وَ« حَاشَا » ، نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ .

وَبِـ« مَا خَلاَ » وَبِـ« مَا عدَا » ، وَ« لَيْسَ » ، وَ« لاَ يَكُونُ » نَوَاصِبَ .

ش ـ الأَدواتُ التَّي يستثنى بها ـ غير إلاَّ ـ ثَلاَثَةُ أَقسَامٍ : ما يخفض دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما يخفض تارةً وينصب أخرى .

فَأَمَّا الَّذي يخفض دائماً: فَغَيْرُ وَسِوَى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَومُ غَيْرَ زَيْدٍ »، و« قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ » بخفض زَيْدٍ فيهما ، وتُعْرَبُ « غَيْرَ » نَفْسَهَا بما يستحقه الاسمُ الواقعُ بعد « إلاَّ » في ذلك الكلام ؛ فتقول : « قَامَ الْقَومُ غَيْرَ زَيْدٍ » بنصب غير ، كما تقول : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً ، بنصب زيد ، وتقول : « مَا قَامَ الْقَومُ غَيْرَ زَيْدٍ » ، و« غَيْرُ زَيْدٍ » بالنصب والرفع ، كما تقول : « مَا قَامَ الْقَومُ إلاَّ زَيْداً » ، و« إلاَّ زَيْدٌ » ، برفعه .

وتقول : « مَا قَامَ الْقَومُ غَيْرَ حِمَارٍ » بالنصب عند الحجازيين ، وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فَقِسْ .

وهكذا حكم « سوى » خلافاً لسيبويه ؛ فَإِنَّه زعم أَنَّها واجبةُ النصب على الظَّرفية دائماً .

الثاني : ما يَنْصِبُ فقط ، وهو أَربعة : « لَيْسَ » ، وَ« لاَ يكُونُ » ، وَ« مَا خَلا » ، وَ« مَا عَدَا » ، تقول : « قَامُوا لَيْسَ زَيْداً » و« لاَ يَكُونُ زَيْداً » و« مَا خَلاَ زَيْداً » و« مَا عَدَا زَيْداً » ، وفي الحديث الشريف : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ ٱسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ »، وقال لبيد : [من الطويل]

والثاني : أن نصب تالي (إلا) بهَا ، لا بالعامل قبلها ، ونصب (غير) على العكس .

والثَّالث : **أنَّ مستثنى (غير) يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى .**

قلت : الكلام في (غير) و(إلا) المستثنى بهما ، لا الموصوف بهما ، وفي الأحكام اللفظية ، لا في التَّوجيه . اهـ، والتَّسوية بين كلمة (إلا) وكلمة (غير) لا بين المستثنى بهما ، فضلاً عن تابعه ، كيف وقد نُصَّ على وجوب جرِّ مستثنى (غير) ، وليس مستثنى (إلا) كذلك .

قوله : (**ليس السِّن والظُّفر**) أي : ليس المنهر السن . . . إلخ .

١١٠ـ أَلاَ كُلُّ شَيءٍ ـ مَا خَلاَ اللهَ ـ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ ـ لاَ مَحَالَةَ ـ زَائِلُ[(١)]

وانتصابه بعد « لَيْسَ »، و« لاَ يكُونُ » على أنَّه خَبَرُهُمَا ، واسمهما مستتر فيهما وانتصابه

قوله : (قال لبيد : ألا كلُّ شيء . . . إلخ) هو لبيد بن ربيعة العامري الصَّحابي رضي الله عنه ، توفي في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه ، و(الباطل) : خلاف الحق ، وهو هنا بمعنى الهالك ، و(لا محالة) : بالفتح ؛ أي : لا بُدَّ أو لا حيلة ، واعترضَ قوله : (وكلُّ نعيم . . . إلخ) بنعيم الجنَّة ، وأجيب بأنَّه قاله قبل الإسلام ، وكان يعتقد عدم ذلك ، أو أنَّه أراد نعيم الدُّنيا ، أو أنَّه قابل لذلك ، ولم يقل شعراً بعد أن أسلم غير قوله :

ما عاتبَ الحرَّ الكريمَ كنفسهِ والمرءُ يصلحهُ الجليسُ الصَّالحُ[(٢)]

وقيل هو :

الحمدُ لله إذ لمْ يأتني أجليْ حتّى اكتسيتُ من الإسلامِ سربالاَ[(٣)]

(١) هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧)، وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣) .

الإعراب : « **ألا** » أداة استفتاح وتنبيه « **كل** » مبتدأ وكل مضاف و« **شيء** » مضاف إليه « **ما** » مصدرية « **خلا** » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق « **الله** » منصوب على التعظيم ، مفعول به لخلا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « **باطل** » خبر المبتدأ « **وكل** » الواو حرف عطف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و« **نعيم** » مضاف إليه « **لا** » نافية للجنس « **محالة** » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا محالة موجودة مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « **زائل** » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله : « **ما خلا الله** » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « **خلا** » فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً ، وذلك لأن « **ما** » هذه مصدرية ، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به ، وإنما يجوز جره إذا كان « **خلا** » حرفاً ، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدري ، ولبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على أوضح المسالك ولا يليق ذكره في هذه اللمحة اليسيرة .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ص١٢٨ ، وخزانة الأدب٢/ ٢٤٥ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للبيد في ديوانه ص١٣٥ ، وخزانة الأدب٢/ ٢٤٥ .

بعد « مَا خَلاَ » و« مَا عَدَا » على أَنَّه مفعولهما ، والفاعل مستتر فيهما .

الثالث : ما يخفض تارةً وينصب أُخرى ، وهو ثلاثة : خَلاَ ، وعَدَا ، وَحَاشَا ، وذلك لأَنَّها تكون حروفَ جرٍّ وأَفعالاً ماضية ؛ فَإِنْ قَدَّرْتَهَا حُرُوفاً خفضت بها المستثنى ، وَإِنْ قَدَّرْتَهَا أَفعالاً ماضية نصبت بها على المفعولية ، وقَدَّرْت الفاعلَ مضمراً فيها .

قوله : (والفاعل مستتر فيهما) عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السَّابق ، فإذا قلت : قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيداً ، فالتَّقدير : عدا هو ؛ أي : القائم زيد ، وقسْ عليه ، فإن لم يوجد فعل ، تُصُيِّدَ من الكلام ما يمكن عود الضَّمير عليه ، نحو : القوم إخوتك ما عدا زيداً ، فيقدر : خلا المنتسب إليك بالأخوة زيداً ، أو عائداً على البعض المفهوم من الكلِّ .

* * *

[المجرورات]

ص ـ بَابٌ ؛ يُخْفَضُ الاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ ، وَهُوَ : « مِنْ » ، وَ« إِلَى » ، وَ« عَنْ » ، وَ« عَلَى » ، وَ« فِي » ، وَ« اللاَّمُ » ، وَ« الْبَاءُ » لِقَسَمٍ ، وَغَيْرِهِ .

أَوْ مُخْتَصٌّ بِالظَّاهِرِ ، وَهُوَ : « رُبَّ » ، وَ« مُذْ » ، وَ« مُنْذُ » ، وَ« الْكَافُ » ، وَ« حَتَّى » ، وَ« وَاوُ » الْقَسَمِ ، وَ« تَاؤُهُ » .

ش ـ لَمَّا انقضى ذكر المرفوعات والمنصوبات شرعت في ذكر المجرورات وقسمت المجرور إلى قسمين : مجرورٍ بالحرف ، ومجرورٍ بالإضافة ، وبدأتُ بالمجرور بالحرف ؛ لِأنَّه الأَصل .

والحروف الجارَّة عشرون حرفاً ، أَسْقَطتُ منها سبعة ـ وهي : « خَلاَ » ، و« عَدَا » ، و« حَاشَا » ، و« لَعَلَّ » ، و« مَتَى » ، و« كَيْ » ، وَ« لَوْلاَ » ـ وَإِنَّما أَسْقَطْتُ الثلاثة الأُوَلَ ؛ لِأنِّي ذكرتها في الاستثناء ، فاستغنيتُ بذلك عن إعادتها ، وَإِنَّما أَسْقَطْتُ الأَربعة الباقية لشذوذها ، وذلك لِأَنَّ « لَعَلَّ » لا يَجُرُّ بها إلاَّ عُقَيلٌ ، قال شاعرهم :

١١١ـ لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[1]

[المجرورات]

قوله : (عشرون حرفاً) صوابه : أحد وعشرون حرفاً ؛ لأنَّه ذكر أربعة عشر ، وأسقط سبعة .

قوله : (إلا عُقيل) بالتصغير ، وكذا هُذيل .

قوله : (لعلّ الله . . . إلخ) هو من الوافر ، و(الشَّريم) : المرأة المفضاة ، وكذا الشروم .

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٤) ، والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٧٧) ، والأشموني (رقم ٥٢٢) .
اللغة : « أن » يجوز في همزة هذا الحرف الفتح على أن تكون مؤولة بمصدر ، ويكون المصدر المنسبك مجروراً بدلاً من « شيء » المجرور بالباء ، ويجوز في الهمزة الكسر ، على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل ، والمعنى على التهكم « شريم » هي المرأة المفضل التي اتحد مسلكاها ، ويقال فيها : شَرماء ، وشَروم ـ بفتح الشين ـ أيضاً .
=

فالاسم الكريم : مبتدأ ، و« فضلكم » خبره .

و« مَتَى » لاَ يَجُرُّ بها إِلاَّ هُذَيْل ، قال شاعرهم يصف السحاب :

١١٢- شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[(١)]

قوله : (شربن بماء البحر . . . إلخ) هو من (الطَّويل) ، والضَّمير في (شربن) للسُّحب ، والباء للتَّبعيض ؛ أي : شربن من ماء البحر ، أو ضُمِّن معنى (رَوين) ، والتضمين : إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخرَ ، كما ذكره في « المغني » ، وهو أحد أقوال في التضمين ، المختار منها عند المحققين : أنَّ اللفظ مستعمَل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة القرينة اللفظية ، فمعنى يقلِّب كفيه على كذا ؛ أي : نادماً على كذا ، وقد يعكس كما في ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة :٣] ؛ أي : يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يندفع ما قيل : إن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي . . فلا دلالة على الآخر ، وإن كان في معنى الآخر . . فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز . كذا أفاده الشَّيخ يس .

= **المعنى** : يقول : إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به ، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به ، وذلك أن أمكم شرماء ، وهو من باب توكيد الذم بما يشبه المدح .

الإعراب : « **لعل** » حرف ترجٍّ وجرٍّ شبيه بالزائد « **الله** » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « **فضلكم** » فضل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب والميم حرف دال على جمع المخاطب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « **علينا** » جار ومجرور متعلق بفضل « **بشيء** » جار ومجرور متعلق بفضل أيضاً « **أن** » حرف توكيد ونصب « **أمكم** » أم : اسم أن ، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والميم علامة على جمع المخاطب « **شريم** » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من « **شيء** » .

الشاهد فيه : قوله : « **لعل الله** » حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً ، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ ، كما أوضحناه في إعراب البيت ، والجر بـ (لعل) لغة عقيل دون سائر العرب .

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي ، ويقال : إنه لسهل الغنوي أخيه : [من الطويل]

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقد أنشده ابن عقيل (١٩٥) ، والمؤلف في أوضحه=

. . . .

و(**اللجج**) : جمع لُجَّة ، وهو معظم الماء ، وقوله : (متى) بمعنى : من ، وقيل : بمعنى وسط ، ويقال : ماء أخضر لصفائه .

وقوله : (**متى لجج**) بدل من ماء البحر ؛ فإنَّ ماء البحر المَلِح يرى من بُعدٍ أخضر .

وقوله : (**لهن نئيج**) راجع لوصف السَّحاب ، فما ذكره الدَّلجموني غير ظاهر ، والنئيج بنون مفتوحة ، وهمزة مكسورة ، ومثناة تحتية ساكنة وجيم : المَرُّ السَّريع مع الصَّوت ، وهذا مبني على ما قيل من أنَّ السَّحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر ، فيمتدُّ منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه ، فيكون لها صوت شديد مزعج ، ثُمَّ تذهب صاعدة إلى الجوّ فيلْطُف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها ، وإلى هذا يشير بعضهم حيث يقول معتذراً عن هدية أرسل بها إلى مخدومه :

= (٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٤٠٨ بتحقيقنا)، والأشموني (٥٢٣) .

اللغة : « **ترفعت** » تصاعدت وتباعدت « **لجج** » جمع لجة ، بزنة غرفة وغرف، واللجة : معظم الماء « **نئيج** » هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة اسمها أم عمرو ـ كما ورد في بيت قبل هذا البيت بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجج ، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع ، والبيت المشار إليه هو قوله : [من الطويل]

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ ... حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ نَجِيجُ

الإعراب : « **شربن** » فعل وفاعل « **بماء** » جار ومجرور متعلق بشرب ، إما على تضمين شرب معنى روى ؛ فتكون الباء سببية ، وإما على أن شرب باقٍ على معناه فتكون الباء في قوله : بماء بمعنى من الابتدائية ، وماء مضاف و« **البحر** » مضاف إليه « **ثم** » حرف عطف « **ترفعت** » ترفع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم « **متى** » حرف جر بمعنى من « **لجج** » مجرور بـ : متى ، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى (من)، وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب « **خضر** » صفة للجج « **لهن** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **نئيج** » مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

الشاهد فيه : قوله : « **متى لجج** » حيث استعمل « **متى** » حرف جر ، فجر به قوله : لجج .

و« كي » لا يُجَرُّ بها إلاَّ « ما » الاستفهامية ، وذلك في قولهم في السؤال عن عِلَّة الشيء : « كَيْمَهْ ؟ » بمعنى لِمَه .

و« لولا » لا يُجَرُّ بها إلاَّ الضمير في قولهم : « لَوْلاَيَ » ، وَ« لَوْلاَكَ » ، وَ« لَوْلاَهُ » ، وهو نادر ، قال الشاعر : [من السريع]

١١٣ـ أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلاَكِ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ[(١)]

كالبحرِ يمطرهُ السَّحابُ وما لهُ فضلٌ عليهِ لأنَّهُ منْ مائِهِ[(٢)]

قلت : وهذا مذهب الحكماء والمعتزلة ، وهو مخالف لمذهب أهل السُّنة والأشاعرة ، فقد قال العلاَّمة اللَّقاني في « شرح جوهرته » : إنَّ الأحاديث دلَّت على أنَّ السَّحاب ينشأ من شجرة مثمرة في الجنة ، والمطر من بحر تحت العرش ، والله أعلم .

قوله : (لا يجرُّ بها إلا ما الاستفهامية) هذا الحصر غير مراد ، بل يُجرُّ بها (ما) المصدرية وصلتها ؛ كقوله :

يُرادُ الفتى كيْما يضُرُّ وينفَعُ

أي : للضُّرِّ والنَّفع ، و(أن) المصدرية وصلتها، نحو : جئت كي تكرمني ، إذا قدَّرت (أَنْ) بعدها .

قوله : (إلاَّ الضَّمير) أي : غير المرفوع كما مُثِّل ، ولا تتعلَّق حينئذٍ بشيء ، وموضع مجرورها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف عند سيبويه والجمهور ، وجعل الأخفش الضَّمير مبتدأ ، و(لولا) غير جارَّة ، وإنَّما أنيب ضمير الجرِّ عن ضمير الرَّفع ، ورُدَّ بأنَّ النِّيابة إنَّما وقعت في الضَّمائر المنفصلة ؛ لشبهها بالأسماء الظَّاهرة .

---

(١) ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة القرشي المخزومي ، ويروى بعده :

أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الحَجَّ لَمْ أَخْرِجِ

اللغة : « **أومت** » معناه أشارت ، وأصله أومأت ، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها ألفاً ؛ لانفتاحها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين « **الهودج** » مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء . =

---

(٢) البيت من البحر الكامل ، وهو بلا نسبة في تاج العروس ١/ ١١٧ (شرح خطبة المؤلف) .

وأنكر المبرِّد استعماله ، وهذا البيت ونحوه حُجَّةٌ لسيبويه عليه[١] .

والأكْثَرُ في العربية « لَوْلاَ أنَا » ، و« لَوْلاَ أَنْت » ، و« لَوْلاَ هُوَ » ، قال الله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ : ٣١] .

. . . .

= **المعنى** : يقول : أشارت هذه الفتاة إليَّ بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقباء ، وحدثتني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي ، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي .

الإعراب : « **أومت** » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتاء الساكنة علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « **بعينيها** » الباء حرف جر ، عيني : مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً ؛ لأنه مثنى ، وعيني مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـ : أومأ « من **الهودج** » جار ومجرور متعلق بـ : أومأ أيضاً « **لولاك** » لولا : حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق ، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ ـ قال الأخفش : مبني على الفتح في محل رفع ، وقال سيبويه والجمهور : له محلان ، أولهما جر بحرف الجر ، وثانيهما رفع بالابتداء ، ولوحظ الأول فجيء به متصلاً ـ والخبر محذوف وجوباً تقديره : لولاك موجود ، مثلاً « **في** » حرف جر « **ذا** » اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتي « **العام** » بدل من اسم الإشارة « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **أحجج** » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله : « **لولاك** » حيث دخلت « **لولا** » على الضمير المتصل فجرَّته محلاً كما هو مذهب سيبويه ، وفي هذه المسألة كلام طويل ، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح الأشموني ، ولا يليق ذكره بهذه العجالة .

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤) : [من الطويل]

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ ؟

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه ، وهو أيضاً من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥) : [من الطويل]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي

وعليه جاء قول التهامي : [من البسيط]

لَوْلاَهُ لَمْ يَقْضِ فِي أَعْدَائِهِ قَلَمٌ ... وَمِخْلَبُ اللَّيْثِ لَوْلاَ اللَّيْثُ كَالظُّفُرِ

وتنقسم الحروف المذكورة إلى :

١ـ ما وُضِعَ على حرفٍ واحد ، وهو خمسة : « الواو » ، و« الباء » ، و« اللام » ، و« الكاف » ، و« التاء » .

٢ـ وما وُضِعَ على حرفين ، وهو أَربعة : « مِنْ » ، و« عَنْ » ، و« في » ، و« مُذْ » .

٣ـ وما وُضِعَ على ثلاثة أَحرف ، وهو ثلاثة : « إِلى » ، و« على » ، و« مُنْذ » .

٤ـ وما وضع على أَربعة ، وهو « حتَّى » خاصَّة .

قوله : (وهو ثلاثة : إلى وعلى . . . إلخ) قال الشنواني : يَرِدُ عليه ربَّ . اهـ.

قلت : يُمكن الجواب بأنَّ مراده ما هو ثلاثة أحرف من غير تضعيف ، و(ربَّ) مضعفة ؛ إذ لامها وعينها من جنس واحد . تأمَّل .

(فائدة)

قد استكمَلَتْ (مِنْ) أقسام الكلمة ؛ فإنَّها تكون حرف جرٍّ ، وفعل أمر من (مان يمين) ي : كذب ، واسماً كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢] ، فإنَّ الزَّمخشري جعلها في موضع المفعول به ، قال الطِّيبي : فهي اسم .

وكذا (في) تكون حرف جرٍّ ، واسماً بمعنى الفم في حالة الجرِّ، كحديث : « حتى ما تجعل في في امرأتك »[١] ، وفعل أمر من الوفاء بالإشباع وكذا (على) أفاده السُّيوطي .

قلت : ثم وجدت ثلاث كلمات استعملت كذلك :

الأولى : (إلى) تكون حرف جرٍّ ، وفعل أمر للاثنين من (وأل يئل)؛ إذا لجأ بوزن (وعد) ، واسماً بمعنى النِّعمة .

الثانية : (خلا) تكون حرف جرٍّ ، وفعلاً ماضياً ، واسماً للرَّطب من الحشيش، كما أفاده بعض شرَّاح الألفية .

---

(١) الحديث أخرجه البخاري رقم (١٢١٣)، ومسلم رقم (٣٠٧).

وتنقسم أيضاً إلى :

١ـ ما يَجُرُّ الظاهر دُونَ المضمر ، وهو سبعة : « الواو » ، و« التاء » ، و« مُذْ » ، و« مُنْذُ » ، و« حتى » ، و« الكاف » ، و« رُبَّ » .

٢ـ وما يجر الظاهر والمضمر ، وهو البواقي .

ثُمَّ الَّذي لا يَجُرُّ إلاَّ الظَّاهر ينقسم إلى :

١ـ ما لا يَجُرُّ إلاَّ الزمان ، وهو « مذ » ، و« منذ » ، تقول : « ما رأيتُهُ مُذ يومين » ، أو « مُنْذُ يَومِ الجمعة » .

٢ـ وما لا يَجُرُّ إلاَّ النكراتِ، وهو « رُبَّ » خاصةً، تقول : « رُبَّ رَجُلٍ صالح لقيته » .

٣ـ وما لا يَجُرُّ إلاَّ لفظ الجلالة ، وقد يُجَرُّ لفظ « الرَّبِّ » مضافاً إلى الكعبة، وقد يُجَرُّ لفظ « الرحمن » ، وهو التاء ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء : ٥٧]، ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف : ٩١]، وهو كثير ، وقالوا : « تَرَبِّ الْكَعْبَةِ لأفْعَلَنَّ »، وهو قليل ، وقالوا : « تَالرَّحْمَنِ لأَفْعَلَنَّ »، وهو أَقلُّ .

٤ـ وما يجرُّ كلَّ ظاهرٍ ، وهو الباقي .

الثَّالثة : (حاشا) استعملت حرف جر ، وفعلاً ماضياً ، واسماً للتنزيه ، وقلت ملغزاً بذلك : [من الخفيف]

يــا نحــاةَ الأنــامِ أيُّ حــروفٍ ... هــيَ أَسمــاءٌ تــارةً ثُــمَّ فِعـلُ

وقلت مجيباً : [من الخفيف]

تلكَ (مِنْ) ثمَّ (في) (على) ذي ثلاثٌ ... جــاءَ حقّــاً بــذاكَ يــا صــاحِ نقـلُ

قلـتُ جـاءت (إلـى) الأمـرَ المثنَّى ... ثُــمَّ حـرفـاً واسمـاً بـه الأَمـرُ يحلـوُ

و(خلا) حرفٌ واسمُ رطبِ حشيشٍ ... وهـو فعـلٌ و(حـاشَ) فـاعلـمْ لتعلُـو

قوله : (وربَّ) قال في « المغني » : وتنفرد (رُبَّ) بأنَّها زائدة في الإعراب دون المعنى ، فمحلُّ مجرورها في نحو : (ربَّ رجلٍ صالحٍ عندي) رفع على الابتدائية ، وفي نحو : (ربَّ رجلٍ صالح لقيت) نصب على المفعولية ، وفي نحو : (ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيته) رَفعٌ أو نصب كما في قولك : هذا لقيته . اهـ

[الإضافةُ]

ص ـ أَوْ بِإِضافَةٍ إِلى اسْمٍ عَلَى مَعْنَى اللاَّمِ، كَـ« غُلاَمِ زَيْدٍ »، أَوْ « مِنْ »، كَـ« خَاتَمِ حَدِيدٍ »، أَوْ « فِي » كَـ« مَكْرِ اللَّيْلِ »، وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً ؛ لأَنَّها لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ .

أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ ، كَـ« بَالِغَ الْكَعْبَةِ »، وَ« مَعْمُورَ الدَّارِ »، وَ« حَسَنَ الْوَجْهِ »، وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً ؛ لِأَنَّها لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ .

ش ـ لَمَّا فَرَغْتُ من ذكر المجرور بالحرف شَرَعْتُ في ذكر المجرور بالإِضافة، وقسَّمته إلى قسمين :

أَحدهما : أَلا يكون المضاف صفة والمضاف إِليه معمولاً لها ، ويتخرج من ذلك ثلاثُ صُوَرٍ :

إِحداها : أَنْ ينتفي الأَمران معاً، كـ« غلام زَيْدٍ » .

والثانية : أَنْ يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إِليه معمولاً لتلك الصفة ، نحو: « كَاتِبِ الْقَاضِي »، و« كَاسِبِ عِيَالِهِ » .

والثالثة : أَنْ يكون المضاف إِليه معمولاً للمضاف وليس المضافُ صفة ، نحو : « ضَرْبُ اللِّصِّ » .

وهذه الأنواع كلها تُسمَّى الإضافة فيها إضافةً معنوية ، وذلك لِأَنَّها تفيدُ أَمراً معنوياً ، وهو التعريف إِنْ كان المضاف إِليه مَعْرِفَة ، نحو : « غلامُ زَيْدٍ »، والتخصيصُ إِنْ كان المضاف إليه نكرة ، كـ« غُلاَمُ امرْأة » .

قوله : (أو بإضافة إلى اسم. . . إلخ) كذا وقع في نسخة ش ، وكتب بهامشه أنَّه يقتضي أَنَّ الاسم المضاف يخفض بإضافته إلى اسم آخر ، فكان الصَّواب أَن يقول : أو بإضافة اسم كما هو كذلك في بعض النُّسخ ، وقد يقال : إنَّه أوقع المُظهَر موقع المَضمَر ؛ أي : بإضافةٍ إليه . اهـ ملخَّصاً ، والإضافة لغة : الإلصاق والإمالة ، واصطلاحاً : إسناد اسم إلى غيره بتنزيله منزلة تنوينه .

قوله : (إلى معموله) أي : ما يصحُّ أن ينصبه أو يرفعه ، فهو إما منصوب معنىً وهو معمول اسم الفاعل ، أو مرفوع معنىً وهو معمول اسم المفعول ، والصِّفة المشبهة .

ثم هذه الإِضافة على ثلاثة أَقسام :

أَحدها : أَنْ تكون على معنى « في »، وذلك إِذا كان المضاف إِليه ظَرْفاً للمضاف ، نحو : ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ : ٣٣] .

الثاني : أَنْ تكون على معنى « مِنْ »، وذلك إِذا كان المضاف إِليه كلاًّ للمضاف ، ويصح الإِخبار به عنه ، نحو : « خاتمُ حديد » ، و« بابُ سَاجٍ »، بخلاف نحو : « يَدِ زَيْدٍ »؛ فَإِنَّه لا يصحُّ أَنْ يُخْبَرَ عن اليد بِأَنَّها زَيْدٌ .

قوله : (ظرفاً للمضاف) أي : حيث قُصِدَ بيان الظرفية ، فإن أُضِيف إلى الظَّرف بقصد الاختصاص والمناسبة كما في : مشارع مصر ، فهو بمعنى اللام لا (في) ، كما صرَّح به ابن الحاجب في « الأمالي » ، ثُمَّ الظروف إنَّما تنسب إلى المصدر ، أو ما يتضمَّنه ، فلا يلزم صحَّة (غلام الدار) بمعنى : في الدار . اهـ يس .

قوله : (كخاتم حديد . . . إلخ) هذان مثالان مسوقان للشَّرطين ؛ ألا ترى أنَّ جنس الحديد كل للخاتم ، ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال : هذا الخاتم حديد ؛ لأنَّ الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته ، وقِسْ عليهما ما أشبههما .

قوله : (وباب ساج) قال في « المصباح » : السَّاج ضرب عظيم من الشَّجر ، الواحدة ساجة، وجمعها ساجات، ولا ينبت إلا بالهند، ويجلب منها إلى غيرها ، وقال الزَّمخشري : السَّاج : خشب أسود رزين يُجلَب من الهند ، ولا تكاد الأرض تبليه ، والجمع سيجان ، مثل : نار ونيران ، وقال بعضهم : السَّاج يشبه الآبنوس ، وهو أَقلُّ سواداً منه . اهـ

قوله : (بخلاف نحو : يد زيد) أي : فقد انتفى فيه الشَّرط الثَّاني ، فلا يقال : هذه اليد زيد ، فإضافتها من إضافة الجزء للكل ، وهي على معنى اللام ، ولم يمثل لما انتفى فيه الشَّرط الأول ، ومثاله نحو : يوم الخميس ؛ فإنَّه وإن صحَّ الإخبار بالخميس عن اليوم ، نحو : هذا اليوم الخميس ، لكنَّه ليس كلاًّ لليوم ، فإضافته من إضافة المسمَّى إلى الاسم ، وهي على معنى اللام ، ومثال ما انتفى فيه الشَّرطان معاً : ثوب زيد وغلامه ، وحصير المسجد وقنديله ، ونحو ذلك ، فإنَّ المضاف إليه ليس كلاًّ للمضاف ، ولا صالحاً للإخبار به عنه ، فالإضافة على معنى لام المِلك كما في الأوَّلين ، أو الاختصاص كما في الأخيرين .

الثالث : أَنْ تكون على معنى اللاَّم ، وذلك فيما بقي ، نحو : « غُلاَمُ زَيْدٍ » و« يَدُ زَيْدٍ » .

القسم الثاني : أَنْ يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، ولهذا أيضاً ثلاث صُوَر :

١ـ إِضافة اسم الفاعل ، كـ« هذا ضارِبُ زَيْدٍ ، الآنَ أو غداً » .

٢ـ وإضافة اسم المفعول ، كـ« هَذَا معْمُورُ الدَّار ، الآن أو غداً » .

٣ـ وإِضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، كـ« هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ » وتُسمَّى إِضافة لفظية ؛ لأَنَّها تفيد أَمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، أَلاَ ترى أَنَّ قولك : « ضَارِبُ زَيْدٍ » أَخَفُّ من قولك : « ضَاربٌ زَيْداً » ، وكذا الباقي ، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صحَّ وصف « هَدْياً » بـ« بالغ » مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة : ٩٥] ، وصحَّ مجيء (ثاني) حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج : ٩] .

قوله : (**على معنى اللَّام ، وذلك فيما بقي**) قال حفيد الموضح : ليس المراد من قولنا : إنَّ الإضافة بمعنى اللام ، أو بمعنى (مِن) أنَّ اللام أو (من) مقدَّرة ، وإنَّما المراد من ذلك القصد إلى أنَّ المضاف إنَّما عمل الجرَّ ؛ لما فيه من معنى الحرف ؛ لأنَّ الأسماء المحضة لا حظَّ لها في الإعراب ، وقال الجامي أخذاً من الرَّضي : واعلم أنَّه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصحَّ التَّصريح بها ، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ، فقولك : يوم الأحد ، وعلم الفقه ، وشجر الأراك ، بمعنى اللام ، ولا يصحُّ إظهار اللام فيه ، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ، ولا يحتاج فيه إلى التَّكلفات البعيدة في كلِّ رجل ، وكلِّ واحد . اهـ يس .

قوله : (**وصحَّ مجيء ﴿ثَانِىَ﴾ حالاً**) أي : من الضَّمير المستتر في (يجادل) من قوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الحج : ٣] .

قوله : (**ولا نوناً تالية للإعراب مطلقاً**) أي : عن التَّقييد بما يأتي ، ولا يَرِدُ على المصنِّف قول الشَّاعر : [من الخفيف]

لا يزالونَ ضاربينَ القبابَ[١]

---

(١) عجز بيت صدره : ربّ حيٍّ عرَنْدسٍ ذي طلالٍ .

=

ص ـ وَلاَ تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلاَ نُوناً تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقاً ، وَلاَ « أَلْ » إلاَّ فِي نَحْوِ : « الضَّارِبا زَيْدٍ »، وَ« الضَّارِبُو زَيْدٍ »، وَ« الضَّارِبُ الرَّجُلِ »، وَ« الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجلِ »، وَ« بالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلاَمِهِ » .

ش ـ اعلم أَنَّ الإِضافة لا تجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التالية للإعراب ، ولا مع الألف واللاَّم ، تقول : « جاءني غُلاَمٌ يا هذا » ، فَتُنَوِّن ، وإذا أضفت تقول : « جاءني غلامُ زَيْدٍ » ، فتحذف التنوين ، وذلك لِأنَّه يدلُّ على كمال الاسم ، والإضافة تدلُّ على نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً ، وتقول : جاءني مُسْلِمَانِ ، وَمُسْلِمُون ، فإذا أَضفْتَ قلت : مُسْلِمَاكَ ، وَمُسْلِمُوك ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الحج : ٣٥]، ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ [الصافات : ٣٨]، ﴿ إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾ [القمر : ٢٧]، والأصل في ذلك : المقيمين ، ولذائقون ، ومرسلون ، والعلَّةُ في حذف النون كونها قائمةً مقام التنوين .

وَإِنَّما قَيَّدْتُ النونَ بكونها تاليةً للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير ، وذلك كنونَيْ « حِينَ » وَ« شَياطينَ » ؛ فَإِنَّهُمَا مَتْلُوَّانِ بالإعراب ، لا تاليان له ، تقول : هذا حِينٌ يَا فتَى ، وهؤلاء شياطينُ يَا فتى ، فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون ؛ فإذا أَضَفْتَ قلت . آتيك حينَ طلوعِ الشمس ، وهؤلاء شياطينُ الإنسِ ، بإثبات النون فيهما ؛ لِأَنَّها مَتْلُوَّة بالإعراب ، لا تالية له .

وأَمَّا الأَلف واللَّام : فَإِنَّك تقول : جاءَ الغلامُ ، فإذا أَضَفت قلت : جاء غلامُ زيدٍ ، وذلك

بإضافة (ضاربين) إلى (القباب) مع عدم حذف نونه ، وهو جمعٌ ؛ لأنَّه مؤول بأوجه ، منها : أَنَّ الجمع معرب حينئذٍ بالفتحة على النون كمساكين ، لا بالنون .

قوله : **(ولا أل)** أي : ولا بجامع ما فيه أل ، وأمَّا قولهم : الثلاثة الأثواب فـ(أل) فيه زائدة ، أو الأثواب بدل . اهـ يس .

قوله : **(يدل على كمال الاسم)** أي : عدم احتياجه .

قوله : **(تدل على نقصانه)** أي : لأنَّ المضاف محتاج إلى المضاف إليه .

= والشاهد : إعراب (ضاربين) خبر ليس بالحركة مع أنه جمع مذكر سالم . خزانة الأدب : ١/ ١٣٠ .

لِأنَّ الأَلف واللاَّم للتعريف ، والإضافة للتعريف ، فلو قلت : « الغلامُ زيدٍ » جمعت على الاسم تعريفين ، وذلك لا يجوز .

ويستثنى من مسألة الأَلف واللاَّم أَنْ يكون المضافُ صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة .

وفي المسألة واحد من خمسة أُمور تُذكر ؛ فحينئذٍ يجوز أَنْ يجمع بين الأَلف واللاَّم والإضافة .

أَحدها : أَنْ يكون المضاف مُثنّى ، نحو : « الضارِبا زَيْدٍ »[1] .

والثاني : أَنْ يكون جَمْعَ مذكرٍ سالماً ، نحو : « الضارِبُو زَيْدٍ »[2] .

والثالث : أَنْ يكون المضاف إِليه بالأَلف واللاَّم ، نحو : « الضارِبُ الرَّجُلِ » .

الرابع : أَنْ يكون المضاف إِليه مضافاً إلى ما فيه الأَلف واللَّام، نحو : « الضارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ » .

والخامس : أَنْ يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألف واللاَّم ، نحو : « مَرَرْتُ بالرجُلِ الضاربِ غلامِهِ » .

قوله : (وذلك لا يجوز) أي : جمع تعريفين ، والتَّعريفان هنا : تعريف الألف واللام ، وتعريف الإضافة ، ونَقَضَهُ بعضهم بأي الموصولة المضافة إلى معرفة ؛ فإن تعريفها على المشهور بصلتها ، باعتبار ما فيها من العهد ، وإضافتها معنوية قطعاً ، فتفيد التَّعريف في نحو : جاءني أَيُّهم أكرمته ، فيجتمع تعريفان ، وقال الرَّضي : إنَّه يجوز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه ؛ إذ لا يمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا . كذا بخط ش .

قلت : وقد أجيب عن (أي) بأنَّها محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه ، وإلى ما يعرف عينه ، فالأوَّل بالمضاف إليه ، والثَّاني بالصِّلة ، بخلاف غيرها من بقية الموصولات ؛ فإنَّها محتاجة إلى الثَّاني فقط ، فتأمَّل .

---

(١) من ذلك قول عنترة بن شداد العبسي : [من الكامل]

وَلَقَدْ خَشِيْتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ
الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنَ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه والأشموني :

الحَافِظُو عَوْرَةِ العَشِيْرَةِ لاَ يَأْتِيْهُمُ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطَفُ

[ما يعمل عملَ الفعلِ]

[اسمُ الفعلِ]

ص ـ بَابٌ ، يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ :

اَسْمُ الْفِعْلِ ، كَـ« هَيْهَاتَ » ، وَ« صَهْ » ، وَ« وَي » بِمَعْنَى : بَعُدَ ، وَ« اَسْكتْ » ، وَ« أَعْجَبُ » .

وَلاَ يُحْذَفُ ، وَلاَ يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ، وَ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ مُتَأَوَّلٌ ، وَلاَ يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ ، نَحْوُ :

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَلاَ يُنْصَبُ .

ش ـ هذا الباب معقود للأَسماء الَّتي تعملُ عَمَلَ أَفعالها ، وهي سبعة :

أَحدها : اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أَقسام :

١ ـ ما سُمِّيَ به الماضي ، كـ« هَيْهَات » بمعنى بَعُدَ ، قال الشاعر : [من الطويل]

(باب يعمل عمل فعله سبعة)

قوله : (اسم الفعل) هو ما ناب عن الفعل ، وليس فضلة ، ولا متأثراً بالعوامل ، قال الفاكهي تبعاً لغيره : والصَّحيح أنَّ مدلوله لفظ الفعل ؛ أي : فـ(صَهْ) مثلاً : اسم للفظ (اسكت) ، قال الرَّضي : وهذا ليس بشيء ؛ إذ العربي الخالص ربما يقول : (صه) مع أنَّه لم يخطر بباله لفظ (اسكت) ، وقيل : مدلوله المصدر ، وقيل : مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزَّمان إلاَّ أنَّ الفعل يدلُّ على الزَّمان بالصِّيغة ، واسم الفعل بالوضع ، والصَّحيح أيضاً أنَّه لا محلَّ له من الإعراب .

قوله : (كهيهات) بتثليث التاء الفوقية ، وحكى الصاغاني فيها ستاً وثلاثين لغة :

هيهات ، وأيهات ، وهيهاه ، وأيهاه ، وهيهان ، وأيهان ، كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ، ومفتوحته ، ومكسورته مع التنوين في كلٍّ وعدمه ، وزاد غيره : هيهاك ، وأيهاك ، وأيها ، وأيهاهْ ، وهيهاهْ ، وقد نظمت تلك اللغات فقلت : [من الرجز]

١١٤ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ[١]

هيهـاهُ أيهـاهُ وهيهـاتُ كـذا أيهـاتَ هيهـانَ وأيهـانَ خُـذَا
ثلِّثْ لآخِـرْ ثـمَّ نـوِّنْ واتـرُكـا هيهـاكَ ضُـمَّ يـا فتـى لـذلكـا
أيهـاكَ أيهـاه بهـا سكـتٌ عُلِـمْ هَيْهـا وأَيْهَـا ثُـم هَيْهـاهُ خُتِـمَ

وقوله : (أيها) بها سكت ؛ أي : أَنَّ الهاء في (أيهاه) التي في غير كلام الصَّاغاني هاء سكت ، وفي كلامه ليست هاء سكت ، فافترق الحال . تأمَّل .

قوله : (بمعنى بَعُدَ . . . إلخ) فيه نشر على ترتيب اللَّف ، والأوَّل للأول ، والثاني للثاني ، وبهذا تَعْلَم أَنَّ (أعجب) مضارع لا أمر .

قوله : (فهيهات هيهات . . . إلخ) الفاء للعطف ، والعقيق : موضع بالحجاز فاعل بالأول ، والثاني : تأكيد لم يؤت به للإسناد ، فلا تنازع في العاملين ، خلافاً لبعضهم ، وقوله : (ومن به) في محلِّ رفع عطفاً على العقيق ، ويروى : وأهله ، و(خِلٌّ) : بكسر الخاء ؛ أي : صديق ، فاعل هيهات الثالث ، و(بالعقيق) : متعلِّق بمحذوف صفة (خِلّ) ، والباء بمعنى (في) ، ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في نواصله ، وجملة (نواصله) : في محل رفع صفة (خِل) ، من واصلت الشيء إذا أردته ، وهذا البيت من بحر (الطَّويل) .

---

(١) هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦١)، وفي شذور الذهب (رقم ٢١٢) .

اللغة : « **هيهات** » معناه بعد ، وقد رُوِيَ « **أيهات** » في المواضع الثلاثة ، بقلب الهاء همزة « **العقيق** » اسم مكان ، ورواه ياقوت « **العُزيز** » بضم العين وبزاءين ، قال : هو ماء يقع على يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة « **خِلّ** » صديق ، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام .

المعنى : يقول : بَعُدَ عنا الموضع الذي يسمى العقيق ، وبَعُدَ عنا سكانه ؛ وبَعُدَ الأخلاَّء الذين كنا نواصلهم فيه ، يتحسر على فراق خلاَّنه وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها .

الإعراب : « **هيهات** » اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « **هيهات** » توكيد للأول و« **العقيق** » فاعل بـ : هيهات الأول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **وَمَنْ** » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون في محل رفع « **به** » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول « **وهيهات** » الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « **خل** » فاعل لاسم الفعل « **بالعقيق** » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « **نواصله** » نواصل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً =

٢- وما سُمِّيَ به الأمر ، كـ« صَهْ » بمعنى أسكت ، وفي الحديث : « إذا قلت لصاحبك وَالإمامُ يَخْطُبُ يومَ الجمعةِ : صَهْ فَقَدْ لَغَوْتَ » ، كذا جاء في بعض الطرق .

٣- وما سُمِّيَ به المضارع ، كـ« وَي » بمعنى أَعْجَبُ ، قال الله تعالى : ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص : ٨٢] ؛ أي : أَعْجَبُ لعدم فلاح الكافرين ، ويقال فيه : « وَا » ، قال الشاعر :

١١٥- وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ ... كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ[1]

قوله : (﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾) (وي) : اسم فعل بمعنى أعجب ، و(الكاف) : حرف تعليل ، و(أن) : مصدرية ، وقد أشار الشَّارح إلى هذا حيث قال : أعجب لعدم فلاح الكافرين ، والعدم المذكور مأخوذ من (لا) النَّافية ، وهذا قول الخليل وسيبويه ، وقيل : (كأن) للتشبيه والظَّن .

واعلم أن (ويكأنه) رسمت في المصحف الكريم متصلة ، ولهذا اختلفت القراء في الوقف ، فبعضهم جوَّز الوقف على (وي) ، وبعضهم على (ويكأن) ، وبعضهم على (ويكأنه) ، وتفصيل ذلك في محله .

قوله : (وا بأبي . . . إلخ) هو من (الرَّجز) ، وقوله : (وا) اسم فعل بمعنى أعجب ، و(بأبي) : جار ومجرور خبر مقدَّم ، و(أنت) : مبتدأ مؤخَّر ، والمعنى : أفديك بأبي ، و(فوكِ) : بكسر الكاف مبتدأ ، و(الأشنب) : صفته من الشَّنب بفتحتين وهو رقة الأسنان ، أو عذوبة فيها ، وخبره كأنَّما ذُرَّ بالذال المعجمة ؛ أي : فرق ، و(الزَّرْنَب) : على وزن جعفر ، نوع من النَّبات ، طيِّب الرَّائحة ، كرائحة الأترج ، وورقه كورق الطَّرفاء ، وقيل : كورق الخلاف .

= تقديره نحن ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب ، وسكَّنه لأجل القافية والوقف ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل .

الشاهد فيه : قوله : « **هيهات العقيق** » وقوله : « **هيهات خل** » حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد ، ورفع به فاعلاً ، كما يرفعه بنفس بَعُدَ ؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه .

(١) هذا البيت من كلام راجز بني تميم ، ولم يعين أحد اسمه ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٩) وفي المغني (رقم ٦٠٤) والأشموني (رقم ٩٣٤) .

اللغة : « **وا** » معناه أعجب « **بأبي** » يريد أفديك بأبي ، أو أنت بأبي « **الأشنب** » الذي فيه الشنب ، وهو =

و« واهاً » قال الشاعر :

١١٦ـ وَاهـاً لِسَلْمَـى ثُـمَّ وَاهـاً وَاهَـا   يَـا لَيْـتَ عَيْنَـاهَـا لَنَـا وَفَـاهَـا[1]

قوله : (واهاً لسلمى . . . إلخ) هو من (الرَّجز) ، و(واهاً) : كلمة تعجُّب ، والذي في « الشَّواهد » ليلى بدل سلمى ، ولعلهما روايتان ، وقوله : (ثم واها) عطف عليه . وقوله : (واهاً) الأخيرة تأكيد ، والرَّجز الذي في « شرح الشَّواهد » نصه :

واهــاً لليلــى ثُــمَّ واهــاً واهَــا   هــيَ المُنَــى لــو أنَّنــا نِلنَــاهَــا
يــا ليــتَ عينَــاهــا لنَــا وفَــاهَــا   بثمــنٍ نُــرضِــي بــهِ أَبَــاهــا
إنَّ أبَــاهــا وأبَــا أبَــاهــا   قَــد بلغَــا فــي المجــدِ غــايتَــاهَــا

= ـ بفتح الشين والنون جميعاً ـ عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها أو نقط بيض فيها « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب : « **وا** » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **بأبي** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و« **أنت** » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « **وفوك** » الواو حرف عطف ، فو : معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « **الأشنب** » نعت لفوك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **كأنما** » كأن : حرف تشبيه ، وهو هنا مهمل ، وما : كافة « **ذر** » فعل ماض مبني للمجهول « **عليه** » جار ومجرور متعلق بذر « **الزرنب** » نائب فاعل لذر ، والجملة من الفعل ـ الذي هو ذر ـ ونائب الفاعل في محل نصب حال من « **فوك** » .

الشاهد فيه : قوله : « **وا** » فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل « **وَيْ** » بفتح الواو وسكون الياء ، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً ، كالذي يرتفع بنفس أعجب ؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذي يكون بمعناه .

(١) نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع بيت الشاهد ، ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن ، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦٠) ، والأشموني في باب أسماء الأفعال والأصوات .

اللغة : « **واها** » معناها أعجب « **عيناها** » جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها ، ووقع في بعض نسخ الشرح « **ياليت عينيها** » وهو صحيح بل هو اللغة الفصحى ، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف .

الإعراب : « **واها** » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله =

ومن أحكام اسم الفعل : أنَّه لا يتأخر عن معموله ؛ فلا يجوز في : « عَلَيْكَ زَيْداً » ـ بمعنى الْزَمْ زيداً ـ أَنْ يقال : زيداً عليك ، خلافاً للكسائي ؛ فَإِنَّه أَجازَهُ محتجّاً عليه بقوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [النساء : ٢٤]، زاعماً أَنَّ معناه : عليكُم كتاب اللهِ : أَي : الْزَمُوهُ .

وعند البصريين أَنَّ ﴿كتابَ الله﴾ مصدرٌ محذوفُ العَامِلِ ، و﴿عَلَيْكُمْ﴾ جار ومجرور متعلق به ، أَو بالعامل المقدر ، والتقدير : كَتَبَ الله ذلك كتاباً عليكم ، ودليلُ ذلك المُقَدَّرِ قولُه تعالى : ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ [النساء : ٢٣] ؛ لِأَنَّ التحريم يستلزم الكتابة .

ومن أَحكامه : أَنَّه إِذا كان دالاًّ على الطلب جاز جَزْمُ المضارع في جوابه ، تقول : « نَزَالِ أُحَدِّثْكَ » بالجزم ، كما تقول : « أَنْزِلْ أُحَدِّثْكَ » قال الشاعر :

١١٧ـ وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي[(١)]

قوله : (وقولي كلَّما جشأت . . . إلخ) هو من (الوافر) ، وجشأت بالهمزة ؛ أي : نهضت كما في « الصحاح » ، و(جاشت) بالألف اللينة : بمعنى تحركت مأخوذ من قولهم : جاشت القِدْر ؛ أي : غلت ، والضَّميران في الفعلين عائدان على نفسه كما ذكره الشيخ ش ويس ، خلافاً لما في الدَّلجموني .

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لسلمى » جار ومجرور متعلق باسم الفعل « ثم » حرف عطف « واها » اسم فعل كالسابق « واهاً » توكيد لاسم الفعل الذي قبله « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء ، مثلاً « ليت » حرف تمن ونصب « عيناها » عينا : اسم ليت منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « وفاها » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على اسم ليت ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله : « واها » في المواضع الثلاثة ، فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل وي ، ومثل وا ، وقد يرفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره أنا ، كما بيناه في إعراب البيت .

(١) هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مناة ، وهو المعروف بعمرو بن الإطنابة ، والإطنابة أمه ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٣٠٥)، وأنشده في شذور الذهب (رقم ١٧٤)، وقال قبل إنشاده : « **وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة** » اهـ ، وقد أنشد البيت في مغني اللبيب أيضاً (رقم ٣٣٦) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ١٠٤٠) هذا ؛ وقبل البيت الشاهد قول الشاعر : [من الوافرِ] =

فـ« مَكَانَكِ » في الأَصل ظَرْفُ مكانٍ ، ثم نُقل عن ذلك المعنى ، وجُعل اسماً للفعل ، ومعناه : اُثْبُتِي ، وقوله : « تُحْمَدِي » مضارع مجزوم بجوابه ، وعلامةُ جزمه حذف النون .

وقوله : (مكانك . . . إلخ) خبر عن المبتدأ ، وهو قوله : قولي . . . إلخ ؛ أي : الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة ، أو تستريحي من همِّ الدُّنيا بالقتل .

= أَبَتْ لِيْ عِفَّتِي وَأَبَى بَلائِي وَأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيْحِ
وَإِمْسَاكِيْ عَلَى المَكْرُوْهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ المُشِيْحِ

اللغة : « **جشأت** » الحديث عن نفسه ، وجشوؤها : نهوضها ، وثورانها من فزع أو حزن « **جاشت** » غلت من الفزع أو الحزن ، ومعناه قريب من المعنى الأول « **تحمدي** » يحمدك الناس ويشكروا لك الثبات « **تستريحي** » تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك .

الإعراب : « **وقولي** » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على فاعل أبي في البيت السابق على بيت الشاهد ، وقد ذكرناه في نسبة الشاهد فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **كلما** » ظرف متعلق بالمصدر الذي قبله « **جشأت** » جشأ فعل ماض ، والتاء للتأنيث « **وجاشت** » الواو عاطفة ، جاش : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « **مكانك** » مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثبتي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **تحمدي** » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع « **أو** » حرف عطف « **تستريحي** » فعل مضارع معطوف على المضارع السابق ، والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله : « **مكانك تحمدي** » حيث جزم « **تحمدي** » في جواب اسم الفعل الدال على الأمر ، وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه ، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء ، كما هنا ، فتأمل ذلك .

واسم الفعل الذي في هذا البيت هو قوله : « مكانك » وهو منقول عن ظرف المكان ، ومتصل بضمير المخاطب على ما هو الغالب الكثير في اسم الفعل المنقول وستعرف لهذا الكلام بقية .

وقولنا : إن الكاف ضمير المخاطب هو رأي جمهور النحاة ، وذهب قوم منهم ابن بابشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الإشارة، نحو : ذلك وتلك أولئك ، والقائلون بأنها ضمير المخاطب قد اختلفوا في موضعه من الإعراب فقيل : في محل نصب ، وقيل : في محل رفع ، وقيل : في محل جر ، وبيان هذه الأقوال وتوجيهها مما لا يحتمله هذا المختصر .

ومن أحكامه : أنَّه لا يُنْصَبُ الفعلُ بعد الفاء في جوابه ؛ لا تقول : « مَكَانَكِ فَتُحْمَدِي » ، وَلا : « صَهْ فَنُحَدِّثَكِ » بالنصب ، كما تقول : « اثْبُتِي فَتُحْمَدِي »، و« اسكت فنحدِّثك »، خلافاً للكسائي ، وقد قدَّمتُ هذا الحكم في صَدْرِ المقدمة ؛ فلم أَحتج إلى إعادته هنا .

[المصدرُ]

ـ وَالْمَصْدَرُ كـ« ضَرْبٍ » وَ« إِكْرَام » ، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » ، أَوْ « مَا » ، وَلَمْ يَكُنْ : مُصَغَّراً ، وَلا مُضْمَراً ، وَلاَ مَحْدُوداً ، وَلاَ مَوصوفاً قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَلاَ مَحْذُوفاً ، وَلاَ مَفْصُولاً مِنَ الْمَعْمُولِ ، وَلاَ مُؤَخَّراً عَنْهُ .

وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ ، نَحْوُ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ، ....

قوله : (والمصدر) هو اسم الحدث الجاري على الفعل كما سيذكره الشّارح ، فخرج اسم المصدر ؛ فإنَّه وإن دلَّ على الحدث ، لكنه لا يجري على الفعل، نحو : أعطيت عطاء ؛ فإنَّ المصدر هو الإعطاء .

قوله : (كضرب وإكرام) في تمثيله بذلك إشارة إلى أنَّ المصدر المزيد كـ(إكرام) يعمل عمل المصدر المجرَّدِ .

(فائدة)

قد يُسمَّى المصدر في الاصطلاح : فعلاً ؛ نظراً إلى اللغة ؛ لأنَّه قائم بالفاعل ، أو صادر عنه ، وقد يُسمَّى : حدثاً وحَدَثاناً بفتح الحاء والدَّال فيهما ، سماه سيبويه بذلك ، كذا في « التَّسهيل » و« شرحه » للدَّماميني .

قوله : (مع أَنْ) أي : المصدرية ، وقد ذكر ابن مالك أَنَّ هذا غالب لا لازم ، وقد نظمت ما ذكره المصنِّف من الشُّروط ، فقلت : [من الرجز]

أَعمِلْ كفعلٍ مصدراً بشرطِ أَنْ ... يكونَ فرداً ظاهراً مكبَّرا
وغيرَ محدودٍ ومتبوع ولا ... يكونَ محذوفاً ولا مؤخَّرا
وغيرَ مفصولٍ كذا حلولُ (أَنْ) ... أو (ما) وفعلٌ في محلِّهِ اذكُرا
وقالَ في «التَّسهيلِ» هذا غالبٌ ... فاحفظْ له يا صاحبي لتُنصرَا

* ألاَ إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بيِّنٌ *

وَمُنَوَّناً أَقْيَسُ ، نَحْو : ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾ ، وَبِـ« أَلْ » شَاذٌّ ، نَحْو :

* وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ *

ش ـ النوع الثاني من الأسماء العاملةِ عمَلَ الفعلِ : المَصْدَرُ .

وهو : «الاسم الدالُّ على الحَدَثِ الجاري على الفعل ، كـ« الضَّرْبِ »، و« الإكرام » .

وَإِنَّما يعمل بثمانية شروط :

أَحدها : أَنْ يصح أَنْ يَحِلَّ محلَّهُ فعلٌ مع « أَنْ »، أو فعلٌ مع « ما » .

فالأَوَّل كقولك : « أَعجبني ضَرْبُكَ زَيْداً »، و« يعجبني ضَرْبُكَ عمراً »، فَإِنَّه يصح أَنْ تقول مكانَ الأَوَّل : أَعجبني أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً ، ومكانَ الثاني : يعجبني أَنْ تَضْرِبَ عمراً .

والثاني نحو : « يعجبني ضَرْبُكَ زَيْداً الآن »؛ فهذا لا يمكن أَنْ يَحُلَّ محلَّه « أَنْ ضَرَبْتَ »؛ لِأَنَّه للماضي ، ولا« أَنْ تضرب » لِأَنَّه للمستقبل ، ولكن يجوز أَنْ تقول في مكانه: « مَا تَضْرِبُ » وتريد بـ« ما » المصدرية مثلها في قوله تعالى : ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة : ٢٥]، وقوله تعالى : ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران : ١١٨]؛ أي : بِرُحْبها ، وعَنَتِكُم .

ولا يجوز في قولك : « ضَرْباً زَيْداً » أَنْ تعتقد أَنَّ « زيداً » معمولٌ لضَرْباً ، خلافاً لقوم من النحويين ؛ لأَنَّ المصدر هنا إِنَّما يَحلُّ محلَّهُ الفعلُ وحده بدون « أَنْ » ، و« مَا » ، تقول : اَضْرِبْ زَيْداً ، وَإِنَّما « زيداً » منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصبِ للمصدر .

ولا يجوز في نحو: « مَرَرْتُ بزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » أَنْ تنصب « صوت » الثاني بصوت الأَوَّل ؛ لِأَنَّه لا يَحلُّ محلَّ الأَوَّل فعلٌ لا مع حرف مصدري ولا بدونه ؛ لأَنَّ المعنى يأبى ذلك ؛ لِأَنَّ المراد أَنَّكَ مررت به وهو في حالة تصويته ، لا أَنَّه أَحْدَثَ التصويت عند مرورك به .

قوله : (لأَنَّ المراد أَنَّك مررت به . . . إلخ) قد يُقال : الفاء في (فإذا له صوت . . . إلخ) تنافي ذلك ؛ لأَنَّها تفيد التعقيب . اهـ ش ، ويمكن الجواب بأَنَّ الفاء هنا لمجرد العطف ، أو لازمة زائدة على ما ذكره في « المغني » .

الشرط الثاني : أَلا يكون مُصَغَّراً ؛ فلا يجوز : « أَعْجَبَنِي ضُرَيْبُكَ زَيْداً »، لا يختلف النحويون في ذلك ، وقَاسَ بعضُهم على ذلك المَصْدَرَ المجموعَ ؛ فمنع إعماله حملاً له على المُصَغَّر ؛ لِأَنَّ كلاًّ منهما مُبَاين للفعل ، وأَجاز كثيرٌ منهم إِعمالَهُ ، واستدلُّوا بنحو قوله :

١١٨ـ وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَـتْرَبِ[1]

قوله : (مباين للفعل) أي : لأَنَّ صيغة المصغَّر ليست الصِّيغة التي اشتق منها الفعل ، ولأنَّ الجمع لا يتأتى في الفعل . تأمَّل .

قوله : (وعَدْتَ وكان الخلفُ منك سجية مواعيد... إلخ) هو من (الطَّويل) ، و(السَّجية) بالسين المهملة : الطبيعة ، و(المواعيد) : جمع ميعاد كموازين جمع ميزان ، لا جمع موعود ؛ لأَنَّ المعنى ليس عليه ، ولأَنَّ مفعولاً صفة لا يجمع جمع تكسير ، وأما نحو : (مشائيم) و(ملاعين) فشاذ ، فإن قلت : فهل يجوز أن يكون جمعاً لموعود بمعنى الوعد ؟ قلت : مجيء المصدر على مفعول إما معدوم أو نادر ، وجمع المصدر على غير قياس ، و(عرقوب) : بضم أوَّله كعصفور ، وهو عَلَم منقول من عرقوب الرِّجْل ، وهو ما انحنى فوق عقبها ، وعرقوب الوادي ، وهو منعطفه ، وهو عرقوب بن معبد بن زهير ، أو عرقوب بن صخر على خلاف في ذلك .

---

(١) هذا البيت قد نسبه في اللسان (٢/ ٨٥)، وفي مجمع الأمثال (٢/ ٢٢٢) للأشجعي ، بدون تعيين .

اللغة : « سجية » خصلة وخليقة « عرقوب » رجل يضرب به المثل في خلف الوعد « يترب » حكاه في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة ـ وهو اسم مكان باليمامة ـ ومنهم من يرويه بالثاء المثلثة وكسر الراء ، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم التي سميت بعد ذلك طيبة ، وقد صار لفظ « المدينة » علماً بالغلبة عليها .

الإعراب : « وعدت » فعل وفاعل « وكان » الواو واو الحال ، وكان : فعل ماض ناقص « الخلف » اسمها « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً « سجية » خبر كان « مواعيد » مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومواعيد مضاف و« عرقوب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « أخاه » أخا : مفعول به لمواعيد ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه « بيترب » جار ومجرور متعلق بمواعيد .

الشاهد فيه : قوله : « مواعيد عرقوب أخاه » فإن المواعيد جمع ميعاد أو موعد ، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء ، (انظر شرح الشاهد ١٢٤) وموعد : مصدر =

الثالث : أَلاَّ يكون مُضْمراً ؛ فلا تقول : « ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ وَهو عَمْراً قبيحٌ »؛ لِأنَّه ليس

وكان من خبره أنَّه وعد أخاً له ثمرة نخلة ، وقال له : ائتني إذا أطلع النَّخل ، فلمَّا أطلع قال : إذا أبلح ، فلمَّا أبلح قال : إذا أزهى ، فلما أزهى قال : إذا أرطب ، فلمَّا أرطب قال : إذا صار تمراً ، فلمَّا صار تمراً أخذه من الليل ، ولم يعطه شيئاً ، فضربوا به المثل في الإخلاف .

قال التَّبريزي : والنَّاس يَرْوُوْنَ (يثرب) في هذا البيت بالثاء المثلثة ، والرَّاء المكسورة ، وإنَّما هو بالمثناة ، وبالرَّاء المفتوحة ، موضع بقرب مدينة الرَّسول ﷺ، قاله ابن الكلبي ، قلت : وقاله أيضاً أبو عبيدة ، وقد خولفا في ذلك ، قال ابن دريد : اختلفوا في عرقوب ، فقيل : هو من الأوس ، فيصح على هذا أن يكون بالمثلثة ، وبالرَّاء المكسورة ، وقيل : من العماليق ، فيكون بالمثناة ، وبالرَّاء المفتوحة ؛ لأنَّ العماليق كانت من اليمامة إلى وبار ، ويترب هناك ، قال : وكانت أيضاً العماليق في المدينة . اهـ، وسُمِّيت المدينة يثرب باسم الذي نزلها من العماليق ، وهو يثرب بن عبيد ، ونهى النبي ﷺ أن تُسمَّى المدينة يثرب[1] ؛ لأنه من مادة التثريب ، وأما قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ﴾ [الأحزاب : ١٣]، فحكاية عمَّن قاله من المنافقين . اهـ ملخصاً من « شرح بانت سعاد » للمصنف رحمه الله تعالىٰ ، وبهذا تعلم جواز الضَّبطين في (يثرب) ، والاقتصارُ على أحدهما قصورٌ .

= ميمي لوعد ، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول ، فأضافه إلى الفاعل ، ثم نصب به المفعول ؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد ، وجواز إعمال المصدر المجموع مذهب لجماعة من النحاة ، وذهب ابن مالك وجماعة آخرون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المثنى ولا المجموع ؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء فوجود واحد منهما يبعد شبه المصدر بالفعل أو تكون علة المنع أن صيغة المثنى وصيغة المجموع ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل ، كما سمعت في تعليل عدم إعمال المصدر المصغر ، وهذا البيت يعتبر عند هذا الفريق من العلماء المانعين لإعمال المصدر المجموع من باب الضرورة التي تقع في الشعر ؛ فلا يقاس عليه .

---

(١) أخرج أحمد في «مسنده» (١٨٠٤٨) ، وأبو يعلى في «مسنده» ٣/ ٢٤٧ (١٦٨٨) ، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال للمدينة : يثرب فليستغفر الله ، هي طابة » ، ثلاث مرات .

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد٣/ ٣٠٠ ، وقال : رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاله ثقات .

فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واستدلُّوا على ذلك بقوله :

١١٩ـ وَمَا الْحَرْبُ إِلاَّ مَا عَلِمْتُم وَذُقْتُمُ   وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ [١]

قوله : (وما الحرب . . . إلخ) هو من (الطَّويل) ، وأعاد الضَّمير على الحرب في قوله : (عنها) مؤنثاً ؛ لأنَّ الحرب مؤنث سماعاً ، و(الحديث المرجم) ؛ أي : المظنون كما في « المختار » ، وفي « المصباح » : رجمته بالقول ؛ رميته بالفحش ، وقال : ﴿ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾ ؛ أي : ظناً من غير دليل ولا برهان . اهـ

---

(١) هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المشهورة ، وقد استشهد به العلامة رضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣/ ٣٤٥ بولاق) .

اللغة : « **وما الحرب إلا ما علمتم** » يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجه من التدمير والفناء ، يحذر القوم من أن يعودوا إليها « **وما هو** » الضمير يعود إلى العلم الذي يشير إليه قوله : « **علمتم** » وقوله : « **بالحديث** » أراد الخبر ، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعونه قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً ، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه « **المرجم** » الأصل في هذه الكلمة الرجم ، وهو القذف بالحجارة ، ثم قالوا : رجم فلان فلاناً ، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه ، ثم قالوا : رجم بالظن ، يريدون رمي به ، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا : رَجَم ورَجَّم ـ بالتخفيف والتشديد ـ وهم يريدون ظن، وقالوا : لقد قال فلان الكلام رجماً ، وهم يريدون قاله ظناً ، فقول زهير : « **المرجَّم** » يريد به المظنون الذي ليس في موضع اليقين .

الإعراب : « **ما** » نافية « **الحرب** » مبتدأ « **إلا** » أداة استثناء ملغاة « **ما** » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « **علمتم** » علم : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعل مبني على الضم في محل رفع ، والميم علامة على الجمع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف ، والتقدير : إلا التي علمتموها « **وذقتم** » الواو عاطفة ، ذاق : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم علامة الجمع ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، فلا محل لها من الإعراب « **وما** » الواو عاطفة ، ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس « **هو** » اسم ما ، وهو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع « **عنها** » جار ومجرور متعلق بهو ، وسيأتي إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به « **بالحديث** » الباء حرف جر زائد ، الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « **المرجم** » نعت للحديث باعتبار لفظه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **هو عنها** » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « **هو** » في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب ؛ لأن الحرب مؤنثة ، وهذا الضمير مذكر ، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، ويرشح لذلك إخباره عنه ، بقوله : « **الحديث المرجم** »؛ أي: المظنون ، فكأنه قال : =

أي : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المُرَجَّم ، قالوا : فـ « عنها » متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل ؛ فلا تُبْنَى عليه قاعدة .

الرابع : أَلا يكون محدوداً ؛ فلا تقول : « أَعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيْداً » ، وشَذَّ قوله :

١٢٠ـ يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ[1]

قوله : (يحايي) بحاء مهملة ، وفي آخره ياءان مثناتان من الإحياء ، فعل مضارع . و(الجَلد) بالفتح : فاعله ؛ أي : القوي ، والباء في (به) للسببية ، والضمير يرجع إلى الماء ، يصف الشَّاعر مسافراً معه ماء ، فتيمم وأحيا نفس راكب كاد يموت عطشاً . و(المَلا) : بفتح الميم مقصوراً التَّراب ، و(نفس راكب) : مفعول (يحايي) بمعنى : يحيي كما سيذكره الشَّارح ، والبيت من (الطَّويل) .

وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون ، بل هو الحديث الصادق المتيقَّن ، الموثوق به ، فلما كان الضمير كناية عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور ، كما يتعلق بالحروف التي للمعاني ؛ إذ الظرف والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل ، هذا بيان كلامهم ، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهافت فافهمه ، ولا تكن أسير التقليد .

(١) لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٨٢) .

اللغة : « **يحايي** » أراد يحيي « **الجلد** » الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعب والمكاره « **حازم** » هو الضابط لأموره « **الملا** » التراب .

المعنى : قال شراح الشواهد ـ ومنهم المصنف ، وتبعه عامة أرباب الحواشي ـ : إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء ، وقد احتاجه آخر ليشربه ، فأعطاه إياه ، وتيمَّم بدلاً من أن يتوضأ ، فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه ، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا : يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا ، وستعرف ما فيه ، ووجه ما ذكروه أنهم يروونه « **يحايي به** » ولا يروون شيئاً قبله ؛ فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير في قوله : « **به** » فتخيلوه الماء ، وإن لم يجرِ له ذكر ، والبيت ثاني بيتين ، رواهما غير واحد من حملة اللغة والأدب ، والذي قبله هو قوله :

وَدَاوِيَّــةٍ قَفْــرٍ يَحَــارُ بِهَــا الْقَطَــا أَدِلَّــةُ رَكْبَيْهَــا بَنَــاتُ النَّجَــائِــبِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد « **يحايي بها** » والضمير عائد على الداوية والصحراء الواسعة ، والباء بمعنى في ، و« **نفس راكب** » أراد به نفس الجلد الذي هو حازم ؛ فوضع الظاهر موضع المضمر ، والأصل : يحايي فيها الجلد نفسه ، بأن يتيمم بدلاً عن الوضوء ليشرب الماء .

الإعراب : « **يحايي** » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « **به** » أو « **بها** »=

فأعمل « الضَّرْبَةَ » في « الملا » ، وأمَّا « نَفْسَ رَاكِبٍ » فمفعول ليحايي ، ومعناه : أنَّه عَدَلَ عن الوضوء به إلى التيمم وسقى الراكبَ الماء الذي كان معه فأحيَا نفسه .

الخامس : ألَا يكون موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يقال : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْداً » فَإِنْ أَخَّرْتَ « الشديد » جاز ، قال الشاعر :

١٢١- إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاً[1]

قوله : (ألا يكون موصوفاً قبل العمل) أي : وأما إذا وصف بعده فيجوز ، وهذا التَّفصيل هو الصَّحيح من أقوال ثلاثة ، ثانيها : جواز الوصف مطلقاً ، ثالثها : المنع مطلقاً ، كما أفاده ش .

قوله : (إنَّ وجدي بك. . . إلخ) (وجدي) : مصدر مضاف لفاعله ؛ أي : حُبِّي وشوقي ، و(العذول) : اللائم ، والبيت من (الخفيف) .

والمعنى : إن عشقي وحبِّي الشَّديد جعل الذي يلوم عاذراً ؛ من فرط ما قام بي من ذلك .

= جار ومجرور متعلق بيحايي « الجلد » فاعل يحايي « الذي » اسم موصول نعت للجلد مبني على السكون في محل رفع « هو » مبتدأ « حازم » خبر المبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة « بضربة » جار ومجرور متعلق بـ : يحايي ، وضربة مضاف وكفِّي من « كفِّيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً ؛ لأنه مثنى ، وكفِّي مضاف وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه ، مبني على الكسر في محل جر « الملا » مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نفس » مفعول به ليحايي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونفس مضاف و« راكب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **ضربة كفَّيه الملا** » فإن ضربة مصدر محدود ، ومع ذلك قد أعمله ؛ فأضافه إلى فاعله ـ وهو قوله : « **كفيه** » ـ ثم نصب به المفعول به ـ وهو قوله : « **الملا** » ـ وذلك شاذ ، بسبب كون المصدر المحدود بعيد الشبه بالفعل كما قلناه لك قريباً ، أو بسبب كون صيغة المصدر المحدود ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل ، وذلك نظير ما قلناه في المصدر المصغر والمثنى والمجموع .

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « **وجدي** » الوجد : العشق أو أشده « **عاذراً** » اسم فاعل من قولك : عذر فلان فلاناً يعذره ـ على وزن ضربه يضربه ـ إذا دفع عنه اللوم ، أو التمس له عذراً « **عذولاً** » فعول بمعنى فاعل ؛ أي : عاذل ، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل ، والعذل : اللوم والتعنيف على ما تفعله . =

فأَخَّرَ « الشديد » عن الجار والمجرور المتعلق بوجدي .

السادس : أَلاَّ يكون محذوفاً ، ولهذا رَدُّوا على مَن قال في « مَا لَكَ وَزَيْداً » : إنَّ التقدير : ومُلاَبَسَتَكَ زيداً ، وعلى من قال في « بسم الله » : إنَّ التقدير : ابتدائي بسم الله ثابتٌ ؛ فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ .

وجعلوا من الضرورة قوله :

١٢٢ـ هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا[1]

قوله : (وبهذا ردُّوا على مَنْ قال في بسم الله . . . إلخ) ويمكن الجواب بأنَّ هذا من حذف العامل ، لا من عمل المحذوف . تدبَّر .

قوله : (هل تذكرون . . . إلخ) هو من (البسيط) ، و(الدَّيرين) : تثنية دير ، وهو معبد النَّصارى ، وفي بعض النُّسخ : دارين ، وهو بفتح الدَّال المهملة ، وبعد الألف راء

المعنى : لقد زاد وجدي ، وبان للناس تهيامي بك ، حتى لقد صار الذين كانوا يلومونني على محبتي إياك يلتمسون لي الأعذار .

الإعراب : « إنَّ » حرف توكيد ونصب « **وجدي** » وجد : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ووجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « **بك** » جار ومجرور متعلق بوجد « **الشديد** » صفة لوجد ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « **أراني** » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر هو جوزاً تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأرى « **عاذراً** » مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثاني « **فيك** » جار ومجرور متعلق بعاذر « **مَنْ** » اسم موصول : مفعول ثان لأرى ، مبني على السكون في محل نصب « **عهدت** » فعل وفاعل ، وله مفعول محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « **عذولاً** » حال من مفعول عهدت ، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله في محل رفع خبر إن، وتقدير الكلام : إن الوجد الشديد أراني الذي عهدته عذولاً عاذراً فيك .

الشاهد فيه : قوله : « **وجدي بك الشديد** » فإن « **وجد** » مصدر ، وهو موصوف بقوله : « **الشديد** » وقوله : « **بك** » متعلق بهذا المصدر ؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف بقوله الشديد جاز ، ولو أخرَّه فقال : « **إن وجدي الشديد بك** » لامتنع ؛ لأن الشرط هو ألا يكون موصوفاً قبل العمل ، هكذا قالوا ، وفي كلامهم مقال .

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ، وأول هذه القصيدة قوله :

بَـانَ الخَلِيـطُ وَلَـوْ طُـوِّعْـتُ مَـا بَـانَـا وَقَطَّعُـوا مِـنْ حِبَـالِ الـوَصْـلِ أَقْـرَانَـا =

لِأنَّه بتقدير : « وَقَوْلَكُم : يَا رحْمَنُ قُرْبَاناً » .

السابع : أَلاَّ يكون مَفْصُولاً عن معموله ؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق : ٩] : إِنَّه معمول لِـ« رَجْعِهِ » ؛ لِأَنَّه قد فُصِلَ بينهما بالخَبَر .

الثامن : أَلاَّ يكون مؤخَّراً عنه ؛ فلا يجوز : أَعجبني زَيْداً ضَرْبَكَ ، وأَجاز السُّهَيْلِي تَقْدِيمَ الجار والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ [الكهف : ١٠٨]، وقولهم : اللَّهُمَّ؛ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجاً وَمَخْرَجاً .

مكسورة : موضع في البحر يؤتى منه بالطِّيب ، و(صلبكم) بالنَّصب مفعول (مسحكم) ، والصلب : جمع صليب ، والمراد ذمهم بذلك ، والشَّاهد في قوله : (رحمان قربانا) ؛ فإنَّ (رحمان) منادى ، وهو في محلِّ نصب بالمصدر المحذوف ، والتقدير : ما أشار إليه الشارح بقوله : وقولكم : يا رحمان ، وقرباناً : مفعول لأجله ؛ أي : لأجل القربان بمعنى التَّقرُّب .

= **اللغة** : « **بان** » فارق « **الخليط** » أراد العشراء المخالطين « **الديرين** » تثنية دير ، وهو معبد من معابد النصارى « **صلبكم** » جمع صليب ، وأصله بضمتين مثل نذير ونذر ، ولكنه سكن اللام تخفيفاً « **قرباناً** » أي : تقرباً .

الإعراب : « **هل** » حرف استفهام « **تذكرون** » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل « **إلى الديرين** » جار ومجرور متعلق بقوله : هجرتكم الآتي « **هجرتكم** » هجرة : مفعول به لتذكرون ، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع « **ومسحكم** » الواو عاطفة ، مسح : معطوف على هجرة ، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والميم حرف دال على الجمع « **صلبكم** » صلب : مفعول به لـ : مسح ، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق « **رحمان** » منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف ، والتقدير : وقولكم: يا رحمن ، على ما ذكره المؤلف « **قربانا** » مفعول لأجله ؛ أي : تفعلون ذلك كله قرباناً ؛ أي: تقرباً .

الشاهد فيه : قوله : « **رحمن** » فإنه ـ على ما بينا في الإعراب ، وعلى ما أشار إليه المؤلف معمول لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مصدر ؛ فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف ، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تتسع لذكره هذه اللمحة ، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حَدِّثْ عن البحر ولا حرج ؛ فكأنه مستثنىً من امتناع إعمال المصدر محذوفاً .

ويَنقسم المصدرُ العاملُ ثلاثة أَقسام :

أَحدُها : المضافُ ، وإِعمالُه أَكْثَرُ من إِعمال القسمين الأخيرين ، وهو ضربان :

١ـ مضاف للفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، ﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [النساء : ١٦١] .

٢ـ ومضاف للمفعول، كقوله :

١٢٣ـ أَلَا إِنَّ ظُلْـمَ نَفْسِـهِ الْمَـرْءُ بَيِّـنٌ ... إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوىً يَغْلِبُ الْعَقْلَا[١]

قوله : (أَلَا إِنَّ ظلم . . . إلخ) هو من (الطّويل) ، والشاهد فيه : إضافة المصدر الذي هو (ظلم) إلى المفعول ، وهو نفسه ، و(المرء) بالرفع : فاعل ، ومعنى البيت ظاهر .

---

(١) لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « **ظلم** » هو مجاوزة الحد ، أو هو وضع الشيء في غير موضعه « **يصنها** » يحفظها « **هوى** » ما تميل إليه النفس بطبيعتها « **يغلب العقل** » أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان .

الإعراب : « **ألا** » أداة استفتاح وتنبيه « **إن** » حرف توكيد ونصب « **ظلم** » اسم إن ، وظلم مضاف ونفس من « **نفسه** » مضاف إليه ، ونفس مضاف وضمير العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه « **المرء** » فاعل بظلم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **بين** » خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **إذا** » ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **يصنها** » يصن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها « **عن هوى** » جار ومجرور متعلق بـ : يصن « **يغلب** » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، يعود إلى هوى « **العقلا** » مفعول به ليغلب ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله : « **ظلم نفسه المرء** » حيث أضاف المصدر وهو قوله : « **ظلم** » إلى مفعوله ؛ الذي هو قوله : « **نفسه** » ثم أتى بفاعله بعد ذلك ، وهو قوله : « **المرء** » .

وليس يجوز لك أن تجعل قوله : « **نفسه** » فاعل المصدر ، وقوله : « **المرء** » مفعوله ؛ لأمرين :

الأول : أن الرواية وردت برفع « **المرء** » فلزم أن يكون فاعلاً .

الثاني : أنه يلزم على جعل « **نفسه** » فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، وذلك لا يجوز ، على ما علمت مراراً ممّا ذكرناه وذكره المؤلف في باب الاشتغال ، فافهم ذلك .

ومثل هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠ من المفضليات) : [من الطويل] =

وقوله ﷺ : « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » ، وبيت « الكتاب » - أي: كتاب سيبويه - وهو قولُ الشاعر :

١٢٤- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[1]

قوله : (وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام : «وحجُّ البيت . . .» إلخ) كذا في بعض النُّسخ ، وهو الصَّواب ؛ لأنَّه صرَّح بذلك في « شرح الشُّذور » ، وذكر أنَّ الاستدلال بالآية ليس بصواب، بل (مَن) فيها بدل بعض من النَّاس ، أو في موضع رفع بالابتداء على أنَّ (من) موصولة ضُمِّنت معنى الشرط ، أو شرطية وحذف الخبر والجواب ؛ أي : من استطاع فليحجَّ ، ويؤيِّد الابتداء ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران : ٩٧]، وأمَّا الحمل على الفاعلية ؛ أي : جعل (مَنْ) فاعل المصدر ففاسد المعنى ؛ إذ يصير التقدير : ولله على النَّاس أن يحج المستطيع ، فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم النَّاس كلُّهم ، ويلزم عليه أن يكون وجب على كلِّ أحد خصوص حجِّ المستطيع ، وقول بعضهم : يحتمل أن يكون الحديث مروياً بالمعنى ، فلا شاهد فيه مَردود بأنَّ الأصل الرِّواية باللفظ ، فإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي لذلك بقوله : قال ما معناه ، وفتح هذا الباب يتطرَّق منه عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشَّرعية ، وهو مخالف للإجماع كما في « شروح المغني » .

قوله : (تنفي يداها . . . إلخ) هو من البسيط ، و(يداها) : فاعل تنفي بمعنى تطرد ، والضمير للناقة، و(الحصى) : مفعول ، و(الهاجرة) نصف النَّهار عند اشتداد الحرِّ ، و(نفي الدَّراهيم) كلام إضافي منصوب على نزع الخافض ؛ أي : نفياً كنفي الدَّراهيم ، و(نفي) :

= وَكُنْتُ إِذَا مَا الخَيْلُ شَمَّصَهَا القَنَا لَبِيْقاً بِتَصْرِيْفِ القَنَاةِ بَنَانِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله : « **تصريف** » إلى مفعوله وهو قوله : « **القناة** » ومعناها الرمح ، ثم أتى بالفاعل وهو قوله : « بنانيا » وأراد به يده .

(١) هذا البيت من كلام الفرزدق ، يصف ناقته ، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٠) كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٥٣)، والمؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٦٨)، والأشموني (رقم ٦٩٠) .

اللغة : « **تنفي** » أراد تدفع « **هاجرة** » هي نصف النهار عند اشتداد الحر « **الدراهيم** » جمع درهم وأصله الدراهم ، ولكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد ١١٨)، وقيل: مفرده درهام، كقرطاس وقراطيس ، ويروى « **نفى الدنانير** » جمع دينار ، ويروى « **نفى الدراهم** » من غير زيادة الياء المشبعة عن=

الثاني : المُنَوَّنُ ، وإِعمالُه أَقْيَسُ من إِعمال المضاف ؛ لِأَنَّه يُشْبِهُ الفعلَ بالتنكير ، كقوله تعالى : ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا﴾ [البلد : ١٤ـ ١٥]، تقديرُه : أَو أَنْ يُطْعِمَ في يوم ذي مسغبَة يتيماً .

الثالث : المقرونُ بـ« أل » ، وإِعمالُه شاذٌّ قياساً واستعمالاً ، ومنه قوله :

١٢٥ـ عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءَ إِلَـٰهُهُ ... وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرا[١]

مصدر مضاف إلى مفعوله ، وهو (**الدراهيم**) : جمع درهام لغة في درهم ، فالياء ليست للإشباع ، بخلاف ياء الصَّياريف جمع صيرف ، ويروى بدل الدراهيم : الدنانير ، وقوله : (تنقادُ) بفتح أوله : مصدر بمعنى النَّقد على وزن تفعال ، كترداد وترحال ، فاعل بنفي مضاف إلى الصَّياريف ، وفيه الشَّاهد حيث أُضِيفَ المصدر إلى مفعوله ، ورفع فاعله بعده .

قوله : (**مسغبة**) أي : مجاعة .

قوله : (**عجبت من الرِّزق المسيء . . . إلخ**) هو من (الطَّويل)، و(**الرِّزق**): بكسر أَوَّله اسم

الكسرة « **تنقاد** » هو مصدر نقد كالتذكار مصدر ذكر « **الصياريف** » جمع صيرفي .

المعنى : يقول : إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر ، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم ، وكنى بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها .

الإعراب : « **تنفي** » فعل مضارع « **يداها** » يدا : فاعل مرفوع بالألف ؛ لأنه مثنى ، ويدا مضاف وها : مضاف إليه ، و« **الحصى** » مفعول به لتنفي « **في كل** » جار ومجرور متعلق بتنفي ، وكل مضاف ، و« **هاجرة** » مضاف إليه « **نفي** » مفعول مطلق ، عامله تنفي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونفي مضاف و« **الدراهم** » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « **تنقاد** » فاعل نفي ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتنقاد مضاف و« **الصياريف** » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **نفي الدارهم تنقاد** » حيث أضاف المصدر ـ وهو قوله : نفي ـ إلى مفعوله ، وهو قوله : الدراهم ، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله : تنقاد .

ومثله في ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٢٥)، وكذلك قول الأُقيشِر الأسدي : [من البسيط]

أَفْنَى تِـلَادِي وَمَـا جَمَّعْـتُ مِـنْ نَشَـبِ ... قَـرْعُ القَـوَاقِيـزِ أَفْـوَاهُ الأَبَـارِيـقِ

الرواية برفع أفواه ؛ فقرع مصدر ، وهو مضاف إلى « **القواقيز** » من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وقوله : « **أفواه** » فاعل لذلك المصدر .

(١) وهذا البيت مما لم أقف له نسبة إلى قائل معين .

=

أَي : عجبت من أَنْ رَزَقَ المسيءَ إِلهُهُ ، ومن أَنْ تَرَكَ بعضَ الصالحين فقيراً .

للمرزوق ، وهو ما انتفع به عندنا معاشر أهل السنَّة ، خلافاً للمعتزلة ، وبالفتح مصدر ، وهو المراد هنا ، و(المسيءَ) : بالنَّصب مفعول له ، و(إلـٰهه) بالرَّفع : فاعل ، وقوله : (بعض) بالنَّصب : مفعول ترْك .

والمعنى : عجبت من رزق الإله للمسيء ؛ أي : العاصي ، ومن تركه بعض الصَّالحين ؛ أي : المطيعين فقراء ، ولا عجب في ذلك على ما اقتضته الحِكَم الإلهية ، لا يُسأل عما يفعل .

* * *

= **المعنى** : يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون ـ في نظره ـ أن يرزقهم ، ويوسع عليهم ، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقتراً عليه ، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق : [من البسيط]

كَـمْ عَـالِـمٍ عَـالِـمٍ أَعْيَـتْ مَـذَاهِبُـهُ ... وَجَـاهِـلٍ جَـاهِـلٍ تَلْقَـاهُ مَـرْزُوقـاً

هَـذَا الَّـذِي تَـرَكَ الْأَوْهَـامَ حَـائِـرَةً ... وَصَيَّـرَ الْعَـالِـمَ النِّحْـرِيـرَ زِنْـدِيقَـا

الإعراب : « **عجبت** » فعل وفاعل « **من الرزق** » جار ومجرور متعلق بعجب ، والرزق مضاف ، و« **المسيء** » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « **إلهه** » إله : فاعل المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه « **ومن ترك** » الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وترك مضاف ، و« **بعض** » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وبعض مضاف و« **الصالحين** » مضاف إليه « **فقيراً** » حال من بعض الصالحين .

الشاهد فيه : قوله : « **الرزق المسيء إلهه** » حيث أضاف المصدر المقرون بأل ، وهو قوله : الرزق ، إلى مفعوله ، وهو قوله : المسيء ، ثم أتى بفاعله ، وهو قوله : إلهه ، وإعماله مع كونه مقترناً بأل شاذ في القياس والاستعمال ، أما شذوذه في القياس؛ فلأن المصدر عمل بالحمل على الفعل واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل ، وأما في الاستعمال؛ فلأن وروده عن العرب نادر .

[اسمُ الفاعلِ]

ص ـ وَٱسْمُ الْفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ ، فَإِنْ كَانَ بِـ« أَلْ » عَمِلَ مُطْلَقاً ، أَوْ مُجَرَّداً فَبِشَرْطَيْنِ : كَوْنُهُ حَالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ .

وَ﴿ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ ، وَ« خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ » عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَتَقْدِيرُهُ : خَبِيرٌ كَظَهِيرٍ ، خِلَافاً لِلأَخْفَشِ .

ش ـ النوع الثالثُ من الأسماء العاملةِ عَمَلَ الفعلِ : اسمُ الفاعلِ .

وهو : « الوصف ، الدَّالُّ على معنى الفاعل ، الجاري على حركات المضارع وسكناته » ، كضارب ، ومُكْرِم .

ولا يخلو : إمَّا أَنْ يكون بـ« أل » ، أَو مجرداً عنها .

فَإِنْ كان بـ« أل » عمل مطلقاً ، ماضياً كان أَو حالاً أَو مستقبلاً ، نحو : جاءني الضاربُ زيداً أمس ، أَو الآن ، أَو غداً ، وذلك لأَنَّ « أَلْ » هذه موصولة ، وضاربٌ حالٌّ محل ضَرَب

[اسم الفاعل]

قوله : (فبشرطين ، كونه حالاً أو استقبالاً) هذا هو الشَّرط الأوَّل ، والشَّرط الثاني : اعتماده على نفي . . . إلخ ، وفي « المغني » أنَّ اشتراط الاعتماد ، وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنَّما هو في العمل في المنصوب ، لا لمطلق العمل ؛ بدليلين :

أحدهما : أنَّه يصحُّ زيد قائم أبوه أمس .

والثَّاني : أنَّهم لم يشترطوا لصحَّة (أقائم الزيدان) كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال . اهـ

قوله : (وتقديره : خبير كظهير) هو جواب عمَّا يَرِدُ على قوله : (خبير بنو لهب) على التَّقديم والتَّأخير ؛ فإنَّه يلزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع ، وسيوضح ذلك الشَّارح .

قوله : (فإن كان بأل) يعني : الموصولة كما صرَّح به بعد ؛ لأنها متى قُدِّرت للتَّعريف اقتضى القياس ألا يعمل شيئاً كما في « شرح اللمحة » . اهـ من خط ش .

إنْ أَردت المُضِيَّ ، أَو يضرب إِنْ أَردت غيره[١] ، والفعل يعمل في جميع الحالات ؛ فكذا ما حلَّ محلَّهُ ، وقال امرؤ القيس : [من الرجز]

١٢٦ـ الْقَـاتِلِيـنَ الْمَلِـكَ الْحُـلاَحِـلاَ خَيْـرَ مَعَـدٍّ حَسَبـاً وَنَـائِـلاَ[٢]

وَإِنْ كان مجرداً منها فَإِنَّما يعمل بشرطين :

أَحدهما : أَنْ يكون بمعنى الحال أَوِ الاستقبال ، لا بمعنى الماضي ، وخالف في ذلك

قوله : (القاتلين الملك . . . إلخ) (الحلاحل) بحاءين مهملتين مع ضمِّ الأولى : السَّيد الشُّجاع ، أو العظيم المروءة ، وهو مختصٌّ بالرِّجال لا يوصف به النِّساء ، وليس له فعل ، وهو مفرد ، وجمعه بفتح الحاء ، فالفرق بين الجمع والمفرد : اختلاف حركته كما في « القاموس » ، و(الحسب) : الشَّرف ، و(نائلاً) ؛ أي : عطاء .

---

(١) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة وعدل عن هذا الأصل في صلة أل تشبيهاً ؛ لأل الموصولة بأل المعرفة ، فكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حالاً محل الفعل ، وواقعاً في الموقع الذي كان من حق الفعل أن يقع فيه .

(٢) هذا البيت من كلمة لامرىء القيس بن حجر الكندي ، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه ، وخرج يطلب ثأره منهم ، وقبل هذا البيت قوله :

واللهِ لاَ يَـذْهَـبُ شَيخِـي بَـاطِـلاَ حَتَّـى أُبِيـرَ مَـالِكـاً وَكَـاهِـلاَ

اللغة : « **شيخي** » أراده أباه ، والكلام على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : لا يذهب دم شيخي باطلاً ، يريد لا يذهب دمه هدراً ، يعني أنه سيأخذ بثأره « **أبير** » أهلك « **مالكاً وكاهلاً** » قبيلتان « **الحُلاحل** » بضم الحاء الأولى ـ السيد الشجاع ، أو العظيم المروءة « **حسباً** » هو ما يعد المرء من مفاخر لآبائه « **نائلاً** » عطاءً وجوداً .

الإعراب : « **القاتلين** » صفة لقوله : مالكاً وكاهلاً في البيت السابق عليه ، وهو الذي أنشدناه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم « **الملك** » مفعول به للقاتلين ؛ جمع اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل « **الحلاحل** » صفة للملك ، وصفة المنصوب منصوبة ، والألف للإطلاق « **خير** » صفة ثانية للملك ، وخير مضاف و« **معد** » مضاف إليه « **حسباً** » تمييز « **ونائلاً** » معطوف على قوله : حسباً .

الشاهد فيه : قوله : « **القاتلين الملك** » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله : « **القاتلين** » في المفعول به ، مع كونه دالاً على المضي ؛ لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلى بأل ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله .

الكسائيُّ وهشامٌ وابن مَضَاء[1] ؛ فأجازوا إعمالَهُ إذا كان بمعنى الماضي ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف : ١٨] .

وأُجيب بِأَنَّ ذلك على إرادة حكاية الحال ، أَلاَ ترى أَنَّ المضارع يصحُّ وقوعُه هنا ، تقول : وكلبهم يَبْسُطُ ذراعيه ، ويَدُلُّ على إرادة حكاية الحال أَنَّ الجملة حالية والواو واو الحال ، وقولُهُ سبحانه وتعالى : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ، ولم يقل : وَقَلَّبْنَاهُم .

الشرط الثاني : أَنَّ يعتمد على نفيٍ ، أَو استفهامٍ ، أَو مُخْبَرٍ عنه ، أَو موصوفٍ ؛ مثالُ النفي قولُه :

٣٨ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا[2]

فـ« أنتما » : فاعِلٌ لـ« وافٍ » ؛ لاعتماده على النفي .

قوله : (وابن مضاء) في « القاموس » : المضاء كسماء تابعي .

قوله : (فأجازوا إعماله . . . إلخ) محلُّ الخلاف في رفعه الظَّاهر ، ونصبه المفعول به ، أما رفع الوصف الماضي الضَّمير المستتر فجائز اتفاقاً .

قوله : (على إرادة حكاية الحال) بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن ، قيل : وإنَّما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كأنَّك تحضره للمخاطب ، وتصوِّره له ، فيتعجب منه ، وقيل : معنى حكاية الحال : أن تقدِّر نفسك كأنَّك موجود في ذلك الزَّمان ، فتحكي الآن ما كنت تتلفَّظ به إذ ذاك كما في قولهم : دعنا من تمرتان ، وردَّ بأنَّ المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ ، لا الألفاظ . اهـ يس .

قوله : (والواو واو الحال) إذ يحسن أن يقال : جاء زيد وأبوه يضحك ، ولا يحسن وأبوه ضحك . اهـ خالد .

قوله : (أو موصوف) ومنه صاحب الحال ؛ لأنَّ الحال وصف في المعنى لصاحبها .

قوله : (خليلي ما وافٍ . . . إلخ) صدر بيت عجزه :

---

(١) في نسخة : « ابن جني » .
(٢) قد مضى قولنا في هذا البيت ، وبينا وجه الاستشهاد به ، انظر مباحث المبتدأ والخبر الماضية .

ومثالُ الاستفهام قولُه :

٣٩ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا[١]

ومثالُ اعتماده على المخبر عنه قولُه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُۥ ﴾[٢] [الطلاق : ٣] .

ومثالُ اعتماده على الموصوف قولُكَ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً » ، وقولُ الشاعر :

١٢٧ـ إِنِّـي حَلَفْـتُ بِـرَافِعِيـنَ أَكُفَّهُـمْ   بَيْنَ الْحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ[٣]

إذا لمْ تكونا لِي على منْ أقاطعُ

أي : من أخاصمه ، وهو من (الطَّويل) ، و(خليلي) : منادى ، و(ما) : نافية ، و(واف) : مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على الياء المحذوفة ؛ لالتقاء السَّاكنين ، و(أنتما) : فاعل به ، وهو محلُّ الاستشهاد .

قوله : (أقاطن قوم سلمى . . . إلخ) هو من (البسيط) ، صدر بيت عجزه :

إنْ يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من قطَنا

فـ(الهمزة) : للاستفهام ، و(قاطن) : مبتدأ ، و(قوم) : فاعل سدَّ مسد الخبر ، وهو محلُّ الاستشهاد ، و(قوم) : مضاف إلى (سلمى) ، وهو مجرور بفتحة مقدَّرة على الألف ؛ لأنَّه ممنوع من الصَّرف ؛ لوجود التَّأنيث ، والقاطن : الماكث بالمحلِّ والقائم ، و(الظَّعن) : الارتحال ، يقال : ظعن عن البيت ، من باب نفع : ارتحل عنه .

قوله : (إني حلفت برافعين . . . إلخ) هو من (الكامل) ، والشَّاهد في قوله : رافعين ، قال في « المصباح » : (الحطيم) : حجر مكة ، و(زمزم) : اسم لبئر مكة ، ولا ينصرف ؛ للتأنيث والعلمية ، فيحتمل هنا أن يقرأ بالنَّصب، إن كانت القوافي كلُّها

---

(١) وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء عنه ، وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضاً .

(٢) والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة تنوين « بالغ » ونصب « أمره » .

(٣) لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « **الحطيم** » بحاء مهملة مفتوحة ـ اسم لحجر البيت الحرام في مكة « زمزم » اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام ، وهي الآن في داخل المسجد بعد توسعته . =

أَي : بقوم رافعين أكفهم .

وذهب الأَخفشُ إِلى أَنَّه يعمل وَإِنْ لم يعتمد على شيء من ذلك ، واستدل بقوله :

١٢٨ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ ؛ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَـالَـةَ لِهْبِـيٍّ إِذَا الطَّيْـرُ مَـرَّتِ[1]

منصوبة ، وبالجر إن كانت كذلك ، ويكون صرفه للضَّرورة ، أو أنَّ المراد به : البئر ، وهو مذكَّر .

قوله : (خبير بنو لِهْب . . . إلخ) هو من (الطَّويل) ، و(بنو لِهْب) بكسر اللام وسكون الهاء : حي من الأزد ، والمعنى : أنَّ بني لهب عالمون بالزَّجز والعيافة ، فلا تلغِ كلام رجل لهبي إذا زجر وعاف حين تمرُّ عليه الطَّير . اهـ شيخ الإسلام ، ثمَّ لا يخفى أنَّ الوصف في البيت لم يعمل في منصوب ، وقد مرَّ أَنَّ الشَّرطين إنَّما هما لعمله في منصوب ، وأمَّا العمل في مرفوع ، فلا يشترط فيه الاعتماد ، ولعلَّ المصنف في هذا الكتاب يرى أَنَّ الاعتماد شرط لعمله مطلقاً ، وإن خالفه في « المغني » كما عُلِمَ مما تقدَّم ، قال العلامة الشيخ يس : واعلم أَنَّ حمل البيت على التَّقديم والتَّأخير لا بُدَّ منه ؛ لأنَّ المرفوع إنَّما يسدُّ مسدَّ الخبر إذا اعتمد ، على ما في « المغني » ، فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر ، لا من مشكلات باب الفاعل . اهـ

= **الإعراب** : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبني على السكون في محل نصب « **حلفت** » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن « **برافعين** » جار ومجرور متعلق بحلف « **أكفهم** » أكف : مفعول به لرافعين ؛ لكون رافعين جمع اسم فاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « **بين** » ظرف متعلق برافعين ، وبين مضاف ، و« **الحطيم** » مضاف إليه « **وبين** » الواو عاطفة « **وبين** » ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف ، و« **حوضي** » مضاف إليه ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً ؛ لأنه مثنى ، وحوضي مضاف و« **زمزم** » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله : « **برافعين أكفهم** » حيث أعمل جمع اسم الفعل ، وهو قوله : « **رافعين** » عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو قوله : أكفهم ؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف ؛ إذ التقدير : حلفت برجال رافعين أكفهم ، وأنت خبير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور .

(١) نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيئ ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٦٦) ، والأشموني (رقم ١٣٩) ، وابن عقيل (رقم ٤٢) . =

وذلك لأَنَّ « بَنُو لِهْبٍ » فاعل بـ« خبير »، مع أَنَّ « خبير » لم يَعْتَمِدْ على شيء من ذلك .

. . . .

= **اللغة** : « **خبير** » هو من الخبرة ، وهي العلم بالشيء ومعرفته « **بنو لهب** » جماعة من بني نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ؛ وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد ، وفيهم يقول كثير عزة : [من الطويل]

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أَبْتَغِي العِلْمَ عِنْدَهُا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ العَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

« **ملغياً** » اسم فاعل من الإلغاء ، بمعنى مهمل .

المعنى : إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه ، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف .

الإعراب : « **خبير** » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « **بنو** » فاعل بخبير سد مسد الخبر ؛ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وبنو مضاف و« **لهب** » مضاف إليه ، هذا إعراب الأخفش ، وستعرف ما فيه « **فلا** » الفاء حرف دال على التفريع ، لا : ناهية « **تك** » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **ملغياً** » خبر « تك » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « **مقالة** » مفعول به لقوله : ملغياً ، ومقالة مضاف و« **لهبي** » مضاف إليه « **إذا** » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « **الطير** » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « **مرت** » مر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغياً مقالة لهبي .

الشاهد فيه : قوله : « **خبير بنو لهب** » فإن الأخفش زعم أن قوله : « **خبير** » مبتدأ ، وأن قوله : « **بنو لهب** » فاعل سد مسد الخبر ، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام ، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام ، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش ، وقالوا : إن قوله : « **خبير** » خبر مقدم ، وقوله : « **بنو لهب** » مبتدأ مؤخر ، والأصل : بنو لهب خبير ؛ واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله : « **بنو لهب** » جمع ، و« **خبير** » مفرد ، فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور وذلك لا يجوز ، والجواب على ذلك أن تقول : إن صيغة فعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ فأخبر بها عن كل واحد منها ، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم : ٤] ، وفي نحو قول الشاعر :

هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ

فسقط هذا الاعتراض ، وسلم قول الجمهور ، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك .

وأُجيب: بِأَنَّا نَحْمِلُهُ على التقديم والتأخير ، فـ« بنو لهب » : مبتدأ ، و« خبير »: خبره.

ورُدَّ بِأَنَّه لا يُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع .

وأُجيب : بِأَنَّ فَعِيلاً قد يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى : ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم : ٤] .

[أمثلةُ المبالغة]

ص : والمثال : وهو ما حُوِّل للمبالغة من (فاعل) إلى (فعَّال) أو (فعول) أو (مفعال) بكثرةٍ ، أو (فعيلٍ) أو (فَعِلٍ) بقلة ؛ نحو : (أمَّا العسل فأنا شرَّابٌ) .

ش : النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : أَمْثِلَةُ المبالغة ، وهي [خمسة] : « فَعَّالٌ » ، وَ« فَعُولٌ » ، وَ« مِفْعَالٌ » ، وَ« فَعِيلٌ » ، وَ« فَعِلٌ » ، قال الشاعر : [من الطويل]

١٢٩ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ[1]

قوله : (فهو كقوله تعالى : ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾) يعني أَنَّ فعيلاً يستوي فيه المفرد وغيره كما في قوله تعالى : ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾، قال الشيخ خالد : وفعيل على وزن المصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، فأعطي حكم ما هو على زنته اهـ. وقد اعترِضَ قياس ما ذكر على الآية بأنَّ الملائكة جمع تكثير ، فيُؤَوّل بالجماعة ، وهو مفرد مؤنث ، وهو قد يخبر عنه بفعيل كما في ﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف : ٥٦] . و(بنو لِهْب) : أجري مجرى جمع المذكَّر السَّالم ، وهو لا يراعى تأنيثه المترتِّب على أفراده ، فتأمَّل .

قوله : (أخا الحرب . . . إلخ) (أخا) : بالنَّصب على الحال من ضمير المتكلِّم في البيت قبله ، والمراد بـ(أخا الحرب) : الملازم لها ، و(لبَّاساً) منصوب أيضاً على الحال ، وفيه الشَّاهد حيث عمل النَّصب في قوله : جِلالها ؛ لاعتماده على الموصوف ، وهو ذو الحال ،

---

(١) البيت للقُلاخ بن حزن بن جناب ، والقُلاَخ : بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة ، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٥)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٢)، وفي الشذور (رقم ٢٠٧).
اللغة : « **أخا الحرب** » أراد الذي يعالجها ويخوض غمراتها ويلازمها ولا يفر منها « **جِلالها** » بكسر الجيم ـ جمع جل ـ وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب « **ولاج** » كثير الولوج وهو الدخول =

وقال الآخر :

١٣٠- ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها[١]

والجلال بكسر الجيم : جمع جل ، وهو في الأصل : ما يلبس للدَّابة استعير للدُّروع ، وهذا شطر بيت من (الطَّويل) تمامه :

وليسَ بولاجِ الخوالفِ أعقلا

والأعقل : بالقاف هو الذي تضطرب رجلاه من الفزع .

قوله : (ضروب بنصل السَّيف . . . إلخ) صدر بيت من (الطَّويل) من قصيدة طويلة رثى بها الشَّاعر أمية بن المغيرة المخزومي وتمامه :

إذا عدمُوا زاداً فإنَّكَ عاقِرُ

= « **الخوالف** » جمع خالفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشي وإرادة كله « **أعقل** » الأعقل : هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع ، وكنى بولاج الخوالف عن الإغارة على جاراته .

المعنى : افتخر بأنه شجاع ، ملازم للحرب ، آخذ لها أهبتها ، وبأنه عَفٌّ لا يغير على جاراته حال غيبه بعولتهن .

الإعراب : « **أخا** » حال من ضمير مستتر في قوله : « **بأرفع** » في بيت سابق سنذكره آخر الإعراب ، وأخا مضاف و« **الحرب** » مضاف إليه « **لباساً** » حال ثانية « **إليها** » جار ومجرور متعلق بلباس ، وإلى بمعنى اللام « **جلالها** » جلال : مفعول به لـ : لباس منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجلال مضاف وضمير الحرب مضاف إليه « **وليس** » الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « **بولاج** » الباء حرف جر زائد ، ولاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و« **الخوالف** » مضاف إليه « **أعقلا** » خبر ثان لليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

والبيت الذي وعدنا بإنشاده هو قوله : [من الطويل]

فَـإِنْ تَـكُ فَـاتَتْـكَ السَّمَـاءُ فَـإِنَّنِـي ... بَأَرْفَعِ مَا حَوْلِيْ مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلا

الشاهد فيه : قوله : « **لباساً جلالها** » حيث أعمل صيغة المبالغة ـ وهي قوله : « **لباسا** » ـ إعمال اسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ـ وهو قوله : « **جلالها** » ـ لأن هذه الصيغة معتمدة على ذي حال ، وهو كالموصوف ، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت .

(١) هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة يرثي فيها =

قالوا : « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها »[(١)] ، و« إنَّ الله سميعُ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ » ، وقال الشاعر :

و(نصل السيف) : حديدته ، والسوق : بضم السين جمع ساق بالألف أو بالهمز . و(السمان) : جمع سمينة ، وأراد بها السُّوق السِّمان ، و(عاقر) بالقاف : من العقر ، وهو الجرح ، والمراد به هنا : الذَّبح ، و(إذا) في البيت شرطية ، وعدموا : فعل الشَّرط ، وجملة (فإنَّك عاقر) جوابها ، والعامل في (إذا) محذوف دلَّ عليه عاقر ؛ أي : إذا عدموا زاداً عقرت . أفاده العيني .

قوله : (وقال : إنه لمنحار بوائكها . . . إلخ) أي : وقال القائل من العرب ، وليس المراد أنَّه شعر وإن أوهمه ظاهر السياق ، و(المنحار) بالحاء المهملة : مبالغة في ناحر ، و(البوائك) : جمع بائكة، وهي السَّمينة الحسناء من النوق .

= أمية بن المغيرة المخزومي ، وعجزه قوله :

إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٣)، وفي الشذور (رقم ٢٠٨) .

اللغة : « **سوق** » جمع ساق « **سمان** » جمع سمينة ، يريد أنه لا ينحر للأضياف إلا السمين من إبله ، ويضرب سوقها بسيفه .

الإعراب : « **ضروب** » خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : أنت ضروب ، أو نحوه « **بنصل** » جار ومجرور متعلق بضروب ، ونصل مضاف و« **السيف** » مضاف إليه « **سوق** » مفعول به لضروب ، وسوق مضاف وسمان من « **سمانها** » مضاف إليه ، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « **إذا** » ظرفية تضمنت معنى الشرط « **عدموا** » فعل وفاعل « **زاداً** » مفعول به لعدموا ، والجملة من عدم وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها وهي شرطها « **فإنك** » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن « **عاقر** » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا ؛ لأنها شرطية غير عاملة جزماً .

الشاهد فيه : قوله : « **ضروب سوق سمانها** » لأنه أعمل صيغة المبالغة ـ وهي قوله : ضروب ـ إعمال اسم الفاعل ، فنصب بها المفعول به ـ وهو قوله : « **سوق سمانها** » ـ لأن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفاً ، كما قررناه في الإعراب .

(١) « البوائك » : جمع بائكة ، وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة ، والضمير المضاف إليه يرجع إلى النوق ، وغرضهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كريم ، وأنه ينحر لضيفانه السمين الفتي الحسن من النوق ، وهي التي اعتادت النفوس أن تبخل بها .

١٣١ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[(١)]

وأَكثر الخمسة استعمالاً الثلاثةُ الأُوَلُ ، وأَقلّها استعمالاً الأخيرانِ ، وكلها تقتضي تكْرَارَ الفعل ؛ فلا يقال : « ضَرَّاب » لمن ضرب مرةً واحدةً ، وكذا الباقي ، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء .

وإِعمالُها قولُ سيبويه وأَصحابه ، وحُجَّتُهُم في ذلك السماعُ ، والحملُ على أَصلها ـ وهو اسم الفاعل ـ لأَنَّها مُحَوَّلة عنه لقصد المبالغة .

قوله : (أتاني أنهم مزقون . . . إلخ) قائله هو زيد الخيل ، سمي بذلك لأنَّه كان له خمسة أفراس مشهورة ، فأضيف إليها ، وقد غيَّر النبي ﷺ اسمه إلى زيد الخير[(٢)] بالرَّاء ، وهو من الوافر ، والشَّاهد في نصب (عرضي) بـ(مزقون) جمع مزق بالزاي مبالغة في

---

(١) هذا البيت لزيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٥٨)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٠) .

اللغة : « **جحاش** » جمع جحش ، وهو ولد الحمار « **الكرملين** » تثنية كِرْمَل ـ بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة ، بزنة زِبْرَج ـ وهو ماء بجبل طيئ « **فديد** » صوت .

المعنى : يقول : بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح ، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم ؛ لأنهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصيح وتصوِّت .

الإعراب : « **أتاني** » أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « **أنهم** » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « **مزقون** » خبر أن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « **عرضي** » عرض : مفعول به لـ : مزقون منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى ؛ أي: أتاني تمزيقهم عرضي « **جحاش** » خبر مبتدأ محذوف وتقديره هم جحاش ، وجحاش مضاف و« **الكرملين** » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ؛ لأنه مثنى « **لها** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **فديد** » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من خبر المبتدأ الذي هو جحاش .

---

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٠/ ٢٠٢ (١٠٤٦٤) .

ولم يُجزِ الكوفيون إعمالَ شيء منها ؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا نَصْبَ الاسم الذي بعدها على تقدير فِعْلٍ ، ومنعوا تَقْدِيمَه عليها ، ويَرِدُ عليهم قولُ العرب : « أمَّا العَسَلَ فأنَا شَرَّابٌ »[(١)] .

ولم يُجزْ بعضُ البصريين إعمالَ فَعيلٍ ، وفَعِلٍ ، وأَجاز الْجَرْمِيُّ إعْمالَ فَعِلٍ ، دون فَعِيلٍ ؛ لأنَّه على وزن الفعل ، كـ« عَلِمَ وَفهِمَ » .

[اسم المفعول]

ص ـ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، كَـ« مَضْرُوبٍ » وَ« مُكْرَمٍ » ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ .

مازق ؛ لاعتماده على اسم (أنَّ) المفتوحة على الفاعلية لأتاني ، و(عرض الرجل) : جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ، ويحاجي عنه ، و(جحاش) : جمع جحش ، وهو الحمار الصَّغير خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هم جحاش ، و(الكِرمِلَين) بكسر الكاف وفتح اللام : اسم موضع ، و(الفديد) : التَّصويت ، وفي الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجحاش، الكائنة في هذا الموضع ، أو استعارة على الخلاف في نحوه .

قوله : (ويَرِدُ عليهم) أي : في الوجهين ؛ أَمَّا الأوَّل فإنَّ العسل مفعول لشرَّاب مقدم عليه ، وأمَّا الثَّاني فلأنَّ هذا الموضع لا يصلح فيه تقدير فعل ؛ لأنَّه لا يفصل بين (أمَّا) والفاء بجملة فعلية غير شرطية . اهـ ش .

= **الشاهد فيه** : قوله : « **مزقون عرضي** » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله : مزقون ؛ فإنه جمع مَزِق ـ فتح فكسر ـ ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده ، وبالتالي إعمال اسم الفاعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله : عرضي ، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور في الكلام ، وهو اسم أن ، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به .

(١) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهذلي :

قَلَـى دِيْنَـهُ وَاهْتَـاجَ لِلشَّـوْقِ إِنَّهَـا ... عَلَـى الشَّـوْقِ إِخْـوَانَ العَـزَاءِ هَيُـوجُ

فإن قوله : « **إخوان العزاء** » مفعول به لـ : هيوج ، وقد تقدم عليه كما ترى ، ونظائره كثيرة .

ش ـ النوعُ الخامسُ من الأَسماء التي تعمل عَمَلَ الفعلِ : **اسمُ المفعولِ** ، كـ« مَضْرُوبٍ ، وَمُكْرَمٍ » .

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا ، تقول : « جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ »، فترفع « العبد » بـ« مضروب » على أنَّه قائمٌ مَقَامَ فاعله ، كما تقول : « جَاءَ الذي ضُرِبَ عَبْدُهُ » ، ولا يختصُّ إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه ؛ لاعتماده على الألف واللاَّم ، وتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » فَتُعْمِلُهُ فيه إنْ أَردتَ به الحالَ أَو الاستقبالَ ، ولا يجوز أَنْ تقول : « زَيْدٌ مضروب عَبْدُهُ » وأنت تريد الماضي ، خلافاً للكسائي ، ولا أَنْ تقول : « مضروبٌ الزَّيْدانِ » لعدم الاعتماد ، خلافاً للأَخفش .

[الصفة المشبهة]

ص ـ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ ، وَهِيَ : الصِّفَةُ الْمَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لإِفَادَةِ الثُّبُوتِ ، كَـ« حَسَنٍ ، وَظَرِيفٍ ، وَطَاهِرٍ ، وَضَامِرٍ » .

وَلاَ يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا ، وَلاَ يَكُونُ أَجْنَبِيّاً ، وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالثَّانِي مُتَعَيِّنٌ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ .

ش ـ النوع السادس من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : **الصفةُ المشبهة باسم الفاعل المُتَعدِّي لواحد** .

وهي : « الصفة المَصُوغَةُ لغير تفضيل ؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها ، دون إفادة الحدوث » .

مثالُ ذلك : « حَسَنٌ » في قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ »؛ فـ« حسن » : صفة ؛ لأَنَّ الصفة ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، وهذه كذلك ، وهي مَصُوغة لغير تفضيل قطعاً ؛ لأن

(الصِّفة المشبهة)

قوله : **(المصوغة)** يعني : المأخوذة .

قوله : **(وضامر)** الضُّمور : الهزال وخفة اللحم .

قوله : **(ما دَلَّ على حدث)** المراد بالحدث : المعنى القائم بالذَّات . اهـ ش .

الصفات الدَّالة على التفضيل هي الدَّالة على مشاركةٍ وزيادة، كـ« أَفضلَ »، و« أَعْلَمَ »، و« أَكْثَرَ » ، وهذه ليست كذلك ، وَإِنَّما هذه صيغتْ لنسبة الْحَدَثِ إلى موصوفها ، وهو الحُسْنُ .

وأَعني بذلك أَنَّها تفيد أَنَّ الحُسْنَ في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل ، وليس بحادث مُتَجَدِّدٍ ، وهذا بخلاف اسْمَيِ الفاعلِ والمفعولِ ، فَإِنَّهما يفيدان التجدُّدَ والحدوثَ ، أَلاَ ترى أَنَّك تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً »، فتجد « ضارباً » مفيداً لحدوث الضرب وتَجَدُّدِهِ ، وكذلك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوب » .

وَإِنَّما سُمِّيَتْ هذه الصفة مشبهة لأَنَّها كان أَصلها أَنَّها لا تنصب ؛ لكونها مأخوذةً من فعلٍ قاصرٍ ، ولكونها لم يُقْصَد بها الحدوثُ ؛ فهي مُبَاينة للفعل ، لكنها أَشبهت اسمَ الفاعل ؛ فأُعْطيت حكمه في العمل .

وَوَجْهُ الشبه بينهما أَنَّها تُؤنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَع ؛ تقول : « حَسَنٌ ، وَحَسَنَةٌ ، وَحَسَنَانِ ، وَحَسَنَتَانِ ، وَحَسَنُونَ ، وَحَسَنَات »، كما تقول في : « ضَارِب ، وضَارِبَة ، وضَارِبَانِ ، وَضَارِبتان ، وضَارِبون ، وضَاربات »، وهذا بخلاف اسم التفضيل كـ« أَعْلَمُ » و« أَكْثَرُ » ؛ فَإِنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمع ولا يُؤنَّث ؛ أَي : في غالب أحواله ؛ فلهذا لا يجوز أَنْ يُشَبَّهَ باسم الفاعل .

وقولي : « الْمُتَعَدِّي إلى واحدٍ » إشارةٌ إلى أَنَّها لا تنصب إِلاَّ اسماً واحداً .

ولم تُشَبَّهْ باسم المفعول لأَنَّه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ؛ ولأَنَّ مرفوعها فاعل كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

قوله : (فإنَّهما يفيدان الحدوث والتَّجدد) المراد بالتَّجدد هنا : الحدوث لا التقضي شيئاً فشيئاً ؛ فإنَّ الصَّحيح أنَّه ليس داخلاً في مفهوم الفعل وضعاً ، بل يفهم من خصوص الحدث أو المقام ، وقد يقصد في المضارع الدَّوام التجددي . اهـ ش .

قوله : (كان أصلها . . . إلخ) أي : كان حقُّها . . . إلخ .

قوله : (فإنَّه لا يثنَّى ، ولا يجمع) وذلك لأنَّ أصل استعماله أن يكون معه (مَن) وهو ما دام مع (مَن) لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنَّث .

واعلم أَنَّ الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أُمور :

أحدها : أَنَّها تارة لا تَجْرِي على حركات المضارع وسَكَناته ، وتارة تَجْرِي .

فالأَوَّل : كـ« حَسَنٍ ، وَظَرِيف »، أَلاَ ترى أَنَّهما لا يجاريان « يَحْسُنُ » وَ« يَظْرُفُ » .

والثاني نحو : « طاهر ، وضامر »، أَلاَ ترى أَنَّهما يجاريان « يَطْهُرُ » و« يَضْمُرُ » .

والقسمُ الأَوَّلُ هو الغالب ، حتى إِنَّ في كلام بعضهم أَنَّه لازم ، وليس كذلك .

وقد نَبَّهْتُ على أَنَّ عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثالَ ما لا يُجَارِي ، وهذا بخلاف اسم الفاعل ؛ فَإِنَّه لا يكون إِلاَّ مُجَارِياً للمضارع، كـ« ضارب » فَإِنَّه مُجَارٍ لِـ« يَضْرِب » .

فَإِنْ قلت : هذا مُنْتَقِضٌ بـ« داخلٍ » و« يَدْخُلُ » ، فَإِنَّ الضمة لا تقابل الكسرة .

قلت : المُعْتَبَر في المجاراة تَقَابُلُ حركةٍ بحركةٍ ، لا حركة بعينها .

فَإِنْ قلت : فكَيْفَ تصنع بـ« قائم وَيَقُومُ »، فَإِنَّ ثاني قائم ساكن، وثاني « يَقُومُ » متحرك ؟

قلت : الحركة في ثاني « يَقُومُ » مَنْقُولةٌ من ثالثهِ ، والأَصل « يَقْوُمُ »، كَـ : « يَدْخُلُ » ؛ فنقلت الضمَّةُ لعلة تصريفية .

الثاني : أَنَّها تدلُّ على الثبوت ، واسمُ الفاعل يدل على الحدوث .

الثالث : أَنَّ اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللمستقبل ، وهي لا تكون للماضي المنقطع ، ولا لما لم يَقَع ، وَإِنَّما تكون للحال الدائم ، وهذا هو الأَصل في باب الصفات .

قوله : (**لا يجارِيان يحسنُ . . . إلخ**) أي : لا يقابلان بالحركة .

قوله : (**لا حركة بعينها**) فهو وزن عروضي ، لا تصريفي .

قوله : (**وإنَّما تكون للحال الدَّائم**) قال المصنف : وأعني به الماضي المستمر إلى زمان الحال . اهـ، وهو جَمَع بين قول ابن السرَّاج أَنَّها للحال ، وقول السِّيرافي أنها للماضي ، وحاصله أن ابن السرَّاج لا يريد أَنَّها وجدت وقت الإخبار ، وأن السِّيرافي لا يريد أن الصِّفة

وهذا الوجه ناشىء عن الوجه الثاني ، والأَوْجُهُ الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الحدِّ ، ومن الأمثلة .

الرابع : أَنَّ معمولها لا يتقدم عليها ؛ لا تقول : « زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ » بنصب « الوجه » ، ويجوز في اسم الفاعل أَنْ تقول : « زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ »، وذلك لضَعْفِ الصفة ؛ لكونها فرعاً عن فرع ؛ فَإِنَّها فرعٌ عن اسم الفاعل الذي هو فرعٌ عن الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فَإِنَّه قويٌّ ؛ لكونه فرعاً عن أَصل وهو الفعل .

الخامس : أَنَّ معمولها لا يكون أَجنبياً ، بل يكون سببيّاً ، ونعني بالسببي واحداً من **أُمور ثلاثة** :

الأَوَّل : أَنْ يكون متَّصلاً بضمير الموصوف ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » .

الثاني : أَنْ يكون متَّصلاً بما يقومُ مَقَامَ ضميره ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ »؛ لأَنَّ « أَلْ » قائمة مقام الضمير المضاف إِليه .

الثالث : أَنْ يكون مُقَدَّراً معه ضمير الموصوف ، كـ« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً »؛ أَي : وَجْهاً منه .

ولا يكون أَجنبياً ، لا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْراً »، وهذا بخلاف اسم الفاعل ، فَإِنَّ معموله يكون سببيّاً كـ« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ »، ويكون أَجنبياً ، كـ« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً » .

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أَحوال :

أَحدها : الرفع ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ »، وذلك على وجهين؛ **أَحدهما** :

انقطعت ، وإنَّما يريد أنَّها ثبتت قبل الإخبار ودامت إلى وقت الإخبار ، قال الشيخ يس : واستشكل دلالتها على الاستمرار بما صرَّح به أئمة المعاني من أنَّه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت ، وجمع بأنَّ للاسمية دلالتين : لفظية على مجرَّد الثبوت ، وعقلية على الاستمرار ، والمنفي في كلام أهل المعاني الدِّلالة اللفظية ، والمثبت هنا العقلية ؛ لأنَّ الأصل في كلِّ ثابت استمراره . اهـ

قوله : (حسنٍ وجهاً) هذا بناءً على نيابة (أل) مناب الضَّمير المضاف إليه ، ومذهب

الفاعلية ، وهو مُتَّفقٌ عليه ، وحينئذٍ فالصفة خالية من الضمير ؛ لأَنَّه لا يكون للشيء فَاعِلاَنِ .

والثاني : الإبدال من ضمير مستتر في الوصف ، أَجاز ذلك الفارسيُّ ، وخَرَّجَ عليهِ قوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [ص : ٥٠] ، فَقَدَّرَ في « مفتحة » ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، وقدر « الأبواب » مبدلة من ذلك الضمير بَدَلَ بعضٍ من كل .

الوجه الثاني : النصب ؛ ولا يخلو إِمَّا أَنْ يكون نكرة كقولك : « وَجْهاً »، أو معرفة كقولك : « الوَجْهَ » .

فَإِنْ كان نكرة : فنصبه على وجهين :

أَحدهما : أَنْ يكون على التمييز وهو الأَرْجَحُ .

البصريين أَنَّ الأصل : (الوجه منه) ، فالمحذوف الضَّمير من غير نيابة .

قوله : **(وقدَّر الأبواب مبدلة من ذلك الضَّمير . . . إلخ)** والرَّابط محذوف تقديره منها ، وذهب الجمهور إلى أَنَّ الأبواب مفعول ما لم يُسمَّ فاعله مرفوع بـ(مفتَّحةً) ، وجاء أبو علي الفارسي فقال : إذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط الحال بصاحبها ، أو النعت بمنعوته ؛ بناء على أنَّ (مفتَّحة) حال ، أو نعت لـ(جنات)، ثم إنَّه خرَّجه على ما ذكره الشَّارح ، وأُورِد عليه أنَّه إذا أُعرِب بدلاً ، لا بدَّ له من ضمير ، فما لزم الجمهور يلزمه ، فما كان جوابه يكون جوابهم ، قلت : يمكن الدَّفع عنه بأمرين :

الأوَّل : أنَّه جرى على طريق الكوفيين من جعل الرابط (أن) لقيامها مقام الضَّمير ، فكأنه قيل : مفتَّحة لهم أبوابها .

الثاني : أنَّه جرى على ما ذهب إليه بعض النُّحاة من أنَّ بدل البعض ، وبدل الاشتمال لا يحتاجان إلى ضمير ، بل الأولى فيهما ذلك كما صرَّح به ابن مالك في «الكافية» حيث قال :

وكونُ ذي اشتمالٍ اَو بعضٍ صحبْ   بمضمـرٍ أولـى ولكـنْ لا يجـبْ

قوله : **(بدل بعض من كلٍّ)** وجعله الزَّمخشري بدل اشتمال ، قال أبو حيان : لأنَّ أبواب الجنات ليست بعضاً من الجنات .

والثاني : أَنْ يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به .

وإِنْ كان معرفة تعيَّنَ أَنْ يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ؛ لأَنَّ التمييز لا يكون معرفة .

الوجه الثالث : الجرُّ ، وذلك بإضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب : ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية .

وأصلُ هذه الأَوجه الرفعُ ، وهو دونهما في المعنى ، ويتفرع عنه النصبُ ، ويتفرع عن النصب الخفضُ .

قوله : (**وهو دونها**) أي : دون المجموع ؛ إذ من المعلوم أنَّ الشيء لا يكون دون نفسه ، وإنَّما كان دونها ؛ لأنَّ في النصب والجرِّ إسناد الحسن إلى ضمير الموصوف ، فيكون الموصوف بالحسن كل الذَّات ، بخلاف الرَّفع ؛ فإنَّ الإسناد إلى الوجه فقط ، ووصف الكلِّ أبلغ من وصف البعض . أفاده ش .

وقال بعضهم في توجيه ذلك : لأنَّ في النَّصب والجرِّ إسناد (الحسن) إلى ضمير موصوفها ، فيكون مسنداً إلى جملة موصوفها ، مجازاً عن الإسناد إلى جزء منه ، والمجاز أبلغ من الحقيقة ، ولا يخفاك أَنَّ قوله : (وَهو دونها في المعنى) جملة حالية من الرَّفع لا مدخل لها في الأصالة .

قوله : (**ويتفرَّع عنه النَّصب . . . إلخ**) فإذا قلت : زيد حسن وجهه ، فالرَّفع هو الأصل على الفاعلية ، ثُمَّ يحول إلى النَّصب على التَّشبيه بالمفعول ، ثُمَّ إلى الجرِّ . تأمل ، وإنما كان النصب فرعاً عن الرَّفع ؛ لأنَّه لا يصحُّ إضافة الوصف لمرفوعه ؛ لأنَّه عينه في المعنى ، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، ولا يصحُّ حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبقَ طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بالتَّحويل المذكور ، ثُمَّ يجرُّ بالإضافة ؛ فراراً من إجراء وصف المتعدِّي لواحد مجرى المتعدي لاثنين ، وفي كلام الشارح نكتة لطيفة ، وهي أَنَّ الشيء قد يكون أصلاً مع انحطاطه رتبة ، وقد يكون غير متأصل ، وهو مرفوعها ، وهذا شأن الزَّمان فكن من أهل الإمعان .

* * *

[اسم التفضيل]

ص ـ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ كـ« أَكْرَم » و« أعلَم » .

وَيُسْتَعْمَلُ بِـ« مِنْ » ، وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ ، وَبِـ« أَلْ » فَيُطَابِقُ ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ ؛ فَوَجْهَانِ .

وَلاَ يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقاً ، وَلاَ يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِراً إلا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ .

ش ـ النوع السابع من الأسماء التي تَعْمل عَمَل الفعلِ : اسمُ التفضيل .

وهو : « الصفة الدَّالةُ على المشاركة والزيادة »، نحو: أَفْضَل وأَعْلَم وأَكْرَم .

وله ثلاث حالات :

١ـ حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير ، وذلك في صورتين :

إحداهما : أَنْ يكون بعده « مِنْ » جَارَّةً للمَفْضُولِ ، كقولكَ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ من عمرو ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، والهِنْدَانِ أَفْضَلُ من عمرو ، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمرو ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ من عمرو » ولا يجوز غير ذلك .

قال الله تعالى : ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف : ٨] .

وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة : ٢٤]؛ فأَفْرَدَ في الآية الأُولى مع الاثنين ، وفي الآية الثانية مع الجماعة .

[اسم التفضيل]

اعترضه المصنف في « حواشي التَّسهيل » بأن الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة ؛ لأنَّه قد يُبنى لما لا تفضيل فيه، نحو : أبخل وأجهلَ ، ويمكن أن يجاب بأنَّ هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسماً للدَّالِّ على الزيادة . أفاده ش .

قوله : (﴿عشيرتكم﴾) أي : أقرباؤكم ، وفي قراءة (وعشيراتكم) بالجمع ، وقوله : ﴿ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾ [التوبة : ٢٤] ؛ أي : عدم نفاقها ورواجها .

والثانية : أَنْ يكون مضافاً إلى نكرة ؛ تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أفضلُ رِجَالٍ، وَهِنْدٌ أَفضلُ امرأةٍ، والهِنْدَانِ أفضلُ امْرَأتَيْنِ، والهِنْدَاتُ أفضلُ نِسْوَةٍ » .

٢ـ وحالة يكون فيها مُطَابقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بـ« أل » ، نحو : « زَيْدٌ الأَفْضَلُ ، والزَّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ ، وَالزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ ، وهِنْدٌ الفُضْلى ، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ ، والهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتِ ، أوِ الفُضَّلُ » .

٣ـ وحالة يكون فيها جائزَ الوجهين : المطابقة ، وعدمها ، وذلك إذا كان مُضافاً لمعرفة ؛ تقول : « الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ »، وَإِنْ شئت قلت : « أَفْضَلاَ الْقَوم »، وكذا في الباقي ، وعدمُ المطابقة أفْصَحُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة : ٩٦] ، ولم يَقُلْ : « أَحْرَصِي » بالياء ، وقال الله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام : ١٢٣]، فطابَقَ ، ولم يقل : « أكْبَرَ مجرميها »، وعن ابن السرَّاج أنَّه أوجب عدم المطابقة ، ورُدَّ عليه بهذه الآية .

وأجمعوا على أنَّه لا ينصب المفعولَ به مطلقاً ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام : ١١٧] : إنَّ « مَنْ » ليس مفعولاً بـ« أعْلمَ » ؛ لأنَّه لا ينصب المفعولَ ، ولا مضافاً إليه ؛ لأنَّ « أفْعَلَ » بعضُ ما يضاف إليه ؛ فيكون التقدير : أعلم المضلين ، بل هو منصوبٌ بفعل محذوف يدل عليه « أَعلم » ؛ أي : يعلم مَنْ يَضِلُّ .

قوله : (﴿ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾) (**جعل**) : بمعنى صيَّر ، ومفعولها الأوَّل : (أكابر) المضاف إلى (مجرميها) ، و(**في كلِّ قرية**) في موضع المفعول الثاني ، وقول بعض المعربين : إنَّ (مجرميها) بدل من أكابر ، وبعضهم إنَّ (مجرميها) مفعول أول و(أكابر) مفعول ثان ، مردودٌ بأنَّه يلزم على الأوَّل جعل أفعل التَّفضيل مجموعاً ، وليس فيه ألف ، ولا هو مضاف إلى معرفة ، وذلك لا يجوز ، وبأنَّه يلزم على الثَّاني المطابقة في المجرَّد من أل والإضافة ، وذلك ممتنع ، كما قاله أبو حيان .

قوله : (﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ ﴾) لما ذكر تعالى ﴿ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ﴾ [الأنعام : ١١٦]، أخبر أنَّه أعلم العالمين بالضالِّ والمهتدي ، والمعنى : أنَّه أعلم بهم وبك ، فإنهم الضَّالون ، وأنت المهتدي . ذكره في « النَّهر » .

واسمُ التفضيل يَرْفع الضميرَ المستتر باتفاق ، تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ من عمرو »، فيكون في « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على زيد .

وهل يرفع الظاهر مطلقاً ، أو في بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب .

فبعضهم يرفعه به مطلقاً ؛ فيقول : « مَرَرْتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أَبوهُ » ، فيخفض « أفضل » بالفتحة على أنَّه صفة لرجل ، ويرفع الأَب على الفاعلية ، وهي لغة قليلة .

وأَكثرُهم يُوْجِبُ رَفْعَ « أَفضل » في ذلك على أنَّه خَبَر مقدم ، و« أَبوه » مبتدأ مؤخر[1] ، وفاعلُ « أَفضل » ضميرٌ مستتر عائدٌ عليه ، ولا يرفع بـ« أفضل » الاسم الظاهر إلاَّ في مسألة الكحل .

وضابطها : أَنْ يكون في الكلام نَفْي ، بعده اسمُ جِنْسٍ ، موصوفٌ باسم التفضيل ، بعده اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسه باعتبارين ، مثالُ ذلك قولهم : « مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » وقولُ الشاعر :

١٣٢ـ مَـا رَأَيْـتُ ٱمْـرَأً أَحَـبَّ إِلَيْـهِ الْـ ... بَـذْلُ مِنْـهُ إِلَيْـكَ يَـا بْـنَ سِنَـانِ[2]

قوله : (فيكون التَّقدير) أي : على تقدير الإضافة ؛ لأَنَّ (أفعل) بعض ما يضاف إليه ، فيفيد معنى غير لائق .

قوله : (بل هو منصوب بفعل محذوف) أي : و(من) موصولة ، وصلتها يضلُّ .

قوله : (مفضل على نفسه باعتبارين) أي : باعتبار محلَّين ، وهما : عين زيد ، والعين الأخرى ، قاله الفارضي في « شرح الخلاصة » .

قوله : (ما رأيت أمرأً . . . إلخ) (ما) : نافية . و(أمرأً) : مفعول رأيت . و(أحبَّ) : صفته .

---

(١) وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لـ : رجل ؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين :
الأولى : أن النعت في الوجه الأول مفرد ، وهو في الوجه الثاني جملة .
والجهة الثانية: أن أفعل التفضيل غير متحمل الضمير في الوجه الأول؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير ؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له.

(٢) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى المزني ، لذكر ابن سنان=

وكذلك لو كان مكانَ النفي استفهامٌ ، كقولك : « هَلْ رَأَيْتَ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ؟ »، أو نَهْيٌ نحو : « لاَ يكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ منهُ إِلَيْكَ » .

[التوابع]

ص ـ بَابُ التَّوابِعِ : يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ .

وإليه: حال من الضَّمير في (أحب)، والبذل: فاعل به، و(منه) متعلِّق بالبذل. و(إليك): حال من الضَّمير في (منه) ، و(ابن سنان) : منادى ، والبيت من (الخفيف)، و(البذل) : هو الإعطاء .

[التَّوابع]

قوله : (التوابع) جمع تابع ، وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً ، وإذا اجتمعت التَّوابع ، فترتب على ما نظمه بعضهم فقال :

إنَّ التَّـوابـعَ إن جـاءتْ بـأَجمعهـا ... ورمتَ تحوي من التَّرتيبِ ما نَقَلا
فانعت وبيِّن وأكِّد وأبدلَنَّ وجىء ... بالعطفِ بالحرفِ نلتَ العلمَ والعَملا

قوله : (في إعرابه) أي : لفظاً أو تقديراً ، قال الفاكهي : وإطلاق التَّابع على الفعل والحرف غير المعرب مجاز ؛ إذ لا إعراب فيهما ، فتقع فيه التبعية . اهـ، فلا اعتراض على المصنِّف ، وبعضهم أجاب بأنَّ المراد إعراب سابقه إن كان له إعراب ، والحاصل : أنَّه

= فيه ، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المري ، ولكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأعلم الشنتمري وأحمد بن يحيى ثعلب .

اللغة : « **البذل** » العطاء والجود .

الإعراب : « **ما** » نافية « **رأيت** » فعل وفاعل « **امرأ** » مفعول به لرأى « **أحب** » نعت لـ امرأ « **إليه** » جار ومجرور متعلق بأحب « **البذل** » فاعل أحب « **منه** ، **إليك** » جاران ومجروران يتعلقان بأحب « **يا** » حرف نداء « **ابن** » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و« **سنان** » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله : « **أحب** . . . **البذل** » حيث رفع أفعل التفضيل ، الذي هو قوله : « **أحب** » ، الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله : « **البذل** » لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس ، وهو قوله : « **امرأ** » واسم الجنس مسبوق بنفي ، وهو المذكور في قوله : « **ما رأيت** » والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألا ترى أن « **البذل** » باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره ، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل .

ش ـ التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسُّها الإعرابُ إلاَّ على سبيل التَّبَع لغيرها ، وهي خمسة :

(النعت ، والتأكيد ، وعَطْفُ البيان ، وعطفُ النسق ، والبَدَلُ) ، وعَدَّها الزَّجَّاجيُّ وغَيْرُهُ أَربعة ، أَدْرَجُوا عطفَ البيان وعطف النسق تحت قولهم : « العطف » .

[النعت]

ص ـ النَّعْتُ ، وَهُوَ : التَّابِعُ ، الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ ، الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ .

ش ـ « التابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، و« المشتق أو المؤول به » مُخْرِج لبقيَّةِ التوابع ؛ فَإِنَّها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به[١] ، أَلاَ ترى أَنَّك تقول في التوكيد : « جاء القوم أَجْمَعُونَ »، و« جاء زَيْدٌ زَيْدٌ » .

وفي البيان والبدل « جاءَ زَيْدٌ أَبو عبد الله » .

وفي عطف النسق « جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو »؛ فتجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أَمثلتها .

ولم يبق إلاَّ التوكيدُ اللفظيُّ ؛ فَإِنَّه قد يجيء مشتقاً كقولك : « جاءَ زَيْدٌ الفاضلُ الفاضلُ » فـ« الفاضل » الأَوَّل نعت و« الفاضل » الثاني توكيد لفظي ؛ فلهذا أخرجته بقولي : « المباين للفظ متبوعه » .

فَإِنْ قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثالُ ذلك في البيان والبدل قولُكَ : « قال أبو بكر الصديق » ، و« قال عمر الفاروق » رضي الله عنهما ، وفي عطف النسق : « رأيت كاتباً وشاعراً » .

لا مدخل للفعل والحرف هنا حتى يقال : إنها من غير الغالب ، وقد توقف بعضهم في علاقة المجاز المذكور ، والذي يظهر أنَّه مجاز مرسل علاقته المشابهة الصُّورية ، كما في إطلاق الأسد على الصُّورة الموجودة في حائط مثلاً . تأمَّل .

---

(١) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم وعالم ، وهذا مما لا ينكره أحد له علم بما يتكلم به العرب ، فمعنى قول الشارح : إن التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت ، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه ، من كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وصف به المعطوف عليه ، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله .

قلت : « الصِّدِّيق والفاروق » رضي الله عنهما وَإِنْ كانا مُشْتَقَّيْنِ ، إلاَّ أَنَّهُما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما ، لاحِقَيْنِ بباب الأعلام ، كـ« زيد » ، و« عمرو » ، و« شاعر » في المثال المذكور نعتٌ حُذف منعوته ، وذلك المنعوت هو المعطوف ، وكذلك « كاتب » ليس مفعولاً في الحقيقة ، إِنَّمَا هو صفة للمفعول ، والأصل : « رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً » .

ص ـ وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ ، أَوْ تَوْضِيحٌ ، أَوْ مَدْحٌ ، أَوْ ذَمٌّ ، أَوْ تَرَحُّمٌ ، أَوْ تَوْكِيدٌ .

ش ـ فائدة النعت : إِمَّا تخصيصُ نكرةٍ ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرجُلٍ كَاتِبٍ » ، أَو توضيحُ معرفةٍ ، كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَيَّاطِ » ، أَو مَدْحٌ ، نحو : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [1] [الفاتحة : ١] ، أَو ذمٌّ ، نحو : « أعوذ بالله مِنَ الشيطانِ الرجيم » ، أَو تَرَحُّمٌ ، نحو : « اللَّهُمَّ ؛ ارْحَمْ عَبْدَكَ المسكينَ » ، أَو توكيدٌ ، نحو قوله تعالى : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة : ١٣] .

ص ـ وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ .

قوله : (**رجلاً كاتباً**) المراد به : ما قابل الشَّاعر ، فهو الذي ينثر الكلام .

قوله : (**أو توكيد**) المراد به : التَّوكيد اللغوي ، وهو الذي يفيد ما أفاده غيره ، قال في « شرح التَّوضيح » : إنَّ كون النَّعت لغير التَّخصيص والإيضاح إنَّما هو بطريق العروض مجازاً من استعمال الشَّيء في غير ما وُضِعَ له .

قوله : (**أو ذم نحو : أعوذ بالله . . . إلخ**) هذا مبني على أنَّ رجيم بمعنى مرجوم ، والمراد : مرجوم بالشُّهب ، أما إذا أريد مرجوم باللعنة والمقت ، وعدم الرَّحمة ، فالنَّعت للتأكيد ؛ لأنَّ كلَّ شيطان كذلك . ذكره ابن عرفة دافعاً به سؤالاً مشهوراً حاصله : أنَّ الاستعاذة بمعنى الاستجارة ، وهي من باب النفي ، وقد تعلَّقت بالأخص ؛ لأنَّ الشَّيطان الرَّجيم أخصُّ من مطلق شيطان فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الأخص الاستعاذة من مطلق شيطان ، وقد ذكر ذلك الشيخ يس ، فراجعه إن شئت زيادة على هذا .

---

(١) في عدِّها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل الذيل ، عميق السيل .

ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ ، وَإِلا فَهُوَ كَالْفِعْلِ ، وَالأَحْسَنُ : « جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ » ، ثُمَّ « قَاعِدٌ » ، ثُمَّ « قَاعِدُونَ » .

ش ـ اعلم أَنَّ للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أَحوال : رفع ، ونصب ، وجر ، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أَحوال : إِفراد ، وتثنية ، وجَمْع ، وبحسب التذكير والتأنيث حالتين ، وبحسب التعريف والتنكير حالتين ؛ فهذه عشرةُ أَحوالٍ للاسم .

ولا يكون الاسمُ عليها كلها في وقت واحد : لِمَا في بعضها من التضادِّ ، أَلاَ ترى أَنَّه لا يكون الاسمُ مرفوعاً منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً منكراً ، ولا مفرداً مثنى مجموعاً ، ولا مذكراً مؤنثاً ؟ .

وَإِنَّما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أَربعةُ أُمورٍ ، وهي من كل قسم واحِدٌ ، تقول : « جاءَ زيد » ، فيكون فيه الإِفراد والتذكير والتعريف والرفع ؛ فَإِنْ جئت مكانه بـ« رجل » ففيه التنكير بدل التعريف وبقيةُ الأَوجهِ ؛ فَإِنْ جئت مكانه بـ« الزيدان » أَو بـ« الرجال » ففيه التثنية أَو الجمع بدل الإِفراد وبقية الأَوْجُهِ ؛ فَإِنْ جئت مكانه بـ« هند » ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأَوْجُه ؛ فَإِنْ قلت : « رَأَيْتُ زَيْداً » ، أو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ففيه النصب أَو الجر بدل الرفع وبقيةُ الأَوْجُهِ .

ووقع في عبارة بعض المعربين أَنَّ النعت يتبع المنعوت في أَربعة من عشرة ، ويَعْنُونَ بذلك أَنَّه يتبعه في الأُمور الأَربعة التي يكون عليها ، وليس كذلك .

وَإِنَّما حكمه أَنْ يتبعه في اثنين من خمسة دائماً ، وهما : واحد من أَوْجُهُ الإِعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، ولا يجوز في شيء من النعوت أَنْ يخالفَ منعوتَه في الإِعراب ، ولا أَنْ يخالفه في التعريف والتنكير .

فَإِنْ قلت : هذا منتقضٌ بقولهم : « هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ »[1] ، فوصفوا المرفوع وهو

. . . .

(١) مثل هذا المثل قول امرىء القيس بن حجر الكندي في معلقته : [من الطويل]

كَـأَنَّ ثَبِيـراً فِـي عَـرَانِيـنِ وَبْلِـهِ كَبِيـرُ أُنـاسٍ فِـي بِجَـادٍ مُـزَمَّـلِ

فإن قوله : « مزمل » نعت لكبير أناس ، وأنت ترى النعت مجروراً والمنعوت مرفوعاً ، والكلام فيه كالذي

« الجُحْرُ » ، بالمخفوض ، وهو « خَرِبٍ » .

وبقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ [الهمزة : ١ ـ ٢]، فوصف النكرة ، وهي « لكل همزة لمزة » بالمعرفة ، وهو « الذي جمع مالاً » .

وبقوله تعالى : ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾ [غافر : ١ ـ ٣]، فوصف المعرفة ـ وهي اسم الله تعالى ـ بالنكرة ، وهي (شديد العقاب) .

وَإِنَّما قلنا : إنَّه نكرة؛ لِأنَّه من باب الصفة المشبهة ، ولا تكون إضافتها إلاَّ في تقدير الانفصال ، أَلاَ ترى أَنَّ المعنى : شديدٌ عِقَابُهُ ، لا يَنْفَكُّ في المعنى عن ذلك ؟

قلت : أَمَّا قولهم : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » فأَكثُر العرب ترفع خَرِباً ، ولا إِشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض ، كما قال الشاعر :

قوله : (﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾) ويل كلمة عذاب ، أو واد في جهنم ، و(الهمزة) و(اللمزة): كثير الهمز واللمز؛ أي: الغيبة، نزلت فيمن كان يغتاب النَّبي ﷺ والمؤمنين[1]، نحو : أمية بن خلف ، والوليد بن المغيرة ، وغيرهما كما في « الجلالين » .

قوله : (قلت : أَمَّا قولهم . . . إلخ) لم يتعرَّض الشارح لجواب غير هذا ، وحاصل الجواب عن الآية الأولى : أنَّ (الذي) بدل ، لا نعت ، أو أنَّه نعت مقطوع ، وقد نصَّ الرَّضي على جواز مخالفة النَّعت المقطوع للمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وعن الثَّانية : أنَّ (شديد العقاب) صفة لما قبله على تقدير أل ، وحذفت للازدواج ، أو أنَّه بدل ، وكذا جميع ما قبله كما أفاده الزَّمخشري، ونقله المصنف في « المغني » .

= ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر « خرب » .

ومن هذا تفهم أن هذا البيت والمثال الذي ذكره المؤلف ونحوهما لا يخرج شيء منهما عما قرره النحاة من ضرورة أن يتبع النعت منعوته في إعرابه ؛ لأن ذلك إما أن يكون لفظاً ، نحو : « جاءني رجل فاضل »، وإما أن يكون تقديراً ، نحو : « زارني عليّ المرتضى »، وإما أن يكون محلاً ، نحو : « زارني خالد هذا »، ومن الذي يوافق منعوته تقديراً ، مثال الشارح ، وبيت امرئ القيس ، فإن كل نعت فيها مرفوع تبعاً للمنعوت ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها انشغال المحل بحركة المجاورة .

---

(١) انظر تفسير الواحدي ٢/ ١٢٣٢ ، وتفسير البغوي ٤/ ٥٢٣ .

١٣٣- قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ(١) . . . .

ومُرَادُهُم بذلك أَنْ يُنَاسِبُوا بين المتجاورين في اللفظ ، وَإِنْ كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي « خَرِب » ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغالُ الآخِرِ بحركة المجاورة ، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عما ذكرنا من أَنَّه تابع لمنعوته في الإعراب ، كما أَنَّا نقول : إِنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري : ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة : ٢] بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللاَّم ، ولا قولُهُم في الحكاية : « مَنْ زَيْداً » بالنصب ، أَو « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض ، إذا سألت مَنْ قَال : رأيتُ زيداً ، أَو مررتُ بِزَيْدٍ ، وأردتَ أَنْ تَرْبِطَ كلامَكَ بكلامه بحكاية الإعراب ؛ وقد تبين بذلك صحةُ قَوْلِنَا : إِنَّ النعت لا بد أَنْ يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره .

قوله : (قد يؤخذ الجار بجرم الجار) : (الجرم) بالضَّمِّ : الذَّنب .

قوله : (قراءة الحسن) أي : البصري ، وهي شاذة ، وقد قرأ شاذاً أيضاً بضمِّ اللام ؛ إتباعاً لضمّة الدال .

قوله : (وقد تبين بهذا صحَّة قولنا . . . إلخ) قد علمت أنَّه لم يذكر الجواب عن مخالفة المنعوت للنعت تعريفاً وتنكيراً ، فلم يتبين جوابه في الآيتين ، وقد ذكرنا الجواب عنهما فيما سبق .

---

(١) هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز ، وانظره في مجمع الأمثال للميداني (٢/١٧ طبع المطبعة الخيرية) ، وقد أورده أبو الفتح ابن جني في كتاب الخصائص (٤٦٤) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، ونسبه لأعرابي يقوله لامرأته ، ولم يعينه ، وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين وذكر الشريشي ـ شارحها ـ الأبيات والقصة التي ذكرها ابن جني .

الإعراب : « **قد** » حرف تقليل ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **يؤخذ** » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **الجار** » نائب فاعل يؤخذ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **بظلم** » جار ومجرور متعلق بقوله : يؤخذ ، وظلم مضاف و« **الجار** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه ، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل المعاملة التي يستحقها جاره ، لا المعاملة التي يستحقها هو نفسه ، ونظيره أن العرب عاملت « **خرب** » المعاملة التي يستحقها « **ضب** » فجروا لفظه ، ولو أنهم عاملوا « **خرب** » المعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه ؛ لأنه نعت للمرفوع ، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً .

وَأَمَّا حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية ـ وهي : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ـ فإِنَّه يُعْطَى منها ما يُعْطاه الفعلُ الذي يحلُّ مَحلَّه في ذلك الكلام .

فَإِنْ كان الوَصْفُ رافعاً لضمير الموصوف طابَقَهُ في اثنين منها ، وكَمُلَتْ له حينئذٍ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون ، تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ »، و« بِرِجَالٍ قَائِمينَ »، و« بامرأة قَائِمةٍ »، و« بامرأتين قَائمَتَيْنِ »، و« بنساء قائمات » كما تقول في الفعل : « مَرَرْتُ برجلين قاما ، وبرجالٍ قاموا ، وبامرأة قامَتْ ، وبامرأتين قامَتا ، وبنساء قُمْنَ »، وَإِنْ كان الوَصْفُ رافعاً لاسم ظاهر ؛ فَإِنَّ تذكِيرَهُ وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أَنَّ الفعل الذي يَحِلُّ مَحَلَّه يكون كذلك ، تقول : « مررت برجل قائمةٍ أُمُّهُ » ؛ فتؤنَّث الصفة لتأنيث الأُم ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً ؛ لأَنَّك تقول في الفعل : قَامَتْ أُمُّهُ .

وتقول في عكسه : « مررت بامرأةٍ قائمٍ أَبُوها » فتذكِّرُ الصفَةَ لتذكير الأَب ، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنَّثاً ؛ لِأَنَّك تقول في الفعل : قام أَبوها ، قال الله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء : ٧٥] .

ويجب إِفرادُ الوَصفِ ، ولو كان فاعلهُ مُثنًّى أَو مجموعاً ، كما يجب ذلك في الفعل ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائمٍ أَبَوَاهُما »، و« برجالٍ قَائمٍ آبَاؤُهُمْ »، كما تقول : « قام أَبَوَاهُمَا » ، و« قام آباؤهم » ، ومَنْ قال : « قَامَا أَبَوَاهُمَا »، و« أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ثَنَّى الوَصْفَ وَجَمَعه جَمْعَ السلامَة ؛ فقال : « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » و« قَائِمِينَ آباؤهم » .

وأَجاز الجميعُ أَنْ تجمع الصفة جمع التكسير ، إِذا كان الاسمُ المرفوع جمعاً ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ » و« برجلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ » ورَأَوْا ذلك أَحْسَنَ من الإِفراد الذي هو أَحْسَنُ من جمع التصحيح .

ص ـ وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُوم مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ٱدِّعَاءً ، رَفْعاً بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ : أَعْنِي ، أَوْ أَمْدَحُ ، أَوْ أَذُمُّ ، أَوْ أَرْحَمُ .

قوله : (أعني أو أمدح) قال ابن مالك في « شرح العمدة » : إذا كان النَّعت متعيِّناً ، وقطعت إلى النَّصب ، لم تقدِّر (أعني)، بل (أذكر) وهو حسن . اهـ دماميني .

ش ـ إذا كان الموصوفُ معلوماً بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتباعُ والقطعُ ، مثالُ ذلك في صفة المدح : « الْحَمْدُ للهِ الْحَمِيدُ »؛ أجاز فيه سيبويه الجرَّ على الإتباع ، والنصبَ بتقدير « أَمْدَحُ » ، والرَّفْعُ بتقدير « هو » ، وقال : « سمعنا بعض العرب يقول : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ بالنصب ؛ فسألت عنها يونس فزعم أنَّها عربية » اهـ

ومثاله في صفة الذم ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد : ٤] ، قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع ، وقرأ عاصم بالنَّصْبِ على الذم .

ومثاله في صفة الترحُّمِ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمِسْكِين »، يجوز فيه الخفضُ على الإتباع ، والرفعُ بتقدير هو ، والنصبُ بتقدير أرْحَمُ .

ومثاله في صفة الإيضاح « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِر »، يجوز فيه الخفضُ على الإتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصبُ بتقدير أَعني .

ولا فَرْقَ في جواز القطع بين أَنْ يكون الموصوف معلوماً حقيقةً أَوِ ٱدعاء ؛ فالأَوَّل مشهور ، وقد ذكرنا أَمثلته ، والثاني نصَّ عليه سيبويه في كتابه ؛ فقال : (وقد يجوز أَنْ تقول : « مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرامَ »؛ يعني بالنصب أَو بالرفع، « إذا جعلت المخاطَبَ كَأَنَّه قد عَرَفَهم »، ثم قال : « نزَّلتَهم هذه المنزلة وَإِنْ كان لم يعرفهم ») اهـ

[التوكيد]

ص ـ وَالتَّوْكِيدُ ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ ؛ نَحْو :

*** أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ***

وَنَحْو :

*** أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ ***

[التوكيد]

قوله : (التوكيد) هو بالواو أفصح من التَّأكيد بالهمز ، بمعنى : المؤكِّد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل ، فهو مجاز مرسل ، والدَّاعي إلى ذلك أنَّ الكلام في التَّوابع ، والذي منها إنَّما هو المؤكد ، لا المعنى المصدري . كذا قيل ، وقد يقال : إنَّ هذه العبارة ـ أعني التَّوكيد ـ صارت علماً على المؤكد ، فتأمل .

وَنَحْو :

* لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها * .

وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ ، وَ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ .

ش ـ الثاني من التوابع : التوكيدُ ، ويقال فيه أيضاً : التأكيدُ ـ بالهمزة ـ وإبدالها ألفاً على القياس في نحو : « فأس ، ورأس » .

وهو ضربان : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ .

والكلام الآن في اللفظي ، وهو : « إعادة اللفظ الأوَّل بعَيْنِهِ » سواء كان اسماً ، كقوله :

١٣٤ـ أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[1]

قوله : (وهو : إعادة اللفظ) أي : معاد اللفظ حقيقة مثل : جاء زيد زيد ، أو حكماً مثل : ضربت أنت ؛ فإنَّ ذلك في حكم إعادة اللفظ الأوَّل .

قوله : (أخاك أخاك . . . إلخ) الشَّاهد في (أخاك أخاك) ونصبهما على الإغراء .

و(الهيجاء) : الحرب ، تُمدُّ وتُقصر ، وهي في البيت مقصورة ؛ لأنَّه من (الطَّويل) .

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (١/١٢٩) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشي ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٨)، وفي شذور الذهب (رقم ١٠٦) .

اللغة : « **الهيجا** » بالقصر ههنا ـ الحرب ، ونظيره ـ في قصر هذا اللفظ ـ قول لبيد : [من الرجز]

يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَه

وتمد أيضاً ، ومن ذلك قول الشاعر : [من الطويل]

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

المعنى : يحض على الاعتصام بالأخ ، والتمسك بوداده ؛ لأنه الناصر في وقت الشدة .

الإعراب : « **أخاك** » أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، تقديره : الزم أخاك ، مثلاً ، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « **أخاك** » تأكيد للأول « **إن** » حرف توكيد ونصب « **من** » اسم موصول اسم إن ، مبني على السكون في محل نصب « **لا** » نافية للجنس « **أخا** » اسم لا « **له** » خبر لا ، وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه العجالة فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « **كساع** » جار ومجرور متعلق =

فانتصابُ « أَخاك » الأَوَّل : بإضمار « احْفَظْ » أو « الْزَمْ » أَو نحوهما ، والثاني : تأكيد له .

أَو فِعْلاً كقوله :

١٣٥ـ فَأَيْـنَ إِلَـى أَيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ[١]

قوله : (فأين إلى أين . . . إلخ) هو من (الطَّويل) ، و(الفاء) : للعطف ، و(أين) : للاستفهام ، و(أين) الثانية كذلك ، و(الجار) : متعلِّق بمحذوف ؛ أي : إلى أين تذهب ، والنَّجاء ـ بالمدِّ ـ الإسراع مبتدأ خبره (إلى أين) المتقدم عليه ، وفي قوله : (أتاك أتاك) توكيد الفعل بالفعل ، و(اللاحقون) : فاعل بالأوَّل لا بالثاني ، ويروى (اللاحقوك) بالإضافة إلى كاف الخطاب ، وسقوط النون ، و(احبس) : فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوباً ، ومفعوله محذوف تقديره : نفسك ، وجملة (احبس) الثاني : توكيد للأوَّل ، وإنَّما كان جملة ؛ لأنَّه فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوباً ، فقد علمت من هذا أَنَّ الشاهد إنَّما هو في قوله : أتاكِ أتاكِ ، وأمّا (احبس احبس) فليس محلَّ الشَّاهد ؛ لأنَّه من توكيد الجملة . تأمَّل .

= بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا ، بغير » جاران ومجروران يتعلقان بساع ، وغير مضاف و« سلاح » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله : « **أخاك أخاك** » فإن هذا توكيد لفظي ، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول ، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء ، **وهو** : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، ألا ترى أن المتكلم يغري بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه ، ولا يقطع حبل مودته ، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره ، بسبب أنه كرر الاسم الواحد وذكره مرتين ، فكأن اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل ، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه .

(١) هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وممن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٨٨)، والمؤلف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٢٤٠) .

الإعراب : « **أين** » اسم استفهام ، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق ، مبني على الفتح في محل نصب ، والتقدير : فأين تذهب ؟ كما ذكره المؤلف ، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير : فإلى أين ، لم تكن قد أبعدت ، لكن الوجه الأول أقيس ؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيفٌ « **إلى أين** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النجاة » مبتدأ مؤخر « **ببغلتي** » جار ومجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **أتاك** » أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطبة =

وتقدير البيت : فأين تذهب ، إلى أَين النجاةُ ببغلتي ؟ فحذف الفعل العامل في « أين » الأُوَّلى ، وكرَّرَ الفعل والمفعول في قوله : « أَتَاك أتَاك »، و« اللاحقون » : فاعل بـ« أَتَاك » الأوَّل ، ولا فاعل للثاني ؛ لأَنَّه إِنَّما ذكر للتوكيد ، لا ليُسْنَدَ إلى شيء .

وقيل : إنه فاعل بهما معاً، وذلك لأَنَّهما لمَّا اتحدا لفظاً ومعنىً نُزِّلا منزلةَ الكلمة الواحدة .

وقيل : إِنَّهما تنازَعَا قوله: «اللاحقون»، ولو كان كذلك لزم أَنْ يُضْمَرَ في أَحدهما؛ فكان يقول : أَتَوْكِ أَتَاكِ اللاحقون، على إعمال الثاني، و« أتَاكِ أَتوكِ اللاحقون » ، على إِعمال الأَوَّل .

وقوله : « ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ » تكرير للجملة ؛ لأَنَّ الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به .

أَو حرفاً ، كقوله :

١٣٦- لَا لَا أَبُـوحُ بِحُـبِّ بَثْنَـةَ ؛ إِنَّهَـا أَخَـذَتْ عَلَـيَّ مَـوَاثِقـاً وَعُهُـودَا[1]

قوله : (لا لا أبوح بحب بثنة . . . إلخ) هو من (الكامل) ، والشَّاهد في تكرار (لا) التي لنفي الجنس للتوكيد ، و(باح) بسره ؛ أي : أظهره وأفشاه ، و(بثنة) : بفتح الباء الموحَّدة ، وسكون الثاء المثلثة ، وفتح النون : اسم محبوبة الشَّاعر ، و(المواثق) : جمع موثق ، كموعد ومواعد بمعنى : الميثاق ، و(عهوداً) : جمع عهد عطف تفسير .

= مفعول به « أتاك » تأكيد للسابق « **اللاحقون** » فاعل لأتى الأول « **احبس** » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **احبس** » فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله : « **أتاك أتاك اللاحقون** » وقوله : « **احبس احبس** » فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً ؛ فأما الأولى فإن « **أتاك** » الثانية ذكرت لتأكيد الأولى . ولا فاعل للثانية ، ومن النحاة من زعم أن قوله : « **اللاحقون** » تنازعه كل من العاملين ، وهذا غير صحيح ؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المعمول المذكور ، وأن يضمر في المهمل ضمير المعمول ؛ فكأن يقال على إعمال الأول « **أتاك أتوك اللاحقون** » وعلى إعمال الثاني « **أتوك أتاك اللاحقون** » فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لم يجرِ على سنن التنازع ، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين، وأما الثانية فإن قوله : « **احبس** » الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار ، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره ؛ فهو تأكيد جملة بجملة تأكيداً لفظياً .

(١) هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وإنما الصواب أنه لكثير عزة ، وذكر بثنة فيه =

وليس من تأكيد الاسم قولُه تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[1] [الفجر : ٢١-٢٢]، خلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنَّه جاء في التفسير أنَّ معناه دكّاً بعد دكٍّ ، وأنَّ الدَّكَ كُرِّرَ عليها حتى صارت هباءً منثوراً ، وأنَّ معنى (صفاً صفاً) أنَّه تَنْزِلُ ملائكة كلِّ سماء ، فيصطفون صفّاً بعد صف مُحْدِقِينَ بالجنِّ والإنس .

وعلى هذا فليس الثاني منهما تأكيداً للأوَّل ، بل المراد به التكرير ، كما تقول : عَلَّمتُه الحساب باباً باباً .

قوله : (وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ . . . إلخ) وقيل : إنَّه توكيد ، وعليه أكثر النُّحاة ، وجرى عليه في « الشُّذور » في ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ ، قال الفارسي في « شرح الخلاصة » : إنَّه من التأكيد ؛ لأنَّ الدَّكَّ في القيامة مرَّة واحدة ؛ بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة : ١٤] . اهـ بالمعنى .

قوله : (علمته الحساب باباً باباً) قال الدَّماميني في باب الحال : قال الزَّجاج : انتصب الثَّاني على أنَّه توكيد ، والحال هو الأوَّل ، فكأنه رأى (باباً) الأوَّل بمعنى مرتَّباً ، فجعل الثاني تأكيداً ، ولا يَرِدُ أنَّ الثَّاني غير صالح للسقوط ، فهو مؤسس ؛ لأنَّ له أن يقول : إنَّما

= سهو ، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤) .

اللغة : « **أبوح** » مضارع باح بما في نفسه ، إذا أظهره للناس « **مواثقاً** » جمع موثق ، وفي التنزيل : ﴿ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [يوسف : ٦٦] ، والموثق العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك « **وعهوداً** » جمع عهد ، وهو بمعنى الموثق والميثاق .

الإعراب : « **لا** » حرف نفي « **لا** » حرف مؤكد لسابقه « **أبوح** » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « **بحب** » جار ومجرور متعلق بأبوح ، حب مضاف و« **بثنة** » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « **إنها** » إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن « **أخذت** » أخذ : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة ، والجملة في محل رفع خبر إن « **عليَّ** » جار ومجرور متعلق بأخذت « **مواثقاً** » مفعول به لأخذت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع ، ولكن الشاعر صرفها ضرورة « **وعهوداً** » الواو عاطفة ، عهوداً : معطوف على مواثق .

الشاهد فيه : قوله : « **لا لا** » فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما .

(١) ومن تقرير المؤلف في سبب إعادة اللفظ في هاتين الآيتين الكريمتين وفي تكبير الأذان تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول ، لا شبهه .

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قولُ المؤذن : « الله أَكبر ، الله أَكبر » خلافاً لابن جني ؛ لأَنَّ الثاني لم يُؤتَ به لتأكيد الأَوَّل ، بل لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ ، بخلاف قوله : « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » ؛ فإنَّ الجملة الثانية خبر [ثانٍ] ، جيء به لتأكيد الخبر الأَوَّل .

ص ـ أَوْ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ بِـ« النَّفْس » ، وَ« الْعَيْن » هي عنها مُؤَخَّرَة ، إِنِ اْجْتَمَعَتَا ، وَتُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ ، وَبِـ« كُلّ » لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ ، وَبِـ« كِلاَ » وَ« كِلْتَا » لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ ، وَبِـ« أَجْمَعَ » وَ« جَمْعَاءَ » وَجَمْعِهِما غَيْرَ مَضَافَةٍ .

ش ـ النوعُ الثاني : التوكيدُ المعنويُّ ، وهو بألفاظ محصورة .

منها : « النفس ، والعين » ، وهما لِرَفْعِ المجاز عن الذات ، تقول : « جَاءَ زَيْدٌ » ، فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خبَرِهِ وكتابه ، فإذا قلت : « نَفْسُهُ » ارتفع الاحتمالُ الثاني .

التزم ذكره وإن كان تأكيداً ؛ لأن ذكره أمارة على المعنى الذي قصد بالأوَّل ، وربَّ شيء لا يلزم ابتداء ، ثم يلزم لعارض . اهـ .

ومنه يُؤخَذ الجواب عمن قال : إن الثاني ههنا من التَّوكيد اللفظي بأن يقال : دكاً الأوَّل بمعنى : دكاً متكرراً ، وصفّاً الأول بمعنى : صفوفاً كثيرة ، والثاني منهما تأكيد جُعِلَ أمارة على المقصود بالأوَّل ، فلذا التزم . اهـ يس .

قوله : (ويجمعان على أفعل) احترز به عن جمع الكثرة كنفوس وعيون ، وعن جمع القلة على غير أفعل ، كأعيان جمع عين ، فلا يؤكَّد بشيء منهما . اهـ ش .

قوله : (وهو بألفاظ محصورة) أي : معدودة محدودة .

قوله : (لرفع المجاز عن الذَّات) أي : لرفع احتمال المجاز ؛ أي : التجوُّز عن الذَّات ؛ أي : عن اسم الذَّات ؛ بدليل قوله بعد : (ارتفع الاحتمال) ، ويفهم من كلامه أَنَّ احتمال التجوز يرتفع ، وهو ظاهر كلامهم ، وذهب جمع منهم ابن عصفور إلى أنَّ الاحتمال لم يرتفع ، إنما ضَعُف ، وهو وجيه جداً .

واعلم : أنَّ المجاز المرفوع يحتمل أنَّه التَّجوُّز بحذف مضاف ، ويحتمل أنَّه المجاز في استعمال اللفظ في غير ما وُضِع له ، ويحتمل أنَّه المجاز العقلي : وهو النِّسبة إلى غير ما هو له ، فتعيين بعض هذه الاحتمالات غيرُ صحيح . اهـ من خط ش .

ولا بُدَّ من اتصالهما بضمير عائدٍ على ذلك المؤكَّدِ .

ولك أَنْ تؤَكِّدَ بكلٍّ منهما وَحْدَهُ، وأَنْ تجمع بينهما بشرط أَنْ تبدأ بالنفس ، تقول : « جاء زيد نفسه »، أو : « جاء زيدٌ عينه »، أو : « جاء زيد نفسُهُ عينُهُ »؛ ويمتنع : « جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ».

ويجب إِفراد النفس والعين مع المفرد ، وجمعُهُما على وزن أَفْعُلٍ مع التثنية والجمع ، تقول : « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا » ، وَ« الزَّيْدُون أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ »، و« الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ » .

ومنها : « كلٌّ » وهي لرفع احتمال إِرادة الخُصُوصِ بألفاظ العُمُوم ؛ تقول : « جَاءَ الْقَوْمُ » فيحتمل مجيء جميعهم ، ويحتمل مجيء بعضهم ، وأَنَّك عَبَّرْتَ بـ« كلٍّ »[1] عن البعض ؛ فإِذا قلت : « كلهم » رفَعْتَ هذا الاحتمال .

وَإِنَّما يؤكد بها بشروط :

أَحدها : أَنْ يكون المؤكد بها غير مثنى ، وهو المفرد والجمع .

الثاني : أَنْ يكون متجزئاً بذاته ، أَو بعامله ؛ فالأَوَّل كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر : ٣٠]، والثاني كقوله : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ »؛ فَإِنَّ العبد يتجزأ باعتبار

قال الشيخ يس : والأظهر في تعليل عدم رفع الاحتمال أنَّه مع التَّأكيد بالنَّفس والعين ، يجوز حمل السَّامع المتكلِّم على السَّهو أو الغلط ، ولهذا صرَّح السَّيد كالسعد بأنَّ النسيان والغلط إنما يرتفعان بالتَّأكيد اللفظي . اهـ

قوله : (ولا بُدَّ من اتِّصالهما بضمير) اعترِضَ بأنَّه يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجيب بأنَّ إضافة النفس والعين إلى الضَّمير من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ ، تأمَّل ، ولا بدَّ من ذكر الضَّمير ، ولا يكتفى بنيته ، كما أفاده يس .

قوله : (أن تبدأ بالنَّفس) محلُّ التأكيد بها كالعين ، إنَّما هو عند استعمالها بمعنى ذات الشيء ، فإن استعملا بمعنىً آخر كاستعمال النَّفس بمعنى الدَّم ، نحو : أرقت زيداً نفسه ، واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو : طرفت زيداً عينه ، لم يكن تأكيداً ، بل بدلاً . اهـ

---

(١) سيأتي عند المصنف عند الكلام على أقسام البدل أن لفظ « كل » ولفظ « بعض » لا تدخل عليها (أل) .

الشِّرَاء ، وَإِنْ لم يتجزَّأ باعتبار ذاته ، ولا يجوز « جَاءَ زَيْدٌ كله »؛ لِأَنَّه لا يتجزَّأ ، لا بذاته ولا بعامله .

الثالث : أَنْ يتَّصل بها ضميرٌ عائدٌ على المؤكَّدِ ؛ فليس من التأكيد قراءةُ بعضهم : ﴿إنا كُلاًّ فيها﴾ [غافر : ٤٨]، خلافاً للزمخشري والفرّاء .

ومنها : « كِلاَ ، وَكِلْتَا »، وهما بمنزلة « كل » في المعنى ، تقول : « جَاءَ الزَّيْدانِ » فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر ، ويحتمل مجيء أحدهما ، وأَنَّ المراد أَحدُ الزيدين ، كما قالوا في قوله تعالى : ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[1] [الزخرف : ٣١] : إِنَّ معناه : على رجل من إحدى القريتين ؛ فإذا قيل : « كلاهما » اندفع هذا الاحتمالُ .

وَإِنَّما يؤُكَّدُ بهما بشروط :

أَحدها : أَنْ يكون المؤكَّدُ بهما دالاًّ على اثنين .

الثاني : أَنْ يَصْلُحَ حُلُولُ الواحِدِ مَحَلَّهما ؛ فلا يجوز ـ على المذهب الصحيح ـ أَنْ يقال : « ٱخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كلاهما » ؛ لأَنَّه لا يحتمل أَنْ يكون المراد: « ٱخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ » فلا حاجة للتأكيد .

الثالث : أَنْ يكون ما أَسْنَدْتَهُ إليهما غَيْرَ مختلف المعنى ، فلا يجوز: « مَاتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عمرو كلاهما » .

الرابع : أَنْ يَتَّصِلَ بهما ضمير عائد على المؤكد بهما .

قوله : (**فليس من التَّأكيد قراءة بعضهم. . . إلخ**) هي شاذة، قال في « المغني » : والصَّواب أنَّها بدل ، وإبدال الظَّاهر من ضمير الحاضر بدل كل ، جائز إذا كان مفيداً للإحاطة نحو : قمتم ثلاثتكم ، وبدل الكلِّ لا يحتاج إلى ضمير ، ويجوز في (كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: جاءني كل القوم ، فيجوز مجيئها بدلاً ، بخلاف جاءني كلُّهم ، فلا يجوز إلا في الضَّرورة ، هذا أحسن ما قيل في هذه القراءة ، وخرَّجها ابن مالك على أَنَّ (كلاًّ) حال ، وفيه ضعفٌ ؛ لأن تنكير كلٍّ بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنىً ، وهو نادر كقول بعضهم : مررت بهم كلاًّ ، أي : جميعاً ، وتقديم الحال على عاملها الظَّرفي . اهـ

---

(١) ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في قوله تعالى : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن : ٢٢] .

ومنها : « أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ » وَجَمْعُهُمَا ، وَهُوَ « أَجْمَعُونَ ، وَجُمَعُ »[1] ، وَإِنَّما يؤكد بها غالباً بعد « كل »، فلهذا اسْتَغْنَت عن أَنْ تَتَّصِل بضمير يعود على المؤكد ، تقول : « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَعَ » ، وَ« الأَمَةَ كُلَّهَا جَمْعَاء » ، وَ« العَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِين » ، وَ« الإِمَاءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ » ، قال الله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر : ٣٠] .

ويجوز التأكيدُ بهما وَإِنْ لم يتقدم « كل » ، قال الله تعالى : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص : ٨٢] ، ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٤٣]، وفي الحديث : « وإذا صَلَّى جالساً فَصَلُّوا جلوساً أَجْمَعُونَ »؛ يروى بالرفع تأكيداً للضمير ، وبالنصب على الحال، وهو ضعيف ؛ لاستلزامه تنكيرَها ، وهي معرفة بنية الإضافة .

وقد فُهِمَ من قولي: « أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءَ ، وَجمعهما » أَنَّهُما لا يُثَنَّيَانِ ، فلا يقال : أَجْمَعَانِ ، وَلاَ جَمْعَاوَانِ ، هذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ؛ لِأَنَّ ذلك لم يسمع .

ص ـ وَهِيَ بِخِلاَفِ النُّعُوتِ : فلاَ يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ ، وَلاَ أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً . وَنَدَرَ :

*** يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ ***

ش ـ ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت :

إحداهما : أَنَّ النعوت إذا تكررت كنت فيها مُخَيَّراً بين المجيء بالعطف وتركه :

فالأَوَّل : كقوله تعالى : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ [الأعلى : ١ ـ ٤] .

قوله : (**ويجوز التأكيد بها . . . إلخ**) محترز قوله : يؤكَّد بها غالباً بعد كل . . . إلخ .

قوله : (**وهي معرَّفة بنية الإضافة**) أي : إلى الأصل ؛ إذ الأصل في نحو : (رأيت النِّساء جُمَع) : جميعهن ، فحذف الضَّمير ؛ للعلم به .

---

(١) وجمعاوات أيضاً .

وقول الشاعر :

١٣٧- إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ(١)

والثاني : كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾ [القلم : ١٠ـ١٢] .

قوله : (إلى الملك . . . إلخ) هو من (المتقارب) ، و(القَرم) : بفتح القاف هو السيد ، مستعار من قرم الإبل ، وهو الفحل المكرم الذي أُعدَّ للضراب فقط . و(ليث الكتيبة) ؛ أي : أسد الكتيبة بالمثناة الفوقية ، وهي الطَّائفة من الجيش ، وجمعها كتائب كما في « المصباح » كغيره ، و(المزدَحَم) : بفتح الدَّال والحاء المهملتين ؛ أي : الازدحام .

قوله : (﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ ﴾ . . . إلخ) (الحلاّف) : كثير الحلف ، و(المهين) : الحقير ، (همَّاز) ؛ أي : كثير الغيبة ، وقوله : (مشاء بنميم) ؛ أي : كثير النميمة ، وهي نقل الكلام على وجه الإفساد . (مناع للخير) ؛ أي : بخيل بالمال عن الحقوق ، (معتدٍ) ؛ أي : ظالم ، (أثيم) ؛ أي : آثم ، وقوله تعالى : (عتل) أي : غليظ جاف ، (بعد ذلك زنيم) أي : دعي في قريش ، وهو الوليد بن المغيرة ، ادَّعاه أبوه بعد ثماني عشرة سنة ، قال ابن عبَّاس :

---

(١) هذا بيت مشهور ، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [البقرة : ٤] ، ولم ينسبه ، ولا نسبه العلامة السيد في الحاشية ، ولا نسبه شراح شواهده .

اللغة : « **القَرْم** » ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ هو في الأصل الجمل المكرم الذي أعد للضراب ، ثم أطلق على الرجل العظيم « **ليث الكتيبة** » أي : الشجاع الفاتك ، وأصل الليث : الأسد ، وأصل الكتيبة : الفرقة من الجيش « **المزدحم** » أصله مكان الازدحام ، وأراد به هنا موطن الحرب .

الإعراب : « **إلى الملك** » جار ومجرور متعلق بأهدى ، مثلاً « **القرم** » صفة للملك « **وابن** » معطوف على القرم ، وابن مضاف و« **الهمام** » مضاف إليه « **وليث** » معطوف على القرم أيضاً ، وليث مضاف و« **الكتيبة** » مضاف إليه « **في المزدحم** » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة .

الشاهد فيه : عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً ، ومثله قول ابن زيَّابة :

يَـا لَهْـفَ زَيَّـابَـةَ لِلْحَـارِثِ الصَّـا بِـحِ فَـالْغَـانِـمِ فَـالآيِـبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب ، وذلك بسبب أن نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة ؛ إذ المراد أنه يصبح القوم بالحروب فيغنم أموالهم فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً .

الثانية : أَنَّ النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة .

وذكرت أَنَّ أَلفاظ التوكيد مُخَالفةٌ للنعوت في الأَمرين جميعاً ، وذلك أَنَّها لا تَتَعَاطَفُ إذا اجتمعت، لا يقال: « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ »، ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ »، وعلَّةُ ذلك أَنَّها بمعنىً وَاحِدٍ ، والشيء لا يُعْطَفُ على نفسه ، بخلاف النعوت، فَإِنَّ معانيها مختلفة .

وكذلك لا يجوز في أَلفاظ التأكيد أَنْ تتبع نكرة ، لا يقال : « جَاءَنِي رجل نَفْسُهُ »؛ لِأَنَّ أَلفاظ التوكيد مَعَارِفُ ؛ فلا تجري على النكرات .

وشَذَّ قول الشاعر :

١٣٨ـ لَكِنَّـهُ شَـاقَـهُ أَنْ قِيـلَ ذَا رَجَـبٌ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[1]

لا نعلم أَنَّ الله وصف أحداً بما وصفه به من العيوب ، فألحق به عاراً لا يفارقه أبداً . ذكره الجلال في « تفسيره » .

قوله : (لكنه شاقه أن قيل . . . إلخ) هو من (البسيط) ، (الشَّوق) : ميل النفس إلى الشيء ، ولكن : للاستدراك ، والهاء : اسمها ، وجملة شاقه : خبرها ، وأن قيل : بفتح الهمزة مصدرية ؛ أي : قولهم ، فهو فاعل شاقه ، وذا : مبتدأ ، خبره رجب ، و(يا) الداخلة على (ليت) : للتنبيه أو للنداء ، والمنادى : محذوف ، التقدير : يا قوم ليت . والشَّاهد في قوله : حول ؛ حيث أكَّده بلفظ (كل) مع أنَّه نكرة ، وهذا مذهب الكوفيين ، وجعله البصريون شاذاً ، وكثير منهم ينشد البيت (عدَّة شهر) ، وصوابه : حَوْل ، أفاده العيني ، فما في نسخ « الشرح » غير صواب .

---

(١) هذا بيت من البسيط وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من كلمة أولها قوله :

يَـا لَلـرِّجَـالِ لِيَـوْمِ الأَرْبَعَـاءِ أَمَـا ... يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا ؟

إِذْ لاَ يَـزَالُ غَـزَالٌ فِيـهِ يَفْتِنُنِـي ... يَأْوِي إِلـى مَسْجِدِ الأَحْـزَابِ مُنْتَقِبَـا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد « **يا ليت عدة حول كله رجباً** » على نصب الجزأين (المبتدأ والخبر) جميعاً بليت ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، ويقال : هم بنو تميم ، ولكن النحاة غيروه حين لم يعثروا على بقية الكلمة .

اللغة : « **شاقه** » أعجبه ، أو أثار شوقه ، ويروى « **ساقه** » من السوق .

الإعراب : « **لكنه** » لكن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسمه « **شاقه** » شاق : فعل ماض ، والضمير =

. . . .

. . . .

* * *

= الذي للغائب مفعول به « **أن** » حرف مصدري ونصب « **قيل** » فعل ماض مبني للمجهول « **ذا رجب** » مبتدأ وخبر ، والجملة مقول القول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن « **يا** » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف « **ليت** » حرف تمن ونصب « **عدة** » اسم ليت ، وعدة مضاف و« **حول** » مضاف إليه « **كله** » كل : توكيد لحول ، وكل مضاف والهاء مضاف إليه « **رجب** » خبر ليت ، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونظيره في نصب الجزأين بليت قول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

الشاهد فيه هنا : قوله : « **حول كله** » حيث أكد النكرة وهي قوله : « **حول** » بكل ، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا ، لكن المؤلف قد اختار في أوضحه ـ تبعاً لابن مالك ـ صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، وقال : « **إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة** » ، وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة .

ومنه قول العرجي : [من السريع]

نَلبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ لاَ نَلتَقِي إلاَّ عَلَى مَنهَجِ

[عطف البيان]

ص ـ وَعَطْفُ الْبَيَانِ[1] ، وَهُوَ : اسم تَابِعٌ ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ ، جَامِدٌ ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ .

ش ـ هذا البابُ الثالث من أبواب التوابع .

والعطف في اللُّغة : الرُّجُوعُ إلى الشيء بعد الانصراف عنه .

وفي الاصطلاح ضربان : « عَطْفُ نَسَقٍ » وسيأتي ، و« عَطْفُ بَيَانٍ » والكلامُ الآنَ فيه .

وقولي : « تابع » جنس يشمل التوابع الخمسة .

وقولي : « موضح ، أَو مخصص » مخرج للتأكيد ، كـ« جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ »، ولعطف النسق ، كـ« جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو »، وللبدل كقولك : « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ » .

[عطف البيان]

قوله : (وعطف) هو بفتح العين مصدر بمعنى : اسم المفعول ، أو أنَّه صار حقيقة عرفية في التَّابع المخصوص ، فلا تأويل .

قوله : (موضح) أي : غالباً ، وإلا فقد يكون للمدح كما جعل الزَّمخشري البيت الحرام في قوله تعالى : ﴿ ۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة : ٩٧] بياناً للكعبة على جهة المدح .

قوله : (جامد) قال في « التسهيل » : أو بمنزلته ؛ أي : بأن كان صفة ، فصار عَلَماً بالغلبة كالصعق ، وبذلك أجاب في « المغني » عن الزمخشري حيث قال : إنَّ ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس : ٢ـ٣] عطف بيان ، مع أنهما غير جامدين ، وحاصل الجواب أنهما أُجرِيا مجرى الجوامد ؛ إذ يستعملان غير جاريين على موصوف ، وتجري عليها الصفة نحو : إله واحد وملك عظيم .

قوله : (وللبدل) لا يقال يشكل على خروج البدل أَنَّ كل ما جاز فيه عطف البيان ، جاز فيه البدل إلا ما استثني ، وذلك يدلُّ على أَنَّ المقصود فيهما واحد ، أجيب : بأنَّ جواز

---

(١) سميت بذلك ، لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على نفسه ، بخلاف غيره من التوابع ، والكوفيون يسمونه : الترجمة ، ولم يحتج إلى حرف عطف ؛ لأنه عين الأول ، والصحيح أن عامله عامل متبوعة . الكواكب الدرية : ١٠١ .

وقولي : « جامد » مخرج للنعت ؛ فَإِنَّه وَإِنْ كان موضِّحاً في نحو : « جاء زيد التاجر »، ومخصصاً في نحو : « جاءَني رَجُلٌ تَاجِرٌ » لكنه مشتق .

وقولي : « غير مُؤَوَّلٍ » مُخْرِج لما وقع من النعوت جامداً، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » و« بِقَاعٍ عَرْفَجٍ » فَإِنَّه في تأويل المشتق ، أَلاَ ترى أَنَّ المعنى : مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه ، وبقاع خَشِنٍ .

ص ـ **فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ** .

ش ـ أَعني بهذا أَنَّ عَطْفَ البيانِ ـ لكونه يفيد فائدةَ النعتِ ، من إيضاح متبوعه ، وتخصيصه ـ يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد ، وفروعهن ، ما يلزم النعت .

ص ـ كَـ : « **أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ** » ، و« **هَـٰذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ** » .

الأمرين على مقصدين . اهـ يس ، وبه يندفع اعتراض الدَّلجموني .

قوله : (**وبقاع . . . إلخ**) هو المستوي من الأرض ، زاد بعض اللغويين الذي لا ينبت ، وجمعه : أقواع وقيعان كما في « المصباح » ، و(**العرفج**) : بالجيم هو الخشن ، كما سيذكره الشَّارح .

قوله : (**فيوافق متبوعه**) مفرَّع على ما قبله .

قوله : (**كأقسم بالله . . . إلخ**) هو بيت من (مشطور الرجز) قاله أعرابي ، لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش ؛ لأنَّه لم يدرك أمير المؤمنين عمر الذي هو المراد بالبيت ، وبعده :

. . . . ما مسَّها من نقبٍ ولا دبرْ[١]

وأصل قوله ذلك : أنَّه استحمل الإمام عمر ، وقال : إن ناقتي قد نقبت ، فقال له : كذبت، ولم يحمله ، والنَّقَب : مصدر نَقِب البعير بكسر القاف بمعنى : رَقَّ خفه ، والدَّبَر بفتحتين أيضاً : مصدر دَبِرَ بكسر الموحَّدة إذا حصلت له جراحة في ظهره ونحوه .

---

(١) البيت من مشطور الرجز ، وهو لأعرابي في لسان العرب ، وتاج العروس ، والنهاية لابن الأثير ، مادة (نقب ، فجر) .

ش ـ أَشرت بالمثالين إلى مَا تَضَمَّنَهُ الحدُّ ، من وقوعه مُوَضِّحاً للمعارف ومُخَصِّصاً للنكرات ، والمرادُ بـ« أبو حفص » عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه .

ولك في نحو : « خاتم حديد » ثلاثة أوجه :

١ـ الجرُّ بالإِضافة على معنى مِنْ .

٢ـ والنصب على التمييز، وقيل : على الحال .

٣ـ والإتباع ؛ فمن خَرَّجَ النصب على التمييز قال : إنَّ التابع عطفُ بيانٍ ، ومَنْ خرجه على الحال قال : إنَّه صفة ، والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّه جامدٌ جموداً مَحْضاً ؛ فلا يحسن كونُه حالاً ولا صفة .

ومنع كثير من النحويين كونَ عطف البيان نكرةً تابعاً للنكرة ، والصحيحُ الجوازُ .

وقد خُرِّجَ على ذلك قوله تعالى : ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم : ١٦] .

وقال الفارسيُّ في قوله تعالى : ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة : ٩٥] : يجوز في (طعام) أَنْ يكون بياناً ، وأَنْ يكون بدلاً .

ص ـ وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ ، إنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلاَلُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ .

كقوله : (أَنَا ٱبْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) .

وقوله : (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً) .

ش ـ كلُّ اسمٍ صَحَّ الحكم عليه بِأَنَّه عطفُ بيانٍ مفيدٌ للإيضاح أَو للتخصيص صحَّ أَنْ يحكم عليه بِأَنَّه بدلُ كلٍّ من كل ، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده ؛ لكونه على نية تكرار العامل .

واستثنى بعضُهم من ذلكَ مسألةً ، وبعضُهم مسألتين ، وبعضُهم أَكثر من ذلك[١] ، ويجمعُ الجميعَ قولي : « إنْ لم يمتنع إحلالُه محلَّ الأَوَّل »، وقد ذكرت لذلك مثالين :

قوله : **(والأوّل أولى)** أي : الأوّل من وجهي النصب هو النصب على التمييز .

---

(١) قال بعضهم : والحق جواز إعرابه بدلاً حتى على رأي الجمهور ؛ لأنهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها .

أَحدهما قولُ الشاعر :

١٣٩ـ أَنَـا ٱبْـنُ التَّـارِكِ الْبَكْـرِيِّ بِشْـرٍ عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ تَـرْقُبُـهُ وُقُـوعـا[1]

قوله : (أنا ابن . . . إلخ) هو من (الوافر)، وقوله : (عليه الطَّير) : ثاني مفعولي التَّارك إن جعل بمعنى المصيِّر ، وإلا فهو حال ، وقوله : (ترقبه) حال من الطَّير إن كان فاعلاً ؛ لقوله : (عليه)، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضَّمير المستكن في عليه ، و(وقوعاً) : جمع واقع حال من فاعل ترقبه ؛ أي : واقعة حوله مترقبة لإزهاق روحه ؛ لأنَّ الإنسان ما دام فيه رَمَقٌ فإنَّ الطَّير لا تقربه . اهـ من خط ش ، ويجوز جعل وقوعاً مفعولاً لأجله ؛ أي : ترقبه لأجل الوقوع ، وقائل هذا البيت هو المرار الأسدي ، وأراد ببشر : بشر بن عمرو ، وكان قد جرح ، ولم يَعلَم جارحه ، فمراده : الإخبار بأنَّ أباه هو الذي كان قد جرحه .

فالمعنى : أنا الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطُّيور أن تقع عليه إذا مات ؛ لأنَّ الطَّير لا تتناوله ما دام به رمق .

---

(١) هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر ، الفقعسي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٨٩) .

اللغة : « **التارك** » يجوز أن يكون من (ترك) بمعنى صيره ، وعليه يحتاج إلى مفعولين ، ويجوز أن يكون من (ترك) بمعنى خلى وفارق ، فيحتاج إلى مفعول واحد « **البكري** » المنسوب إلى بكر بن وائل « **بشر** » هو بشر بن عمرو بن مرثد « **ترقبه** » تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله ، ويروى « **تركبه** » .

الإعراب : « **أنا** » مبتدأ « **ابن** » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و« **التارك** » مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و« **البكري** » مضاف إليه « **بشر** » عطف بيان على البكري « **عليه** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « **الطير** » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى ، وفي محل نصب مفعول ثان للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ، ومفعوله الأول هو قوله : البكري ؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « **ترقبه** » ترقب : فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، وهو فاعله ، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله ، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره « **وقوعاً** » حال من الضمير المستتر في ترقبه .

الشاهد فيه : قوله : « **التارك البكري بشر** » فإن قوله : « **بشر** » عطف بيان على قوله : « **البكري** » ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه ، فتقول : « **التارك بشر** » ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل ـ وهو =

والثاني : قولُ الآخر :

١٤٠ـ أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبا[1]

قوله : (أيا أخوينا . . . إلخ) قاله طالب بن أبي طالب من قصيدة من (الطَّويل) يمدح بها رسول الله ﷺ ، ويبكي أصحاب القليب من قريش ، ومنها :

فمـا إن جنينـا مـنْ قـريشٍ عظيمـةً سوى أَنْ حمينَا خيرَ مَنْ وَطئَ التُّربا

وقوله : (أعيذكما بالله) يروى بدله :

* سألتكما بالله لا تُحدثا حرباً *

وقوله : (أن تحدثا) أي : من أَن تحدثا ، وأن : مصدرية ، و(حرباً) : مفعول تُحدثا ، أي : أعيذكما بالله من إحداثكما الحرب .

= التارك ـ إلى اسم خال منها ـ وهو بشر ـ وذلك في الصحيح عند جمهرة النحاة لا يجوز ، كما عرفت في باب الإضافة .

وقد عرفت السر في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلال البدل في محل المبدل منه ،وأن السر هو جعلهم العامل في البدل مقدر مماثل للعامل في المبدل منه .

(١) هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه ويبكي فيها على من قتل يوم بدر من قريش ، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (٢/ ١٣ طبع بولاق ، ٢/ ٢٩٦ بتحقيقنا) ، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠) .

الإعراب : « **أيا** » حرف نداء « **أخوينا** » أخوي : منادى ، منصوب بالياء ؛ لأنه مثنى ، وأخوي مضاف والضمير مضاف إليه « **عبد** » عطف بيان ، وعبد مضاف و« **شمس** » مضاف إليه « **ونوفلاً** » معطوف بالواو على عبد شمس « **أعيذكما** » أعيذ : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به « **بالله** » جار ومجرور متعلق بأعيذ « **أن** » مصدرية « **تحدثا** » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الإثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أعيذكما بالله من إحداث حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيذ .

الشاهد فيه : قوله : « **أيا أخوينا عبد شمس ونوفلاً** » فإن قوله : « **عبد شمس** » عطف بيان على قوله : « **أخوينا** » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً ؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل ؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة=

وبيانُ ذلك في الأوّل أَنَّ قوله: « بِشْرٍ » عطفُ بيانٍ على « البكري » ، ولا يجوز أَنْ يكون بَدَلاً منه ؛ لِأَنَّ البدل في نية إحلاله مَحَلَّ الأَوّلِ ، ولا يجوز أَنْ يقال : أَنَا ابنُ التاركِ بشرٍ ؛ لِأَنَّه لا يضاف ما فيه الأَلفُ واللَّامُ نحو: (التارك) إلاَّ لما فيه الألف واللّام ، نحو: « البكري »، ولا يقال : الضاربُ زَيْدٍ ، كما تقدم شَرْحُهُ في باب الإضافة .

وبَيَانُ ذلك في البيت الثاني أَنَّ قوله : « عبد شمس ونوفلاً » عطفُ بيانٍ على قوله : « أَخَوَيْنَا »، ولا يجوز أَنْ يكون بدلاً ؛ لِأَنَّه حينئذٍ في تقدير إحلاله محلَّ الأَوّلِ ؛ فَكَأَنَّك قلت : « أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفلاً »، وذلك لا يجوز ؛ لأَنَّ المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الأَلف واللَّام ، وجب أَنْ يُعْطَى ما يستحقه لو كان منادى ، و« نوفلاً » لو كان منادى قيل فيه: « يا نَوْفَلُ » بالضم ، لا « يَا نَوْفَلاً » بالنصب ؛ فلذلك كان يجب أَنْ يقال[1] هنا : « أَيَا أَخَوَيْنا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلُ » .

. . . .

نداء مستقل ؛ لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء كما أوضحناه لك فيما سبق ، وهذا يستدعي أن يكون قوله : « **نوفلاً** » مبنياً على الضم ؛ لكونه علماً مفرداً ، لكن الرواية وردت بنصبه ، فدلت على أنه لا يكون قوله : « **عبد شمس** » حينئذ بدلاً ؛ أي : أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً ، والعلم المفرد يجب بناؤه على الضم إذا وقع منادى ، ولو قال : ونوفلُ بالضم لجاز ، فافهم ذلك .

(١) أي : ليصح كونه بدلاً ، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد (رقم ١٤٠) ، ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربية ، لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً ، فافهم ذلك .
وعند جماعة من المحققين في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلاله محل المبدل منه نظر :
أما أولاً : فلأنهم يقررون أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، والبدل من الثواني ، بدليل أنه تابع ، فكيف لم يغتفروا فيه ما لا يغتفر في متبوعه الذي هو من الأوائل ؟ .
وأما ثانياً : فلأن جماعة من النحاة قد أجازوا في نحو قولك : « نعم الرجل زيد » أن يكون زيد بدلاً من الرجل ، مع أنه لا يصح إحلاله محله ؛ لأن فاعل نعم لا يكون إلا مقترناً بأل ، كما أجاز بعض النحاة في قولك : « إنك أنت الكريم » أن يكون « أنت » توكيداً ، وأن يكون بدلاً، مع أنه لا يصح إحلاله محل الكاف ، فإنه لا يجوز لك أن تقول : « إن أنت الكريم » .

[عطف النسق]

ص ـ وَعَطْفُ النَّسَقِ بـ« الْوَاوِ »

ش ـ الرابع من التوابع : عطف النسق .

وقد مضى تفسيرُ العطف ؛ فَأَمَّا النَّسَقُ : فهو التابع ، ولم أَحُدَّه بحدٍّ لوضوحه ، على أَنِّي فَسَّرْتُهُ بقولي : « بالواو . . . إلخ » فَإِنَّ معناه أَنَّ عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأَخواتهما ، وتعرضْتُ بعد ذكري كلَّ حرفٍ بتفسير معناه .

ص ـ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ .

ش ـ قال السيرافي : « أَجمع النَّحويون واللُّغويون من البصريين والكوفيين على أَنَّ الواو للجمع من غير ترتيب » انتهى .

[عطف النسق]

قوله : (النسق) بمعنى اسم المفعول ، ويجوز أن يكون هذا المركب الإضافي اسماً اصطلاحياً للتابع المخصوص ، فلا يحتاج للتأويل .

قوله : (ولم أحدَّه بحد ؛ لوضوحه) فيه إشارة إلى أنَّه يجوز حَدُّه ، لكنه تركه لوضوحه ، وبه يُعلَم سقوط قول أبي حيان : إنَّه لا يحتاج إلى حدٍّ ، ومَنْ حدَّه ـ كابن مالك ـ بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصبْ ، ووجه سقوطه : أنَّ عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوِّغ الاعتراض بذكره(١) . انظر يس .

قوله : (واعترضت) أي : تعرَّضت ، كما في بعض النُّسخ .

قوله : (لمطلق الجمع) قال في « المغني » : وقول بعضهم : إنَّها للجمع المطلق غير سديد ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنَّما هي للجمع بلا قيد . اهـ، والحقُّ أَنَّ مؤدَّى العبارتين واحد ؛ لأنَّ المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد ، بل لبيان الإطلاق كما يقال : الماهية من حيث هي ، والماهية لا بشرط ، وإلا لم يصدق ترتيبٌ ولامعيةٌ ، وسبب التَّوهُّم

---

(١) في العبارة اضطراب وغموض، وفي الأصل قوله : قال أبو حيان : (لا يحتاج عطف النسق إلى حد ؛ لأنه تابع بأدوات محصورة)، ولا يخفى سقوطه [أي سقوط قول أبي حيان]، لأن عدم الاحتياج بتسليمه ، لا يسوغ الاعتراض بذكره . انظر ش يس ٢/ ٢٣٣ .

وأقول : إذا قيل : « جَاءَ زَيد وعمرٌو » فمعناه أَنَّهُمَا اشتركا في المجيء ، ثم يحتمل الكلامُ ثلاثةَ مَعَانٍ :

أحدها : أَنْ يكونا جاءا معاً .

والثاني : أَنْ يكون مجيئهما على الترتيب[١] .

والثالث : أَنْ يكون على عكس الترتيب .

فَإِنْ فُهِمَ أَحَدُ الأُمورِ بخصوصه فمن دليلٍ آخَرَ ، كما فُهِمَت المعية في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ ﴾ [البقرة : ١٢٧] ، وكما فُهِمَ الترتيب في نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا ﴾ [الزلزلة : ١ ـ ٣]، وكما فُهِمَ عَكْسُ الترتيب في نحو قوله تعالى إخباراً عن مُنْكِرِي البعث : ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [المؤمنون : ٣٧] ، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذي ذكرناه قولُ أَكْثَرِ أَهل العلمِ والنُّحاة وغيرهم ، وليس بإجماع كما قال السيرافي ، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أَنَّ الواو للترتيب ، وأَنَّه أجاب عن هذه الآية بِأَنَّ المراد: « يموت كبارنا وتُوْلَدُ صغارنا فنحيا » ، وهو بعيد .

ومن أَوْضَح مَا يُرَدُّ عليهم قولُ العرب : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وامتناعهم من أَنْ يعطفوا في ذلك بـ« الفاء » أَو بـ« ثُمَّ » ؛ لكونهما للترتيب ؛ فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها ، كما امتنع معهما .

ص ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ .

ش ـ إذا قيل : « جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو » فمعناه أَنْ مجيء عمرو وَقَعَ بعد مجيء زيد بغير مُهْلَةٍ ؛

الفرق بين الماء المطلق ، ومطلق الماء ، مع الغفلة عن أنَّ ذاك اصطلاح شرعي في بعض أنواع المياه ، وما نحن فيه اصطلاح لغوي .

قوله : (من غير مهلة) بضمِّ الميم بوزن غرفة كما في « المصباح » ، وبعضهم جوَّز فتح الميم .

---

(١) المراد ترتيب مجيئهما على ترتيب ذكرهما في الكلام ، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال .

فهي مفيدةٌ لثلاثة أُمور : التشريك في الحكم، ولم أُنبِّه عليه لوضوحه، والترتيب، والتعقيب.

وتعقيبُ كل شيء بحسبه ؛ فإذا قلت : « دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فَبَغْدَادَ » وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيبٌ في مثل هذا عادةً ؛ فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ، ولم يَجُزِ الكلام .

وللفاء معنىً آخر ، وهو التَّسَبُّبُ ، وذلك غالبٌ في عطف الجمل ، نحو قولك : « سَهَا فَسَجَدَ »، و« زَنَى فَرُجِمَ »، و« سَرَقَ فَقُطِعَ » وقوله تعالى : ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة : ٣٧]، ولدلالتها على ذلك اسْتُعِيرَتْ للرَّبْطِ في جواب الشرط، نحو: « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ »، ولهذا إذا قيل: « من دخل داري فَلَهُ درهم » أَفاد استحقاقه الدرهم بالدخول ، ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحْتَمَلَ الإقرارَ بالدرهم له .

وقد تخلُو الفاء العاطفة للجُمَل عن هذا المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى : ٢ـ٥] .

قوله : (وتعقيب كلِّ شيء بحسبه) كذا في « المغني » ، قال الدَّماميني : يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أنَّ المعتبر ما يعدُّ في العادة مرتباً من غير مهلة ، فقد يطول الزَّمان ، والعادة تقضي في مثله بعدم المهلة ، وقد يقصر ، والعادة تقضي بالعكس ، فإنَّ الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر ، فتستعمل الفاء ، وقد يستبعد الزَّمان القريب بالنِّسبة إلى طول أمرٍ يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه ، فلا تستعمل الفاء ، قلت : والذي يظهر من كلام الجماعة أَنَّ استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأوّل ، سواء قَصُرَ في العرف أم لا ، إنَّما هو بطريق المجاز ، وكلام المصنِّف أَنَّ استعمالها فيما يعدُّ بحسب العادة تعقيباً وإن طال الزَّمن استعمال حقيقي ، فتأمَّل . اهـ كلام الدَّماميني .

قوله : (﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾) أي : سوَّى مخلوقه بأن جعله متناسب الأجزاء غير متفاوت .

قوله : (﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾) أي : أنبت العشب ، فجعله بعد الخضرة (غثاء) ؛ أي : جافاً هشيماً ، وقوله : (أحوى) إن فُسِّر بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء ، وإن فُسر بالأسود من شدَّة الخضرة بكثرة الرَّي فهو حال من المرعى ، وأُخِّر لتناسب الفواصل ، وقد اقتصر الجلال على المعنى الأوَّل .

ص ـ وَ« ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي .

ش ـ إِذا قيل : « جاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو » فمعناه أَنَّ مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمُهْلَةٍ ؛ فهي مفيدة أَيضاً لثلاثة أُمور : التشريك في الحكم ، ولم أُنَبِّه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والتراخي .

فَأَمَّا قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [الأعراف : ١١] ، فقيل : التقدير : خلقنا أَباكم ثم صورنا أَباكم ؛ فحذف المضاف منهما .

ص ـ وَ« حَتَّى » لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ .

ش ـ معنى الغاية : آخر الشيء ، ومعنى التدريج : أَنَّ ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إِلى أَنْ يَبْلُغَ إِلى الغاية ، وهو الاسم المعطوف ، ولذلك وجب أَنْ يكون المعطوفُ بها جُزءاً من المعطوف عليه : إِمَّا تحقيقاً كقولك : « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » أَوْ تقديراً كقوله :

١٤١ـ أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالـزَّادَ حَتَّـى نَعْلَـهُ أَلْقَـاهَـا[(١)]

قوله : (جزءاً من المعطوف . . . إلخ) التَّعرض للجزء بطريق التمثيل لا الحصر ؛ إذ المعتبر في (حتَّى) كما صرَّح به المصنِّف في « المغني » وغيره أن يكون معطوفها بعضاً مما قبلها ، كـ(قدِمَ) الحجَّاجُ حتى المشاةُ ، أو جزءاً من كلٍّ ، نحو : أكلت السَّمكة حتى رأسها ، أو كالجزء ، نحو : أعجبتني الجارية حتى حديثُها ، وبالجملة فالمعتبر أن يكون متبوعها إذا تعدد في الجملة حتَّى يتحقق فيه نقص ، ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل نحو : (مات كلُّ أب لي حتَّى آدم) ، بأنَّ المراد : مات آبائِي حتَّى آدم . اهـ من خط ش .

قوله : (ألقى الصحيفة كي يخفف . . . إلخ) هو من (الكامل) ، قاله مروان النَّحوي في قصة المتلمِّس ، حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله ، وذلك أن المتلمِّس وطرفة هَجَوَا عمرو بن هند ، ثم مدحاه بعد ذلك ، فكتب لكلٍّ منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة ، وأمره

---

(١) حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي، يقوله في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند ، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يأمره فيه بقتل المتلمس ، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم ، ففتحه وقرأه ، فلما علم ما فيه رمى به في النهر ، وبعد=

فعطف « نَعْلَهُ » بـ« حتَّى » ، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً ، لكنه جزء تقديراً ؛ لِأنَّ معنى الكلام : أَلقى ما يُثْقِلُهُ حتى نَعْلَهُ .

فيها بقتلهما ، وختمها وأوهمهما أنَّه كتب لهما بصلة ، فلما دخلا الحيرة فتح المتلمِّس الصَّحيفة ، وفهم ما فيها ، فألقاها في نهر الحيرة ، وفرَّ إلى الشَّام ، وأما طرفة فأبى أن يفتحها ، ودفعها إلى العامل فقتله ، و(يخفف) : منصوب بـ : (أن) مضمرة بعد (كي) ، و(الزاد) : بالنصب عطفه على رحله .

قوله : (فعطف نعله بحتى) أي : فيكون معطوفاً على الصَّحيفة ، ويحتمل كما أفاده أبو البقاء أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسِّره ألقاها ، فـ : (ألقاها) على الأوَّل توكيد ، وعلى الثَّاني تفسير .

(فائدة)

إذا عطف بـ : (حتى) على مجرور ـ قال ابن عصفور ـ : فالأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخبَّاز : يلزم إعادته لذلك ، وقال في « التَّسهيل » : يلزم إعادته ما لم يتعيَّن العطف، نحو: عجبت من القوم حتى بينهم، بخلاف

= هذا البيت المستشهد به قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ ... خَوْفاً وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلاَهَا

الإعراب : « **ألقى** » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « **الصحيفة** » مفعول به لـ : ألقى « **كي** » حرف تعليل وجر ، أو حرف مصدري ونصب « **يخفف** » فعل مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن قدرت كي تعليلية ، وإما بكي نفسها إن قدرتها مصدرية ، ولام التعليل مقدرة قبلها ، وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « **رحله** » رحل : مفعول به ليخفف ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه « **والزاد** » معطوف بالواو على الصحيفة « **حتى** » حرف عطف « **نعله** » نعل : معطوف على ما قبله ، ونعل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه « **ألقاها** » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لألقى ، مبني على السكون في محل نصب ، وذكر هذه الجملة يرجح عندنا رواية رفع « **نعله** » على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة .

الشاهد فيه : قوله : « **حتى نعله** » على رواية النصب ؛ فإن النعل وإن لم تكن جزءاً من الذي قبلها على وجه الحقيقة فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها ؛ لأن معنى الكلام : ألقى كل شيء يثقله حتى نعله ، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويعوقه في سيره ؛ لأنْ يسير سير الهارب المتوجِّس .

ص ـ لاَ لِلتَّرْتِيبِ .

ش ـ زعم بعضُهم أَنَّ « حتَّى » تفيد الترتيب كما تفيده « ثُمَّ » و« الفاء » ، وليس كذلك ، وَإِنَّما هي لمطلق الجمع كالواو ، ويشهد لذلك قولُه ﷺ : « كلُّ شَيْءٍ بِقضَاءٍ وَقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ »، ولا ترتيب بين القضاء والقَدَرِ، وإنما الترتيبُ في ظهور المَقْضِيَّاتِ .

نحو : اعتكفت في الشَّهر حتى في آخره؛ لئلا يتوهَّم كون المعطوف مجروراً بـ: (حتَّى). اهـ

قوله : (كلُّ شيء بقضاء . . . إلخ) قال في « شرح مسلم » : قال القاضي : رويناه هنا برفع « العجز والكيس » عطفاً على كل ، وبجرهما عطفاً على شيء ، قال : ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره وهو عدم القدرة ، وقيل : هو ترك ما يجب فعله ، والتَّسويف به ، وتأخيره عن وقته ، قال : ويحتمل العجز عن الطَّاعات ، ويحتمل العموم في أمور الدُّنيا والآخرة ، والكيس ضد العجز ، وهو النشاط والحذق في الأمور ، ومعناه : أنَّ العاجز قُدِّر عجزه ، والكيس قُدِّر كَيسه . اهـ، وفي « المختار » : الكَيْس بوزن الكيل : ضد الحمق .

قوله : (ولا ترتيب بين القضاء والقدر . . . إلخ) نظم سيدي علي الأجهوري معنى القضاء والقدر عند الأشاعرة والماتريدية، فقال[1] :

إرادةُ اللهِ مــــعَ التعلــــــقِ ... فـــي أزلٍ قضــــاؤهُ فحقّـــقِ
والقــدَرُ الإيجــادُ لــلأشيــا علــى ... وجـــهٍ مُعيَّـــنٍ مـــنْ أرادهُ عـــلا
وبعضهُــم قــدْ قــالَ معنــى الأوّلِ ... العلــمُ مــعْ تعلُّــقٍ فــي الأزلِ
والقـــدرُ الإيجـــاد لـــلأمـــور ... علــى وفــاقِ علمِــهِ المــذكــور

إذا علمت ذلك ظهر لك أَنَّ القدر هو إيجاد الأشياء على طبق القضاء ، ولا شك في ترتيب ذلك ، فكلام المصنِّف غير ظاهر ، ويمكن الجواب بأنَّ مراده بالقضاء والقدر معناهما اللغوي ، وهو صنع الشيء وتقديره ، وذلك لا ترتيب فيه كما هو ظاهر ، فهو مبني على أنَّ القضاء والقدر بمعنىً واحد وهو معنى الإرادة ، أو معنى القدرة ، وما تقدَّم مبني على اختلافهما ، فقد اختلف في القضاء والقدر هل هما متَّحدان أو متباينان ؟ كما في « شرح الدَّلائل للقابسي »، وهذا أولى وأقرب مما أشار إليه الدَّلجموني في الجواب، حيث قال : لو

---

(١) بلغة السالك للصاوي (٤/ ٤٤٢) .

ص ـ وَ« أَوْ » لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ ، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ : التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ : الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ .

ش ـ مثالُها لِأحد الشيئين قولُه تعالى : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف : ١٩] ، ولأَحد الأَشياء قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة : ٨٩] .

ولكونها لأَحد الشيئين أَو الأَشياء امتنع أَنْ يقال : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ » ؛ لِأَنَّ

كانت (حتَّى) تفيد التَّرتيب لكان تعلُّق القضاء والقدر بغير العجز والكيس مقدَّماً على تعلقه بهما اهـ، فجعل قول المصنف : (ولا ترتيب بين القضاء. . . إلخ) خاصّاً بالعجز والكيس ، وما قبلهما ، فتأمَّل .

قوله : (بعد الطَّلب) أي : صيغة الطَّلب وإن لم يكن هناك طلب ؛ إذ لا طلب في الإباحة والتخيير ، ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر ، بخلاف غيرها من صيغ الطَّلب كما بينه الرَّضي، حيث قال : وإذا كان في الأمر فله معنيان : التخيير والإباحة ، ثم قال : وأما باقي أقسام الطلب فالاستفهام؛ نحو : أزيد عندك أو عمرو ، ولا تعرض فيه لشيء من المعاني المذكورة ، وأما التمني نحو : ليت لي فرساً أو حماراً ، فالظَّاهر فيه جواز الجمع ؛ إذ في الأغلب مَن يتمنَّى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً . وأما التحضيض نحو : (هلا تتعلَّم الفقه أو النَّحو)، و(هلا تضرب زيداً أو عمراً)؛ فكالأمر في احتمال الإباحة والتخيير بحسب القرينة . اهـ

قوله : (أو الإباحة) الفرق بينهما وبين التَّخيير : جواز الجمع في الإباحة دونه ، قال الشمني : وليس المراد بها الإباحة الشرعية ؛ لأنَّ الكلام في معنى (أو) بحسب اللغة قبل ظهور الشرع ، بل المراد الإباحة بحسب العقل ، أو بحسب العرف في أيِّ وقت كان ، وعند أيِّ قوم كانوا . اهـ، لكن أنت خبير بأنَّ التخيير في نحو : تزوج هنداً أو أختها ، إنَّما يفهم من الشَّرع فقط ، فالأولى أن يقال : المراد بالإباحة : ما هو أعمُّ لغة وشرعاً ، فتدبَّر .

قوله : (امتنع أن يقال : سواء عَليَّ أقمت. . . إلخ) محله إذا وجدت الهمزة ، فإن لم توجد الهمزة. . جاز العطف بـ(أو) كما نصَّ عليه السيرافي ، ومنه قول الفقهاء : سواء كان كذا أو كذا ، خلافاً للمصنِّف . قال الدَّماميني : فإن قلت : فما وجه العطف بـ(أو) ، والتسوية تأباه ؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً ، و(أو) لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت :

« سواء » لا بُدَّ فيها من شيئين ؛ لِأنَّك لا تقول : سواء عليَّ هذا الشيء[1] .

ولها أَربعة معانٍ : مَعْنَيَانِ بعد الطلب ، وهما : التخيير ، والإباحة ، ومَعْنَيَانِ بعد الخبر ، وهما : الشك ، والتشكيك .

فمثالُها للتخيير : « تَزَوَّجْ هِنْدَاً أو أُخْتَهَا » ، وللإباحة : « جَالِسِ الْحَسَنَ أوِ ٱبْنَ سِيرِينَ » .

والفرقُ بينهما أَنَّ التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، والإباحة لا تأباه ، أَلاَ ترى أنَّه لا يجوز له أَنْ يجمع بين تَزَوُّجِ هندٍ وأُختها ، وله أَنْ يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً ؟

ومثالُها للشك قولُك : « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو » ؛ إذا لم تعلم الجائيَ منهما .

ومثالها للتشكيك قولُك : « جاءَ زيد أو عمرو » ؛ إذَا كنت عالماً بالجائي منهما ، ولكنك أَبْهَمتَ على المخاطَبِ .

وأَمثلة ذلك من التنزيل قولُه تعالى : ﴿ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ . . . ﴾ الآية [المائدة : ٨٩] ؛ فَإِنَّه لا يجوز له الجمعُ بين الجميع على اعتقاد أَنَّ الجميع هو الكفارة .

وقوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا . . . ﴾ الآية [النور : ٦١]،

وجهه السيرافي بأنَّ الكلام محمول على معنى المجازاة ، فإذا قلت : سواء عليَّ قمت أو قعدت فتقديره : إن قمت أو قعدت ، فهما عليَّ سواء ، وعليه فلا يكون (سواء) خبراً مقدماً ، ولا مبتدأ ، فليس التقدير : قيامك أو قعودك سواء ، أو سواء عليَّ قيامك أو قعودك . . بل سواء خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : الأمران سواء ، وهذه الجملة دالَّة على جواب الشَّرط المقدَّر ، وصرَّح الرضي بمثل ذلك .

قوله : (**أو ابن سيرين**) ممنوع من الصَّرف ؛ للعلمية والعجمة ؛ بناء على أنَّه اسم رجل ـ وهو الصَّحيح ـ أو العلمية والتأنيث ؛ بناء على أنَّه اسم امرأة كما قيل .

قوله : (**وقوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾ . . . إلخ**) مثال للإباحة كما صرَّح به

---

(١) التسوية من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بين اثنين فصاعداً ، والعطف فيها مما اختصت به الواو ، فلا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما ، لأن (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء ، والتسوية تقتضي الشيئين نحو : سواء علي أقمت أو قعدت ، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بـ(أو) . ينظر حاشية الفاكهي على شرح القطر : ٢/ ٢٤٢ .

وقوله تعالى : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف : ١٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ : ٢٤] .

ص ـ وَ« أَمْ » لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ .

ش ـ تقول : « أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو » إذا كنت قاطعاً بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عنده ، ولكنك شككْتَ في عينه ، ولهذا يكون الجوابُ بالتعيين ، لا بـ« نَعَمْ » ، ولا بـ« لا » .

وتُسَمَّى « أَمْ » هذه مُعَادِلَة ؛ لِأَنَّها عَدِيلة الهمزة في الاستفهام بها ، أَلاَ ترى أَنَّك أَدخَلْتَ الهمزة على أَحد الاسمين اللَّذينِ اسْتَوَى الحكم في ظنك بالنسبة إِليهما ، وأَدخلْتَ « أَمْ » على الآخر ، ووسَّطْتَ بينهما ما لا تشك فيه وهو قولك : « عندك » .

وتسمَّى (أم) أَيضاً مُتَّصلة ، لِأَنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأَحدهما عن الآخر .

في « شرح الشُّذور » ، وفيه نظر إذا لم تقع فيه (أو) بعد طلب . اهـ ش ، وفيه نظر ؛ لأنَّ النفي من أقسام الطَّلب ، وتقدَّم أنَّ المراد : وجود صيغته وإن لم يكن هناك طلب . فتدبر .

قوله : **(﴿وإنّا وإيّاكم . . .﴾ إلخ)** قال في « المغني » : الشَّاهد في الأولى ، وقال الدَّماميني فيهما : والأقرب أنَّ الشَّاهد في الثَّانية فقط ؛ لأنَّ الشرط تقدُّم كلامٍ خبري ، وهو إنَّما يتحقق بقوله : ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ [سبأ : ٢٤] ؛ لأنَّ ما قبله ليس كلاماً . اهـ يس .

قوله : **(لطلب التَّعيين)** أي : وهي لطلب التَّعيين المذكور أنَّه يُعطَف بها أيضاً إذا كانت مسبوقة بهمزة التَّسوية ، وهي الداخلة على جملة في محلِّ المصدر ، نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] .

قوله : **(لا بنعم ، ولا بلا)** وذلك لأنَّه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما ، ومثل (نعم) و(لا) (أحدهما عندي) أو (ليس أحدهما عندي) .

قوله : **(لأنَّ ما قبلها . . . إلخ)** فالاتِّصال على هذا بين السَّابق واللاحق ، فأطلق عليها أنَّها متَّصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين ، فتسميتها بذلك إنَّما هو لأمر خارج عنها ، وبعضهم يقول : سُمِّيت متصلة ؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتَّى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى (أي) ؟ فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الأول ؛ لأنَّ الاتِّصال على هذا الوجه راجع إليها نفسها لا لأمر خارج عنها ، لكن هذا

ص ـ وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَأ فِي الْحُكْم ، « لاَ » بَعْدَ إِيْجَابٍ ، وَ« لَـٰكِنْ » وَ« بَلْ » بَعْدَ نَفْيٍ ، وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا « بَلْ » بَعْدَ إِيْجَابٍ .

ش ـ حاصلُ هذا الموضع أنَّ بين « لا » ، و« لَـٰكِنْ » ، و« بَلْ » اشتراكاً وافتراقاً .

فَأَمَّا اشتراكها فمن وجهين :

أَحدهما : أنَّها عاطفة .

والثاني : أنَّها تُفِيدُ رَدَّ السامعِ عن الخطأ في الحكم إلى الصواب .

وأَمَّا افتراقها : فمن وجهين أَيضاً :

أَحدهما : أَنَّ « لاَ » تكون لِقَصْرِ القَلْبِ وقصر الإفراد[1] ، و« بَلْ » ، و« لَـٰكِنْ » إِنَّما

إنَّما يتأتَّى في المسبوقة بهمزة الاستفهام ، لا بهمزة التسوية ، فيترجَّح الوجه الأوَّل ؛ لشموله للنَّوعين .

قوله : (**لقصر القلب ، وقصر الإفراد**) المخاطب بالأوَّل من يعتقد عكس الحكم ، سُمِّي بذلك ؛ لقلب الحكم عليه ، والمخاطب بالثَّاني من يعتقد الشَّركة .

وبقي قصر التَّعيين ، والمخاطب به غير الجازم بالحكم ، وصريح كلام المصنف أنَّ (بل) و(لكن) خاصَّان بقصر القلب مع أَنَّ المصرَّح به في « التَّلخيص » وشرحه : أَنَّهما يكونان له وللإفراد ، وصرَّح في « حواشي المطوَّل » بجريان قصر التعيين أيضاً ، وقال أبو الليث في « حواشي المطول » : اعلم أَنَّ (بل) لا تخلو إمَّا أن تذكر في الإثبات أو في النفي ، والأوَّل لا يفيد القصر أصلاً ، والثَّاني إنمَّا يفيد إذا لم يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه ، ويجعل الكلام مفيداً لثبوت الحكم للتَّابع بعد نفيه عن المتبوع . اهـ ، فما في « المختصر » مبني على أَنَّ (بل) تقرر حكم ما قبلها ، وتنقل ضدَّه لما بعدها ، وهو ضعيف .

---

(١) اعلم أولاً أنك إذا قلت : « **محمد عالم** » فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد ، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد ، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه ، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه ، فإذا قلت : « **إنما محمد عالم** » أو قلت : « **ما هو إلا عالم** » دلت هذه العبارة على شيئين ؛ الأول : ثبوت العلم لمحمد ، والثاني : انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مثار جدل بينك وبين غيرك عنه ، وهذا هو الذي يسمى قصراً . =

يكونان لقَصْرِ القَلْبِ فقط ، تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو »، رَدّاً على من اعتقد أنَّ « عمراً » جاء دون « زيد »، أَوْ أَنَّهُما جاءاك معاً ، وتقول : « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لكن عمرو » ، أَو « بل عمرو » ، رَدّاً على من اعتقد العكس .

والثاني : أَنَّ « لاَ » إِنَّما يُعْطَفُ بها بعد الإثبات ، و« لَكِن » إِنَّما يُعْطَفُ بها بعد النفي ، و« بَل » يُعْطَفُ بها بعد النفي ، ويكون معناها كما ذكرنا ، ويُعْطَفُ بـ« بل » بعد الإثبات أيضاً(١) ، ومعناها حينئذٍ إِثباتُ الحكم لما بعدها وصَرْفُهُ عما قبلها وتَصْيِيرُهُ كالمسكوت عنه ، من قِبَلِ أَنَّه لا يحكم عليه بشيء ، وذلك كقولك : « جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » .

وقد تضمّن سكوتي عن « إِمَّا » أَنَّها غيرُ عاطفةٍ ، وهو الحقُّ ، وبه قال الفارسيُّ .

وقال الجرجاني : عَدُّهَا في حُرُوفِ العطف سَهْوٌ ظاهر .

قوله : (**غير عاطفة**) هي ليست عاطفة كما وهم بعض النحاة ، وذلك لدخول (واو) العاطفة عليها ، وحرف العطف لا يدخل على حرف عطف آخر ، غير أنها تفيد ما تفيده (أو) من الشك والتخيير والإباحة والإبهام والتقسيم ، نحو : (جاء إما سعيد وإما خالد) ، (اختر إما ذهباً أو فضة) ، و(الفعل إما ماض وإما مضارع وإما أمر) ، وهكذا .

= ثم اعلم أن المخاطب الذي يُلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه ، كأنْ يكون معتقداً أن محمداً جاهل ؛ فإذا قلت في هذه الحال « **إنما محمد عالم** » كنت قد قلبت عليه اعتقاده ؛ فهذا يسمى قصر قلب ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين ؛ كأن يعتقد أن خالداً شاعر وناثر ، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر ؛ فتقول : « **إنما خالد شاعر** » فهذا يسمى قصر إفراد ؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها ، كأنْ يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر ؛ فإذا قلت حينئذ : « **إنما خالد كاتب** » كنت قد عينت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه ، وهذا يسمى قصر التعيين .

فالقصر على ثلاثة أنواع : قصر قلب ، وقصر إفراد وقصر تعيين ، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً ، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب ، فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الإفراد ، وإن كان متردداً بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين .

(١) في كل نسخ الأصل : « **ويعطف بها بعد الإثبات** » فيعود الضمير إلى : « **لكن** »؛ لأنها أقرب شيء مذكور في الكلام وهو خطأ ، فقد قرر المؤلف قريباً أن « **لكن** » يعطف بها بعد النفي وحده .

[البدل]

ص ـ وَالْبَدَلُ ، وَهُوَ : تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ ، وَهُوَ سِتَّةٌ : . . . .

[البدل]

قوله : (مقصود بالحكم) أي : حكم المتبوع سلباً كان أو إيجاباً ، فيدخل نحو : (جاء زيد أخوك) ، و(ما جاء زيد أخوك) ، قال في « التذكرة » : سلكت العرب في المبدل منه مسلكين ؛ أحدهما : أنَّه ليس في تقدير الطَّرح ، ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو :

إنَّ السيوفَ غدوَّها ورواحَها ... تركَتْ هوازنَ مثلَ قرنِ الأعضبِ[١]

غدوها : بدل اشتمال ، وتقول : الذي مررت به أبي عبد الله محمد ، ولو فرضت اطِّراح الأوَّلِ لَخَلتِ الصِّلة من عائد ، وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط : مررت برجل حمار ؛ لأنَّه لم يقصد بالخبر . اهـ، وفيه تصريح بأنَّ ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطَّرح ، والحق أنَّ المسلكين يجريان فيما عدا بدل الغلط ، ومثال ما سلكت به مسلك الطَّرح قولهم : إن زيداً عينه حسنة ، و(إن هنداً جفنَها فاتر) بنصب العين والجفن ، فأُنِّث الخبر في الأوَّل وذُكِّر في الثَّاني ؛ لأنَّ المعتمد عليه هو البدل ، والمبدل منه في تقدير الطَّرح ، وبذلك يجمع بين ما وقع في كلام العلماء من التَّنافي ، والوقوف عند آخر العبارات قصور ، أفاده يس ملخصاً .

قوله : (بلا واسطة) أي : بلا واسطة حرف العطف ، وإلا فالبدل والمبدل منه قد تكون بينهما واسطة في البدل من المجرور، نحو : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾ [الأحزاب : ٢١] . اهـ ش .

قوله : (وهو ستة) أي : وأمَّا زيادة بعضهم بدل كل من بعض فمردودة ؛ فقد زاد بعض النحاة نوعاً آخر من أنواع البدل أسموه : بدل كل من بعض ، واستدلوا بقول الشاعر :

رحم الله أعظماً دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات[٢]

---

(١) البيت من البحر الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ص٣٢٩ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٩ ، ولسان العرب ، مادة (عضب) .

(٢) البيت من البحر الخفيف ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٢٠ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩٤ ، وشرح المفصل ١/ ٤٧ ، ولسان العرب ، مادة (طلح) .

بَدَلُ كُلٍّ ، نَحْوُ : ﴿ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ ﴾ ، وَبَعْضٍ ، نَحْوُ : ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ ، وَٱشْتِمَالٍ ، نَحْوُ : ﴿ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، وَإِضْرَابٍ ، وَغَلَطٍ ، وَنِسْيَانٍ ، نَحْوُ : « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي ، أَوِ الثَّانِي وَسَبْقَ اللِّسَانُ ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيُّنَ الْخَطأَ .

ش ـ الباب الخامسُ من أبواب التوابع : البَدَلُ .

وهو في اللغة : العِوَضُ ، قال الله تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾ [القلم : ٣٢] ، وفي الاصطلاح : « تابع مقصود بالحكم بلا واسطة » .

فقولي : « تابع » جنس يشمل جميع التوابع .

وقولي : « مقصود بالحكم » مخرجٌ للنعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ؛ فَإِنَّها مُكَمِّلة للمتبوع المقصود بالحكم ، لا أنَّها هي المقصودة بالحكم .

و« بلا واسطة » مخرجٌ لعطف النسق ، كـ« جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو »؛ فَإِنَّه وَإِنْ كان تابعاً مقصوداً بالحكم ، ولكنه بواسطة حرف العطف .

وأَقسامه ستة :

أَحدُها : بدلُ كُلٍّ من كُلٍّ ، وهو عبارة عما الثاني فيه عَيْنُ الأَوَّل ، كقولك : « جَاءَنِي محمدٌ أَبو عبدِ الله »، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴾ [النبأ : ٣١ـ٣٢] .

وَإِنَّما لم أَقل : « بدل الكلِّ من الكلِّ »؛ حذراً من مذهب مَنْ لا يُجِيزُ إِدْخَالَ « أَل » على « كل » وقد استعمله الزَّجَّاجيّ في « جُمَله » ، واعتذر عنه . . . .

قوله : **(بدل كلٍّ)** أي : بدل هو كلُّ المبدل منه .

قوله : **(عين الأوَّل)** أي : بأن تكون ذات الثَّاني عين الأوَّل ، وإن كان مفهوماهما متغايرين .

قوله : **(حذراً من مذهب . . . إلخ)** أي : ولو عبَّر بالمطابق لكان أولى ؛ ليدخل فيه اسم الله تعالى في نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم : ١ـ٢]، في قراءة الجر ؛ إذ لا يقال : بدل كل إلا فيما ينقسم ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً .

قوله : **(واعتذر عنه . . . إلخ)** لم يقل : وأجيب عنه ؛ لأنَّ هذا غير مفيد للجواب ، بل المفيد لذلك ما حكاه الأخفش من نحو : مررت بهم كلاً بالنَّصب على الحال ، فهو دليل على تنكيره .

بِأَنَّه تَسَامَحَ فيه موافقةً للناس[(١)] .

الثاني : بدل بعض من كل ، وضَابِطُهُ : أَنْ يكون الثاني جزءاً من الأَوَّل ، كـ : « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ » .

وكقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، فـ« من استطاع » : بدلٌ من « الناس » ، هذا هو المشهور .

وقيل : فَاعِلٌ بـ« الحج » ؛ أَي : ولله على الناس أَنْ يَحُجَّ مُسْتَطِيعُهُم .

وقال الكسائي : إِنَّها شَرْطِيّة مبتدأ ، والجواب محذوف ؛ أَي : من استطاع أن يحجَّ فَلْيَحُجَّ .

ولا حاجة لدعوى الحذف مع إِمكان تمام الكلام ، والوجه الثاني يقتضي أَنَّه يجب على

قوله : (أن يكون الثَّاني جزءاً من الأوَّل) وهو الذي يكون ذات الثاني بعضاً من ذات الأوَّل وإن لم يكن مفهومه بعضاً من مفهوم الأول .

قوله : (والوجه الثَّاني . . . إلخ) مبنيٌّ على أَنَّ الألف واللام للاستغراق ، وهو ممنوع بجواز كونهما للعهد الذكري ، والمراد حينئذٍ بالناس : مَن جرى ذكرهم ، وهم المستطيعون ، وبيانه أَنَّ حِجَّ البيت مبتدأ ، والخبر : قوله : (لله على الناس) ، والمبتدأ وإن تأخَّر لفظاً فهو مقدَّم رتبة ؛ لأَنَّ رتبته التقدُّم ، فإذا قَدَّمت المبتدأ وما هو من متعلَّقاته كان التقدير : حِجُّ البيت المستطيعون حَقٌّ ثابت لله على النَّاس ؛ أي : هؤلاء النَّاس المذكورين ، ويدلُّ عليه أَنَّك لو أتيت بالضَّمير في هذا التَّركيب فقلت : حق ثابت لله عليهم، فقد سدَّ الضَّمير مسدَّ (أل) ، وهو علامة الأداة التي للعهد الذكري ، بل جَعْلُها لذلك مقدَّم على جعلِها للعموم ، فقد صرَّح كثيرون بأنَّه متى دارت الأداة بين العهد وغيره ، كالجنس وغيره ، فإنَّها تُحمَل على العهد ؛ نظراً للقرينة المرشدة إلى ذلك . اهـ من خط ش .

واعلم أَنَّ أَكثر النُّحاة جرى على أنه لا بدَّ من اتِّصال ضميرٍ ببدل البعض ، ومشى عليه المصنِّف في « المغني » و« التَّوضيح » ، قال ابن مالك في « الكافية » : الصَّحيح عدم اشتراطه ، لكن وجوده أكثر من عدمه ، ظاهر كلام « التَّسهيل » : أَنَّه لا بُدَّ من الضَّمير ، أو ما يقوم مقامه كالألف واللام ، لكن مَثَّل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال .

---

(١) قد وقع المصنف في هذا الذي فرَّ منه هنا ، وذلك في كلامه على التوكيد بكل ، ونبهنا عليه هناك .

جميع الناس أَنَّ مستطيعهم يَحُجُّ ، وذلك باطل بالاتفاق ، فتعين القولُ الأَوَّل .

وَإِنَّما لم أقل : « البعض » ـ بالألف واللّام ـ لِمَا قَدَّمْتُ في « كل » .

والثالث : بدلُ الاشتمال ، وضَابِطُهُ : أَنْ يكون بين الأَوّل والثاني مُلَابَسَةٌ بغير الجزئية ، كقولك : « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ » .

وقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] .

ونبَّهْتُ بالتمثيل بالآيات الثلاث على أَنَّ البدل والمبدل منه يكونان نكرتين ، نحو : ﴿ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ ﴾ ، ومعرفتين مثل : ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ و﴿مَنْ﴾ ، ومختلفين مثل : ﴿الشَّهرِ﴾ و﴿ قِتَالٍ﴾ .

والرابع والخامس والسادس : بَدَلُ الإِضراب ، وبدلُ الغَلَط ، وبدلُ النِّسْيَانِ ، كقولك : « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِيْنَارٍ »، فهذا المثالُ مُحْتَمِلٌ لأَنْ تكون قد أَخْبَرْتَ بِأَنَّك تصدَّقْت بدرهم ، ثُمَّ عَنَّ لك أَنْ تُخْبِرَ بِأَنَّك تَصَدَّقْتَ بدينار ، وهذا بدلُ الإِضْرَاب .

وَلِأَنْ تكون قد أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بالتصدُّقِ بالدينار فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلى الدرهم ، وهذا بدل الغَلَط .

وِلأَنْ تكون قد أَردتَ الإِخبار بالتصدُّقِ بالدرهم ، فلمَّا نطقت به تبين فسادُ ذلك القَصْدِ ، وهذا بدلُ النسيَانِ .

وربما أَشكل على كثير من الطلبة الفَرْقُ بين بَدَلَي الغَلَطِ والنِّسْيَانِ ، وقد بَيَّنَّاهُ ، ونوَضِّحُهُ أَيضاً؛ أَنَّ الغَلَطَ في اللسان والنسيان في الجَنَانِ .

قوله : (**بدل الاشتمال**) اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال؛ هل هو الأَوّل أو الثَّاني أو العامل ؟ قيل : وهذا هو التَّحقيق .

قوله : (**النسيان**) هو : زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة .

قوله : (**فِي الجَنان**) بفتح الجيم : القلب ، وأما بكسرها ، فهو جمع جَنَّة ، وهي : الحديقة ذات الشَّجر والنَّخل .

* * *

[العدد]

ص ـ بَابٌ ؛ الْعَدَدُ مِنْ ثَلاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائِماً ، نَحْوُ : ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ ، وكَذَلِكَ الْعَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ .

وَفَاعِلٌ كَـ« ثَالِثٍ » وَ« رابِعٍ » عَلَى الْقِيَاسِ دَائِماً ، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ ، أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ ، أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ .

ش ـ اعلم أَنَّ ألفاظ العدد على ثلاثة أَقسام :

أَحدها : ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتأنيث ، فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، وهو الواحد ، والاثنان ، وما كان على صيغة فَاعِل ؛ تقول في المذكر : واحد ، واثنان ، وثانٍ ، وثالث ، ورابع . . . إِلى عاشر ، وفي المؤنث : واحدة ، واثنتان ، وثانية ، وثالثة ، ورابعة . . . إِلى عاشِرَة .

والثاني : ما يجري على عكس القياس دائماً ، فيؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث ،

[العدد]

قوله : (**العدد**) قال في « المصباح » : العدد بمعنى المعدود ، قالوا : والعدد هو الكمية المتألِّفة من الوحدات ، فيختص بالتعدد في ذاته ، وعلى هذا فالواحد ليس بعدد ؛ لأنَّه غير متعدد ؛ إذ التَّعدد : الكثرة ، وقال النحاة : الواحد من العدد ؛ لأنَّه الأصل المبني منه ، ويبعد أن يكون أصل الشيء ليس منه ، ولأنه له كمية في نفسه ؛ فإنَّه إذا قيل : كم عندك صحَّ أن يقال في الجواب : واحد ، كما يقال : ثلاثة أو غيرها . اهـ

فائدة

واعلم أَنَّ العدد قد يُذْكَرُ من غير إرادة معدوده ، فيؤتى به بالتاء لا غير نحو : ثلاثة نصف ستة ، ولا ينصرف ؛ لأنَّه عَلَمٌ، وإن أريد معدود ، ولم يُذكر نحو : « من صام رمضان ، وأتبعه بست من شوّال » ، جاز الإتيان بالتاء وعدمه ، لكن الأفصح الإتيان بها للمذكَّر ، وعدمه للمؤنَّث ، وإن ذكر المعدود فسيأتي في كلامه . اهـ من خط ش من عند (واعلم) .

وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ؛ تقول : « ثَلاَثَةُ رِجَالٍ » و« ثَلاَثُ نِسْوَةٍ »، قال تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة : ٧] .

والثالث : ما له حالتان ، وهو « العَشَرَةُ »، فَإِنِ اسْتُعْمِلَتْ مركَّبة جَرَتْ على القياس ؛ تقول : « ثَلاَثَةَ عَشَرَ عَبْداً » بالتذكير ، و« ثَلاَثَ عَشْرَةَ أَمَةً » بالتأنيث ، وَإِنِ اسْتُعْمِلَتْ غيرَ مركبةٍ جَرَتْ على خلاف القياس ، تقول : « عَشْرَةُ رِجَالٍ » بالتأنيث ، و« عَشْرُ إِمَاءٍ » بالتذكير .

واعلم أَنَّ لأسماء العدد التي على وزن فاعل أَرْبَعَ حالات :

إحداها : الإفراد ، تقول : ثَانٍ ، ثَالِثٌ ، رَابِعٌ ، خَامِسٌ ، ومعناه وَاحِدٌ موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أَنْ يُضَافَ إلى ما هو مُشْتَقٌّ منه ؛ فتقول : « ثَانِيَ اثْنَيْنِ ، وَثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ، وَرَابِعُ أَربعةٍ »... وهكذا ، ومعناه واحد من اثنين ، وواحد من ثلاثة ، وواحد من أربعة... وهكذا ، قال الله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾ [التوبة : ٤٠] ، وقال الله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة : ٧٣] .

الثالثة : أَنْ يُضَافَ إلى ما دونَهُ ، كقولك : « ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، ورابعُ ثَلاَثَةٍ ، وخَامِسُ أربَعَةٍ »، ومعناه جاعلُ الاثنين بنفسه ثلاثة ، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أَربعةً ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة : ٧] .

قوله : (﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾) أي : حين أخرجه الذين كفروا من مكَّة ؛ أي : ألجؤوه إلى الخروج لمَّا أرادوا قتله أو حبسه أو نفيه بدار النَّدوة .

وقوله : (**ثاني اثنين**) : حال ؛ أي : أحد اثنين ، والآخر أبو بكر الصِّديق رضي الله تعالى عنه .

المعنى : نصره الله تعالى في تلك الحالة ، فلا يخذله في غيرها .

قوله : (﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾) أي : آلهة ثلاثة ؛ أي : أحدها والآخران عيسى وأمُّه ، وهي فرقة من النَّصارى .

الرابعة : أَنْ يَنْصِبَ ما دونه ، فتقول : « رابعٌ ثلاثةً » بتنوين رابع ، وبنصب ثلاثة ، كما تقول : « جاعلُ الثلاثةِ أَرْبَعَةً » ، ولا يجوز مثلُ ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه ، خلافاً للأخفش وثعلب .

قوله : (ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه) هو مذهب الجمهور .

وقوله : (خلافاً للأخفش) أي : في أحد قوليه ، وثعلب ؛ أي : فإنهما ذهبا إلى جواز إعماله ، فتقول : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة .

* * *

[موانع الصرف]

ص ـ بَابٌ ؛ مَوَانِعُ صَرْفِ الِاسْمِ تِسْعَةٌ ، يَجْمَعُهَا قوله : [من الكامل]

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثا

كـ« أَحْمَد ، وأَحْمَر ، وبَعْلَبَكّ ، وإِبْرَاهِيم ، وعُمَر ، وأُخَرَ ، وأُحَادَ ، وَمَوْحَدَ إِلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَمَسَاجِدَ ، وَدَنَانِيرَ ، وَسَلْمَانَ ، وَسَكْرَانَ ، وَفَاطِمَةَ ، وَطَلْحَةَ ، وَزَيْنَبَ ، وَسَلْمَى ، وَصَحْرَاءَ » .

فَأَلِفَا التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنَ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ .

وَتَتَعَيَّنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ ، وَالتَّأْنِيثِ ، وَالْعُجْمَةِ .

وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ : عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجَمِيَّةِ ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالصِّفَةِ التي على وزن أفْعَل أو فَعْلان : أَصَالَتُهَا ، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ ؛ فَـ« عُرْيَانٌ ، وَأَرْمَلٌ ، وَصَفْوَانٌ ، وَأَرْنَبٌ » ـ بِمَعْنَى قَاسٍ ، وَذَلِيلٍ ـ مُنْصَرِفَةٌ .

وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ : « هِنْد » وَجْهَانِ ، بِخِلَافِ « زَيْنَبَ وَسَقَرَ وَبَلْخَ » ، علماً للبقعة .

وَكَـ« عُمَرَ » عِنْدَ بني تَمِيمٍ بَابُ حَذَامِ ، إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَـ« سَفَارِ » ، وَ« أَمْسِ » لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا ، وَ« سَحَرَ » عِنْدَ الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ ظَرْفاً مُعَيَّناً .

ش ـ الأَصلُ في الاسم المعرب بالحركات الصَّرْفُ ، وَإِنَّما يخرج عن ذلك الأَصل إِذا وُجِدَت فيه عِلَّتانِ من عللٍ تسع ، أَو واحدةٌ منها تقوم مقامهما ، وقد جمع العلل التسع في

[موانع الصرف]

قوله : (ومساجد ودنانير) أشار بذلك إلى أنَّه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح .

قوله : (بمعنى قاس وذليل) راجع لصفوان وأرنب على سبيل اللف والنشر المرتب .

قوله : (إذا وجد فيه علّتان . . . إلخ) قد قدّمنا الكلام على ذلك نثراً ونظماً في أوّل المقدِّمة ، فراجعه إن شئت .

بيت واحد مَنْ قال : [من البسيط]

اَجْمَع ، وَزِنْ ، عَادِلاً ، أَنِّث ، بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ ، وَزِدْ عُجْمَةً ، فَالْوَصْفُ ، قَدْ كَمُلاَ

وهذا البيت أَحسنُ من البيت الذي قبله الَّذي أَثْبَتُّهُ في المقدمة ، وهو لابن النحاس ، وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب ، **وها أنا أَشرحها على هذا الترتيب فأقول :**

العلة الأُولى : وَزْنُ الفعل ، وحقيقته : أَنْ يكون الاسم على وَزْنٍ خاص بالفعل ، أو يكون في أَوله زيادة كزيادة الفعل ، وهو مُساوٍ له في وزنه .

فالأَوَّل كَأَنْ تسمِّي رجلاً « قُتِّلَ » بالتشديد ، أَو « ضُرِبَ » أَو نحوه من أَبنية ما لم يُسَمَّ فاعله ، أَو « انْطُلِقَ » ونحوه من الأَفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل ؛ فَإِنَّ هذه الأَوزان كلها خاصة بالفعل .

والثاني مثل : « أَحْمَدَ »، و« يَزِيدَ »، و« يَشْكُرَ »، و« تَغْلِبَ »، و« نَرْجِسَ » علماً .

العلة الثانية : التركيبُ ، وليس المراد به تركيبَ الإِضافةِ كـ« امرىء القيس » ؛ . . . . .

قوله : **(وهذا البيت أحسن . . . إلخ)** أي : لأَنَّه لم يضف فيه علَّة لأخرى ، بخلاف ما في المقدِّمة .

قوله : **(لابن النَّحَّاس)** هو أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحاس النَّحوي المصري ، كان من الفضلاء ، وله تصانيف مفيدة؛ منها «تفسير القرآن الكريم» ، وكتاب «إعراب القرآن» ، وغير ذلك ، وهو تلميذ أبي الحسن علي الأخفش والزَّجاج وابن الأنباري ، وكان مُقَتِّراً على نفسه ، وإذا وُهِبَ له عمامة قطعها ثلاث عمائم ، توفي بمصر يوم السبت لخمسٍ خلون من ذي الحجة سنة ثلاث وثمانين وثلاث مئة ، وقيل : سنة سبع وثلاثين ، وكان سبب وفاته أنه جلس على درج على شاطىء النِّيل في أيام زيادته ، وهو يقطِّع بالعروض شيئاً من الشعر ، فقال بعض العوام : هذا يسحر النيل حتى لا يزيد ، فتغلو الأسعار ، فدفعه برجله في النيل ، فلم يوقف له على خبر ، والنحاس بفتح النون والحاء المشددة المهملة ، وبعد الألف سين مهملة : نسبة إلى من يعمل النحاس ، وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية : النَّحَّاس . ذكره ابن خلِّكان في « تاريخه » .

لِأنَّ الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة ؛ فلا تكون مُقْتَضِيَة للجر بالفتحة ، ولا تركيبَ الإسناد كـ« شَابَ قَرْنَاها »، و« تأبَّطَ شرّاً » ؛ لأنَّه من باب المحكيِّ ، ولا التركيبَ المزجيَّ المختوم بـ« وَيْه » مثل « سِيبَوَيْهِ وَعَمْرَوَيْهِ » ؛ لأنَّه من باب المبني ، والصرفُ وعَدَمُهُ إنما يقالان في المعرب ، وإنَّمَا المراد التركيب المزجيُّ الذي لم يختم بـ« وَيْهِ » ، كـ« بَعَلْبَكَّ وَحَضْرَمَوتَ وَمَعْدِ يكَرِبَ » .

العلة الثالثة : العُجْمة ، وهي : أَنْ تكون الكلمة من الأَوضاع الأَعجمية ، كـ« إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب » .

وجميعُ أَسماء الأَنبياء عليهم الصلاة والسلام أَعجميَّةٌ إلاَّ أَربعة : محمد ﷺ ، وصالح ، وشعيب ، وهود[1] ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

ويشترط لاعتبار العُجْمَة أَمران :

أَحدهما : أَنْ تكون الكلمة عَلَماً في لغة العجم كما مَثَّلْنَا ؛ فلو كانت عندهم اسمَ جنس ثم جعلناها علماً وجب صَرْفُها، وذلك بِأَنْ تُسَمِّي رجلاً بـ«لِجَام» ، أَوَ «ديباج» أو «فيروز» .

قوله : **(لأنَّ الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة)** أو ما قام مقامها ، وإنَّما اقتصر على الكسرة؛ لأنَّها الغالب في الجرِّ . تأمّل .

قوله : **(تأبَّط شرّاً)** يقال : تأبَّط إذا أخذ شيئاً تحت إبطه ، سُمِّي الرجل المذكور به ؛ لأنَّه جاء يوماً إلى قبيلة ، وقد أخذ تحت إبطه حيَّة ، فقيل له : تأبط شراً . اهـ من خط ش ، وقال العيني : تأبَّط شرّاً اسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، سُمِّي بذلك ؛ لأنَّه أخذ سيفاً وخرج ، فقيل لأمه ، فقالت : لا أدري تأبط شراً وخرج ، وقيل : أخذ سكيناً تحت إبطه ، وخرج إلى نادي قومه فَوَجَأَ بعضهم ، فقيل : تأبط شراً ، وقيل غير ذلك . اهـ

قوله : (ديباج) بكسر الدَّال المهملة وفتحها ، ونقل الأزهري أَنَّ كسر الدَّال أصوب من الفتح ، وهو ثوب سداه ولحمته إبريسم ، ويقال : هو معرب ، ثم كثر حتى اشتقت العرب منه ، فقالوا : دبج الغيث الأرض إذا سقاها ، فأنبتت أزهاراً مختلفة ، واختلف في الياء ،

---

(١) وبقي اثنان على الراجح ـ وهما نوح ، ولوط ـ وقد اعتبرهما المؤلف أعجميَّيْنِ ، بدليل ما بعده ، وهو رأي فيهما .

الثاني : أَنْ تكون زائدة على ثلاثة أَحرف ؛ فلهذا انصرف نُوحٌ ولوط ، قال الله تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر : ٣٤]، وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ [نوح : ١]، ومَنْ زعم من النحويين أنَّ هذا النوع يجوز فيه الصرفُ وعدمُه فليس بمصيب .

العلة الرابعة : التعريفُ ، والمراد به تعريفُ العَلَمية ؛ لأَنَّ المضمرات والإشارات والموصولات لا سَبيلَ لدخول تعريفها في هذا الباب ؛ لأَنَّها كلها مبنيات ، وهذا بابُ إعرابٍ ، وَأما ذو الأَداة والمضافُ فَإِنَّ الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم دَخَلَتْهُ الأَداة أَو أضيف انجرَّ بالكسرة ؛ فاستحال اقتضاؤهما للجرِّ بالفتحة ؛ وحينئذٍ فلم يبق إِلَّا تعريفُ العلمية .

العلة الخامسة : العَدْلُ ، وهو : تحويلُ الاسْمِ من حالة إلى حالة أُخرى ، مع بقاء المعنى الأَصلي .

وهو على ضربين : واقع في المعارف ، وواقع في الصفات .

فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ :

أَحدهما : فُعَلُ ، وذلك في المذكر ، وعَدْلُهُ عن فاعل ، كـ« عُمَرَ ، . . . .

فقيل زائدة ، ووزنه فيعال ولهذا يجمع بالياء ، فيقال : دبابيج ، وقيل : هي أصل ، والأصل دبَّاج بالتضعيف ، فأبدل من أحد المضعَّفين حرف علَّة ، ولهذا يردُّ في الجمع إلى أصله ، فيقال : دبابيج بباء موحدة بعد الدَّال . اهـ ملخصاً من « المصباح » .

قوله : (أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف) يستثنى منه ما لو كانت زائدة بياء التَّصغير ، فإنَّها تصرف ، ولا يعتدُّ بالياء . اهـ ش .

قوله : (وعدله عن فاعل كعمر . . . إلخ) خرج بالمعدول عن فاعل المعدول عن غيره ، كـ(أُخَر وجُمَع) ، وغير المعدول كاسم الجنس ، كـ(نغر وصرد) ، والصِّفة كـ(حطم ولبد) ، والمصدر كـ(هدى وتقى)، والجمع كـ(غرف)، وطريق العَلَم بعدل فُعَل المذكور سماعه غير مصروف ، ولا علَّة به مع العلمية ، فخرج ما سمع من فعيل ممنوعاً ، وفيه مانع غير العدل ، كـ(قُتَل) اسم من أعلام أسماء التُّرك ، وفيه مع العلمية العجمة وطُوِي فيه معها التأنيث ، ولو وجد فُعَل ولم يعلم أصرفوه أم لا ففي « الإفصاح » : إن لم يُعلَم له اشتقاق ، ولا قام عليه دليل ، فمذهب سيبويه صرفه حتَّى يثبت أنَّه معدول ، ومذهب غيره المنع ؛ لأنَّه الأكثر في

وَزُفَرَ ، وَزُحَلَ ، وَحُجَر » .

والثاني: فَعَالِ، وذلك في المؤنث، وعَدْلُه عن فاعله، نحو: « حَذَام وَقَطَام وَرَقَاشِ »[1] .

كلامهم ، وإن عُلِمَ كونه مشتقاً ، وجهل في النَّكرات صرف إلا أن يُسمَع ترك صرفه .اهـ ما نقله ش عن بعضهم ، قال : وهذه النكتة من تعارض الأصل والغالب في العربية ، وهي نادرة لطيفة .

قوله : (وحُجَر) كذا في بعض النسخ ، والصَّواب ما في بعض آخر ، وهو جحا ؛ لأنَّ الأوَّل لم يذكروه من الأسماء المعدولة ؛ فإنَّها محصورة ، ولم يعدُّوه معها ، قال في « الصحاح » : وجحا اسم رجل ، قال الأخفش : ولا ينصرف ؛ لأنَّه مثل عمر .اهـ، وقال الإمام الشَّعراني في كتاب « المنهج المطهر للقلب والفؤاد » : عبد الله جحا هو تابعي كما رأيته بخط الجلال السيوطي، قال : وكانت أمه خادمة لأمِّ أنس بن مالك ، وكان الغالب عليه صفاء السَّرية ، فلا ينبغي لأحد أن يسخر به إذا سمع ما يضاف إليه من الحكايات المضحكة ، بل يسأل الله أن ينفعه ببركاته ، قال الجلال : وغالب ما يذكر عنه من الحكايات المضحكة لا أصل له .اهـ، وذكره غير واحد ، ونسبوا له كرامات وعلوماً جمَّة، كذا في « حاشية القاموس » للعلامة أبي الطَّيب رحمه الله ، ويقرب منه قول الشيخ جلال الدين البكري : أنَّه كان قاضياً جليلاً بالشَّام إلا أنَّ له رقائق ، وما ينسب إليه من كذب المتساهلين ، لكن في أمثال الميداني ما نصه : « أحمق من جحا » : هو رجل من فزارة ، وكان يكنى أبا الغصن ، فمن حمقه أن عيسى بن موسى الهاشمي مرَّ به وهو يحفر بظهر الكوفة موضعاً ، فقال له : ما لك يا أبا الغصن ؟ فقال : إني دفنت في هذه الصَّحراء دراهم ، ولست أهتدي إلى مكانها ، فقال عيسى : كان يجب عليك أن تجعل عليها علامة ، قال : قد فعلت ، قال ماذا ؟ قال : سحابة كانت تظلها ، ولست أرى العلامة .

---

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام ، وشاهد الثالث قول جذيمة الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش ـ وقد زوجها ثم أنكر عليها ـ في قصة طويلة : [من الخفيف]

خَبِّرِيْنِي رَقَاشِ لا تَكْذِبِيْنِي ... أَبِحُرٍّ زَنَيْتِ أَمْ بِهَجِيْنِ ؟
أَمْ بِعَبْدٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِعَبْدٍ ... أَمْ بِدُوْنٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِدُوْنِ ؟

وذلك في لغة تميم خاصَّةً ؛ فَأَمَّا الحجازيون فيبنونه على الكسرة دائماً ، قال الشاعر :

١٤٢ ـ أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلامِ[1]

وقال الآخر :

١ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[2]

فَإِنْ كان آخره راء كـ« سَفَارِ » ـ اسم لماء ، و« حَضَارِ » اسم لكوكب ، و« وَبَارِ » اسم

ومن حمقه أَنَّ أبا مسلم صاحب الدَّولة لما ورد الكوفة قال لمن حوله : من منكم يعرف جحا فيدعوه إلي ؟ فقال يقطين : أنا ، ودعاه ، فلمَّا دخل لم يكن في المجلس غير أبي مسلم ويقطين ، فقال : أيكما أبو مسلم . اهـ ، ولعله تعدد من تسمى بهذا الاسم ، والله أعلم .

قوله : (**أتاركة تدللها قطام**) تاركة : مبتدأ ، وقطام : فاعل سدَّ مسدَّ الخبر . وتدللها : مفعول به ، وهو بدال مهملة ، قال في « المصباح » : تدللت المرأة تدللاً ، والاسم الدَّلال ، وهو جرأتها في تكسر وتغنج كأنَّها مخالفة ، وليس بها خلاف .

---

(١) هذا البيت مطلع كلمة طويلة للنابغة الذبياني يمدح فيها عمرو بن هند ، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه المنذر .

اللغة : « **تاركة** » مؤنث تارك ، وهو اسم فاعل فعله ترك ، ومعناه خلى وفارق « **تدللها** » التدلل هو الدلال ، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة « **قطام** » اسم امرأة .

الإعراب : « **أتاركة** » الهمزة للاستفهام ، تاركة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « **تدللها** » تدلل : مفعول به لتاركة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتدلل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه « **قطام** » فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام ، وقطام مبني على الكسر في محل رفع « **رضينا** » فعل ماض وفاعله « **بالتحية** » جار ومجرور متعلق برضى « **والسلام** » معطوف بالواو على التحية مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « **قَطَامِ** » فإنه علم على زنة فَعال ـ بفتح الفاء ـ فهو معدول عن قاطمة ، وهو مكسور في حالة الرفع ، فذلك دليل على أنه مبني ؛ إذ لو كان معرباً لارتفع ؛ لأنه في موضع الفاعل ، والفاعل مرفوع ألبتة ، فلما لم يكن مرفوعاً في اللفظ حكمنا ببنائه ليكون رفعه محلياً .

(٢) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول القسم الأول وشرحناه هناك شرحاً وافياً ، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه ، واعلم أن الاستشهاد به ههنا كالاستشهاد به هناك ؛ فلا داعي لإعادة شيء من الكلام عليه .

لقبيلة ؛ فأكثَرُهم يُوَافِقُ الحجازيين على بنائه على الكسر ؛ ومنهم مَنْ لا يُوَافقهم ، بل يلتزم الإعرابَ ومَنْعَ الصرفِ[(١)] .

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً « أَمْسُ » الذي أُريد به اليومُ الذي قبل يومك ؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف إنْ كان في موضع رفع على أنَّه مَعْدُولٌ عن الأَمس ؛ فيقول : « مَضَى أَمْسُ بما فيه » ، ويَبْنِيه على الكسر في النصب والجر على أَنَّه متضمن معنى الألف واللاَّم ؛ فيقول : « اعتكفتُ أَمْسِ » ، و« ما رأَيْتُهُ مُذْ أَمْسِ » ، وبعضهم يُعْرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد ذكرنا ذلك في صَدْرِ هذا الشرح[(٢)] .

وأَمَّا « سَحَرُ » فجميع العرب تمنعه من الصرف ، بشرطين :

أَحدهما : أَنْ يكون ظَرْفاً .

والثاني : أَنْ يكون من يوم معين ، كقولك : « جئتك يوم الجمعة سَحَر » ؛ لِأَنَّه حينئذ مَعْدُولٌ عن السَّحَرِ ، كما قَدَّرَ التميميون « أَمْسِ » مَعْدُولاً عن الأَمس ، فَإِنْ كان السَّحَرُ غيرِ معينٍ فالصرف ، كقوله تعالى : ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر : ٣٤] .

والواقع في الصفات ضربان : واقع في العدد ، وواقع في غيره .

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : « فُعَالَ ، وَمَفْعَلَ » ، وذلك في الواحد والأَربعة وما بينهما ، تقول : « أُحَادَ وَمَوْحَدَ » ، وَ« ثُنَاءَ وَمَثْنَى » ، وَ« ثُلاَثَ وَمَثْلَثَ » ، و« رُبَاعُ وَمَرْبَعَ » .

قال البجائي رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العربُ الأَرْبَعَةَ .

فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأَربعة مكررة ؛ لأَنَّ « أُحاد » معناه واحد واحد ، و« ثُناء » معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقي ، قال الله تعالى : ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ

قوله : (أَن يكون من يوم معين) المراد باليوم هنا : مطلق الزمن كما تقدَّم ، فلا حاجة إلى ما تكلَّف به من تقدير ليلة يوم ، أو من جعله بدل غلط . تأمل .

---

(١) ارجع في بيان ذلك إلى (ص١٩) .

(٢) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص٢٠) وما بعدها .

وَرُبَعَ﴾ [فاطر : ١]؛ فـ« مَثْنَى » وما بعده صفة لـ« أجنحة » ، والمعنى والله تعالى أعلم : أُولي أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأَربعة أربعة .

وأَمَّا قوله ﷺ : « صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » ؛ فـ« مثنى » الثاني للتأكيد ، لا لإفادة التكرار ؛ لِأَنَّ ذلك حاصل بالأَوَّل .

والواقع في غير العَدَدِ « أُخَرُ » وذلك في نحو قولك : « مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ » ؛ لأَنَّها جَمْعُ الأخْرَى، وأُخْرَى : أنثى آخَرَ ، أَلاَ ترى أَنَّك تقول : « جاءني رَجُلٌ آخَرُ ، وامرَأَةٌ أُخْرَى » .

والقاعدة أَنَّ كل فُعْلَى مؤنث لأَفْعَلَ فإنها لا تستعمل هي ولا جَمْعُهَا إلا بالأَلف واللاَّم أوَ بالإِضافة ، كـ« الكُبْرَى والصُّغْرى » ، و« الكُبَر والصُّغَر » ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر : ٣٥] .

ولا يجوز أَنْ تقول: « كُبْرَى »، ولا « صُغْرَى »، ولا « كُبَرَ »، ولا « صُغَر » .

ولهذا لَحَّنُوا العروضيين في قولهم : فاصلة كُبْرَى ، وفاصلة صُغْرَى ، ولَحَّنُوا أَبا نُوَاسٍ ي قولِهِ :

١٤٣ـ كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ(١)

قوله : (ولحَّنوا أبا نواس) هذه كنية أبي الحسن علي بن هانئ ، وهو بضمِّ النون مع تخفيف الواو ، سُمِّي بذلك ؛ لأنه كان له ذؤابتان تنوسان ؛ أي : تتحركان على عاتقه كما ضبطه المصنِّف في « شرح بانت سعاد » .

قوله : (كأن صغرى . . . إلخ) هو من (البسيط) ، و(الصُّغرى والكبرى) : تأنيث الأصغر والأكبر ، و(الفقاقع) : بفتح الفاء والقاف ، وبعد الألف قاف مكسورة ، وفي آخره عين مهملة : وهي النفاخات التي ترتفع فوق الماء ، و(الحصباء) : الحصا ، وقد أجاب في « المغني » عمَّا ذكر بأنَّه لم يُرد به المفاضلة .

---

(١) هذا البيت من كلمة لأبي نُواس ـ بضم النون ، وفتح الواو مخففة ـ واسمه الحسن بن هانىء ، الحكمي الدمشقي ، يصف فيه الخمر وقبله قوله :

سَـاعٍ بِكَـأْسٍ إِلَـى نَـاشٍ مِـنَ الطَّـرَبِ كِـلاَهُمَـا عَجَـبٌ فِـي مَنْظَـرٍ عَجَـبِ
قَـامَـتْ تُـرِيْنِـي وَأَمْـرُ اللَّيْـلِ مُجْتَمِـعٌ صُبْحـاً تَـوَلَّـدَ بَيْـنَ المَـاءِ وَاللهَـبِ =

فكان القياسُ أنْ يُقالَ: « الأُخَرُ »، ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك الاستعمال، فقالوا: « أُخَرُ »، كما عَدل التميميون « أمس » عن « الأَمْسِ » ؛ وكما عَدَلَ جميعُ العرب « سَحَرَ » عن « السَّحَرِ » ، قال الله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] .

العلة السادسة : الوَصْفُ ، كـ« أَحْمَرَ وأَفْضَلَ ، وَسَكْرَان ، وَغَضْبَان » .

قوله : (﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾) فإن قلت : أُخَر جمع آخر ؛ لأنَّه لليوم ، وآخر لا يجمع على فُعَل ، وإنما يجمع عليه أُخرى ، فما وجهه ؟ قلت : لمَّا كان اليوم مما لا يعقل ، أجري مجرى المؤنث ؛ لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث مما يعقل ؛ لأنهنَّ ناقصات العقل ، فكان آخر أُخرى ، فيجمع على أخر كذا في « الإقليد » . اهـ من خط ش .

اللغة : « **فقاقعها** » وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين : الأولى « **فواقعها** » وهي على هذه الرواية جمع فاقعة ، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت الخمر بالماء ، ويروى « **فقاقعها** » وهي جمع فُقّاعة ـ بضم فتشديد ـ ومعناه ما ذكرناه في الرواية الأولى ، والموجود في كتب اللغة يرجح الرواية الثانية « **حصباء** » هي صغار الحصى .

الإعراب : « **كأن** » حرف تشبيه ونصب « **صغرى** » اسمه ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « **وكبرى** » معطوف عليه « **من** » حرف جر « **فقاقعها** » فقاقع : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن وما عطف عليه « **حصباء** » خبر كأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وحصباء مضاف و« **در** » مضاف إليه « **على أرض** » جار ومجرور متعلق محذوف حال من خبر كأن « **من الذهب** » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التمثيل به : في قوله : « **صغرى وكبرى** » فإن المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل ، وبنوا على ذلك تخطئة أبي نُوَاس ؛ لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن أمر الموصوف به ، فكان عليه أن يقول : كأن أصغر وأكبر من فقاقعها . . . إلخ ، أو يقول : كأن الكبرى والصغرى . . . إلخ .

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل ، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة ؛ أي : كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر . . . إلخ ، والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه ، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الإفراد والتأنيث ، وهذا هو الذي فعله الشاعر ؛ لذلك نرى أنه لم يأتِ إلا بالقياس المطرد ، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين : فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة ، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر .

ويشترط لاعتباره أمران :

أَحدهما : الأَصالة ؛ فلو كانت الكلمة في الأَصل اسماً ثُمَّ طَرَأَتْ لها الوَصْفِيَّةُ لم يُعْتَدَّ بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صَفْواناً ، وَأَرْنَباً » عن معناهما الأَصلي ـ وهو الحجر الأَمْلَسُ ، والحيوان المعروف ـ واستعملتهما بمعنى « قاسٍ وذَليل »، فقلت : هذا قلبٌ صَفْوَانٌ ، وهذا رَجُلٌ أَرْنَبٌ ، فَإِنَّك تصرفهما ؛ لعروض الوصفية فيهما .

الثاني : أَلاَّ تقبل الكلمة تاء التأنيث ، فلهذا تقول : « مَرَرْتُ برجُلٍ عُرْيَانٍ ، ورَجُلٍ أَرْمَلٍ »[1] بالصرف ، لقولهم في المؤنث : عُرْيَانَة ، وأَرَمَلَة ، بخلاف « سكران » و« أَحْمر » فَإِنَّ مؤنثهما سَكْرَى وحَمْرَاء ، بغير التاء .

العلة السابعة : الجمع ، وشَرْطُهُ أَنْ يكون على صيغةٍ لا يكون عليها الآحاد ، وهو نوعان : مَفَاعِلُ ، كـ« مساجدَ » و« دَرَاهِم » ، ومَفَاعِيلُ ، كـ« مصابيح » و« طَوَاوِيسَ » .

العلة الثامنة : الزيادة، والمراد بها الأَلفُ والنونُ الزائدتان ، نحو : «سَكْرَانَ»، و«عُثْمانَ».

العلة التاسعة : التأنيث ، وهو على ثلاثة أَقسام :

تأنيث بالأَلف، كـ« حُبْلَى » و« صحراء » .

وتأنيث بالتاء، كـ« طَلْحَةَ » وَ« حَمْزَة » .

وتأنيث بالمعنى، كَـ« زَيْنَبَ » و« سُعَاد » .

وتأثيرُ الأَوَّل منها في منع الصرف لازمٌ مطلقاً من غير شرط كما سيأتي .

وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي .

وتأثير الثالث كتأثير الثاني ، ولكنه تارةً يؤثر وجوبَ منع الصرف وتارةً يؤثر جَوَازَه : فالأَوَّل مشروط بوجود واحدٍ من ثلاثة أُمور ؛ وهي :

إِمَّا الزيادة على ثلاثة أَحرف، كـ« سُعَادَ وزينب » .

قوله : (أما الزيادة) أي : بغير ياء التصغير ؛ لأَنَّه يصرف معها كجريب .

---

(١) من مجيء الأرمل وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

هَـذِي الأَرَامِـلُ قَـدْ قَضَّيْـتَ حَـاجَتَهَـا ... فَمَـنْ لِحَـاجَـةِ هَـذَا الأَرْمَـلِ الـذَّكَـرِ ؟

وَإِمَّا تَحَرُّكُ الوسط ، كـ« سقَرَ ، وَلَظَى » .

وَإِمَّا العُجْمَةُ ، كَـ « حماةَ ، وَجُورَ ، وَحِمْصَ ، وَبَلْخَ » .

والثاني فيما عدا ذلك ، كـ« هِنْدَ ، وَدَعْدَ ، وجُمْلَ » ، فهذه يجوز فيها الصرفُ وعدمُه .

وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

١٤٤ـ لَـمْ تَتَلَفَّـعْ بِفَضْـلِ مِئْـزَرِهَـا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقْ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[1]

فهذه جميعُ العِلَلِ ، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر .

ثم اعلم أنَّها على ثلاثة أقسام :

قوله : (كحماة) علم بلدة .

قوله : (لم تتلفَّع بفضل مئزرها . . . إلخ) هو من (المنسرح) ، ونصفه مئزرها .

و(العلب) : جمع علبة قدح ضخم من جلود الإبل ، أو من خشب يحلب فيها ، وجمعها علاب وعلب كما في « القاموس » ، و(الفضل) : البقية .

والمراد : أَنَّ دعد شريفة غنية غير فقيرة .

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (٢/ ٢٢) وقد نسبه الأعلم إلى جرير بن عطية ، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وقد استشهد به المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٢٣٨) .

اللغة : « **تتلفع** » تتقنع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد « **العُلَب** » بضم ففتح ، جمع عُلْبة ، وهي ـ بضم فسكون ـ وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب « **دعد** » اسم امرأة .

المعنى : يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش ، ناعمة الحال ، فهي لا تلبس لباس الأعراب ، ولا تتغذى غذاءهم .

الإعراب : « **لم** » حرف نفي وجزم وقلب « **تتلفع** » فعل مضارع مجزوم بلم « **بفضل** » جار ومجرور متعلق بتتلفع ، وفضل مضاف ومئزر من « **مئزرها** » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومئزر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « **دعد** » فاعل تتلفع « **ولم** » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « **تُسْقَ** » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « **دعد** » نائب فاعل تسق « **في العلب** » جار ومجرور متعلق بـ : تُسْقَ .

الشاهد فيه : قوله : « **دعد** » في المرتين ؛ فإن هذا علم مؤنث ، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي ، وقد أتى به الشاعر منوناً في الجملة الأولى ، وغير منون في الجملة الثانية ؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً وكان مع ذلك ساكن الوسط ، ولم يكن أعجمياً ، جاز فيه الصرف وعدمه .

الأَوَّل : ما يُؤَثِّر وجوده ، ولا يحتاج إلى انضمام علةٍ أخرى ، وهو شيئان : الجمعُ ، وأَلفا التأنيث .

والثاني : ما يؤثر بشرط وجود العلمية ، وهو ثلاثة أَشياء : التأنيث بغير الأَلف ، والتركيب ، والعُجْمَة ، نحو : « فاطمة ، وزينب ، ومعد يكرب ، وإِبراهيم » . ومن ثَمَّ انصَرَفَ نحو : « صَنْجَة » وَإِنْ كان مؤنثاً أعجمياً ، و« صَوْلَجَان » وَإِنْ كان أَعجمياً ذا زيادة ، و« مُسْلمة » وَإِنْ كان مؤنثاً وَصْفاً ، لانتفاء العلمية فيهن .

الثالث : ما يؤثر بشرط وجود أَحَدِ أَمرين : العلمية ، أَو الوصف ، وهو ثلاثة أَيضاً : العَدْلُ ، والوزن ، والزيادة ، مثالُ تأثيرها مع العلمية : « عُمَرُ ، وأَحْمَدُ ، وَسَلْمَانُ »، ومثالُ تأثيرها مع الصفة : « ثُلَاث ، وأَحْمَر ، وَسَكْرَان » .

قوله : (صنجة) قال في « القاموس » : صنجة الميزان معرَّبة ، وفي « المغرب » : الصَّنَجات بالتحريك : جمع صنْجة بالتسكين .

قوله : (وصولجان) اسم عصا معوجة الرأس .

* * *

[التعجبُ]

ص ـ بَابٌ ؛ التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ :

مَا أَفْعَلَ زَيْداً ، وَإِعْرَابُهُ : « مَا » مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَ« أَفْعَلَ » فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ عائد على « مَا »، وَ« زَيْداً » مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ « مَا » .

وَ« أَفْعِلْ بِهِ » ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَصْلُهُ : أَفْعَلَ؛ أَيْ : صَارَ ذَا كَذَا ، كـ« أَغَدَّ الْبَعِيرُ » ؛ أَي : صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، فَغُيِّرَ اللَّفْظ ، وَزِيْدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لإِصْلاَحِ اللَّفْظِ ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا ، بِخِلاَفِهَا فِي فَاعِلِ « كَفَى » .

وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلاَ التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ثُلاَثِي ، مُثْبَتٍ ، مُتَفَاوِتٍ ، تَامٍّ ، مَبْنِي لِلْفَاعِلِ ، وَلَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى « أَفْعَلَ » .

ش ـ التعجب : تَفَعُّلٌ من العَجَب ، وله أَلفاظ كثيرة غير مُبَوَّب لها في النحو، كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨]، وقوله ﷺ : « سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ يَنْجُسُ »، وقولهم : للهِ درُّهُ فارساً! وقول الشاعر :

[التَّعجُّب]

قوله : (التعجب) هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية .

قوله : (﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام ، استعملت في التعجب مجازاً ، والكلام على نوع هذا المجاز يطلب من « حواشي المطول » .

قوله : (سبحان الله . . . إلخ) هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله ، و(سبحان) : علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوباً ، ثم استعمل في التعجب ، وأصل ذلك أن يُسبَّح الله عند رؤية المتعجَّب منه من صنائعه ، ثُمَّ كثر حتَّى استعمل في كلِّ متعجب منه .

قوله : (لله درُّه فارساً) أصل هذا الإخبار بأنَّ لَبَنَ المحدَّث عنه لله ، ثم استعمل في التعجب .

١٤٥- يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ[1]

والمُبَوَّبُ له في النحو صيغتان : « مَا أَفْعَلَ زَيْداً ، وَأَفْعِلْ بِهِ » .

فأمَّا الصيغة الأولى : فـ« ما » : اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين :

أحدهما : أنها نكرة تامَّةٌ بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ، وجاز

قوله : (**يا سيداً ما أنت من سيد . . . إلخ**) هو من (السَّريع) ، و(**ما**) بمعنى شيء ، و(**الكَنَف**) : بفتحتين الجانب ، و(**الجمع**) : أكناف مثل : سَبَب وأسباب ، و(**رحْب**) بسكون الحاء المهملة ؛ أي : طويل الذراع ، وهذا كناية عن كرمه ، وقد قلت في مدح الكرم وذمِّ البخل :

البخلُ شَيْنٌ وَلا يَرضىٰ بهِ أحدٌ إلا الأسافلُ أَهلُ الذَّمِّ والعارِ

والمنفقونَ لهمْ إخلافُ ما بذلوا والممسكون لهمْ إتلافُ معْ نارِ

---

(١) لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين، وقد استشهد به المؤلف في شذور الذهب (رقم ١٢١) .

اللغة : « **موطأ الأكناف** » الأكناف : جمع كنف ، على مثال سبب وأسباب ، والكنف : هو الجانب والناحية ، ويقال : أنا في كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله ، ويقال : فلان موطأ الأكناف ، إذا كان ممهدها ، وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به « **رحب الذراع** » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

الإعراب : « **يا** » حرف نداء « **سيداً** » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « **ما** » اسم استفهام مبتدأ « **أنت** » خبر المبتدأ ، وهذا أحسن الأعاريب لمثل هذه العبارة « **من سيد** » تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التميز على معناها « **موطأ** » نعت للمنادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه ؛ فالكلمة على هذا مجرورة ، وهي منصوبة على الإعراب الأول ، وموطأ مضاف و« **الأكتاف** » مضاف إليه « **رحب** » نعت ثانٍ لنفس المنعوت الذي ينعت بالنعت السابق ، ورحب مضاف و« **الذراع** » مضاف إليه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب ؛ لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم ، وهذا التعبير ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب .

وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله : « **يا سيداً** » وذلك أنه نكرة مقصودة ، كما هو واضح ؛ فكان حقه أن يبنيه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة النكرة غير المقصودة ، فنصبه منوناً .

الابتداء بها إمّا : لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا في قول الشاعر :

١٤٦- عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ(١)

وَإِمَّا لِأَنَّها في قوة الموصوفة ؛ إذ المعنى : شيء عظيم حَسَّنَ زَيْداً ، كما قالوا في : « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب » : إنَّ معناه : شَرٌّ عظيم أَهَرَّ ذا ناب .

قوله : (عجب لتلك . . . إلخ) من بحر (الكامل) ، (عجب) : مبتدأ ، وسوَّغ الابتداء به دلالته على التعجب ، و(لتلك) : خبره ، و(قضية) : تمييز أو حال ، وقيل : التقدير أمري عجب لتلك ، وقيل : يجوز رفع قضية على تقدير : هي قضية .

قوله : (إذ المعنى : شيء عظيم . . . إلخ) هذا لا يحسن في نحو : ما أعظم الله ، وما أقدر الله ، وأُوِّل على أنَّ المراد بالشَّيء خلقه المعظِّمون له تعالى ، وهو غني عنهم ، أو ما يدل عَلى عظمته تعالى من صنائعه ، أو هو تعالى على معنى أنَّه تعالى معظِّم نفسه ، لكن فيه إطلاق (ما) عليه تعالى في هذا الوجه الثالث ، أو هو مجاز عن الإخبار بعظمته تعالى على جهة المبالغة .

والحاصل : أنَّه يصحُّ التعجب من صفاته تعالى ، لكن على جهة الحقيقة بتلك الأوجه

---

(١) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله : فمنهم من نسبه لزراقة الباهلي ، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن الغوث بن طيئ ، ومنهم من نسبه لهني بن أحمر الكناني ، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه ؛ وقد استشهد بهذا البيت سيبويه (١/ ٦١) ، والأشموني في باب المبتدأ والخبر (رقم ١٤٦) .

الإعراب : « **عجب** » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « **لتلك** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بنفس عجب ، وعليه إما أنه لا خبر لهذا المبتدأ ، أو خبره محذوف ، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف ، وأصل الكلام على هذا : أمري ، عجب ، فحذف المبتدأ « **قضية** » بالنصب حال من اسم الإشارة « **وإقامتي** » الواو عاطفة ، وإقامة : مبتدأ ، وإقامة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **فيكم** » جار ومجرور متعلق بإقامة « **على تلك** » الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « **القضية** » بدل من تلك المجرور محلاً بعلى ، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعلى « **أعجب** » خبر المبتدأ الذي هو إقامة .

الشاهد فيه : ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها ، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل ، إذ تدل على ما يدل عليه « **أعجب** »، ففي هذا البيت قوله : « **عجب** » نكرة ولدلالتها معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء ، فتكون « **ما** » التي في قولهم « **ما أحسن زيداً** » مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ ؛ لدلالتها على بعض التعجب ، فافهم ذلك .

والثاني : أَنَّها تحتمل ثلاثة أَوجه :

أَحدها : أَنْ تكون نكرة تامَّةً ، كما قال سيبويه .

والثاني : أَنْ تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها .

والثالث : أَنْ تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبرُ محذوفٌ، والمعنى شيء حَسَّنَ زَيْداً عَظِيْمٌ ، أَو الَّذي حَسَّنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ ، وهذا قولُ الأَخْفَشِ .

وَأَمَّا « أَفْعَلَ »: فزعم الكوفيون أَنَّه اسم ؛ بدليل أَنَّه يُصَغَّرُ ، قالوا : « مَا أُحَيْسَنَهُ »، و« مَا أُمَيْلَحَهُ »[١] ، وزعم البصريون أَنَّه فعلٌ ماضٍ ، وهو الصحيح ؛ لِأَنَّه مبني على الفتح ،

الثلاثة ، أو المجاز بالوجه الرَّابع ، قال الإمام السُّبكي : والأصح أنَّه باقٍ على معناه ، وصرَّح الإمام ابن الأنباري بصحَّة (ما أعظم الله) .اهـ يس ، وهل هو مقيس على هذا أو سماعي ؟ كلام ابن عقيل يقتضى أنَّه شاذ ؛ فإنَّه قال : لا يتعجب من صفات الله تعالى ، فلا يقال : ما أعلم الله ؛ لأنَّ علمه تعالى لا يقبل الزيادة ، وقالت العرب : ما أعظم الله وما أجلَّه! اهـ ملخصاً من « حاشية » شيخنا العلامة المحقق السَّيد محمد البليدي المالكي المتوفى في سلخ رمضان سنة ألف ومائة وستة وسبعين ، ودفن بجوار سيدي عبد الله المنوفي بالقرافة الكبرى .

قوله : **(أهرَّ ذا ناب)** (**الهرير**) : صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عمَّا يؤذيه ، قال في « الصحاح »: وهو صوته دون نباحه ؛ من قلة صبره على البرد[٢] .

قوله : **(فزعم الكوفيون أنَّه اسم)** نُقل عن الفراء أنَّ الفتحة فيه على هذا فتحة إعراب ، وهو خبر عن (ما) وإنَّما انتصب ؛ لكونه خلاف المبتدأ الذي هو (ما)؛ إذ هو في الحقيقة خبر زيد ، وزعم بعض الكوفيين أنَّ (أفعل) مبني وإن كان اسماً ؛ لأنَّه مضمَّن معنى

---

(١) من ذلك قول الشاعر : [من البسيط]

يَـا مَـا أُمَيْلِـحَ غِـزْلانـاً شَـدَنَّ لَنـا ... مِـنْ هَـٰؤُلَيَّـائِكُـنَّ الضَّـالِ والسَّمُـرِ

والذي جَرَّأَ على تصغيره أنه أشبه في اللفظ أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل مما لا غرابة في تصغيره لكونه اسماً .

(٢) هكذا جاءت في المخطوط هذه القولة ، وحقها أن تكون في الصفحة السابقة .

ولو كان اسماً لارتفع على أنَّه خبر ، ولأنَّه يلزمه مع ياء المتكلم نونُ الوقاية ، يقال : « مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللهِ تعالى » ، ولا يقال : « مَا أَفْقَرِي » .

وأمَّا التصغير : فَشَاذٌّ ، ووجهه أنَّه أَشْبَهَ الأسماء عموماً بجموده ولأنَّه لا مَصْدَرَ له ، وأشبه أَفْعَلَ التفضيل خصوصاً بكونه على وَزْنِهِ ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يُبْنَيَانِ إلاَّ مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها .

وفي « أَحْسَنَ » ضميرٌ مستتر بالاتفاق مرفوعٌ على الفاعلية ، راجع إلى « ما » وهو الذي دَلَّنا على اسميتها ؛ لأَنَّ الضمير لا يعود إلاَّ على الأسماء .

و« زيْداً » مفعول به على القول بِأَنَّ أَفْعَلَ فعلٌ ماض ، ومُشَبَّهٌ بالمفعول به على القول بِأَنَّه اسم .

وأمَّا الصيغة الثانية : فـ« أَفْعِلْ » فِعْلٌ باتفاق ، لفظُهُ لفظُ الأَمْرِ ، ومعناه التعجُّبُ ، وهو خالٍ من الضمير .

وأَصْلُ قولك : « أَحْسِنْ بِزَيْدٍ » أَحْسَنَ زَيْدٌ ؛ أَي : صار ذَا حُسْن ، كما قالوا : « أَوْرَقَ الشَّجَرُ ، وأَزْهَرَ النباتُ ، وأَثرى فلانٌ وأتْرَبَ ، وأَغَدَّ البَعِيرُ »[(١)] ، بمعنى صار ذا وَرَق ، وذا

التَّعجب ، وأصله أن يكون للحرف ، ذكره الدَّماميني . اهـ

قوله : (بدليل أنّه يصغَّر) قال في « المغني » : ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ذكره الجوهري ، ولكن النَّحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحكِ ابن مالك قياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك ، قال أبو بكر ابن الأنباري : ولا يقال إلا لمن صغر سِنِّه .

قوله : (لفظه لفظ الأمر) قال الشيخ يس : والظَّاهر أنَّه مبني على فتحة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر ، ونقل شيخنا الغنيمي عن مشايخه أنَّه ينبغي أن يكون مبنياً على السُّكون إن كان صحيح الآخر ، وعلى حذف الآخر إن كان معتله ؛ نظراً لصورته الآن . اهـ

قوله : (وأثرى فلان) بالمثلثة ؛ أي : استغنى .

---

(١) الغُدَّة ـ بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة ـ طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل (خراج) وتقول : أَغَدَّ البعير فهو مغد ، وأغدَّ القوم ؛ أي : أصابت إبلهم الغدة .

زَهْر ، وذا ثَرْوَة ، وذا مَتْرَبَة ـ أي : فَقْر وَفاقَة ـ وذَا غُدَّة ؛ فَضُمِّنَ معنى التعجب ، وحُوِّلت صيغته إلى صيغة أَفْعِلْ ـ بكسر العين ـ فصار : « أَحسِنْ زَيْدٌ » ؛ فاسْتُقْبِحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فِعْلِ الأمر ؛ فزيدت الباء لإصلاح اللفظ ؛ فصار : أَحْسِن بزَيْد ، على صيغة امْرُرْ بزَيْدٍ ؛ فهذه الباء تُشْبِهُ الباء في قوله تعالى : ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد : ٤٣]، في أنَّها زيدت في الفاعل ، ولكنها تخالفها من جهة أنَّها لازمة، وتلك جائزةُ الحذفِ ، قال سُحَيْمٌ :

١٤٧ـ عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجهَّزْتَ غادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيا[(١)]

قوله : (أي : فقر وفاقة) تفسير لقوله : متربة .

قوله : (من جهة أنَّها لازمة) قال الرَّضي : وقد تحذف إذا كان المتعجَّب منه (أن) وصِلتها ، نحو : أَحسِن أن تقول ؛ أي : بأن تقول على ما هو القياس .

قوله : (سُحَيم) هو بمهملتين تصغير أسحم بمعنى : أسود؛ تصغير ترخيم . اهـ ش .

قوله : (عميرةَ ودِّع إن تجهزت غاديا كفى . . . إلخ) هو من (الطَّويل) . (عميرة) : اسم محبوبته منصوب بودِّع . و(غادياً) بالغين المعجمة من الغُدو بمعنى : الذهاب . والشّاهد في قوله : كفى الشَّيب ؛ حيث ترك الباء في فاعل كفى ، الأمر الجائز في كفى دون سواها من أفعال التعجب التي تأتي على صيغة أفعل به ، حيث بالإمكان أن تحذف الباء كما في الشاهد ، أو الإتيان بها كما في قول السبكي :

كفى بك داءً أن ترى الموتَ شافياً وحسبُ المنايا أنْ يكنَّ أمانيا[(٢)]

---

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي ، وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦) ، والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٩) .

اللغة : « **عميرة** » اسم امرأة « **ودع** » أمر من التوديع ، وأراد اترك مواصلتها والتودد إليها « **تجهزت غازياً** » أراد أعددت العدة للغزو في سبيل الله ، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس ، ووقع في ديوان سحيم (ص١٦) « **إن تجهزت غادياً** » .

المعنى : اترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا ، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الضلال ، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك .

---

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ٣١٠ ، وخزانة الأدب للحموي ١/ ٢٢ .

ولا يُبْنَى فعلُ التعجُّبِ واسمُ التفضيل إلاَّ مما استكمل خَمْسَةَ شُرُوطٍ :

أَحدها : أَنْ يكون فعلاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من غير فعل ، ولهذا خُطِّىء مَنْ بَنَاهُ من « الجِلْفِ » ، و« الحمار » ؛ فقال : « ما أَجْلَفَهُ ، وما أَحْمَرَهُ » ، وشَذَّ قولهم : « ما أَلَصَّهُ » ، و« هو أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ »(١) .

الثاني : أَنْ يكون الفعل ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو : « دَحْرَجَ ، وَانْطَلَقَ ، وَاسْتَخْرَجَ »، وعن أبي الحسن جَوَازُ بنائه من الثلاثي المَزِيدِ فيه ، بشرط حَذْفِ زوائده ، وعن سيبويه جواز بنائه من أَفْعَلَ ، نحو : « أَكْرَمَ ، وأَحْسَنَ ، وَأَعْطَى » .

قوله : (الجِلف) بكسر الجيم ؛ أي : جافٍ غليظ ، وفي « التَّصريح » : الجِلف بالجيم هو في الأصل الدَّنُّ الفارغ ، وفي « القاموس » : الجِلف بالكسر : الرَّجل الجافي ، وقد جَلِف كفرح جلفاً وجلافة . اهـ، فأثبت له فعلاً ، فيبنى من فعله . اهـ؛ أي : من غير شذوذ على هذا .

وقوله : (والحمار) هو الحيوان المعروف . وقوله : (ما أحمره) أي : ما أبلده .

قوله : (ألصّ من شِظاظ) بكسر الشين وفتحها ، وبظاءين معجمتين ، وهو رجل من بني ضَبَّة ، وبنَوا هذا من قولهم : هو لِصٌّ بكسر اللام ؛ أي : سارق ، ونقل ابن القطَّاع له فعلاً . فقال : يقال : لَصَّ إذا أخذ المال خِفية ، فعلى هذا لا شذوذ فيه . ذكره في « التَّصريح » .

= **الإعراب** : « **عميرة** » مفعول به تقدم على عاملة وهو ودِّع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **ودِّع** » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « **إن** » حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه وجزاؤه « **تجهزت** » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع « **غازياً** » حال من الفاعل « **كفى** » فعل ماض « **الشيب** » فاعل كفى « **والإسلام** » معطوف عليه « **للمرء** » جار ومجرور متعلق بقوله : « ناهياً » الآتي « **ناهياً** » حال من الشيب .

الشاهد فيه : قوله : « **كفى الشيب** » فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة كالتي في قول الله تعالى : ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء : ٧٩] فدلّ البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها ، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك: « **أجمل بالمجتهد** » فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً .

(١) شِظاظ ـ بزنة كِتاب ـ اسم رجل من بني ضبة ، يضرب به المثل في اللصوصية فيقال : ألصُّ من شِظاظ ، وأسرق من شِظاظ . (انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ و٣٧٤٥ـ٣٧٤٧ بتحقيقنا) .

الثالث : أَنْ يكون مما يقبل معناه التفاوتَ ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو : « مَاتَ ، وَفَنِيَ »؛ لأَنَّ حقيقتهما واحدة ، وَإِنَّما يتعجب مما زاد على نظائرها .

الرابع : أَلاَّ يكون مبنيّاً للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو : « ضُرِبَ ، وَقُتِلَ » .

الخامس : أَلاّ يكون اسمُ فَاعِلِه على وزن « أَفْعَلَ » ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو : « عَمِيَ ، وعَرِجَ » وَشِبْهِهِما من أَفْعال العيوب الظاهرة ، ولا من نحو : « سَوِدَ ، وحَمِرَ » ونحوهما من أَفعال الأَلْوَانِ ، ولا من نحو : « لَمِيَ ، ودَعِجَ » ونحوهما من أَفعال الحُلِيِّ ، التي الوصفُ منها على وزن « أَفْعَلَ » ؛ لأَنَّهم قالوا من ذلك : « هو أَعْمَى ، وأَعْرَجُ ، وأَسْوَدُ ، وأَحْمَرُ ، وأَلْمَى ، وَأَدْعَجُ » .

قوله : **(من أفعال الحلي)** وهو بضم الحاء وكسرها مع القصرِ : جمع حِلية بكسر الحاء المهملة ، بمعنى : الصِّفة كما في « المصباح » ، والإضافة على معنى اللام ؛ أي : الأفعال الدَّالة على الصِّفات القائمة بالأشخاص، كالدَّعج . . . إلخ . تأمَّل .

قوله : **(قالوا من ذلك)** أي : شذوذاً .

قوله : **(واللمىٰ)** اللمى : سمرة في الشفة مستحسنة .

قوله : **(وأدعج)** قال في « المصباح » : دَعِجت العين دعجاً من باب (تعب)، وهو سعة مع سواد ، وقيل : شدة سوادها في شدة بياضها ، فالرَّجل أدعج ، والمرأة دعجاء ، والجمع : دُعْج مثل : أحمر وحمراء وحُمْر . اهـ

* * *

[الوقفُ]

ص ـ بَابٌ ؛ الْوَقْفُ فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ : « رَحْمَةٍ » بِالْهَاءِ ، وَعَلَى نَحْوِ : « مُسْلِمَاتٍ » بِالتَّاءِ .

ش ـ إذا وُقِفَ على ما فيه تاء التأنيث ؛ فَإِنْ كانت ساكنة لم تُغيَّر ، نحو : « قَامَتْ »، و« قَعَدَتْ » وَإِنْ كانت متحركة ؛ فَإِمَّا أَنْ تكون الكلمة جمعاً بالأَلف والتاء ، أو لا ؛ فَإِنْ لم تكن كذلك فالأَفْصَحُ الوَقْفُ بإبدالها هاء ، تقول : « هَذِهِ رَحْمَهْ »، و« هَذِهِ شَجَرَهْ »، وبعضُهم يقف بالتاء ، وقد وقف بعضُ القراءِ السبعة في نحو : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان : ٤٣] بالتاء .

[الوقف]

قوله : (الوقف) قال العلامة الجعبري في « شرح الشاطبية »[(١)] : حَدُّ الوقف : قطع الصَّوت آخر الكلمة الوضعية زماناً .

فقولنا : (قطع الصَّوت) جنس ؛ أي : لأَنَّه يشمل السَّكت ، وقولنا: (آخر الكلمة) فصل أخرج به قطعه عن بعضها ، فهو لغوي لا صناعي ، وقولنا : (الوضعية) ليندرج فيه نحو : (كلَّما) الموصولة ؛ فإن آخرها وضعاً اللام ، وقولنا : (زماناً) ـ وهو ما يزيد على الآن ـ أخرج به السَّكت ، وهذا أجود من قولهم : قطع الكلمة عمَّا بعدها ، أو قطع الحرف عن الحركة ، لعمومه . اهـ؛ أي : لعموم الحدِّ الذي ذكره ، بخلاف الحدين المذكورين ؛ فإنَّ أوَّلهما لا يعمُّ الكلمة التي ليس بعدها شيء ، وثانيهما لا يعمُّ الوقف على الحرف السَّاكن .

قوله : (فالأفصح الوقف بإبدالها هاء) أي : فرقاً بينها وبين تاء التَّأنيث الفعلية كضربت ، والحرفية كـ(لات) ، والتاء الأصلية كوقت ، والتي قبلها ساكن كأخت ، ولم يعكسوا ؛ لأنَّهم لو قالوا : ضَرَبَهْ، ولاهْ، ووَقْهْ، وأُخْهْ. . لالتبس ، مع أنَّ بعضهم أبدل الحرفية في (لات) هاء ، فقال : لاه ، وهو ضعيف . اهـ ش .

---

(١) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري ، أبو إسحاق ، له نظم ونثر ، له كتب في القراءات ، توفي سنة (١٢٤٢هـ) ، الأعلام (١/ ٥٥) .

وسُمِعَ بعضُهم يقول : يا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرَتْ! فقال بعض مَنْ سَمِعَهُ : واللهِ؛ ما أَحْفَظُ منها آيَتْ ، وقال الشاعر :

١٤٨ـ وَاللهِ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ   مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ[1]

وَإِنْ كان جمعاً بالألف والتاء فالأفصحُ الوَقْفُ بالتاء ، وبعضُهم يقف بالهاء ، وسُمِعَ من كلامهم : « كَيْفَ الإِخْوَةُ والأَخْوَاهْ ؟ »، وقالوا : « دَفْنُ الْبَنَاهْ مِنَ الْمَكْرُمَاهْ » .

وقد نبَّهْتُ على الوقف على نحو : « رحمة » بالتاء ، وعلى نحو : « مسلمات » بالهاء بقولي بعدُ : « وقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ » .

قوله : (في قول الشاعر) هو أبو النَّجم، وهو من (الرَّجَز)، والمراد بقوله: (بعد مت) بعدما ، فأبدل في التقدير من الألف هاء ، ثُمَّ أبدل الهاء تاء ؛ ليوافق بقية القوافي، وبعده :

صارتْ نفوسُ القومِ عندَ الغلصمت   وكـادتِ الحـرَّةُ أن تُـدعَـى أمـتْ

والغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ من الحلقوم .

---

(١) هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة ، أبي النجم العجلي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٥٤) .

الإعراب : « الله » مبتدأ « **أنجاك** » أنجى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، وكاف المخاطب مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « **بكفي** » جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفي مضاف ، « **مسلمت** » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وإنما سكن لأجل الوقف « **من بعد** » جار ومجرور متعلق بأنجى « **ما** » مصدرية « **وبعدما** » معطوف على سابقه « **وبعدمت** » كذلك « **كانت** » كان : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث « **نفوس** » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونفوس مضاف ، و« **القوم** » مضاف إليه « **عند** » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، وعند مضاف و« **الغلصمت** » مضاف إليه ، وما المصدرية مع كان ومعموليها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ؛ أي: من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة .

الشاهد فيه : قوله : « **مسلمت** » وقوله : « **مت** » وقوله : « **الغلصمت** » وقوله : « **أمت** » أما الأول فأصله مَسلمة ـ بفتح الميم أوله ـ فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف ، ومثله الغلصمة وأمة ، وقد نص ياقوت الحموي في معجم البلدان مادة (ظفار) على أن الوقف على هاء التأنيث بالتاء لغة حِمير ، وأما قوله : « **مت** » فأصله « **ما** » فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء ؛ تشبيهاً لها بهاء التأنيث .

ص ـ وَعَلَى نَحْوِ : « قَاضٍ » رَفعاً وَجَرّاً بِالْحَذْفِ ، وَنَحْوِ : « الْقَاضِي » فِيهِمَا بِالإِثْبَاتِ .

ش ـ إذا وُقِفَ على المنقوص ـ وهو الاسم الذي آخره ياء مكسورٌ ما قبلها ـ فإمَّا أَنْ يكون مُنَوَّناً ، أَوْ لا .

فَإِنْ كان مُنَوَّناً: فالأَفْصَحُ الوَقْفُ عليه رفعاً وجرّاً بالحذف ، تقول : هذا قَاضٍ ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ ، ويجوز أَنْ تقف عليه بالياء ، وبذلك وقف ابن كثير على ﴿ هَادٍ ﴾، و﴿ وَالٍ ﴾، و﴿ وَاقٍ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد : ٧] ، ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾ [الرعد : ١١] ، ﴿ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾ [الرعد : ٣٤] .

وَإِنْ كان غيرَ مُنَوَّنٍ: فَالأَفْصَحُ الوَقْفُ عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات ، كقولك : « هذا القاضي ، ومررت بالقاضي » ، ويجوز الوَقْفُ عليه بالحذف ، وبذلك وَقَفَ الجمهورُ على ﴿ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ و﴿ ٱلتَّلَاقِ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد : ٩]، ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [غافر : ١٥] ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأَفْصَحِ .

ص ـ وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ .

ش ـ الضمير[1] راجعٌ إلى قَلْبِ تاء « رَحْمَة » هاء ، وإثبات تاء « مُسْلِمَات »، وحَذْفِ ياء « قاض »، وإثبات ياء « القاضي »؛ أي : وقد يُوْقَفُ على « رَحمة » بالتاء ، وعلى « مُسْلِمات » بالهاء ، وعلى « قاضٍ » بالياء ، وعلى « القاضي » بالحذف .

ص ـ وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إلاَّ الْيَاء .

ش ـ إذا كان المنقوص منصوباً وَجَبَ في الوقف إثباتُ يائه ؛ فَإِنْ كان مُنَوَّناً أُبدل من

قوله : (**فالأفصح الوقف عليه بالحذف**) فإن قلت : لِمَ رُدَّ ما كان حُذِف لأجل نون التَّوكيد الخفيفة في الوقف ؛ لزوال علَّة الحذف ، ولم يردَّ في نحو : (هذا قاض) مع زوال العلَّة ؟ قلت : يُرَدُّ فيه أيضاً ، وإن كان الأكثر خلافه ، وعليه فالفرق أَنَّ المحذوف هنا جزء كلمة ، وثَمَّ كلمة ، والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها . اهـ شيخ الإسلام .

قوله : (﴿ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾) التِّلاوة من الله .

---

[1] يريد الضمير الذي في قوله : « فيهن » .

تنوينه ألف ، كقوله تعالى : ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران : ١٩٣] ، وإِنْ كان غير منوَّن وقف على الياء كقوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة : ٢٦] .

ص - وَيُوْقَفُ عَلَى « إِذاً » ، وَنَحْوِ : ﴿لَنَسۡفَعًۢا﴾ ، وَ« رَأَيْتُ زَيْداً » بِالأَلِفِ .

ش - يجب في الوقف قلبُ النون الساكِنَةِ أَلفاً في ثلاث مسائل :

إحداها : « إذاً » هذا هو الصحيح ، وَجَزَمَ ابنُ عصفور في « شرح الجُمَل » بِأَنَّه يُوقَفُ عليها بالنون ، وبَنَى على ذلك أنَّها تكتب بالنون ، وليس كما ذَكَرَ ، ولا تَختلف القُرَّاء في الوقف على نحو : ﴿وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا﴾ [الكهف : ٢٠] أنَّه بالألف .

الثانية : نون التوكيد الخفيفةُ الواقعةُ بعد الفتحة ، كقوله تعالى : ﴿لَنَسۡفَعًۢا﴾ [العلق : ١٥] ، ﴿وَلَيَكُونٗا﴾ [يوسف : ٣٢] وقف الجميعُ عليهما بالألف ، وقال الشاعر : [من الطويل]

١٤٩- وَإِيَّــاكَ وَالْمَيْتَــاتِ لاَ تَقْــرَبَنَّهَــا وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللهَ فَاعْبُدَا[1]

أَصله « ٱعْبُدَنْ » .

. . . .

(١) هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش أن يصل إليه ، وأغرته بالمال ، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٦) .

الإعراب : « **إياك** » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، والكاف حرف خطاب « **والميتات** » معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم « **لا** » ناهية « **تقربنها** » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « **ولا** » الواو عاطفة ، لا : ناهية « **تعبد** » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « **الشيطان** » مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « **والله** » الواو عاطفة ، الله : منصوب على التعظيم « **فاعبدا** » الفاء زائدة ، اعبداً : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون المنقلبة ألفاً لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله : « **اعبداً** » فإن أصله « **اعبدن** » بنون التوكيد الخفيفة ؛ فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً .

الثالثة : تَنْوِينُ الاسمِ المنصوبِ ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْداً » ، هذا وَقَف عليه العربُ بالألِف ، إلاَّ ربيعة فَإِنَّهم وقفوا على « رَأَيْتُ زيداً » بالحَذْفِ ، قال الشاعر :

١٥٠ـ أَلاَ حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِماً دَنِفْ[١]

قوله : (**ألا حبَّذا غنم . . . إلخ**) هو من (الطَّويل) ، و(**ألا**) : للتنبيه ، و(**حبَّ**) : فعل ماض . و(**ذا**) : فاعل ، (**غنم**) : اسم امرأة ، وهو المخصوص بالمدح ، و(**بها**) متعلِّق بـ(هائماً) ، من (هام على وجهه من العشق) ، والشَّاهد في (دنِف) فإنَّه بسكون الفاء ، والقياس : دنفاً ؛ لأنَّه حال ، ولكن ربيعة يقولون في الوقف : (رأيت زيدْ) بالتسكين . ذكره العيني .

---

(١) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « **حبذا** » كلمة تقال عند إرادة المدح ، وأصلها مركبة من « **حب** » الذي هو فعل ماض « **وذا** » الذي هو اسم إشارة ، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب ؛ فقيل : هي الآن كلمتان ، وقيل : هي كلمة واحدة ، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا : فمنهم من قال : هي فعل تغليباً لصدرها ، ومنهم من قال : هي اسم تغليباً لعجزها ، فأما الذين قالوا : هي كلمتان ، فقد جعلوا حبذا فعلاً وفاعلاً والجملة خبر مقدم ، والمرفوع بعدها مبتدأ ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً ، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوها مبتدأ والاسم المرفوع بعدها خبراً ، وكأنه قد قيل : الممدوح ـ أو المحبوب غنم « **هائماً** » اسم فاعل فعله قولك : هام فلان على وجهه يهيم ؛ إذا كان لا يدري أين يتوجه « **دنف** » صفة مشبهة من الدَّنَف ـ بفتح الدال والنون جميعاً ـ وهو المرض ، وفعله من باب فَرِحَ يفرح .

الإعراب : « **ألا** » حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب ، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعي الاهتمام ولو ادعاء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « **حبذا** » حب : فعل ماض دال على المدح ، ذا : فاعل حب ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « **غنم** » مبتدأ مؤخر « **وحسن** » معطوف على غنم ، وحسن مضاف وحديث من « **حديثها** » مضاف إليه ، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه « **لقد** » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « **تركت** » ترك : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم « **قلبي** » : قلب : مفعول به لترك ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « **بها** » جار ومجرور متعلق بقوله : هائماً الآتي « **هائماً** » حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة « **دنف** » صفة لهائماً ، أو حال ثانية من قلبي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله : « **دنف** » فإن موضع هذه الكلمة نصب ؛ لكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب ، على ما قررناه في الإعراب ، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون ، وهذه لغة ربيعة ، وليست لغة جمهرة العرب ، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف .

ص ـ كَمَا يُكْتَبَنْ .

ش ـ لَمَّا ذَكَرْتُ الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رَسمِها في الخط استطراداً فذكرت أَنَّ النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ أَلفاً على حسب الوقف .

وعن الكوفيين أَنَّ نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً .

وعن الفراء أَنَّ « إذاً » إذا كانت ناصبةً كتبت بالأَلف وإلاَّ كتبت بالنون ؛ فَرْقاً بينها وبين « إذا » الشرطية والفُجَائية .

وقد تلخص في كتابـةِ « إذاً » ثلاثة مذاهب : بالألف مطلقاً ، والنون مطلقاً ، والتفصيل .

ص ـ **وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَـ« قَالُوا » دُوْنَ الأَصْلِيَّةِ، كَـ« زَيْدٌ يَدْعُو »** .

وَتُرْسَمُ الأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلاَثَةَ ، كَـ« اسْتَدْعَى وَالْمُصْطَفَى » ، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاء كَـ« رَمَى وَالْفَتَى » ، وَأَلِفاً فِي غَيْرِهِ كَـ« قَفَا وَالْعَصَا » .

وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ، كَـ« رَمَيْتُ ودعوت وَعَفَوْتُ » ، وَالِاسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ، كَـ« عَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ » .

لَمَّا ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردتُ بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها :

إحداهما : أَنَّهم فرَّقُوا بين الواو في قولك : « زَيْدٌ يَدْعُو »، وبينها في قولك : « الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا » فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة ، وجرَّدوا الأَصْلِيَّةَ من الأَلف ؛ قَصْداً للتفرقة بينهما .

الثانية : أَنَّ من الأَلِفات المتطرِّفة ما يُصَوَّرُ أَلفاً ، ومنها ما يُصَوَّرُ ياء .

وضابطُ ذلك أَنَّ الأَلف إذا تجاوزت ثلاثة أَحرف ، أَو كانت منقلبة عن ياء ؛ صُوِّرَتْ

[كتابة الألف المتطرفة]

قوله : **(وضابط ذلك)** اعلم أَنَّ القول الجامع في هذه المسألة أَن يقال : كلُّ أَلِفٍ خُتِمَ بها فعل أو اسم متمكِّن إذا كان ثالثه ألفاً مبدلة من ياء أو رابعة فصاعداً مطلقاً ، فإِنَّها تكتب بالياء ، أَمَّا التقييد بالفعل أو الاسم المتمكِّن فللاحتراز عن الحروف، نحو : (ما) و(لا) ، وعن المبنيات نحو : هذا، وإذا، وهؤلاء ، فإنهما يكتبان بالألف ، وشذَّ نحو : بلى

ياء ، مثالُ ذلك في النوع الأوَّل : « اشترى ، والمصطفى »، وفي النوع الثاني : « رَمَى ، وَهَدَى ، وَالْفَتَى ، وَالْهُدَى » .

وَإِنْ كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرَت ألفاً ، وذلك نحو : « دَعَا ، وَعَفَا ، وَالْعَصَا ، وَالْقَفَا » .

ولَمَّا ذكرتُ ذلك احْتَجْتُ إلى ذكر قَانُونٍ يتميز به ذواتُ الياء من ذوات الواو .

فذكرت أَنَّه إذا أَشكل أَمر الفعل وَصَلْته بياء المتكلم أو المخاطب ؛ فمهما ظهر فيها فهو أصله ؛ أَلاَ ترى أَنَك تقول في « رَمَى ، وَهَدَى » : رَمَيْتُ ، وَهَدَيْتُ ، وفي « دَعَا ، وَعَفَا » : دَعَوْت ، وَعَفَوْتُ .

وإذا أَشكلَ أَمرُ الاسم نظرتَ إلى تثنيته ، فمهما ظهر فيها فهو أَصله ، أَلا ترى أَنَّك تقول في « الفتى ، والهدى » : « الفتَيَانِ ، والهُدَيَانِ » ؛ وفي « العَصَا ، والقَفَا » : « العَصَوَانِ ،

وإلى وعلى وحتَّى، ونحو : متى ولدى ، وأما تقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء ، فلإخراج المنقلبة عن الواو نحو : عصا وقفا ، والمجهولة ؛ فإنهما يكتبان أيضاً بالألف على الأصل ، وشذَّ : زكى من الواو ، وهذه التفرقة للفرق ، ولم يعكس ؛ لأنَّه لا أصل للمجهول ، ولأنَّهم كرهوا أن يكون في آخر الاسم واو قبلها فتحة .

وقولنا : (مطلقاً) يشمل الألف اليائية ، كأوحى ومرمى ، والواوية كأعطى وملهى ، وسواء كانت للإلحاق كعلقى ، أو للتأنيث كسلمى ، أو للتكثير كقبعثرى ، وإنَّما كتب جميعها بالياء ؛ لأنَّها تردُّ إليها عند التثنية وما أشبهها ، نعم تستثنى المسبوقة بياء ، كأحيا والدُّنيا واستحيا وخطايا ؛ فإنَّها تكتب بالألف ؛ لكراهة اجتماع الياءين، إلا في نحو : (يحيى) علماً ، كما في « التسهيل » وغيره ، وإلا في (رُبَى) ، كذلك كما في « الشّافية » للفرق بينهما علمين ، وبينهما فعلاً وصفةً ، وإنما لم يعكسه ؛ لأنَّ الاسم أخفُّ من الفعل ، فكان أحمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار .

هذا ، ومقتضى التقييد بالعلمية : أَنَّهما يكتبان بالألف عند التَّنكير ، والأوجه كتابتهما أيضاً بالياء ، كما يقتضيه كلام بعضهم ، فليفهم . ذكره العلاَّمة ابن قاسم الغزي .

وَالْقَفَوَانِ » ، وما أحسن قولَ الشاطبي رحمه الله تعالى : [من الطويل]

وَتَثْنِيَـةُ الأَسْمَـاءِ تَكْشِفُهَـا ، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلا

وقال الحريري رحمه الله تعالى : [من الطويل]

إِذَا الْفِعْلُ يَوْماً غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلاَ تَقِفْ

فَـإِنْ تَـرَهُ بِـالْيَـاءِ يَـوْمـاً فَكَتْبُـهُ بِيَـاءٍ وَإِلاَّ فَهْـوَ يُكْتَـبُ بِـالأَلِـف

قوله : (قول الشاطبي . . . إلخ) هو الإمام المقرئ أبو محمد قاسم ، منسوب إلى شاطبة قرية بجزيرة الأندلس من بلاد المغرب ، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة ببلدته المذكورة ، وتوفِّي بمصر سنة تسعين وخمس مائة ، ودفن قريباً من سفح الجبل ، وقبره معروف يزار .

قوله : (وتثنية الأسماء . . . إلخ) هذا ضابط يُعرِّف أصلَ الثلاثيات ؛ لأنَّ ما فوقها يُردُّ إلى الياء يائياً كان أو واوياً أو زائداً ، وهو تعريف دوري ؛ لأنَّ معرفة أصلها تتوقف على تثنيتها ، وتثنيتها تتوقف على معرفة أصلها ، وتوجيهه أنك تعرف أن أصل الألف ياء في نحو : (فتى) فيما سمعت تثنيته نحو : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ [يوسف : ٣٦] ، وأنَّ أصلها واو ، وفي نحو : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، في نحو لأبويه ، والتعريف العام الشامل لمعرفة أصل الألف هل هو ياء أو واو ، وفي الأسماء والأفعال ، هو التَّركيب اللغوي نحو : الفتى مركَّب من (ف ت ى) ، والهدى مركب من (ه د ى) ، والصَّفا من(ص ف و) . أفاده العلامة الجعبري في « شرح الشَّاطبية » مع إيضاح ، ويمكن الجواب عن الدَّور المذكور بأنَّ ما ذكر من التَّثنية ، وردِّ الفعل للمتكلِّم طريق سماعي ؛ أي : ما سمعته يثنى فاردده إلى أصله ، وما سمعته في كلامهم مردوداً إلى المتكلِّم رجعت إليه ، وهذا الجواب يؤخذ من كلام العلاَّمة الجعبري عند شرحه باب الإضافة .

قوله : (قال الحريري) بالحاء المهملة هو : القاسم بن علي صاحب « المقامات » المشهورة .

[همزة الوصل]

ص ـ فَصْلٌ : هَمْزَةُ ٱسْمٍ ـ بِكَسْرٍ وَضَمٍّ ـ ، وَٱسْتٍ ، وَٱبْنٍ ، وَٱبْنُم ، وَٱبْنَةٍ ، وَٱمْرِىءٍ ، وَٱمْرَأَة ، وَتَثْنِيَتِهِنَّ ، وَٱثْنَيْنِ ، وَٱثْنَتَيْنِ ، وَالْغُلَامِ ، وَٱيْمُنِ اللهِ ـ فِي الْقَسَمِ ـ بِفَتْحِهِما ، أَوْ بِكَسْرٍ فِي أَيْمُن ـ هَمْزَةُ وَصْلٍ ؛ أَيْ : تَثْبُتُ ٱبْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلاً .

وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ ، كَـ« ٱسْتَخْرَجَ » وَأَمْرِهِ ، وَمَصْدَرِهِ ، وَأَمْرِ الثُّلَاثِيِّ ، كَـ« ٱقْتُلْ ، وَٱغْزُ ، وَٱغْزِي » ، بِضَمِّهِنَّ ، وَ« ٱضْرِبْ ، وَٱمْشُوا ، وَٱذْهَبْ » بِكَسْرِهِن كَالْبَوَاقِي .

ش ـ هذا الفصل في ذكر همزات الوصل ـ وهي : التي تَثْبُتُ في الابتداء ، وتُحْذَفُ في الوصل ـ والكلام فيها في فصلين :

الأَوَّل : في ضبط مواضعها ؛ فنقول :

قد استقرَّ أَنَّ الكلمة إِمَّا اسم ، أَو فعل ، أَو حرف .

فَأَمَّا الاسمُ : فلا تكون همزته همزة وصل إِلاَّ في نوعين :

أَحدهما : أَسماء غير مصادر ، وهي عشرة محفوظة : « اسم ، واست ، وابن ، وابنم ، وابنة ، وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، وايمن الله » في القسم .

[همزة الوصل]

قوله : (همزة وصل) وهي همزة سابقة ، موجودة في الابتداء ، مفقودة في الدَّرج ، سُمِّيت بذلك ؛ لأَنَّ المتكلِّم يتوصَّل بها إلى النطق بالسَّاكن ، وقيل : لسقوطها عند وصل الكلمة بما بعدها ، وقيل : إنَّ تسميتها بذلك اتِّساع .

قوله : (في ضبط مواضعها) المراد به : الحصر والإحاطة . اهـ ش .

قوله : (وهي عشرة) كذا قالوا ، قال المصنف : وينبغي أن يزيدوا أل الموصولة ، وايم لغة في ايمن ؛ فإن قالوا : هي ايمن حذفت منها اللام ، قلنا : وابنم هو ابن ، فزيدت الميم . اهـ من خط ش .

قوله : (اسم) أصله عند البصريين (سِمْو) كقِنو ، وقال الكوفيون : أصله (وَسْم) بفتح الواو .

وتثنية السبعة الأولى بمنزلتهنَّ، وهي : « اسمان ، واستان ، وابنان ، وابنمان ، وابنتان ، وامرآن ، وامرأتان ، قال الله تعالى : ﴿ فَرَجُلٌ وَٱمۡرَأَتَانِ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

بخلاف الجمع فَإِنَّ همزاته همزات قطع ، قال الله تعالى : ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ ﴾ [النجم : ٢٣] ﴿ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [آل عمران : ٦١] .

النوع الثاني : أسَماء هي مصادر ، وهي مصادر الأفعال الخماسية : كـ« الانطلاق ، والاقتدار »، والسداسية : كـ« الاستخراج » .

فَأَمَّا الفعل : فَإِنْ كان مضارعاً فهمزاتُه همزات قطعٍ ، نحو : أَعوذ بالله ، وأَستغفر الله ، وأَحْمَدُ الله .

وَإِنْ كان ماضياً، فَإِنْ كان ثلاثياً أَو رباعياً فهمزاتُهُ همزاتُ قطع ، فالثلاثي نحو : « أَخذَ ، وأكَلَ وأمرَ »، والرباعي نحو : « أَخْرَجَ ، وَأَعْطَى ، وأكرمَ »، فإِنْ كان خماسياً أَو سداسياً ، فهمزته همزة وَصْلٍ ، نحو : « انْطَلَقَ ، وَاسْتَخْرَجَ » .

وَأَمَّا الأَمر : فَإِنْ كان من الرباعي فهمزتُه همزة قَطْع ، كقولك : « يَا زَيْدُ أَكْرِمْ عَمْراً » ، و« يَا فُلاَنُ أَجِبْ فُلاَناً »[1] .

وَأَمَّا الحرف: فلم تدخل عليه همزة وَصْلٍ إلاَّ على اللاَّم من نحو قولك : « الْغُلاَمُ ، والفَرَسُ »، وعن الخليل أَنَّها همزة قَطْعٍ عوملت في الدَّرْجِ معاملة همزةِ الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما حذفت الهمزة من « خَيْر » و« شَرٍّ » في الحالتين للتخفيف، وبقيةُ الحروفِ هَمزاتُها همزاتُ قَطْعٍ ، نحو: « أَم ، وَأَوْ ، وَأَنْ » .

الفصل الثاني : في حركة همزة الوصل .

اعلم أَنَّ منها ما يحرَّك بالكسر في الأَكثر ، وبالضم في لغةٍ ضعيفة ، وهو « اسم »، وقد أَشرت إِلى ذلك بقولي : « همزة اسم بكسر وضم » .

. . . .

(١) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين؛ ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً ، سواء أَسَلِم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول ، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر، كالمثال الثاني .

ومنها ما يحرك بالفتح خاصَّة ، وهي همزة لام التعريف .

ومنها ما يحرك بالفتح في الأَفصح وبالكسر في لغة ضعيفة ، وهو « أَيمُن » المستعمل في القَسَم في قولهم : « ايمُن الله لأفْعَلَنَّ » وهو اسم مفرد مُشْتَقٌّ من اليُمْن ، والبركة ، لا جَمْعُ يَمينٍ، خلافاً للفرَّاء .

وقد أَشرت إِلى هذا القسم والذي قبله بقولي : « بفتحهما أَو بكسر همزة ايمن » .

ومنها ما يحرك بالضم فقط ، وهو أمر الثلاثي إذا انْضَمَّ ثالثُهُ ضمّاً متأصلاً، نحو : « اقْتُلْ ، وَاكْتُبْ ، وَادْخُلْ » .

ودخل تحت قولنا: « متأصلاً » نحو قولك للمرأة: « أُغْزِي يَا هِنْدُ »؛ فلأَنَّ أَصله « اغْزُوِي » ـ بضم الزاي وكسر الواو ـ فأسكنت الواو للاستثقال ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، كسرت الزاي لتناسب الياء .

وقد أَشرت إِلى هذا بالتمثيل بِـ« اغْزي » ، ومَثَّلْتُ قبلها بِـ« اغْزُ » ؛ لِأنَبِّه على أَنَّ الأَصل « اغْزُوِي » ـ بالضم ـ بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة .

وخرج عنه نحو قولك : « امْشُوا » فَإِنَّه يبتدأ بالكسر ؛ لأَنَّ أَصله « امْشِيُوا » بكسر الشين وضم الياء ، فأسكنت الياء للاستثقال ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الشين لتجانس الواو ، ولِتَسْلَمَ من القلب ياءً ، ولهذا مَثَّلتُ به في الأَصل لِمَا يكسر مع التمثيل بـ« اضرب » ؛ للتنبيه على أَنَّهما من باب واحد .

وَإِنَّما مثَّلت بـ« اذهب » دفعاً لوهم من يتوهم أَنَّهم إذا ضَمُّوا في مثل « اكْتُبْ » ، وكسروا في مثل « اضْرِبْ » ؛ فينبغي أَنْ يفتحوا في مثل « اذْهَبْ » ؛ ليكونوا قد رَاعَوا بحركة الهمزة مُجَانَسَةَ حركة الثالث ، وإِنَّما لم يفعلوا ذلك؛ لِئَلاَّ يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حالة الوقف .

ومنها ما يكسر لا غير ـ وهو الباقي ـ وذلك أَصْلُ الباب .

. . . .

* * *

الخاتمةُ

وهذا آخر ما أرَدنا إملاءه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله تعالى مُهَذَّبَ المباني ، مُشَيَّد المعاني ، محكم الأحكام ، مستوفي الأنواع والأقسام ، تَقَرُّ به عين الودود ، . . . . .

خاتمة الكتاب

قوله : (وهذا آخر ما أردنا إملاءه . . . إلخ) بالمد مع الهمزة : مصدر أملاه عليه بمعنى : ألقاه ، وهذه لغة بعض العرب ، ويقال : أمللته بمعنى : ألقيته أيضاً ، وهما لغتان جاء بهما القرآن قال تعالى : ﴿ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وقال تعالى : ﴿ فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان : ٥] ، أفاده في « المصباح » ، والمراد : أردنا إلقاءه على هذه المقدِّمة ؛ شرحاً لها .

قوله : (جاء بحمد الله) يطلق المجيء على الحضور ، وعلى غيره ، قال في « المصباح » : جاء زيد : حضر ، وجاء أمر السُّلطان : بلغ ، فيحتمل أنَّه استعمل المجيء بالمعنى الأوَّل في الحصول ، أو هو بمعنى : بلغ .

قوله : (مهذَّب) أي : منقَّح المباني : جمع مبني، هو في الأصل مكان البناء استعير للألفاظ ؛ بجامع أنَّ كلاً ينبني عليه غيره ؛ إذ من المعلوم أنَّ الألفاظ تبنى عليها المعاني ؛ أي : يُستدلُّ بها عليها ؛ بناء على أنَّها قوالب للمعاني .

قوله : (مشيَّد المعاني) أي : مرتفع المعاني ؛ جمع معنى ، وهو ما يُعنى ويقصد من الألفاظ ، وفي الكلام استعارة بالكناية ، حيث شبَّه المعاني بمكان ، وحذف المشبَّه به ، وإثبات التشييد تخييل له .

قوله : (محكم الأحكام) أي : متقن ، الأحكام : جمع حكم بمعنى : محكوم به .

قوله : (مستوفي الأنواع والأقسام) قال الشنواني : أي : آخذاً لها بكمالها من قولك : استوفى فلان حقَّه إذا أخذه وافياً كاملاً .

قوله : (تَقِرُّ) بفتح المثناة الفوقية ، وكسر القاف : مضارع (قَرَّ) من باب (ضرب)، أو بفتح القاف مضارع (قَرَّ) من باب (تَعِب) ، يقال : قَرَّتَ العين قُرَّةً بالضمِّ ، وقروراً : بردت سروراً ، فهو كناية عن السُّرور ؛ لأنَّ دمعة السُّرور باردة ، ودمعة الحزن حارَّة .

وتكْمَدُ به نَفْسُ الجاهل الحسود : [من البسيط]

إنْ يَحْسُدُونـي فـإنِّـي غيْـرُ لائِمِهِـمْ ... قَبْلي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فَـدَامَ لِـي وَلَهُـمْ مَـا بِـي وَمَـا بِهِـمُ ... وَمَـاتَ أَكْثَـرُنَـا غَيْظـاً بِمَـا يَجِـدُ

أَنَـا الَّـذِي يَجِـدُونـي فِـي صُـدُورِهِـمُ ... .

قوله : (وتكمَد) بفتح الميم مضارع كمد الشيء من باب (تعب) : تغير لونه ؛ أي : تتغير به ذات الجاهل الحسود ؛ أي : الذي عنده حسد ، وليس مراده كثير الحسد ، وإنَّما عبَّر بالحسود إشارة إلى أنَّ شأن الجاهل ذلك ، والحسد تمنِّي زوال نعمة الغير ، وإن لم تحصل له ، وهو من الكبائر ، والكلام على الحسد وما يتعلَّق به مبسوط في محلِّه .

قوله : (إن يحسدوني . . . إلخ) الأبيات الثلاثة من بحر (البسيط) ، و(يحسُد) بضم السِّين : مضارع (حَسَد) من باب (دخل) ، و(قبلي) : بفتح القاف ، وسكون الموحَّدة : ظرف لقوله : (حَسدوا) الواقع خبراً عن قوله : (أهل الفضل) ، و(من الناس) : حال من نائب فاعل (حسدوا) أو من (أهل الفضل) بناء على صحَّة مجيء الحال من المبتدأ ، والتقدير : أهل الفضل قد حُسِدوا قبلي حالَ كونهم من النَّاس .

وقوله : (فدام لي ولهم ما بي) أي : من النعم ، وما بهم من الحسد والنِّقم ، ومن المعلوم : أنَّ الحسدة قوم لئام ظلمة للمحسود ، فيجوز أن يدعو عليهم ، فسقط ما أورده المُحَشِّي ، و(غيظاً) : منصوب على التمييز ، قال في « المصباح » : الغيظ : الغضب المحيط بالكبد ، وهو أشد الحنق ؛ أي : الغضب .

قوله : (بما يجد) أي : بسبب ما يجده .

وقوله : (أنا الذي يجدوني في صدورهم) ، قال في « القاموس » : وجد المطلوب : أدركه . اهـ، يعني يدركوني ؛ أي : يدركوا صفاتي وأحوالي في صدورهم ، ويستعمل (وجَد) بمعنى : (عَلِمَ) ، والمراد : لازمه ، وهو الاعتناء ؛ فإنَّ مَنْ عَلِم شيئاً فقد اعتنى به ؛ أي : أنا الذي يهتمون بي .

.... لاَ أَرْتَقِـي صَـدَراً مِنْهَـا وَلاَ أَرِدُ(١)

وقوله : (**لا أرتقي صدراً**) ؛ أي : لا أصعد صدراً : قال في « القاموس » : الصدر بالسكون : الرجوع ، والاسم بالتحريك ، والمعنى : لا أصعد حال كوني راجعاً .

وقوله : (**منها**) ؛ أي : الصدور .

وقوله : (**ولا أرد**) : من الوِرْد ضد الصَّدَر ، فشبه صدورهم بمكان فيه ماء يصعد منه ، ويرجع إليه ، وحذف المشبَّه به ، وأثبت شيئاً من لوازمه على طريق التخييل ، ففي الكلام استعارة بالكناية ، وتخييل ، وهذا كناية عن عدم تدبيره في أمورهم ، واشتغاله بهم .

وحاصل المراد : أنَّهم لعظمة قدره مشتغلون به ، وهو غير مبالٍ بهم لحقارتهم ، وهذا المعنى مستفاد مما ذكره الشِّهاب الخفاجي في كتابه « شفاء الغليل » ، وقد سألت كثيراً من الفضلاء والعلماء عن معنى هذه الأبيات ، فلم أجد من يشفي الغليل حتَّى وقفت على الكتاب المذكور ، وعبارته نصها :

(**الصدر**) : هو الرجوع ، من وَرَدَ الماء ضد الورد ، والإيراد والإصدار يُجعَلان كناية عن تدبير الأمور ، ولأنهم كانوا أهل سفر ، وجلُّ أمرهم ذلك ، فَكنَّوا به عن جميع أمورهم ،

---

(١) في قول الشاعر : « **يجدوني** » من هذا البيت مقال ، فإنه فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة ، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون ، وقد اتصلت به ياء المتكلم ، والفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم لزمت قبلها نون الوقاية ؛ فكان ينبغي أن يقول : « **أنا الذي يجدونني** » بنونين :

إحداهما : نون الرفع .

وثانيتهما : نون الوقاية ، كما في قوله تعالى : ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف : ٥] ، وكما في قوله سبحانه : ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف : ١٧] ، هذا هو الأصل .

وللعرب في مثل ذلك ثلاث لغات :

إحداها : إثبات النونين من غير إدغام كالآيتين اللتين تلوناهما .

والثانية : إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر : ٦٤] .

والثالثة : حذف إحداهما ، كما في البيت .

والعلماء يختلفون في المحذوفة منهما : أهي نون الرفع ، أم نون الوقاية ؟ ونحن نرجح أن المحذوفة نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية أتي بها لغرض خاص ، وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخله ، والمأتي به لغرض لا ينبغي أن يحذف ، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة ـ من غير الاتصال بياء المتكلم ـ في نحو قول الشاعر :

=

وإلى الله العظيم أَرغب أَنْ يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً . . . .

وقال معاوية : طرقتني أمور ليس فيها إصدار ولا إيراد ، كما قال الشاعر :

ما أمسَّ الزمانُ حاجاً إلى منْ يتولّى الإيرادَ والإصدارا[1]

أي : يتصرف في الأمور بصائب رأيه ، ولما كان الصدر مستلزماً للورد ، اكتفَوا به في قولهم : لا يصدر إلا عن رأيه ؛ أي : لا يتصرف إلا تصرفاً ناشئاً عن رأيه وإذنه ، ومن لم يفهمه ، استشكل هذه العبارة حيث وقعت في عبارة المصنفين . اهـ

قوله : (وإلى الله العظيم أرغب) قال ابن عادل في « تفسيره » : الرغبة أصلها الطلب ، فإن تعدت بـ(في) كانت بمعنى : الإيثار له ، والاختيار نحو : رغبت في كذا ، وإن تعدت بـ(عن) كانت بمعنى : الزهادة نحو : رغبت عنك . اهـ، وضمَّنه هنا معنى : ألتجئ ،

= أَبِيتُ أَسْرِيْ وَتَبِيْتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

فإن الأصل : أبيت أسري وتبيتين تدلكين شعرك . . . إلخ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو مما ينسب إلى امرىء القيس ، وينسب لكليب بن ربيعة ، وينسب لغيرهما :

يَا لَكِ مِنْ قُبَّرَةٍ بِمَعْمَرِ خَلا لَكِ الجَوُّ فَبِيْضِي وَاصْفِرِي
وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِي قَدْ رُفِعَ الفَخُّ فَمَاذا تَحْذَرِي ؟

أصله « **فماذا تحذرين** » فحذف نون الرفع حين اضطر .

ونظيره قول أبي حية النميري :

أَبِالمَوْتِ الذِيْ لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِيني ؟

أصله « **تخوفينني** » فحذف نون الرفع حين اضطر ، ولذلك نظائر كثيرة لا تنحصر .

قال أبو رجاء محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء :

قد تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه مراجعة هذا الكتاب والكتابة عليه وحسن تنسيقه ، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام (١٣٥٥) من الهجرة ، الموافق (٢٢) أكتوبر سنة (١٩٣٦) الميلادية .

وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يجعله مقصوداً به وجهه الكريم ؛ ليكون لي حجة يوم الدين ، آمين .

(١) البيت لابن حيوس في ديوانه (ص٦٥٥) .

وعلى النفع به موقوفاً ؛ وَأَنْ يكفينا شرَّ الحُسَّاد ؛ وألاَّ يفضحنا يوم التَّناد! بمنِّهِ وكرمه ، إنَّه الكريم الجواد .

الحمد لله وحده وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وآله وسلم واختم لنا منكَ بخير ، آمين .

فعداه بـ(إلى) ، وإلا فهو يتعدى للمحبوب بـ(في) أو بنفسه .

قوله : (وعلى النفع به موقوفاً) أي : محبوساً عليه ، لا يتعداه إلى غيره .

قوله : (يوم الأشهاد) جمع شهد ، وشهد جمع شاهد مثل : صاحب وصحب .

قوله : (على سيدنا محمد) قال اللقاني في « شرح جوهرته » : لا خلاف كما قاله أستاذنا في جواز استعمال السيد فيه عليه الصلاة والسلام ، واستحبابه في غير الصلاة ، وإنما الخلاف في استعماله حال التشهد ، والمعول عليه الاستحباب . اهـ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

قال مؤلفها : وكان الفراغ من ذلك ليلة الجمعة من شعبان المبارك الذي هو من شهور سنة ألف ومائة وسبعة وسبعين هلالية ، والحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

* * *

وقد تمَّ هذا الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى القدير، أحمد بن حسن بن علي الحسيني نسبةً، المالكي مذهباً، لثمانية عشر يوماً خلت من شهر شعبان المبارك، سنة تسع وخمسين ومئتين بعد الألف من هجرة من له الشرف، والحمد لله أولاً وآخراً على نعمه في السرِّ أو في الجهر، والسلام.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً، والله أعلم وأحْكَم.

* * *

فهرس الشواهد الشعرية

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع — الصفحة

* * *